الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

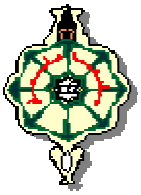

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية

الموضوع:

الرشوة في الجزائر: دراسة ميدانية حول الظاهرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالبة:

بن يخلف زهرة

إشراف الأستاذ الدكتور:

بونوة شعيب

لجنة المناقشة:

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان	مقررا
أ.د. بوطالب قويدر	أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. عبيدو عبد الرحمان	مدير بحث CREAD	ممتحنا
أ.د. بن حمودة محبوب	أستاذ التعليم العالي بجامعة البليدة	ممتحنا
أ.د. جنان عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي بجامعة سطيف	ممتحنا

الإهداء

إلى بلدي الجزائر أدامها الله لنا عزا وفخرا

بن يخلف زهرة

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع عسى أن يكون عند الله مقبولا.

الوالدين العزيزين و **العائلة الكريمة** على الدعم المطلق.

الأستاذ الدكتور **شعيب بونوة** على سخاءه ونصحه وسعة صدره.

الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة وتقييم العمل

كل من زودني بمرجع أو مساعدة تقنية أو معنوية وأخص ذكرا.

الصديقة **نعيمة ابراهيمي** ،وكل المشاركين في الدراسة الميدانية.

محتويات البحث

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة	(أ-ح)
الفصل الأول التمهيدي: الإطار النظري للظاهرة الرشوة	(09-53)
مقدمة الفصل الأول:	09
I_ الرشوة كمركبة رئيسية للفساد الاقتصادي:	10
I_1 التطور التاريخي لمفهوم الفساد	11
I_2 الرشوة تفعل ممارسات الفساد الاقتصادي	18
I_3 الرشوة تختصن خصائص الفساد الاقتصادي	27
II_ رصد تطور مقاربة ومفهوم الرشوة في الأدبيات المختلفة	29
II_1 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات الإقتصادية	30
II_2 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات الإنسانية	43
II_3 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات السياسية	48
خاتمة الفصل الأول:	53
الفصل الثاني: التحليل الاقتصادي لمدخلات الرشوة ومخرجاتها	(55-107)
مقدمة الفصل الثاني:	55
I_ التحليل الاقتصادي لدوافع الرشوة المختلفة	56
I_1 الدوافع التي تخلقها العلاقات الإقتصادية	56
I_2 الدوافع التي تخلقها العلاقات السياسية	70
I_3 الدوافع التي تخلقها العلاقات الإنسانية	70
II_ التحليل الاقتصادي لآليات وأشكال الرشوة	72
II_1 أبرز التصنيفات المقترحة للرشوة وفقا لآلياتها	72
II_2 تحليل آليات الرشوة بين معياري الدولة والسوق	81
III_ التحليل الاقتصادي لمخلفات الرشوة	90
III_1 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات الإقتصادية	90
III_2 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية	103
خاتمة الفصل الثاني	107
الفصل الثالث: ضبط الإطار الكمي لظاهرة الرشوة بشمال منطقة	(108-152)
مقدمة الفصل الثالث:	108
I_ صعوبة قياس وتقدير الرشوة كسبيل أوحد لملاحقتها	109
I_1 أهمية قياس و تقدير ظاهرة الرشوة	109
I_2 صعوبة قياس وتقدير ظاهرة الرشوة	112

I_3 تصنيفات مقاييس ظاهرة الرشوة 116
II_ أهم مؤشرات القياس كوسيلة للتقييم والمكافحة 120
II_1 مؤشر مدركات الفساد: 121
II_2 المؤشر الفرعي للفساد في مؤشر الحكم الراشد 127
II_3 المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية 133
III_ نماذج مختارة عن ظاهرة الرشوة من أبرز الأدبيات الاقتصادية 142
III_1 نموذج الرئيس ،الوكيل والزبون(Rpbert Klitgard) 143
III_2 نموذج (Vishny وShleifer) 149
خاتمة الفصل الثالث: 152
الفصل الرابع: مداخل تطور سلوك ظاهرة الرشوة بالجزائر (154-216)
مقدمة الفصل الرابع: 154
I_ المدخل الاقتصادي لتطور ظاهرة الرشوة في الجزائر 155
I_1 ارتباط الرشوة باقتصاد الريع في الجزائر 155
I_2 تطور ظاهرة الرشوة بالإدارة العمومية الجزائرية 162
II_ المدخل السياسي والاجتماعي لتطور ظاهرة الرشوة في الجزائر 175
II_1 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر 175
II_2 الفساد والرشوة في المجتمع الجزائري 187
III _ تطور تداول ظاهرة الرشوة وفق الهيئات المحلية بالجزائر 197
III _1 مسار تطور تداول الرشوة والفساد في الصحافة المحلية الجزائرية 197
III_2 مسار تطور تداول الرشوة والفساد من خلال النشاط الرسمي للحكومة 202
III_3 مسار تطور تداول الرشوة والفساد من خلال المجتمع المدني 211
خاتمة الفصل الرابع: 216
الفصل الخامس: الإطار الكمي لتطور سلوك ظاهرة الرشوة بالجزائر (219-270)
مقدمة الفصل الخامس: 219
I_تحليل مسار ظاهرة الرشوة بالجزائر من خلال المعطيات العالمية 220
I_1 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفقا لتقييم منظمة الشفافية الدولية 220
I_2 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفق تقييم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية 230
II_ استشعار التطور الكمي لظاهرة الرشوة من خلال تطور مداخيل الجزائر 243
II_1 محاكاة الفساد والرشوة لأبرز تطورات الاقتصاد الجزائري 244
II_ 2 تحليل الفساد وفق تطور الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر 251
II_ 3 دلالة ضعف المداخيل الضريبية على ارتفاع مستوى الفساد والرشوة بالجزائر 255
III_ استشعار التطور الكمي لظاهرة الرشوة من خلال تطور نفقات الجزائر 258
III_1 تحليل التطورات الحاصلة في النفقات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر 258
III_2 تحليل التطورات الحاصلة في النفقات والإيرادات النهائية معا في ميزانية الجزائر 262
III_3 إستقراء وضعية الفساد والرشوة في الجزائر وفقا لمآخذ الإنفاق العمومي 265
خاتمة الفصل الخامس: 270

الفصل السادس: دراسة ميدانية، استطلاع الرأي حول ظاهرة الرشوة الكبرى بالجزائر (272-332)

مقدمة الفصل 272

I- أهمية الدراسة الاستطلاعية وطريقة تنفيذها: 273

I_1 أهمية الدراسات الاستطلاعية في معالجة قضايا الفساد والرشوة 273

I_2 الدراسات الاستطلاعية حول الفساد سبيل المكافحة 275

I_3 الإطار الوصفي والتنفيذي للدراسة 278

II- عرض وتحليل نتائج الاستبيان الكتابي: 284

II_1 عرض وتحليل نتائج القسم الأول للاستبيان الكتابي 284

II_2 عرض وتحليل نتائج القسم الثاني للاستبيان الكتابي 296

II_3 عرض وتحليل نتائج القسم الثالث للاستبيان الكتابي 305

II_4 حوصلة نتائج الاستبيان الكتابي 315

III- عرض وتحليل نتائج المقابلات الشخصية 318

III_1 مسببات و دوافع الرشوة حسب تصورات العينة المستجوبة 320

III_2 خصائص وميكانيزمات الرشوة حسب تصورات العينة المدروسة 326

III_3 مقترحات مكافحة الرشوة حسب تصورات العينة المدروسة: 329

خاتمة الفصل التطبيقي 332

الخاتمة العامة 333

المراجع

الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم :01	أشكال الفساد	21
الشكل رقم :02	آلية بحث الرشوة عن العوائد	33
الشكل رقم :03	منحنى بياني يوضح توازن الموظفين العموميون (جانب العرض)	40
الشكل رقم :04	منحنى بياني يوضح توازن المتعاملين مع الموظفين العموميون (جانب الطلب)	41
الشكل رقم :05	مراحل تأثير الرشوة على النمو والتنمية	92
الشكل رقم :06	مرونة التعاملات الخارجية وخطر الرشوة	100
الشكل رقم :07	شجرة اتخاذ القرار عند الوكيلة	146
الشكل رقم :08	التمثيل البياني للرشوة بالسرقة	150
الشكل رقم :09	التمثيل البياني للرشوة بدون سرقة	150
الشكل رقم :11	تأثير العوائد البترولية على المسار التنموي من خلال تفعيل الفساد	161
الشكل رقم :12	عدد جرائم الرشوة المعلنة بالجزائر	204
الشكل رقم :13	تطور مؤشر وترتيب الفساد(2010/2003)	221
الشكل رقم :14	التمثيل البياني لتطور مؤشر الفساد بالبلدان المغاربية (2003-2009)	228
الشكل رقم :15	واقع بيئة الأعمال بالجزائر وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2009)	243
الشكل رقم :16	تطورات الإيرادات النهائية في ميزانية الجزائر خلال (2010/1994)	252
الشكل رقم :17	تطورات النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال (2010/1994)	259
الشكل رقم :18	تطورات النفقات والإيرادات العامة في ميزانية الجزائر خلال (2010/1994)	262
الشكل رقم :19	الترتيب التنازلي لدوافع الرشوة مجتمعة وفقا للعينة المدروسة	294
الشكل رقم :20	درجة تفشي الرشوة بالجزائر من منظور العينة	306

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم :01	العلاقة بين أبرز ممارسات الفساد الاقتصادي والرشوة	26
الجدول رقم :02	أشكال الفساد حسب نموذج كونج Kong	51
الجدول رقم :03	الدوافع الاقتصادية للفساد	64
الجدول رقم :04	دوافع الرشوة المرتبطة بالعلاقات الإنسانية	69
الجدول رقم :05	التمييز بين الرشوة المحلية و الرشوة الأجنبية	74
الجدول رقم :06	التمييز بين الرشوة العمومية و الرشوة الخاصة	76
الجدول رقم :07	أنواع الرشوة حسب التصنيفات المقترحة	80
الجدول رقم :08	آليات الرشوة بين البلدان اللبرالية و البلدان الاجتماعية	89
الجدول رقم :09	الرشوة السوداء في التجارة والاستثمارات الخارجية	99
الجدول رقم: 10	أوزان مؤشرات الفساد	132
الجدول رقم: 11	مكونات مؤشر المخاطر السياسية (مؤشر الفساد)	136
الجدول رقم: 12	مكونات مؤشر المخاطر المالية	136
الجدول رقم: 13	مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية	137
الجدول رقم: 14	أثر الفساد على معدل الاستثمار (المتغير التابع)	140
الجدول رقم: 15	أثر الفساد على النمو الاقتصادي (المتغير التابع)	141
الجدول رقم: 17	تطورات الرشوة في الإدارة العمومية الجزائرية	174
الجدول رقم: 18	تطور تسريح العمال خلال الفترة (94-97)	196
الجدول رقم: 19	مناصب العمل المفقودة بالجزائر حسب مؤسسات النشاط الاقتصادي	196
الجدول رقم: 20	عدد جرائم الرشوة المعلنة رسميا في الجزائر خلال الثلاثين سنة الأخيرة	204
الجدول رقم: 21	مقارنة بين المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها في ظل المرسوم الرئاسي رقم 233/96 والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته المنشأ بموجب القانون رقم 01/06	206
الجدول رقم: 22	تطور مؤشر وترتيب الفساد بالجزائر(2003-2009)	220
الجدول رقم: 23	مقارنة مؤشرات فساد الجزائر والبلدان العربية(2003-2009)	225
الجدول رقم: 24	مقارنة مؤشرات فساد الجزائر والبلدان المغاربية(2003-2009)	227
الجدول رقم: 25	ترتيب البلدان العربية على أساس سهولة أنشطة الأعمال(2008-2009)	232
الجدول رقم:26	حوصلة نتائج تقرير منظمة الأعمال (2009)	238

الجدول رقم:27	توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967-1989)	244
الجدول رقم:28	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر خلال (2010/1994)	251
الجدول رقم:29	النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال(2010/1994)	258
الجدول رقم:30	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة (1993-2007)	261
الجدول رقم:31	خصائص أفراد العينة المدروسة	279
الجدول رقم:32	مصادر الدراسة الميدانية	282
الجدول رقم:33	الترتيب التنازلي للدوافع الاقتصادية للرشوة وفقا للعينة المدروسة	286
الجدول رقم:34	الترتيب التنازلي للدوافع السياسية للرشوة وفقا للعينة المدروسة	287
الجدول رقم:35	الترتيب التنازلي للدوافع الإدارية للرشوة وفقا للعينة المدروسة	289
الجدول رقم:36	الترتيب التنازلي للدوافع الاجتماعية للرشوة وفقا للعينة المدروسة	291
الجدول رقم:37	الترتيب التنازلي للدوافع الشخصية للرشوة وفقا للعينة المدروسة	292
الجدول رقم:38	الترتيب التنازلي للدوافع كلها مجتمعة للرشوة وفقا للعينة المدروسة	294
الجدول رقم:39	معامل ارتباط بيرسون ومستوى الدلالة لدوافع الرشوة بالعينة المدروسة	295
الجدول رقم:40	موقف العينة من اعتبار الرشوة شكلا للتبادل	297
الجدول رقم:41	موقف العينة من ظاهرة الرشوة	298
الجدول رقم:42	مدى اعتبار الرشوة مسهلا للتعاملات اليومية	300
الجدول رقم:43	أكثر الجهات المهتمة بالرشوة وفقا للعينة المدروسة	301
الجدول رقم:44	درجة تفشي الرشوة وفقا للعينة المدروسة	306
الجدول رقم:45	استفحال الرشوة في القطاعين العام والخاص	307
الجدول رقم:46	مدى إقدام الموظف على طلب الرشوة	310
الجدول رقم:47	مدى إقدام العامة على عرض الرشوة	310
الجدول رقم:48	أسباب تفشي البيروقراطية بالإدارة الجزائرية	310
الجدول رقم:49	أسباب طلب الموظفين للرشوة	313
الجدول رقم:50	أسباب طلب المسؤولين للرشوة	313
الجدول رقم:51	موقف العينة من الأجهزة العقابية والرقابية	314
الجدول رقم:52	درجة تفشي البيروقراطية في الإدارة الجزائرية من منظور العينة	314
الجدول رقم:53	خصائص عينة المقابلة	319
الجدول رقم:54	مصادر المقابلة	320
الجدول رقم:55	دوافع الرشوة حسب عينة المقابلة	320

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

منذ القديم انتبه كثير من الباحثين إلى دور الفساد ومن جملته الرشوة في إحداث الانحرافات عن المعايير الدينية ،الأخلاقية ،السياسية ، وأكثر ما يهمنا الاقتصادية أين تحدث الاختلالات في النتائج المتوقعة للأداء الاقتصادي بعد بذل جهود قد تبدو كفيلة بإنجاح الخطة الاقتصادية إلى حد معين ، وأخطر من الاختلالات الملاحظة على تنفيذ الخطط الاقتصادية كثيرا ما يشير المختصون إلى عدم نجاعة الخطط وبعدها عن الوقائع ومن ثم فسادها حتى قبل الشروع في تنفيذها.وندلل على هذا بالإشارة إلى أن العالم ينفق ما بين 20و40 مليارد دولار سنويا على الرشاوى وهو ما يعادل 20%إلى 40% من المساعدات التنموية الرسمية مما يضعف مستويات التجارة والتنمية بالعالم[1].

فعلا إن تاريخ الفساد هو تاريخ البشرية (حيث تم تناوله في مؤلفات قدامى المفكرين من أمثال أرسطوAristote دافيد هيوم David Hume، آدم سميث Adam Smith، برنارد ماندفيل Bernard Mandille، توماس أكوين Tomas d'Acquin، ابن خلدون وعبد الرحمان الكواكبي...)وربما كان الفساد العامل الرئيسي في انهيار أغلب الأنظمة وتداول الحكم و محرك الثورات وباعث الانتفاضات وحركات التغير الكبرى. و لم تعد ظاهرة الفساد مجرد مشكلة داخلية مرتبطة بحدود الدولة بل تعدتها لتصبح ظاهرة عالمية يتورط كل الأعوان الاقتصاديون في ممارساتها الخطيرة على مجتمعاتهم وحتى عالمهم ويرى كوفمانKaufman أحد خبراء البنك العالمي في هذا الصدد أنه من المهم التأكيد على كون مشكلة الفساد لا تواجه الدول النامية وحدها فحسب بل إن محاربة الفساد تحد عالمي حيث يقضي الفساد على حوالي 7%من الاقتصاد العالمي سنويا أي ما يقدر بنحو 2.3 تريليون دولار وهو ما يعادل مجموع الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية[2] .

يمثل تحديد مفهوم دقيق للفساد إحدى المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال ،وذلك ناجم عن اختلاف المناهج المتبعة في دراسة هذه الظاهرة ، ويعود اختلاف المناهج عادة لكون المهتمين بالفساد – وعلى إثره الرشوة– ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة كالسياسة ، القانون ،العلوم الاجتماعية والاقتصادية ...ومن ثم فإنهم يتناولون الموضوع وفقا لتخصصاتهم،إلى جانب ذلك فإن اختلاف القيم الثقافية من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر يترتب عليه اختلاف درجة التعامل مع مفهوم الفساد بين مؤيد ومعارض وبدرجات متفاوتة تميل أكثر نحو استهجانه.

و من منطلق ارتباطه بمعيشة الأفراد وتأثيره عليها بأساليب مباشرة وغير مباشرة ،يعتبر الفساد الاقتصادي حجر الزاوية لفهم باقي ممارسات الفساد بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا ما انتبه إليه العالم مؤخرا ،حيث أن الفساد لم يكن موضوعا محوريا في أبحاث الاقتصاديين ودراساتهم منذ القدم –وهذا رغم

[1] منظمة الشفافية الدولية، التقرير الدولي للفساد 2009

[2] أ. راضية بوزيان، 2009، **ظاهرة الفساد في المجتمع العربي: الجزائر نموذجا** ، مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 ،ص5

الإيماءات التي أشارت إليه أثناء تناول عديد المواضيع –وحتى خلال فترة السبعينات والثمانينات ، ترك النقاش بشأنه لعلماء الإدارة العامة والباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية من أمثال (...J.G.Padioleau,Yves.Meny,Pierre Lascomis,Becker)مع التركيز في دراسات هؤلاء الباحثين على النواحي القانونية، والإدارية وسبل معالجتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع تغير تماما في مطلع التسعينات ،حيث بدأ الاقتصاديون يهتمون أكثر بموضوع الفساد الاقتصادي ويظهر هذا من خلال الاعتناء بمفاهيم مستجدة مرافقة له مثل الحوكمة (على المستوى الجزئي) والحكم الراشد (على المستوى الكلي) بشكل عام [1]،باعتبارها عوامل رئيسية تؤثر في كفاءة تشغيل الاقتصاد ومن ثم في أداء ه خاصة فيما يتعلق بالعملية التنموية ولعل أبرز الباحثين المهتمين بقضايا الفساد والمفاهيم المرافقة لها ، أولئك المشتغلين في المؤسسات العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي إضافة إلى المحللين الاقتصاديين المشتغلين على إبراز مثبطات النمو

. (PauloMauro, DellaPorta , Kaufman ,Rose-Ackerman ,Scott,Shleifer,Vishny...)

الرشوة أهم مركبات الفساد الاقتصادي ....

مما سبق يبرز وجوب تناول الفساد الاقتصادي بالدراسة والتحليل بالنسبة للمجتمعات التي تريد تصحيح مسارها التنموي،وعلى هذا الأساس ينبغي حصر جميع ممارسات الفساد الاقتصادي ومتابعة تطورها ،ولأن هذه الممارسات عديدة ومتداخلة (الاختلاس ، الرشوة ، الغش الضريبي ، الفساد التجاري ، تبييض الأموال ، التزوير،الفساد الإداري...)فإن تناولها بالدراسة دفعة واحدة يجازف بالوصول إلى نتائج واضحة ومجدية حول مسار كل ممارسة فاسدة على حدا وعلى هذا الأساس فإن المنطق العلمي يفرض عزل أهم المتغيرات والذي يعتبر لتحليل هذه الظاهرة(الفساد الاقتصادي).فيما يخصنا اخترنا الرشوة كأهم متغير للفساد الاقتصادي وذلك لاعتبارين أساسيين :

–تعتبر الرشوة من أكثر ممارسات الفساد الاقتصادي شيوعا حيث تتقاطع عندها جميع شرائح المجتمع وطبقاته(حيث يقوم بالرشوة الموظف العادي و المسؤول ،يتلقاها غالبا القطاع العمومي ويعرضها القطاع الخاص ،يتعامل بها المحلي والأجنبي..)

–تعتبر الرشوة في غالب الأحيان عنصرا متمما لشكل آخر من أشكال الفساد الاقتصادي (تشارك الرشوة في تسهيل تبييض الأموال، وفي التمويه عن الاختلاس والتزوير ،كما تعمل على تسهيل معظم ممارسات الفساد الاقتصادي الأخرى)

[1] استعمال مفهومي الحوكمة والحكم الراشد في هذا الصدد أردناه لتوضيح توازن اهتمامات الاقتصاديين في عالمنا المعاصر بالمستويين الكلي(الحكم الراشد للبلدان نموذجا)والجزئي (حوكمة الشركات نموذجا) .

الفساد و الرشوة في الاقتصاد الجزائري....

لطالما عانت الجزائر ولا تزال من تبعات الفساد والرشوة ،وإذا ما أضفنا الضغوط الناتجة عن تغيرات عالمنا المعاصر التي تنعكس على مستوى الاقتصاد الكلي كما الاقتصاد الجزئي تزداد التكاليف التي تتحملها الجزائر وذلك باعتبارها بلد يراهن على عوائد موارده الطاقوية حاليا ليحقق تنمية تضمن استمراريته في المستقبل وبالتالي يلتمس في إعداد خططه التنموية وتنفيذها أكبر مستوى ممكن من الشفافية ومن ثم أقل مستوى محتمل من الرشوة والفساد .

فبالنسبة للجزائر لوحظ تنامي الفساد وتورط ظاهرة الرشوة في جميع ممارساته بنسب وأشكال مختلفة عبر مراحلها المختلفة كدولة مستقلة انطلاقا من فترة الاستقلال ثم فترة التسيير المركزي ،فالفترة الانتقالية والعشرية السوداء ووصولا إلى مطلع الألفية الثالثة ووقتنا الراهن.

وقد توالت قضايا الفساد والتي نبرز منها على سبيل المثال لا الحصر فضيحة 26 مليار التي أثارها البشير الإبراهيمي في نهاية الثمانينات،ومنها إلى قضية بنك الخليفة 2003. لتضاف إليها قضية البنك الخارجي الصناعي ثاني أكبر فضيحة بنكية والتي كبدت البنك الخارجي الجزائري فرع وهران خسائر مالية فادحة قدرت بـــ 219 مليون دولار. وقد امتدت الاختلاسات بالمليارات لتشمل مشروع الطريق السريع (شرق غرب) أضخم مشروع في عهدنا الحالي، إذ تحول بدوره إلى أضخم مشاريع الفساد أما آخر الفضائح فوصلت إلى شركة سوناطراك العمود الفقري للاقتصاد الوطني الجزائري, بعد اكتشاف 1600 صفقة أبرمت بالتراضي وأهدرت فيها آلاف المليارات[1] ونشير هنا إلى أن المحاكم العادية عالجت ما بين 2006 و2009 ما يزيد على أربعة آلاف قضية فساد منها 55% اختلاسات و10% جرائم رشوة ،وهو ما يجعل أو500 مليون أورو تغادر الجزائر سنويا[2].

إن ما تقدم تبرزه بوضوح الرتب المتدنية التي تحتلها الجزائر في التقارير العالمية فيما يخص النزاهة والشفافية (حيث احتلت على التوالي الرتب 105،111،92 للسنوات الثلاث الأخيرة[3]) وهو ما يوجه الجهود نحو محاولة رصد تطور ومحاكاة الرشوة لمناخ الجزائر في فتراته المختلفة انطلاقا من مفاهيمها التي تناولتها الأدبيات المختلفة ،الاقتصادية منها على وجه التحديد ،وأخذا بالوقائع والمجريات بالنظر إلى الأسباب والنتائج ،وهذا قصد محاولة التوصل إلى مسار واضح المعالم عن الظاهرة ببلدنا ومن ثم التنبؤ بشكل وطريقة ووقت امتداد هذا المسار ما يجلنا نحصن مسيرتنا التنموية المستديمة وعلى غرارها اقتصادنا القومي والجزئي على حد سواء من الانحرافات التي قد تحدثها ممارسات الرشوة على مختلف المستويات وخاصة بالنسبة لمتخذي القرار .

[1] http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=8581258
[2] تصريح السيد / أحمد أويحي رئيس الحكومة الجزائرية لمجلة "le point "الخميس 2004/04/29
[3] منظمة الشفافية الدولية، التقرير الدولي للفساد للسنوات 2008،2009،2010

الإشكـــاليـــــة :

من خلال بحثنا سنحاول مناقشة علاقة الرشوة والفساد بالمسيرة التنموية بالجزائر وعى هذا الأساس نحاول التوصل إلى رصد موقف متخذي القرار من الظاهرة محل الدراسة (كونه المتعامل المحوري معها) من خلال طرح الإشكالية الأساسية الموالية:

ما مدى إدراك متخذ القرار في الجزائر لارتباط ظاهرة الفساد والرشوة بالمسار التنموي في بلد اجتماعي يلتف حولها ،كما يعتمد على العوائد الريعية لتنشيط أداء اقتصاده مفتقرا لمعايير الكفاءة الإنتاجية؟

للإجابة على هذا التساؤل المحوري طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية التي نحوصل أهمها في:

1- ما هي أبرز مكونات مفهوم الرشوة ، وكيف تتدخل كل من الجوانب الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية في مواكبة الظاهرة للاقتصاد الجزائري ؟

2- هل يعتبر القطاع العمومي أكثر مساسا بالرشوة من منطلق اعتماد الاقتصاد الجزائري على العوائد الريعية على حساب الكفاءات المنتجة؟

3- هل يعتبر عدم تحديد النسق الاقتصادي المتبع بدقة ،والمراوغة بين فرص الانفتاح ،وامتيازات المركزية بالنسبة لمتخذي القرار عاملا لتفاقم الظاهرة؟

4- هل تتدخل الطبيعة الاجتماعية الشعبوية لبلدنا في ترسيخ الفساد والرشوة بالهيكل الاقتصادي؟

فـــرضيات الـــدراســـة :

الفرضية الرئيسية:

يتأثر متخذ القرار في الجزائر بالطبيعة الاجتماعية الشعبوية لمحيطه ،كما الطبيعة الريعية لاقتصاده في تحديد مواقفه تجاه الفساد والرشوة.

الفرضيات الفرعية:

1- تعتبر الرشوة ظاهرة اقتصادية معقدة لشدة ارتباطها بالمجتمع،وعليه فإننا نفترض أن اهتمام الأدبيات الاقتصادية بالرشوة أشد حداثة إذا ما قورنت بالأدبيات السياسية والاجتماعية التي يبدو تناول موضوع الفساد والرشوة فيها أمرا مستساغا بل وضروريا .

2- تتدخل كل من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بنسب متفاوتة لتوسيع رقعة ظاهرة الرشوة بالجزائر.

3- تعتبر الجزائر من المجتمعات الاجتماعية لذلك يتم قبول بعض أشكال الرشوة فيها .

4- يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاد عوائد لذلك يعتبر القطاع العمومي أكثر القطاعات مساسا بالرشوة كون العوائد تستقطب الفساد.

5-هشاشة القوانين الجزائرية تمثل حصانة لتناميها، و يكمن الخلل على مستوى وضع و تنفيذ هذه القوانين.

أهـــداف الـــدراســـة :

نحاول من خلال هذا البحث التوصل إلى جملة من الأهداف متمثلة أساسا في:

*إشراك أصحاب القرار بالجزائر في البحث كونهم موضوع الرشوة وهدفها ،والممارسون لها والمفروضة عليهم ،المتأثرين بها والمؤثرة عليهم .

*لفت الانتباه إلى تنامي ظاهرة الرشوة بالجزائر و خطورتها على مستقبل التنمية بالبلد ومن ثم على الاستمرارية في العالم المعاصر الذي تتزايد حدة تعقيد متغيراته وتتسارع.

*محاولة رصد معالم ظاهرة الرشوة بالجزائر لتحليل مسبباتها والتنبؤ بنتائجها المستقبلية قصد أخذها بعين الاعتبار ومن ثم الاحتياط في الوقت المناسب وبالشكل الملائم

*تتدخل الرشوة في تشكيل جزء من الاقتصاد الوطني غير المعلن وغير المسجل والذي يجازف بنجاعة الخطط الاقتصادية المعمول بها وهو ما نطمح لإبرازه من خلال البحث.

*من خلال تشريح ظاهرة الرشوة نحاول إبراز السبل الناجعة للتقليل ما أمكننا من حدتها وبخطوات مدروسة و ممنهجة ،إذا سلمنا باستحالة القضاء الكلي عليها دفعة واحدة.

*محاولة سد النقص فيما يخص البحوث العلمية بالجزائر التي تناولت موضوع الرشوة برؤية اقتصادية وبمنظور تنموي ،كون الموضوع ظل لفترة طويلة حكرا على أقلام الصحافة ومحظورا على أقلام الباحثين.

*إعطاء مصداقية أكبر وجدية أعمق لموضوع الرشوة بالجزائر عند تناوله كبحث علمي ،ومن ثم المساهمة في العملية التوعوية بخطورة الظاهرة، بعبارة أخرى محاولة بناء مرجعية لدراسة الظاهرة ببلدنا لتكون انطلاقة لبحوث مستقبلية أعمق وأشد تأثيرا.

*تحليل تاريخ الاقتصاد الجزائري بإدراج مقاربة الرشوة كمتغير حيوي شكل عنصر الحسم في عديد التحولات بالاقتصاد الجزائري.

* توظيف المعطيات الاقتصادية الكلية للوقوف على حجم خطورة ظاهرة الرشوة.

* استشعار جاهزية الجزائر لمكافحة ظاهرة الرشوة بالمستوى المطلوب الذي يحاكي درجة تفشيها واتساع نطاقها في هياكل الدولة المختلفة وبالنسبة للقطاعين العام والخاص.

محددات الدراسة :

كأي بحث علمي جاد وهادف ، لم يخلوا بحثنا المتواضع هذا من الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في مراحله المختلفة والتي نشير إليها ليس لتبرير أي نقص قد يشوب العمل وإنما قصد التوجه إلى المعنيين بتذليل الصعوبات أمام البحث العلمي من أجل بلوغ أهدافه المتمثلة في تحقيق الأفضل للفرد والجماعة :

* شح المراجع المتناولة للرشوة كموضوع أساسي ،مما دفعنا إلى اعتماد المراجع التي اعتمدت الظاهرة الأشمل (الفساد) باعتبار الرشوة المركبة الأساسية للفساد والمحرك الفعال لجميع ممارساته ،كذلك نشير إلى تعامل الكثير من المراجع مع مصطلحي الرشوة كمفهوم واحد (خاصة في اللغة الإنجليزية) أو على الأقل بمفهوم متقارب جدا ولعل الأمر راجع لكثرة المترادفات المستعملة للتدليل على الفساد في اللغتين الفرنسية والإنجليزية .

* تداخل الاختصاصات التي تناولت ظاهرة الفساد بالدراسة والحداثة النسبية للدراسات الاقتصادية في الميدان،كما أن موضوع الرشوة متشعب مما يجعل حصره أمرا صعبا.

* الإحصائيات المتعلقة بظاهرة الرشوة في الجزائر ليست في متناول البحث العلمي رغم توفرها ،فهي حكر على الجهات الرسمية وهذا لحساسية الموضوع وعدم تفهم المعنيين بأهمية البحث العلمي في إعطاء الرؤية الأوضح عن الظواهر السلبية بالمجتمع.

* الدراسة الميدانية رغم كونها أسلوب علمي متبع في أكبر المؤسسات العالمية الناشطة في سياق بحثنا ،ورغم اعتماد عديد البحوث القيمة والمعترف بها عليه ،إلا أنه لا يقدم إلا نتائج نسبية كثيرا ما تربك التحليل الأقرب للمنطق ،وتقلل من إمكانيات الباحث للغوص في أعماق الظاهرة.

* حتى المعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية وبافتراض توفرها فهي لا تعتبر مقياسا كافيا لظاهرة الرشوة كونها تعتمد على السرية ،ولأن ما تم كشفه منها عن طريق الجهات الرسمية لا يعدو جزءا من عدد كبير من الممارسات الرشوية غير المكتشفة.

* حساسية الموضوع مثلت عائقا حقيقيا لتعاطي فيه مع أصحاب القرار.

منهجية الدراسة :

حسب الغايات والأهداف المسطرة للبحث ، ووفقا للإشكالية المطروحة التي تحاول الفرضيات السابقة الإجابة عنها قصد تشخيص موقف متخذ القرار من ظاهرة الرشوة استخدمنا المنهج الاستقصائي متمثلا في استطلاعات ميدانية للرأي انقسمت إلى شقين رئيسيين :تمثل **الأول** في المقابلة الشخصية واستشعار مواقف متخذي القرار كفئة مستهدفة للبحث،أما **الثاني** فيتمثل في الاستبيان الكتابي. من هذا المنطلق اخترنا عينة عشوائية لفئة متمثلة في 240 جزائري مشارك في صنع القرار يتوزعون بين الجنسين وبين أعمار مختلفة فوق سن 18 .كما يمثلون جل أوجه النشاط الاقتصادي في البلد في خمس ولايات من الوطن

هي بشار ، النعامة ، تلمسان ،عين تموشنت والجزائر العاصمة.وذلك خلال فترة امتدت من فيفري إلى أوت 2010.

لقد ارتكزت منهجيتنا من خلال الشق التطبيقي على تقصي رؤية صنع القرار بالبلد من خلال العينات المذكورة سلفا وذلك بوضع أسئلة ومحاور نقاش مستمدة أساسا من الشق النظري للبحث وهذا بغية المطابقة بينه وبين الواقع.

لهذا ومن خلال الشق النظري لبحثنا كنا قد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي مدعما بالمنهج التاريخي للوقوف على المعطيات النظرية التي تشرح مسار ظاهرة الفساد والرشوة الجزائر وأثريناه بالمنهج المقارن تحديد مكانة الظاهرة ببلدنا نسبة إلى باقي الدول المغاربية ،العربية والعالمية .

أدوات الدراسة ومصادر جمع البيانات:

لجمع المعلومات والبيانات حول الإشكالية المطروحة بغية الوصول لنتائج وأجوبة واضحة ،استعنا بالأدوات والوسائل التالية:

-في الشق النظري : لجأنا إلى عديد المراجع لتي تنوعت بين الكتب المشكلة للأساس النظري للبحث ،والبحوث السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة،إضافة إلى المقالات العلمية الخاصة بالمجلات أو تلك التي تم إدراجها في الندوات ،هذا إضافة إلى لتقارير الصادرة عن الهيئات العالمية كالبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية والتقارير الرسمية كالجريدة الرسمية والديوان الوطني للإحصاء.

-في الشق التطبيقي : اعتمدنا على وسيلتين أساسيتين(لإنجاز استطلاع رأي المشاركين في اتخاذ لقرار حول ما تقدم في الشق النظري) تمثلتا في الاستمارة المكتوبة والمقابلة الشخصية.

الشكل التصوري للبحث :

لمعالجة الإشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة وعلى ضوء قراءاتنا حول الموضوع ورؤيتنا الخاصة لكيفية تناوله اقترحنا تصورا يقسم البحث إلى شقين رئيسيين هما :

*<u>**الشق النظري**</u>:(و نبني من خلاله مسار الرشوة في الجزائر إلى يومنا الحالي) الذي نجمع من خلاله المعلومات حول ظاهرة الرشوة عموما وواقعها في الجزائر بشكل خاص ،ثم نحللها بطريقة منطقية ومنهجية منظمة تمكننا من بناء أساس سليم حول مسيرة الظاهرة ببلدنا . ونقترح لهذه الخطوة خمسة فصول أساسية نوجز محتوياتها فيما يلي :

<u>الفصل الأول</u>:ضبط الإطار النظري لمفهوم الرشوة.(حصر أهم الأدبيات التي تناولت مفهوم الدراسة -من خلال اعتماد مفاهيم أشهر الكتاب في المجال- في مجموعات مع توضيح الجوانب التي ركزت عليها هذه الأدبيات ومن ثم اكتشاف مسببات ونتائج الرشوة-مع ملاحظة التركيز على الجانب الاقتصادي للظاهرة وتشابك باقي الجوانب معه).

الفصل الثاني : التحليل الاقتصادي لمدخلات الرشوة ومخرجاتها(وندرج من خلاله أهم دوافع ومسببات الرشوة وكذا آلياتها متوصلين إلى نتائجها)

الفصل الثالث : ضبط الإطار الكمي لظاهرة الرشوة يفعل مكافحتها (توضيح أوجه صعوبة قياس وتقدير الرشوة ،استعراض أهم مناهج التقدير والقياس لشقي الرشوة المعلنة والخفية ،اقتراح نماذج تناولت تحليل الرشوة).

الفصل الرابع : الإطار النظري لتطور سلوك ظاهرة الرشوة بالجزائر(نحاول من خلاله تتبع أبرز محطات تطور ظاهرة الرشوة بالجزائر مركزين على علاقتها بالريع البترولي وملازمتها للقطاع العام)

الفصل الخامس: الإطار الكمي لتطور سلوك ظاهرة الرشوة بالجزائر (ومن خاله نحاول استشعار درجة استفحال الفساد من خلال المعطيات العالية حول الموضوع وكذا بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالجزائر.

***الشق التطبيقي**: نقوم من خلاله بمعايرة ما توصلنا إليه من خلال الشق النظري عبر رؤية أصحاب القرار في الجزائر .ونتناول حيثيات الشق التطبيقي لدراستنا من خلال الفصل السادس .

الفصل السادس: دراسة ميدانية ، استطلاع للرأي حول ظاهرة الرشوة الكبرى بالجزائر (نحاول من خلاله إثارة الجدل مع عينة ن صناع لقرار بالجزائر حول إشكالية الرشوة ،مستعينين بالأساليب الإحصائية لتجميع وتصنيف تصورت العينة المدروسة بما يقودنا لاستخلاص ملابسات الرشوة بالجزائر).لنخلص إلى توثيق الآليات الكفيلة بتقليل ظاهرة الرشوة بالمجتمع الجزائري وحماية اقتصادنا من تبعاتها كخاتمة للبحث.

الفصل الأول التمهيدي

الإطار النظري لظاهرة الرشوة

مقدمة الفصل الأول

I_ الرشوة كمركبة رئيسية للفساد الاقتصادي

I_1 التطور التاريخي لمفهوم الفساد
I_2 الرشوة تفعل ممارسات الفساد الاقتصادي
I_3 الرشوة تختصن خصائص الفساد الاقتصادي

II_ رصد تطور مقاربة ومفهوم الرشوة في الأدبيات المختلفة

II_1 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات الاقتصادية
II_2 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات الإنسانية
II_3 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات السياسية

خاتمة الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

يهدف بحثنا هذا إلى تتبع مسار ظاهرة الرشوة بالجزائر منذ قيامها كدولة مستقلة إلى يومنا الحالي بغية تلمس تعامل متخذي القرار معها ومن ثم إدراك امتداد هذا المسار مستقبلا ومن ثم الاستعداد لاحتمالات المسالك التي قد ينتهجها قصد التقليل من حدة الرشوة على الاقتصاد عموما والمسيرة التنموية على وجه التحديد، وللوصول إلى هذا الغرض لا بد من التطرق في البداية إلى محاولة حصر الإطار المفاهيمي للظاهرة كأسلوب أكاديمي تفرضه سيرورة البحث من جهة وكضرورة منهجية لابد منها لإزالة الضبابية عن مفهوم أثار الكثير من الجدل لما يكتنفه من غموض ناتج عن تشعب معانيه وتعدد المداخل التي تناولته بالدراسة.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الرشوة لم تتناوله الأدبيات الشهيرة والموثقة كمفهوم قائم بذاته – خاصة في القديم –بل نجده مرفقا متى طرح مفهوم الفساد إما بدلالة واضحة ومباشرة أو عن طريق الإيماء ،ومرد هذا إلى أن الرشوة تعتبر بحق المركبة الأساسية للفساد بمختلف أشكاله وفي مقدمتها الفساد الاقتصادي وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجزئية الأولى لهذا الفصل.

وتهدف هذه الجزئية إلى الوقوف على المفهوم الضمني لظاهرة الفساد عموما والاقتصادي على وجه التحديد وذلك دون الخوض والإسهاب في التفاصيل التي قد تحيد بنا عن الغاية الأساسية للبحث ،على أن نتوصل من خلال هذه الجزئية إلى إدراك ثقل الرشوة في تكوين مفهوم الفساد ،هذا الثقل الذي يجعلهما لصيقين في كثير من الأدبيات خاصة إذا ما أضفنا أن الترجمة اللغوية للفساد من العربية إلى باقي اللغات تمنحه كما هائلا من المترادفات التي يساق من خلالها معنى الفساد كبديل للرشوة أو العكس في عديد المواطن ويبقى الجزم في المعنى المقصود متوقفا على سياق الجملة التي يرد فيها المصطلح.

من خلال الجزئية الثانية لهذا الفصل وبالنظر إلى ما تقدم ذكره عن الملابسات بين الرشوة والفساد الاقتصادي ، ومع الأخذ بعين الاعتبار ندرة إن لم نقل انعدام الدراسات التي تناولت ظاهرة الرشوة بشكل بحت وفقا لتخصصنا ، نلجأ للاستعانة بالأدبيات التي تناولت مفهوم الفساد في سياق اعتباره ممارسة رشوية وذلك في محاولة منا لبناء الإطار النظري لظاهرة الرشوة .

في بنائنا النظري لمفهوم الرشوة ،وقصد إضفاء خصوصية تعكس رؤيتنا للموضوع ،سنحاول رصف وترتيب أدبيات الدراسة من خلال مجموعات ارتأيناها الأبلغ والأقدر على إيضاح مفهوم الرشوة بشكل عام ،ونشير إلى أننا سنركز أكثر ما أمكننا على المفهوم الاقتصادي للرشوة وفقا لتخصصنا تاركين بذلك مجال البحث بالنسبة لباقي جوانب الرشوة لأهل الاختصاص.

عندما نتناول أي موضوع بالبحث في شقه الاقتصادي فإنه غالبا ما تتجلى عدة معايير للدراسة تنقسم إلى شقين عريضين هما المركزية (ترسيخ الحكومة في الاقتصاد) واللامركزية (ترسيخ السوق في الاقتصاد). وبالمثل فإن المتتبع للدراسات التي تناولت الرشوة كمفهوم اقتصادي يلمس بوضوح انقسام هذه

الأدبيات إلى من حللتها وفق مبادئ التدخل المفرط للحكومة في الاقتصاد ،ومن تناولتها في إطار مبادئ السوق ،وبين المركزية واللامركزية تظهر دراسات تحلل الرشوة في ظل العولمة بشقيها الإيجابي والسلبي ،كما و تظهر بين الأدبيات محاولات تبرر لوجود الرشوة بل وتشير إلى إيجابيات محتملة في بعض الأحيان ، وهي أفكار كلها سنتناولها بالدراسة عند هذا المستوى من البحث- في الجزئية الثالثة لفصله الأول- محاولين الفصل فيها قصد الإلمام بأكبر قدر من الأقلام التي تناولت ظاهرة الرشوة بالدراسة والتحليل.

I_ الرشوة كمركبة رئيسية للفساد:

إن موضوع بحثنا الذي يعنى بدراسة الرشوة وتحليلها في المجتمع الجزائري ليس موضوعا منفصلا بل هو جزء من كل تتداخل مركباته لدرجة الالتباس بين مفاهيمها التي تزداد تعقيدا مع الزمن وتطور الظروف. و حتى يمكن لنا أن نسترسل في تفاصيل الرشوة دون خلط في المفاهيم التي تتقارب معها و تتكامل لتشكل كلا واسعا متشعبا متمثلا في الفساد لا بد من إبراز معالم هذا الكل وتحديد مكانة الجزء منه.

انطلاقا مما سبق ارتأينا كضرورة منهجية أن نستهل بحثنا بتقديم عام وشامل عن الفساد دون إسهاب قد يقودنا للخروج عن هدف بحثنا ، و بغرض مسايرة تخصصنا فإن دراستنا يجب أن تهتم بالخدمة العامة وكذلك المعاملات الاقتصادية ومن ثم تشريح العملية التنموية وهذا ما يجعلنا نركز أكثر على الفساد الاقتصادي و المالي تاركين بذلك مجال البحث في أنواع الفساد الأخرى(الأخلاقي ، الثقافي ، العقائدي....) إلى أهل الاختصاص.

من خلال هذه الجزئية من البحث سنحاول استعراض الخطوط العريضة لمعالم الفساد من خلال تقديم نظرة موجزة عن تطوره التاريخي الذي نقترح تقسيمه إلى مرحلتين أساسيتين هما المفهوم الكلاسيكي القديم (الذي اعتمده قدماء المفكرين والفلاسفة والأعلام بشكل عام) والمفهوم المعاصر (الذي بدأ يأخذ اتجاهات وتخصصات المفكرين الذين تناولوه بالدراسة وبذلك خرج عن نطاق العمومية). بعد ذلك نعرج على تسليط الضوء نحو مركز ثقل الفساد برمته والمتمثل في الفساد المالي والاقتصادي كونه عادة ما يكون طرفا في كل ممارسات الفساد الأخرى بطرق مباشرة أو غير مباشرة ذلك أنه وببساطة لا يمكن أن يرتكب الفساد إلا بتوفر الحافز والذي يكون في أكثر الأحيان ماديا وفي حالات استثنائية معنويا، وحتى حين يكون معنويا فإنه غالبا ما تكون له أبعاد مادية مستقبلية .ونشير إلى أننا تعمدنا عدم الإسهاب في المفاهيم المدرجة في هذه الجزئية بغرض التبسيط من جهة وحتى لا نقع في التكرار لاحقا(في المفاهيم التي سنعتمدها لبناء مفهوم الرشوة) من جهة أخرى.

I_1 التطور التاريخي لمفهوم الفساد :

I_1_1 تطور مفهوم الفساد في الفكر العالمي :

يعد الفساد ظاهرة خطيرة تعاني منها كافة المجتمعات منذ القدم، سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة ، فتاريخ الفساد هو تاريخ البشرية إذ عرف مثلا عند قدماء الصينيين والمصريين فكانت جل النصائح في تلك الحقبة تتعلق بالصفات والسلوكيات التي يجب أن يتحلى بها شاغل الوظيفة العامة تجنبا لبوادر ظهور ما يعرف حاليا بالفساد الإداري[1] ، وربما كان الفساد العامل الرئيسي في انهيار أغلب الأنظمة وتداول الحكم و محرك الثورات وباعث الانتفاضات وحركات التغيير الكبرى.

وعلى ضوء الاعتبارات السالفة الذكر ،تناول المفكرون منذ زمن بعيد مفهوم الفساد ولكن الملاحظ أن شكل تناول الفساد في ذلك الوقت كان يتسم بالعمومية والشمول حيث لم تكن هناك بحوث موجهة بشكل مطلق لمعالجة تفاصيل إشكالية الفساد بل إن الفساد كان يفرض نفسه عند مستويات مختلفة من تحليل عديد المواضيع ،خاصة منها الفلسفية ،الاجتماعية والسياسية.

ومن الأمثـــلة التي نعرضها للتدليل على ما سبق، استعمال مصطلح الفساد من قبل المفكـــرين "Platon, Aristote, Thucy-did et Machiavel" بغرض الإشارة إلى كل أفعال الأفراد التي تخل بالمعايير الأخلاقية للمجتمع[2]، ولعل هذا يبرز بوضوح أن مركز ثقل مفهوم الفساد كان مرتبطا بجميع التجاوزات الأخلاقية التي بدورها تنعكس على المجتمع مباشرة ومن ثم على جميع المستويات الثقافية ،السياسية والعقائدية،وهنا تظهر بوضوح المساحة الواسعة التي اتخذها الفساد في تلك الحقبة.

وفقا لما تقدم فقد ظل الفساد ولزمن طويل محتكرا من طرف باحثي علم الاجتماع والفلسفة السياسية والمدارس القانونية التقليدية ،ومن أبرز الأمثلة على ذلك[3] نجد أن أرسطو Aristote أثناء تصنيفه للنظم السياسية قدم أهم النظم الفاسدة من خلال هيمنة وحكم الفرد ونزوعه لممارسة الاستبداد والطغيان على الأعضاء الذين يكونون مجتمع المدينة وتعد النظم الملكية المطلقة وحكم الأقلية إحدى النظم الأكثر فسادا من بقية النظم والحكومات الأخرى حسب أرسطو ،من جهة Machiavel فقد ربط انتشار الفرد بفكرة الحرية التي أصبحت لصيقة بالأنانية كمفهوم ،حيث أن حرية الفرد لا تتجسد إلا إذا فعل ما يشاء مما يؤدي به في النهاية إلى تكسير جميع القيم والأعراف السائدة في المجتمع ،وفي نفس الصدد يعتبر Montesquieu مونتيسكيو أن الفساد مستأصل في الطبيعة الإنسانية التي تتسم بالنقص وعدم الاكتمال.

---

[1] نجوى أحمد العيسى ،(2007)،**العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجريمتي الرشوة والاختلاس** ،رسالة ماجستير في علم الاجتماع ،جامعة دمشق ،سوريا ،ص92

[2] **The Search for Definitions : The Vitality of Politics and the Issue of Corruption**, Johnson M., (1996), Revue International des Sciences Socials n°149, P(371-387)

[3] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،2008/2007 ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالم الجزائر 1995-2006) ، مذكرة ماجستير ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة باتنة ،ص 28

نلاحظ أن الفلاسفة السياسيين الذين تقدم ذكرهم (Aristote , Machiavel, Montesquieu) وعلى غرارهم الكثيرون في تلك الفترة كانت لهم نظرة شمولية في الفساد باعتباره انحرافا عن المعايير والقيم المتعارف عليها في مجتمع معين وفي فترة زمنية معينة.

في نفس الإطار نجد أن الأب الروحي للاقتصاد آدم سميث Adam Smith سار على نفس درب كل من دافيد هيوم David Hume وبرنارد ماندفيل Bernard Mandville ، هذا الأخير الذي انطلق من مسلمة أساسية أن الإنسان تواق ومحب بطبيعته للهو والراحة والهناء ولذلك فإن جميع الجهود التي يبذلها تتجه نحو تحقيق منفعته الشخصية ،حيث يرى آدم سميث Adam Smithبأن الإنسان ينجذب دائما نحو تحقيق رغباته ليثبت ميولاته تجاه الآخرين فالأنانية هي المحرك الأكثر استعمالا لتحقيق المطالب والنزوات [1].ومن هنا كانت نواة الفكر اللبرالي التي تفيد بأن البحث عن المنفعة الفردية يمثل العقلانية ويدفع إلى التصرفات الرشيدة ،ويحفز التنافس الذي يكون السوق مكانه أين يتحكم العرض والطلب وليس الأخلاق، وكون القاعدة الأساس للتعامل الاقتصادي هي المال باعتباره محددا لقيمة التبادل ،إلا إنه لا يتوقف عند هذا الحد ،بل يتعداه ليصبح هدفا في حد ذاته وبهذا يبحث الأفراد عن شتى السبل للحصول على أرباح أكبر وهذا ما جعل كارل ماركس Marx يؤكد بأن المال هو الذي يفسد الفرد[2].

رغم اتجاه مفهوم الفساد نحو التخصيص وتناول أبعاده الاقتصادية من لدن قدماء الاقتصاديين، إلا أنه لم يكن محور دراسات اقتصادية كلية عميقة ،بل تمحور أساسا في دراسات علماء الإدارة والقانون من منطلق كونه سلوك انحراف عن الوظيفة العامة وبهذا لازم البعد الإنساني والاجتماعي للمفهوم في هذه المرحلة ومن بين الأعلام الذين تناولوه في هذا السياق نذكر

(Nye 1967, Heidenheimer 1970 ,Berg.Hahn et Schmidhauser1976, Jacek Tarkowski1989 , Becker.Gary1968 , Klitgaard Robert 1988, Rose-Ackerman Susan 1978,J.C.Scott 1972 ...) والجدير بالملاحظة أنه في مطلع التسعينات ظهرت اجتهادات أكثر حول تناول مفهوم الفساد كمتغير في الاقتصاد الكلي للدول(التنمية ،الحكم الراشد ،العوائد القومية ،الناتج الوطني ،البطالة ،الفقر...) و وهنا كان التركيز على تأثير الفساد على العملية التنموية ومن أبرز الأسماء التي تناولت الموضوع بالتحليل والبحث الذي انصب أكثر على الشق الميداني من خلال استطلاعات الرأي و تجميع وتنسيق المعلومات عن المجمعات الاقتصادية الكلية وتأثرها بالفساد نذكر على سبيل المثال لا الحصر وحسب أهمية الدراسات (لكثرة الأسماء التي ساهمت في هذا السياق):

Kaufmann 1996, (Jean Cartier-Bresson1995 , Barro. Robert1991, Della Porta1996, YMény , Mauro Paolo 1995 , Rose-Ackerman Susan1996, Shleifer.Andrei et Robert Vishny1992 ,J.F.Médard 1995 ,Vito Tanzi1997 …)

[1] Isabelle Delattretraductrce(2003), **La corruption a foison regard sur un phénomène tentaculaire** ,La harmattan ,p16.17

[2] نفس المرجع السابق ،ص32

مع مطلع الألفية الثالثة استمر التركيز على تناول مفهوم الفساد من الشق الاقتصادي بشكل أوسع حيث شهدت هذه الفترة التفاف العالم بشقيه النامي والمتقدم حول ملف الفساد ولا أدل على ذلك من مساعي المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجمعيات الأعمال والمجتمع المدني لتكثيف الجهود نحو مكافحة الفساد ما أفرز بحوثا أكثر عمقا توجهت على الخصوص لدراسة إشكالية الفساد على صعيد الاقتصاد الجزئي ومن ثم على مستوى المؤسسات (حوكمة الشركات[1] ،شفافية المنافسة،نزاهة بيئة الأعمال...) ومن أبرز الأسماء التي أسهمت في تحليل هذا الجانب

(J.Cartier-Bresson , Rose-Ackerman Susan , Montigny Philipe ,P. Lascoumes ,Tobin …)

يبقى أن نذكر بأن أبرز الاجتهادات الموثقة للمفهوم الحالي للفساد جاءت على يد خبراء المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي ومؤسسات مكافحة الفساد المستحدثة مع مطلع التسعينات وعلى رأسها مؤسسة الشفافية الدولية وقد تمخضت معظمها عن بحوث ميدانية تدرس حالات الفساد في مناطق العالم المختلفة.

خلاصة لما سبق ،وحتى لا نخوض في تفاصيل قد تحيد بنا عن هدف البحث ،نقترح تبويب مراحل تطور مفهوم الفساد في الفكر العالمي–وفق منظورنا الخاص بعد قراءاتنا حول الموضوع – في ثلاث مراحل أساسية بالشكل الموالي :

-**المفهوم الكلاسيكي للفساد** :وهو المفهوم القديم للفساد الذي تناوله على الأغلب الفلاسفة ورجال السياسة والمجتمع ،وينصب حول الشمولية في اعتبار كل انحراف عن المعايير الأخلاقية وعلى غرارها الثقافية والمجتمعية فسادا .

-**المفهوم المعاصر للفساد** :ويعكس فترة نضوج حقول المعرفة بمختلف تخصصاتها ،أين برز مفهوم التخصص في جميع الميادين وعلى غرارها البحث العلمي وهكذا اختار كل باحث نهجا ونسقا ملائما لمساره (الفلاسفة القدماء كانوا يناقشون مختلف المواضيع في مختلف التخصصات لكن العلماء المعاصرين اختاروا التخصص)،في هذه المرحلة أخذ مفهوم الفساد اتجاهات عديدة تعكس انتماء الباحثين الذين خاضوا فيه ولعل أبرز هذه الاتجاهات الاجتماعية ،السياسية والثقافية وحتى القانونية والإدارية في بعض الأحيان.وإلى هذه الفترة لم ينضج البعد الاقتصادي لمفهوم الفساد الذي طالما احتشمت الدراسات والبحوث الاقتصادية ـــرغم بعض المحاولات_عن إعطائه حقه في التحليل مكتفية بالإشارة إلى مخلفاته ومرتكزة على اعتباره ظاهرة اجتماعية وسياسية قبل أن تكون اقتصادية،وفي هذا السياق روبرت كليتجارد R.Klitgaar من خلال دراسته التي نشرت في كاليفورنيا في شكل كتاب والمعنونة ب"السيطرة على

---

[1] يصفها تقرير Cadburyلعام 1992 بكونها نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب ،إذ يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات ،وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة وهذا هو جوهر أي نظام لحوكمة الشركات.
لتفاصيل أكثر أنظر :
طارق عبد العال حماد، (2005)،**حوكمة الشركات (المفاهيم ،المبادئ التجارب)**،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر

الفساد"يلاحظ أن الفساد كموضوع لم يدرس إلا قليلا وأنه موضوع يتحاشى الناس ذكره ويتجنبون الخوض فيه بل ويعتقدون أنه لا يمكن عمل شيء تجاهه .

ولعل الجدير بالملاحظة بالنسبة لهذه الفترة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها جل أقطار العالم والتي تناغم مفهوم الفساد معها ،وتطور لاحتوائها ،أو بمعنى أدق فإن هذه التحولات فرضت أشكالا وخصائص جديدة للفساد مما زاد من وتيرة تناميه و هو ما سنناقشه بتفصيل أكثر في جزئية لاحقة من البحث.

-**المفهوم الحالي للفساد**:بدأ مفهوم الفساد يأخذ بعدا أعمق منذ مطلع التسعينات أين أخذ يبلور مفهومه الحالي تدريجيا بالشكل الموالي:

*شهد العالم تحولات عديدة أدت بكثير من بلدانه إلى المرور بفترات انتقالية ،ما أوجب تدخل النظام الاقتصادي الدولي خاصة من خلال المؤسسات المالية الدولية التي أخذت على عاتقها مهمة الإصلاح من خلال مقترحات إعادة التعديل الهيكلي التي رافقت الجدولة الجديدة لديون الدول العاجزة عن السداد ،ولعل هذا ما شجع البحث في مجال معايير وسبل إنجاح مساعي الإصلاح وعبرها المسيرة التنموية للبلدان المعنية أين تكثفت الجهود للبحث (خاصة من قبل الخبراء الناشطين في المؤسسات المالية الدولية) عن مواطن الخلل في إعاقة النشاط الاقتصادي وتمخض عن هذه الجهود الالتفاف حول مبدأ الحكم الراشد[1] الذي حمل بين طياته وجوب مكافحة الفساد بشتى أنواعه وهنا تحديدا أخذ منحى مفهوم الفساد اتجاها جديدا أكثر عمقا ،حيث تم التركيز في بنائه على البعد الاقتصادي الكلي ويظهر هذا من خلال الكم الهائل من البحوث التطبيقية لعديد من الدول والذي تمحور حول ربط مجمعاتها الاقتصادية الكلية بالفساد ومن ثم رصد علاقة هذا الأخير بالمسار التنموي.وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام العالمي بظاهرة الفساد وأثرها

[1] هو قضية طرحت على المستوى الدولي عند مناقشة أسباب فشل مكافحة الفقر في عدة محافل دولية من أهمها مؤتمر بروكسل تحت رعاية الأمم المتحدة 1990، وقد تم التوصل لمعايير ومبادئ سياسية وإدارية ينبغي على كل بلد مراعاتها حتى يتم الاعتراف به على مستوى العالمي ، وقد ظهر مصطلح الحكم الصالح أو الحكم الجيد ، في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ، ثم كمصطلح قانوني (سنة 1978) ، ليستعمل في نطاق واسع و معبر عن تكاليف التسيير ، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير النظام الإجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية .لمزيد من الاطلاع هنا انظر
(**Le Robert** : Dictionnaire Historique de la langue française Paris 1992 p90.)
و شاع إستعمال هذا المصطلح في نهاية الثمانينات ، في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد من الصعوبات، تم تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة ، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة انظر :
(زايري بلقاسم ، (2005) ، **الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية** ، مداخلة ضمن فعالية المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات يوم 09/08 مارس2005 جامعة ورقلة الجزائر ص92)

على الاقتصاد بدأ يتنامى وهذا من خلال ميلاد عديد المؤسسات المهتمة بالموضوع محليا ،إقليميا وعالميا وعلى رأس هذه المؤسسات مؤسسة الشفافية الدولية[1].

*كخطوة لاحقة ،شهد العالم زيادة حدة المنافسة بعد تجنيد العالم نحو قانون العرض والطلب والهيمنة المطلقة للرأسمالية التي التفت العالم أنها ليست حتما البيئة المثالية التي تستبعد الفساد أو على الأقل إنها تستدعي وقفة لتصحيح بعض القصور والخلل الكامن فيها خاصة بعد الهزات التي تعرض إليها الاقتصاد العالمي جراءها والتي كان آخرها أزمة2008.

انطلاقا مما سبق نستطيع القول أن التوجه الحديث لمفهوم الفساد ينصب حول بيئة الأعمال الخاصة ،حيث تتجه الأبحاث الحديثة إلى إيجاد المتغيرات الكفيلة بتكريس المنافسة العادلة الشريفة وسط ضغط السوق وقانون العرض والطلب الذي يفعل وينمي تكريس المصلحة الشخصية على حساب الصالح العام ، ولا أدل على هذا من الأهمية العالمية المتزايدة لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال قصد ضمان بيئة تنافسية شفافة

I_1_2 تطور مفهوم الفساد في الفكر الإسلامي :

باعتبار الفساد انحراف عن المعايير الأخلاقية التي تحاول كل العقائد إرساء دعائمها ،وجد المفهوم لنفسه حيزا كبيرا في جميع الأديان والمعتقدات ،التي استنكرته بشدة ،وخاصة الأديان السماوية ومنها الإسلام الذي كان السباق لتناول مفهوم حيث اعتبره عدم الالتزام بالضوابط الشرعية المقررة في الإسلام وقد ورد في القرآن الكريم كلمة مفسد بمشتقاتها 50مرة موزعة على 23سورة بمعان مختلفة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون"[2]،وقد جاءت السنة النبوية الشريفة قولا وفعلا وتقريرا لتأييد ما ورد في القرآن حول الفساد وشرحه.

ومع تغير الزمن واصل الاجتهاد تناول مفهوم الفساد لشرحه وفق المتغيرات الجديدة للعصور المختلفة ونلمس هذا من خلال رؤى العديد من مفكري الإسلام البارزين كعبد الرحمن بن خلدون الذي يرى أن الفساد وما يتضمنه من بذخ وترف ومجون وغيرهما من العناصر المتداخلة دائما تؤدي إلى أفول الحكم وسقوط الدولة في يد ملك عضد يقضي عليها ،ليبدأ مرحلة تأسيس جديدة قوامها العصبية ،إذ يرى أن سيطرة ذوي النفوذ من الحكام والأمراء لساحة النشاط الاقتصادي "...ويتكرر ذلك على التاجر والفلاح

1 تأسست عام 1993على يد Biter Egen أحد الكوادر السابقين بالبنك العالمي ، مقرها برلين وقد ضمت حينها فروعا بأكثر من سبعين بلدا ،وهي منظمة حكومية مستوحاة من منظمة العفو الدولية .

ولقد تلقت المنظمة نجاحا إعلاميا بعد نشرها ترتيبا دوليا للبلدان الفاسدة –رغم أن الترتيب ليس علميا محضا باعتراف واضعيه أنفسهم كونه يستند على استقصاء للرأي يعكس وجهة نظر الفئة المستجوبة.

يقوم النشاط الرئيسي للمنظمة على الإصدار السنوي لمؤشر إدراك الفساد والذي تم نشره للمرة الأولى سنة1995 حيث يصنف التقرير الدول بحسب درجة الفساد التي يسود الشعور بانتشارها بمختلف الأوساط (الإدارات ، النخب السياسية ..)، هذا وتمتنع المنظمة عن تسمية الشركات المفسدة لتحصر انتقاداتها لدولها ،وهنا تكمن نقطة ضعف أخرى حيث تستثنى الشركات متعددة الجنسيات من حقل رقابتها كونها لا تملك ارتباطات وطنية.

2 القرآن الكريم ، الآية 41 من سورة الروم.

...بما يذهب رأسماله فيقعد عن سوقه ،ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يضايق آمالهم عن السعي في ذلك جملة فينقبض الفلاحون عن الفلاحة والتجار عن التجارة"[1] ،كما ذكر بن خلدون في نفس السياق قائلا "إن أساس الفساد هو الولع بالحيات المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة ،وقد لجأ أفراد الطبقة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف[2]" ومن هنا يتضح جليا ربط ابن خلدون لمفهوم الفساد بالدولة ومن خلالها الشق السياسي وقد وافقه في هذا الطرح عديد الأعلام من أمثال أبو عبد الله بن الأزرق الذي يرى في كتابه بدائع السلك في طبائع الملك أن الفساد هو اختلاط التجارة بالنفوذ"...لا خفاء أن تجارة السلطان تؤدي إلى ضرر الرعية ،وفساد الجباية وأنها تؤول بآخره إلى خراب العمران ونفاذ الدولة..."[3] ونلاحظ بجلاء تطور المفهوم الذي تناول مراكز القوة والقرار في الدولة. تتابعت المتغيرات والضغوطات وواصل المفكرون المسلمون تعمقهم في تناول ظاهرة الفساد ،حيث نجد مثلا عبد الرحمن الكواكبي الذي عايش مرحلة شهدت انتهاكات صارخة من طرف السلاطين العثمانيين يؤكد على ضلوع الاستبداد في انحلال القانون ومن ثم الفساد "قد أثبت الحكماء المدققون بعد بحث طويل عميق ،أن المنشأ الأصلي لكل شقاء بني حواء هو أمر واحد لا ثاني له ،ألا وهو وجود السلطة القانونية منحلة ولو قليلا،لفسادها ،لغلبة شخص أو أشخاص عليها"[4].وتواصلت اسهامات مفكري الإسلام(الشيخ الغزالي ،الشيخ القرضاوي ...) في تناول موضوع الفساد وتوجيهه نحو التخصيص .

إن تركيزنا على تناول مفهوم الفساد تاريخيا قد خصصنا له حيزا معتبرا لتناول قدماء مفكري الإسلام للموضوع ولقد كان هذا متعمدا للمساهمة في تصحيح الأفكار التي يوجهها الغرب نحو اتهام الإسلام بالقصور عن المعالجة المنهجية والموضوعية لمثل هذه المواضيع ،واتهامه بالتشدد في تناولها، وهذا إكمالا لأهداف البحث العلمي التوعوية بالدرجة الأولى .

ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن كل الاجتهادات الإسلامية كما غيرها اتجهت شيئا فشيئا من الشمولية في تناول موضوع الفساد إلى التخصيص وهو ما سنلمسه من خلال الجزئية الموالية التي نعرض من خلالها تعدد ممارسات الفساد الاقتصادي وفقا لغاية بحثنا أين سنبحث عن موقع الرشوة منه.

---

[1] عبد الرحمان بن خلدون، (2001) ،**المقدمة** ،ضبط وشرح وتقديم محمد الإسكندراني ،دار العربي ،بيروت ،الطبعة الثالثة ،ص265

[2] www.alukan.net/Web/rommany/0/18906

[3] الطاهر سعود ، (2007) ،**موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي كتاب بدائع السلك في طبائع الملك** ، ملتقى دولي بعنوان الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي ،جامعة فرحات عباس ،قسنطينة ،الجزء الأول ص 45.

[4] علي نوح ، الكواكبي، العدد 196، :**صوت النهضة العصروي في خطاب النهضة** ،مجلة المستقبل العربي ،ص108

I_1_3 تطور مفهوم الفساد في الفكر الأمريكي :

لأن الدراسات الأمريكية كانت الأغزر في هذا المجال ،بحكم الدور الذي أناطته الولايات المتحدة الأمريكية كمتزعم للعالم ، نقترح فيما يلي –وفي اختصار شديد يراعي أهداف البحث –الإطلالة على أهم المحطات التي مرت بها الدراسات والأدبيات الأمريكية التي تناولت الرشوة كظاهرة سياسية /اقتصادية.

إن تطور بحوث أمريكا الشمالية حول الرشوة السياسية /الإدارية قد صب عموما في تيارين أساسيين كان لكل خصوصيته[1] :

–الأول هو التيار النفسي الذي سيطر على جل الأدبيات الأمريكية خلال الأربعين سنة الأولى للقرن الماضي،وهنا تركزت التحاليل على ربط الممارسات الرشوية بالانحراف عن المعايير الذي يعتبر ميولا في النفس البشرية خاصة حين يتعلق الأمر بالمكاسب المادية ، و قد تزعم هذا التيار عدة أقلام رائدة في الفكر والسياسة على شاكلة Steffens 1904 و Robert Merton 1949، هذا الأخير الذي حلل مفهوم الرشوة بين التيارين النفسي و التجديدي الذي سنحوصل أهم ما جاء فيه فيما يلي .

–الثاني وهو التيار الذي دعا لإعادة النظر في أسس سابقه ،وقد ساد منذ منتصف الخمسينات واستمر خلال العشرية الموالية بأقلام عديد المفكرين من أمثال Rogow1966و Lasswel 1966 و Nye1967 .

في هذه المرحلة ظهرت أدبيات غزيرة صبت جلها في ثلاث إشكاليات أساسية هي التنمية الاقتصادية ،الاندماج الوطني وفعالية آلية الحكومة ،حيث تظهر الرشوة بالنسبة للتنمية الاقتصادية كمؤسسة حقيقية لإعادة توزيع الثروة على الأقل بصفة مؤقتة ،بالنسبة للإشكالية الثانية اعتبرت الرشوة تحولا للمشاركة الجماعية والاجتماعية ،في حين نسبت الإشكالية الأخيرة الرشوة إلى تحرير آلة البيروقراطية وتخفيف حدة بعض الميكانيزمات التقليدية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لهذه البحوث كانت الدول النامية بمثابة مخابر بحث لعديد الباحثين الأمريكيين الذين حاولوا من خلالها معاينة نماذجهم المقترحة خصوصا ما يتعلق بالمقاربة الاقتصادية وقد كان المنتوج النهائي لهذه النشاطات أطروحة التحديث التي تتلخص إجمالا في كون الرشوة ليست ظاهرة منفصلة عن التحول الاجتماعي من المجتمع التقليدي إلى الصناعي مع كل ما يصاحبه من نتائج وتحولات ،كما أن هذه الظاهرة تعتبر مرضا حقيقيا لا يعرف الاستثناءات حتى أن أمريكا ورغم ادعاءاتها لم تسلم من ممارساتها في عديد المراحل.

بعد الجدل الواسع الذي أثارته البحوث الغزيرة حول الرشوة بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا بعد الستينات ،تم وضع النهاية لاحتكار مفهوم الرشوة في نطاق القطاعات الأكاديمية حيث انطلقت البحوث على نطاق واسع يمس كل مؤثرات الحياة السياسية وهو ما جعل الاهتمام بالرشوة يطال كل القطاعات

[1] Acosta Fernando,1985 , La corruption Politico-Admiinistrative ,Ottawa, Canada,vol 9 n° 4,P 333-354

واحدا تلو الآخر ،حتى تم المساس بالكونغرس الأمريكي و الرئيس (من خلال البحوث) في دلالة واضحة على ارتفاع درجة الوعي السياسي بخطورة ظاهرة الرشوة في أمريكا التي لم تدخر جهدا لنقل هذا الوعي في باقي أرجاء المعمورة.

I_2 الرشوة تفعل ممارسات الفساد الاقتصادي:

I_2_1 أهمية ومكانة الرشوة من الفساد الاقتصادي :

كما أسلفنا ،يعتبر الفساد ظاهرة عالمية كونه تفشى عبر أزمنة وأمكنة مختلفة وإن كان ذلك بنسب متفاوتة،والفساد في عمومه تتعدد صيغ مفهومه كونه معقد ويحتوى على عديد المتغيرات لذلك نجد أن كل من تناوله اهتم بحقل تخصصه وطبيعة بحثه وهذا ما أفرز صيغا متباينة له كالفساد السياسي ،الاجتماعي الأخلاقي والاقتصادي ،هذا الأخير الذي يعتبر المسرع والمحفز لتنامي باقي أشكال الفساد ذلك أنه ينسب إلى الفساد الاقتصادي ضلوعه المباشر كسبب جوهري لفشل الجهود التنموية ،ولأن التنمية هي التزايد المستمر في الدخل القومي الذي يرافقه ترقية الحياة الاجتماعية في شتى المجالات[1] فإن فشلها يعني تدني معايير الحياة الكريمة وهو ما ينعكس على كل المستويات سلبا.

مما سبق يبرز وجوب تناول الفساد الاقتصادي بالدراسة والتحليل بالنسبة للمجتمعات التي تريد تصحيح مسارها التنموي،وعلى هذا الأساس ينبغي حصر جميع ممارسات الفساد الاقتصادي ومتابعة تطورها ،ولأن هذه الممارسات عديدة ومتداخلة (الاختلاس ، الرشوة ، الغش الضريبي ، الفساد التجاري ، تبييض الأموال ، التزوير،الفساد الإداري...)فإن تناولها بالدراسة دفعة واحدة يجازف بالوصول إلى نتائج واضحة ومجدية ومفيدة حول مسار كل ممارسة فاسدة على حدى وعلى هذا الأساس فإن المنطق العلمي يفرض عزل أهم المتغيرات والذي يعتبر الأهم أو الأكثر شيوعا لتحليل هذه الظاهرة(الفساد الاقتصادي)،فيما يخصنا اخترنا الرشوة كأهم متغير للفساد الاقتصادي وذلك لثلاث اعتبارات أساسية :

1–تعتبر الرشوة من أكثر ممارسات الفساد الاقتصادي شيوعا حيث تتقاطع عندها جميع شرائح المجتمع وطبقاته(حيث يقوم بالرشوة الموظف العادي و المسؤول ،يتلقاها غالبا القطاع العمومي ويعرضها القطاع الخاص ،يتعامل بها المحلي والأجنبي..)

2–تعتبر الرشوة في غالب الأحيان عنصرا متمما لشكل آخر من أشكال الفساد الاقتصادي (تشارك الرشوة في تسهيل تبييض الأموال، وفي التمويه عن الاختلاس والتزوير ،كما تعمل على تسهيل معظم ممارسات الفساد الاقتصادي)

3–تشتمل الرشوة على جل خصائص الفساد الاقتصادي من سرية ،تمويه ،تحايل ...وانحراف.

---

[1] وليد الجيوسي ، (2009)، **أسس التنمية الاقتصادية** ،دار جليس الزمان-مركز الرواد-عمان ،الطبعة الأولى

إن الاعتبارات السالفة الذكر تبرز بوضوح وزن الرشوة وهو ما يخولها احتلال مرتبة بؤرة الفساد الاقتصادي،و بهذا فإن فهم مسار وديناميكية الفساد الاقتصادي لا تتم بمعزل عن تشريح ظاهرة الرشوة مركبته الأساسية.

إن أهمية دراسة ظاهرة الرشوة لها تجليات عديدة من أبرزها أنها تساهم في الكشف عن أسباب ظاهرة الفساد الاقتصادي ومن ثم توحيد الجهود في الاتجاه الصحيح لمكافحته والتقليل من حدته وبهذا ضمان نجاعة الاقتصاد ومعه تعزيز إنجاح الخطط التنموية ،من جهة أخرى يعتبر تناول أي ظاهرة بالدراسة لفتا للانتباه إليها ومن ثم فإن تكثيف البحث في اتجاه ظاهرة الرشوة يعتبر إسهاما بارزا لنشر الوعي و التحسيس بها وهذا في حد ذاته يعتبر سلاحا ضدها خاصة إذا علمنا أن الرشوة تتحصن بالسرية والتعمية و تحتاج إلى الغموض والالتباس .

تتزايد أهمية دراسة الرشوة مع تسارع وتيرة العولمة التي تشكل مناخا مناسبا لتناميها وتوسعها بشكل أكبر في كل الاتجاهات ومسايرتها لكل أنماط الفساد بما فيها الاقتصادي ،فمع الانفتاح الواسع و التنافسية الشديدة أصبح صراع التملك أقوى بكثير وتضاءل الاهتمام بوسائل الحصول على الماديات لإشباع الرغبات التي يتزايد مستواها يوما عن يوم ،وهو ما يبرر انحرافات عديدة في التعاملات والتي نجد على رأسها الرشوة التي أصبحت في بعض الأحيان ممارسة يومية وعادية وهو ما يضاعف خطورتها حيث لا يتم أخذها بعين الاعتبار في التنبؤات الهادفة لوضع الخطط المستقبلية التنموية وهنا نقع في خطأ إعداد الخطط حتى قبل تطبيقها ومن ثم الفشل المبكر لمساعي التنمية.

I_2_2 ضلوع الرشوة في جل ممارسات الفساد الاقتصادي :

على ضوء ما أسلفنا فيما سبق ، نقترح من خلال هذه الجزئية العرض المبسط _دون الإسهاب في التفاصيل_ لممارسات الفساد الاقتصادي المختلفة ،على أن نوضح ضلوع الرشوة المباشر أو غير المباشر في كل ممارسة على حدا لنخلص إلى الفرضية التي اعتبرنا من خلالها أن الرشوة هي المركبة الأساسية للفساد الاقتصادي .

إن الفساد الاقتصادي في عمومه والذي نحن بصدد معاينته من خلال هذه الجزئية ، يعني كل الممارسات المنحرفة عن المعايير في الجانبين الإداري والمالي،وهو بهذا شديد التشعب وكثير الممارسات ما أدى إلى تواجد أشكال عديدة له ،والتي نقترح أبرزها من خلال الشكل التالي على أن نأخذها بعين الاعتبار عند تحليل ضلوع الرشوة في ممارسات الفساد الاقتصادي.

الشكل رقم 01 : أشكال الفساد

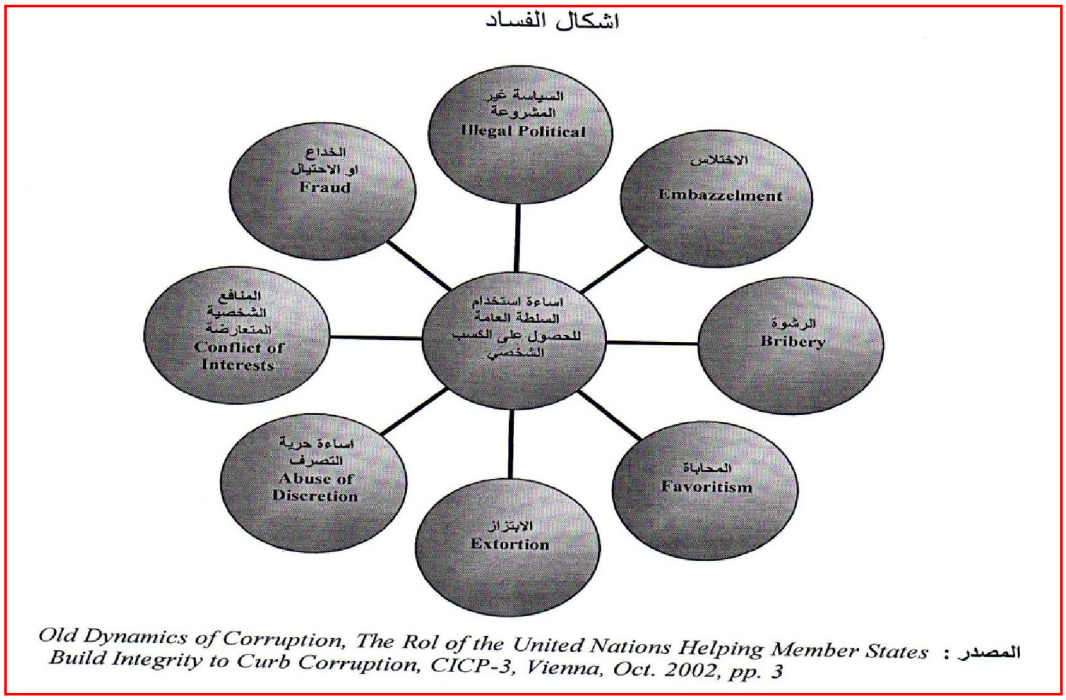

المصدر : *Old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3*

من جهتنا وفيما يلي سنحاول إحصاء أبرز التصنيفات التي أحصت كما هائلا من أشكال وممارسات الفساد الاقتصادي–على سبيل المثال لا الحصر ووفقا لمتطلبات البحث– حتى يتسنى لنا من خلال التحليل توضيح مكانة الرشوة في كل ممارسة على حدا.

I_2_2_1 الرشوة كامنة في جميع أشكال الفساد المتعدد الأطراف:

➢ **أشكال الفساد الاقتصادي حسب الأطراف المشاركة فيه:** من هذا المنظور نلاحظ أن مفاهيم الفساد تتخذ شكلين أساسيين هما الفساد الذاتي (الفردي ،التلقائي،العشوائي)والفساد الجماعي (التآمري ،المنظم ،المحرض).

الفساد الذاتي : حيث الإفساد قد يحدث عن طريق طرف واحد يتربح وينتفع عن طريق تجاوزات يقوم بها بمفرده دون إشراك للغير وأمثلة مفاهيم الفساد التي تقع في هذا السياق عديدة كالسرقة ،الاختلاس ، الإهمال في العمل و التسيب، الانتفاع بممتلكات الدولة دون وجه حق ،الاعتداء على ممتلكات الغير بالاحتيال...، ويدرج ضمن هذا السياق أيضا الأعمال التي لا يتم التحريض عليها بل يقوم بها الشخص بنفسه ولحسابه الخاص ودون ضغط طرف آخر –وإن كانت أغلب المفاهيم تعتبر الظروف طرف ثان في هذه الأعمال الفاسدة– نظرا لدرجة تشتت الأعمال الفاسدة الفردية فإنها تعتبر عشوائية حيث لا يخدم العمل الفاسد الفردي عملا فاسدا فرديا آخر ولا يتعاونون بل يحذر بعضهم بعضا لأن أغلب المفسدين

الذاتيين لا يعرفهم الغير بهذه الصفة وهو ما يصعب من مهمتهم ، ولعل هذا هو سبب قلة المفاهيم التي تناولت الفساد من هذا المنظور.

الفساد التآمري:ويشارك في عملية الفساد من هذا المنظور طرفان أو أكثر ،وقد صبت أغلب مفاهيم الفساد في هذا السياق ، وسمي بالتآمري لأنه اتفاق أو مؤامرة بين طرفين أو أكثر للاستيلاء على المال العام أو الإخلال بالقواعد الأخلاقية أو القانونية أو الاقتصادية[1]، هذا المفهوم للفساد هو الأكثر رواجا لأنه ببساطة الأكثر تواجدا في المجتمعات ومرد ذلك إلى اللحمة التي تنشأ بين أطرافه و التي تؤمن لهم الحماية مجتمعين من الأخطار الخارجية على عكس الفساد الفردي ، كذلك ما يميز هذا النوع من الفساد كونه منظم وتقل العشوائية فيه عن سابقه وذلك أنه لكي يراعي مصالح جميع أطرافه يتكافلون لإبعاده عن دائرة الخطر في شكل شبكات ولهذا يسمى بالفساد المنظم وأمثلته عديدة كالجريمة المنظمة ، شبكات المافيا ،شبكات الأسلحة ، شبكات العملة ، شبكات الرشوة...،باختصار فمفهوم الفساد من هذا المنظور هو علاقة تآمرية بين جهات رسمية وأخرى غير رسمية تعتبر غطاء لها والتي تسمح بخلق الثقة بين متعامليها لتنظيم المعاملات وتطوير العمليات التي تهدف إلى تحالف في المعلومات و القرارات[2] .

➢ **ممارسات الفساد التآمري تحتضن الرشوة :** مما تقدم يتضح بجلاء أن مركز ثقل ممارسات الفساد متجسدة في ما يسمى بالتآمري وهو الذي يشترك فيه أكثر من طرف واحد،أين تحاك علاقة تآمرية بين الأطراف المستفيدة لصالح تحقيق منافع خاصة للمتآمرين ،وهنا تبرز الرشوة كهمزة وصل أساسية في العلاقة التآمرية حيث تعتبر محفزا لطالبها الذي في الأغلب يكون منفذ المؤامرة ،وثمنا لعارضها لقاء تنفيذ مؤامرة تخدم مصالحه الشخصية .

ونلاحظ أن الفساد التآمري يسمى أيضا بالمنظم والمحرض ،وما الرشوة إلا أداة تنظيمية ،وتحريضية في جل ممارساته ،كونها توفر تحالف المعلومات والقرارات وبالتالي تخلق ثقة بين متعاملي الفساد لتنظيم عملهم ،من جهة آخر تعتبر أكبر محرض لجل ممارسات الفساد إذا ما استندنا إلى أن العنصر المادي يحفز العنصر البشري ،وباعتبار الرشوة شكل لا شرعي للبحث عن الثروة فهي تحرك مكامن النفس البشرية نحو الفساد.

I_2_2_2 الرشوة شريك تنفيذي لممارسات الفساد الاقتصادي:

وهنا سنعدد بعض أشكال الفساد الاقتصادي التي تتباين من حيث طريقة التنفيذ ونبقى ملتزمين بالإيجاز وعلى سبيل المثال لا الحصر حتى لا نحيد عن غاية البحث، على أن نعمد إلى تبيين تدخل الرشوة في تنفيذ جل ممارسات الفساد الاقتصادي وهو مقصدنا من هذه الجزئية.

[1] حمدي عبد العظيم ، (2008) ،**عولمة الفساد وفساد العولمة**، الدار الجامعية الإسكندرية ، ط1، ص43

[2] Nicolas Hayoz , 1993) , **Corruption et politique dans la société moderne** , Cahiers du Centre Interdisciplinaire d'Etique et des Droits de l'Homme.

إن جل تصنيفات الفساد ترجئه إلى محورين رئيسيين هما الفساد الإداري و المالي وهو تبويب تنطوي تحته كل أشكال الفساد الاقتصادي ،كما نجد هناك من يعتبرها في حد ذاتها شكلا آخر من هذه الأشكال.

➢ **الرشوة والفساد الإداري:** ويندرج تحت باب الفساد الإداري كل الانحرافات التي تحدث في الإدارات سواء في القطاع العام أو الخاص ،وبالتالي فنحن نتحدث عن كل الانحرافات على مستوى سلوكيات الموظفين سعيا للمصلحة الخاصة وفيما يلي أمثلة عن تعاطي أبرز أشكال الفساد الإداري ــعلى سبيل المثال لا الحصر ــ مع الرشوة.

–المحاباة والمحسوبية وجه آخر للرشوة(Nepotism,Favorism) : تأخذ المحسوبية شكل الروابط العائلية أو القبلية أو الطائفية و الو لاءات الحزبية من خلال استدامة شريحة معينة من هؤلاء في السلطة بغض النظر عن مستوى الكفاءة ، وبالتالي فأن انتشار المحسوبية وعلى نطاق واسع في المجتمع سيخدم عملية إعادة إنتاج الشرائح المسيطرة على الجهاز الوظيفي (سياسي، اقتصادي، امني) الأمر الذي يتطلب لاختراق ذلك العالم جواز مرور يكون من الصعب الحصول عليه إلا في الحالات التي يعمد فيها النظام إلى توسيع قاعدة المشاركة وتدني مستوى السيطرة المباشرة نتيجة التعرض لضغوط داخلية أو خارجية تدفعه إلى ذلك أو عند وصول النظام إلى مرحلة الانهيار [1].ويتمثل الفساد الذي تحدثه المحسوبية في التدخل في التأثير على القرارات الاقتصادية وفق العلاقات ، وهو ما أشار إليه Vito Tanzi1995 حيث اعتبر أن الفساد هو عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات و التحفظ في العلاقات الذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي أن لا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المشتغلون بالاقتصاد من القطاع الخاص أو المسؤولون الحكوميون" [2]،ويعرف الفساد القائم على المحاباة والمحسوبية بالفساد الأبوي (Parochial corruption) على أساس أن هذه الآلية تنطلق من روابط القربى ،والوضع الطبقي والو لاءات التقليدية الضيقة التي تكون مخرجاتها تقريب جماعات وطبقات واستبعاد وربما اضطهاد جماعات وطبقات أخرى على أساس الأصول العرقية والاجتماعية[3]. ويساند F. Bayard 1992 هذه الفكرة حيث يعتبر أن الحاجة النفسية لخدمة الأقارب تفوق الاهتمام بالمصلحة العامة التي تبدو بعيدة[4].

نربط الرشوة بالمحسوبية على ضوء ما سبق ،في أنه يمكننا اعتبار المحسوبية شكل خاص من أشكال الرشوة ،ويتمثل جانب الخصوصية فيها في أن المصلحة الخاصة التي يحققها المتعامل بالمحسوبية هي معنوية بالدرجة الأولى وليست مادية(على الأقل ظاهريا) ،حيث أنه وعلى غرار العمل الرشوي يقدم على تجاوز أو انحراف لتحقيق هذا الغرض الذي يتمثل عادة في خدمة زمرته أو جماعته التي تفيده بدورها لاحقا و بهذا

---

1 يعقوب قبانجي ، (2004) ،**العوامل والآثار فى البنية الاجتماعية ونسق القيم ، فى الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، ص250

2 عبد الرحمن بن أحمد هيجان ،(2003) ، **الفساد وأثره فى الجهاز الحكومى** ،أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض

3 الشيخ داود . عماد صلاح عبد الرزاق ، (2003) ، **الفساد والإصلاح** ، دراسة ، اتحاد الكتاب العرب ،دمشق،ص69

4 F. Bayard, (1992) Paris, **Malversations et corruption dans les finances françaises** ,

نستطيع من جهة أخرى أن نعتبر أن المصلحة الشخصية المحققة جراء المحسوبية هي مادية ولكن على المدى البعيد حيث أنها تسعى لتكريس كيان معين وزرع مؤيديه في المجتمع ليتمكن من الاستمرارية وتحقيق المنافع مستقبلا ،على الأقل من باب رد الجميل بالنسبة لبني زمرته الذين سبق وخدمهم.

فعلى المستوى التنفيذي للمحسوبية والمحاباة الرشوة حاضرة لإغراء من توكل إليهم خدمة أقارب أو مجموعة الراشي ،سواء كان ذلك بمقابل مادي ملموس أو لقاء خدمة مستقبلية (ثمن مؤجل للخدمة)تلزم الطرف المستفيد بتقديم المقابل الذي قد يكون أغلى في كثير من الأحيان في المستقبل أو حتى في نفس الوقت بتأدية خدمة مقابل خدمة ،وفي كل الأحوال فإن تشريح المحسوبية يعني إغراء طرف أو مجموعة من الأطراف للقيام بتجاوزات لصالح مجموعة طالب أو طالبي الخدمة ونستطيع اعتبار هذا ممارسة رشوية بكل المقاييس.

-الرشوة خلفية لاستغلال نفوذ وسلطة المنصب العام(Exploitation): إن استغلال المنصب العام يعني استخدام الصلاحيات التي يمنحها منصب الشخص في وظيفته لمزاولة عمله في مواقع لا تخدم عمله ،وعادة ما تخدم صالحه الشخصي.

يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في الدول النامية إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية ، وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة إلى جانب كونهم مسئولين حكوميين ، يصرفون جل اهتمامهم إلى البحث عن طرق و أساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة ، على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاه الاجتماعي لمواطني دولهم . حيث يشيـــر تقرير خاص لصنـــدوق النقد الدولي أن ما بين (80 %- 100 %) من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسئولين من تلك الدول بالإضافة إلى مظاهر الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها[1].

إن إدراج الرشوة عند هذا البعد من التحليل سيكون أيضا على مستوى التنفيذ ،ذلك أن أصحاب المناصب الرفيعة ،والمسؤولون عن القرارات الحساسة بالدولة لا يمكنهم العمل منفردين ،بل يحتاجون إلى حصانة تخلق ضبابية حول نشاطاتهم ،حيث لا تصبح مرئية ،والآلية الفريدة لاكتساب هذه الحصانة هي الرشوة ،حيث يتقاسم أصحاب المناصب الحساسة عوائدهم من استغلال المال العام مع من يقومون بحمايتهم والتغطية عليهم قبل ،أثناء وبعد النهب.وبهذا نخلص إلى أن الرشوة هي الجهاز التنفيذي لاستغلال المناصب.

كما يستغل الموظفون السامون مناصبهم لا يتوانى الموظف العادي عن فعل ذلك ،ما يخلق شكلا آخر للفساد متمثل في الحصول على ثمن خدمة مجانية أصلا وهنا يعمل الموظفون الإداريون إلى تعقيد

1المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد (32) سنة (1422) هـ، ، **الضوابط الأخلاقية ومظاهر الفساد الإداري في مؤسسات الدولة** ، المجلد(16) ص: (325-363).

معاملات المواطنين عن طريق البيروقراطية بغرض تحفيز المتعاملين إلى دفع الرشوة مقابل إسداء خدمة هي في الأصل مجانية وذلك ربحا للوقت الضائع في التنقل بين المكاتب وما ينجر عنه من تكلفة إضافية، ومرة أخرى تبرز الرشوة كأداة للفساد الاقتصادي.

–الاعتداء على المال العام تسهله الرشوة: كسحب قروض من البنوك المملوكة للدولة بفوائد منخفضة ، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصوله على جزء من القرض على سبيل الرشوة أو العمولة ، و الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة،ونجد أيضا تحت إطار الاعتداء على المال العام :

الاختلاس (Embezzlement): هو الاستيلاء على حيازة كاملة لأحد ممتلكات الغير والتي غالبا ما تكون أموالا، ويتجسد أكثر في المؤسسات الحكومية لغياب أو نقص عنصر الرقابة ، وحتى بتواجدها (الرقابة)فإن عملية الاختلاس تتم بالتحايل ،واللجوء إلى الذكاء في إيجاد المبررات العقلية والمنطقية مما يصعب كشفه.ويعتبر الفساد شكلا من أشكال الفساد الداخلي وإساءة استخدام السلطة وقد يأخذ شكل ما يسمى بالتمدد (Strading) وهي العملية التي يستخدم من خلالها بعض من يمسكون بالسلطة مناصبهم السياسية لصالح مصالحهم التجارية الخاصة كتأميم منشآت لصالح النخبة السياسية ومنحهم امتيازات وحقوق ملكية احتكارية ،أو حتى إعادة توزيع أملاك الدولة على طبقة معينة يكون لها نفوذ[1].

الابتزاز(Extortion,Black mail): هو الحصول على منافع مادية أو خدماتية عن طريق تهديد الغير إما بحكم السلطة على الشخص المبتز أو بحكم التستر على تجاوزات المبتز التي تفطن لها الشخص القائم بالابتزاز.ونستطيع إقحام الرشوة في الاعتداء على المال العام ،كونها غالبا ما تكون ثمن التحايل لتنفيذ جل الممارسات السالفة الذكر ،وبالتالي نستطيع اعتبارها مسهلا للاعتداء على المال العام.

- **الرشوة والفساد المالي:** وندرج هنا كل ممارسات الفساد المتعلقة بالأموال على شاكلة الاحتيال الضريبي، تبييض الأموال ،تهريب الأموال والتزوير ،وفيما يلي توضيح لشراكة الرشوة مع هذه الأشكال.

–التهرب الضريبي Tax Evasion: يقصد به عدم تقديم المقابل الصحيح لقيام الشخص المادي أو المعنوي بالنشاط الاقتصادي ،ويتم الاحتيال الضريبي عن طريق جميع الممارسات التي من شأنها إخفاء حقيقة الدخل الخاضع للضريبة.

[1] رمزي محمود حامد ردايدة ، (2006) ،**أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي** ،جامعة اليرموك ،كلية الآداب ،قسم العلوم السياسية ،الأردن ،ص49

ويقوم بمثل هذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص ، فهؤلاء يدفعون الرشاوي للمسئولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً ، أو تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم وفق استثناء أو تلاعب على القوانين ...،وتظهر بوضوح العلاقة التلازمية بين الرشوة والتهرب الضريبي والجمركي حيث توفر الرشوة غطاء وتعمية ملائمة لهذه الممارسات.

–تبييض الأموال وتهريبها: هو تحويل الأموال غير الشرعية الناتجة من الأعمال المخالفة للقوانين والأخلاقيات (تجارة المخدرات ،بيع الأسلحة ،دور القمار و الدعارة ،الاختلاس ،الرشوة ،التهرب الضريبي...)إلى أموال متداولة في الاقتصاد بشكل طبيعي ، ويتم ذلك عن طريق التمويه بإخضاع الأموال المشبوهة إلى عمليات عديدة ومعقدة في البنوك حتى لا يتم التوصل إلى منشئها.

إن أساس عملية تبييض الأموال هو التمويه والتعتيم اللذان تشارك الرشوة إلى حد بعيد في ترسيخهما.

–**التزوير**(Fraud): هو التقليد وتقديم المقلد على أنه الأصل بغية تغيير القرارات لصالح المزور أو بغرض التربح المباشر، ويشمل التزوير عادة الأختام الرسمية والتوقيعات والوثائق الثبوتية والأموال... ،وعادة مايتم تزوير التواقيع والتصريحات الرسمية برشوة من يوصل الفاسدين إلى النسخ الأصلية وبهذا تتدخل الرشوة لتسهل عمل المزورين.

–الفساد التجاري :وهو الانحراف في المعاملات التجارية في ما يخص السلعة وسعرها ،ونجد منه الغش في الجودة كما ونوعا (الغش في كمية مكونات المنتج أو وزن المنتج..)و تقليد الماركة (استغلال الاسم التجاري لماركات معروفة من خلال تقليدها لتسويق المنتج).ولتمرير السلع المغشوشة كما أو نوعا يحتاج المفسدون إلى إرشاء القائمين على تمرير هذه السلع خصوصا في المرحلة الأولية للعملية مما يورط الرشوة مرة أخرى كشريك أساسي في هذا النوع من الممارسات

نخلص مما سبق أن كل أشكال وممارسات الفساد الاقتصادي تستعمل الرشوة بطرق ونسب مختلفة ومتفاوتة ،لكن الثابت أن الرشوة حليف استراتيجي لكل ممارسات الفساد الاقتصادي الأخرى.

وفيما يلي ندرج جدولا يلخص ما سبق حول مساهمة الرشوة في تفعيل جل ممارسات الفساد الاقتصادي :

الجدول رقم (01) :العلاقة بين أبرز ممارسات الفساد الاقتصادي والرشوة

			الـــرشـــــــوة
الفساد الاقتصادي	**الفساد الإداري**	**المحسوبية والمحاباة**	*يمكن اعتبار المحسوبية شكل خاص من أشكال الرشوة كونها تمثل تقديما للمصلحة العامة على الخاصة لقاء مقابل يكون معنويا أو ماديا على المدى البعيد . *إن تشريح المحسوبية يعني إغراء طرف أو مجموعة من الأطراف للقيام بتجاوزات لصالح مجموعة طالب أو طالبي الخدمة ونستطيع اعتبار هذا ممارسة رشوية بكل المقاييس (قد يكون الإغراء ماديا ملموسا أو خدمة مستقبلية كثمن مؤجل).
		استغلال النفوذ	*إن أصحاب المناصب الرفيعة ،و المسؤولين عن القرارات الحساسة بالدولة لا يمكنهم العمل منفردين ،بل يحتاجون إلى حصانة تخلق ضبابية حول نشاطاتهم ،حيث لا تصبح مرئية ،والآلية الفريدة لاكتساب هذه الحصانة هي الرشوة ،حيث يتقاسم أصحاب المناصب الحساسة عوائدهم من استغلال المال العام مع من يقومون بحمايتهم والتغطية عليهم قبل ،أثناء وبعد النهب.فالرشوة إذن هي الجهاز التنفيذي لاستغلال المناصب. * يعمل الموظفون الإداريون إلى تعقيد معاملات المواطنين عن طريق البيروقراطية بغرض تحفيز المتعاملين إلى دفع الرشوة مقابل إسداء خدمة هي في الأصل مجانية وذلك ربحا للوقت الضائع في التنقل بين المكاتب وما ينجر عنه من تكلفة إضافية، ومرة أخرى تبرز الرشوة كأداة للفساد الاقتصادي.
		الاعتداء على المال العام	* غالبا ما تكون الرشوة ثمن التحايل لتنفيذ جل ممارسات الاعتداء على المال العام كالاختلاس والابتزاز ،وبالتالي نستطيع اعتبارها مسهلا للاعتداء على المال العام. *عادة ما تعتبر الرشوة تكلفة على الراشين الذين يعوضونها من المال العام
	الفساد المالي	**التهرب الضريبي والجمركي**	*تظهر بوضوح العلاقة التلازمية بين الرشوة والتهرب الضريبي والجمركي حيث توفر الرشوة غطاء وتعمية ملائمة لهذه الممارسات.
		تبييض الأموال	*إن أساس عملية تبييض الأموال هو التمويه والتعتيم اللذان تشارك الرشوة إلى حد بعيد في ترسيخهما
		التزوير	*عادة ما يتم تزوير التواقيع والتصريحات الرسمية برشوة من يوصل الفاسدين إلى النسخ الأصلية وبهذا تتدخل الرشوة لتسهل عمل المزورين
		الفساد التجاري	*لتمرير السلع المغشوشة كما أو نوعا يحتاج المفسدون إلى إرشاء القائمين على تمرير هذه السلع خصوصا في المرحلة الأولية للعملية مما يورط الرشوة مرة أخرى كشريك أساسي في هذا النوع من الممارسات

المصدر من إعداد الباحثة : بناء على ما تقدم من معطيات

I_3 الرشوة تحتضن خصائص الفساد الاقتصادي

نسبة إلى عمق وتشعب مفاهيمه ، إضافة إلى اتساع نطاقه تتعدد المميزات و الخصائص المتعلقة بالفساد الاقتصادي والتي سنحاول من خلال هذه الجزئية إبراز كونها مرتكزات قارة في الممارسات الرشوية ،ما يخولنا لاحقا–عند بناء الإطار النظري لظاهرة الرشوة– إسناد بعض مفاهيم الرشوة إلى مفاهيم مطلقة عن الفساد عموما والفساد الاقتصادي على وجه التحديد.

I_3_1 الســـريــــة : وهي صفة تشترك فيها جميع أنواع الأعمال الفاسدة ،كون الفاسدين يعون التجاوزات التي يقومون بها وما السرية إلا دلالة على الخطأ.

وتعتبر السرية من أبرز خصائص ممارسات الفساد الاقتصادي بسبب خرقها لتقاليد المجتمع أو المجتمع أو الاثنين معا ،وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية قد تزول في بعض الحالات أين تحل محلها العلنية ويكون هذا عند استشراء الظاهرة بشكل مسيطر يفرض على المجتمع التعايش معها بشكل غير مستهجن [1].

وتتدخل الرشوة عند هذا المستوى من التحليل في كونها تكون إما مقابلا لإفشاء الأسرار أو للتكتم عليها في مختلف ممارسات الفساد وفي ما يلي توضيح لذلك:

–ففي الحالة الأولى (الرشوة مقابل لإفشاء الأسرار) :نجد أن الكثير من المؤسسات تؤكد على السرية في الأمور المتعلقة بالمصلحة العامة ومثال ذلك عروض المناقصات و العطاءات الرسمية التي يعتبر الحصول على المعلومات حولها طلبا لتحقيق مكاسب شخصية لفئات معينة تسعى لتلبيته عن طريق تقديم العرض المتمثل في الرشوة .وبهذا فإن طالب الرشوة في هذه الحالة يدفع ثمن إفشاء سر معلومة تتعلق بالصالح العام ،ولعل أبرز ممارسات الفساد تسير في هذا النسق حيث تعتبر الرشوة ثمنا لتقليل الشك الاقتصادي وهو ما يؤيده Meny 1992 الذي يرى أن طالب الرشوة وعارضها يضعان في الحسبان دورة المعلومات في مستويات الإدارة المختلفة للتقليل من عدم اليقين وإضعاف المنافسة [2].

–أما في الحالة الثانية (الرشوة مقابل لكتمان الأسرار):نجد أن معظم ممارسات الفساد كونها إما انحراف عن القانون أو تجاوز لمعايير الأخلاق والمجتمع ،فإنها تحتاج إلى السرية التامة حول كل مجرياتها وهذا على الأقل لحين تتم الممارسة فعلا ، وتدخل الرشوة هنا كثمن للتستر على باقي ممارسات الفساد ،وبهذا تعتبر شريكا تنفيذيا لهذه الممارسات.

---

[1] عبد المجيد حرارشة ، (2003)، **الفساد الإداري** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والإدارية ،إشراف :أ.د نعيم نصير جامعة اليرموك ،الأردن،ص 41

[2] Jean Cartier-Bresson ,(1997) , **Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien

I_3_2 تعدد الأطراف والتناقض :كما أسلفنا في جزئية سابقة ،فإن معظم أشكال الفساد تندرج تحت نطاق ما يسمى بالتآمري _عدى الاستثناءات_ في دلالة واضحة على تعدد الأطراف التي تقوم بالفعل الفاسد ،كما أن أشكال الفساد تتسم بالتناقض مع المصلحة العامة لصالح الخاصة.

فعلا تزداد صعوبة القيام بالممارسة الفاسدة كلما تشدد المجتمع والقانون في ملاحقتها ما يجعل من الضروري إشراك أكثر من طرف لحماية هذه الممارسة ، ولهذا عادة ما تتظافر الجهود للقيام بالفعل الفاسد ،وذلك بغرض تمريره دون عقاب ،وعادة ما ينجر عن هذا التعاضد تمرير أعمال فاسدة في النخاع بشكل رسمي وقانوني بعد تعاون الجهات الرسمية مع المفسدين مقابل منفعة مادية أو معنوية حاضرة أو آجلة.

فيما يتعلق بالرشوة ،فإن خاصية تعدد الأطراف محققة فيها كليا ،ذلك أنها تستلزم على الأقل طرفين هما الراشي والمرتشي وفي غالب الأحيان تستوجب حضور طرف ثالث هو الوسيط ،من جهة أخرى وفي نفس السياق نجد أن الرشوة كغيرها من باقي ممارسات الفساد تدار في شبكات محكمة التنظيم يسيرها عديد الأطراف الذين يحرصون على مصالحهم الخاصة المتعارضة مع الصالح العام والمعيقة للخطط التنموية المسطرة ، وفي هذا الصدد يرى Padioleau82 الرشوة كتبادل اجتماعي تضبطه الزبونية في إطار شبكات رشوية منظمة حسب فائدة الأفراد والجماعات داخل هذه الشبكات[1]،إن الشبكات الرشوية لا يمكن لها أن تستمر إذا لم تكن نسقا تنظيميا قائما بذاته،ومن هذا المنطلق برزت مفاهيم عديدة تدرس الرشوة كنظام اجتماعي ديناميكي[2] له حدود تحددها طبيعة ونوع الفعل الرشوي كما له مدخلات(تتمثل في الوسائل البشرية ، المعلومات، الزمان و المكان ،الجهود المبذولة والأهداف المسطرة)ومخرجات(تتمثل في نتائج وتأثيرات النظام في البيئة الخارجية والتي تكون عادة ملموسة كما و نوعا).

I_3_3 المـــرونة : حيث يتعايش الفساد الاقتصادي مع جميع الظروف وفي كل الأزمنة ولا أدل على ذلك من تطويره لأشكال تحاكي طبيعة كل مكان و زمان،فالممارسات الفاسدة تطور أساليبها لتستوعب كل المتغيرات الأصلية الثابتة والمستحدثة ما يجعل قياسها أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في أغلب الأحيان.

وتعتبر الرشوة من أكثر ممارسات الفساد مرونة كونها تستجيب للظروف المحيطة بها ،ولا أدل على ذلك من كثرة صورها التي تعكسها كثرة مسمياتها (الهدية ،القهوة ،البقشيش،الإكرامية ،العلاوة ،العمولة ...)،فمثلا نجد أن الرشوة التي تقدم لموظف عادي لقاء تسهيل خدمة مجانية أصلا يسمى البقشيش وهي تدفع مباشرة ودون التركيز على حيثيات الاتفاق إذ أنها تكون معروفة سلفا أو متعارف عليها،في حين تتخذ الرشوة المقدمة لمتخذ قرار ذو وزن كبير مسمى العمولة التي يبذل وقت وجهد كبيرين لتحديد قيمتها وطريقة ووقت تسليمها ومن هذا المثال يتضح هامش المرونة الكبير الذي تتسم به ظاهرة الرشوة .

---

[1] Jean Cartier-Bresson ,(1997) , **Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien

[2] Valèr N Kelzoke Komtsindi ,(2004) édition , édition Dianoia , **La corruption une lecture systémique** , n°1 .

I_3_4 التمـــويه : وهو الإكثار من مراحل الفعل الفاسد بغرض تغطيته وهو أسلوب تشترك فيه عديد أشكال الفساد الاقتصادي (تبييض الأموال أبرز أشكال الفساد الاقتصادي الذي يمتلك هذه الخاصية)،ولعل خاصية التمويه هي التي تعزز هامش مرونة الممارسات الفاسدة ذلك أنه وفي سياقها يلجأ المفسدون إلى ابتداع عديد الممارسات التي من شأنها أن تحاكي طبيعة كل مكان و زمان وبهذا تتنامى أشكال الفساد بشكل متصاعد حيث يتعايش الفساد الاقتصادي مع جميع الظروف وفي كل الأزمنة .

ويعتبر التمويه خاصية ملازمة للرشوة على غرار باقي أنواع الفساد الاقتصادي ، إذ أن الراشي لا يعرض دوما الرشوة بأسلوب واضح ومباشر وإنما يبتكر أساليب متعددة للتمويه حيث يعطي الممارسة الرشوية عدة مسميات كالإكرامية ،القهوة ،البقشيش،الهدية ...وهذا بغرض تحصين نفسه ممن قد لا يقبلون رشوته ،من جهة أخرى فإن المرتشين _خاصة في المستويات العليا _لا يأخذون الرشوة بشكل مادي صرف وإنما عادة ما يشترطون الحصول عليها بشكل بضاعة أو عقار أو خدمة مؤجلة وهذا كله بغرض التمويه .

II_ رصد تطور مقاربة ومفهوم الرشوة في الأدبيات المختلفة:

لأنه لا يمكن الوقوف على كنه أي ظاهرة دون تلمس الأدبيات السابقة التي تناولتها بالدراسة والتي تعطي لها الهيكل الأساسي لبنائها النظري الذي يكون المنطلق نحو الدراسات الحالية والمستقبلية للظاهرة ،فإن الضرورة المنهجية تقحمنا عند هذا المستوى من التحليل في الخوض في مختلف الأدبيات التي تناولت ظاهرة الرشوة بالدراسة .

وبالنظر إلى ما تقدم حول موقع الصدارة الذي تحتله الرشوة في جل ممارسات الفساد الاقتصادي من حيث تعدد أشكالها و ثراء خصائصها ،فإننا نجد لهذا المفهوم (الرشوة) عديد التعاريف والتحاليل المتباينة في أشهر الأدبيات التي تناولت الظاهرة ،والتي اتسمت بالوفرة والتنوع الشيء الذي يجعل استحالة تجميعها تحت منظور واحد كون الرشوة ترتبط مباشرة بالعنصر البشري الذي يؤثر ويتأثر بجميع المتغيرات .

ومحاولة منا لتبسيط تشعب مفاهيم الرشوة في أدبياتها المختلفة ،نقترح تبويب هذه الأدبيات إلى ثلاث مجموعات أساسية(رصف المعلومات وتصنيفها في مجموعات) أردناها شاملة لرؤيتنا الخاصة المترسخة لدينا أثناء البحث ومن ثم عاكسة لخصوصية عملنا.

ولأننا بالأساس نهدف من خلال هذا البحث إلى رسم معالم علاقة الرشوة بباقي المتغيرات ،فقد اخترنا تبويب أدبيات الرشوة وفقا لهذا البعد ، وعلى هذا الأساس اقترحنا مجموعة أولى تشير إلى العلاقات الاقتصادية التي آثرنا أن تكون نقطة البداية كون الدراسة اقتصادية بالأساس وهذا مع الإشارة إلى أن الأدبيات التي ركزت على الشق الاقتصادي لم تكن الأسبق من حيث الظهور التاريخي (كما أشرنا في جزء سابق)،وبحكم ارتباطها بالإنسان ارتأينا أن تضم المجموعة الثانية كل ما يشير إلى العلاقات الإنسانية من

أبعاد ثقافية واجتماعية وعقائدية ،لننتقل أخيرا إلى المجموعة التي تشير للعلاقات السياسية والتي أخذت حيزا واسعا من التحليل في أشهر وأهم الأدبيات.

ويبقى أن نشير قبل الشروع في التفاصيل إلى أننا سنعمد إلى التمحيص أكثر في الأدبيات الاقتصادية للرشوة ليس لأفضلية هذا الجانب كونه متداخل ومترابط مع باقي الجوانب ولكن لنعطي تخصص البحث حقه من العناية من جهة ،ومن جهة أخرى لكون تناول ظاهرة الرشوة من شقها الاقتصادي هو الشق الأحدث حيث أصبحت كل جل الدراسات الاقتصادية تأخذ في الحسبان مشكلة الفساد الاقتصادي بشكل عام والرشوة بشكل خاص أثناء التحليل .

II_1 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات الاقتصادية:

تحت هذه المجموعة سنحاول إدراج المفاهيم التي تناولت الرشوة في سياق العلاقات الاقتصادية مع التذكير بأن هذا البعد المفاهيمي يعتبر حديثا إذا ما قورن بالأبعاد الاجتماعية،الثقافية والسياسية أين اعتبرت الرشوة ظاهرة انتهاك للقوانين والواجبات والأخلاقيات و لم يحظ الشق الاقتصادي للمفهوم بحقه الكامل من الدراسة وإنما اقتصر اهتمام الاقتصاديين على التدليل إلى خطر الظواهر الاجتماعية بزعامة الرشوة على الاقتصاد ، ومع العشرية الأولى للحرب العالمية الثانية أدرك الاقتصاديون الصعوبات الاجتماعية للتشغيل الفعلي للأسواق [1] وبهذا بدأ التوجه نحو اعتبار هذه الظواهر الاجتماعية كظواهر اقتصادية بالأساس وتم تحليلها وفق منطق السوق أما في وقتنا الحالي فقد تركزت البحوث الاقتصادية حول ظاهرة الرشوة وهذا خاصة من قبل المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية المناهضة للرشوة والفساد إلى جانب المؤسسات المالية الدولية التي كانت السباقة في هذا السياق بعد أن فرضت برامج التعديل الهيكلي على البلدان العاجزة عن السداد وأقرت جملة من المبادئ التي يترأسها مبدأ الحكم الراشد الذي يفرض مستوى معينا من الشفافية التي لا تتحقق إلى بتقليص حجم الفساد عموما والرشوة على وجه التحديد ، وتوالى الاهتمام بمشكل الفساد والرشوة على الصعيد الاقتصادي أين أصبح المؤشر الأول الذي تحاك على أساسه العلاقات الاقتصادية بين الدول والجماعات وبهذا زاد ترسيخ الدراسات الاقتصادية خاصة الميدانية منها وهذا بالنظر إلى غياب معايير ثابتة ودقيقة لقياس الرشوة .

قبل الخوض في استحضار المفاهيم التي ركزت على الجانب الاقتصادي لظاهرة الرشوة لا بأس أن نحوصل أهم النقط التي ستتناولها لا حقا من خلال المفاهيم المدرجة لمختلف الأدبيات وهذا حتى نبسط معالمها:

---

[1] Jens Chr. Andvig and Odd-Helge Fjeldstad, Inge Amundsen, Tone Sissener, Tina Søreide , 2000 , **Research on Corruption ; A policy oriented survey** , Commissioned by NORAD, Final report, December 2000, Chr. Michelsen Institute (CMI) & Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) , P 12.

-الرشوة وسيلة لتكريس المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.
-الرشوة وسيلة للبحث عن الأرباح والعوائد
-تحلل الرشوة إلى عرض وطلب يؤطره الإغراء الذي تقدمه الرشوة من فائدة شخصية(منافع مادية على المدى القريب و البعيد) أو حتى تساهل في العقوبة.
-تعتبر الرشوة ثمنا للسلع العمومية
-تشارك الرشوة في توزيع المداخيل وتخصيص الموارد.
-تعتبر الرشوة وسيلة لتقليل الشك الاقتصادي من خلال توفير المعلومة أو شراء القرارات.
-يعتبر البعد الإداري أبرز بعد تم فيه تناول مفهوم الرشوة باعتبارها انحراف الموظفين والمسؤولين عن المهام الأساسية الموكلة إليهم لصالح أطراف أخرى ومقابل حافز معين.
-تعتبر الرشوة تكلفة إضافية على الخدمة أو السلعة العمومية وهي لا تستثني القطاع العام(الذي عادة ما يكون مرتشيا) أو الخاص (الذي غالبا ما يكون راشيا).

فيما يلي سندرج أبرز الأدبيات التي ركزت على هذه النقط في تكوين مفهوم الرشوة محاولين بذلك بناء مفهوم مركب من جملة هذه الأدبيات حتى يكون زبدة لهذه الجزئية من البحث.

ولأن الأدبيات التي تناولت الرشوة من الشق الاقتصادي كثيرة ومتنوعة سنحاول من جهتنا تبويبها بشكل بسيط،مركزين على أهم المعطيات الاقتصادية التي تناولتها هذه الأدبيات،وعلى هذا الأساس نقترح تقديم مفهوم الرشوة من المنظور الاقتصادي في شقين رئيسيين :
-الأول يناقش الرشوة كطريقة غير شرعية للبحث عن العوائد والمداخيل أين يقوم السوق بتقسيم هذه العوائد وفقا لتأثير كل من الراشين والمرتشين الذين تحركهما الرغبة في تعظيم المنافع والتخوف من النتائج.
-أما الثاني فيحلل الرشوة كسلوك انحراف عن الوظيفة العمومية بغرض تحقيق مكاسب خاصة ،وينصب هذا المفهوم على البعد الإداري الذي يركز على أن الرشوة هي التنافس للحصول على السلع العمومية من خلال التأثير على مراكز القرار في مستويات الإدارة المختلفة.وفيما يلي تفصيل لما تقدم ذكره.

II_1_1 الرشوة كشكل للبحث عن العوائد :

وفي هذا الإطار نجد أن الاقتصاد النيوكلاسيكي قد حلل الرشوة على مستوى السلوكات الاقتصادية الفردية في سياق البحث عن العوائد ،هذا المفهوم ركز على تحليل الأنشطة التي تمس وتؤثر في القرارات العمومية لصالح الفئات الخاصة،ويعتبر وجود العوائد مرهونا بانحراف السوق ،ففي البداية تقوم الدولة بالاحتكار مما يخلق فرصا لتحقيق المكاسب وتحصيل العوائد،وهنا تبدأ الرشوة بتوزيع هذه المكاسب، وهذا ما تؤكده الباحثة Talahite F حيث تعتبر أن "الرشوة كبحث عن العوائد هي عامل اللافعالية الاقتصادية ،أين يتم منح الموارد بطريقة سيئة (التخصيص السيء للموارد) وتوزع المداخيل بطرق غير

شرعية تولد الفقر ،وفي هذا المعنى يعتبر انحراف السوق كسبب ونتيجة للرشوة "[1]،إن المداخيل المقصودة هنا ،إما أنها ثمن لانتهاك القوانين الاقتصادية أو أنها تحايل على هذه القوانين بطرق شرعية.

إن دراسة الشق الاقتصادي للرشوة استوجبت رؤيته من زاوية السوق الذي يلتقي فيه العرض والطلب من خلال البحث عن الأرباح والعوائد ذلك أنه حسبMauro Paolo الفساد يمكن أن يحدث متى وجد التربح [2] لذا يمكن القول أن المنافسة على كسب الأرباح واقتناص الفرص المتاحة المحدودة وفقا لإشكالية الندرة يدفع بالمتعاملين الاقتصاديين إلى عرض الرشاوي أو غيرها من مظاهر الفساد للحصول على مكاسب شخصية ، وعلى هذا الأساس جاءت جل مفاهيم الرشوة مؤكدة على أنها السعي وراء تحقيق المنافع الخاصة المتمثلة أساسا في البحث عن العوائد وفي هذا السياق يرى R.Tollisson أن المجتمع يبحث عن العوائد والرشوة شكل خاص ولا شرعي للبحث عن العوائد[3] وتجدر الإشارة إلى أن الرشوة هي شكل لتحصيل الأرباح والبحث عن العوائد من كلا طرفيها الراشي والمرتشي حيث يحصل الأول على خدمة الرشوة والثاني على ثمنها بينما يتحمل الاقتصاد ككل ومن ثم المستهلك البسيط التكلفة النهائية للرشوة.

تتعدد الأهداف التي تدفع كل من الراشين أو المرتشين إلى البحث عن الرشوة لتحصيل الأرباح والمداخيل وعلى هذا الأساس نقترح تصنيفا خاصا بالبحث لكل منهما:

*نستطيع أن نصنف من يبحثون عن العوائد كمرتشين إلى ثلاث أصناف أساسية حسب رؤيتنا للموضوع من زاوية الهدف الكامن وراء الرشوة:

الصنف الأول : الأعوان الاقتصاديون الذين لا تكفيهم دخولهم ويبحثون عن استكمالها بطرق غير شرعية تكون الرشوة في مقدمتها .

الصنف الثاني : أين يكون العون الاقتصادي قد حقق حد الكفاف لكنه يسعى إلى مسايرة وضعيته الاجتماعية والتمتع بالرفاهية التي يحصل عليها نظراؤه في نفس السلم الاجتماعي.

الصنف الثالث: هم فئة الأعوان الاقتصاديين الذين يبحثون عن تعظيم عوائدهم المرتفعة أصلا بغية بلوغ قمة الهرم الاقتصادي.

*نستطيع أن نصنف من يبحثون عن العوائد كراشين إلى ثلاث أصناف أساسية حسب رؤيتنا للموضوع من زاوية الهدف الكامن وراء الرشوة:

---

1 Talahite F, (2006) **Les enjeux de l'évaluation et de la lutte contre la corruption**, , Communication à la table ronde « Corruption, autopsie d'un fléau » Forum d'el Watan - Alger 14 décembre 2006

2 Mauro Paolo, (1998) **Corruption :causes,consequences**,and agenda for further research, Finance and development ,P11

3 R.D.Tollisson , (1982 .) **rent-seeking : a survey** , kyklos 35(4)

الصنف الأول: المتعاملون الاقتصاديون الذين يضطرون لدفع الرشوة من أجل الحصول على خدمات مجانية بالأساس تفاديا للبيروقراطية التي تستقطب الرشوة (وهو ما ستتطرق إليه من خلال الجزئية اللاحقة للبحث).

الصنف الثاني: يدفع الرشوة لتقليل الشك الاقتصادي والحصول على المعلومة قصد الاستمرارية وسط المنافسة التي يخلقها محيطه العام.

الصنف الثالث : المتعاملون الاقتصاديون الذين يطمحون إلى الريادة .

وفيما يلي نقترح شكلا يوضح آلية الرشوة كشكل لا شرعي للبحث عن العوائد والتكلفة النهائية لها على الاقتصاد القومي:

الشكل (02):**آلية بحث الرشوة عن العوائد**

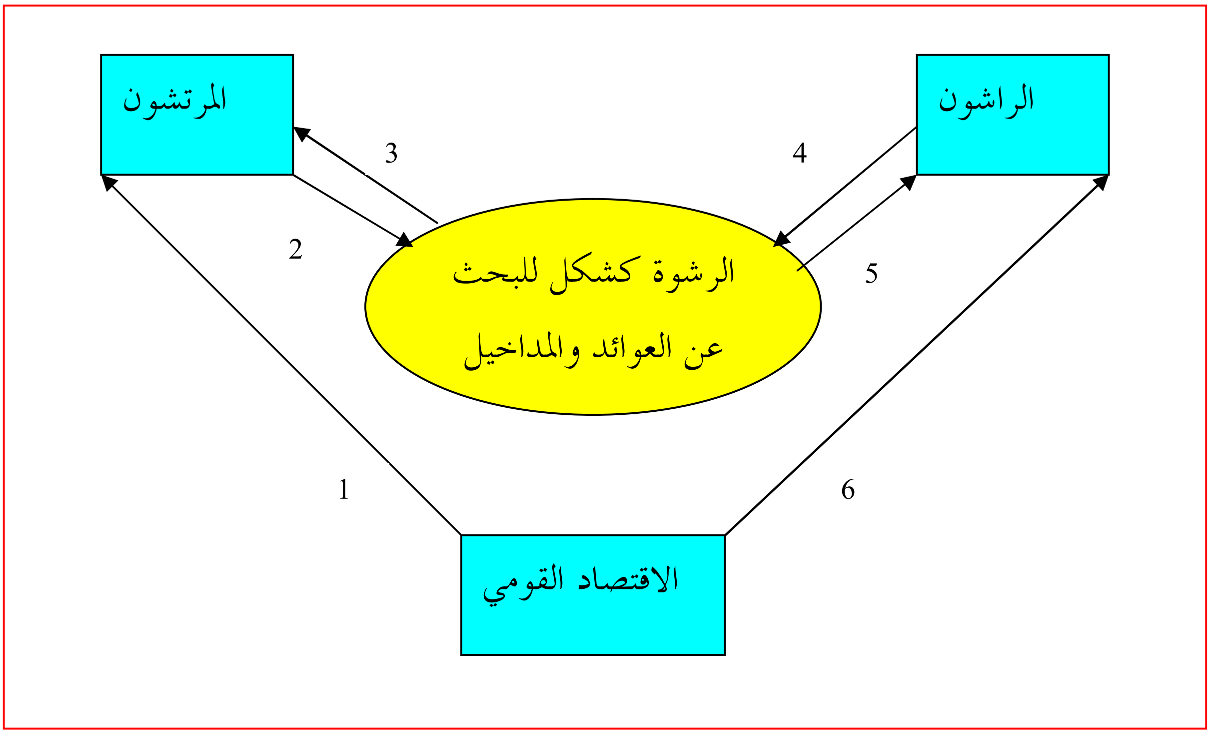

من إعداد الباحثة :على ضوء القراءات حول الموضوع

من خلال الشكل المدرج أعلاه حاولنا تبسيط الرؤية إلى الرشوة كآلية للبحث عن العوائد و المداخيل ،مبينين أن كل أطراف الرشوة (سواء الراشين أو المرتشين وحتى الوسطاء في حال وجودهم) يستعملون الرشوة كطريقة لتحصيل الأرباح و المداخيل.

ويبين الشكل أن المرتشين بأصنافهم المختلفة –المذكورة سلفا أثناء التحليل– يبحثون عن العوائد المتمثلة في طلبهم للرشوة من الراشين من خلال الاستفادة من المزايا التي يمنحها لهم الاقتصاد (المعلومات ،سلطة التأثير على القرار...) ،وبالمثل يستجيب الراشون الذين يعرضون الرشوة بشكلها المادي في الأجلين

القريب والبعيد وهم بذلك يتحملون مبدئيا تكلفة الرشوة التي يسترجعونها لاحقا كعوائد تحققها المزايا التي توفرها السلع العمومية (معلومات ،خدمات ،قرارات ،ماديات...) التي يحصلون عليها نظير دفعهم للرشوة.

يحصل كل من الراشين والمرتشين والوسطاء على العوائد والمداخيل بينما يتحمل الاقتصاد القومي ومن ثم المستهلك النهائي تكلفة الرشوة.

من خلال ما تقدم عرضه وفي إطار البحث عن العوائد تبرز الرشوة كسوق للعرض والطلب بتوافر ثلاث عوامل اقتصادية ، وسيط عميل وشخص ثالث أين الأرباح تحسب على الوسيط. من جهته وفي نفس السياق Becker يوضح أن الاقتصاد السياسي للرشوة يحلل المواجهة بين عرض الرشوة وطلبها حسب مبادئ السوق ومن منطق اقتصاد الجريمة[1] ومن هذا المنطلق فإن عرض الرشوة و الطلب عليها هما المنفذ الوحيد لتحسين المداخيل ، وهذا ما يستوجب مقارنة الأرباح المحتملة بالخسائر المحتملة (مخاطر العقاب) فالعرض والطلب إذن يتطوران حسب درجة العقوبة المحتملة2 ،إن هذا مفهوم بدوره يعزز اعتبار الرشوة كشكل للبحث عن العوائد والمداخيل باعتبار كل من درجة العقوبة المحتملة والمزايا المحققة عن طريق الرشوة (العوائد ،الأرباح ،الخدمات...) المتغير الأساسي للتأثير على عرض الرشوة والطلب عليها .

من نفس الزاوية يرىBuchanan من جهته أن البحث عن الغنى الشخصي والرفاهية هي أحد أبرز المتغيرات المؤثرة على طلب الرشوة وهو عمل صيادو المكافآت التي تعتبر تمثل نفقة غير شرعية من الثروات النادرة[3] . حسب هذا التحليل فالمرتشي لا يحقق اتفاقه إلا بثمن أعلى بينما سيفاصل الراشي حول ثمن أقل ويعتمد هذا على اقتراحين ناتجين عن النظرية النيوكلاسيكية للمنافسة، الأول هو الطبيعة الاقتصادية للتصرفات أي تحديد العقود و خصائصها ، أما الثاني أن المعلومة الشاملة والمجانية تحقق رخاء الأسعار وهذا لا يتحقق في التعاملات الرشوية كونها تعتمد على السرية . قصد تعظيم عوائد كل من الراشي والمرتشي فإن كلا منهما سيضغط باتجاه مصلحته ،حيث يحاول الراشي تخفيض ثمن الرشوة إلى أقصى حد ممكن لأنه

---

[1] يعبر اقتصاد الجريمة عن الاقتصاد الأسود، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي والاقتصاد الخفي و هو اقتصاد ذو طبيعة خاصة يستمد خصوصيته ليس من كونه اقتصاد مستقل كما يظن البعض، ولكن لكونه اقتصاد متداخل ومتشابك في علاقاته مع باقي الاقتصاديات الأخرى، كما يوجد بينه وبين الاقتصاد الأبيض الرسمي والشرعي منطقة الاقتصاد الرمادي التي تجمع وتضم أنشطة محرمة قانونا، لكنها تمارس بشكل شرعي وعلني.
ومنه، فاقتصاد الجريمة هي جريمة فرضت نفسها كواقع أليم، فالمجرمين لا يدفعون أي ضرائب سواء في الاقتصاد الأسود أو الرمادي. ومن ثم فإن الفساد الاقتصادي واقتصاد الجريمة، كلاهما يحصل على تدفقات نقدية تدخل إليه من الخارج إلا أن الجزء الأكبر منها يحتفظ به داخله ويتم حجبه عن التعامل ويتم تجميده عن التداول واكتنازه، ويزداد هذا الاكتناز بتراكم عائد ممارسة النشاط الإجرامي.
واقتصاد الجريمة هو اقتصاد استثنائي وإن كان يشكل جانبا من الاقتصاد الكلي وهو اقتصاد يتكون من قطاعات جزئية مختلفة متداخلة ولكل قطاع منها خصائصه، فهو اقتصاد قائم على ما تدره الجريمة من عوائد ومداخيل بكافة أشكالها وأنواعها وما يتولد عنها من تأثيرات على الهيكل الاقتصادي وعلى الأنشطة الاقتصادية نتيجة الممارسات الإجرامية معه بصفة عامة والجريمة لمنظمة بصفة خاصة. ومنه، فاقتصاد الجريمة اقتصاد شديد الأهمية والخطورة يحتاج إلى دراسة تحليلية، لمزيد من التفاصيل أنظر:
(رضا عبد السلام ،(2004) ، **اقتصاديات الجريمة** ،جمهورية مصر العربية .)

[2] Becker, G.S. and G.J. Stigler, (1974) **Law enforcement, malfeasance, and the compensation of Enforcers**, Journal of Legal Studies.

[3] Jean Cartier-Bresson, (1997) association d'économie financière, **Pratiques et contrôle de la corruption**, Montchrestien

وكما سبقت لنا الإشارة فإن عوائد هذا الأخير متمثلة في الفارق بين هذا الثمن و المنافع التي ستحققها له الرشوة ،ومن جهته يحاول المرتشي تعظيم مكاسبه المتمثلة في ثمن الرشوة لذلك يسعى لرفع هذا الثمن.

II_1_2 الرشوة كانحراف عن الوظيفة العمومية[1] لتحقيق المكاسب الخاصة :

لطالما ارتبط المفهوم الاقتصادي للرشوة في جل الأدبيات بالبعد الإداري ،كون الإدارة هي مورد السلع العمومية التي تعتبر عرضا للرشوة ،وتتمثل هذه السلع في القرارات والمعلومات بالنسبة لمسؤولي هذه الإدارة وتسريع المعاملات وتمريرها بالنسبة لموظفيها. وعلى هذا الأساس ركزت عديد الأدبيات على اعتبار الرشوة كل تأثير مادي كان أو معنوي على الموظف العمومي لينحرف عن مهامه الأصلية ويضر بالمصلحة العامة بغرض تحقيق مزايا الراشين من جهة ومنافعه الشخصية من جهة أخرى ، حيث يعتبر C.Friedrich أن الرشوة توجد حيثما يمكن إغراء واستمالة موظف صاحب سلطة أو شاغل منصب بواسطة المال أو أي مكافأة للقيام بأعمال تحابي من قدمها و بما يضر المصلحة العامة[2] ، ويسانده في ذلك كل من Vito Tanzi الذي يرى في الرشوة تعمد مخالفة مبادئ وقواعد العمل بهدف الحصول على مزايا شخصية ،أو مزايا لذوي الصلة والمعارف[3] وتحت نفس المنظور يشير Khan, Mushtaq إلى أن الرشوة فعل ينحرف عن القواعد الأساسية للسلوك الحكومي لتصرفات أي شخص في مركز سلطة عمومية بسبب التحفيزات والإغراءات الخاصة مثل الثروة ،القوة والمركز الاجتماعي[4] وبهذا فإن الرشوة ما هي إلا استعمال الثروة للحصول على القوة وفقا لما يعتقده Samuel Huntington [5].

نجد أن هذه المفاهيم مجتمعة تثير و تتشارك عديد النقط التي تدور حولها الرشوة في بعدها الإداري والتي نحوصلها فيما يلي :

*الرشوة هي التعمد في انتهاك المعايير المتعارف عليها في العمل.

*تعتبر الرشوة إغراء للموظفين في الإدارات العمومية للدولة.

*الرشوة تكرس المصلحة الخاصة للفرد أو لجماعته على حساب المصلحة العامة

* الرشوة تمكن من تحقيق امتيازات تكون على الأغلب اقتصادية أو مالية

---

[1] الوظيفة العامة هي مجموعة الواجبات والمسؤوليات والتخصصات التي تناط بالموظف كما يحددها القانون ،وعليه أن يلتزم بتنفيذها ويحترمها ويستوعبها ويتدرب على مزاولتها ويطبقها على أفضل وجه ممكن نومقابل ذلك يتقاضى أجرا من خزينة الدولة،كما يتمتع بحقوق وامتيازات الوظيفة التي يشغلها بالإضافة للفوائد الأخرى المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية والتشريعات المنبثقة منه .لمزيد من التفصيل أنظر في: (زكي راتب عوشة ، 1983 ، **أخلاقيات الوظيفة فى الإدارة العامة** ، الطبعة الأولى ،عمان الأردن ،مطبعة التوفيق، ص25-44)

[2] Philip Mark,1997,**Defining political corruption, political studies**,vol 45.Issue3,P440-441

[3] صابر عمرو ،العدد9،**الفساد الإداري والاقتصادي :رؤية واقعية إسلامية** ،مجلة دراسات اقتصادية ،ص83

[4] Khan, Mushtaq ,1996 , A typology of corrupt transactions in developing countries, IDS Bulletin, vol8, no5,P12

[5] Huntington, S.P. ,1968 , **Modernization and corruption** , in Political order in Changing Societies.

في نفس السياق الذي أثاره المفهومان السابقان صبت معظم مفاهيم الرشوة المتعلقة بجوانب التنمية والتي نحاول استحضار أهمها من خلال استعراضها عند بعض أبرز البنوك التي تعنى بالتنمية[1] كونها الأكثر اهتماما وتأثرا بالظاهرة ،وتعتبر أول من درس الظاهرة من الجانب السياسي- الاقتصادي ، ومن بين بنوك التنمية هذه ندرج : البنك العالمي ، البنك الأسيوي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية وكل أعطى تعريفا مبسطا حول المفهوم.

*البنك العالمي " الرشوة هي إساءة الوظيفة العمومية العامة للكسب الخاص" وهذا التعريف يحلل الرشوة على أنها استغلال للوظيفة العمومية وهو نفس التعريف الوارد في الموسوعة الاجتماعية وهو تعريف يتهم القطاع العمومي بالمسؤولية المطلقة عن الرشوة ويعتبر أن كل الانحرافات الموجودة في القطاع العام هي محصلة طبيعية للرشوة وفق مصالح أطراف الرشوة ، ويعتبر هذه الانحرافات سببا مباشرا في عرقلة القطاع العمومي ومن ثم مسار النشاط الاستثماري ، الاقتصادي و التنموي.

*البنك الأسيوي للتنمية"إساءة الوظيفة العمومية أو الخاصة لصالح الخواص" ويضيف البنك الأسيوي بعدا أعمق للمفهوم حيث يتهم القطاع الخاص بمثل القطاع العام بالتواطؤ في الظاهرة ، فعلا فمع تداعيات العولمة والانفتاح تتسع رقعة القطاع الخاص الذي يستند –خاصة في بداياته –على قرارات الدولة ، ومن ثم تبدو الرشوة كوسيلة لتكييف هذه القرارات وفق مصالحه أو على الأقل وسيلة للسبق في الحصول على المعلومة لاستغلال الفرص المتاحة ومواجهة المنافسة.

*البنك الإفريقي للتنمية "استعمال العون العمومي لقوة منصبه وذلك للبحث عن الامتيازات" وهو تعريف يصب في نفس سياق تعريف البنك العالمي ، ولعل النقطة التي تجتمع عمدها جميع بنوك التنمية هي اعتبار الرشوة وسيلة دافعة للانحراف في المؤسسات الاقتصادية وفق المصالح الشخصية وليس وفقا للصالح العام الذي تسطره النخبة من خلال الخطط التنموية .

وعلى غرار المفاهيم التي تناولتها بنوك التنمية نجد I.S Nye1967يعتبر الرشوة سلوك انحراف مقارنة مع الواجبات الطبيعية المعتادة للإداريين لتحقيق مزايا خاصة (شخصية،قرابة،جماعات خاصة)في شكل نقود أو منافع أين تكبح قوانين الممنوعات لجملة من انتهاكات الخواص2 وهذا التعريف يعتبر أكثر شمولية لأنه لا يعتبر الرشوة مجرد بيع للسلع العمومية بل هو كل ما يخالف طبيعة عمل الموظف وبهذا فهو يدرج أنماطا أخرى للرشوة غير الملموسة كميا مثل المحاباة والتقصير المفتعل في الوظيفة العمومية ليحس متلقي الخدمة العمومية بالامتنان ، وقد تم انتقاد هذا المفهوم من قبل Senior2006 الذي اعتبره شاملا وغير محدد كونه :

---

[1] Philippe Montigny,(2006), **L'entreprise face à la corruption internationale**, Preface de François Périgot , Ellepses édition marketing .

[2] Nye J., (1967), **Corruption and Political Development : A cost benefit analysis** , American Political Science Review, p.417

*من جهة أغفل الرشوة كتفاعل يمكن أن يحدث بين الموظفين الذين يملكون الرخص و التصريحات وبين الأفراد الخواص والمؤسسات الذين يستقبلون هذه التصريحات وبهذا فإن الرشوة تنتج داخل المؤسسات الخاصة وهي ليست بمعزل عنها[1] ، ويساند Waterbury 1973 نفس الطرح حيث يرى أن الرشوة هي انحراف المسؤولية العمومية لصالح المؤسسات الخاصة[2] وبهذا تعتبر الرشوة تفاعلا بين القطاعين العام والخاص وهو ما يؤكدهHeidenheimer 1989 الذي يعتبر الرشوة صفقة بين القطاعين العام والخاص على الخدمات الجماعية و السلع العمومية بطرق غير شرعية[3] وهي نقطة تؤيدها Rose-Ackerman Susan1978 التي ترى أن الرشوة تتجسد في القطاعين العام والخاص[4].

إن أدبيات الرشوة المذكورة فيما سبق وغيرها كثير مما لا يتسع المجال لذكرها جميعا، تؤكد بوضوح ضلوع الخواص في عملية الرشوة رغم كون جل المفاهيم تركز على الرشوة في الوظيفة العمومية ،ويزداد التركيز على اهام القطاع الخاص بالرشوة مع تسارع وتيرة العولمة وهو ما سنتطرق إليه في جزئية لاحقة من البحث.

*من جهة أخرى اعتبرSenior أن هذا المفهوم ضعيف لكون مرجعيات القواعد والقوانين وحتى الأعراف تتبدل نسبيا مع الزمن ومن ثم يبقى المفهوم غير محدد بشكل فاصل[5]، حيث نجد مثلا أن هناك سلوكيات اقتصادية معينة تجيزها بعض البلدان بنسب متفاوتة بينما قد ترفضها تماما بلدان أخرى،كما أن هناك من الأعراف ما كان مقبولا قديما وهو محظور حاليا والعكس صحيح ، وهذه الفكرة تقودنا إلى وجوب توحيد المعايير الاقتصادية التي يحظر انتهاكها إذا أردنا الوصول إلى مفهوم دقيق للفساد عموما والرشوة على وجه التحديد.

كثيرا ما اقترن مفهوم الرشوة بالبيروقراطية[6]حيث أشارت عديد الأدبيات إلى أن الرشوة ما هي إلا ثمن لتخفيف ضغط نظام المكاتب والإدارة التي قد تصاغ لهذا الغرض ،حيث تعتبر البيروقراطية وسيلة لجذب الرشوة كطريقة مخالفة للقانون من أجل تخطي التعقيدات التي ترافق نوعية البيروقراطية الممارسة في الاقتصاد ، ومن أبرز الأدبيات في هذا الصدد N.Leff الذي يرى أن الرشوة مؤسسة غير قانونية (فوق القانون)

---

[1] Senior I., (2006) , **Corruption-the world's Big C- Cases, Causes, Consequences, Cures** , the Institute of Economic Affairs (IEA)

[2] Waterbury J., (1973), **Endemic and planned corruption in a Monarchical Regime** , World Politics, Vol.25, Juillet.

[3] Heidenheimer, Arnold J.; M. Johnston and V. T. LeVine , (1989) ***Political Corruption. A Handbook***., **New Brunswick: Transaction Publishers**.

[4] Rose-Ackerman, Susan , (1978) London/New York: , **Corruption. A Study in Political Economy** , Academic Press.

[5] Senior I., (2006) , **Corruption-the world's Big C- Cases, Causes, Consequences, Cures** , the Institute of Economic Affairs (IEA)

[6] البيروقراطية بمعناها الإداري والتأسيسي تشكل نوعا من التنظيم الذي تمارس بها الإدارة العامة نشاطها ،أما بمعناها المستهجن الشائع فهي أحد أمراض التنظيم الذي يعرقل الإدارة السليمة و يجمد نشاطها لتفصيل أكثر حول الموضوع أنظر في Sauvy Alfred,(1967), **Bureau et bureaucratie** ,éditions PUF, Paris ,P06

يستعملها الأفراد والجماعات لكسب التأثير على أفعال البيروقراطية ومتخذي القرار[1] وهنا ترتبط الرشوة بانتهاك القوانين من خلال توجيه البيروقراطية للضغط باتجاه مصالح المتعاملين بالرشوة المتمثلين أساسا :

–من جهة في الأعوان والموظفون الحكوميون ومن يملكون سلطة على القرارات الاقتصادية ويتحصلون قبل غيرهم على المعلومة الاقتصادية وهو ما يستغلونه من خلال إقرار قواعد بيروقراطية تخدم شرذمة قليلة عادة ما تكون متورطة بالرشوة ونشير هنا تحديدا إلى تفصيل القوانين في الإدارات على المقاس حتى تستوعب أكبر قدر ممكن من الخدمات والمزايا المقدمة لفئة معينة.

–ومن جهة أخرى في جماعات الضغط التي تحرض على انتهاك القوانين أو حتى التحايل لتحقيق مكاسب شخصية كما ورد سابقا من خلال تحليل .Senior I الذي أوضح أن الرشوة ليست فقط انتهاك القانون وإنما هي أيضا التحايل عليه،بالفعل فإن الكثير من الممارسات الفاسدة وعلى رأسها جملة من الأعمال الرشوية تتم بطرق قانونية ويعود الفضل من جهة لتفنن القائمين بها في التحايل على القانون واستغلال ثغراته نتيجه إلمامهم بخبايا القانون وأدق تفاصيله ومن ثم مواطن الخلل فيه ، ومن جهة أخرى لأنه في كثير من الأحيان يشار إلى أن الثغرات الموجودة في القانون هي مفتعلة بالأساس لتسخرها فئات معينة وفق مصالحها الشخصية.

تعتبر الإدارة هي مركز القوة و القرار في الوحدة الاقتصادية العامة والخاصة على حد سواء، ومن ثم المناخ الأنسب لتنامي الرشوة، وهو ما جعل مفهوم الرشوة في شقه الإداري يفرض نفسه بقوة عند هذا المستوى من التحليل،فعلى غرار ما تقدم ذكره ،نجد أدبيات عديدة تدعم هذا الطرح ومن جملة هذه الأدبيات على سبيل المثال لا الحصر B.Benson و J.Baden اللذان يعتبران الرشوة سوق سوداء[2] لحقوق الملكيات أين تعطى للموظفين العموميون القدرة على اتخاذ القرار ، فالرشوة إذن وسيلة مرنة غير شرعية للتأثير على القرارات الإدارية[3] ،وهنا يظهر الأعوان العموميون كمرتشين أساسيين خاصة منهم أصحاب القرار وهذا توافقا مع تحليلنا السابق.

---

[1] Philip Mark, (1997) **Defining political corruption** , political studies ,vol 45.Issue3, P444.

[2] السوق السوداء : هو اسم يطلق على مختلف العمليات التجارية المحظورة التي تتم بصورة سرية عادة, على نحو مخالف للقيود والقوانين التي تفرضها الحكومات على عمليات البيع والشراء والتي تتخذ أشكالا مختلفة كالتقنين وتحديد الأسعار وتحريم بيع السلعة تحريما كليا في بعض الأحيان ، ومن هنا ندرك أن السوق السوداء ليست مكاناً بعينه نستطيع الذهاب إليه بل هو مجموعة من الممارسات التجارية الغير مشروعة حيث يستهدف المشتري من اللجوء إلى السوق السوداء التزود بسلع يتعذر عليه الحصول عليها من الأسواق المشروعة أو يتعذر عليه الحصول عليها من تلك الأسواق بالأسعار المحددة من السلطات المعنية كما أن البائع الناشط يستهدف السوق السوداء لتحقيق أعلى نسبة من الربح ، وتزدهر السوق السوداء في البلدان قبل او بعد الحروب وأثناء الأزمات والكوارث .

http://www.acc4arab.com/acc//showthread.php? منتدى المحاسبين العرب

[3] Jean Cartier-Bresson, (1992) **elements d'analyse pour une économiede la corruption**, Revue Tière Monde,n°131,juillet-septembre

من جهته1992 Meny يرى أن طالب الرشوة وعارضها يضعان في الحسبان دورة المعلومات في مستويات الإدارة المختلفة للتقليل من عدم اليقين وإضعاف المنافسة[1] ويختلف هذا المفهوم عن سابقه كونه لا يحصر الرشوة في إدارة المؤسسة العمومية بل يشير إلى المنافسة في دلالة واضحة على تأثر المؤسسات الخاصة من جهتها بالرشوة، ويشير هذا المفهوم إلى كون الرشوة ما هي إلا ثمن للمعلومة التي تقلص الشك الاقتصادي خاصة في ظل العولمة التي تفرض احتدام المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين ومن ثم تضاعف من احتمالات استماتة كل طرف في الحصول على المعلومة لأجل تحقيق الاستمرارية والبقاء ومن ثم الأرباح والعوائد.

إن جملة المفاهيم التي أوردناها وغيرها كثير من مثيلاتها–التي تعذر علينا إدراجها إما للضرورة المنهجية أو لصعوبة تجميعها كلها – التي تصب في البعد الإداري للرشوة ، تتفق على أن الرشوة هي سلوك انحراف الموظف في الإدارة ولعل أغلب التحاليل تركز على اعتبار الموظف العمومي كمرتشي بسبب صلاحياته التي تمنح المنفعة للغير ، لكن إذا كان كذلك فإن الراشي سيكون على الأغلب من الشق المستفيد والمتمثل في أعوان الإدارات في المؤسسات الخاصة أو الأفراد كمواطنين. ومن جهة أخرى لا يمكننا استثناء الرشوة داخل المؤسسة الخاصة خاصة وسط المنافسة التي تزداد احتداما يوما بعد يوم وتتوالى على إثرها الدراسات التي تتناول مفهوم الرشوة في القطاع الخاص. ولعل ما لا يختلف عليه اثنان هو أن الرشوة في المستوى الإداري هي ثمن تسهيل المعاملات داخل الإدارة أو الحصول على معلومات استثنائية وتتخذ عدة مسميات كالإكرامية ، البقشيش ، القهوة ، التشيبا وهذا نظرا لكونها تسهم في إثراء دخل الموظف .وفي هذا السياق لا يمكننا إهمال أهم محفزات تنامي الرشوة في الإدارة وهي الروتين الإداري [2]و البيروقراطية [3].

من الملاحظ أن المفاهيم التي تناولت الرشوة كبعد إداري قد ركزت في مجملها على المساومة على السلعة أو الخدمة العمومية ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الخاصة ليست بمعزل عن الظاهرة–كما أسلفنا الذكر– أولا لأنه إذا كان القطاع العام يوفر المرتشين فإن القطاع الخاص يفرز الراشين الذين يعطون حصانة أكبر للمرتشين ويشجعونهم على الاستمرار ،وثانيا وهو الأهم وهو اعتبار الرشوة في كثير من حالات القطاع الخاص ثمنا للمعلومة التي تشتد صعوبة الحصول عليها مع تنامي وتيرة المنافسة ، وتعمل الرشوة على رفع تكلفتها ومن ثم رفع تكلفة المنتوج النهائي الذي يضر بعوائد المؤسسة العمومية.

إن الرشوة في شق مفهومها الإداري إذن لا تعدو كونها عرض وطلب على الخدمات التي يقدمها الأعوان العموميون للمتعاملين ،مستغلين سلطتهم وصلاحياتهم ،هذه الأخيرة التي قد لا تتناسب في كثير من الأحيان مع مستويات الدخول التي يتقاضونها مما ينشئ فجوة تحفز اتجاهات سلوكية للموظفين العموميين

---

[1] **La corruption de la République**, Paris, éditeur Fayard, Meny. Y,(**1992)**,

[2] الروتين هو إنجاز العمل المتكرر والغاية منه التبسيط وعدم تحميل الموظف جهد التفكير ومحاولة تجنب الفوضى وهو من هذا المنطلق ضروري لإتمام العمل الإداري لكن إذا ما تعقدت الإجراءات وأصبحت غير ضرورية وغير ملائمة للقوانين السائدة فإن الروتين يصبح مرضا خطيرا يهدد الإدارة .(أنظرفي :د.سيد الهواري ،(1976)، **الإدارة** ، مكتبة عين شمس ،ص138)

[3] نقصد بالبيروقراطية هنا الجانب السلبي للكلمة أي التعقيدات الإدارية والإجراءات المملة وعدم تماشي الإدارات البيروقراطية مع الحاجات التي ينبغي تلبيتها للجمهور الأمر الذي يجعل المواطن يحس بالحرمان من حقوقه .للاطلاع على المزيد أنظر في:
(Matmio Ander ,(1971), **bureaucratie et démocratie** edition4 , Paris71)

للحصول على دخول غير مشروعة منبعها الرئيسي الرشوة ،وفيما يلي توضيح بياني(الشكلين 3و4) لاستغلال الوظائف العامة بالطرق غير المشروعة حيث :

يمثل الموظفون العموميون جانب عرض الأعمال غير المشروعة،في حين يمثل المتعاملون معهم الطلب على الأعمال غير المشروعة .

من جانب العرض بافتراض حيادية الموظفين العموميين اتجاه الخطر فإنهم يستمرون في عرض الأعمال غير المشروعة إلى الحد الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية لتلك الأعمال مع الإيراد الحدي (الرشوة) وبعد ذلك لن يوجد لديهم أي حافز لعرض المزيد من الأعمال المشروعة إذ أن الإضافات للتكاليف الكلية تزيد عن الإضافات للإيراد الكلي.

الشكل رقم :03 منحنى بياني يوضح توازن الموظفين العموميين (جانب العرض)

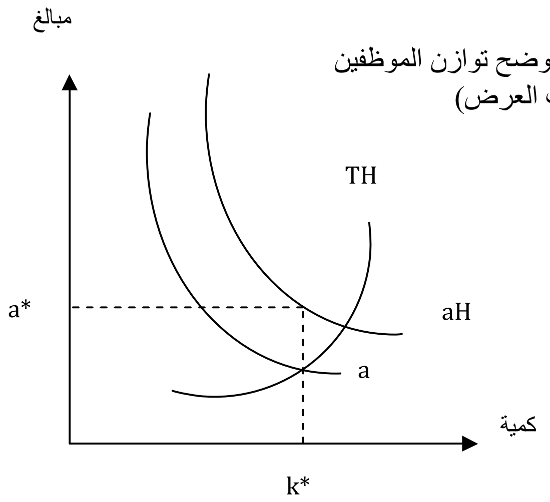

Source : Bishwapria SANYAL 1988 ,The urban informal sector revised some note on the relevance of the concept in the 1980.S ,Third world planning review vol 10.n° 01,p68-69

يتحقق توازن الموظفين العموميين عند النقطة a حيث السعر التوازني (الرشوة) *a يمثل المقابل الذي يتلقاه الموظف جراء أعماله غير المشروعة ،وتكون الكمية التوازنية *k.

ويتوقف حجم الأعمال غير المشروعة المعروضة على التكاليف التي يتحملها الموظفون لأدائها إذ أنهم يتعرضون لخطر الضبط وفرض العقوبات ويتحملون الكثير من عناصر التكلفة لتجنب ذلك،وكلما زادت تلك التكاليف أدى ذلك إلى انخفاض عرض الأعمال غير المشروعة .

الشكل رقم :04 منحنى بياني يوضح توازن المتعاملين مع الموظفين العموميون (جانب الطلب)

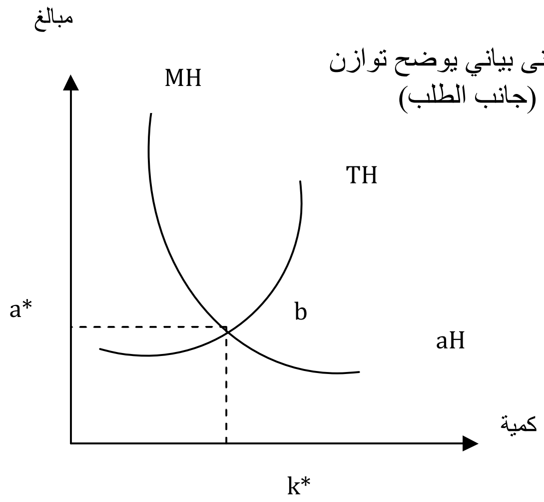

Source : Bishwapria SANYAL 1988 ,The urban informal sector revised some note on the relevance of the concept in the 1980.S ,Third world planning review vol 10.n° 01,p68-69

ويمثل المتعاملون مع الموظفين العموميين جانب الطلب على الأعمال الغير مشروعة ويواجه هؤلاء بخيارين :

الأول : يتمثل في إنهاء المعاملات من خلال القنوات الشرعية الأمر الذي يقلل من العائد الاقتصادي لإنهاء المعاملة.

الثاني :إنجاز المعاملات من خلال القنوات غير المشروعة الأمر الذي يدفع للرشوة.

فإذا كانت التكاليف المرتبطة بالخيار الأول أكبر من تلك المرتبطة بالثاني فمن المتوقع أن يلجأ الأفراد لإتمام المعاملة من خلال القنوات غير المشروعة. ويوضح الشكل أن طالبي المعاملات غير المشروعة يحققون التوازن عند النقطة b بكمية توازن k* وسعر توازن a*.

بعد تحديد الشق الإداري الذي نخلص من خلاله لكون الرشوة تمثل تكلفة إضافية للراشي ، وعائدا مجزي للمرتشي وحتى الوسيط ، ومن ناحية أخرى فهي ترفع تكلفة الحصول على المعلومات والتأثير على القرارات ،ولعل من المهم العودة إلى النقطة المهمة التي أثرناها سابقا وهي كون الرشوة لا تقتصر فقط على انتهاك القوانين داخل الإدارة وإنما وبشكل أكثر حدة تتضمن التحايل على القوانين نتيجة ثغرات مفتعلة بفضل قوانين وقواعد تفصل بالأساس لخدمة أصحاب المصالح الذين يقومون بممارساتهم الفاسدة التي تمرر في أغلب الأحيان تحت غطاء رسمي قانوني وهو ما يفاقم خطورة ظاهرة الرشوة ويصعب حصر مفهومها.

حسب ما تقدم نستطيع –على سبيل التعميم–أن نعتبر الرشوة " ظاهرة اقتصادية مؤثرة على كل القطاعات بالدولة ، فهي إذن عبارة عن انحرافات في التعاملات الاقتصادية عن طريق تقديم تسهيلات سرية ذات صلة بموقع المرتشي لصالح عملاء خارجيين هم الراشون "[1].

من هذا التعريف يتضح أن هذا البعد ينعكس على مستوى الأداء الإداري والفعالية الاقتصادية للمؤسسات ذات الصلة بموضوع الرشوة حيث أن المؤسسة التي ينتشر بها هذا الداء ستصبح أقل فعالية اقتصادية وتتناقص ثقة العملاء بها ، كما أن بعض الأعوان وبمقابل منفعة شخصية قد يقللون ،يؤخرون أو حتى يمنعون بعض التراخيص مما يعطل سيرورة الاقتصاد ويعطل شرعية الحكومة كمتعامل اقتصادي محوري ،عامل آخر أضيف للمفهوم وهو السرية التي نعزي لها صعوبة القياس الكمي للظاهرة التي لا تترك وراءها أرقاما واضحة تحلل على ضوئها ،فالسرية مثلا تخول لجزء هام من التعاملات الرشوية التملص من العدالة وبالتالي يرتفع الانحراف المعياري للخطأ إذا ما تم قياس جرائم الرشوة وفق ما هو متوفر من سجلات لدى المحاكم .

من جهة أخرى تعتبر الرشوة مقلصا للمكاسب المتأتية من عوائد الامتيازات أما المؤسسات التي تحتفظ بالقدرة على الاحتكار بالرشوة فهي تحد من فعالية المكاسب التي تحققها الدولة بنقل مؤسساتها إلى القطاع الخاص وبين هذا وذاك تفرض الرشوة كتكلفة إضافية تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين ويقسم هذا التعريف أطراف الرشوة إلى متضرر متمثل في الدولة التي تتحمل تكاليف إضافية (من خلال تقليص الفوائد عن عوائد امتيازاتها) و مستفيد متمثل في المؤسسات الخاصة التي تحقق عوائد أعلى والمرتشين الذين يحصلون على دخول إضافية.

مما أسلفنا يبرز تعدد واختلاف الرؤى المركبة لمفهوم الرشوة في شقها الاقتصادي ،وذلك راجع لاختلاف الأمكنة والأزمنة والظروف وحتى المعايير التي بنت مختلف الأدبيات مفهومها على أساسها ،وعلى أي حال يمكن لنا أن نتبنى مفهوما أو نميل إلى مفهوم معين،ولكننا نفضل –لغرض الإلمام–أن نعتمد تعريفا خاصا بنا يتوافق مع مجريات بحثنا ويمنحه خصوصية توافق أهدافه ويحاول أن يضم أبرز النقط التي أثارتها مفاهيم الأدبيات المتناولة من خلال هذه الجزئية مع مراعاة تجنب التعقيد والإطالة التي تفقد المفهوم معناه:

الرشوة هي سلوك انحراف عن المعايير الاقتصادية المتعارف عليها عن طريق انتهاك الواجبات الإدارية الاعتيادية أو التحايل عليها(قد يكون بطريقة قانونية) للتأثير في القرارات أو كسب المعلومات الكفيلة بتقليل الشك الاقتصادي لصالح فئة معينة في بلد معين وفي فترة محددة وفقا لقانون العرض والطلب بغية بحث أطرافها (من القطاعين العام والخاص)عن عوائد ومداخيل وامتيازات يتحملها في الأخير الاقتصاد الوطني ومنه المستهلك النهائي.

[1] د. عبد الله بن حاسن الجابري الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى

II_2 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات الإنسانية:

وتنطوي ضمن هذه المجموعة كل مفاهيم الرشوة التي تعكس الأبعاد التي تحاك على أساسها العلاقات الإنسانية متمثلة في البعد الاجتماعي والثقافي ، البعد القانوني ،و البعد الشرعي، وذلك لأن الأفراد والجماعات يتواصلون في إطار علاقات قانونية ،اجتماعية ثقافية وعقائدية (وحتى اقتصادية وهو الشق الذي أسلفنا تقديمه بحكم التخصص). ونشير إلى أن مفهوم الرشوة ضمن هذه المجموعة هو الأقدم والأعرق حيث تزخر به عديد الأدبيات التي سنحاول استحضار أبرزها دون الخوض في تفاصيل قد تخرجنا عن تخصص البحث وغايته ،كما أننا سنحاول رؤية هذه المجموعة لمفهوم الرشوة وفقا لمنظور مجموعة العلاقات الاقتصادية السالفة الذكر وهذا حتى نبقى في نسق تخصصنا.وعلى هذا الأساس سنتجنب الإطالة مقتصرين على التركيز حول الأدبيات التي تحاكي طبيعة تخصص وأهداف بحثنا ومنوهين بوجود غزير الأدبيات التي ستضطرنا الحاجة البيداغوجية إلى إغفالها رغم ثقلها وأهميتها خاصة عند أصحاب التخصص من الباحثين في علم النفس والاجتماع.

إن مفهوم الرشوة من منظور العلاقات الإنسانية قد سيق إجمالا على اعتباره انتهاكا أو خرقا للقانون الذي تصدره النخبة،والأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تنتشر بين العامة ،والمعتقدات الدينية التي يؤمن بها الأفراد . وعلى هذا الأساس اخترنا تصنيف الأدبيات المتناولة للرشوة تحت هذا المنظور إلى قسمين رئيسيين:

-خصصنا القسم الأول إلى التدليل على الرشوة كجريمة وانتهاك للقوانين وهو مفهوم أسال حبر العديد من الباحثين لكننا من جهتنا سنكتفي بعينة بسيطة وفق غاية البحث.

-في القسم الثاني لهذه المجموعة أوردنا الأدبيات التي تنظر إلى الرشوة كفعل انتهاك العرف الاجتماعي والثقافي وحتى العقائدي ودائما راعينا عدم الإطالة التي قد تخرج بنا عن السياق الأساسي للبحث.

وكمحصلة لما سنورده من أدبيات تبرز الرشوة كنظام مؤسس للعلاقات الإنسانية قائم بذاته حيث تغذيه مدخلات وتنتج عنه مخرجات هي التي سنخرج بها من هذه الجزئية لنتوسع فيها من خلال الفصل الموالي للبحث.

II_2_1 الرشوة كجريمة انتهاك للقانون :

يعود سبب اختيارنا تبويب مفهوم الرشوة ضمن هذه المجموعة لكون أشهر وأبرز الدراسات المهتمة بظاهرة الرشوة نشأت أساسا في حضن نظرية رأس المال البشري التي تعاملت معها كفعل اجتماعي ،جريمة وانتهاك أخلاقي ينافي جميع الديانات. هذه النظرية التي تحلل الرشوة إلى خيارات شخصية تحركها عديد المتغيرات الاجتماعية .

في هذا السياق تعتبر الرشوة جريمة يقدرها التفاعل الاجتماعي الذي يستثيرها ويزاوج هذا المفهوم بين الأبعاد القانونية –الاجتماعية للظاهرة حيث يقحم العلاقات الإنسانية كسبب مباشر للظاهرة، ومن هذا المنظور حسب Ehrlich فإن تحليل جريمة الرشوة يستند على فكرة بسيطة مؤداها أن كل الأفراد مخيرون بين نوعين من النشاط ،القانوني وغير القانوني، وأنه عندما يعطي النشاط غير القانوني للفرد أجرا منافسا للنشاط القانوني ، وحين تكون درجة العقوبة المحتملة ضعيفة يفضل الأشخاص المرور إلى الفعل[1] .
إن اعتبار الرشوة كجريمة يحصرها في شق مخالفة القوانين التي تضعها النخبة والتي تفرض درجة عقوبة معينة كلما قلت كانت حافزا للممارسات الرشوية خاصة إذا ما كانت المزايا والمكاسب المتأتية من الرشوة مجزية.
بالنسبة للبعد القانوني للرشوة فهو أكثر المفاهيم بساطة وأقلها غموضا وأكثرها استعمالا حيث يقتصر على احترام القانون ، وبهذا فهو لا يتضمن مشكل الوظيفة الاجتماعية للقانون ، وما يلاحظ في هذا الصدد هو الاختلافات العميقة حسب اختلاف سن التشريعات من بلد لآخر ومن وقت لآخر وعدم وجود معيار عالمي يحدد معالم الرشوة ، كذلك فإن رشوة الخارجيين غير معرف قانونا في كثير من الأحيان مما يحصر المفهوم القانوني في شق إقليمي ضيق.
كذلك تجدر الإشارة إلى أن إشكالية اختلاف القوانين من زمن لآخر ومن مكان لآخر تحول دون توحيد مفهوم دقيق للرشوة من البعد القانوني حيث نجد قوانين البلدان وفي فترات مختلفة تتماثا وتتباين محاولة مسايرة الظروف والمتغيرات مما يزيد من تعقيد محاصرة المفهوم الدقيق للرشوة. ونشير إلى أن البعد القانوني للرشوة يغفل التحايل على القانون بطرق شرعية باستغلال ثغرات القانون مع العلم بأنه لا وجود لقانون كامل مهما بلغ الاجتهاد في سنه ،ناهيك عن إمكانية تواطؤ واضعيه في افتعال الهشاشة بين طياته قصد استغلالها لصالح فئة معينة وهي نقطة أشرنا إليها من خلال ما سبق.

II_2_2 الرشوة انتهاك للأعراف القانونية ،الاجتماعية والعقائدية :

يوضح البعد القانوني لظاهرة الرشوة متغيرا أساسيا يحرك بعدا آخر هو البعد الاجتماعي متمثلا في المصلحة الفردية الخاصة التي تحيكها أصلا العلاقات الاجتماعية التي على أساسها يتم انتهاك القوانين والأعراف الاجتماعية وفي هذا السياق يرى G.Tarkowshi أن الفساد هو تلك النشاطات التي يعتبرها المجتمع غير مشروعة أو تعتبرها النخبة في السلطة تناقضا مع منطق النظام[2]،إن هذا المفهوم يشير إلى ربط الرشوة بانتهاك القانون من جهة والأعراف الاجتماعية من جهة أخرى ،وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الرشوة من هذا المنطلق قاصر جدا ،ذلك أن الأعراف الاجتماعية والثقافية كثيرا ما تختلف من بلد لآخر

[1] Ehrlich I , (1973) , **Participation in Illegitimate Activities : A Theorical and Empirical Investigation** , Journal of politicalEconomy, mai-juin 1973p521/565

[2] Doig Alan and Mclvor Stephanie , (1999) **corruption and its control in the developmental context**,Third World Quarterly, vol20.Issue3,P659

وبدرجة تشتت أكبر من اختلاف القوانين ،كون القوانين تسنها النخبة التي تتقارب توجهاتها بينما التقاليد تفرضها المجتمعات التي تتماثل وتتباين بدرجة كبيرة.

إن التقاليد الاجتماعية السائدة مثل الرابط العائلي والجماعاتي الوثيق تنعكس في أغلب الحالات على على سلوك مستخدمي الدولة ،وهذا ما يؤكده البنك الدولي الذي يعتبر أن الفساد نتاج الشروط الاقتصادية الاجتماعية والسياسية كما العادات والتقاليد الخاصة بكل بلد[1].وما يبدو أكيدا عند هذا المستوى من التحليل فهم علاقة الفساد والرشوة بالشرط الاجتماعي ،حيث أن اللحمة الاجتماعية تأخذ دورا بارزا في تفسير الرشوة والفساد عموما وهذا على مستويي روابط القرابة و الجماعة من جهة ،والعادات والتقاليد من الجهة المقابلة.

إن تحليل الرشوة من منظور اللحمة الاجتماعية يعمد إلى رؤية الحاضر باعتباره نتاجا للماضي [2]ذلك أنه يقرؤ الحاضر بعين الماضي وتترتب عن هذه القراءة استمرار النظر للمجتمع باعتباره مكونا بالأفضلية من جماعات قبلية وعائلية وإثنية ودينية متماسكة لا تخرقها علاقات السوق ولا تقسيم العمل ولا الانفتاح وسهولة الانتقال ... ولعل هذه أبرز نقطة ينتقد على أساسها هذا التحليل .

ومن هذه الزاوية(التحليل من منظور اللحمة الاجتماعية) يرى Vito Tanzi أن هنالك مجموعة من الخصائص الاجتماعية لمجتمع معين قد تختلف في مجتمع آخر ،فعلى سبيل المثال مدى علاقات التحفظ التي تسود الروابط في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ،حيث في المجتمعات التي تسودها علاقات التحفظ بسبب الاتصالات الوثيقة فيما بين جماعات المواطنين الذين تربطهم ببعضهم البعض علاقات حميمية ويتوقون لإضفاء الطابع الشخصي على معظم العلاقات فإن دور الدولة كلما كان كبيرا ،ازداد احتمال أن أن تستخدم أدواتها من قبل الموظفين العامين والمستخدمين المدنيين لمحاباة مجموعة معينة[3].

وتحت هذا المنظور تنطوي مفاهيم عديدة للرشوة تؤسس لظاهرة التكافل الاجتماعي الطائفي –خاصة حيث قد تعبر الهدايا ببساطة عن علاقات اجتماعية جيدة تعمل كوسيلة لربط أطراف المجتمع وترسيخ معالم التلاحم.

---

[1] World Bank ,(1992) ,**Governance and Development** , Washington

[2] Ernest Gellner,(1981),**Muslim Sociéty**, Cambridge University Press,New York

3 فيتو تانزي ،الفساد في الأنشطة الحكومية والأسواق ،مجلة التمويل و التنمية ،العدد24،ديسمبر 1995.ص26

غير بعيد عما أسلفنا ذكره يرىAmselle1992 أن توريد الأعمال الإدارية لطائفة الشخص (حيه ،مدينته ،زمرته ،قبيلته..)هي حالة طبيعية في النفس البشرية[1] في إشارة واضحة لتبرير ترابط المجموعة للرشوة التي تخدمها. وبالمثل فإن Scott1969 يميز بين رشوة القرابة ورشوة المساومة حيث تعكس الأولى العلاقات الإثنية الطائفية المعتمدة على ثقافة الأفراد[2]،ويساند F. Bayard 1992 نفس المفهوم حيث يعتبر أن الحاجة النفسية لخدمة الأقارب تفوق الاهتمام بالمصلحة العامة التي تبدو بعيدة[3]،إن الرشوة حسب الأدبيات المذكورة هنا مرتبطة بالعلاقات الإنسانية الوثيقة التي تعتبر القرابة على رأسها ومن ثم الانتماء إلى زمرة أو طائفة أو مجموعة معينة ،ولعل هذا ما يؤكد الطرح الذي أسلفنا تقديمه من خلال المحور الأول لهذا الفصل أين اعتبرنا أن المحاباة (وهي المشار إليها من خلال هذه الأدبيات) جزء خاص من الرشوة أين يكون ثمنه غير ملموس أو معنوي أو حتى طويل الأجل باعتبار الشخص يخدم زمرته ليستفيد من خدماتها لاحقا.

يتضح مما سبق بجلاء أن مفهوم المصلحة الخاصة الذي يؤسس ضمن مجموعات خاصة تربطها علاقات طائفية ، أو عائلية تلعب دورا حاسما في تحديد الحد الفاصل بين الرشوة المقبولة والرشوة المرفوضة ، كما أن ثقافة الفرد وانتماءه وحاجته النفسية لخدمة الأقارب كلها عوامل في سلوكه قد تدفعه للرشوة لإشباع موروثاته وهذا ما يسمح بقبول المجتمع لأنماط معينة من الرشوة ويلاحظ أن الدول الاجتماعية وعلى شاكلتها الدول النامية هي التي تترسخ لديها هذه المفاهيم بشكل أوسع لاهتمام هذه الأخيرة أكثر من غيرها بتوطيد الروابط الاجتماعية.

من المفاهيم السابقة استنسخ مفهوم أخطر يدعم ركائز الرشوة في المجتمع، وهو اعتبار الرشوة طريقا للعودة إلى التوازن الاجتماعي[4] وهنا أيضا توصف البلدان الاجتماعية كبلدان العالم الثالث أكثر من غيرها بتنامي الرشوة ذلك أن السلوك الجماعي بهذه البلدان يشجع أشكالا عديدة للرشوة حتى أصبحت هذه الأشكال تتعايش بانسجام تام مع هذه المجتمعات ، ولعل الضغوط الاجتماعية المتزايدة هي التي تبرر هذا التعايش وتغذيه حتى تترسخ الرشوة بشكل أعمق وتلملم شتاتها بإحكام من خلال شبكات منظمة وفي هذا الصدد يرى Padioleau82 الرشوة كتبادل اجتماعي تضبطه الزبونية في إطار شبكات رشوية منظمة حسب

---

[1]Jean Cartier-Bresson, (1992),**elements d'analyse pour une économiede la corruption**, Revue Tière Monde,n°131,juillet-septembre

[2] Scott, James C, (1969),**The Analysis of Corruption in Developing Nations** , Comparative Studies and History.

[3] F. Bayard, (1992), **Malversations et corruption dans les finances françaises** , Paris .

[4]Jean Cartier-Bresson ,(1997), **Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien

فائدة الأفراد والجماعات داخل هذه الشبكات[1]،إن الشبكات الرشوية لا يمكن لها أن تستمر إذا لم تكن نسقا تنظيميا قائما بذاته،ومن هذا المنطلق برزت مفاهيم عديدة تدرس الرشوة كنظام اجتماعي ديناميكي[2] له حدود تحددها طبيعة ونوع الفعل الرشوي كما له مدخلات(تتمثل في الوسائل البشرية ، المعلومات، الزمان و المكان ،الجهود المبذولة والأهداف المسطرة)ومخرجات(تتمثل في نتائج وتأثيرات النظام في البيئة الخارجية والتي تكون عادة ملموسة كما و نوعا).

نظرا لانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع فكل الشرائع والتشريعات تذهب لنبذ الرشوة وانتقادها ، فمن جهة الأديان التي تبحث كلها عن استقرار البشرية تحرم بالإجماع الرشوة كونها انتهاكا واضحا للعدالة الاجتماعية وانتقاصا صارخا من قيمة واحترام الفرد، الإسلام من جهته غلظ في تحريم الرشوة خاصة إذا كانت بغرض إبطال حق أو إحقاق باطل أو ظالم لأحد ومن دلائل ذلك قوله تعالى ((ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون))[3] صدق الله العظيم وهذه الآية الكريمة هي تعريف صريح للرشوة من المنظور الإسلامي وفي نفس الوقت تحريم لها ، كذلك في نفس السياق يبرز قوله صلى الله عليه وسلم ((لعن الله الراشي والمرتشي))[4] .

خلاصة لما سبق فإننا نقترح أن يكون مفهوم الرشوة عند هذا المستوى من التحليل وفقا للمحاور التي أثارتها الأدبيات المتناولة في هذه الجزئية كما يلي :

الرشوة نوع من العلاقات الإنسانية(القانونية،الاجتماعية ،الثقافية والعقائدية)المنحرفة التي تعتبر تمردا عن الواقع المعاش إما بغرض مناهضة أوضاع اجتماعية متدهورة أو لتحقيق الريادة في قمة هرم السلم الاجتماعي.

[1] Jean Cartier-Bresson , (1997) , **Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien

[2] Valèr N Kelzoke Komtsindi, (2004), La corruption une lecture systémique, édition Dianoia,édition n°1 .

[3] سورة البقرة الآية 188

[4] أخرجه الترميذي ،و ابن ماجة

II_3 مفهوم الرشوة وفقا لمجموعة العلاقات السياسية:

II_3_1 أبرز أدبيات البعد السياسي للرشوة :

من هذا المنظور تعالج الرشوة بحكم اقترانها بفضاءات السياسة والرأي العام ، وهي تدل على الحكم المستبد فالحكام الفاسدون يدعمون كل سياسة تحفظ مصالحهم الشخصية دون مراعاة تأثير ذلك على الدخل القومي وعلى مؤشرات الاقتصاد بشكل عام [1] و نتيجة لذلك ظهرت عدة مفاهيم جديدة محاولة تقويض الظاهرة كالحكم الرشيد الذي أصبح من شروط الانضمام لصندوق النقد الدولي ومن ثم زيادة إمكانيات تدخل العالم في شؤون بعض الدول تحت هذه الذرائع.

لقد صادقنا من خلال ما تقدم في البحث أن الرشوة هي انتهاك وتحايل في العلاقات الاقتصادية والإنسانية ،ومن خلال هذه الجزئية نضيف كونها تحايل وانتهاك في القيم والعلاقات السياسية مشيرين إلى أن عالم السياسة بما يوفره من امتيازات لأعوانه يعتبر فضاء خصبا للممارسات الفاسدة التي تأتي الرشوة في مقدمتها أين يبرز صراع تبادل المصالح على حساب القيم والمبادئ وفي هذا الصدد يشير H.S.Becker إلى أن الرشوة فعل تنطبق عليه سمة التبادل فوراء المصالح المتبادلة أو التقدير المالي لعمل ما يتمحور الخلاف على ارتكاز قيم متدرجة سياسيا حيث تتقدم المصلحة الخاصة على العامة [2] وعلى هذا الأساس فإنه يمكن اعتبار الرشوة وفقا لما يقره Hungton Samuelسلوك يتضمن انحراف المسؤولين العامين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي لتحقيق مصالحهم الخاصة[3]، فعلا نجد أن الكثير من الأدبيات سايرت المفهومين المذكورين واعتبرت الرشوة في بعدها السياسي كما أقرناها في بداية التحليل انتهاكا أو تحايلا على المعايير السياسية لتحقيق مصالح شخصية .

إن مفهوم الرشوة لطالما اقترن بالبعد السياسي ، خاصة في الدول الاستبدادية المتسلطة أين تعتبر الرشوة وفقا لما يراه كل من Eboussi و Boulaga.f أحسن محافظ على النظام السياسي المستبد كونها ترسخ العلاقات بين الراشين والمرتشين عن طريق طرف ثالث يسهل المعاملة الرشوية [4] وفي هذا النسق تنحصر الرشوة في المصالح المتبادلة بين النخب السياسية أين تبرز يبرز أهمية علاقات العرض والطلب بين النخب السياسية والإدارية والمالية5 وفقا لما يراه J.G.Padioleau . ومن هذا المنطلق يتهم الحكام بالرشوة وأعوانهم بالارتشاء لتحقيق مصالحهم على حساب الشعب الذي تتم تعميته عن الحقائق ، وعند هذا

---

[1] سوزان روز أكرمان،(2003)، **الفساد والحكم** ، الأهلية للنشر ، عمان الأردن ،الطبعة الأولى.

[2] بيير لاكوم ،ترجمة سوزان خليل، (2003) ، **الفساد** ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر ، الطبعة الأولى ،ص 37

[3] Huntington, S.P ,(1968), **Modernization and corruption** , in Political order in Changing Societies,

[4] Eboussi Boulaga.f,(2001) **la corruption est une manifestation de paupérisation anthropologique** , in Patrimoine,n°001809-10/2001

[5] بيير لاكوم ،ترجمة :سوزان خليل ، (2003) ، **الفســاد** ،الطبعة الأولى ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جمهورية مصر العربية.

المستوى نجد مفهوم الرشوة مقترنا بالشفافية التي تعني إشراك الرأي العام في الخارطة السياسية والاقتصادية عن طريق تقوية الإعلام والديمقراطية في كشف أكثر الوقائع حساسية على جمهور الناس .

ولا نستطيع بناء المفهوم السياسي للرشوة دون ولوج مفهوم الزبونية السياسية المفهوم الأكثر مناهضة للشفافية والديمقراطية والذي يركز دعائم مفهوم الرشوة فيما يخص العلاقات السياسية.

فالزبونية مرتبطة بأنظمة الحكم غير الديمقراطية ، والتي لا زالت لم تبغ مستوى متطورا في مؤسسة السلطة ودولة المؤسسات المبنية على حكم القانون أي التي لا زالت في مستوى تشخيص السلطة حيث أن السلطة المشخصة تقوم على زبناء يوالون الحكام ويستمدون نفوذهم منهم لا من ثقة المواطنين الذين صوتوا لصالحهم.وعلى ضوء ما تقدم تعرف الرشوة "كتكلفة تبرير لشرعية الحكم المتسلط من قبل الفاعلين في الحقل السياسي، الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي وفي أجهزة الدولة على اختلافها، وهي البديل الأقل تكلفة سياسية من القمع والإرغام"[1] .

ويوضح هذا المفهوم أن المستهدفين من الرشوة السياسية هم زعماء الأحزاب السياسية ،النخبة المركزية والمحلية والنقابات، النخبة الثقافية والإعلامية (العلماء في كل الميادين ، الفنانون ، رجال الدين ، المفكرون)، النخبة الاقتصادية (رجال أعمال ، كبار الملاك)إضافة لنخبة الإكراه المشروع (الشرطة ،ضباط الجيش ، القضاة).كما يوضح المفهوم جانبا يعتبر إيجابيا إلى حد معين كون الرشوة تعوض الاستبداد والقهر المعلن عن طريق الإرضاخ الظاهري المقنن ، ويبدو أن الشعوب في البلدان المستبدة قد تفطنت للأمر ، وهذا ما يعكسه تظاهرها بالانسياق من جهة ، وتهميشها لأهمية بعض القرارات المصيرية كنتائج الانتخابات عند أي مستوى لا لشيء إلا لكونها تدرك أنها نتيجة مخططة من قبل ، وسيتم التوصل إليها مهما تعددت الطرق.

غير بعيد عن المفهوم السابق نجد R.Klitgaar[2]يعرف الرشوة بشكل معادلة تربط بين الاحتكار ، السلطة ،و غياب المسؤولية الفردية والجماعية كما يلي :

الاحتكار +السلطة المتحفظة –المسؤولية =الرشوة

ولعل هذا التعريف يضيف لمفهوم الرشوة بعدين عميقين ، هما ارتباط الرشوة إيجابيا بالاحتكار ، وسلبا بالمسؤولية ، فالرشوة هي ثمن التراخي في المسؤولية لتعزيز الاحتكار (سنتطرق إلى هذا المفهوم بتحليل أعمق في جزء لاحق من البحث).

من جهة أخرى لا يمكننا التحدث عن البعد السياسي دون إدراج الديمقراطية كعامل تقويض أساسي للرشوة السياسية كونها تستطيع ذلك فقط إذا قدمت للناس سبلا للاحتجاج وأعطت الموظفين الحوافز بالأمان وبغير هذا لا تكون الديمقراطية دواء لأي علة. وعلى هذا الأساس يتجلى مفهوم الرشوة في

[1] عبد العزيز النويضي ،(2008)، الرشوة و الزبونية السياسية –نموذج المغرب- ،مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي ، العدد25 المعنون بالنهب والفساد ،خريف –شتاء .

[2] Valèr N Kelzoke Komtsindi ,(2004), **La corruption une lecture systémique**, édition dianoia,1ere édition

كونه كل ما يبذل للقضاء على الديمقراطية أو حتى التقليل من مستواها ، أو عرقلة تكريس دعائمها ، ومن خلال هذا المفهوم يترسخ لدينا أن الرشوة تتخذ شكلا ماديا ظاهرا للعيان رغم شرط السرية ، وشكلا آخر معنويا لا يمكن قياسه بالماديات بل بالمصالح المتبادلة.

وكمحصلة لما سبق فإن الرشوة هي إستراتيجية خطيرة للسياسي الذي يريد صنع مستقبل مبهر في فترة وجيزة، وهذا ما يجعل المتنافسين السياسيين يضربون في العمق مصالح الفرد والمجتمع.

ولأن الحقل الذي يصب فيه مجرى البحث اقتصادي بالأساس فإننا نكتفي بما تقدم عن أدبيات الرشوة في بعدها السياسي مشيرين إلى الكم الهائل من الأدبيات التي أغفلناها استجابة للضرورة المنهجية .هذه الضرورة التي تدفع بنا إلى تسليط الضوء فيما يلي على العلاقة بين مفهومي الرشوة من المنظورين السياسي والاقتصادي باعتبار الظاهرة مركبة ومعقدة تختلط فيها الأبعاد لدرجة يصعب الفصل معها بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي .

II_3_2 العلاقة بين شقي مفهومي الفساد الاقتصادي و السياسي :

تجدر الإشارة إلى الترابط الشديد بين مفهومي الفساد السياسي والاقتصادي ، ولعل ذلك ناتج عن أن أبرز مفاهيم الفساد ارتبطت أساسا بالعلاقة المنحرفة بين الدولة والمجتمع باعتبار أن الفساد يدور أساسا حول السلطة العامة في الدولة من جانب من يتولونها أو الذين يتعاملون معها أو الذين يتطلعون إلى احتلال مواقع فيها[1] .وفيما يلي سنحاول وضع أطر فاصلة بين كل من الرشوة في شقها الاقتصادي ومثيلتها في بعدها السياسي .

*تتميز الرشوة بمفهومها الاقتصادي عن تلك التي تعنى بالجانب السياسي من حيث الموارد المتبادلة أو المحولة في ممارسات الرشوة ،حيث تحدث الرشوة الاقتصادية في موقف شبيه بالسوق يستلزم تبادلا للنقد أو السلع المادية في الأمدين القصير والطويل حيث يغلب تحقيق العوائد والأرباح الخاصة على المنافسة العادلة في عملية تخصيص السلع للأعوان الاقتصاديين الذين لديهم قدرة أكبر على الدفع[2]. وعلى اعتبار ما سبق تعتبر الرشوة من المنظور الاقتصادي من نشاطات البحث عن الريع وتفسر كرابطة بين الوكيل و الموكل حيث ينتهك الوكيل (السياسي أو الإداري) المؤتمن على تنفيذ مهمة ما لمؤسسة عمومية تصب في المصلحة العامة بينما يدخل الموكل في جملة من المخالفات التي تتضمن تحويل الموارد وتخصيص السلع والمنافع

[1] السيد مصطفى كامل ،(2004) ، العوامل والآثار الأساسية في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى

[2] Jens Chr. Andvig and Odd-Helge Fjeldstad, Inge Amundsen, Tone Sissener, Tina Søreide , (2000), **Research on Corruption ; A policy oriented survey , Commissioned by NORAD**, Final report, December Chr. Michelsen Institute (CMI) & Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) , P 18.

الاقتصادية وتحويل بنية أو هيكلية قوانين الملكية واستعمالات الريع أو الفائض الاقتصادي مقابل الإثراء الخاص[1] .

*بالنسبة للرشوة السياسية فليست كل ممارساتها تقتضي تبادل أموال أو ماديات ، فإما أن يكون الكسب ماديا يتم فيه استغلال السلطة السياسية من أجل تكديس الثروة الشخصية كهدف بذاته باعتبار أن السياسيين يقودون المؤسسات التي تحكم آليات تخصيص الموارد الاقتصادية واستعمالات الريع أو الفائض الاقتصادي ،أو يكون الكسب سياسيا فلا يأخذ السياسي شيئا لحسابه الشخصي ولكنه يستخدم بحرية موارد وموظفي المنصب العام لأغراض سياسية كاكتساب ميزة انتخابية على خصومه أو ممارسة المحسوبية السياسية أو المحاباة الإثنية[2]وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الكسب السياسي يمكن يعبر ماديا بطريقة غير مباشرة حيث أن الحصول على الأصوات يعني اعتلاء مناصب سياسية وحصانة تدعمها سلطة القرار الذي يرافق المنصب المتحصل عليه والذي يستغل بطريقة معينة لتحقيق المكاسب المادية على الأقل من أجل الحفاظ على المنصب في الدورات الانتخابية اللاحقة.

ويرى كونج Kong أن الفساد السياسي و الاقتصادي غير متمايزين بوضوح بسبب النظر إليهما معا كأشكال من المنفعة المستقاة من المنصب العام إلا أنه وفقا لدوافع الفساد فقط يمكننا التمييز بينهما وهو ما يوضحه الجدول 02.

الجدول رقم .02. أشكال الفساد حسب نموذج كونج Kong

مجال التعامل/الصفقة	الـــــــــــــــــــــــــدافـــــــــــــع	
	سياسي	اقتصادي
داخل الدولة	تحويل الأموال العامة لأغراض سياسية	سرقة الأصول و الممتلكات الحكومية
الدولة —القطاع الخاص	سياسة المال —التمويل السياسي-	الرشوة

المصدر: KongTat yan, corruption and the effect of regime type M the case of Taiwan,p344

من خلال الجدول يبرز تمايز الفساد ومن ثم الرشوة حسب الدوافع ،حيث يوجد فساد بدافع سياسي يشمل تحويل الأموال العامة لأغراض سياسية عن طريق مختلف ممارسات الرشوة وهو ما يعرف بالتمويل السياسي الذي يتمثل في تمويل ومساعدات الشركات للسياسيين مقابل تقديمهم امتيازات وخدمات لها ،أي استخدام إيرادات الفساد والرشوة لتعظيم فرص الانتخاب وإعادة الانتخاب وليس مجرد البحث عن مداخيل من أجل الاستهلاك الخاص.

[1] Bardhan,Pranab,(1997), Corruption **and development:AReview of Issues**,Journal of Economic Literature,P1320-1321

[2] رمزي محمود حامد ردايدة، إشراف :وليد سليم عبد الحي ،(2006) ، **أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي** ،جامعة اليرموك ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية

أما الفساد بدافع اقتصادي فتشمل فتشمل تلقي السياسيين والإداريين على حد سواء للرشوة أو سرقتهم أصول الدولة وممتلكاتها[1]،وهذا يعني أن الدافع هو البحث عن العوائد والمداخيل.

من جهته White يميز بين الفسادين السياسي والاقتصادي كون الأول يرتبط باحتكار السلطة واللامساءلة أما الثاني فمتعلق بتدخل الدولة المفرط في الحياة الاقتصادية وإساءة استخدام سلطاتها وصلاحياتها فيما يتعلق بسياسة الموارد وتخصيصها وتوزيعها فضلا عن إعداد الموازنة والاستثمار وتوزيع المنح المالية والقروض وتخصيص الأراضي ومنح التراخيص والتلاعب بالمعلومات الاقتصادية[2] .

بشكل عام تعبر ممارسات الرشوة عن علاقة غير مشروعة بين المال والسياسة وبين السلطة والثروة ،فإما أن تأخذ اتجاه المتاجرة بالسلطة والنفوذ السياسي من أجل المال والثروة أو المتاجرة بالمال والقوة من أجل النفوذ السياسي وفي الحالتين هناك سلعة عمومية (صوت أو مركز قرار)يتم بيعه من أجل الربح الخاص.

ويمكن لنا على ضوء ما تقدم أن نقترح مفهوما خاصا بالبحث عن الرشوة كشكل من أشكال العلاقات السياسية بالشكل الموالي:

الرشوة هي محاولة المحافظة على نظام سياسي مستبد وتغييب كل من الشفافية والديمقراطية عن طريق استعمال الثروة والمال لشراء القوة النفوذ السياسيين أو البحث عن الثروة من خلال القوة والنفوذ .

[1] KongTat yan ,(2004), **corruption and the effect of regime type M the case of Taiwan**,New Political Economy, p343-344

[2] الباز شهيدة ،(2004) ،**تعقيب في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،الطبعة1

خاتمة الفصل الأول:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نجد أن المفكرين ومنذ زمن بعيد تناولوا مفهوم الفساد ولكن الملاحظ أن شكل تناول الفساد في ذلك الوقت كان يتسم بالعمومية والشمول حيث لم تكن هناك بحوث موجهة بشكل مطلق لمعالجة تفاصيل إشكالية الفساد بل إن الفساد كان يفرض نفسه عند مستويات مختلفة من تحليل عديد المواضيع ،خاصة منها الفلسفية ،الاجتماعية والسياسية.

ومع التطور التاريخي الذي أوجد متغيرات جديدة ،اتجهت بحوث الفساد إلى التعمق أكثر فطالت خصائصه ومركباته التي برزت الرشوة على رأسها،ومع ظهور العولمة واشتداد وتيرة المنافسة باتت قضايا الفساد والرشوة محور جدل هام على كل المستويات وخاصة على الصعيد الاقتصادي الذي أولتها بحوثه المزيد من العناية والتركيز وكان هذا على ضوء التوجه العالمي للانفتاح على بعضه ومن ثم محاولة تقليل الضبابية التي يخلقها الفساد في بلدان المعمورة ،ولا أدل على هذا من شروط برامج التعديل الهيكلي التي تشدد على مبدأ الحكم الراشد بكل ما يحمله من مناهضة للفساد ،كما وتتجلى أهمية الدراسات الاقتصادية للفساد من خلال كبريات المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية التي تبنتها كقضية أساسية (وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية) فرضت بموجبها اتفاقيات بينية مع الدول لتعزيز التعاون العالمي.

عموما فإن مفهوم الرشوة يتضح أكثر كلما حللنا أكبر عدد من مدخلاتها ومخرجاتها ،آخذين بذلك تعدد أبعادها بعين الاعتبار ،ذلك أن دراسة بعد واحد (الاقتصادي مثلا) لا يمكن أن تكتمل دون ولوج باقي أبعاد الدراسة ولكن من نفس الرؤية (الاقتصادية) .

بغض النظر عن فحوى المفاهيم المدرجة سلفا فإنه يمكن القول أن كلا من هذه المفاهيم كان قاصرا في جانب أو جوانب معينة ومكتف بجوانب بذاتها ، ولذلك نقترح أن لا يكتفي كل باحث باختصاصه حين يجري أبحاثه حول الرشوة ,أن ينفتح على باقي الاختصاصات ولربما يفضل أن تتضافر جهود باحثين من اختصاصات مختلفة في أبحاث مشتركة حتى نقترب من مستوى النجاعة أثناء تعاملنا مع مفهوم واسع كمفهوم الرشوة لما له من تشعبات .

من جهتنا وكمحصلة لتحليلنا مفهوم الرشوة من جوانبه المتعددة نقترح فيما يلي مفهوما شاملا يضم جل النقط التي أثرناها من خلال هذه الجزئية من البحث :

الرشوة هي سلوك انحراف عن المعايير الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية المتعارف عليها عن طريق انتهاك الواجبات الإدارية والسياسية الاعتيادية أو التحايل عليها(قد يكون بطريقة قانونية) للتأثير في القرارات أو كسب المعلومات الكفيلة بتقليل الشك الاقتصادي والسياسي لصالح فئة معينة في بلد معين وفي فترة محددة بغية بحث أطرافها (من القطاعين العام والخاص)عن عوائد ومداخيل وامتيازات تكون مادية للبعض ،اثنيه أوسياسية للبعض الآخر،أو قد تكون بحثا عن مركز ريادي في السلم الاجتماعي، يتحملها في الأخير المجتمع ،الاقتصاد الوطني والنظام ومنه الفرد كمستهلك نهائي وكمواطن.

وعلى ضوء كل ما تقدم نثبت أول فرضية لبحثنا والتي اعتبرنا فيها أن الرشوة ظاهرة اقتصادية معقدة لشدة ارتباطها بالمجتمع،وعليه فإننا نفترض أن اهتمام الأدبيات الاقتصادية بالرشوة أشد حداثة إذا ما قورنت بالأدبيات السياسية والاجتماعية التي يبدو تناول موضوع الفساد والرشوة فيها أمرا مستساغا بل وضروريا .

ولأن مفهوم الرشوة لن يكتمل ما لم نعززه بتحليل مكوناتها ونتائجها ورصد أبرز آلياتها فإن الضرورة المنهجية تقودنا إلى ذلك من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

التحليل الاقتصادي لمدخلات الرشوة ومخرجاتها

مقدمة الفصل الثاني

I_ تحليل دوافع الرشوة المختلفة

I_1 الدوافع التي تخلقها العلاقات الاقتصادية
I_2 الدوافع التي تخلقها العلاقات السياسية
I_3 الدوافع التي تخلقها العلاقات الإنسانية

II_ التحليل الاقتصادي لآليات وأشكال الرشوة

II_1 أبرز التصنيفات المقترحة للرشوة وفقا لآلياتها
II_2 تحليل آليات الرشوة بين معياري الدولة والسوق

III_ التحليل الاقتصادي لمخلفات الرشوة

III_1 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات الإقتصادية
III_2 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية

خاتمة الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

إن الشق النظري لظاهرة الرشوة لا يكتمل إلا بتحديد مدخلاتها متمثلة في الأسباب والدوافع المؤدية إليها والتي تقودنا إلى استحضار أشكالها وآلياتها المتمخضة عن هذه الأسباب والدوافع والتي بدورها تخلف مخرجات متمثلة في الآثار والتبعات ،المحلية ،الإقليمية والعالمية ،وعلى جميع المستويات الاجتماعية السياسية وخاصة الاقتصادية وهو أكثر ما يهمنا في الموضوع بحكم اختصاصنا أولا ووفقا للغاية المرجوة من البحث في إعطائه بعدا تنمويا من جهة أخرى .

من خلال هذا الفصل الذي اعتمدنا فيه المنهج التحليلي البحت المؤسس على تشريح المعلومات والوقائع إضافة إلى الملاحظات و الآراء المكتسبة من القراءات المختلفة حول البحوث والدراسات المنصبة على هذا الموضوع من مختلف الجوانب بعد معايرتها بالواقع المعاش ،حاولنا إقحام الاقتصاد كمتغير أساسي مؤثر ومتأثر بالظاهرة وعلى هذا الأساس أهملنا نسبيا باقي المتغيرات الاجتماعية إلا ما يرتبط منها بالبعد الاقتصادي.

وقد ارتأينا كضرورة منهجية أن نقتفي أثر الفصل السابق في تبويب المعلومات وهذا من خلال عرض كل من مسببات وآليات وتبعات الرشوة وفق المجموعات الثلاث السالفة الذكر والتي صنفنا على أساسها مفهوم الظاهرة وفق أبعاد مختلفة ،ولعل أسلوبنا هذا يهدف من جهة إلى تكريس رؤيتنا الخاصة للموضوع ،ومن جهة مقابلة إلى تسهيل قراءة وفهم المعلومات ـــالغزيرة والتي لاحظنا تشتتها ـــفي هذا السياق بعد رصفها بشكل منسق يصل بسلاسة ووضوح أكبر إلى ذهن المتلقي .

ونشير إلى أن الغاية المسطرة للبحث هي التي توجهنا فيما يلي إلى تلمس الجوانب الاقتصادية أثناء التحليل .ولعل هذا يبرز بوضوح من خلال المساحة المخصصة للجدل الاقتصادي حول الموضوع كما يتضح أيضا حتى عند تناولنا للأبعاد الاجتماعية والسياسية ،وهذا لتداخل المجتمع والسياسة في تركيبة الاقتصاد ككل ،وبغرض الإلمام بجل جوانب الموضوع سنوسع حيز الدراسة من خلال هذه الجزئية إلى التعاملات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص كما التعاملات الخارجية والداخلية .

وحتى نبقى في النسق المختار للبحث اخترنا المحافظة على التبويب المعتمد من خلال الفصل السابق وهو ما يتضح للعيان بمجرد الرؤية الأولية لخطة هذا الفصل.

I_تحليل دوافع الرشوة المختلفة :

محاولة منا لتوضيح مفهوم ظاهرة الرشوة سنحاول من خلال هذه الجزئية إقحام مدخلاتها في التحليل ،أين سنتناول بالتحليل الدوافع والمتغيرات التي تؤدي إلى خلق وتحفيز هذه الظاهرة وفقا لمنظور أبرز وأشهر الأدبيات التي تناولت الموضوع والتي تكفل توثيق مصداقية البحث لنخلص إلى صياغة خاصة لمدخلات الرشوة على ضوء الأدبيات المتناولة ووفقا لغاية ومنهجية البحث المقترحة.

I_1 الدوافع التي تخلقها العلاقات الاقتصادية:

حتى نحافظ على خصوصية البحث سنتقيد فيما يلي بالطرح المدرج من خلال الفصل السابق والذي اقترحنا من خلاله تناول البعد الاقتصادي للمفهوم من جانبين ،ركزنا في الجانب الأول على الرشوة كبحث عن العوائد والمداخيل من خلال شق اقتصادي يحللها إلى عرض وطلب على السلع العمومية لتحقيق مزايا ومكاسب خاصة ،بينما الجانب الثاني خصصناه لاعتبار الرشوة انتهاكا للواجبات الإدارية في المؤسسات العمومية لصالح المصالح الخاصة على حساب العامة.

I_1_1 دوافع الرشوة التي يخلقها البحث عن العوائد:

لقد أسلفنا أن الشق الاقتصادي للرشوة اعتبرها طريقا منحرفا يسلكه الأعوان الاقتصاديون للبحث عن الريع المتمثل في المداخيل والعوائد وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال حيثيات هذه الجزئية الإجابة على التساؤل المحوري المتمثل في :

ما هي مسببات التوجه للرشوة كمتمم للبحث عن المداخيل أو حتى كمورد أساسي للبحث عن العوائد؟

وللإجابة على هذا التساؤل بأدق تفاصيله انطلاقا من كون الرشوة من المنظور الاقتصادي وكشكل للبحث عن العوائد هي بالأساس خاضعة لقانون العرض والطلب ارتأينا أن نستهل التحليل بتوضيح تأثير ندرة الخدمات والسلع العمومية في خلق الرشوة للموازنة بين العرض والطلب ،ومن ثم نثير إشكالية البحث عن الرشوة لتخفيض التكاليف لنصل إلى تحليل عدم أهلية الراشي للحصول على السلع و الخدمات العمومية كسبب رئيسي لخلق الرشوة ،وكنقطة أخيرة اقترحنا أن نحلل كيف أن محاولة انتهاز فرص الأزمات الاقتصادية من قبل البعض تجعلهم وجها لوجه أمام ممارسة الرشوة .

I_1_1_1 ندرة الخدمة أو السلعة المطلوبة تستثير الرشوة:إن من أبرز محفزات الرشوة على الصعيد الاقتصادي الكلي الحالات التي تكون فيها الحكومة مكلفة بتوزيع منافع نادرة على العديد من الأفراد والشركات باستخدام معايير قانونية غير معيار الاستعداد للدفع، وهنا كثيرا ما توفر الحكومات سلعا وخدمات مجانا أو بأسعار أقل من أسعار السوق، وكثيرا ما تكون هذه الأسعار مزدوجة – سعر حكومي

منخفض وسعر عال في السوق الحرة .وعندها تدفع الشركات رشاوى للمسؤولين للحصول على مخزون الدولة المنخفض الثمن.

وفي تجارب العالم أمثلة كثيرة في هذا السياق سندرج بعضها فيما يلي ـــقبل أن نغوص في التحليلـــ حتى تتضح صورة فكرتنا بشكل أوسع:

المثال الأول [1] : في الصين مثلا، تباع بعض السلع الاستهلاكية بالسعر المدعوم من الدولة من جهة وبسعر السوق الحرة في الجهة المقابلة ، ورغم أن الفرق بين السعرين قد تقلص كثيرا في السنوات الأخيرة، فإنه ظل مع ذلك فرقا كبيرا للغاية حيث أفاد الباحثون الصينيون بأن سعر الفحم في السوق الحرة في 1989كان يزيد على السعر المدعوم بمعدل 674 في المائة .وكان الفرق بين سعر السوق والسعر المحدد من طرف الدولة بالنسبة لسبع سلع استهلاكية أخرى يتراوح بين 250 في المائة و 478 في المائة . وقد كانت نتيجة ما سبق أن شاعت الرشوة في هذا البلد واتسع نطاقها كأداة للحصول على الإمدادات بالسعر الحكومي .

المثال الثاني[2] :في نيجيريا حيث خفض سعر النفط تخفيضا مصطنعا وكان أقل من سعر السوق في الدول المجاورة، تفشى التهريب الذي سهله الفساد، وذلك استنادا إلى تقرير في مجلة إخبارية نيجرية .وكان الفارق في السعر يوفر كسبا في آن واحد للمهربين وللموظفين الذي يرتشون للتغاضي عن الاتجار غير المشروع .

المثال الثالث[3] :وفي لبنان كشف استقصاء للرأي عن أن القروض لا يمكن الحصول عليها إلا بدفع الرشوة وفي بعض الحالات، يؤدي النفوذ الشخصي والرشوة إلى إقراض محفوف بالمخاطر تقدم بموجبه أحيانا قروض لمقترضين لا نية لهم في تسديد ديونهم .وعندها لا يكون المشكل مشكل ندرة، بل هو مشكل نظام يفتقر إلى ضوابط لمستوى القروض وتوزيعها.

المثال الرابع :في نفس السياق دائما نجد أنه كثيرا ما لا يعكس تعدد أسعار الصرف المبادئ الاقتصادية الأساسية التي تقوم عليها، وبالتالي تكون ثمة حوافز لدفع الرشاوى للحصول على النقد الأجنبي بأسعار مناسبة .وعلى سبيل المثال، وحسب تقرير البنك العالمي 1994أدى نظام سعر الصرف المتعدد في باراغواي إلى الفساد قبل إدخال الإصلاحات الأخيرة كما استنتجت المنظمة الدولية للشفافية، من خلال بعثة أوفدتها إلى جنوب أفريقيا، أن نظام النقد المزدوج في البلد مصدر من مصادر الرشوة وهذا حسب ما أكده تقرير 1995للمنظمة الدولية للشفافية .

---

1 استمدت هذه البيانات من فريق إصلاح الأسعار التابع لمعهد المالية والتجارة في أكاديمية العلوم الاجتماعية بالصين وقد نشر في : Zhongguo Wujia (China Price), Beijing, October 1990 لمزيد عن المعلومات حول الفساد بالصين أنظر أبحاث Gong (1993), Hao and Johnston (1995) and Johnston and Hao (1995)

2 World Bank ,(1993) ,(Annex 26) **, Camel Through the Needles Eye**, Newswatch, February 3, 1991 .

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،(1997)، **الفساد والحكم الرشيد** ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية ،نيويورك ،ص 15

المثال الخامس :إضافة لما سبق فإن توزيع رخص الاستيراد والتصدير النادرة مصدر متواتر من مصادر الفساد، حيث ترتبط الرشوة بقيمة الكسب المحصل عليه من الاحتكار.واستنادا إلى دراسة لنيجيريا[1]، أجرى النظام القائم في أوائل الثمانينات إصلاحات التجارة الحرة التي دعا إليها صندوق النقد الدولي لأن نظام رخص الاستيراد القائم كان مصدرا مهما من مصادر الرشوة والمحسوبية .

إجمالا يمكن الإشارة إلى أن الفساد يتفشى في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال (التحول) ، ولا يرجع ذلك إلى اختلاف شعوب هذه البلدان عن الشعوب في غيرها ، وإنما لأن الظروف مهيأة لذلك فاحتفاظ الدولة بثروة هائلة – منشآت وممتلكات وموارد طبيعية – وإضفاء المشروعية على سلطتها على مشروعات الأعمال حتى ولو كانت خاصة ، أعطى المسئولين الحكوميين سلطات استثنائية ،وفرصاً كثيرة لالتماس الرشوة ، و نطاقا واسعا لنهب الثروات العامة[2] ، فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية ، ويتفاقم بفعل الفقر ومرتبات الموظفين المنخفضة والمتناقصة، وعلاوة على ذلك فإن المخاطر من كافة الأنواع (المرض ، الإصابات ، البطالة) مرتفعة في البلدان النامية ، والناس يفتقدون عموماً الكثير من آليات توزيع المخاطر (بما في ذلك التأمين وسوق العمل جيدة التنظيم) المتاحة في البلاد الأكثر تقدما و ثراء[3] .

وتوافقا مع ما تقدم ذكره يبدو أن الدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الرشوي هو الحصول على ريع مادي ، ويساعدهم في تحقيق هذا الكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، ومن الأمثلة على ذلك قيود التجارة (الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، قائمة المسموح والممنوع استيراده، وغيرها) والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية والعلاقات الشخصية مثل(الإعانات والاستقطاعات الضريبية) وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، وخطط توزيع النقد الأجنبي، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية[4]

و فيما يلي سنحاول على ضوء قراءتنا للموضوع وتوافقا مع أهداف بحثنا تحليل أبرز النقط التي أثرنا الجدل حولها فيما تقدم من أمثلة.

من خلال هذه الجزئية سنفترض أن الخدمة نادرة بحيث أن عدد المؤهلين للحصول على الخدمة يتجاوز العرض، وفي هذه الحالة فإذا كان سوق الرشوة يعمل بفعالية، فإن الخدمة ستقدم إلى طالبيها من

---

1 Herbst, Jeffrey, and Adebayo Olukoshi,(1994), **Nigeria: Economic and Political Reform at Cross Purposes** , Democracy, Political Liberalisation and Economic Adjustment. New York: Oxford University Press.P481/482

2 البنك الدولي،(1996) ، **من الخطة إلى السوق** ، واشنطن ، تقرير عن التنمية في العالم ، ترجمة مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص 124 .

3 عطية حسين أفندي، (1999) ، **الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة** ، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ص 56

4 Paolo Mauro,(1998) , **Corruption: Causes, Consequences, and Agenda** for further research, Finance and Development, March, P 11.

المستعدين للدفع. و إذا لم يكن ثمة تمييز قائم على السعر، فإن الرشوة التي تحقق التوازن في السوق ستعمل عمل السعر في سوق فعالة.

وفي هذا السياق نرى أنه كان بإمكان الدولة أن تبيع تلك الخدمة بصورة مشروعة وتتحقق نفس النتيجة إلى حد ما ، بتحقيق توزيع مختلف للإيرادات . فالرشوة ترفع دخل الموظفين، أما المبالغ المدفوعة بصورة مشروعة فتذهب إلى خزانة الدولة، غير أن هذا الفارق نفسه قد يكون وهميا فإذا كان سوق العمل تنافسيا، فإن الحكومة يمكنها أن تخفض أجور الموظفين إلى ما دون مستوى أجور القطاع الخاص بسبب الرشاوى المدفوعة للموظفين [1].

ونحمل القول إنه إذا كان كل من سوق الرشوة وسوق العمل تنافسيين، فإن الرشوة المدفوعة تعمل عمل أسعار السوق، والفائزون هم أولئك الذين هم على استعداد لدفع رشوة أكبر أما الخاسرون هم أولئك الذين هم على استعداد للدفع بأشكال أخرى، كأن يقوموا ب قضاء الوقت في طوابير الانتظار أو استجداء الموظفين...

وفي حالة ندرة الخدمات المقدمة ينبغي النظر إلى عدة اعتبارات نلخص أهمها فيما يلي:

- ينبغي النظر أولا في الطرق التي يمكن أن تنشأ بها نتائج غير فعالة أو غير عادلة حتى في هذه الحالة البسيطة فقد تقوض أهداف برنامج من البرامج(التنموية مثلا) إذا قدمت الخدمات فقط لمن لهم رغبة أكبر في الدفع خاصة في حالة الخدمات الموجهة للمحتاجين أو للمؤهلين لها فعلا .ومن ثم فإن بيع رخص الاستيراد والتصدير أو رخص المطاعم قد يكون فعالا، غير أن تقديم القروض المدعومة، أو السكن المدعوم أو القبول في الجامعة استناد إلى السعر المقدم من شأنه أن يقوض أهداف توزيع الدخل، حتى ولو كان أولئك المقبولون مؤهلين اسميا بمقتضى القانون .

- ثانيا، ينبغي النظر في الحالات التي يكون فيها توفير المنافع لمن هم على استعداد للدفع أمرا مقبولا .ولعله من المتعين التساؤل عما إذا كان من المحتمل أن تختلف أسواق الرشوة كثيرا عن الأسواق المفتوحة والتنافسية .فهي بصفة عامة لن تعمل بمردودية مماثلة لمردودية الأسواق المشروعة

المادي المسيطر على العالم المنتهي إلى السعي الدائم لتعظيم العوائد و الذي يستوجب تخفيض التكاليف لأقصى حد ممكن .

إن الضرائب من بين التكاليف ولذلك تعتبر مرهقة دائما وبالتالي فإن المؤسسات التجارية والأفراد قد يتواطؤون مع جباة الضرائب لتخفيض المبالغ الواجب تحصيلها أين تقسم الوفرات بين الملزم بدفع الضريبة والموظف، وفي بعض البلدان يدفع الأثرياء ضرائب قليلة ومن هذه البلدان غامبيا وغانا وموزامبيق

[1]Besley, Timothy, and John McLaren, (1993), **Taxes and Bribery: The Role of Wage Incentives** , Economic Journal 103(416),P100-119

في أفريقيا[1]. وفي أماكن من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق حيث تكون المعدلات الاسمية للضريبة عالية للغاية، تفيد دوائر الأعمال بأنها تدفع رشاوى كبيرة وفي إيطاليا تتعلق العديد من الادعاءات برشاوى دفعت إلى مفتشي الضرائب للقيام بمراجعة للحسابات لمصلحة الراشين، وعلى ضوء ما تقدم نخلص إلى أنه كلما ضاعفت الدولة من الأعباء على متعا مليها الاقتصاديين ،خاصة إذا كان ذلك بصفة غير عادلة بين هؤلاء المتعاملين فإن فرص واحتمالات الرشوة تتضاعف ،وهذا مع الإشارة إلى أنه حتى في حالات الدول التي تفرض أعباء معقولة وبطريقة عادلة نسبيا فإن الرشوة تكون متواجدة ولو كان ذلك بنسب أقل وهذا من باب استشراء الفكر المادي (كما سبقت الإشارة إليه) الذي ينادي بتخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن لتحصيل أعلى قدر ممكن من العوائد.

I_1_1_2 عدم أهلية الراشي للحصول على السلع و الخدمات العمومية يحفز الرشوة: كثيرا ما تدفع الرشاوى حتى يحصل غير المؤهلين من الناس والشركات على المنافع الموجهة لغيرهم ممن تتوفر فيهم الشروط اللازمة ، وعلى سبيل المثال قد يدفع الطلبة الرشوة لتعديل نتائج اختبارات القبول في الجامعة، أو قد يدفع الناس رشاوى للأطباء ليشهدوا بأهليتهم للحصول على استحقاقات العجز،كما قد يخول المسؤولون المرتشون استحقاقات لغير المؤهلين ممن يدفعون أكثر... كما أنه قد يسعى حتى أولئك المؤهلين إلى الحصول على مكاسب غير مرخص بها أو يحاولون تفادي تكاليف معينة. ويسمى Shleifer و Vishnyهذه الحالة الفساد المقترن بالسرقة[2].

على ضوء ما سبق يتضح أنه من بين أبرز مسببات الرشوة محاولة البعض ممن لا تتوفر فيهم شروط الحصول على المنافع الحكومية للتحايل في اتجاه إثبات أحقيتهم بهذه المنافع وغلبا ما يكون طريقهم إلى هذا الهدف هو الرشوة ، وهنا يجدر التنويه إلى أنه حتى بالنسبة لمن يعتبرون مستحقين للمنافع الحكومية ،فإنهم ليسوا بعيدين عن الرشوة التي قد يمارسونها لتفادي تكاليف معينة (رسوم..)أو التعجيل بالحصول على هذه المنافع قبل غيرهم ، وفي حالات عديدة استغلال وضعيتهم ومؤهلاتهم التي تسمح لهم بالحصول على المنافع لأكثر من مرة عن طريق التحايل خاصة في ظل انعدام الرقابة (مثلا قد يحصل شخص معين على دعم فلاحي بضمان قطعة أرض يمتلكها ، ويحصل بعده ابنه على دعم آخر باستخدام نفس المؤهل أي قطعة الأرض ذاتها).

1 Dia, Mamadou , (1993**), A Governance Approach to Civil Service Reform in Sub-Saharan Africa**, World Bank Technical Paper 225. Washington

2 Shleifer, Andrei, and Robert Vishny,(1993), **Corruption** . Quarterly Journal of Economics 108(3) , P601.

I_1_1_3 استغلال الأزمات الاقتصادية لتجميع العوائد: فيما يخص الأزمات الاقتصادية فإن ما تخلقه من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور القدرة الشرائية لابد لها أن تعمل على تنشيط فرص الرشوة ، فالنسب المرتفعة من التضخم تحدث تشوهات في المستوى العام للأسعار وتعيد توزيع الدخل لصالح فئات محدودة من أصحاب النفوذ والقادرين على استغلال مواقعهم المتميزة في المجتمع ، كذلك تغير من نمط الاستثمار وتعمل على تحفيز النزعة الاستهلاكية لدى الجميع خوفًا من الارتفاعات المتلاحقة للأسعار محدثة حالة من القلق والاضطراب النفسي لاسيما عند أصحاب الدخل المحدود مؤدية بالكثير منهم إلى الإخلال بالقواعد السلوكية بحجة تأمين فرص المعيشة وبطرق فاسدة.

أما أصحاب النفوذ فقدرتهم على الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية ستزداد وتزداد معها رغبتهم في تراكم الأصول مما يؤدي إلى توسيع الفجوة ما بينهم وبين بقية أفراد المجتمع ومزيدًا من الرشوة للحفاظ على تلك المنافع وتوسيعها[1].

ونشير إلى أن حالات الأزمات الاقتصادية هي فرصة سانحة لإعادة توزيع الثروة عن طريق استعمال السلطة والنفوذ للاستيلاء على المنافع الاقتصادية الحكومية ،حيث تتسارع وتيرة النهب عن طريق ممارسات الفساد المختلفة التي تتقدمها الرشوة ونستطيع أن نجزم بأن الأزمات الاقتصادية هي معركة الفرص ، لأنه في هذه الحالات تحدث اختلالات عديدة تحاول الدول التدخل بقوتها الاقتصادية للتخفيف من حدتها وعلى هذا الأساس تسخر إمكانيات مادية ومعنوية هائلة هي التي تمثل الفرصة التي أشرنا إليها.

I_1_2 دوافع الرشوة كمحفز للإداريين موظفين ومسؤولين:

من خلال هذه الجزئية سنحاول تسليط الضوء على بحث الأعوان العموميون في الإدارة عن العوائد عبر الرشوة بسبب اعتبارها محفزا ماديا لهم ،خاصة في ظل عدم كفاية الأجور لسد الاحتياجات اليومية بالنسبة للموظفين العاديين أو مسايرة المستوى الاجتماعي بالنسبة للمسؤولين أو الرغبة اللامحدودة عن الماديات حيث أنه في بعض الحالات فإن الأجور قد تكون كافية لكن الطمع يجعلها تبدو محدودة لا بد من استكمالها بطرق أخرى خاصة في ظل سهولة هذه الطرق. وفيما يلي نقترح تحليلا مبسطا لما ذكرناه وفق رؤيتنا الناجمة عن قراءاتنا حول الموضوع.

I_1_2_1 السلطة الاحتكارية للمسؤولين رغم وفرة العرض تخلق الندرة ومن ثم الرشوة:

سنتخلى في هذا الطرح عن فرضية ندرة الخدمات،و لنفرض أن كل المؤهلين تتاح لهم الخدمات، من قبيل جواز السفر أو رخصة السياقة، أو استحقاق من قبيل المعاشات التقاعدية للمسنين،وحقوق الدعم في مختلف الميادين...، فمن الواضح أن الرشوة ليست هي الوسيلة الناجعة لإسناد الاستحقاقات، ولو

[1] د .رمزي زكي ، (1980) ، **مشكلة التضخم في مصر** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة .الأولى، القاهرة ، ص601

للمؤهلين، ولعل التساؤل الذي يفرض نفسه عند هذا المستوى من التحليل هو ما إذا كانت الرشوة ستحصل أصلا إن لم تكن هناك ندرة.

وتتلخص الإجابة في أن الرشوة قد تحصل إذا كانت للمسؤولين سلطة احتكارية كافية لخلق الندرة إما بالمماطلة أو الممانعة إلى أن تُدفع الرشوة (Paul 1995)[1] فالمسؤولون الذين يتمتعون بسلطة احتكارية سيحددون العرض حتى يحققوا أكبر قدر من الكسب2(Shleifer , Vishny 1993).

وقد تنشأ الرشوة عن هذه المحاولات الرامية إلى خلق الندرة إذا لم يكن لطالبي الخدمات أي مصدر بديل يتلقون منه الخدمات و لم تكن لديهم وسيلة فعالة للطعن، وسيدفع طالبو الخدمة المؤهلون ثمنا أقل إذا كانت لديهم خيارات أخرى وإذا لم يكن فضح تلك الممارسات وبقدر ما مكلفا للغاية من حيث الوقت والمال تكون سلطة المسؤولين كبيرة وتقل الخيارات المتاحة للشركات الخاصة والأفراد، بقدر ما ترتفع تكلفة نظام يتغاضى عن الفساد، حتى ولو كان أولئك

الذين يحصلون على الخدمات مؤهلين .وتتمثل التكلفة في الوقت والمتاعب التي يتسبب فيها المسؤولون بما يبذلون من جهود لخلق الطلب على الفساد(Klitgaard 1988)[3] .

من الناحية العملية، يمكن أن يمارس العديد من الموظفين سلطة احتكارية بتحديد كمية الخدمات المقدمة .وقد يكونون الجهة الوحيدة التي لها صلاحية إصدار ترخيص، أو التغاضي عن انتهاك للقانون، أو منح عقد(Rose-Ackerman 1978, Shleifer ,Vishny 1993, Klitgaard 1988)

وقد يسعى الموظفون، على غرار احتكارات القطاع الخاص، إلى جعل العرض دون المستوى المحدد رسميا لزيادة الريع الاقتصادي الذي سيتقاسمونه مع الراشين .أو قد يسعى الموظفون المرتشون إلى توفير عرض زائد من الخدمات إذا حددت الحكومة العرض في مستوى يقل عن مستوى الاحتكار .

على ضوء ما أسلفنا نخلص إلى أن من بين أبرز أسباب الرشوة تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة4 فيتم استغلال المناصب عن طريق قبول الرشاوى من المواطنين و الشركات ، ويساعدهم على تحقيق هذا الكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما ، ومن الأمثلة على ذلك قيود التجارة (الرسوم الجمركية ، حصص الاستيراد ، قائمة المسموح والممنوع استيراده ، إلخ) والسياسات الصناعية القائمة على المحسوبية

---

[1] Paul, Sam,(1995), **Evaluating Public Services: A Case Study on Bangalore, India**, In American Evaluation Association, New Directions for Evaluation. Number 67. Washington.

2 Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, (1993), **Corruption,** Quarterly Journal of Economics 108(3),P 599-617.

[3] Klitgaard Robert ,(1988), **Controlling Corruption** , Berkeley: University of California Press.

[4] جيريمي بوب و فرانك فوجل ،(2000) **، لكي تصبح أجهزة الفساد أكثر فعالية** ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 2 ، ص6

والعلاقات الشخصية مثل (الإعانات والاستقطاعات الضريبية) وتعدد قواعد تحديد سعر الصرف، وخطط توزيع النقد الأجنبي ، وتوفير القروض تحت رقابة حكومية[1].

ونخلص ختاما إلى أن تمتعُ المسؤولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة سبب محوري لتنشيط الرشوة ، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوى من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات وهو ما يوافق مفهوم كل من[2] Sherman 1978وBenson1978 حيث يرى الأول أن الرشوة هي استعمال السلطة التنظيمية للحصول على منافع شخصية ، بينما يؤكد الثاني على أنها (الرشوة) كل الاستعمالات غير الرسمية للسلطة الحكومية بغية الحصول على منافع شخصية أو سياسية

I_1_2_2 الرشوة كمقابل تحفيزي للإداريين: قد لا تكون لدى الموظفين في القطاع العام حوافز تدفعهم إلى القيام بعملهم على الوجه المطلوب، نظرا لتدني جداول الأجور الرسمية ومستوى المراقبة الداخلية .وقد يلجأون إلى المماطلة وغيرها من وسائل العرقلة من أجل أن تقوم الرشوة بزيادة قيمة العمل في الوظيفة العمومية.

إذن فالرشوة قد تحفز صغار الموظفين على القيام بمهامهم بفعالية حتى أنها قد تصبح مقبولة إلى حد بعيد نسبيا في بعض الحالات التي تقوم فيها (الرشوة) بوظيفة التوزيع ،ويبقى من الأفضل لو كان البيع علنيا للخدمات التي يقدمها الإداريون ويتم بصفة قانونية ، وهو أمر يستبعد الكثير من الباحثين إمكانية إحرازه[3].

ومن جهتنا وحسب رؤيتنا الخاصة المنبثقة عن معايشتنا للواقع من جهة ووقراءاتنا في الموضوع أثناء البحث نجد أن أن البيع العلني للخدمة العمومية بصبغة قانونية يعتبر اعترافا بإجحاف الإدارة في حق أعوانها وتمكين طرف آخر من إعطائهم مقابلا ماديا يكون متمما لدخولهم وبالتالي فإن ولاءهم سينشطر بين الإدارة ومتممي الدخول وهذا في حد ذاته يعتبر عائقا للعمل الإداري الذي يعكف على توزيع الثروة ومن ثم يستوجب التعامل بالمثل مع الجميع.

وتدفع الشركات والأفراد الرشوة لتفادي المماطلة فعلى سبيل المثال، إذا كانت الحكومة أو كيان شبه حكومي لا يسدد فواتيره في حينها، فإن المتعاقدين أو الزبائن قد يدفعون الرشوة لضمان السداد المعجل، ونستدل هنا بالأرجنتين التي وضعت بها شركات التأمين خطة تدفع في إطارها الرشوة للمسؤولين للتعجيل بتسديد شركة حكومية لإعادة التأمين المطالبات المتأخرة، فتحولت هذه الخطة إلى نظام من الغش المكشوف الممارس ضد الدولة، والمنظم على يد مسؤولين[4].

---

1 Paolo Mauro, (1998) , **Corruption : Causes , Consequences** , and Agenda for further research, P 11 .

2 Acosta Fernando,(1985) , **La corruption Politico-Admiinistrative** ,Ottawa, Canada,vol 9 n° 4,P 333-354

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،(1997) ، **الفساد والحكم الرشيد** ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية ،نيويورك ،ص21

4 Moreno Ocampo ,(1995) , **Hyper-Corruption: Concept and Solutions**, Paper presented at the Latin American Studies Association, September 29, Washington.

وفي العديد من البلدان، يطلب حكوميين ووسطاء دفع مبالغ بصورة غير رسمية للتعجيل بخدمات من قبيل الحصول على خط هاتفي، أو جواز سفر، أو رخصة سياقة .وأحيانا، لا تتاح الخدمة إلا للراشي،ولا تتاح للمواطن الصبور والنزيه.

فيما يلي وبغرض الحوصلة والتبسيط نقترح جدولا توضيحيا لأبرز الدوافع الاقتصادية المحفزة للرشوة وفقا لما أوردناه من خلال هذه الجزئية :

الجدول رقم 03: الدوافع الاقتصادية للفساد

الدوافع الاقتصادية للفساد	
البحث عن العوائد من المتعاملين الاقتصاديين	**استخدام سلطة الإدارة بالنسبة لأعوانها**
–ندرة الخدمة أو السلعة المطلوبة : عندما يكون عدد المؤهلين للحصول على الخدمة يتجاوز العرض. – **البحث عن الرشوة لتخفيض التكاليف** : عندما يعتبر العون الاقتصادي أن واجباته تجاه دولته عبئا (إما بسبب عدم الثقة في الدولة وقوانينها ،أو تعمد انتهاك القوانين رغم نزاهتها نسبيا بسبب الطمع) يحاول التخلص منه لرفع العوائد – **عدم أهلية الراشي للحصول على السلع و الخدمات العمومية**: عندما لا تتوفر في الراشي شروط الاستفادة من خدمات معينة فإنه يلجأ للرشوة للتحايل في هذا الشأن . **–استغلال الأزمات الاقتصادية لتجميع العوائد**:تحدث الأزمات الاقتصادية اختلالات يسعى المفسدون لاستغلالها لمصالحهم.	**–السلطة الاحتكارية للمسؤولين** :والتي تساهم في خلق الندرة إما بالمماطلة أو الممانعة أو ما يقابلها لاستثارة الرشوة. **–تحفيز الموظفين من أجل الفعالية** :وهذا عندما تعتبر متمما للأجور المتدنية ،أو داعما لهذه الأجور حتى يرتقي الموظف إلى درجة أعلى في السلم الاجتماعي.

المصدر : من إعداد الباحثة على ضوء المعلومات الواردة في البحث

I_2 الدوافع التي تخلقها العلاقات الإنسانية:

كما أسلفنا من خلال الفصل الأول فإن الرشوة تحدث نتيجة بحث الإنسان الفطري عن الماديات ومن هنا كنا قد ناقشنا مفاهيم الظاهرة المرتبطة بالعلاقات الإنسانية بما فيها القانونية ،الثقافية والعقائدية (تاركين العلاقات السياسية إلى الجزئية الموالية من البحث) باعتبارها أساس التعامل اليومي للفرد والجماعة.ومن هذا المنطلق وبغية محاولة المحافظة على النسق المنهجي المقترح من خلال فصلنا الأول سنحاول فيما يلي تحليل مدى إمكانية تحفيز الأسباب المرتبطة بالقوانين للرشوة ،ومن ثم نتناول بالنقاش الأسباب المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والتي بدورها تخلق فرصا متزايدة للظاهرة لنتوصل إلى توضيح بسيط لعلاقة الفهم الخاطئ للعقيدة بالممارسات الرشوية. ونشير إلى أننا سنتعمد من جهة إلى توضيح رؤيتنا

الخاصة (المقترنة بالبعد الاقتصادي وليست المقتصرة على اختصاص معين) ،ومن جهة أخرى عدم الإسهاب بالتحليل وفقا لغاية البحث الاقتصادية تاركين مجال التوسع في هذه النقطة للقانونيين والاجتماعيين الذين جادت أقلامهم ولا تزال تغدق زخما كبيرا من التحاليل في هذا السياق.

I_2_1 ضعف سلطة و مصداقية القوانين في الداخل والخارج يدعم الرشوة:

إن أبرز سبب يساهم في تفعيل الرشوة هو تساهل القوانين مع ممارساتها المختلفة ،هذا التساهل الذي يفقد هذه القوانين مصداقيتها ويجعلها قابلة للخرق بسهولة ، من جهة أخرى تعتبر استباحة حرمة اقتصاديات بلدان أخرى غير البلد الأصلي بداعي عدم الخضوع للمساءلة والمتابعة القانونية من البلد المستباح يعتبر سببا لا يقل أهمية عن سابقه ،وفيما يلي توضيح لهذين السببين بشيء من التحليل:

I_2_1_1 ضعف سلطة و مصداقية القوانين في الداخل: إن الأثر الاقتصادي للرشوة المدفوعة للتملص من القيود التنظيمية، وتخطي القانون الجنائي وتخفيض الضرائب يتوقف على مردودية البرامج المرتكز عليها والتي تتعرض لتجاوزات الرشوة، فحين نفرض مثلا أن دولة ما لها عدة أنظمة غير فعالة وتفرض ضرائب مرهقة على الأعمال التجارية فإنه نظرا للإطار القانوني غير الفعال سيتم التوجه إلى الرشوة المدفوعة لتفادي الأنظمة والتهرب من الضريبة قصد محاولة الرفع من مستوى المردودية إلى الحد الذي تفوق مردودية الامتثال للقانون .

وكثيرا ما يتبنى المستثمرون الأجانب في العالم النامي هذا الطرح المدافع عن الرشوة ويبدو في المناقشات المتعلقة بالاستثمار في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق .وهو تبرير عملي ينشأ عن الاستياء من النظام القانوني القائم .ويكتسي هذا الطرح أهمية لكونه محاولة لتبرير الفساد الممارس للحصول على منافع لا تحق لطالبها قانونا .فوضع الراشين أحسن حالا مما لو تعين عليهم التقيد بالقانون .وهذه حالة مماثلة لما يسميه شليفر وفيشني Shleifer, Vishny الفساد المقترن بالسرقة[1].

من الواضح أن الأفراد والشركات في العالم ين الصناعي و النامي لا يحق لهم أن يقرروا بأنفسهم القوانين التي سيحترمونها. لذلك نجد أن بعض الشركات تخالف القانون فعلا، غير أنه قلما تتورط في الفضائح كونها شركات ذات سمعة وطنية .وبدلا من ذلك، تعمل هذه الشركات على تغيير القوانين في وتساهم في الحملات الانتخابية، وتمارس الضغط من خلال الوكالات العامة وتقدم دعاوى قضائية للطعن في القوانين والأنظمة .

ونخلص من خلال تحليلنا هذا لكون الفساد والرشوة قد يكونان مقبولان ومسموحا بهما ،ليس عندما يزيد مردودية الصفقات الفردية، بل عندما يتم في إطار أنظمة من الواضح أنها لا تتمتع بأي مشروعية ولا يمكنها أن تدعي أنها تحظى بدعم شعبي. وعندها، فإن دفع الرشوة نفسه للتملص من القوانين

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، (1997) ، **الفساد والحكم الرشيد** ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية ،نيويورك ،ص26

المحفة والتهرب من الضرائب يبدو أقل ضررا، إذ بتقليص الموارد المتاحة للدولة، تصبح هذه الأخيرة أقل سطوة .

ورغم ما تقدم من تبرير لتواجد الرشوة جراء عقم القوانين ،غير أن التكاليف تظل قائمة، فأولئك الذين يستفيدون من الرشوة سيشكلون دوائر قوية تناهض الإصلاح(في الدول النامية خاصة) لأنهم يخشون فقدان امتيازاتهم الخاصة .وعلاوة على ذلك، عندما يسعى نظام إلى القيام بإصلاح، فإن جهوده ستتعرقل إذا أصبحت الرشوة عامة. وبالتالي فإنه يجب أن تكون من المهام الأولى للنظام تغيير سلوك الموظفين المرتشين،والشركات والأفراد الراشين [1].فالسماح للجهود الفردية بالالتفاف على القوانين حتى ولو كانت قوانين مرهقة لا يتماشى مع مشروعية الدولة ذلك أن الرشوة والفساد يتفشيان عندما تتوفر لكبار الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الملاحقة والخضوع للمساءلة[2].

I_2_1_2 ضعف سلطة و مصداقية القوانين خارج الحدود: إن بعض الشركات العالمية الكبرى التي تقوم بأنشطة سياسية مشروعة في الداخل قد لا ترى إشكالية تذكر في أن تنتهك قوانين الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بفترة انتقالية، فالشركات المتعددة الجنسيات مثلا لا ترى عموما أنها ملزمة بالامتثال للقانون في البلدان النامية، وليست الشركات المتعددة الجنسيات هي وحدها التي تتصرف على هذا المنوال .بل إن الشركات المحلية كثيرا ما تتصرف بنفس الطريقة .

من خلال الجزئية الموالية التي تعالج آليات الرشوة وأصنافها سنتطرق بشيء من التفصيل إلى التركيز على البعد القانوني للرشوة الدولية لذلك سنكتفي من خلال ما يلي إلى توضيح أثر الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في تحفيز انتهاك القوانين الداخلية للبلدان واستباحة الرشوة خارج الحدود الدولية.

لقد أوجد الانفتاح العالمي الذي فرضته العولمة تحديًا إضافيا أمام حكومات الدول النامية في إدارة تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال الآتية من الخارج ،فضلا عن التوسع الذي حصل في تجارة الخدمات وعلى حساب تجارة السلع، لهذا فان التطور السريع في حجم وتعقيد التجارة الدولية قد رافقه أيضا زيادة موازية في التجارة غير المشروعة والتي بدأت تأخذ صورًا جديدة أصبح من الصعب تحديدها فمنها الجريمة المنظمة والتي تأخذ شكل الاتجار بالمخدرات أو غسيل الأموال أو الاتجار بالسلاح أو حتى بالإنسان ...من جهة، وما يتعلق بالمشروعات التي تنفذها الشركات متعددة الجنسية والتي تتطلب دفع الرشا والعمولات إلى كبار المسؤولين المحليين للفوز بهذه العقود من جهة أخرى ، لذا استطاعت العناصر الخارجية الفاسدة أن تكتسب وبسرعة موطئ قدم في دول بعيدة بفضل التكنولوجيا المتطورة والتي لا

---

[1] Langan, Patricia, and Brian Cooksey, eds.,(1995), **The National Integrity System in Tanzania: Proceedings of a Workshop Convened by the Prevention of Corruption** , Bureau, Tanzania. Washington, World Bank.

2 جيريمي بوب و فرانك فوجل، (2000) ، **لكي تصبح أجهزة الفساد أكثر فعالية** ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، يونيه ، ص 6.

تستلزم الحضور المادي لها للقيام بالأعمال الفاسدة والتصرف بأموالها وممارسة نفوذها أولا ، وبفضل الروابط والعلاقات التي أقيمت مع العديد من المسؤولين المحليين والذين ابدوا استعدادهم للتعاون مع الأطراف الخارجية لتنفيذ خططهم والتستر عليها سعيًا دومًا وراء الكسب المادي[1].

ويكشف التقرير العالمي للفساد لعام 2003 قدرة الشركات المتعددة الجنسية في التأثير دومًا على قرارات الدول النامية فيما يتعلق بإجراءات منح العقود والتي دومًا تكون عرضة للرشوة الدولية، كما أن مؤشر دافعي الرشاوي (Bribe payers index- BPI) الذي تعده منظمة الشفافية يظهر مدى ميل الشركات العائدة للدول الكبرى لتقديم الرشا في الأسواق الخارجية.

I_2_2 التأثير على سلطة القضاء يستوجب الممارسات الرشوية:

يمكن للقضاة أن يؤثروا في توزيع الثروة من خلال أحكامهم .وبالتالي فإنهم يواجهون حوافز تغريهم بالفساد والرشوة وهذا على غرار سائر الموظفين العموميين الذين يتمتعون بسلطات مماثلة . وتتقوى هذه الحوافز إذا كانت مرتبات القضاة هزيلة ولا تفي بالحاجة، وكانت إدارتهم ضعيفة التجهيز وغير معززة بما يكفي من الموظفين، وحتى إذا لم يكن القضاة مرتشين هم أنفسهم، فإن الأعوان المكلفين بتوزيع القضايا وإبلاغ القضاة قد يطالبون بالرشوة أو يقبلونها.

ومثالنا في هذا الصدد بعض بلدان أمريكا اللاتينية،التي تنشأ بها حوافز تدفع بعض مستخدمي المحاكم والقضاة إلى فرض رسوم غير مسموح بها وهذا نتيجة لضعف الرسوم القضائية الرسمية[2].

وقد يكون دفع المقابل وسيلة للتعجيل باستصدار الأحكام في بلدان يتأخر فيها صدور الأحكام وتتراكم فيها القضايا .وتبين من دراسة لستة بلدان في أمريكا اللاتينية أن ثمة تزايدا حادا في التأخيرات وتراكم القضايا في الفترة الفاصلة بين 1973 و 1993وهو ما اشتدت معه الحوافز الدافعة إلى الرشوة 3.كما يمكن أن تؤثر الرشوة على القضاة وتجعلهم يحكمون لدافعيها .ومن حين لآخر، ترد تقارير عن تزايد في عرض الرشاوى يتنافس فيها طرفا الدعوى في جو من الغموض المفتعل من الجهاز القضائي على عالم الأعمال.

إن القانون المكتوب قد لا يعني شيئا، وسيتفادى أطراف النزاع عرض منازعاتهم على المحاكم ما لم تكن على يقين من أن رشوتها ستكون لها الكلمة الأخيرة لصالحهم، وسيجد أطراف سبلا للالتفاف على نظام المحاكم .وقد تعرض منازعاتها على تحكيم خاص أو تستعمل أساليب أخرى، من قبيل

---

[1] مايكل جونستون ،(1998)، **الفساد العابر للحدود : مكامن الضعف والتحديات التي تواجه الإصلاح** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس ، تشرين الثاني.

2 Buscaglia, Edgardo Jr,(1995), **Judicial Reform in Latin America: The Obstacles Ahead** , Journal of Latin American Affairs (Fall/Winter): 8-13

[3] نفس المرجع السابق 8-13

الحماية التي توفرها الجريمة المنظمة .ويذكرBuscaglia 1995 أن الجهاز القضائي في أمريكا اللاتينية قاصر بدرجة جعلت معظم رجال الأعمال يسعون إلى تفادي استخدام المحاكم لحل منازعاتهم بداعي التشكيك .

I_2_3 طبيعة العلاقات الشخصية(الاجتماعية والثقافية،والعقائدية) تؤثر على ممارسة الرشوة:

نظرا لغزارة الأسباب ذات الطابع الاجتماعي الثقافي والعقائدي تجنبا للخوض في تحاليل ذات أبعاد قد تحيد بنا عن النسق الاقتصادي المسطر لبحثنا ،سنكتفي في هذه الجزئية بإدراج كل ما ارتأيناه محفزا اجتماعيا للرشوة من منظور اقتصادي في شكل نقط كما يلي :

*التغير في الأنماط السلوكية للأفراد في المجتمعات التي تشهد تحولات و تغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

*البلدان الاجتماعية تؤيد الترابط الذي من خلاله تبنى علاقات المحسوبية والمحاباة لصالح المجموعة ،الطائفة أو العائلة .وعلى هذا الأساس يتم تعيين العاملين في القطاع الرسمي الحكومي في المناصب الرفيعة و المتوسطة يتم على أساس الولاء و درجة القرابة و الانتماء الطائفي أو المناطقي أو العشائري أو السياسي و الإخلاص، و ليس على أساس الكفاءة و الالتزام الأخلاقي. ،وهذا ما يسمح باتساع نطاق ممارسات الرشوة مستقبلا لأن هؤلاء العاملين سيكونون بدورهم ملتزمين بالولاء الطائفي من باب رد الجميل من جهة وخدمة الجماعة من جهة أخرى. وفي هذا السياق يشير كل من[1] Amundsen ,...2000 أنه في مختلف الدول النامية تساعد الشرعية الاجتماعية على أن تكون متفهمة مع مختلف الأطر الاجتماعية والثقافية ولأن العائلة والعلاقة بين الجماعات مهمة فإنه من الصعب على موظف في القطاع العام أن يهرب من ضغوط المجتمع ،أين يجبر بعض الأفراد على اللاعقلانية في التصرفات كونهم يشعرون بالحماية والأمان في جماعاتهم.

*تدهور منظومة القيم الاجتماعية (انحراف الأعراف و القيم عن الأنماط السلوكية القائمة) و غلبة النزعة المادية. خاصة بعد الإقبال العالمي على الرأسمالية.

* هناك أعداداً كبيرة تعمل في القطاع العام الحكومي الذي له أثر كبير على حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات، وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالات عمله وتخصصه ازداد الميل نحو الفساد بزعامة الرشوة ، وهذا يؤدي إلى بيروقراطية ذات توجهات تعنى بالتوزيع لا بالإنتاج.

كما نلاحظ من خلال بعض ما أسلفنا ، فإنه لطبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية أثر كبير في الفساد في الدول النامية، وفيما يرى الأوروبيون أن المحاباة والمحسوبية هي نوع من الفساد، فإن الكثيرين في الدول النامية لا يرون ذلك، ويتساءلون كيف يستطيع شخص من فئة اجتماعية معينة، متخلفة أو متأخرة أن يلحق بالمنافسين له من فئة اجتماعية أخرى إذا لم يجد عوناً له أو

[1] Gbewopo Attila ,(2005), **Determinants of corruption and the contagion éffect : théorie and evidence**

ظهيراً بين الذين ينتمون إلى الفئة الاجتماعية نفسها أو الذين تربطهم به صلة قرابة أو نسب. بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من مجتمعات الدول النامية تضم أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها حظوة فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة، ومثل هذه الأقليات ربما تلجأ إلى ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة[1] .

*وإضافة للأسباب السالفة الذكر والتي اعتبرناها اجتماعية وثقافية ،هناك الأسباب العقائدية كمركبة رئيسية لنسيج العلاقات الشخصية ،وتستطيع الديانة التأثير في الرشوة حسب جملة من الباحثين Paldam 1998 Treisman 98, [2]،وهنا نشدد على أن ضعف الوازع الديني إما بسبب الالتفات إلى الضغوط اليومية أو جراء الفهم الخاطئ لمقاصد الأديان يعتبر سببا حاسما في التوجه إلى ممارسات الرشوة .

فيما يلي وبغرض الحوصلة والتبسيط نقترح جدولا توضيحيا لأبرز الدوافع الاقتصادية المحفزة للرشوة وفقا لما أوردناه من خلال هذه الجزئية :

الجدول رقم 04: دوافع الرشوة المرتبطة بالعلاقات الإنسانية

أبرز محفزات الرشوة المرتبطة بالعلاقات الإنسانية	
المحفزات المرتبطة بالبعد القانوني	**المحفزات المرتبطة بالبعد الثقافي،الاجتماعي والعقائدي**
-ضعف سلطة و مصداقية القوانين في الداخل -عدم احتواء القوانين للرشوة العابرة للحدود . -التأثير على سلطة القضاء.	-التغير في الأنماط السلوكية المصاحب نحو الماديات. -التحولات الكبرى التي تشهدها البلدان التي تعرف مرحلة انتقالية . -العلاقات الإثنيو الطائفية الحميمية. -ضعف الوازع الديني

من إعداد الباحثة :بناء على ما ورد من معلومات في هذه الجزئية

[1] عطية حسين أفندي، (1999) ، **الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة** ، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ص57.

[2] Gbewopo Attila ,(2005), **Determinants of corruption and the contagion éffect : théorie and evidence,** www.nupi.no/content/download/6950/75826/version/.../WP-742-Attila.pdf

I_3 الدوافع التي تخلقها العلاقات السياسية:

I_3_1 تغير المحيط السياسي للمجتمعات يستفز الرشوة:

من بين العوامل والدوافع التي تخلقها العلاقات السياسية لتكريس الرشوة والتي تدعوا إلى إعادة النظر في الأسس التقليدية للمجتمع الديمقراطي1 ذلك التحول الذي طرأ على الحياة السياسية جراء تطبيق الديمقراطية على اختيار المنتخبين وتعدد عمليات الاقتراع والموارد المالية الضخمة التي يتطلبها انتظام عمل أحزاب الأغلبية وارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية ،ثم إن التغيرات التي وقعت في توزيع السلطات الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية زعزعت ثقافة إفلات المسؤولين السياسيين من العقاب ،وعلى وجه الخصوص فإن استقلال القطاعات القضائية ووسائل الإعلام و ازدياد قوتها إضافة إلى تراكم كم معين من الأزمات أنشأ وضعا جديدا طرح مشكلة المسؤولية السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن التغلغل الزائد لثقافة السوق في النظم السياسية الإدارية قد أعاد توجيه المبادئ التي تقوم عليها المصلحة العامة وطرق حمايتها ،حيث فرضت عقلية مادية على كل المستويات ،تقدمت على العقليات الشكلية المنبثقة عن القرن 19 والتي فرضت معايير الشرعية القانونية التي أصبح ينظر إليها تدريجيا باعتبارها متشددة وقد عفا عليها الزمن[2].

تلعب طبيعة النظم السياسية دورًا بارزًا في تحفيز الرشوة فالدول ذات النظم الديمقراطية تتيح للمواطن ممارسة الحقوق الأساسية من حرية الرأي والمشاركة السياسية والانضمام إلى الأحزاب والمشاركة في الانتخابات والمجالس ومن خلال ذلك تعمل الآليات الضابطة من تقليل فرص الفساد طالما أنها تسمح بسيادة القانون والشفافية والفصل بين السلطات ، إلا أن ذلك لا ينفي تمامًا من أن تلك النظم تكون مستقرة وخالية من الفساد و الرشوة حيث إن تداول السلطة في مثل تلك النظم قد يشجع على الفساد و الرشوة لأسباب أهمها حالة الشعور لدى أصحاب السلطة بأن فترة بقائهم في القيادة محدودة قد تدفعهم إلى ممارسات غير مشروعه بهدف تأمين مستقبلهم، أو أن آلية الانتخاب التي أسهمت في وصول الأغلبية إلى مقاعد الحكم

دفعتهم للتحول إلى دكتاتوريين فاسدين بعد أن منحهم الشعور بأن إخراجهم من السلطة يجب أن يتم بالطريقة ذاتها وعبر نفس الآليات والتي سيكونون أنفسهم اللاعبون الأساسيون فيها كما هو الحال في العراق مثلا [3].

---

[1] Meny. Y, (1992), **La corruption de la République**, Paris, éditeur Fayard,

[2] بيير لاكوم ،ترجمة سوزان خليل، (2003) ، **الفساد** ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر ، الطبعة الأولى ،ص43

[3] مصطفى كامل السيد ، (2004) ، **العوامل والآثار السياسية للفساد** ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول ، ص274

بالنسبة للنظم السياسية ذات الطبيعة الدكتاتورية والسلطوية تعد السلطة التنفيذية أقوى المؤسسات في الدولة والتي تكون قادرة على فرض إرادتها على كلا السلطتين التشريعية والقضائية واستحواذها على كل مفاصل إدارة الدولة وبدون وجه حق في كثير من الأحوال وبعيدًا عن الكفاءة وبالتالي حرمان المواطن من ممارسة حقوقه الأساسية من حريات سياسية ومدنية مما يؤدي إلى تراجع مستوى المنافسة السياسية آو في السماح للمواطنين من غير الموالين للسلطة القيام بدور ثانوي ومحدود في العملية السياسية بشرط أن لا يهدد بقاء السلطة الحاكمة وبما يتلاءم مع معتقداتها السياسية .وقد تسمح بعض القوانين في مثل هذه النظم – التي تقبع غالبا في الدول العربية – بأن تجعل الحاكم حرًا في التصرف بالثروات الطبيعية والأرض وجعلها ملكًا له وهنا تظهر حالة عدم التمييز بين الصفة العامة والخاصة للحاكم وتصبح الملكية الخاصة للمواطن منحة له من الحاكم وفي مثل هذه الظروف يتصرف الحاكم وفقًا لاعتبارات شخصية تشجع على الفساد بأنواعه[1] .

لذلك فأن من شأن العوامل التي أسلفنا ذكرها ،سواء ما يتعلق منها بالنظم الديمقراطية والتي لا يمكنها أن تخلو من ممارسات الرشوة ،في تلك المتوافرة في النظم الدكتاتورية والتي ستخلق حالة من الازدواجية في الولاء لأعضاء السلطة إما للحاكم أو الحزب بدلا من الوطن ،أو تتسبب في ضعف الإدارة كونها محصنة من أية نقد الأمر الذي يدفع بالساسة إلى تلبية رغباتهم ورغبات أسيادهم وتجاهل رغبات المجتمع إلا بالقدر الذي يتناسب مع فلسفة وأهداف النظام مخلفة بذلك فجوة مابين السلطة والشعب ومزيدًا من الاحتكار في المجالات الاقتصادية اما بشكل مباشر أو من خلال شبكات الأتباع والتي ستسهل عليهم حالة قبول الرشا والعمولات.

I_3_2 كسب النفوذ السياسي يراهن على الرشوة :

يمكن خلع المسؤولين المنتخبين المرتشين عن طريق الانتخابات .غير أن الديمقراطية ليست بالضرورة دواء ناجعا للفساد .ففي بعض النظم يتعايش الساسة المرتشون مع الأشكال الديمقراطية حتى ولو كان مواطنوهم على علم بممارساتهم .وتستخدم الرشوة جزئيا لتمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية .كما تمول الأنشطة الانتخابية العامة، وفي بعض البلدان يقوم الساسة في واضحة النهار بالشراء المكشوف للأصوات، رغم أنه عمل غير مشروع. وبهذا فإن الحملات الانتخابية تقوم بدور أساسي في نشر ممارسات الفساد الذي تترأسه الرشوة إذ تتطلب العملية الكثير من التمويل اللازم

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، (2005) ، **نحو الحرية في الوطن العربي** ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ص128

الأمر الذي يدفع اصطحاب القرار السياسي إلى اللجوء لذوي المصالح التجارية للحصول على ذلك التمويل مقابل وعود مستقبلية بجني المكاسب[1].

تعمل بعض الأنظمة الاستبدادية على الحد من الفساد لدى صغار المسؤولين بحيث لا يستخلص الريع إلا القلة القليلة من كبار المسؤولين. وتتطلب الحملات السياسية الحديثة قدرا من الموارد يفوق ما كانت يتطلبه النمط القديم من المنافسات السياسية .وبالتالي، ثمة طلب كبير على التمويل بمقادير كبيرة .وفي غياب تمويل حكومي، فإن أنسب مصادر المال هي المصالح التجارية التي يمكن أن تستفيد أو تتضرر من قرار الساسة .وحتى لو كانت تبرعات دوائر الأعمال مشروعة، فإن الشركات والساسة قد يفضلون التستر على المبالغ المدفوعة إذا كان الأمر يتعلق بمقابل، إذ لا يتوقع من الناخبين أن يسمحوا بالتخفيضات الضريبية أو بمنح العقود مقابل المبالغ المدفوعة .وفي بعض الحالات، قد يؤدي نظام متجذر قائم على الفساد إلى تقويض جهود إصلاح تمويل الحملات السياسية.

II_ التحليل الاقتصادي لآليات وأشكال الرشوة:

كنا قد أجمعنا من خلال ما تقدم من البحث أن الرشوة ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب تستفزها عديد الأسباب والدوافع التي تجعلها تنشط وفق آليات (طرق ،ممارسات) عديدة ومتجددة حيث لا يمكن التكهن بالأسلوب الذي تنتهجه في هذا الموقف أو ذاك.

ومحاولة منا لضبط مفهوم الرشوة المقترح من خلال الفصل السابق سنعمد فيما يلي إلى الوقوف على أهم هذه الآليات وذلك من خلال عرض أبرز التصنيفات التي تحاكي هذه الآليات ومن ثم تحليل تطور آليات الرشوة بين المركزية واقتصاد السوق .وهذا طبعا مع لإبقاء على النسق المنهجي المقترح منذ بداية البحث من جهة وحتى لا نحيد عن المسار والهدف المرسوم.

II_1 أبرز التصنيفات المقترحة للرشوة وفقـــا لآلياتـــها :

بحكم أن الرشوة تظهر بأشكال مختلفة ومتنوعة كما سبق وأشرنا ، فقد أعطيت لها تصنيفات مختلفة حسب الزاوية التي تناولتها بالتحليل و فيما يلي سنحاول إدراج أبرز التصنيفات التي جادت بها البحوث المتعلقة بالفساد والرشوة على أن نرصفها بطريقتنا الخاصة التي نراها متوافقة مع أهداف بحثنا ورؤيتنا للموضوع.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،(1997) ، **الفساد والحكم الرشيد** ، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،نيويورك ، ص35

II_1_1 الرشوة بالأحجام من الكـــبرى إلى الصغـــرى:

ومن هذا المنظور تصنف الرشوة على أساس حجم الرشوة ومقدار وزنها وثقلها على الاقتصاد إلى نوعين أساسيين هما الرشوة الكبرى والرشوة الصغرى[1]:

II_1_1_1 الرشـــــوة الكـــبـــــرى: هي التي يقوم بها كبار الموظفين والرؤساء والوزراء (المسؤولين على المستويات العالية الرفيعة)،وتتصل بالقضايا الكبرى والمتعلقة أساسا بنهب وسلب مختلف الموارد الموجهة لعقد صفقات ضخمة .

عادة ما ترتبط الرشوة الكبرى بالصفقات والمناقصات العمومية حيث تعد الرشوة المدفوعة للفوز بعقود أو امتيازات رئيسية أو شركات مخصخصة حكرا على المؤسسات التجارية الكبرى وكبار الموظفين عموما.

ورغم أن صغار الموظفين يرتشون أحيانا للكشف عن معلومات، فإن بعض المؤسسات التجارية الصغرى ترشو للحصول على عقود توريد اعتيادية، أما حالات الرشوة الهامة فتتعلق بنفقات كبيرة وقد يكون لها أثر على ميزانية الحكومة وعلى آفاق النمو في البلد .وهذه الصفقات بحكم تعريفها تهم كبار المسؤولين وكثيرا ما تتورط فيها شركات متعددة الجنسيات تعمل لوحدها أوباتفاق مع شركاء محليين [2].

عندما تكون الحكومة هي القائمة بالشراء أو بالتعاقد، فإن ثمة عدة أسباب لدفع الرشوة للمسؤولين على إثرها يتحدد شكل الممارسة الرشوية:

*فأولا، قد تدفع شركة الرشوة لإدراجها في قائمة مقدمي العروض المقبولين وحصر حجم القائمة .

*ثانيا، قد تدفع الشركة الرشوة للحصول على معلومات داخلية

*ثالثا، قد تدفع الرشوة المسؤولين إلى صوغ مواصفات العروض بطريقة تجعل الشركة الراشية العارض الوحيد المؤهل.

*رابعا، قد تدفع الشركة الرشوة ليتم اختيارها كمتعهد فائز .

*خامسا، عندما يتم اختيار الشركة كمتعهد، قد تدفع الرشوة لتحديد أسعار مبالغ فيها أو للغش في النوعية.

وفي هذا النوع من الرشوة نجد تقسيما آخر يفصل الرشوة الكبرى إلى نوعين أساسيين هما الرشوة المحلية والرشوة الدولية مع الإشارة إلى أن الرشوة الصغرى غالبا ما تقتصر على النوع الأول.فعلا إن البعد

---

[1] Caiden.G.E , (1988),**Toward a general theory of official corruption** , Asian Journal of Public Administration ,Vol 10.N°1,P04

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، (1997)، **الفساد والحكم الرشيد** ، مكتب السياسات الإنمائية، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،نيويورك ، ص30

القانوني للرشوة يقسمها على أساس الفصل بين المتعامل الاقتصادي داخل حدود الوطن والمتعامل الاقتصادي من خارج حدود الوطن كما يلي:

***الرشوة الداخلية (المحلية،الوطنية)**:وهي التي يكون أطرافها من رشاة ومرتشين وحتى وسطاء ينتمون لنفس الدولة ،وبذلك فهم يخضعون لنفس القوانين التي تسنها هذه الدولة ومن ثم نفس العقوبات والجزاءات المحتملة.

***الرشوة الخارجية (الدولية، الحدودية)**:وهي التي يكون فيها المرتشون الذين ينتمون إلى دولة معينة يتواطؤون مع راشين من خارج حدود هذه الدولة على حساب المصلحة العامة لتلك الدولة. وتثار على هذا المستوى إشكالية تماثل القوانين بين البلدان ومدى سلطة القوانين لتحقيق إمكانية معاقبة الأجانب لانتهاكهم معايير بلد معين ويتوقف هذا على انضمام الدولة لاتفاقية مكافحة الفساد.وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة في البلدان النامية تعتبر مصادر الرشوة بسبب تداخل مصالح هذه الشركات مع مصالح الأنظمة الحاكمة حيث وقدرت قيمة الرشاوى المقدمة من قبل الشركات الكبرى لهذا الغرض في العقد الأخير من القرن الماضي ب80 بليون دولار أمريكي إلى مسئولين حكوميين في البلدان النامية كما نشرت وزارة الخارجية الأمريكية أن السنوات الخمس الأخيرة من العقد الأخير للقرن الماضي (1995 - 2000) أن الرشوة على المستوى الدولي ساعدت الشركات الدولية في الحصول على 294 من العقود التجارية بقيمة 145 بليون دولار[1].

وفيما يلي ندرج جدولا يلخص الفروقات الجوهرية بين الرشوة المحلية والرشوة الدولية على أساس تجريم الظاهرة ومتابعتها:

الجدول رقم 05:التمييز بين الرشوة المحلية و الرشوة الأجنبية

طبيعة الرشوة	مصدر التجريم
الرشوة الوطنية :اتفاق بين مؤسسة وعون عمومي من نفس البلد	قانون العقوبات الخاص بالبلد
الرشوة الدولية: اتفاق بين مؤسسة وعون عمومي من بلدين مختلفين	قانون العقوبات المصادق عليه من خلال اتفاقية محاربة الرشوة OCDE و/أو المجلس الأوربي و/أو الأمم المتحدة

(Sourse : Philippe Montigny,)2006, **L'entreprise face à la corruption internationale**, Preface de François Périgot , Ellepses edition marketing,P 269

1 الفساد الاقتصادي : أسبابه وحلوله، شبكة بلاستيك العرب ، www.plastics4arab.com/.../showthread.php?t... -

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الدول التي تجرم رشوة الأجانب هي تلك المصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الرشوةOCDE ، ومن هنا تبرز إشكالية الرشوة الدولية أكثر بالنسبة لتلك البلدان التي لا تصادق على أي اتفاقية عالمية لمكافحة الرشوة ، حيث تشكل خطورة حقيقية لأن أعوان الرشوة يستغلون هذه النقطة الكفيلة بعدم متابعتهم لتكثيف ممارساتهم الرشوية الفاسدة وبهذا يتفاقم مستوى الفساد والرشوة بشكل مذهل وينعكس هذا سلبا بطريقة مباشرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة(وهي حيثية سنناقشها في جزئية لاحقة).

وعند الحديث عن الرشوة الدولية كثيرا ما يحدث خلط بين "أنشطة الجريمة المنظمة " و "فساد الصفوة السياسية"وكل الأنشطة الأخرى لتجاوز القواعد الوطنية عن طريق التلاعب بالأنشطة عبر القومية[1](رشوة موظفين أجانب ،مقابل عمولة لصالح الوسطاء).

والواقع أن الجريمة المنظمة تحدث في إطار شبكات منظمة وهي شديدة الترابط والانسجام فيما بينها إلى حد يصعب معه كشفها خاصة لأنها تستند في أغلب الأحيان على قوى عظمى تكون هي الرؤوس المدبرة لها ،أما فيما يتعلق بفساد صفوة السياسيين فقد تكون محاولة بعض السياسيين الاستفادة من نفوذهم لتحصيل مكاسب شخصية يفضلون أن يقبضوها في الخارج أو يحولوها إلى هناك وهذا حتى لا يتعرضوا للمساءلة والمحاسبة إن تم اتهامهم بالفساد وذلك كون السياسي ومهما بلغت شهرته وذاع صيته فإنه لا ينأى عن الخصوم أو على الأقل الأصوات المعارضة التي تتلمس مساره من حين إلى آخر ، وفي هذه الحالة يستعين السياسيون الفاسدون بأعوان لهم من خارج دولتهم لتحقيق أهدافهم.

II_1_1_2 الرشـــوة الصغـــرى: وهي التي تشمل تشمل صغار الموظفين في الإدارة ،والتفرقة هنا ليست فقط بحسب الحجم ،حيث أن الرشوة الصغرى تتعلق بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلا ولكن الرشوة الكبرى تتعلق بالتأثير على اتخاذ قرارات المشاريع الاقتصادية وإرساء المناقصات والعطاءات وهذا ليس معناه التساهل مع الرشوة الصغرى والتركيز على الكبرى لأن كليهما ضار بالاقتصاد .وتتواجد الرشوة الصغرى من خلال التفاعلات والعلاقات الاجتماعية التي تتطور يوما بعد يوم مؤثرة على العلاقات الاقتصادية بين المواطن والموظف الإداري.

ونشير إلى أن الرشوة الصغرى تنحصر أساسا في الشق المحلي وربما أكثر من ذلك فهي تتركز أساسا في الشق الإقليمي أو الجهوي (تحدث داخل منطقة معينة أو حيز جغرافي محدد من الدولة) وبهذا فإنها لا تحوي التعاملات مع البلدان الخارجية.ولكننا وتوافقا مع قراءاتنا وبحثنا حول الموضوع واستجابة لتحليلنا الخاص بنينا رؤية شخصية حول الموضوع مفادها أن الرشوة الصغرى قد تحوي في طياتها وبشكل استثنائي بذور الرشوة الكبرى ،حيث أنه قد تقوم بعض الدول بدس أعوانها داخل دول أخرى بحيث يعمل هؤلاء

[1] بيير لاكوم ،ترجمة سوزان خليل، (2003)، **الفساد** ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر ، الطبعة الأولى ،ص 31

الأعوان باتجاه ترسيخ الاتجاهات التي تصب في صالح من دسهم وقد يتم هذا عن طريق الممارسات الرشوية الصغرى في الإدارات العمومية بغية استدراج الدول المستهدفة إلى تطبيق الرشوة على المستوى الدولي. فمثلا تعمل الكثير من الدول على التدخل في سياسات دول أخرى من الداخل كالنسيج الصهيوني الذي يتغلغل متخفيا في عديد البلدان العربية وغير العربية عن طريق الممارسات الرشوية الصغرى بغية تكريس أنظمة حكم تتساهل مع هذا النسيج الصهيوني ويتعامل معه لاحقا على نطاق أوسع (الرشوة الكبرى).

نشير إلى أن الرشوة بنوعيها الصغرى والكبرى وموازاة مع تزايد وتيرة العولمة وتنامي الاهتمام ببيئة الأعمال ينظر إليها على أساس الفصل بين القطاعين العام والخاص وهو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 06:**التمييز بين الرشوة العمومية و الرشوة الخاصة**

طبيعة الرشوة	نوعية المخالفة	الاتفاقيات الدولية
الرشوة العمومية	اتفاق رشوة بين عون أو مؤسسة خاصة وعون عمومي	OCDE، المجلس الأوربي ، الأمم المتحدة
الرشوة الخاصة	اتفاق رشوة بين عونين أو مؤسستين خاصتين	المجلس الأوربي ، الأمم المتحدة

Sourse : Philippe Montigny, 2006, **L'entreprise face à la corruption internationale**, 6Preface de François Périgot , Ellepses edition marketing,P 26

من الجدول يتضح أن ما يتعارف عليه بالرشوة العمومية هو كل ممارسة رشوية بين طرف يتمثل في عون أو مؤسسة خاصة وطرف آخر يتمثل في عون عمومي وهي موثقة في قانون العقوبات كونها مرتبطة بالسلع العمومية ،ويتم الاهتمام بهذا النوع من الرشوة من خلال المصادقة على الاتفاقات الدولية المتمثلة في OCDE، المجلس الأوربي و الأمم المتحدة .أما فيما يتعلق بالرشوة الخاصة التي هي محط اهتمام كل من المجلس الأوربي و الأمم المتحدة فهي التي تحدث بين طرفين من القطاع الخاص.

II_1_2 الرشوة بالتدرج من القمة إلى القاعدة :

وحسب درجة السلطة التي يمتلكها المرتشي السياسي تصنف الرشوة من القمة إلى القاعدة كما يلي :

II_1_2_1 رشـــــوة القمـــــة :وهي أخطر أنواع الرشوة وأمثلتها كثيرة في دول أسيوية وإفريقية ،حيث اتهم بعض الرؤساء السابقين باستغلال النفوذ للكسب غير المشروع ، بل وامتد الأمر ليشمل زوجاتهم وأقاربهم وأصدقائهم بل وكل من له صلة بذروة السلطة،وعادة ما يتعلق هذا النوع من الرشوة بما أسميناه سلفا الرشوة الدولية ،حيث تتواطؤ سدة الحكم مع أطراف خارجية لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة للبلد ،خاصة أن الحكام يدركون أن فترة اعتلائهم للحكم محدودة مهما طال أمدها ،وتتم الرشوة عند هذا المستوى عن طريق منح التصاريح والرخص لاستغلال ثروات البلد والفوز بمناقصات وعطاءات تتعلق بكبريات المشاريع في البلد وهي بهذا لا تخرج عن نطاق الرشوة الكبرى.

ومن بين الأمثلة العالمية البارزة في هذا السياق ما يشير إليه تقرير منظمة الشفافية الدولية 2004من أن الرئيس الأندنوسي الأسبق سوهارتو وأثناء فترة حكمه (1967-1998) تمكن من جمع ثروة تتراوح بين (15–35) مليار دولار ،وأن الرئيس الفلبيني الأسبق ماركوس تمكن خلال فترة حكمه (1972–1986) من جمع ثروة تتراوح بين (5–10) مليار دولار ،وبنفس الطريقة تمكن الرئيس الزائيري الأبق موبوتوسيسي من جمع 5مليارات من الدولارات أثناء فترة حكمه ،فإذا علمنا أن متوسط دخل الفرد في دولة كالزائير على سبيل المثال يقل عن 99 دولار في السنة يتبين لنا مقدار النهب الذي طال الدول النامية عن طريق فساد قمتها وتواطؤ أطراف خارجية معها[1] .

II_1_2_2 الرشـــــوة في المستويات العليا : وتشمل الوزراء وكبار المسئولين كالمحافظين وأعضاء البرلمان والجنرالات ومن مؤشراتها الغنى الفجائي لأصحاب المقامات الرفيعة، من جهتنا نستطيع أن ندمج هذا النوع من الرشوة بسابقه ونعتبرها رشوة قمة وهذا بالإشارة إلى أن الاختلاف الموجود بينهما على أساس الصلاحيات المخولة لكل من الرؤساء والوزراء أصبح يبدو هامشيا في الكثير من الدول التي لا يمثل الرئيس فيها سوى شاغل منصب تسيره أطراف أخرى خفية وفق مصالحها الخاصة وهذا بدليل تبدل الحكام مع كل انتخاب وبقاء نفس نمط التسيير في البلد ، وبهذا فإن المسير الخفي طالما يحقق أهدافه الشخصية دون البروز في الواجهة فإنه يفضل التخفي –كأحد أبرز خصائص الفساد التي تطرقنا إليها سلفا – وبهذا فإن مساحة صلاحياته ستكون أعظم لأنه بعيد عن المراقبة.

وتعتبر كل من الرشوة في القمة ورشوة المستويات العليا خطيرة جدا على كيان الدولة، حيث أن درجة الفساد تكبر كلما اتجهنا إلى هرم السلطة، وحول هذا الطرح يرىSamuel Huntington صموئيل هانتنتون [2] أن النافذون السياسيون هم أكثر فساداً من كبار الموظفين، وموظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فساداً من الآخرين. كما أن رئيس الجمهورية أو القائد الأعلى، يفوق الجميع فساداً، وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضاً مع الاستقرار السياسي طالما سُبل التحريك نحو الأعلى والآلية السياسية والبيروقراطية متاحة. لكن إذا حصل تنافس على المكاسب المالية بين أبناء الزعماء السياسيين وآبائهم وبين جنرالات الجيش الأكبر والأقل رتبة عسكرية. في هذه الحالة يصبح النظام معرضاً لخطر الزوال، ويتوقف الاستقرار السياسي على حجم الفساد وحركته باتجاهين من الأعلى نحو الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى.

[1] Transparency International,(2004), **Global Corruption Report,** Berlin

[2] صاحب الربيعي،(2004)،**ظاهرة تفشي الرشوة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة الشمولية**،الحوار المتمدن مجلة إلكترونية،العدد 974.

II_1_2_3 رشـــــوة القـــاعدة : وهي ما تعرف بالرشوة البيروقراطية ، وهي رشوة تتعايش مع أفراد الشعب نتيجة تعقيدات الإجراءات الإدارية والجهل بالقرارات ومن أمثلتها رشاوي استخراج الوثائق الإدارية والرخص ، الاستفادة من خدمة عامة...، وتعتبر هذه الرشوة نموذجا عن الرشوة الصغرى التي تعتبر من الناحية الكمية ضئيلة الحجم إذا ما قورنت بسابقتيها ،مع الإشارة إلى أن ارتفاع عدد ممارسيها المضطرد يساهم في رفع حجمها بشكل ملفت يجعلنا لا نستطيع التغاضي عنها ، كما أن العراقيل التي تخلقها تعتبر مكلفة للاقتصاد القومي وهو ما سنناقشه بشيء من التفصيل عند تناول آثار ونتائج الرشوة في جزء لاحق.

إذن وحسب ما أوردنا ،تعتبر كل من رشوة القمة والرشوة في المستويات العليا رشوة كبرى و قد تكون في أحيان كثيرة دولية عابرة للحدود ،بينما رشوة القاعدة هي رشوة صغرى لا تخرج عن نطاق الرشوة المحلية الداخلية ،حتى أنها تنحصر في مساحة أو إقليم ضيق من البلد نفسه.

II_1_3 الرشوة بالألوان من السوداء للبيضاء :

إن المفاهيم التي أوردناها في الفصل الأول للبحث والتي تحلل ظاهرة الرشوة وفق العنصر البشري بكل مؤثراته الخارجية والداخلية ،تصب في مساق تصنيف أشكال الرشوة وفق درجة إدراك هذا العنصر البشري لها ومن ثم تصرف المدنيين تجاه الظاهرة وعلى هدا الأساس نجد تصنيف الرشوة بالألوان من البيضاء فالرمادية فالسوداء وفقا لدرجة إدراك المجتمع لها[1] .

من هذا المنظور اقترح Heidenheimer 89[2] تحليل الرشوة كتبادل سياسي أين تتأثر خصائصها وأشكالها بنمط الواجبات السياسية العقلانية ، وهنا ميز الكاتب بين أربع أنماط رئيسية للرشوة :

*النمط التقليدي الأبوي،الذي يتميز بأولوية العلاقات (الممارسات الرشوية) العائلية والطائفية.

* النمط التقليدي رئيس/زبون،تحاك على أساسه علاقات تبادل اقتصادية (الممارسات الرشوية) بين الأعوان العموميون والمسؤولون

*نمط الزبونية المتحضرة،أين تحاك التبادلات الاقتصادية(الممارسات الرشوية) في إطار علاقات اجتماعية في إطار ولاء سياسي يكرس مصالح أطياف سياسية معينة.

*نمط الثقافة المدنية ،أين يفصل أطراف المجتمع برمته في تكوين الأفكار والأحكام حول الظواهر.

وتتأرجح الأنماط السالفة الذكر من الأبيض للأسود وفقا لدرجة الاتفاق بين رؤية النخبة والعامة لتصرف معين على أنه فساد ويستحق العقوبة [3] ، وفيما يلي توضيح لمفهوم الرشوة البيضاء ،الرمادية والسوداء.

---

[1] بيير لاكوم ،ترجمة سوزان خليل، (2003) ، **الفساد** ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر ، الطبعة الأولى ،ص 10

[2] Jean Cartier-Bresson ,(2008) **, Economie politique de la corruption et de la gouvernance** , L'armattan ,Paris ,P28

[3] هايدنهايمر . أرنولد ج،(1996) ، **معالم الفساد :دراسة من منظور مقارن** ،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو ،القاهرة العدد 149ص57

II_1_3_1 الرشـــــوة البيضاء : تدل على تعاطف الغالبية العظمى مع الظاهرة وبالتالي لا نلمس جهودا بارزة لمواجهة الرشوة التي تصبح عادية تتعايش مع المجتمع،وحسب Heidenheimer فإن الرشوة البيضاء جنحة تقبلها النخب وتتساهل الشعوب بشأنها ،ورغم وجود قواعد قانونية جنائية في أكثر الأحيان فإنه لا ينظر إليها بوصفها تعديات على القيم الأساسية للمجتمع وبالتالي فإنه لا يتبعها رفض اجتماعي.

II_1_3_2 الرشـــــوة السوداء : تدل على تصرف خاص واستثنائي في وسط الغالبية الكبرى للشعب ومن الواجب متابعتها باسم المبادئ،وهي رشوة يعتبرها Heidenheimer شديدة الخطورة مقارنة بسابقتها،حيث يجمع الشعب والنخبة معا على أنها انتهاك صارخ للمعايير الأخلاقية والقانونية ومن ثم تجب إدانتها ،ملاحقتها ،ومعاقبتها .

II_1_3_3 الرشـــــوة الرمادية : وهي الممارسات التي تكتشف لكنها تظل دون عقاب رادع يذكر وهذا ما يدل على أن هناك صراعا بين عناصر تريد وضع حد للرشوة وأخرى تتساهل في الأمر، وتحدث هذه الرشوة عادة في القمة أو المستويات العليا ،أين تتم حماية ممارسي الرشوة حتى بعد اكتشافهم ،وهذا لأن جهات نافذة تقوم بعملية التعتيم ،إما لحماية أعوانها المتورطين في الفساد ،أو من أجل إبعاد الشبهات عن الجهة التي ينتمي إليها المفسد، وبعبارة أخرى تشير الرشوة الرمادية إلى عدم اتفاق أو إجماع بين النخبة والعامة على اعتبار ممارسة معينة فاسدة ،وبالتالي لا يجمعون على إدانتها ومن أمثلة ذلك قضايا التمويل السياسي التي تعتبرها النخبة من ضروريات الحياة السياسية بينما يفندها الشعب.

تجدر الإشارة إلى أن العالم المعاصر وفي محاولته تتبع الرشوة بألوانها الثلاث ،وجد نفسه أمام إشكاليتين صعبتين هما اختفاء الممارسات الرشوية وذوبانها في كيان المجتمع من جهة ومن جهة أخرى إرادة السلطات السياسية وقدرتها الفعلية على رفع الرهان.ونتيجة لهذا ضلت هذه المحاولة سطحية ،حيث أن هذا العالم اكتفى بتقييم وإدانة الرشوة البيضاء ،بينما لم يتم علاج الرشوة الرمادية إذ أنها ظلت محصورة في حيز مغلق (إدارات التفتيش واللجان التأديبية)،بينما واصل الفساد الأسود زحفه بدرجات متفاوتة الخطورة رغم الجهود المتواصلة لاحتوائه.

وفيما يلي سنحاول إدراج جدول مبسط يضم أنواع الرشوة حسب التصنيفات التي أوردناها في هذه الجزئية وتوافقا مع رؤيتنا الخاصة للعلاقة التي تربط بين مختلف التصنيفات :

جدول رقم 07:يلخص أنواع الرشوة حسب التصنيفات المقترحة :

	الرشوة الكبرى	الرشوة الصغرى
أنواع الرشـــوة حسب مستويات ممارستها المحلية	-رشوة القمة -الرشوة في المستويات العليا	-رشوة القاعدة
أنواع الرشـــوة حسب مستويات ممارستها المطلقة	-الرشوة الدولية -الرشوة المحلية	-الرشوة المحلية
أنواع الرشـــوة حسب درجـــة إدراكـــها	-الرشوة السوداء -الرشوة الرمادية	-الرشوة البيضاء

المصدر : من إعداد الباحثة وفق رؤية تبسيطية لما ورد خلال هذه الجزئية

يبسط الجدول أعلاه مختلف أنواع الرشوة وفقا للتصنيفات المقترحة من خلال هذه الجزئية ،وهو ينطلق أساسا من تقسيم الرشوة إلى نوعين أساسيين ،الرشوة الكبرى والرشوة الصغرى ويسند إليهما باقي التصنيفات حيث نلاحظ من خلال الجدول أن :

-الرشوة الكبرى يندرج تحتها بشكل عام كل من رشوة القمة ورشوة المستويات العليا ،ذلك أن الصفقات الهامة التي تعنى بها الرشوة الكبرى لا يستطيع تخليصها إلى ذوو النفوذ من الرؤساء ومن يوالونهم في سدة الحكم .من جهة مقابلة فإن الرشوة الصغرى تقتصر على عامة الشعب وصغار الموظفين مما يدرج تحتها رشوة القاعدة.

-وإذا نظرنا إلى الناحية الكمية ،نجد أن الرشوة الكبرى تستثير المتعاملين من خارج البلد للتواطؤ مع المتعاملين المحليين نظرا للوفرات الهائلة المغرية التي تقدمها ،وبهذا فإن الرشوة الدولية تعتبر أحد ممارسات الرشوة الكبرى ، وقد نجد أيضا متعاملين محليين يعملون لحسابهم الخاص على نطاق واسع بسبب نفوذهم وربما نقص المراقبة والملاحقة وبهذا فإن الرشوة الكبرى تشمل أيضا الرشوة المحلية، هذه الأخيرة التي تعبر المركبة الوحيدة للرشوة الصغرى التي تنشأ بين عامة الشعب من داخل البلد مع صغار الموظفين من أبناء نفس البلد.

-فيما يتعلق بدرجة إدراك ومتابعة الرشوة فإنه غالبا ما تكون الرشوة الكبرى إما سافرة ينبغي ملاحقتها أو أنها تمرر دون عقاب أو رادع رغم اكتشافها وهي في الحالة الأولى تعتبر رشوة سوداء ، أما في الثانية فتعتبر رشوة رمادية . فيما يتعلق بالرشوة الصغرى فإن أغلب الحالات تتعاطف معها ولذلك تكون عادة رشوة بيضاء.

و على غرار التصنيفات المذكورة سلفا وحتى نكون قد ألممنا بأكبر قدر متاح من هذه التصنيفات نورد فيما يلي تصنيفا آخر للرشوة على أساس إدراك حوافز الراشين المحتملين والذي على أساسه يمكن التمييز بين أربع فئات أساسية للرشوة[1]:

*الفئة الأولى :يمكن دفع الرشاوي من أجل الوصول إلى منفعة نادرة أو تجنب كلفة.وتشمل هذه الفئة أي قرار بيروقراطي أين يكون مكسب الراشي خسارة لشخص آخر ومثال ذلك الحصول على الرخص والتصاريح الحكومية،الوصول إلى الخدمات العامة ،شراء مؤسسة تخصص حديثا...ففي كل هذه الحالات يكون هناك تنافس بين الراشين يستغله البيروقراطيون والسياسيون.

*الفئة الثانية :يمكن دفع الرشاوي من أجل تلقي منفعة (أو تجنب كلفة) ليست نادرة لكن يتوجب معها لمسؤول حكومي أن يمارس السلطة المخولة إليه.

ومن أمثلتها تخفيض الفواتير الضريبية ،أو ابتزاز دفعات عالية عندما لا يكون هناك ضابط للعائدات :التخلص من رسوم الجمارك والأنظمة ،تجنب ضوابط الأسعار،الوصول إلى خدمات عامة بلا نهاية ،تسلم منصب في الخدمة المدنية،الاستثناء من تطبيق القانون...

*الفئة الثالثة :يمكن وضع الرشاوي ليس من أجل منفعة عامة محددة ،بل لخدمات ترتبط بالحصول على منفعة أو تجنب كلفة مثل تعجيل الخدمة أو المعلومات السرية .وتعتبر ممارسات هذه الفئة خدمات ترتبط بالفئتين السابقتين وليس بمنفعة في حد ذاتها.

*الفئة الرابعة : يمكن دفع الرشاوي لمنع الآخرين من المشاركة في منفعة أو لفرض كلفة على شخص آخر.وهي مثل الفئة الأولى تشمل كاسبين و خاسرين ومن أمثلة ذالك قيام عامل مع مصلحة غير قانونية بالتلاعب بوكالات تطبيق القانون للإغارة على منافسيه ،أو إغراء أصحاب القرار بعدم منح الرخص للمنافسين أو على الأقل المماطلة فيها لتقليل شدة المنافسة.

II_2 تحليل آليات الرشوة بين المركزية واقتصاد السوق :

من خلال ما سبق خلصنا إلى أن الفساد عموما والرشوة على وجه التحديد مرتبطة أساسا بالعلاقات الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية بين الأفراد وحيث أن الفرد يعتبر الميزة التنافسية الحقيقية لكل من الدولة والمؤسسة على حد سواء وبالنسبة للنسقين الكلي والجزئي بالمثل فإن تحليل مفهوم الرشوة قد انساق إلى الانقسام بين الفكرين الليبرالي و الاجتماعي ، حيث تتعارض مقومات كل منهما ،ومن ثم فإنه انساق إلى تحليل مفهوم الرشوة حسب معياري الدولة والسوق الذي على أساسه تباينت آليات الظاهرة وأشكال ممارستها.

ونجد أن رواد الفكر الاجتماعي الذين ينادون بتركيز تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يتبنون طرحا يفضي إلى اعتبار آليات الرشوة مرتبطة بشكل العلاقة بين الدولة والاقتصاد.

[1] بروكس أتكنسون ، (2000)،**تشريح الفساد ،كتاب المرجعية** ، مؤسسة الشفافية الدولية (مواجهة الفساد عناصر نظام النزاهة الوطني)

في الجهة المقابلة يؤمن رواد الفكر الليبرالي بقانون العرض والطلب وعلى هذا الأساس يتبنون طرحا مفاده أن السوق هو الذي ينظم آليات الرشوة .

ولما كان الجدل بين الطرحين كبيرا ، لم نر بدا من تخصيص هذه الجزئية من البحث لتقريب الصورة بشكل مبسط ،وعلى هذا الأساس سنحاول فيما يلي إجمال الخطوط العريضة لكل من الطرحين على حدا بطريقة بسيطة تبرز أهم النقط المثارة في الجدل بأسلوب تحليلي يتوافق مع أهداف البحث الذي يركز عند هذا المستوى على توضيح الاختلافات في آليات وأشكال ممارسات الرشوة بين كل من البلدان الاجتماعية والبلدان الليبرالية وهو ما سنتوقف عنده في النقطة الأخيرة من هذه الجزئية.

II_2_1 تحليل مفهوم الرشوة وفق معيار الســـوق

بالنسبة لهذا الطرح فالرشوة مرتبطة بالاستعمال المحكم للطاقات والذي يديم تسلط الدولة المتدخلة ، ويطالب بالعودة إلى استقلالية الاقتصاد واللجوء للسوق كحكم ومنصف ويمكن حصر النموذج الليبرالي من هذا المنطلق وحسب حاجتنا التحليلية في بحثنا هذا إلى ثلاث فرضيات[1] :

- السوق : مكان عادل لتجميع الأفراد ومنح الموارد وهو يأخذ قوانينه من المنافسة الحرة التي تعارض دوما الدولة المتدخلة التي تسمح بالعوائد غير الشرعية .
- الحكومة : تسيطر جماعات الضغط الأكثر جذبا لمصالحها الجماعية كذلك فإن السياسات التشريعية وسياسات إعادة توزيع هي أساسا في خدمة الاستراتيجيات الشخصية للأفراد السياسيين كما تدعم هدفهم الأولي .
- الإدارة :تنتج الخدمات الجماعية التي لا تمتلك سعرا ولا تخضع للمنافسة ، فعاليتها تتناقص بالبيروقراطية لغياب أنظمة التحفيز بشكل عام وأنظمة تشجيع الأجور بشكل خاص.

حسب هذا المنظور الليبرالي فإن التوسع المفرط لسلطة الدولة هو الذي يخلق فرصا للرشوة السلبية، لأنه حسبهم هناك رشوة إيجابية(سنورد بعضا من أمثلتها لاحقا) ووحدها العودة التلقائية للمبادئ غير الملموسة للمنافسة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية يمكنها الحد من هذه الظاهرة.وقد بنيت تحاليل الرشوة من المنظور الليبرالي على الشق الجزئي الذي نوجزه فيما يلي:

في السبعينات تركزت تحاليل الرشوة على الشق الجزئي الوحدوي ،وأقرت وجود عرض الرشوة من قبل الأعوان العموميون الذين يطلبون ثمنا لخيانة مناصبهم ،وطلب الرشوة من الخواص الذين يعرضون مقابلا لخيانة الوظيفة العمومية،ويتجسد كل من العرض والطلب المذكوران في سوق موازي ،لكنه حر. وقد أكملت هذه المقاربة ،المقاربة القانونية حيث اقترحت أولا نظرية تنظيم المعاملات في السوق وثانيا

[1] Jean Cartier-Bresson(1997) . **Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien .

زودتنا بفرضية تحفيز الأعوان العموميين ، ولعل خير ما نستدل به عند هذا المستوى من التحليل رؤية[1] Tilman R 1968 فهو يعتبر أن الرشوة تسمح بالمرور من نموذج تحويل الأسعار الإدارية إلى نموذج اقتصاد السوق .و لإزالة الاختلالات بين العرض والطلب فإن الزبائن يستطيعون تقرير ما يفضلونه من مخاطر العقاب ويدفعون ثمنا أعلى لزبائن آخرين لضمان استقبال أرباح منتظرة ،وهنا تكون الإدارة مسيرة بنظام ريعي وتأخذ خصائص اقتصاد السوق. وبهذا فإن الرشوة ما هي إلا نموذج لتسعير الخدمات العمومية التي قد لا ينظر إليها على أساس أنها عمل فاسد ،ولعل رؤية Scott 1972 تدعم هذا الطرح، حيث نجده قد أشاد بخطورة اعتبار كل ما هو قانوني أخلاقي والعكس صحيح[2] . ولعل ما يرمي إليه المفهوم هو أن كل الأفعال الغير الرسمية ليست بالضرورة فاسدة، فمثلا دفع مبلغ من المال أو ما يقابله كهدية أو طعام إلى القابلة أو الممرضة بغية تحفيزها على الاعتناء بالمريض خاصة بعد ملاحظة الإهمال المستشري في المستشفيات الحكومية ليس جرما مشهودا ، كما أن كل الممارسات الرشوية ليست بالضرورة غير قانونية حيث يخلق النافذون ثغرات في القانون حيث يستغلونها بطريقة تجعل الممارسات الرشوية تمر تحت غطاء رسمي ،كأن تمنح صلاحيات واسعة لتقديم المنافع بالنسبة للمسؤولين بشكل يجعلهم يدفعون ثمن الرشوة في شكل قرارات عادية تدخل ضمن نطاق وظيفتهم.

على ضوء ما تقدم فإنه بالنسبة للاقتصاديات الحرة ، السوق يضمن لزبائن الإدارة تدوير قدرات ومزايا الدولة للبحث عن العوائد بطرق غير شرعية .ويرتكز التحليل الجزئي الوحدوي أساسا على فرضية السوق والرشوة التنافسية أين العارضون والطالبون عقلانيون ،غير ذاتيين ، متعددون ،وفي نطاق اقتصاد السوق،وهو ما يضمن سعر متوازن للسلعة محل التعامل الرشوي لأنه لا أحد يستطيع تحديد ثمن ذلك السعر.

ويبقى التحليل الجزئي هشا أمام الواقع التنظيمي للرشوة النظامية ،وواقع المؤسسات القانونية الذي يفرز الرشوة الشخصية والفردية التي تحميها الشبكات الاجتماعية ،و هذه الأخيرة تعمل على إضعاف ميكانيزم السوق والمنافسة حيث تخرجنا عن إطار العقلانية التي يفرضها منطق اقتصاد السوق.

إن ما لا نستطيع إغفاله عند هذا المستوى من التحليل هو أن عددا كبيرا من رواده أعطوا عدة فضائل للرشوة واعتبروها إيجابية في عدة حالات ، حيث أنها قد تكون المفر من احتكار السلطة للمنافع العمومية نحو توزيعها وفق ميكانيزمات السوق، وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك حتى نكون منصفين وحياديين في شأن المفاهيم التي أوردناها[3]:

---

[1] Jean Cartier-Bresson ,(2008) **, Economie politique de la corruption et de la gouvernance** , L'armattan ,Paris ,P22

[2] نفس الرجع السابق : ص22

[3] Jean Cartier-Bresson ,(1997) **, Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien .

–(Ben-Dor74,Walerbury73)" الرشوة تعرض استقرارا في النظام السياسي "وحسبهم فإن الخلل في النظام السياسي قد نتج أساسا عن التدخل المفرط لسلطة الدولة، من جهته (S.Huntington68)دل أن الرشوة "يمكن أن تكون وظيفة للحفاظ على النظام السياسي".

–(R.Tilman68,Abuva66,N.HLeff64) " الرشوة تسمح بإرخاء خناق الدولة البيروقراطية وتستحضر وسيلة لمكافحة المركزية الإدارية " دائما نلاحظ الهجوم على مفهوم تدخل الدولة وأثره السلبي ووجود الرشوة كرد فعل طبيعي للعودة للحالة الاعتيادية.

–(Scott) من جهته أكد على وجود علاقة قوية بين سياسات استبدال الواردات التي تجهز تدخل قوي للدولة و الرشوة. ويؤكد هذا أن الرشوة ما هي إلا مجموعة لتركيز شدة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق المنافع المادية لأعوانها.

– بالنسبة ل :(Bayley66 , Scott 69-72)مالا إلى فكرة كون المجتمعات التي هي في مرحلة انتقالية لنظامها الجماعي الذي تذوب فيه المعايير الشخصية ،امتلكت الرشوة وظيفة اجتماعية وخففت من التقارير الإدارية التي أصبحت غير قادرة للاستجابة للمتطلبات الاجتماعية ، فأصبحت الرشوة " مرهم للأنظمة"دائما في إطار انتقال الأنظمة .بنفس الطريقة Huntington ,M.Mullaz,Bayleyاتفقوا أن الرشوة بالنسبة للنظام هي المشحم والمذوب والمطهر ، تخفض من التصادم وتقتل الانشقاق وتدين إديولوجية التدخل من جهة وتنمي الفردية من جهة أخرى فهي إذن تعرض حماية ضد نفوذ الدولة المتدخلة وتسرح التنمية ضمن ليبرالية الأفراد.

– (Beacher68-74)حلل عرض وطلب الرشوة حسب مبادئ السوق المحسومة وضمن منطق اقتصاد الجريمة ، وحسب رأيه فإن عرض وطلب الرشوة ناتجان عن حساب عقلاني متفائل للدخول وهنا من المهم المقارنة بين المخاطر المحتملة والخسارة الكامنة، وبهذا فإن العرض والطلب يتطوران حسب درجة العقوبة المحتملة .

كحوصلة لما سبق فإنه حسب المنظور الليبرالي ووفقا للأمثلة المدرجة أعلاه فإن التوسع المفرط لسلطة الدولة هو الذي يخلق فرص الرشوة ، كما يميز هذا التحليل بين نوعين من الرشوة إحداهما سلبية ينبغي كبحها ،وأخرى إيجابية فرضتها الظروف .

حسب هذا التفسير فإن العودة للسوق هو السبيل الأوحد لتقويض الرشوة ومحاصرتها ، كما أن مكافحة المركزية الإدارية سلاح فعال في وجه البيروقراطية وعلى غرارها الرشوة .من جهة أخرى يعتبر الليبراليون أن الرشوة تؤدي أحيانا وظيفة اجتماعية لسد بعض الثغرات ، وتحلل إلى عرض وطلب تحركهما درجة العقوبة المحتملة .

II_2_2 تحليل مفهوم الرشوة وفق معيار بالدولة:

حسب هذا الطرح فإن استقلالية الاقتصاد واللجوء التام لميكانيزمات السوق وقواعد المنافسة المطلقة ، تخاطر بهدم العلاقات الاجتماعية إذا لم تكن الدولة مكلفة بالمجتمع و مسؤولة عن ديناميكية الاقتصاد الكلي والترابط الاجتماعي وعلى عكس الليبرالية فإن التفسير الاجتماعي يرى في النظام الأكثر تنافسية ،وسوقية أصلا لكسر وفاء الأشخاص والمنظمات وفقد كل أمل للإدماج الاجتماعي وغياب العدالة وعليه فإن تدخل الدولة كهيئة مراقبة وضابط سياسي ،اقتصادي واجتماعي ضروري لضمان الثقة والعدالة ومن ثم تخفيف حدة الفساد والرشوة .

ويلخص هذا التحليل في فرضيتين أساسيتين هما :[1]

السوق : وهو اللاتكافؤ في الوضعيات و اللااستقرار الذي يؤدي لنتائج سلبية في أداء الأعوان الاقتصاديين ويرفع عدم اليقين ومن هنا ينتج البحث عن وسائل لاشرعية لتحسين وضوح المستقبل والتقليل من عدم اليقين لإنقاص المنافسة.

تركيز رؤوس الأموال :المنافسة الحرة تسمح بتركيز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة مما يرفع الهوة بين الطبقات الاجتماعية ويجبر الطبقات الاجتماعية الدنيا على تعاطي الرشوة كضرورة حتمية لتحسين ظروف المعيشة إذن فالدولة ملزمة بالتدخل لمنع مثل هذه التجاوزات والتخفيف من أخطار المنافسة المطلقة .

إن التفسير الاجتماعي للرشوة يؤكد على وجود مواطنين أكفاء ونز هاء يهتمون بالنشاط الاقتصادي ، السياسي ، الإداري والاجتماعي لضمان دورة سليمة للمعلومات وشفافية مطلقة للقرارات واعتدال في توزيع الموارد والطاقات .

وللتفسير الاجتماعي بدوره –في بعض الأحيان – نظرة إيجابية للرشوة حيث يعتبرها في حالات خاصة وسيلة لإعادة التوازن الاجتماعي ومن أمثلة ذلك اعتبار الرشوة جزء من لغز سيطرة النموذج السوفياتي[2](Besancan76).

لا يكتمل التفسير الاجتماعي للرشوة بمعزل عن مفهوم الدولة الحامية الذي ورد عن مدرسة الخيار العمومي التي نذكر من أبرز روادها [3](Buchanan,Tollisson,Tullock).

– Tullock78 عرف الخيار العمومي كتطبيق لطريقة اقتصادية (احتكار ، منافسة ، تكلفة ، معلومات...) بواسطة سلوكات سياسية وفي البيروقراطية وهذه المدرسة تنفذ طريقة السوق لكشف أفضلية الخصائص كالبحث عن العوائد.

---

[1] Jean Cartier-Bresson,(1997) , **Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien.

[2] Jean Cartier-Bresson,(1997) , **Pratiques et contrôle de la corruption** , association d'économie financière, Montchrestien.

[3] Rymond Boudon,(2002), **utilité ou rationalité(theorie du capital humain)**, Revu d'économie politique ,112(5), septembre –octobre

– (Buchanan,80) من جهته اعتبر طلب الرشوة وسيلة غير شرعية توجب إنفاق الموارد النادرة بغرض الاستيلاء على تحويل صناعي تخلقه الدولة فما هي إذن إلا شكل خاص للبحث عن العوائد.

على ضوء ما تقدم فإن التحاليل الاجتماعية ترجئ أسباب الرشوة إلى محاولة العودة إلى التوازن الاجتماعي،كما أنها تتهم الفكر المادي بهدم العلاقات الاجتماعية والقيم الأخلاقية ومن ثم بروز الفساد وعلى رأسه الرشوة ،ويضيف التحليل أن غياب الدولة عن الحياة الاقتصادية بشكل ملفت يخاطر بغياب الرقابة ومن ثم استشراء فرص الفساد.

بالنظر للطرحين المقترحين من قبل أنصار الدولة وأنصار السوق ،أين يرى كل منهما أن أسس الطرح المقابل هو الذي يحمل بذور دوافع وأسباب الرشوة ،وبهذا فإن الطرحين يفتقدان للموضوعية وينظران من زاوية محدودة هادفة إلى إبراز فضائل كل منهما .وعلى هذا الأساس فإننا لا نؤيد أيا منهما تأييدا مطلقا بل نرى أن تقويض الرشوة يستوجب إدخال السوق بشكل تدريجي مع الإبقاء على كيان الدولة في الاقتصاد إلى الحد الذي لا يعكس تسلطها من جهة ويمكنها من التدخل لسد الفجوات الكبيرة التي يحدثها الانتقال لاقتصاد السوق من جهة أخرى .

II_2_3 تحليل تباين آليات الرشوة بين البلدان الاجتماعية والليبرالية:

مما سبق يتضح أن كل من الليبراليين والاجتماعيين يسيرون في اتجاه مختلف عند تفسير الرشوة ففي حين يطالب اليبراليون بالسوق وما يتطلبه من منافسة حرة لمحاصرة الرشوة يرى الاجتماعيون وجوب تدخل الدولة في حيثيات الاقتصاد . وعلى هذا الأساس تتباين ممارسات الرشوة بين البلدان الاجتماعية والبلدان الليبرالية فتظهر بآليات وأشكال معينة في الأولى بشكل يختلف نسبيا عن الأشكال والآليات التي تظهر بها في الثانية وهو ما سنحاول مناقشته من خلال هذه الجزئية.

II_2_3_1 آليات الرشوة في الاقتصاديات الاجتماعية :

تتدخل الدولة في الاقتصاد لترسم إطارا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي – فتحدد الحقوق العينية والحقوق الشخصية، وتوفر الحماية عن طريق الشرطة والدفاع الوطني وتصدر القوانين التي تحكم المعاملات بين الخواص من قبيل العقود، وتنظيم الشركات والأحوال الشخصية .وتنفذ القانون وتنشئ المحاكم لحل المنازعات القضائية التي تنشأ بين الخواص .وقد تصحح الدولة اختلالات السوق وتوفر الخدمات العامة التي لا توفرها أسواق الخواص .وقد تعيد الدولة توزيع الدخل؛ وتضمن المساواة في فرص الحصول على التعليم والصحة والعمل؛ وتحد من المخاطر بتوفير المعاشات التقاعدية والتعويضات عن البطالة والتأمين على العجز .وقد تعمل على تعزيز بعض القيم الأخلاقية أو الدينية أو الثقافية.

وفي الجهة الموازية ،يرى آخرون بأن جذور الفساد تعود إلى السيطرة التاريخية للدولة على الشئون الاقتصادية والسياسية ، مما خلق فرصاً لجني الريع والبحث عنه من جهة. ومن جهة أخرى أضعفت هذه

السيطرة من قدرة المواطنين على محاسبة السياسيين والرسميين على تصرفاتهم الفاسدة [1] Little, 1996 .وهذا يعني أنه يمكن للدولة أيضا أن تكون أداة قمعية .فتحد من سلوك الأفراد والجماعات بما يزيد على الحد اللازم لتحقيق الأهداف العامة .وقد تستغلها جماعات صغيرة غير أنها قوية لها نفوذ على الأجهزة التشريعية والتنفيذية .وقد ينظم كبار المسؤولين الدولة بغرض الإثراء الشخصي .وحتى في الحالة التي تكون فيها أهداف الدولة ديمقراطية إلى حد بعيد، يمكن أن تنفذ السياسات العامة بطرق تتسم بالتبذير وانعدام الكفاءة .وقد يستغل صغار المسؤولين سلطتهم ويصرون على الارتشاء .وقد يتفشى قصور الأداء الحكومي بقدر لا يضاهيه إلا قصور آليات السوق .وقد يسعى الأفراد والمسؤولون الحكوميون إلى الكسب الشخصي باستغلال مناصبهم المرموقة في دوائر الاقتصاد أو السياسة.

وسواء كانت الدول طوعية أو قمعية في تسيير شؤونها، فإنها تدير توزيع المنافع القَيِّمة وفرض الأعباء المرهقة .ويشرف على توزيع هذه المنافع والأعباء عموما مأمورون يتمتعون بسلطة تقديرية .وقد يرغب بعض الأفراد والشركات في الحصول على معاملة تفضيلية ويسعون إلى رشوة هؤلاء المأمورين . ويكون دفع المقابل فسادا عندما يدفع لموظفين بغرض الحصول على منفعة أو تفادي تكلفة .ويفسح هذا التعريف المجال لشتى المجتمعات للفصل بين الهدايا المشروعة والمدفوعات غير المشروعة، غير أنه عند التفكير في إقامة هذا الفيصل، يتعين على المرء أن يتساءل عما إذا كان دفع مبالغ مالية إلى الموظفين يعزز الأهداف العامة أم يقوضها .وللاطلاع على نظرة عامة على حالات الفساد في شتى أنحاء العالم ويمكن أن تحصل الرشوة التجارية أيضا دون تدخل الموظفين (رشوة الخواص)

لقد زودتنا أدبيات الرشوة بعديد المفاهيم التي نستقي منها فكرة محورية متمثلة في كون دولة الرشوة غير واضحة لحد بعيد . فبالنسبة للبحوث المتعلقة بالرشوة المرتبط بمعيار الدولة في البلدان المتطورة يتم التركيز على الهياكل الرئيسية والمراكز الحكومية بينما في الدول الفقيرة فإن القوة الحقيقية والسلطة تستخدم من خلال السياسة غير الرسمية وشبكات السوق حيث لا يستعمل الحكام الدولة لأجل السيطرة السياسية فحسب بل كذلك للإغناء وبناء على ما سبق برزت قوة دولة الظل[2] التي أدت بالممثلين الخارجيين كالبنك

[1] د. عبد الله بن حاسن الجابري،(1426 هجرية) ،**الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه** ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى

[2] اقتصاد الظل: اقتصاد خارج عن القانون ، يستظل فيه قطاع كبير من ممارسي النشاط التجاري و الصناعي فيستفيدون من الدولة وخدماتها دون أن يقدموا لخزينتها شيئا ,إنه يضع الاقتصاد المنظم في حالة تنافسية غير متكافئة فهو يزاحمه بشدة لأنه بعيد عن الرقابة , طبعا هو شكل موجود في كل أنحاء العالم ولكن تختلف حدته من دولة إلى أخرى

العالمي والحكومات الغربية بفرض إصلاحات من شأنها التفعيل الوظيفي للدولة الرسمية وهذا ما ينعكس على ثقة الشعب من القمة إلى القاعدة في الشبكات الاقتصادية السرية[1].

II_2_3_2 آليات الرشوة في الاقتصاديات الليبرالية :لقد سيطر ولفترة طويلة على المهتمين – خاصة الذين يتبنون خلفية فكرية رأسمالية – تصورا مفاده أن ممارسات الفساد بأنواعها مقترنة بحجم الدولة في الاقتصاد كون القطاع العمومي يشكل مرتعا خصبا للرشوة أين تستغل المناصب والنفوذ على حساب الصالح العام في إطار حماية توفرها الدولة القادرة دوما على تغطية النهب والتستر على رشوة الكبار .

ومع تقلص اقتصاديات التخطيط القائمة على السيطرة المركزية للدولة وتواري النظم الاشتراكية حيث اتضح للخبراء والباحثين والمعنيين بالشأن الاقتصادي من حيث علاقته بالنظام السياسي أن المسألة تتجاوز ذلك كثيرا ،ففي ظل الاقتصاد الحر ومع إعمال قوانين السوق ظل الفساد قائما وتطورت ممارسات الرشوة بنسب متفاوتة بين البلدان ،ولا أدل على ذلك من ظهور مفردات جديدة مثل حوكمة الشركات التي تعني المزيد من التدخل و الإشراف من جانب المساهمين وجمعياتهم العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية بغية الاحتياط لممارسات الفساد المتوقعة، وما تنامي المناداة بتعزيز دور جمعيات الأعمال وهيئات المجتمع المدني إلا دليل آخر على ما أسلفنا.

ولعل الدليل الأكبر على معاناة الاقتصاديات الليبرالية من الفساد برمته والرشوة على وجه التحديد هو الحيز الكبير الذي تشغله –وبوتيرة متزايدة– أبحاث الفساد من الشق الاقتصادي وعلى المستويين الكلي (بالنسبة للمهتمين بالتنمية) والجزئي (بالنسبة للباحثين عن تعزيز التنافسية) ،حيث أصبح لا يكاد يخلوا أي نص اتفاقية اقتصادية من التدليل على خطورة الظاهرة.

ولعله لا يجب أن يفوتنا عند هذا المستوى من التحليل أن نلفت الانتباه لأن الانتقال من المركزية لاقتصاد السوق في حد ذاته قد أوجد فرصا لخلق ممارسات جديدة للفساد والرشوة ،حيث عانت المجتمعات الانتقالية الكثير بسبب غياب الرؤية الواضحة وتداخل القضايا وازدواج النظرة أحيانا،فالدول التي لم تحسم أمرها وسمحت لاقتصادها أن يتأرجح بين التخطيط المركزي وآليات السوق الحر هي التي ضربت فيها الرشوة بعمق ،مستغلة قصور كل نظام على حدى ،وبعبارة أدق فقد شاعت بهذه البلدان أشكال وآليات الرشوة المرتبطة بتسلط الدولة مدعومة بأشكال وآليات أخرى مصاحبة لاقتصاد السوق،و قد ازداد الأمر خطورة مع ملاحظة التباين في القيم الاجتماعية التي لا تقبل ماديات اقتصاد السوق فتولدت آليات وأشكال وممارسات رشوية منها ما ظهر لأول مرة. ففي مرحلة التأسيس لاقتصاد السوق فإن منح رخص الاستثمار وتمويل الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقة البنوك (التي غالبًا ما لا تواكب وتيرة

[1] Jens Chr. Andvig and Odd-Helge Fjeldstad, Inge Amundsen, Tone Sissener, Tina Søreide , (2000), **Research on Corruption ; A policy oriented survey , Commissioned by NORAD**, Final report, ecember, Chr. Michelsen Institute (CMI) & Norwegian Institute of International Affairs (NUPI) , P 20-21.

النمط الليبرالي) بنسيج القطاع الخاص كلها عمليات تشكل بيئة ملائمة للفساد المالي والرشوة ، وتثار حاليًا العلاقة بين تفاقم ظاهرة الفساد الاقتصادي وتنوع ممارساته وعمليات خوصصة القطاع العام في الدول التي تمر بمرحلة انتقال.ومازالت التقارير الدولية تقدر مبلغ الرشاوى التي تمنحها بعض الشركات الصناعية لشراء أصول القطاع العام في هذه البلدان بـــ80 مليار دولار سنويًا وهو ما يقارب المبلغ الذي تخصصه الأمم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر[1].

على ضوء ما ورد في الجزئيتين الأخيرتين نخلص إلى أن تحليل ظاهرة الرشوة قد فرض نفسه وبقوة رغم اختلاف المعايير التي أسند على أساسها ، وسواء بالنسبة للدول الاجتماعية ، الانتقالية أو الليبرالية فإن أيا منها لم يسلم من ممارسات الرشوة ،لكن الاختلاف كان في آليات الظاهرة التي تختلف من دولة لأخرى وفقا للظروف وعلى هذا الأساس ينتج تباين في أنواع ممارسات الرشوة التي تحتضنها كل من النظم الليبرالية والنظم الاجتماعية .

وفيما يلي نقترح جدولا توضيحيا لمجمل نقط الجدل التي أثرناها من خلال هذه الجزئية:

الجدول رقم 08 :آليات الرشوة بين البلدان الليبرالية و البلدان الاجتماعية

	آليات وممارسات الرشوة في البلدان :	
	الاجتماعية	**الليبرالية**
الفروقات الأساسية:	–**العلاقات** :البلدان الاجتماعية تمثل فيها العلاقات الإنسانية حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية ،وعلى هذا الأساس فإن مصلحة الطائفة أو العائلة تفوق مصلحة الأمة وهو ما يرسي دعائم المحاباة والمحسوبية ،اللتان تؤسسان ولاء يخلق زبونية سياسية ترسخ دعائم الحكم لصالح فئة معينة تستأثر بالسلطة وتنهب خيرات البلد تحت هتافات الجماهير التي تكون مغلوبة على أمرها في جل الأحوال . وتأثرا بقيمة العلاقات تذهب البلدان الاجتماعية للتعاطف مع بعض ممارسات الرشوة حيث تحظى بالتأييد الجماعي الذي يمنحها حصانة أكبر وسلطة أقوى .ومن أمثلة هذا اعتبارها شكلا لاستعادة التوازن الاجتماعي وطريقا لتعزيز أواصر العلاقات العائلية والطائفية التي تلم شمل المجتمع. **شعارها :** البقاء للأقوى طائفيا	–**الماديات:**تنحاز الرشوة بمفهومها الرأسمالي إلى المنفعة الخاصة قبل العامة حيث تتكثف جهود هذا الفكر نحو الدفاع عن الملكية الفردية وتنميتها ،مايحفز الأفراد على الاستهلاك ويخلق بيئة اجتماعية مادية تتغاضى عن النهب الحالي لثروات الأجيال القادمة بداعي التسارع على تسريع حركة الاستهلاك وتعظيم المنافع خاصة في إطار التنافسية الشديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة (دليل اكتساح الرأسمالية)،هذه التنافسية التي ألقت بظلالها على ظاهرة الرشوة ففاقمتها وسرعت وتيرتها وطورت أشكالها وأساليبها ،حيث أنه تحت غطاء التنافسية تم التغاضي عن الممارسات الرشوية التي قدمتها الدول النامية كثمن ولاء لأحد المعسكرين ،هذه الممارسات التي أوجدتها الرأسمالية هي نفسها التي تطالب من خلال مؤسساتها الدولية بإزالتها. تأثرا بالمادية الرأسمالية يذهب الكثيرون لاعتبار الرشوة سبيلا لتقليل التعقيدات ،ودفع المشاريع حتى أن من بينهم من يؤكد على وجوب توافر حد أدنى للفساد لتحريك التنمية وتجاوز الاستبداد . **شعارها** :البقاء للأقوى ماديا
درجة العقلانية:	– العلاقات تلزم الأفراد بأن يكونون ملتزمين اجتماعيا وهو ما قد يهدر جزءا	–الفكر المادي يفترض درجة عقلانية مطلقة تستثيرها المصلحة الشخصية وتخلو من الروابط

[1] بشير مصيطفى ،(2003)، **الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة** ،http://www.iraqcenter.net/vb/18041.html

	من عقلانيتهم المتجهة نحو المصلحة الفردية.	ومن ثم الضغوط .
الخصائص الأساسية:	–الرشوة في البلدان الاجتماعية يتم تحصيلها بالمقابل المعنوي(المحاباة والمحسوبية) أو المادي طويل الأجل (رد الجميل) وفي الحالتين ترسخ الولاء و الزبونية السياسية التي تفرز أنواعا أخرى للممارسات الرشوية التي تحاول تقليل حدة الاستبداد وتقليل ضغوط البيروقراطية لذلك نجد من أكثر الممارسات الرشوية شيوعا:(استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح طائفية،الرشوة على المشتريات الحكومية ، الرشوة السياسية ،الرشوة الكبرى التي يعنى بها أصحاب القمة من رؤساء ووزراء والتي تكون دولية تنهب بها خيرات البلد لأصحاب المصالح بمقابل ضخم للمرتشين...)	–الرشوة في البلدان الليبرالية تتخذ طابع الانتهازية لتحصيل أكبر قدر من الفرص وعلى شاكلتها الأزمات التي يستغلها البعض لإعادة توزيع الثروة ،من جهة أخرى فإن آليات الرشوة في القطاع الخاص تتوسع بشكل مذهل وهذا دائما في إطار البحث عن الفرص التي تعزز المكانة التنافسية للمؤسسات وهذا لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الاستمرارية الذي تقدم حتى على الربح.فيما يخص الرشوة الدولية فإنها تكون حذرة أكثر لأن الانفتاح فرض على العالم تكثيف الجهود نحو متابعة الرشوة الدولية لتحقيق بيئة تنافسية عادلة وأكثر أمانا. ومن أكثر ممارسات الرشوة شيوعا في الاقتصاديات الليبرالية :الرشوة على المناقصات العامة ،الرشوة في القطاع الخاص (منه وإليه)،الرشوة المدفوعة لتقليل الشك الاقتصادي وتحصيل المعلومة ،الرشوة لتقليل كلفة وزمن المشاريع...)

المصدر : إعداد الباحثة على ضوء المعلومات المقدمة من خلال هذه الجزئية

III_ التحليل الاقتصادي لمخلفات الرشوة:

بعد أن خضنا في أسباب ودوافع الرشوة كمدخلات لهذه الظاهرة ،وعرجنا على آلياتها ،تفرض علينا السيرورة المنهجية عرض مخرجات الظاهرة متمثلة في نتائجها ومخلفاتها حتى يكتمل الإطار النظري في شقه المفاهيمي .ومسايرة منا لأغراض وغايات البحث سنبقى في نفس النسق التحليلي المختار منذ بداية عملنا ،أين سنتناول مخلفات ظاهرة الرشوة وفقا للعلاقات المحاكات بين الأفراد والجماعات ،انطلاقا من الاقتصادية فالإنسانية ومنها إلى السياسية ، وهذا مع الإشارة إلى التركيز على البعد الاقتصادي وإعطائه الأولوية والصدارة والثقل الذي يتوافق مع تخصصنا.

III_1 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات الإقتصادية:

لما كانت آثار الرشوة منبسطة على كل ميادين الاقتصاد مما يجعل سردها العشوائي يخاطر بالوصول إلى غايتنا المتمثلة في التبصر بتبعات الرشوة من كل زاوية على حدا وهذا حتى ندرك حجمها الصحيح أو على الأقل التقريبي ،اخترنا أن ننظم تناول هذه الآثار بشكل منهجي منظم ،حيث نقترح أن نتناول في البداية أثر الرشوة على النمو والتنمية وهو ما يقودنا إلى تحليل أعباء الرشوة على مركبات الدخل القومي (الاستهلاك ،الاستثمار ، الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية ،التجارة الخارجية)باعتباره المتغيرة الأساسية في مفهوم النمو ، ومن ثم سنحلل تبعات الرشوة على مستويات الفقر ،لنصل كنقطة أخيرة ومن باب الأمانة العلمية والحيادية في التحليل إلى التطرق لبعض الرؤى التي تتناول الرشوة كظاهرة إيجابية في الاقتصاد؟ .

III_1_1 مخلفات الرشوة على النمو والتنمية :

النمو الاقتصادي هو دائمًا هاجس الدول, لأنه يشكّل البوابة الأمامية للتنمية, وعلى هذا الأساس يعتبر غاية مستهدفة من جميع الدول، إلا أن هذه الغاية تظل مرهونة بمدى استجابة كل دولة إلى معايير الحكم الصالح، وإلى موقعها من درجة الفساد الاقتصادي، فقد بات واضحًا من خلال الدراسات القياسية والميدانية أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد, حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو, وإنما على أساس الريع المتوقع منها.

ولما كان النمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع، وبصفة أكثر دقة وشمولية فإنه (النمو) الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ،ارتأينا –كمنهجية خاصة بالبحث–أن نحلل آثار الرشوة على النمو من خلال أثرها على كل مركبة من مركبات الدخل الكلي في ظل التدخل الحكومي والخارجي ، والمتمثلة في الاستهلاك الكلي (قطاع العائلات)،الاستثمار الكلي (المنتجين)،الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية(الحكومة)والتجارة الخارجية (القطاع الخارجي) ذلك أن: $\mathbf{Y = C + I + G + X - Z}$

قليلا ما تتناول أدبيات التنمية الاقتصادية الفساد صراحة غير أن دراسة الفساد هو الخطوة الطبيعية التالية للاقتصادي ذي التوجه المؤسسي، أيا كانت الصعوبات العملية التي ينطوي عليها هذا المسعى ، ولعل هذا ما دفعنا للخوض في تبعات الرشوة كأبرز مركبات الفساد على النمو ومنه التنمية وفق المنهجية المشار إليها سلفا وفيما يلي وقبل الخوض في التفاصيل مخطط توضيحي يوضح رؤيتنا حول كيفية تأثير الرشوة على النمو والتنمية ومن خلالهما على الاقتصاد ككل :

الشكل رقم 05: مراحل تأثير الرشوة على النمو والتنمية

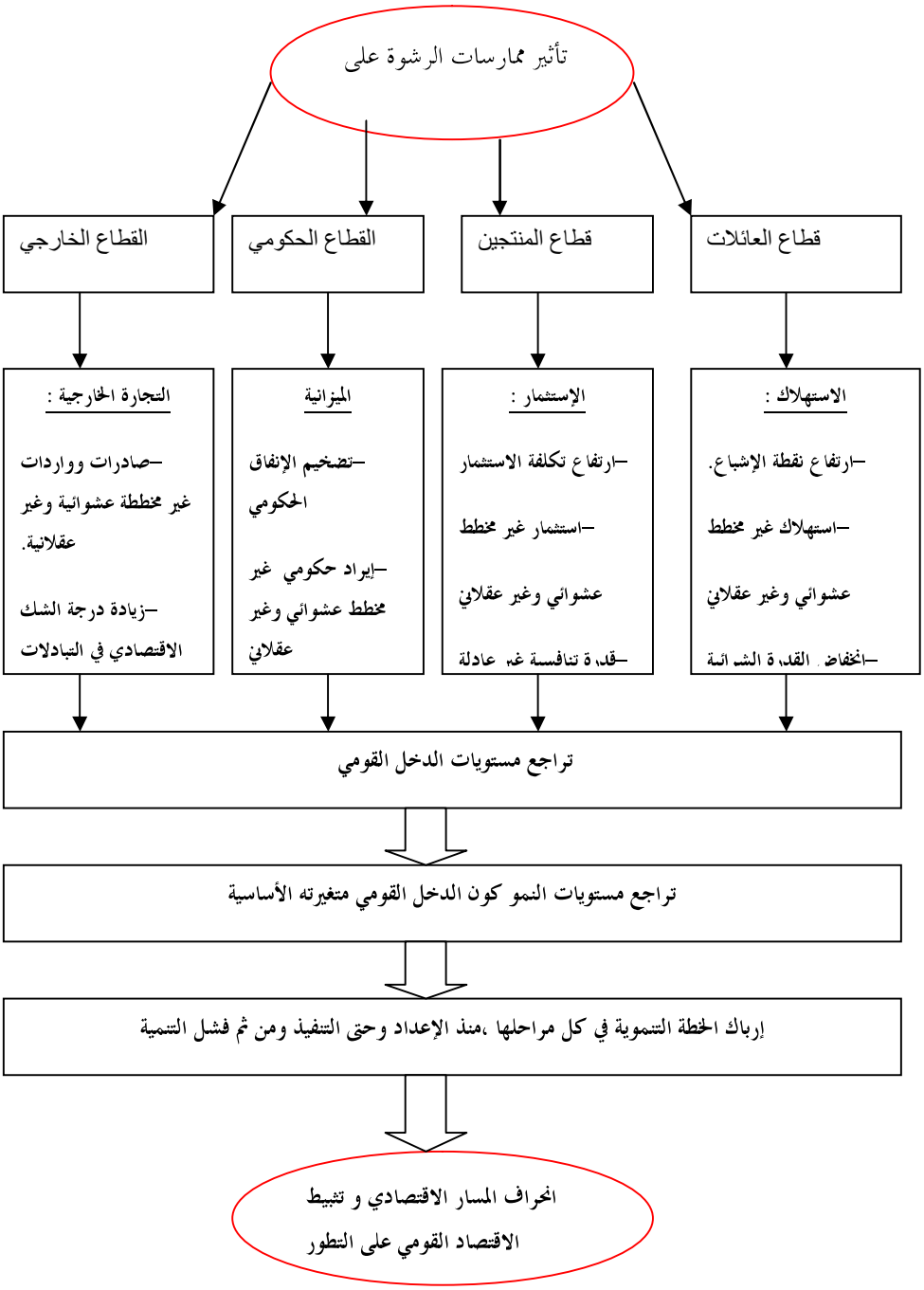

المصدر :من إعداد الباحثة على ضوء ما سيقدم في هذه الجزئية

III_1_1_1 أثر الرشوة على مركبات الدخل الكلي :يتركب الدخل الكلي من استهلاك العائلات ،واستثمار المنتجين وتعاملات الحكومة إضافة للتبادلات الخارجية مع القطاع الخارجي ،وهي المحاور التي سنحلل وفقها تأثير الرشوة على النمو كون الدخل متغيراته الأساسية.

➢ **أثر الرشوة على الاستهلاك الكلي(العائلات)** :

يتسبب الفساد عموما والرشوة على وجه التحديد في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد وذلك بسبب تأثيره على توزيع الدخل والإنتاج بالإضافة إلى الاستهلاك ،ولعل الأثر المباشر للرشوة على المستهلكين يظهر من خلال زيادة تكاليف الخدمة التي قد تكون مجانية أصلا وهي تكلفة لن يتحملها رجل الأعمال بالطبع بل سيحملها للمستهلك النهائي فتنخفض قدرته الشرائية .ولعله بات من الواضح أن الفساد عموما والرشوة بشكل خاص يتحملها الاقتصاد الكلي لا أطراف الفساد ،وبدوره يحملها إلى المستهلك النهائي إما في شكل رفع ثمن الخدمات ،أو في شكل ضرائب ورسوم أو قد تنعكس على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الأساسية، كما قد يتحمل المستهلك رداءة جودة السلع التي كانت محل تعامل رشوي.

من جهة أخرى يبدو أثر الرشوة واضحا وجليا من خلال توسيع ثقافة الاستهلاك دون إحراز ما يقابلها من إنتاج ، ويتعلق الأمر هنا بأولئك الذين يحصلون على دخول إضافية كريع للرشوة ،فهؤلاء سيفتقرون إلى العقلانية في ترشيد إنفاقهم الاستهلاكي كنتيجة لاستسهالهم الحصول على الأموال متى احتاجوا إليها عن طريق الرشوة ،وبهذا ستتجه إنفاقاتهم نحو الكماليات والتسابق نحو الماركات العالمية على حساب المنتج المحلي ،هذا فيما يتعلق بصغار الموظفين والمسؤولين في الإدارات ،أما إذا اتجهنا صوب المسؤولين النافذين والشخصيات الحساسة في المجتمع فنجد أنها بدورها ترفع مستويات استهلاكها إلى أعلى قيمة ممكنة والمتمثلة في الترف الاجتماعي ، أين تنفق الأموال الطائلة على استبدال ماركات السيارات ،والرحلات السياحية وما يقابلها من مصاريف لا يتم الالتفات إليها لأن المسؤول النافذ يرى في منصبه موردا دائما لتغطية هذه التكاليف الغير عقلانية .

مما تقدم ذكره يتضح أن الرشوة تؤدي إلى تعظيم الطلب الاستهلاكي الترفي والتظاهري ، بحيث تشكل نموذجاً قيمياً. ولا سيما من خلال صورة النجاح الاجتماعي بدون كِلفة فعلية.. ، وهو ما يساهم في خلق ما يمكن تسميته التفاوت الرمزي. فالصورة المعمّمة عن النجاح، والقيم الاستهلاكية، وعدم احترام القانونين والمؤسسات، تشكل كلها أقنية التدوال الرمزي لعلاقات السلطة والسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.كما يساهم في تسريع عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن نجاح فردي (وإن استظلوا خيمة الجماعة). وبهذا المعنى ندرك كيف ترتسم عملية تنفيه العمل المنتج، جزئياً، في أفق هذا التحول القيمي الذي تنتجه ممارسة الفساد.

كما أوردنا فإن الرشوة تؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك ، ما يؤدي إلى رفع ذروة الإشباع أين ينهمك الأفراد لتقليد بعضهم البعض في التنافس على ما قد يكونوا اعتبروه كماليا بالأمس (مثلا الأدوات الكهرومنزلية التي كانت بالأمس القريب كمالية يمتلكها المترفون و يمكن الاستغناء عنها ،صارت من المتطلبات الأساسية للأسر العادية).ولأن الدخل يذهب إما إلى الاستهلاك أو الادخار ، فإن ارتفاع مستويات إشباع المستهلكين ستؤدي بالضرورة إلى تقليل طاقة الإقراض العائلي للاقتصاد من خلال عدم قدرته على الادخار في ظل اللاعقلانية المشار إليها سلفا.وإذا كانت الرشوة تؤدي لرفع مستويات استهلاك المتعاملين بها ومن يجارونهم على مستوى السلم الاجتماعي ،فإنها وبسبب كونها تركز الأموال والطاقة الشرائية في يد القلة الفاسدة تؤثر على مستويات استهلاك الطبقة الكادحة .

➢ أثر الرشوة على الاستثمار الكلي(المنتجين):

يعتبر الإنفاق الاستثماري من أكثر مكونات الطلب الكلي تقلبا، وينتقل تأثير الاستثمار من بعد الطلب الكلي إلى الدخل التوازني الذي يتطلب نوعا من المساواة لكي يتم الوصول إليه، ويتقلب مستوى الدخل في الاقتصاد بالتالي كنتيجة لتقلب مستوى الاستثمار الخاص والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعملية الاستثمارية.وعلى هذا الأساس يعتبر أي تأثير للرشوة ولو كان هامشيا في الاستثمار،مرهقا جدا للنمو ومن ثم العملية التنموية وهذا ما سنناقشه فيما يلي :

من بين أبرز متغيرات الاقتصاد الكلي التي تم رصد علاقتها بالفساد والرشوة الاستثمار الكلي ،يبين ماورو[1] Mauro1995 ، من خلال استخدام مؤشر للفساد ابتداء من أوائل الثمانينات، أن ارتفاع مستويات الفساد يقترن بانخفاض مستويات الاستثمار التي تقاس بحصة من الناتج الداخلي الإجمالي .وهذا المؤشر الذي يصنف الدول وضعته" الهيئة الدولية لدوائر الأعمال حسب سلم يتدرج من صفر إلى عشرة استنادا إلى تقييم مدى لزوم الرشوة في المعاملات التجارية .وتشير الأرقام العالية إلى مستويات فساد منخفضة .

ويجمع ماورو Mauro1997بين بيانات الهيئة الدولية لدوائر الأعمال ومؤشر لفترة مستمد من الدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي وضعته دوائر شؤون المخاطر السياسية وأجرى اختبارات إحصائية على 106 بلدان وكانت النتائج متشابهة .وفي دراسة عام 1997 ، اقترن التحسن في الانحراف المعياري لمؤشر الفساد بزيادة تفوق 4% في معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي. وبما أن مؤشرات الفساد مرتبطة إلى حد كبير بمقاييس أخرى للمردودية الإدارية، من قبيل مستوى البيروقراطية ونوعية الجهاز القضائي، فإن ماورو Mauro1997 لم يتمكن من قياس الأثر الحدي لأي من هذه المقاييس التي تجعل المؤشرات الأخرى مطردة .غير أن البيانات تؤيد فعلا الطرح القائل بأن مستوى البيروقراطية يرتبط بمدى

[1] Mauro, Paolo, (1995) ,**Corruption and Growth** . Quarterly Journal of Economics 110(3): p. 701-720

تفشي الفساد، ولا يتحدد في دفع الرشوة .فالفساد عرض يدل على مشاكل أخرى مضمرة .وليس متغيرا مستقلا.

وجمع ماورو Mauro1995 المؤشرات المستقلة في مقياس لمردودية البيروقراطية، واستخلص أنه مثلا لو حسنت بنغلاديش الذي تبلغ درجة الفساد فيها آنذاك 4.7 على السلم (من نزاهة إدارتها ومردوديتها لتصل إلى مستوى هنغاريا) التي تبلغ على السلم6.8 درجات (لبلغ معدل الاستثمار فيها ما يقارب خمس في المائة وارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بما يزيد على نصف نقطة مئوية[1]

وتوحي هذه النتائج بأن الفساد يؤثر على النمو إلى حد كبير بتأثيره على مستوى الاستثمار، لا على تشكيلة محفظة الاستثمار .غير أن ماورو Mauro1997 يثبت أيضا أن البلدان التي يتفشى فيها الفساد تميل إلى تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري بتخفيضها للإنفاق على التعليم إذ أن التعليم لا يوفر فرصا للفساد المالي تفوق الفرص التي يوفرها الإنفاق الحكومي المتطلب لرأس مال كبير .فالفساد يمكن أن يحصل في شراء الكتب والأدوات المدرسية وفي بناء المدارس، غير أنه يوفر فرصا أقل لتحويل الثروة بالمقارنة مع الإنفاق على الهياكل الأساسية أو الإنفاق العسكري.

ويؤثر الفساد في النمو عبر تأثيره في كل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص. ففي حال الاستثمار الحكومي, يبرز الانعكاس على المبلغ النهائي, وعلى نوعية الاستثمار. وفيما يخص المبلغ النهائي للاستثمار, فإن الحصول على الصفقات العامة من عروض الحكومة عن طريق العمولات, يزيد من تكاليف الاستثمار في قطاعات مثل البناء والأشغال العامة, إذا ما احتسبت مبالغ العمولات في محاسبات الشركات بصورة أو بأخرى.

وفيما يخص نوعية الاستثمار، فإن منح الصفقات لشركات ليست بالضرورة متحكّمة في إدارة الإنتاج أو في أخلاقيات الاستثمار، بل قادرة فقط على شراء ذمم المسئولين، غالبًا ما يؤدي إلى الغش في المنتوج. كما يؤثر الفساد في تحويل الاستثمار عن مجالات معينة إلى مجالات أخرى لها القدرة على إنتاج الريع مما يؤثر سلبًا في عملية تخصيص الموارد ويعيق عملية التنمية ،إن الفساد من هذا المنظور ووفقا لما يراه Tanziيساهم إذن في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة[2] وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها ،ناهيك عن الوساطة والغش في اختيار المشاريع .

أما في مجال الاستثمار الخاص ، فتكفي الإشارة إلى ما جاء في تقرير التنمية العالمي عن دراسة ميدانية ، شملت دولتي سنغـــافورة والمكسيـــك والـــتي أفادت بأن الفساد في هذين البلدين يؤثر على الاستثمارات الأجنبـــية (التي ستتطرق لاحقا إلى تحليل أثر الرشوة عليها) ، بما يعادل تأثير رفع المعدل

[1] Mauro, Paolo, (1995) ,**Corruption and Growth** . Quarterly Journal of Economics 110(3): p. 705
[2] Vito Tanzi , Hamid Davoodi, (1997), Corruption ,Public Investment and Growth ,IFM Working Paper

الحدي للضريبة بـــ 50 %على دخل الشركات[1]. وتفسير ذلك كما الاستـــثمار الحكومي، إذ تعتبر ممارســـات الفـــساد في القطاع الخاص تكاليف إضافية.

ويدرج بعض الاقتصاديين موضوع الفساد وعلى غراره الرشوة ضمن نظرية التوزيع، كما يستخدمون نظرية الريع لتفسير أبعاد هذه الظاهرة. ومعلوم أن نظرية التوزيع من نظريات الاقتصاد المهمة التي وضع بعض أسسها الاقتصادي الانجليزي دافييد ريكاردو، وقد كان مفهوم (الريع) في هذه النظرية مقتصرًا على الأرض ثم على المادة الأولية (في الاقتصادات النفطية خاصة)، ويرد الآن تحليل الريع من خلال المبالغ الضخمة للعمولات التي يتلقاها المسئولون لقاء خدمات يستغلون فيها مناصبهم الحكومية، وعلى قدر المنفعة الحدية، التي يحصل عليها الموظف الحكومي المعني بظاهرة الفساد, يتحرر سلوكه المهني, وهكذا تساعد نظرية القياس الاقتصادي على إيجاد العلاقة المفسرة بين ممارسة الفساد والمنافع الحدية للموظفين بغض النظر عن الأثر الاجتماعي.

إضافة لكل ما أوردنا تجدر الإشارة إلى أن الفساد وعلى غراره الرشوة يثبطان أيضاً الاستثمار الأجنبي ويخفضان الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج محاربة الفقر كما يقرر Johnston , 1997 إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات[2] ،وهو ما سنتطرق إليه لاحقا عند تحليل أثر الرشوة على التجارة الخارجية.

ونخلص مما سبق إلى أن الرشوة تؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية. وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنها تضعف النمو الاقتصادي ، حيث تؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاستثمار وتزيد من تكلفة المشاريع وتهدد نقل التقنية ، وتضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية كما تخفض العائد على الاستثمار[3] . فطبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار Ades and Die Tella 1996[4] حيث تنتج آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي وباختصار فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد حسب نفس الدراسة.

---

[1] بشير مصيطفى ،(2003) ،الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة ،http://www.iraqcenter.net/vb/18041.html

2 Johnston, M. , (1997), **What can be done about Entrenched Corruption?**, Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.

3 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،(1999)، **الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته** ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية إصداره / 1999 ، الكويت ص 3

[4] Ades, A. and R. Di Tella, (1996), **The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution** , IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 6-11.

➢ **أثر الرشوة على الإنفاق و الإيرادات الحكومية (الحكومة):**

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه . وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما ، سؤ تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة ،لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع . ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة .كما أنه وفقا لأبحاث Mauro المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع [1].

إضافة إلى ما تقدم ذكره يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي ، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة

للرشوة [2]،كما أن المالية العامة للحكومة ونتيجة لممارسات الرشوة تتأثر سلبا حسبما أوضحته دراسة كل من Tanzi ,Davoodi 1977 [3] التي توصلت للنتائج التالية :

* يؤدي الفساد لزيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الخاصة لكون العديد من بنود الإنفاق مرنة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي .

* يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجا الإنفاق على معدات جديدة

* يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ،لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى هي الأقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع.

* يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمار العام والبنية التحتية للبلد

* قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم .

---

[1] مورو،باولو ،(1998)، **الفساد ، الأسباب والنتائج** . التمويل والتنمية، مارس م،ص12.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،(1999) ، **الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته** ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية ، الكويت ، ص 4

[3] يحيى غني النجار ، **الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي**، www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc

فيما يتعلق بتأثير الرشوة على الإيرادات الحكومية ،فإن الحكومات تخسر مبالغ كبيرة من الإيـــرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقـــويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية , بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشـــوة أو نفـــوذ أو أي وسيلة أخرى , وهذا المر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة .

➢ مخلفات الرشوة على التجارة الخارجية :

ما فتئ اقتصاديو التنمية يقرون بأن السياسات والمؤسسات الحكومية ومن خلال استراتيجية تعاملاتها الخارجية تؤثر على النمو، وعلى سبيل المثال، استنادا إلى باك1988 Packيتوقف نمط إحلال الصادرات والواردات على بيئة السياسة العامة فلا يمكن أن يفسر بالدخل الفردي وبحجم السكان إلا 50 في المائة من التغير في القيمة المضافة المصنعة من مجموع القيمة المضافة .وكثير ا ما يقترن ارتفاع مستويات الحماية بمبالغ ريع كبيرة يجنيها المنتجون المحليون، كما أن نجاح النمو يقتضي أن تُسْكِت الدولة أصوات هذه المجموعات المعارضة وتتسبب المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الإنمائية الإقليمية العديمة المردودية في ركود الإنتاجية الداخلية وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع وإضعاف انضباط السوق[1].

من جهة البحوث الكمية التي كان من بين السباقين إليها Johan Lambs drof فترى أن درجـــة الفساد في الدولة المستوردة يؤثر على هيكل التجارة للدول المصدرة ، وهذا يتضـــح في ميـــل المصـــدرين الأجانب إلى تقديم رشاوي للموظفين الرسميين في الدول المستوردة[2]، وعليه فإن الشركات الرائشة تطـــرد الشركات الأمينة من نطاق التجارة ، لكن إذا كانت الشركات غير الأمينة تخضع لرقابة تنظيمية جيدة ،فإن هذه الشركات ستنال النصيب الأكبر من التجارة . وهنا يأتي دور وجهود منظمة التعـــاون الاقتصـــادي والتنمية O. E.C .Dفي مقاومة الرشوة الدولية غير الشرعية.ويرى بعض المحللين أن للفساد الدولي دوراً هاماً في انتشار بعض أشكال الفساد في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، فكثيراً ما يقال إن الفساد في أمريكـــا اللاتينية هو أحد ملامح التوطن الاستعماري للقارة منذ زمن بعيد حتى وقتنا الحالي ،كما أنه يعكس عمق التقاليد الثقافية والاجتماعية الموروثة التي كانت ضد التغيير [3]. هذا ولا يفوتنا عند هذا المستوى من التحليل أن ننوه بالظلم الذي تنطوي عليه الرشوة ، إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة[4].

إن مسألة الرشوة في التجارة أو الاستثمارات الخارجية هي مصدر لعدم اليقين في تقييم تكـــاليف

---

[1] Pack, Howard , (1988) , **Industrialisation and Growth** , In Hollis Chenery and T. N. Srinivasan, eds., Handbook of Development Economics , Volume I. Amsterdam: Elsevier P342-358

[2] د. عبد الله بن حاسن الجابري،(1426 هجرية) ،**الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه** ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى

[3] نفس المرجع السابق

[4] Sheryle W . Gray and Daniel Kaufmanns , (1998) , **Corruption and Development** , Finance and Development , March , P . 8

المؤسسات وبهذا فإنها تشوه السوق وتجعل المنافسة غير عادلة ،وقد ركزت البحوث في هذا المجـــال علـــى الرشوة في البلدان المستقبلة للاستثمارات أين استعمل مؤشر مدركات الفساد IPCالخاص بمنظمة الشفافية الدولية ،ومن جملة هذه البحوث دراسة Mohcin Habibو Leon Zurawickiالتي أجريت على عينة مكونة من 89 بلد والتي جاءت نتائجها دالة ومؤكدة على الآثار السلبية للرشوة على لاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة وبالمثل على الصادرات والواردات للبلد المستقبل وفيما يلي جـــدول يلخـــص نتـــائج الدراسة:

الجدول رقم 09: الرشوة السوداء في التجارة والاستثمارات الخارجية

	Log IDE للمدخلات(نحو بلد)	Log exportation (نحو بلد)	Log importation (للبلد)	Log IDE للمخرجات(للبلد)
IPC: معامل	0.17	0.11	0.11	0.39

Source : Mohcin Habib, Leon Zurawicki,Effet de la corruption sur le commerce et les IDE

في الأسواق الأكثر فسادا التجارة يجب أن تكون أكثر حذرا ،وحسب وجهة نظر الباحثان يرجع هذا لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون نموذجا يفرض درجة عالية من الاستعداد والجهـــود .ومـــن خلال النتائج يتبين أن البلد محل التعامل هو المعني أكثر بالفساد ،أين يتوجب اخيار الشريك الخارجي مـــن قبل البلدان قبل أن تطلق العنان للاستثمارات الخارجية.

دائما وعبر نفس الدراسة تم التوصل إلى العلاقة العكسية بين مرونة التبادلات الخارجية والرشوة ، وهو ما أكده كل من S.Knack,S و O.Azfar حيث اعتبرا أن الرشوة تؤثر على التبادلات التجارية ســـلبا والعكس ليس صحيحا بالضرورة[1] ، وفيما يلي التمثيل البياني الذي خلصت إليه دراسة Mohcin Habib و Leon Zurawicki المعتمدة في هذه الجزئية:

[1] , **TradeIntensity,Country Size and Corruption** , Economics of)2003(et O.Azfar , S.Knack,S Governance ,04/2003

الشكل رقم 06 : مرونة التعاملات الخارجية وخطر الرشوة

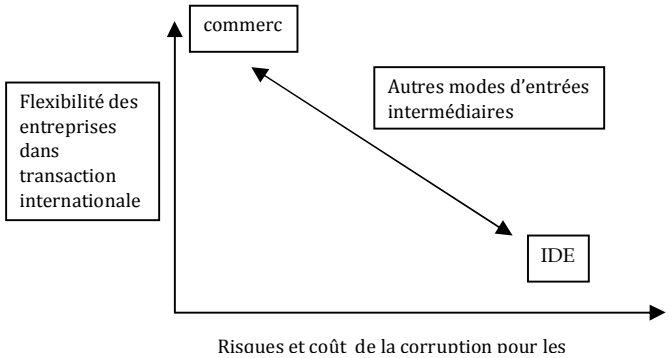

Source : Mohcin Habib, Leon Zurawicki,Effet de la corruption sur le commerce et les IDE

III_1_1_2 أثر الرشوة على مستوى الفقر: لقد بينت التجارب أن تحقيق النموّ لا ينجر عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصحبه توزيع عادل نسبيا. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نموّ عام محترم لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة زيادة قدرت بمئة مليون فقير جديد.

يمكن القول إجمالا إن العولمة قد حققت لبعض البلدان نموّا اقتصاديا وزيادة ثروة، لكنها زادت في فقر بلدان أخرى، كما زادت حتى في بعض البلدان المستفيدة من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو و لم تتحول إلى تنمية بشرية. ولعل هذا ما يبرّر إقحامنا لتأثير الرشوة على الفقر في سياق مناقشة أثرها(الرشوة) على النمو الاقتصادي والتنمية وفيما يلي تحليل ذلك التأثير.

تتخذ صفقات الرشوة أشكالا عديدة يمكنها أن تشوه توزيع الموارد وأداء الحكومة بطرق عديدة . ومن الواضح أن أثر الفساد على السلامة الاقتصادية لبلد سيتوقف على ما يمكن الحصول عليه بوسائل الرشوة .غير أن الأبحاث القطرية المقارنة توحي بصفة عامة بأن ارتفاع مستويات الفساد يضر بالنمو الاقتصادي .وعندما يقترن الفساد بالجريمة المنظمة، تُحبَط الأعمال التجارية المشروعة، ويتشوه توزيع الموارد وتتعرض المشروعية السياسية للخطر. وتوافقا مع كل ما ذكرنا يصبح للرشوة أثر منتشر ومربك على الفقراء ما دام ت تشوه الاختيارات الجماهيرية لمصلحة الأغنياء وذوي النفوذ، وتحد من قدرة الدولة على توفير شبكة الأمان الاجتماعي.

إن الدولة التي يتفشى فيها الفساد والرشوة على وجه التحديد ، يمكن أن تكون شرسة في مواجهة أفقر الفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس مع الراغبين في تقديم الرشاوى Osborne 1998 [1] ، ويحرم كل من الفساد والرشوة الفقراء من نصيبهم حتى ولو كان هذا النصيب هزيلا .ويزيد من حدة الفقر بتحويله الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال .

[1] Osborne, Denis ,(1998) , **Learning Module on Corruption ,** UNDP Publication

ويوسع الفجوة القائمة بين الجنسين لأن المبالغ المدفوعة بغرض الفساد إنما تدفع مقابل خرق قواعد الإنصاف في التشغيل والشراء .كما يؤجج الفساد الفوارق بين الجنسين لأنه يشكل في الغالب إعادة توزيع للموارد التي تنقل من الفقراء (ومعظمهم نساء)إلى متقلدي المناصب(ومعظمهم من الرجال). ويغذي الإجحاف بانتهاكه لحقوق الإنسان .ويتسبب في السخط السياسي والقلاقل الاجتماعية.

ويمكن لنا أن نلخص ما تقدم ذكره في كون الرشوة تؤدي إلى إلى توسيع الفجوة بين الأغنيـــاء والفقراء, وهذا الأثر يكون على عدة مستويات نوجز أهمها فيما يلي :

* تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد علـــى تراجـــع المستويات المعيشية .

* قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، من جهة مقابلة يتحمل الفقراء عبئا ضريبيا أثقل وخدمات أقل .

* تؤدي الرشوة إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية ، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة .

* حصول الفقراء على حد أدنى من الخدمات الاجتماعية التي لا يملكون القدرة على دفع مقابلها غير المشروع ،وهو ما يفاقم حدة الفقر.

* تفادي استثمارات الهياكل الأساسية للمشاريع التي تساعد الفقراء ،ذلك أن الفكر الادي الذي يسير الممارسات الرشوية سيدفعها نحو المصالح الخاصة على حساب الأمور الاجتماعية.

حوصلة :للفساد عموما والرشوة على وجه التحديد آثار سلبية على النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر نتيجة لما تحدثه من سوء في تخصيص الموارد وفي توجيهها نحو الاستثمارات غير المنتجة بهدف تحقيق الكسب غير المشروع وهي على العموم تعتبر مكلفة لأي بلد تستفحل فيه بشكل ينعكس على مستويات الأداء الاقتصادي ومن ثم على نجاعة الخطط التنموية أولا فالدقة في تنفيذها ،وهكذا تجازف الرشوة بالعملية التنموية شكلا ومضمونا خاصة على المدى البعيد ،ولعل خير ما نستدل به في هذا السياق كمحصلة لهذه الجزئية التي ناقشت آثار الرشوة على الصعيد الاقتصادي رؤية Vito Tanzi الذي يعتبر أن شواهد الرشوة تتمثل عموما في[1]:

–ضخامة استثمار القطاع العام – تناقص الإيرادات الحكومية

–تناقص الإنفاق في عمليات الصيانة والتشغيل – تدني نوعية البنى الأساسية العامة.

ملاحظة:لمزيد عن المعلومات حول الدراسات التي تناولت أثر الفساد والرشوة على التنمية أنظر إلى قائمة الملاحق

[1] Vito Tanzi .Hamid Dawoodi , (1997) , **corruption public investment and growth** ,IMF working paper /wp/97/139,Washington D.C October, p1

III_1_2 تحليل الطرح القائم على أساس إيجابية الرشوة للنمو والتنمية:

لقد ركزنا فيما سبق على الآثار السلبية للرشوة على النمو والتنمية ،وهذا تةافقا مع هدف البحث الذي نتناول من خلاله الرشوة كظاهرة سلبية ،لكن الأمانة العلمية ووجوب الحيادية في التحليل الذي يبنى على أساس الازدواجية تفرض علينا في ما يلي توضيح الطرح المناوئ لما تقدمنا به ،حيث أن هناك من يرى الرشوة طريقا لتحسين الرفاهية الاقتصادية وتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة[1] Rose Ackerman 1978. وفي بعض التحليلات (على خلاف النظرية التقليدية) هناك رأي يقرر أن الرشوة يمكن فعلاً أن تدفع النمو الاقتصادي أو على الأقل لا تعيقه من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال المعاملة الضريبية ،وفي هذا السياق يهب البعض على التأكيد على وجود حد أدنى والرشوة من أجل دفع عجلة التنمية والتقليل من الاستبداد[2] (Samuel Huntington) . ومن الشواهد على ذلك تجربة جنوب شرق آسيا والتي أثبتت أن كثافة الفساد لا يعني بالضرورة وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى فإن الدليل المقارن حديثاً المبنى على الدراسات المقطعية يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي1996 Ades and Die Tella [3] . و هكذا يمكن القول بأن أغلب الدراسات الحديثة أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي ، وأن هذه العلاقة ليست حتمية في كل الأوقات ، فقد يوجد الفساد ولكنه لا يكون عائقاً للنمو الاقتصادي كما في تجربة جنوب شرق آسيا .

ويذهب أوستر فيلد Oster feld إلى أن السوق الحرة عامل لا يستغنى عنه للتنمية الاقتصادية ، وأن التصرفات الفاسدة التي تحرك السوق الحرة هي تصرفات مفيدة ، بعكس الإجراءات والتصرفات التي لا تحرك السوق الحرة فهي ضارة ومعيقة اقتصادياً ، وهذا النوع من الفساد ، الذي يصفه بالفساد الواسع ، يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية ما دامت الغاية منه هي الدفاع عن ممتلكات الفرد وحقه في ممارسة أعماله بإرادته ، وبمعنى آخر الفساد هنا هو دالة للقيود على الحرية وعندما تزول هذه القيود يتلاشى الفساد[4]. إلا أن هذا التوجه غير مقبول ، ويظل رأياً ضعيفاً لعدم وجود أدلة علمية وعملية قوية تدعمه ، فالفساد كما ثبت يضر بالنمو الاقتصادي وبالعملية التنموية في مختلف مستوياتها وفي جميع مجالاتها .

وحتى لا نتعمق أكثر في تحليل إيجابيات الرشوة وفقا لمؤيدي الظاهرة والذي قد يحيد بنا عن الهدف الأساسي للدراسة المتمثل في إبراز الرشوة كآفة اقتصادية ،سنكتفي فيما يلي بحوصلة أبرز ما اعتبره البعض من محفزات الرشوة للتنمية في شكل نقط دون الغوص في دلالاتها:

---

[1] عبد الله بن حاسن الجابري ، **الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه** ، المؤتمر الإسلامي الثالث ، قسم الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى

[2] عامر الكبيسي، (2005) ،**الفساد والعولمة تزامن لا توأمة** ، المكتب الجامعي الحديث

[3] Ades, A. and R. Di Tella, (1996), **The Causes and Consequences of corruption: A Review of Recent Empiricol Contribution** , IDS Bulletin, Vol. 27, No. 2, PP. 6-11.

[4] Paolo Mauro ,(1998), **Corruption : Causes , Consequences , and Agenda for further research** , Finance and Development , March , P . 11 .

* تنمي الرشوة ديناميكية سوق موازي يخلق مزايا معينة كالوظائف ، وتجنب الرسوم .
* تعمل الرشوة على حماية الأقلية المقاولة أو النخب الديناميكية الجديدة
* تقلل الرشوة الشك الاقتصادي وتدعم الاستثمار ، تمكن المؤسسة ذات الأداء الجيد على المواصلة في المدى البعيد
* تعرض الرشوة مرونة في السياسة المركزة نحو التخطيط .
* تعمل الرشوة على تلطيف الانتقال من النمط التقليدي للنمط العصري ،و إزالة مشاكل الكتل الأمية .
* تساهم الرشوة في جذب وإثارة حرفية النشاط السياسي وتأسيس شبكات تبادل المعلومات
* تعمل الرشوة على تحفيز حركية الموظفين ضد الإديولوجية المتسلطة وإثارة الأنانية التي تحسن معنى المسؤولية

حسب ما سبق يتضح لنا الأثر المزدوج للرشوة من الجانبين السلبي والإيجابي ، هذا الأخير الذي دعمه التأييد الجماعي للرشوة في مواقف عديدة هذا التأييد الذي وجه بعض المفكرين لالتماس تبريرات عديدة للرشوة كونت –حسبهم –الآثار الإيجابية للرشوة ولو بشكل نسبي وفق الظروف التي تخلقها .

ورغم هذا التوجه المحتشم لدراسة الأثر الإيجابي للرشوة يظهر الأثر السلبي بشكل أكبر ، مرتكزا على دعائم أقوى ، ذلك أنه مهما بلغ حجم التبرير لوجود الرشوة فلا يمكن تقبلها بأي شكل في أي مجتمع لأن آثارها الفتاكة تفوق بكثير الإيجابيات النسبية التي تصورها البعض . بل وأكثر من ذلك لا يجب التدقيق والاستماتة في تبرير التجاوزات التي تخلقها الرشوة لأن هذا يعتبر في حد ذاته دعما لها.وعلى هذا الأساس فإن استعراض النتائج الإيجابية للرشوة إلى جانب السلبية لا يعدو كونه محاولة لتقديم المفهوم الواسع حسب الأطراف المتنوعة ولا يعني أبدا تبنينا لتأييد الرشوة .

III_ 2 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات الاجتماعية والسياسية:

لطالما تم تناول مواضيع الفساد والرشوة في النسق الاجتماعي والسياسي ،ذلك أنها تبدو جلية أكثر من خلالهما ،حيث يرى Treisman 2000 أن المتغيرات الاقتصادية تفسر الفساد أقل من المتغيرات السياسية والاجتماعية ، والسبب هو أنها (المتغيرات الاجتماعية والسياسية) تتأثر بالعوامل غير المخططة اقتصاديا أثناء الحكم الطويل والقصير الأجل ،بينما المتغيرات الاقتصادية فلا تظهر إلا في الأجل الطويل[1] . ولعل هذا ما أدى إلى إيلاء الأهمية القصوى للأبعاد الاجتماعية والسياسية من الباحثين المتخصصين ،إلى أن استحوذ النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي معلنا ميلاد العولمة التي فتحت الآفاق على كل الاحتمالات وكشفت مواطن قصور عديدة في الأنظمة الاقتصادية التي تم إسناد معظمها إلى الفساد وهو ما سرع وتيرة البحوث الاقتصادية نحو هذا السياق ومن جهتنا نحاول من خلال هذه الدراسة اقتفاء أثر من سبقونا في الاختصاص

[1]Treisman, Daniel ,(2000) ,**The causes of corruption: a cross national study** , Journal of Public Economics, vol. 76, P441

في مجال أصبح يعد الأكثر خصوبة (بحوث الفساد) كونه يزاوج بين كل الأبعاد الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية.

و توخيا منا للبقاء في إطار التخصص الاقتصادي الذي يحيط بالبحث ،في موضوع طالما اعتبر ظاهرة اجتماعية وسياسية،سنقتصر في هذه الجزئية على عرض الخطوط العريضة لأبرز الآثار الاجتماعية والسياسية للرشوة في شكل نقط دون الخوض في تفاصيل قد تخرج بنا عن النسق المخطط للدراسة.

III_2_1 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات الاجتماعية:

تتعدد وتتشابك الآثار الاجتماعية للرشوة والتي نوجزها في النقط التالية على سبيل المثال لا الحصر ودون إسهاب يخرج بنا عن نطاق أهداف البحث :

- تسهل الرشوة تجاهل قوانين الصحة والسلامة، وتسهل الإفلات من الملاحقة القضائية بشأن الإضرار بالبيئة .وتبطل مفعول القوانين، ويصعد الإجرام ويزيد من حدته، ويغذي الثورة ويشكل في نهاية المطاف خطرا عالميا.
- يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية[1].
- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات ، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهشمين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

يرى J.Cartier-Bresson أنه من الضروري إدراج مسائل شرعية النظام السياسي –الاقتصادي موضوع الخلاف في إطار تحديد مجال البحث وهو ما يبرره باعتبار أن الفساد ينتشر بسبب عدم تطبيق القانون ولكونه يحتل مكانا هامشيا في الجدل الاجتماعي الأمر الذي من شأنه أن يوسع نطاق " المناطق الرمادية " وهذا المفهوم يشير إلى ضرورة النظر إلى الظواهر المعاصرة المتمثلة في التبعية وتوريث الوظائف[2]

- وعلى الرغم من أن للرشوة آثاراً سلبية وضارة بالنمو الاقتصادي والقيم الأخلاقية والممارسات الإدارية ،– كما سبق و إن ذكرنا– يرى أنصارها أنها يمكن أن تكون مفيدةً ودافعاً لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم الرفاهية للمجتمع ، فهم يرون أن للرشوة وظيفة ، و أول مهام هذه الوظيفة هي حماية النظام السياسي الذي يظهر فيه وتجنيبه ويلات الانقلابات والأزمات حيث يخلق الفساد هنا " مجموعة " أو " طبقة " من المستفيدين تعمل على حماية النظام الفاسد مما يحدث الاستقرار اللازم للدول

[1] هدى متكيس ، (1999) ، **الشروط السياسية للتنمية – خبرة دول الجنوب** ، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية ، مركز دراسات الدول النامية ، القاهرة ، ص 30

[2] بيير لا كوم ترجمة سوزان خليل ،(2003)، **الفساد** ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،الطبعة الأولى ،ص31

النامية . أما الوظيفة الثانية في رأي أنصار الرشوة هو أنه يرفع كفاءة الأداء حيث يؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية وتحسين معاملة البيروقراطية للمواطنين[1].

III_2_2 مخلفات الرشوة على مستوى العلاقات السياسية:

تتعدد وتتشابك الآثار السياسية للرشوة والتي نوجزها في النقط التالية على سبيل المثال لا الحصر ودون إسهاب يخرج بنا عن نطاق أهداف البحث :

- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة الخدمات العامة ، ويدفع إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ، كما يضعف من شرعية الدولة و سلطتها ، ويمهد لحدوث اضطرابات تتهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية[2].
- يعتبر Y.Meny كعالم سياسة أن أخطر أشكال الفساد المعاصر هي "التي تتحول مادتها إلى طاقة"فهكذا جرى تأسيس علاقات التبعية و الخدمات المتبادلة بطرق غير واضحة والاتفاقات التي تثير الشبهات حولها والقضية تتعلق بنظره بنظام معين للتبادل يسلك طريق الشرعية ولا يكون التبادل النقدي عنصرا رئيسيا بالضرورة ،فمنح التراخيص والتصاريح يمكن أن يتما عن طريق العقود أو تزوير قيم الفواتير ،والفساد في رأيه "ليس ظاهرة على هامش النظام ولكنه يتعايش في انسجام وثيق مع ذلك النظام ويتغذى على نقط الضعف فيه ويستند إلى آليات وقيم النظام ذاته"[3]
- فيما يتعلق بتأثير الفساد والرشوة على الديمقراطية ،فحسب اعتقاد Y.Meny1992 يبدو أن تركز السلطة في قبضة الجهاز التنفيذي تعمل في اتجاه تهميش باقي السلطات التشريعية والقضائية وحتى السلطة الرابعة المتمثلة في الصحافة والإعلام ،وهنا تبرز إشكالية تحليل علاقة الديمقراطية بالفساد.لقد تآكلت الفضائل الجمهورية تحت تأثير التصنيع وانتشار القيم الرأسمالية التي اصطدمت بقيم المجتمع التقليدي الذي أخذ طريقه إلى الزوال وكان من شأن انضمام دوائر الأعمال إلى الجمهورية أن يربط الديمقراطية البرلمانية بالممارسات الفاسدة على الدوام[4].
- تؤثر الرشوة على سوق النفوذ السياسي ،حيث أنها تربك حسابات الشفافية لصالح الفئات الأكثر قدرة على الدفع ،وفقا لقانون العرض والطلب ، ففي العالم المعاصر لم تصبح الانتخابات معتمدة فقط على شعبية المترشح ،بقدر ما تتعلق بإمكانياته التي يسخرها لجذب الرأي العام ،هذه الإمكانيات التي عادة ما يكون مصدرها فاسدا.
- في الحالات التي يتم فيها الاستيلاء على جانب مهم من الفوائض باسم جماعة معينة ،إثنية أو طائفية أو قبلية ،فإن العلاقة بالدولة لا يمكن أن تكون مباشرة ،بل عليها أن تمر من خلال بنيات وسيطية تتمثل في

---

[1] أحمد رشيد ، (1993) ، **نظرية الإدارة العامة – السياسة العامة والإدارة** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص 23

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،(1999) ، **الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته** ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية لإصداره ، الكويت ، ص 3

[3] بيير لا كوم ،ترجمة سوزان خليل ، (2003)، **الفساد** ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ،الطبعة الأولى ،ص10

[4] نفس المرجع السابق ،ص 33

التنظيم المسيطر داخل كل من هذه البنيات ،وإذا كان من نافلة القول الإشارة إلى الفعالية الخاصة للقبيلة كجسم سياسي –توزيعي في بعض المجتمعات ، فإنه يتوجب الإشارة إلى مكامن خطورة هذا الجسم على تحقيق الفرص المتساوية لحقوق المواطنة.وبهذا تتحكم الرشوة البنيوية في الحظوظ المتساوية للوصول إلى الموارد،أين تكون مرهونة (الحظوظ)بدفع المقابل رشوة مادية أو عن طريق توسط طرف آخر محابي.

خاتمة الفصل الثاني

بعد معاينتنا من خلال هذا الفصل وبشيء من المناقشة والتحليل للكم الهائل من المتغيرات التي تحفز وتغذي الرشوة ،وصولا إلى تبعاتها الجسيمة ،مرورا بتشعب وتشابك آلياتها ،وهذا على مختلف الأصعدة الاقتصادية (بشكل أكثر عمقا وفق ما تفضيه طبيعة التخصص)والاجتماعية والسياسية ،توضح لنا عمق التأثير المتبادل بين الرشوة ومحيطها الخارجي ،وبهذا بات لزاما علينا التأكيد على أن الرشوة ليست مجرد قضية أو حالة بحث إنما تعدو ذلك بكثير لتصبح ظاهرة بكل الأبعاد والمقاييس.

فالرشوة ظاهرة تستثيرها عديد المتغيرات وتغذيها عديد العوامل لتجتاح كل مكان وزمان وبطرائق مختلفة ونسب متفاوتة ،حيث توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الرشوة ظاهرة متعددة الرؤى ،وما تناولها بالدراسة من لدن الباحثين بأطيافهم المختلفة إلا تأكيد على ذلك.ومن جهتنا وتوافقا مع انتمائنا الاقتصادي ،ركزنا على هذا البعد الذي أضحى البحث فيه حيويا خاصة بعد انفتاح العالم على مصراعيه ومن ثم وجوب تقليل الشك الاقتصادي بين أعضائه حتى يضمن النجاعة .وقد تزايدت وتيرة الأبحاث المحللة للرؤية الاقتصادية للظاهرة مع بزوغ العولمة معلنة عن زوال قطب الاشتراكية وتربع الرأسمالية على الاقتصاد العالمي ،هذه العولمة التي ما فتئت تظهر إرهاصاتها وتجلياتها السلبية موازاة مع الإيجابية والتي جعلت العالم مجبرا على الاعتراف بأنه لو كانت الرشوة ظاهرة تغذيها البلدان الاجتماعية معتمدة على سلطة ونفوذ الدولة والاهتمام بالروابط بين الأفراد ،لزالت (الظاهرة) مع بداية الانفتاح على العالم الخارجي تمهيدا لاكتساح اقتصاديات السوق المبنية على العرض والطلب .

لكن ما حدث هو أن الفترة الانتقالية في العديد من الدول،قد أوجدت دوافع ومحفزات جديدة للرشوة،أين انتهز الفاسدون الفرصة لاستغلال الفراغ القانوني السياسي والاجتماعي والضعف الاقتصادي لتطوير آليات وممارسات جديدة للرشوة.فالفكر المادي ألقى بظلاله على ظاهرة الرشوة ليزيد من صلابتها ،مانحا إياها الحصانة تحت مسمى العقلانية في البحث عن العوائد والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد ،والإفلات من قبضة الجهاز البيروقراطي المعيق للاستثمار،ومع كل هذا اللغط وجد العالم نفسه مجددا في مواجهة ظاهرة أقل ما يقال عنها أنها فتاكة وهذا ما يوجب قبل أي محاولة لمجابهتها قياسها وتقديرها وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي.

الفصل الثالث

ضبط الإطار الكمي لظاهرة الرشوة بغرض مكافحتها

مقدمة الفصل الثالث

I_ صعوبة قياس وتقدير الرشوة كسبيل أوحد لملاحقتها

I_1 أهمية قياس و تقدير ظاهرة الرشوة
I_2 صعوبة قياس وتقدير ظاهرة الرشوة
I_3 تصنيفات مقاييس ظاهرة الرشوة

II_ أهم مؤشرات القياس كوسيلة للتقييم والمكافحة

II_1 مؤشر مدركات الفساد
II_2 المؤشر الفرعي للفساد في مؤشر الحكم الراشد
II_3 المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية

III_ نماذج مختارة عن ظاهرة الرشوة من أبرز الأدبيات الاقتصادية

III_1 نموذج الرئيس ،الوكيل والزبون(Rpbert Klitgard)
III_2 نموذج (Vishny وShleifer)

خاتمة الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث:

بعد أن أسهبنا من خلال الفصل السابق في تحليل مدخلات ومخرجات الرشوة ،تبين لنا عمق وخطورة الظاهرة ،كونها متشابكة الجوانب والأبعاد ،متعددة الممارسات والآليات ،وأكثر من هذا كثيرة الآثار والتبعات ،تبعات رغم أننا وضحنا الرؤية الاستثنائية التي تقر بإيجابيات الظاهرة – خاصة من قبل من يريدون التبرير لنظام(نظام دولة ،أو نظام سوق) دون سواه– تبقى سلبياتها أعمق بكثير مما يستوجب النظر في حل يكفل القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليل من حدتها على الاقتصاد و المجتمع .

ولقد تشكل الالتفاف العالمي حول محور مكافحة الفساد برمته والرشوة على وجه التحديد نتيجة سببين محوريين هما :

الأول: متمثل في وقوف العالم برمته على الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها ظاهرة الفساد.

الثاني :يكمن في محاولة تقليل الشك الاقتصادي بغية تعزيز الشفافية من أجل ضمان تنافسية محلية ودولية عادلة من شأنها ضمان جو من الثقة في التعاملات بين المؤسسات داخليا وخارجيا .

ولعل السبب الأخير يرجع إلى اجتياح الرأسمالية التي أوجبت الانفتاح وفرضت قوانين السوق ،ويمكن لنا من هذا المنظور أن نضيف سببا ثالثا لالتفاف العالم حول مكافحة الفساد ،وهو محاولة التبرير للرأسمالية كنظام نموذجي خاصة بعد التماس قصورها عند عدة مستويات ،ما أدى إلى محاولة تحسين صورتها من خلال تبني المؤسسات العالمية التي ترعاها شعارات تمتص القصور الذي بات واضحا للعيان.

أثناء بحثها في إمكانيات تقويض الفساد والرشوة ،وجدت الهيئات العالمية ،الإقليمي والمحلية نفسها أمام مهمة أساسية أولية لبلوغ هدفها وهي ضبط الإطار الكمي للرشوة في دول العالم وقطاعات الاقتصاد ،وذلك لتجنب بناء استراتيجيات مكافحة عشوائية .وهنا برز قياس وتقدير الرشوة كأولوية لبناء دراسات تقييمية لوضع الرشوة في فترة زمنية معينة ومن ثم التنبؤ بمسارها في المستقبل استنادا على سلوكها في الماضي.

توافقا مع ما تقدم ذكره ،ارتأينا كضرورة منهجية لدراستنا ،تلمس الجهود المبذولة في سبيل قياس وتقدير الرشوة بغية التمكن من ملاحقتها . وعلى هذا الأساس نقترح أولا التدليل على صعوبة المهمة ومن ثم التأشير على الأطراف المتكفلة بها وآليات القيام بذلك ،لنصل إلى استحضار وتحليل أبرز النماذج التي حاولت معاينة الرشوة .

I_ قياس وتقدير الرشوة كسبيل أوحد لملاحقتها:

I_1 أهمية قياس و تقدير ظاهرة الرشوة :

تتزايد أهمية دراسة الرشوة مع تسارع وتيرة العولمة التي تشكل مناخا مناسبا لتناميها وتوسعها بشكل أكبر في كل الاتجاهات ،فمع الانفتاح الواسع و التنافسية الشديدة أصبح صراع التملك أقوى بكثير وتضاءل الاهتمام بوسائل الحصول على الماديات لإشباع الرغبات التي يتزايد مستواها يوما عن يوم ،وهو ما يبرر انحرافات عديدة في التعاملات والتي نجد على رأسها الرشوة التي أصبحت في بعض الأحيان ممارسة يومية وعادية وهو ما يضاعف خطورتها حيث لا يتم أخذها بعين الاعتبار في التنبؤات الهادفة لوضع الخطط المستقبلية التنموية وهنا نقع في خطأ إعداد الخطط حتى قبل تطبيقها ومن ثم الفشل المبكر لمساعي التنمية.

ولأن أهمية دراسة الرشوة نابعة من استشعار خطورتها ومحاولة التصدي لها مستقبلا،وجب عدم الاكتفاء بالجانب النظري لهذه الدراسة وإنما استغلاله لبناء إطار كمي يدعم الدراسة ويبرز جدواها. هذا الإطار الكمي الذي يكفل محاولة قياس وتقدير الرشوة في فترة زمنية معينة وخلال فترات سابقة لها بغية بناء نماذج تتنبؤ بحجمها مستقبلا ومن ثم تحضير خطط ناجعة لإدراك الرشوة، تحد على الأقل من استفحالها المفرط تستطيع محاكاة اتجاه مسارها وسرعة انتشارها ،باختصار يساعد قياس وتقدير الرشوة على التأهب لكل الاحتمالات التي تفتحها الرشوة بحيث يتمكن صانعوا القرار المحليين والعالميين من اتخاذ التدابير اللازمة في وقتها المحدد وليس بعد فوات الأوان كما حدث في الماضي ولا يزال يحدث إلى يومنا الحالي.

إن أهمية الدراسة الكمية لظاهرة الرشوة لها تجليات عديدة من أبرزها أنها تساهم في الكشف عن أسباب الظاهرة ومن ثم توحيد الجهود في الاتجاه الصحيح لمكافحتها والتقليل من حدتها وبهذا ضمان نجاعة الاقتصاد ومعه تعزيز إنجاح الخطط التنموية ،من جهة أخرى يعتبر تناول أي ظاهرة بالدراسة الكمية لفتا للإنتباه إلى حجمها ومن ثم ثقلها ووزنها الذي يحدد حجم العناية التي تولى لها . وعلى ضوء ما تقدم نعتبر أن تكثيف البحث في اتجاه قياس و تقدير ظاهرة الرشوة يعتبر إسهاما بارزا لنشر الوعي والتحسيس بها وهذا في حد ذاته يعتبر سلاحا ضدها خاصة إذا علمنا أن الرشوة تتحسن بالسرية والتعمية و تحتاج إلى الغموض والالتباس .

تتجلى أهمية قياس وتقدير الرشوة على عدة أبعاد ومستويات تحاكي تشعبها وتعقدها وفيما يلي سنعرض باختصار هذه الأهمية وفق النسق المنهجي للبحث:

I_1_1 أهمية قياس وتقدير الرشوة على الصعيد الاقتصادي :

توافقا مع ما تقدم ذكره من خلال الجزئية السابقة فإن ظاهرة الرشوة تؤثر على كل مستويات النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته وتخاطر بذلك بنسب النمو في البلد ومنه معدلات التنمية الواجب إحرازها ،وعلى هذا الأساس فإن قياس وتقدير الرشوة يساعد كل الأعوان الاقتصاديين ،العموميين والخواص ،المحليين والأجانب ،على تخفيف حدة الآثار التي سبق لنا تناولها:

I_1_1_1 أهمية قياس وتقدير الرشوة على استهلاك العائلات :

يساعد قياس الرشوة من تقدير التكاليف الإضافية التي يتحملها المستهلك النهائي والتي قد تكون في الأصل مجانية وبالتالي سيكون بالإمكان تحديد النسبة التي تنخفض بها القدرة الشرائية للمستهلك جراء التكلفة المتحملة،وهنا سيكون بوسع الحكومة التحرك في الاتجاه المناسب لمحاولة احتواء هذا الانخفاض فقد تقرر الدولة مثلا (وفقا لقدراتها المالية) خفض معدلات الضرائب والرسوم حتى تستوعب التكاليف التي خلفتها الرشوة على المواطن (المستهلك سواء كان شخصا معنويا أو مؤسسة اقتصادية).من جهة أخرى تستطيع الدولة من خلال قياس الرشوة تقدير حجم الخلل الذي سيكون على حساب جودة المنتوج ومن ثم تكثيف الرقابة على الجودة بالشكل المطلوب لحماية المستهلكين .

سبق و أسلفنا أن دراسة الرشوة في حد ذاتها تعتبر مخاطرة يحاول أطراف الرشوة على إثرها حماية أنفسهم بالتستر ما أمكنهم وهو ما يكلفهم ماديا ومعنويا ، فإذا افترضنا اتساع نطاق محاولات دراسة وقياس الرشوة ، فإن أطرافها (الراشون والمرتشون والوسطاء) سترتفع تكاليفهم المادية متمثلة في الأموال المبذولة لغرض توفير الحماية والمعنوية متمثلة في زيادة مستوى التخوف من الضبط وإثره المتابعة القانونية والعقاب وعلى هذا الأساس لن يستسهل هؤلاء الأطراف الحصول على الأموال من خلال الرشوة وبالتالي ستقل درجة عشوائيتهم في هدرها مما يساهم في بناء مجتمع استهلاكي أكثر عقلانية قادر على التحكم بمستويات الإشباع.

I_1_1_2 أهمية قياس وتقدير الرشوة على استثمار المنتجين :

إن أكبر عنصر التمسنا تأثيره السلبي المباشر على حجم الاستثمار الكلي من خلال الفصل السابق تمثل في البيروقراطية التي تخلقها الرشوة قصد تحصيل عوائد للموظفين العموميين في الإدارات ،ويمكننا قياس ظاهرة الرشوة عند هذا المستوى التفطن لدرجة العرقلة والتعقيد وربما أحيانا التعجيز التي يتعرض إليها المستثمر فتجعله يرضخ لإملاءات الموظفين بدفع الرشوة التي يتحملها في البداية لينقلها كتكلفة إضافية للمنتوج مما يقلل من درجة تنافسيته فيضعفه أمام المنتوج الأجنبي ، ولعل الوقوف على حدة هذه العراقيل يفعل جهود الأطراف المعنية (الدولة ،دوائر الأعمال) في اتجاه تخفيفها من خلال سن القوانين والتشريعات الكافية لحماية

حقوق ومصالح المستثمرين إضافة إلى تقليل المراحل والإجراءات التي يمر بها المستثمر إلى أقصى حد ممكن ومن جهة مقابلة التركيز على أخلاقيات العمل التي توجب انضباط المستثمرين.

باختصار يمكننا القول بأن قياس وتقدير الرشوة ينبهنا إلى المخاطر التي يتعرض إليها الاستثمار الكلي ،وبالتالي التجند الفعلي لكافة الأطراف المعنية بما يخلق مناخا استثماريا أمثلا يضمن مستوى عادلا من التنافسية ،فيحقق منتوجات محلية يستطيع الاقتصاد المراهنة عليها.

I_1_1_3 أهمية قياس وتقدير الرشوة على الإنفاق والإيرادات الحكومية :

إن محاولات قياس الرشوة تمكن المجتمع المدني والدولي على حد سواء من الانفتاح على حجم التجاوزات الحاصلة في ميزانية الدولة ،سواء الإنفاق أو الإيراد،وبهذا ستتحرك كتلتي المجتمع المدني والمجتمع الدولي معا للضغط على سياسات الحكومة باتجاه ما يكفل تقليل حجم الفساد والرشوة المستشريين في القطاع بالبلد.ومن أمثلة هذا برامج التعديل الهيكلي التي فرضت على حكومات الدول النامية ترشيد إنفاقها الحكومي وتوجيهه إلى القطاعات الحساسة التي تخدم التنمية ،بدلا من القطاعات التي تخدم أصحاب المصالح على حساب ترقية المجتمع، من جهة أخرى يضغط المجتمع المدني (جمعيات ونقابات وتعاضديات...) بقوة سلطته على الرأي العام ومن خلال استعماله لوسائل الإعلام باتجاه توضيح حجم الهدر الحاصل في الإيرادات الحكومية جراء الفساد وهو ما يضيق الخناق على استباحة المال العام.

I_1_1_4 أهمية قياس وتقدير الرشوة على التجارة الخارجية :

يعتبر قياس الرشوة والفساد في يومنا الحالي عامل حسم لتحديد درجة ونوعية التعاملات التجارية البينية في العالم ،خاصة بعد الإشارة إلى الاتفاقيات العالمية المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة و التي يجدر بالدولة الطامحة إلى تسجيل حضورها في المحافل الاقتصادية العالمية إمضاءها كسبيل أوحد لتجنب العزلة الاقتصادية أو ما يصبح بالمعنى الدقيق للكلمة حصارا اقتصاديا.

فقياس الرشوة والفساد عموما له أهمية معتبرة تتجلى خاصة في محاولة خلق الثقة في التعامل الدولي ،بحيث تكون الدول على الأقل على علم بمستوى فساد الدولة التي تتعامل معها ومن ثم تتأهبان معا للتعامل مع هذا المستوى ولا تنتظر حتى تصطدم به في الواقع أين لا تجدي حينها الجهود نفعا.

I_1_2 أهمية قياس وتقدير الرشوة على الصعيد الاجتماعي :

لا تقل أهمية قياس وتقدير الرشوة على الصعيد الاقتصادي ،وهذا من منطلق تأثيراتها السلبية التي سبق وتعرضنا لها في الفصل الثاني ،وحتى لا نخوض في إسهاب قد يحيد بنا عن المسار الخطط للبحث نوجز باختصار أهمية قياس الرشوة على الصعيد الاقتصادي فيما يلي:

* يساهم قياس الرشوة في خلق الوعي الذي يعزز القوانين ، ويصعب الإفلات من الملاحقة القضائية وهو بهذا يقلل من درجة التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة .

* يساهم قياس الرشوة في التنبه إلى الفئات المتضررة وبالتالي تكثف الجهود من أجل التعويض،وهو ما يساعد على تقليل الفجوة الواسعة جدا بين الطبقات الغنية والفقيرة ،كما يجعل المجتمع .

I_1_3 أهمية قياس وتقدير الرشوة على الصعيد السياسي :

لا تقل أهمية قياس وتقدير الرشوة على الصعيد السياسي،وهذا من منطلق تأثيراتها السلبية التي سبق وتعرضنا لها في الفصل الثاني ،وحتى لا نخوض في إسهاب قد يحيد بنا عن المسار الخطط للبحث نوجز باختصار أهمية قياس الرشوة عند هذا البعد فيما يلي:

* إن محاولات قياس الرشوة في الدولة تعطي انطباعا بأنها تملك سلطة ومشروعية ،وتمتلك نسبة من النزاهة لدى أعوانها إلى الحد الذي يجعلهم هم أنفسهم على قائمة الداعمين لمكافحة الفساد والرشوة من خلال تقديرها ومن ثم متابعتها.باختصار تؤدي عملية القياس إلى رفع درجة شرعية النظام السياسي داخليا وأكثر من ذلك في المحافل الدولية.

* تضيق محاولات قياس الرشوة الخناق على الممارسات الفاسدة التي اعتاد النظام التعايش معها ،حيث أن الإشارة إلى كم معين من الفساد يؤدي إلى نتائج وخيمة على المجتمع المدني والسياسي كفيل بأن تحول الرأي العام إلى استهجان ظاهرة كان يعتبرها طبيعية ،خاصة وأن هذا الرأي العام هو الذي سيضغط باتجاه التغيير ومن ثم تتأثر درجات الولاء السياسي لنظام معين.وهنا يتأثر سوق النفوذ السياسي من خلال جهود إرساء الشفافية والنزاهة في الحكم على حساب المحاباة والزبونية السياسية والولاءات الطائفية و الإثنية.

I_2 صعوبة قياس وتقدير ظاهرة الرشوة :

لقد ظلت الرشوة ظاهرة صعبة القياس لعدة سنوات ،أين كانت مصدر قلق دائم للتحاليل الاقتصادية،ومع مرور الوقت تعمقت بحوث العلوم الاجتماعية في صيغة التجارب على مختلف البلدان التي تمسها الظواهر المختلفة ،وبهذا وتوافقا مع رأي Babbi E1995[1] أصبحت العلوم الاجتماعية قادرة على قياس أي ظاهرة تتناولها بالدراسة ،وعلى نفس النهج ،وباعتبار الرشوة ظاهرة اجتماعية بالأساس توجهت نحو التجارب الميدانية بغية محاولة قياسها.

[1] Babbie E , (1995), **The Practice of Social Research** , Belmont, CA: Wadsworth, 7th ed.

إن عملية القياس تصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الأمر بظاهرة تلفها السرية مثل الرشوة التي تعتبر شواهدها المباشرة قليلة وهو ما يضمن تعميتها ،ولعل ما يزيد من عملية التعتيم على الظاهرة حرص أطرافها على مراقبة تصرفاتهم والاحتراز بشتى الطرق ضد كشفها وهو ما يجعل مجرد محاولة دراسة الظاهرة مخاطرة في حد ذاتها[1]، تجد أمامها حواجز يخلقها الفاسدون ليحتفظوا بجو الضبابية الملائم لممارستهم غير الشرعية.

إن المشكل الأساسي المطروح بالنسبة للدراسة الكمية لظاهرة الرشوة مقارنة بالنظرية ،أن هذه الأخيرة (الدراسة الكمية)ونظرا لتشعب وتعقد جوانب الدراسة من مدخلات ومخرجات ،تكتفي بتحليل المتغيرات الأساسية على حساب ما تراه هامشيا أو تعتبره عرضيا وهو ما يشكل فارقا كبيرا حين نصل إلى مستوى التحليل الكمي للظاهرة[2] (Johnston M2000) مما يستثير النقد ويعمق الخلافات حول مصداقية هذا التحليل .

ويزداد المشكل المطروح حدة إذا ما أضفنا عنصر ارتباط الرشوة بالفضيحة والعار[3] ،حيث أن قمة الرشوة تفقد الشريحة التي ينتمي إليها المتورطون برمتها جزءا من نزاهتها وهو ما يجعل التستر عليها في أحيان كثيرة ليس من باب التواطؤ بقدر ما هو حماية للجماعات ذات الصلة بمرتكبي الرشوة المفتضحين ،والذين سينظر إليهم كفاسدين تجب مراقبتهم وهو ما يقوض صلاحياتهم وتحركاتهم بشكل لا يتقبلونه حتى وإن كانوا شرفاء فما بالك إن كانوا بدورهم فاسدين .على المستوى الدولي نجد أن الانفتاح و اشتداد المنافسة تفرض الحذر في التعاملات الاقتصادية البينية وهو ما يجعل هذه الأخيرة مرتبطة بمستوى الفساد الذي تقره الدراسات الميدانية عن البلد ،ولعل هذا ما يبرر محاولة كل دولة التستر على الحجم الحقيقي للظاهرة داخل حدودها.

على غرار ما تقدم ذكره يتضح أن الصعوبة الحقيقية بالنسبة للبحث في موضوع الرشوة تكمن في كونها ظاهرة غير قابلة للقياس بشكل يوفر المعلومات الدقيقة لتحليلها، ويرجع هذا لأسباب عديدة نحوصلها كما يلي:

---

[1] Bilel Ben Nahia, , **L'impact De La Corruption Sur L'IDE:Application Sur Quelques Pays MENA** , Master en sciences économiques Faculté de Sciens Economiques et Gestion de Sfax .

[2] Johnston M., (2000) , **The New Corruption Ranking: implications for analysis and reform** , Colgate University.

[3] Moodie, Graeme C, (1980) , **On Political Scandals and Corruption** , Government and Opposition 15(2): 208-222.

I_2_1 اتساع نطاق الرشوة :

تتعدد مستويات ممارسات الرشوة وتطال شرائح عديدة من المجتمع بداية بقاعدته ووصولا إلى القمة ، كما أنها متصلة بمجالات مختلفة (اقتصادي ،اجتماعي ،سياسي)في ذات الوقت ،وتطال الرشوة جميع الدول(المتقدمة والنامية) بدون استثناء رغم أن حدتها متفاوتة حسب الظروف المهيأة لها. إن ما سبق يبرز اتساع نطاق الرشوة الذي يعتبر في حد ذاته عائقا لتوحيد أنماط قياس الرشوة واعتمادها أسلوبا علميا لدراسة الظاهرة.ولتوضيح الفكرة ندرج الأمثلة الموالية:

*إذا كان الرشوة تقاس بكمية الأموال أو الماديات المسخرة لتنفيذها فهذا يعني أننا اهتممنا بقياس تكلفة الرشوة على الراشين وأهملنا قياس نتائجها على المجتمع .

*إذا اعتبر السياسي بأن قياس الرشوة مرتبط بتكلفة حملة الانتخابية الموجهة لتدعيم موقفه عبر الإرشاء السياسي فإن الاقتصادي سيهتم حتما بقياس نتائج القرارات الخاطئة التي سيتخذها السياسي الفاسد لصالحه أولا ولصالح الفئة التي خدمته ثانيا على حساب القرارات الموضوعية التي كان يجب اتخاذها لخدمة عامة الناس.

*إذا اعتبرنا أ بعض البلدان بحكم طبيعتها الاجتماعية تتعاطف مع الرشوة فإنها ستستثني أثناء وضع معايير القياس عددا من الممارسات التي قد تعتبرها عادية مطلقة عليها تسميات تبررها كالهدية والهبة فهناك بلدان أخرى لا تعتبر هذه الممارسات عادية وتفضل إدماجها في معايير قياس الرشوة .

I_2_2 عدم كفاية المعلومات المعلنة عن الرشوة:

في الكثير من الأحيان يواجه الباحث في مواضيع الفساد عموما والرشوة على وجه التحديد نقصا في المعلومات المعلنة أو حتى يصطدم بمعلومات انتقائية تتناسب مع مصلحة النخب ويعزى ذلك إلى عديد الأسباب التي نحوصلها في النقط التالية:

*قد يهدد الإعلان عن الأرقام الصحيحة المتعلقة بالفساد عموما والرشوة من جملته مصلحة البلد وعلاقاتها الخارجية ،حيث أنها قد تخاطر بفقد متعاملين خارجيين هي بأمس الحاجة للتعامل معهم ،فالدول النامية يفرض عليها تقوية علاقاتها الخارجية لإنجاح الخطط التنموية التي تحتاج غالبا لتمويل أجنبي ،أما الدول المتقدمة فتفرض عليها التنافسية الكبيرة –التي تشتد مع انفتاح العالم على العولمة–البحث عن الحلفاء الاقتصاديين وهو ما يوضحه التوجه العالمي نحو التكتل لإنجاح المصالح المشتركة في عالم شديد التغير ،ولهذا الغرض تحتاج الدول المتقدمة أيضا للإبقاء على صورة نزيهة قد تحتاج في أحيان كثيرة إلى حجب المعلومات الصحيحة حول ظاهرة الرشوة.

*غالبا ما تكون المعلومات المتوفرة ممثلة لفترات سابقة مما قد يفقدها جدواها رغم أهميتها والجهد المبذول للتوصل إليها خاصة إذا ما تغيرت معطيات الدراسة،فمثلا لا يعتبر إنجازا ضخما إعطاء معلومات

—مهما بلغت دقتها—عن ممارسة الفساد عند شخصيات تركت السلطة في الوقت الراهن وهي لا تعتبر شريكا في القرارات الاقتصادية والسياسية المؤثرة لأنه لا يعكس واقع تعامل من هم حاليا في السلطة بالرشوة[1].

*سبق وتحدثنا في ما سبق عن اتساع نطاق الرشوة وهو ما يوضح الحاجة إلى إمكانيات كبيرة لرصد معلومات حول الظاهرة ،وقد لا تتوفر الإمكانيات عادة بالقدر المطلوب للحصول على المعلومات الكافية خاصة في الدول النامية التي قد تفضل توجيه أموالها إلى أغراض أخرى قد تراها أكثر أهمية لكون النتائج الملموسة بعد الجهد والوقت والمال المبذول لكشف معلومات عن الرشوة لا تكون واضحة ولا مباشرة وأكثر من ذلك يذهب البعض إلى تتفيه هذه الجهود مشيرا إلى أنه حتى في حال الوصول إلى المعلومة فسيتم التساهل مع المتورطين أو حتى إخلاؤهم من المسؤولية خاصة إذا كانوا ذوي نفوذ كبير.

I_2_3 وجود الجانب الخفي(غير المعلن) للرشوة:

إن ما يساهم في تعقيد قياس ظاهرة الرشوة ومن ثم دراستها هو أنها تشتمل على قدر كبير من الجانب الخفي (غير المعلن)،بحيث لا يمكننا القول بأن الجانب المعلن[2] يعكس الحجم الفعلي للظاهرة،كما أن ظروف وملابسات حدوث الرشوة غير المعلنة قد لا تتماثل مع ظروف وملابسات الرشوة المعلنة وبذلك لا يوفق الباحث الذي درس الجانب المعلن للظاهرة في تحليلاته ويحيد عن الواقع الفعلي في استنتاجاته.

على أساس ما ذكر سلفا يتضح وبجلاء وجوب دراسة الجانب الخفي لظاهرة الرشوة لمعرفة الحجم الكلي لها ومن ثم كافة الظروف المحيطة بها سواء كانت معلنة أو خفية .وفي الواقع تمثل دراسة الجانب الخفي للظاهرة الرهان الأكبر أمام الباحث الذي يحاول تقريب نتائجه للواقع خاصة وأن الأدوات المنهجية والمنطقية غير متوفرة- في ظل الصعوبات المذكورة سلفا- وهذا ما جعل البحث العلمي يستند عند هذا المستوى بالدراسات الاستطلاعية التي تمثل أسلوبا علميا معتمدا من قبل أكبر الهيئات العالمية خاصة التي تهتم بالمواضيع المتشعبة وغير القابلة للقياس الدقيق وعلى شاكلتها منظمة الشفافية الدولية التي تعتمد استطلاع الرأي ركيزة لإصدار تقاريرها حول مستوى الفساد في العالم.

[1] نافعة حسن،(2004)،**دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية الدولية في مكافحة الفساد** ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط 1، ص560-561

[2] يتمثل الجانب المعلن للرشوة في جرائم الرشوة التي تتم متابعتها قضائيا بعد كشفها ،وتحديدا في الجزء الذي تصرح به الجهات الرسمية من هذه المصادر ففي بعض الأحيان قد تتحفظ بعض البلدان فيما يخص إعطاء الحصيلة الفعلية لممارسات الرشوة المكتشفة ويكون ذلك لأغراض عديدة كمحاولتها التغطية على شخصيات بارزة قد تكون لها صلة بالموضوع أو للحفاظ على صورة جيدة تحفز باقي البلدان على التعامل معها.

I_3 تصنيفات مقاييس ظاهرة الرشوة :

بالنظر إلى ما تقدم حول صعوبات قياس الرشوة ،فقد تباينت أنواع المقاييس وفقا لعدة اعتبارات ، من جهتنا وعبر هذه الجزئية سنعرض تصنيفين مهمين ،الأول يعنى بالتفرقة بين المقاييس الموضوعية والمقاييس الذاتية وفقا للممثلين عن الرشوة ،أما الثاني فيفصل المقاييس حسب الجهة التي تقوم بالبحث إلى دراسات كمية تجرى وفق طلب الدول الأعضاء (من قبل المنظمات الدولية) ،وأخرى تعتمد على سلطة وصلاحيات المنظمات الدولية .

I_3_1 مقاييس الرشوة بين الموضوعية والذاتية:

توافقا مع ما تقدم ، فإنه لدراسة درجة تقدم أي دولة من خلال مقارنتها بدول أخرى لا يتحقق إلا عن طريق قياس مستويات الفساد والرشوة في هذه البلدان ،هذا القياس الذي يكون صعبا وغير دقيق لتشعب ظاهرة الرشوة وسريتها.

Berg2001صنف مقاييس الرشوة إلى قسمين أساسيين هما[1]:المقاييس الموضوعية والمقاييس الذاتية. بالنسبة للمقاييس الموضوعية فهي ذات صيغة كمية تعتمد على المعلومات والبيانات المفحوصة،أما فيما يتعلق بالمقاييس الذاتية فهي عبارة عن إشراك الخبرات وهي تعتمد على تجميع دراسات واستبيانات تشرك الناشطين على الساحة الاقتصادية في تكوين المعلومة.

وهناك أيضا طريقة أخرى للقياس ،واسعة الاستعمال وهي التي ترتبط بتقدير نسب المسؤولين والسياسيين الذين تم إرشاؤهم،والذين يزودنا بهم الخبراء الإقليميون لمختلف المؤسسات.من جهته[2] Jain, Arvind K, (2001) درس عدد الشكاوى المقدمة على الممارسات الرشوية لتقدير التغير في مستويات الرشوة بالصين وقد رافقه في هذا كل من[3] Johnston M1997 وHao .

لقد اقترحBerg2001 استخدام موضوعية ممثلين عن الرشوة المعتمد على الخبرة التي تنسق عديد الخطوط المرغوبة مع إزالة البعض من الممثلين الذين يشكلون حضورا ضعيفا ،وقد عرف معدل انتهاك معايير الوظائف كتقييم كلي لحجم هذا الانتهاك (القيمة الإجمالية لكل انتهاكات الوظائف تدفع في فترة محددة) مقسوما على الدخل في نفس الفترة.

القياسات الأكثر استعمالا في المقارنة بين الدول والبحوث التجريبية فرضت دراسات تمولها عديد المؤسسات العالمية الكبرى والبحوث الخاصة،على شاكلة البنك العالمي ،المجمع الاقتصادي العالمي

---

[1] Berg, E., (2001), **How Should Corruption be Measured?** , MSc Economics extended essay, London School of Economics and Political Science.

[2] Jain, Arvind K, (2001) , **Corruption: A Review** , Journal Of Economic Surveys 15 (1):71-121.

[3] Bilel Ben Nahia, , **L'impact De La Corruption Sur L'IDE:Application Sur Quelques Pays MENA** , Master en sciences économiques Faculté de Sciens Economiques et Gestion de Sfax .

،المؤسسات التنموية،...،ولعل أبرز إسهام في القياس هو الدراسات التي مولتها منظمة الشفافية الدولية لإدراك مؤشرات الفساد في عديد البلدان.

من نفس الزاوية نجد أن عديد الاقتصاديين من أمثال :-(Hall et Yogo, Kaufmann, Kraay et Ziodo Laboton, Ades et Di Tella ,Jain, Helpman, Jones, Kaufmann et Schankerman, Neumann (Berg, 2001)1) مولوا كذلك ممثلي الرشوة المعتمدين على الخبرة في الدول محل الدراسة والأبحاث.

إن الدراسات التجريبية حول الرشوة استوجبت إدخال عديد المتغيرات الاجتماعية ،الاقتصادية والسياسية ،التي استعملت كمتغيرات تابعة أو مستقلة في النماذج المقترحة لتحليل الرشوة .وتم اعتبار المقاييس الموضوعية لهذه المتغيرات والتي اتبرت أيضا صعبة المنال.

(Jain, 2001)[2] أعطى قائمة للمصادر التي تنتج هذه المتغيرات و الباحثين الذين يزودون بالمعطيات. وبناء على هذه المتغيرات الصعبة القياس يجب إدراج الحرية الاقتصادية ،الحرية المدنية ،مستويات تنظيم عمل المكاتب بالإدارة،البيئة القانونية ،الفعالية السياسية،الرأسمالية والإصلاحات الاقتصادية ،قيمة الدخل الوطني.

ولعل السؤال الذي يفرض نفسه عند هذا المستوى من التحليل هو :ما هي المقاييس(المؤشرات) الأكثر فعالية ؟وما هي محاسن ومساوئ كل مصدر مسؤول عن القياس؟

وفي هذا السياق عرف Berg, 2001 أربع خصائص يجب توافرها في ممثلي الرشوة[3] :

1- المصادقة ، حيث يجب أن يكون الناس الذين يختارون الممثلين عن الرشوة موضوعيين ويعبرون عن الرأي العام وليس آراؤهم الشخصية لأشخاص أو فئة محدودة.

2- الشرعية ،بمعنى وجوب قياس ما يهم حاليا في الفترة المدروسة.

3- الدقة ،أن لا تكون أخطاء القياس ضخمة (برفع حجم العينة مثلا)

4- التدقيق ،أي أن الجميع يجب أن يصادقوا على عدم التضخيم في المعيار الكمي أو الأسئلة المطروحة ،كما أنها (الأسئلة) غير موضوعة بصفة ذاتية على المستوى الشخصي.

إن المقاييس (المؤشرات) الموضوعية تستعمل بالأساس في التحاليل و الدراسات التجريبية الميدانية،أين تمنح البحوث مصداقية وثقة ولكنها قد تفتقد الدقة والتدقيق.وهذا خصوصا بعد الإشارة إلى أن الرشوة قد تكون بعيدة عن الملموس،وهنا تكون المقاييس(المؤشرات) إذن ضعيفة الحساسية ضد الشحن السياسي، الذي سيتحرك في اتجاه حماية مصالحه.وعند هذا المستوى فإن المقاييس ستفترض أن العامة على علم بحيثيات ظاهرة الرشوة ببلدهم بيد أنه في الغالب تكون الرشوة سرية .كذلك فإن الأحكام التي يقرها

---

[1] Berg, E., (2001), **How Should Corruption be Measured?** , MSc Economics extended essay, London School of Economics and Political Science

[2] Jain, Arvind K, (2001), **Corruption: A Review** , Journal Of Economic Surveys 15 (1):71-121

[3] نفس المرجع السابق71-121

الخبراء الذين يعدون الدراسة قد تكون مزيفة النتائج ،وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم الرشوة هو مفهوم مرتبط بثقافة الشعوب ويختلف من بلد لآخر.

من جهة المقاييس والمؤشرات المعتمدة على الخبرة فهي مهيئة على حسب الأعمال المدروسة ،مستفيدة من خبرة الأشخاص والمنشآت،وهي بذلك تلغي عددا معتبرا من المساوئ الموجودة في المقاييس من النوع الأول،ومن ثم تكون هنا القدرة أكبر على المفاضلة بين الدول،كما تكون الرشوة المرصودة غير بعيدة جدا عن مستوى الواقع ،كما أن الأسئلة مختارة بعناية لإعطاء الشرعية والدقة للمتغيرات .

I_3_2 الدراسات الكمية للرشوة بين رغبة الدول الأعضاء وسلطة المنظمات العالمية:

في هذا المستوى من التحليل يتم الفصل والتمييز بين البحوث والدراسات عموما وخاصة منها الكمية حول الرشوة على أساس الجهة التي طلبت إجراء البحث أو القياس كما يلي[1]:

النوع الأول : يتعلق بالبحوث والدراسات التي تجريها المنظمات الدولية بناء على طلب الدول الأعضاء ،لدعم جهود هذه الأخيرة في مكافحة الفساد وتحسين أداء مؤسساتها المحلية في هذا المجال .وعادة ما تتم هذه الدراسات والبحوث الميدانية الكفيلة بقياس مستوى الفساد والرشوة في إطار برامج المعونة الفنية [2] المقدمة من المؤسسات العالمية المعنية (التي سنتطرق إليها في الجزئية الموالية بشيء من التفصيل).وتشكل هذه البحوث نماذج من دراسات حالات أو الدراسات الميدانية التي تعمق المعارف النظرية العامة عن الظاهرة موضوع البحث وتساعد من ناحية أخرى على التشخيص الدقيق للواقع واقتراح حلول علمية وواقعية تتناسب مع حجم وطبيعة المشاكل القائمة وتشمل هذه البحوث والدراسات على مواضيع تتعلق بتشخيص وتحديد مظاهر ومواطن الفساد والرشوة والتعرف على أسبابه ودوافعه في المنطقة أو المؤسسة أو الموقع الذي تحدده الدولة المعنية ،كما قد تعنى باستراتيجيات العلاج والوقاية من الظاهرة بعد انتهاء الفترات الحرجة.

النوع الثاني : يتمثل في البحوث والدراسات الكمية العامة التي تجريها المنظمات العالمية كل في مجال تخصصه في إطار سلطاتها وصلاحياتها العامة للإضطلاع بالوظائف المنوطة بها .وعادة ما تشمل هذه البحوث قضايا نظرية ومنهجية تتعلق بتأصيل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة ،وتحديد المتغيرات الأساسية والفرعية ومناهج ومعايير وأدوات قياس هذه العوامل والمتغيرات .وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الدولية غير الحكومية ومنظمة الشفافية الدولية على رأسها تسهم بقسط وافر من هذه البحوث ولاسيما فيما يتعلق بمؤشرات الفساد (و هو ما سنتعرض له من خلال الجزئية اللاحقة بشيء من التفصيل مع التحليل).

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، (2006)، **الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية** ، الطبعة الثانية ،بيروت ، ص539

[2] المعونة الفنية : تقدم العديد من المؤسسات الدولية مساعدات فنية لتمكين الدول الأعضاء من مكافحة الفساد من خلال برامج وخطط عمل متنوعة تختلف من منظمة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها.

حوصلة :إن جدية التصدي لظاهرة الرشوة وبناء منظومة النزاهة لا تأتي من فراغ بل لابد من وجود أدوات يمكن من خلالها رصد الظاهرة وفهمها وتحليلها تم القياس الصاد ق لها حتى يمكن علاجها ،أن قياس الفساد يمثل موضوع شديد الأهمية بالرغم من الاهتمام به في الآونة الأخيرة إلا انه لم يخضع لقياس نظامي دقيق يمكن الباحثين من أن يتفهموا طبيعة الظاهرة والعوامل المسببة لها والوزن النسبي لهذه العوامل أن الاهتمام بالقياس وبتعميمه وتحسينه يمكن من التنبؤ باحتمالات حدوث الفساد وتشخيص الأسباب الخاصة بظواهر الفساد الموجودة أن أمر القياس أمر صعب وليس متاحا بحكم أن الظاهرة وممارستها تتم في الخفاء وتحاط ممارستها بالسرية .

وهناك صعوبة في جعل الأجهزة الحكومية تتعاون في تيسير الأمور للباحثين أو للمتخصصين في أن يطرقوا أبواب القياس أو يحصلوا على إحصائيات وبيانات وافية وصادقة عن الظاهرة. أن اغلب تقارير أجهزة الرقابة ونواتج عمليتها في كثير من البلاد النامية لا يتم التعامل معها بشفافية بل يحدث التقييم والإخفاء لإحصائيات المخالفات والانحرافات لكي يبدو الجهاز الحكومي في صورة نقية والصعوبة في هذا المجال تأتي من تنوع ظواهر الفساد حيث لكل نوع الخصوصية المتعلقة به في القياس .

ورغم الصعوبات المذكورة إلا انه هناك بعض الطرق والآليات التي يمكن من خلالها تقييم الرشوة والتي نذكر أهمها فيما يلي[1]:

* محاولة الحصول على إحصائيات عن حجم الرشوة مع التأكيد أنها تقريبية وليست حقيقية دائما.

*وجود إحصائيات مقارنة عن كل نوع من أنواع الفساد (الرشوة ، المحسوبية ،استغلال الوظيفة)

*التعرف على درجة تغلغل الرشوة في مستويات المختلفة وفي الأجهزة المختلفة وتحديد التكلفة غير المباشرة للرشوة فالتكلفة المباشرة تتمثل في الأموال والموارد بينما غير المباشرة في الآثار التي يمكن أن تحدث على جودة وتكلفة الخدمات وعلى العجز في الموازنة العامة في ميزان المدفوعات وعلى الادخار والاستثمار والدين العام.

*لابد من وجود معايير وأسس وقياسات يمكن الاستناد إليها:(التراث،الدين،التجارب السابقة)

يمكن إجمال القول أن الرشوة ظاهرة من الصعب السيطرة عليها ببساطة وتحديد حجمها إلا انه كلما زادت الشفافية والنزاهة والمساءلة الإدارية كلما كانت هناك قدرة على مواجهة الرشوة وتحجيمها.

[1] احمد صقر عاشور ،إبراهيم شحاته ،وآخرون ،(2001) ، **المؤتمر الأول في مجال النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية** ،المنظمة العربية للتنمية .

II_ أهم مؤشرات قياس الفساد والرشوة وسيلة للتقييم والمكافحة:

إن الرشوة كظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد تمتاز بخصوصية تستوجب خصوصية موازية في التعامل معها في عملية القياس والرصد والتحليل وصعوبة أخري تأتي من اختلاف الهدف من القياس فهل يتم القياس للتقييم أو التشخيص أو للمقارنة أو للعلاج؟

ولعل الخطورة التي تخلقها الظاهرة وفقا لما تطرقنا إليه فيما سبق هي التي جعلت الهدف الأساسي لقياسها كامن في تقديرها بغية وضع الخطط الكفيلة بتحجيمها (الحد من انتشارها)ومكافحتها.

ومن هذا المنطلق فإن المؤسسات المهتمة بعملية القياس ليست إلا المؤسسات التي تبحث سبل الوقاية والعلاج و المكافحة .

لقد كان ضبط الإطار الكمي لظاهرة الفساد والرشوة تحديدا من أبرز متطلبات مكافحة الظاهرة وفقا للحجم الذي تفضي به البحوث والدراسات ،وعلى هذا الأساس فإن الأطراف الفاعلة في محاولات قياس وتقدير الفساد والرشوة ما هي إلا المؤسسات المعنية بالنشاط الدولي لمكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح ،وتنقسم المؤسسات العالمية والإقليمية المذكورة مبدئيا إلى ثلاث أنواع أساسية هي الوالية :

–المنظمات الدولية الحكومية العامة الاختصاص :العالمية منها مثل الأمم المتحدة والإقليمية مثل الاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها .وتؤدي هذه المنظمات دورا متفاوت الأهمية في مكافحة الفساد والترويج للحكم الصالح ولكن باستخدام وسائل تقليدية عديدة لعل أهمها المساعدة في صياغة وإبرام معاهدات دولية لمكافحة الفساد ومتابعة تنفيذ ما تتضمنه هذه المعاهدات من التزامات.

–المنظمات الدولية المتخصصة: المعنية مباشرة بقضايا التنمية والتجارة الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي مثل مجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات المشابهة لها على الصعيد الإقليمي .وتعتبر هذه المنظمات هي الأكثر التصاقا بموضوع مكافحة الفساد برمته والرشوة من جملته ،وتستخدم في ذلك مجموعة متنوعة من الوسائل والآليات التي ربما يتمثل أهمها في القيام بالدراسات لتشخيص الظاهرة ومعالجتها ،وتقديم مساعد فنية مباشرة للدول الأعضاء لمساعدتها في بناء قدراتها ومؤسساتها الوطنية في هذا المجال.

–منظمات الشفافية الدولية:على الصعيدين العالمي والإقليمي ،وهي منظمات غير حكومية تقوم بعمل بالغ الأهمية في هذا المجال ،ومن خلال وسائل وآليات غير تقليدية ربما يتمثل أهمها في جمع المعلومات وإجراء البحوث والدراسات ،لاسيما تلك التي تساهم في بناء مقاييس الفساد والشفافية والحكم الصالح وبقية المفاهيم التي تصنف الدول وبقية الفاعلين الدوليين على أساسها،وحشد وتعبئة قوى المجتمع المدني العالمي لدعم الجهد المبذول لمكافحة الفساد والرشوة.

لقد عملت كل المؤسسات المهتمة بمتابعة ظاهرة الرشوة والفساد- كل حسب طبيعة نشاطها وأهدافها المسطرة -على تطوير مؤشرات للقياس من شأنها تقييم مستويات الظاهرة في البلدان المختلفة ومن ثم تصنيف هذه البلدان وفقا لهذه المؤشرات.

فيما يخصنا ومن خلال هذه الجزئية سنختار أبرز هذه المؤشرات الصادرة عن هيئات مختلفة (وقد التمسنا التنويع في عرض المؤشرات بغرض الإحاطة بأكبر قدر ممكن من جوانب الموضوع وهذا من خلال تقديم أبرز مؤشر عن كل مؤسسة من أبرز المؤسسات العالمية النشطة في المجال).

حيث سيعنى هذا المستوى من التحليل باستعراض أهم مؤشرات الفساد الإداري المتوفرة في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية المتخصصة بالشكل الموالي :

* مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية
* المؤشر الفرعي للفساد في مؤشر الحكم الراشد الصادر عن البنك العالمي
* المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية ، تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية

II_1 مؤشر مدركات الفساد(منظمة الشفافية الدولية):

II_1_1 منظمة الشفافية الدولية:

كان لزاما علينا قبل التوغل في استعراض مؤشر مدركات الفساد ، كنموذج عن أبرز مؤشرات القياس في هذا المجال أن نقتطع هذا الجزء من البحث للإطلالة على المؤسسة التي خرج المؤشر من رحمها ،متمثلة في منظمة الشفافية الدولية (وفقا لحاجة البحث حول الموضوع)،وقد تعمدنا عدم الإفراط في إطلالتنا حتى لا نحيد عن المنهجية المختارة للبحث والهدف المسطر له.

II_1_1_1 لمحة عامة عن منظمة الشفافية الدولية:

تعتبر منظمة الشفافية الدولية أكبر منظمة غير حكومية في العالم لمكافحة الفساد،قام Peter Eigenبيتر آيجن[1]، مدير البنك الدولي السابق سنة 1993 بـــتأسيسها حيث تم اختيار برلين مقرا لها ، وقد أخذت المنظمة على عاتقها محاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى.

لا تقوم منظمة الشفافية الدولية – بناءًا على منطلقها المبدئي- بالتشهير بحالات فساد فردية، بل تقوم باقتراح منافذ للخروج من هذا المأزق الواقعي، كما تقوم بتعليل وشرح هذا المبدأ وإثبات فاعليته استناداً إلى أمثلة من الحياة العملية.

---

1 عَمل بيتر آيجن مديرا للبنك الدولي لمدة عقود طويلة، وأكسبته إقامته الطويلة في إفريقيا حساسية خاصة ووعياً بالتأثير الهَدّام للفساد، ولذلك قام في البداية بمحاولة مناقشة هذا الموضوع في إطار هيئة عمله داخل البنك الدولي. وفي هذا السياق أصبح جلياً أن الرأي السائد في ذلك الحين يقر بأن الفساد جزأ من "الثقافة الإفريقية" ولذلك يجب على الدول المانحة القبول به، وخيم العواقب، وخاصة إذا أخذنا المعطيات السياسية لصراع القطبين "الشرقي-الغربي" بعين الاعتبار. واستناداً إلى ذلك تم محاولة كسب النُخب الحاكمة في الدول النامية ومد جسور ربط وثيقة بينها وبين دول الغرب الصناعية، وذلك من خلال دفع مبالغ سخية لها وعدم فرض "شروط" تُقيد حرية حركتها. ونظراً لذلك فقد تم "تحريم" أية نقاش حول عمليات الاختلاس و"تشجيع" الفساد داخل البنك الدولي وتم تبرير ذلك بالتنويه إلى مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المستقبلة للمساعدات، أضطر بيتر آيجن إلى ترك عمله في البنك الدولي في عام 1993 وتأسيس منظمة الشفافية الدولية ودفع خطاها إلى الأمام، يدأ بيد مع أصدقائه وزملائه العاملين في مراكز قيادية في الاقتصاد وفي منظمات مساعدات التنمية.

وقد أصبحت المنظمة بمثابة التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد أفرزها مجتمع مدني عالمي ظهر في قمة تألقه في سياق عمليات التحول الكبرى التي طرأت على النظام والمجتمع وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي.وهي حركة قادها رجال يتحدرون من خلفيات وانتماءات فكرية واجتماعية ووطنية مختلفة ومتعددة لكنهم يجمعون كلهم على تفشي ظاهرة الفساد بما فيها الرشوة بشكل أصبح يعوق التعاون الدولي في كافة المجالات ويتعين من ثم تعقب الظاهرة بالدراسة النظرية والكمية بغية مكافحتها.

ويتم تمويل منظمة الشفافية الدولية من مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات والشركات الدولية ودعمهم المالي هو الذي يجعل إعداد المؤشر ممكنا. وتحصل المنظمة على دعم إضافي لأدوات القياس يأتي من مؤسسة ارنست اند يونغ. قبول المنظمة للدعم المالي لا يعني تأييد المنظمة لسياسات الشركات المتبرعة ولا يتضمن مشاركة المتبرعين في إدارة مشاريع المنظمة[1].

II_1_1_2 مهام منظمة الشفافية الدولية:

في إطار البحث عن تحقيق أهدافها ،قامت منظمة الشفافية الدولية بعدة مهام وخطوات نوجز أهمها في النقط الأربع التالية[2] :

جمع المعلومات عن الظاهرة وبلورة مناهج وأساليب جديدة لقياسها:لقد كان إقدام منظمة الشفافية الدولية على تجميع وتصنيف وتبويب كم هائل عن الفساد ونشره في كتاب مرجعي Source Bookأول عمل ضخم له صبغة علمية تقوم به المنظمة ،وقد ترجم لأكثر من عشرين لغة،ولفت الأنظار إليه خاصة من قبل الأوساط العلمية والأكاديمية،وكان بمثابة البرهان على جدية المنظمة ليس فقط لدى الرأي العام ولكن حتى بالنسبة للمؤسسات العالمية التي كانت تتابع خطوات تأسيس المنظمة بقدر كبير من الريبة.

انطلاقا من كتاب المرجعية انطلقت المنظمة لتبني محاولتها الرائدة فيما أسمته النظام الوطني للنزاهة،ومن ثم ابتكار المؤشرات التي سنخوض في الحديث عنها لاحقا من خلال الجزئية الموالية.

العمل كمستشار فني أو كبيت خبرة عالمي متطوع لمكافحة الفساد: فمنذ 1995والذي شهد دعوة سكرتارية المنظمة إلى المؤتمر الدولي السابع لمكافحة الفساد ، والذي عقد في بكين ،أصبحت هذه المنظمة بمثابة السكرتارية الفنية المكلفة بمهمة التحضير والإعداد الفني لهذه المؤتمرات مما أتاح لها الفرصة في التعرف على الأوساط النشطة في المجال وكذا التواصل معها ،كما حرصت المنظمة على حضورها الدائم داخل الأنشطة الرسمية التي تعنى بمكافحة الفساد.

---

[1] **http://www.transparency.org/support_us**

[2] مركز دراسات الوحدة العربية،(2006) ، **الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية** ، الطبعة الثانية ،بيروت ، ص551-552

➢ **التعاون مع المؤسسات التجارية والمالية الدولية** : أو العالمية الكبرى ذات السمعة المهنية المحترمة في إطار ما يعرف ب"اعرف قواعد عميلك" وذلك لبلورة مبادئ وقواعد عامة تساعد على مكافحة الفساد بشكل أفضل .

➢ **لعب دور اللوبي المنظم لدى المنظمات الدولية الحكومية** : العالمية منها والإقليمية للمساهمة في الجهود الرامية إلى بلورة الأدوات والآليات القانونية المناسبة لمكافحة الفساد.وفي هذا الصدد يمكن القول بأن المنظمة كان لها كبير الفضل في الجهود التي أثمرت عن إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول مكافحة الفساد أو بعض مظاهره التي اعتبرت الرشوة من أبرزها.

II_1_1_3 مؤشرات منظمة الشفافية الدولية:

إن قياس الفساد بلغة الإحصاءات ليس أمراً سهلاً طالما أن المشتركين فيه ليسوا متعاونين في هذا الصدد. وتقدم المنظمة العالمية للشفافية وهي منظمة رائدة في مجال محاربة الفساد ثلاثة معايير تقوم بتحديثها سنوياً لقياس الفساد وهي:

* مؤشر إدراك الفساد (القائم على آراء الخبراء حول أحوال البلدان الفاسدة).
* البارومتر العالمي للفساد (القائم على استطلاعات مواقف الرأي العام و خبرتهم مع الفساد.
* استطلاع دافعي الرشوة الذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع الرشوة .

كما تقوم المنظمة العالمية للشفافية بنشر تقرير دولي حول الفساد على موقعها.

تقوم المنظمة العالمية لمراقبة الفساد بإجراء استطلاعات لإدراك وجود الفساد بين أونة وأخرى.

وعلى ضوء ما سبق تتضح مبدئيا الفرو قات الجوهرية بين مؤشرات منظمة الشفافية الدولية والتي نوجزها كما يلي :

– الفرق بين مؤشر مدركات الفساد CPI ومقياس الفساد العالمي GCB لنفس المؤسسة: يهدف مؤشر مدركات الفساد CPI إلي تقيم إدراك الخبراء لمستويات الفساد في القطاع العام في دول مختلفة، بينما يُعني مقياس الفساد العالمي باتجاهات وتجارب عامة الناس مع الفساد.

– الفرق بين مؤشر مدركات الفساد CPI ومؤشر دافعي الرشاوى BPI :في حين أن مؤشر مدركات الفساد يظهر مستويات الفساد المدركة في الدول، يُركز مؤشر دافعي الرشاوى BPI علي مدى ميل الشركات في الدول المصدرة الرئيسية إلى دفع الرشاوى في الخارج وبالتالي إلى أداء "دور المورد" للفساد.

II_1_2 أساسيات حول مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. إن المؤشر يعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم بما في ذلك المتخصصين والخبراء والمحتكين بالفساد من نفس الدولة التي تتم دراستها وتقييمها . تتم مراجعة منهجية المؤشر من لجنة المؤشرات الاستشارية والمكونة من خبراء دوليين في الفساد والاقتصاد القياسي والإحصاء. يقدم أعضاء اللجنة اقتراحات لتحسين المؤشر ،لكن إدارة منظمة الشفافية الدولية تتخذ القرارات النهائية بشأن المنهجية المستخدمة .

وحسب موقع منظمة الشفافية العالمية على الشبكة الدولية للمعلومات[1]، يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة. تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد. لا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي.

ويؤول تفسير الطبيعة الذاتية للمؤشر بأنه من الصعب تقييم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة مثلاً، بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر. ذلك أن مثل هذه المعلومات لا تدل علي مستويات الفساد الحقيقية، بل علي نوعية المدعين العامين وصفاتهم ونوعية المحاكم و وسائل الإعلام وأساليبها في الكشف عن الفساد ومدى توافر الجو الملائم لإزالة الضبابية. إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء علي خبرة ورؤية أولئك الأكثر تصادما بشكل مباشر مع واقع الفساد في الدولة[2].

فيما يخص تفسير المؤشر ، فيلاحظ أنه على الرغم من استخدامه(المؤشر) لترتيب الدول على سلم الشفافية إلا أن القيمة الرقمية أهم كثيرا في الدلالة على مستوى الفساد المدرك وذلك نسبة لاحتمال تغير الترتيب تبعا لتغطية الدول (زيادة أو نقصان)،بمعنى أدق فإن درجة البلد مؤشر أهم كثيراً في الدلالة على مستوى الفساد المدرك فيها. أما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى إلى نطاق المسح الذي تقوم به المنظمة.

وتجدر الإشارة عند هذا المستوى أنه ليس بالضرورة اعتبار الدولة ذات أقل نتيجة هي أكثر الدول فسادا في العالم ، وذلك لأن الدولة ذات العلامة الأدنى هي الدولة الأكثر فساداً بين الدول المدرجة في

---

[1] www.transparency.org

[2] المعهد العربي للتخطيط والتنمية ،(2008) ، **مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي** ، سلسلة جسر التنمية ، العدد70،فبراير –شباط ،السنة السابعة.

المؤشر. فمثلا ثمة أكثر من 200 بلد في العالم، أكثر من 180 بلداً مدرجة في مؤشر 2008. ولا يقدم المؤشر معلومات عن الدول الغير مدرجة فيه. ولتوفير قسط من المصداقية للمؤشر فإنه ينبغي على الأقل توفر ثلاث مصادر موثوقة تتعلق بمعلومات عن الفساد لأي دولة أو إقليم ليتم إدراجها في المؤشر، كما ونسير إلى أن عملية الإدراج في المؤشر لا تعني بالضرورة وجود فساد بالدولة المدرجة وإنما يعتمد ذلك على مدى توفر معلومات عن الفساد في الدولة.

اكتسب مؤشر مدركات الفساد أهمية كبيرة في وسائل الإعلام الدولية منذ الإصدار الأول له في عام 1995، وقد أثار ذلك القلق بأن يتأثر المستجوبون بما صدر عن المؤشر سابقا وإيجاد مشكلة الازدواجية في المنهج. تم اختبار هذه الفرضية عام 2006 في استطلاع موجه إلى قادة الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم. بناء على ردود أكثر من 9000 مستجوب، فإن المعرفة بالنتائج السابقة للمؤشر لا تحفز الخبراء في السير بنفس الاتجاه.

إن المعرفة بالمؤشر قد تشجع المستجوبين لإبداء أرائهم الشخصية. وهذا دليل قوى على انه لا توجد ازدواجية في هذا المنهج. وفقا لما أثرنا حول إشكالية ازدواجية المنهج ، تبرز إرهاصات عديدة عن هذه الإشكالية لعل أهمها المتعلق بمدى ثقة الدول المعنية ، رغم كون المؤشر يعتبر أداة قياس قوية لإدراك الفساد، ولهذا فقد تم تجربته واستخدم على نطاق واسع من قبل المفكرين والمحللين. ونستطيع القول أن درجة الثقة بالمؤشر تختلف من بلد إلي أخر، فالدول كثيرة المصادر ووجود اختلاف قليل في تقييم المصادر المختلفة لها (والتي تظهر من خلال مدى ثقة ضيق) تعتبر نتائجها وترتيبها ذات درجة ثقة ودقة عالية، والعكس أيضا يعتبر صحيحا في هذا السياق.

من جهة أخرى وفي هذا الصدد يثار التساؤل حول مقدار الثقة في المؤشر لاتخاذ قرارات تخصيص المساعدات للدول.و لهذا الغرض بحثت بعض الحكومات استخدام نتائج الفساد لتحديد أي الدول تحصل على المعونات وأيها لا تحصل. لكن منظمة الشفافية الدولية لا تشجع لا تشجع استخدام المؤشر بهذه الطريقة فالدول التي تم إدراكها بأنها مبتلية بالفساد لا يمكن إسقاطها من المعونات. بل هم على وجه الخصوص في حاجة إلى المساعدة للخروج من دوامة الفساد والفقر. وإذا كان بلد ما مبتلٍ بالفساد، يجب أن يمثل ذلك إشارة للهيئات المانحة بضرورة إتباع نهج منتظم وشامل لمكافحة الفساد. وإذا ما كان المانحون ينوون المساعدة في مشاريع تنموية في بلدان مبتلية بالفساد فعليهم التيقظ بوجه خاص إلى إشارات وجود الفساد واتخاذ إجراءات الإشراف المناسبة للحد من الفساد.

ملحوظة :لتتضح الصورة أكثر يمكن الاطلاع على **قائمة الملاحق** التي يتضمن أحدها ترتيب مؤشر انطباعات الفساد من 2002 إلى 2009 ، بينما يبرز ترتيب الدول للسنة الأخيرة 2009 .

II_1_3 طريقة قياس مؤشر مدركات الفساد:

يعتمد هذا المؤشر على عدة مصادر (استطلاعات،تقييمات)تختلف عن بعضها باختلاف العينة التي تدرسها ونظام القياس الذي تستخدمه ،فمثلا يعتمد المؤشر للعام 2005 علي 16 استطلاعاً ومسحاً قامت بها 10 مؤسسات مستقلة ،في حين يعتمد المؤشر للعام 2008 علي 13 استطلاعاً ومسحاً قامت بها 11 مؤسسة مستقلة.وكما أسلفنا فإن الدولة لا تدخل في اعتبارات المؤشر إلا إذا شملتها ثلاث مصادر على الأقل ،ويتم تجميع هذه البيانات في مؤشر واحد وفق الآلية التالية[1]:

- يتم بداية معايرة كل مصدر وتوحيد قيمها في مقياس واحد متدرج من صفر (فاسد جدا) إلى عشرة (نظيف جدا) وذلك باستخدام تقابل المئينات[2] ،حيث يتم تحديد العينة الفرعية التي يدرسها المصدر وتحديد العينة نفسها في مؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة و المعلومات التي تؤخذ من المصدر هي رتبة الدولة وليس علامتها.

- يتم إعطاء القيمة الكبرى التي حصلت غليها أعلى دولة في العينة في مؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة ،إلى الدولة التي يصنفها المصدر على أنها الأفضل مرتبة والقيمة الكبرى الثانية تعطى للدولة التي يصنفها المصدر على أنها ثاني أفضل مرتبة ....وهكذا.

- بعد إعطاء الدولة في كل مصدر قيمة تتراوح من صفر إلى عشرة يتم تحديد القيمة المعايرة لها حسب المعادلة التالية:

القيمة المعايرة للدولة في كل مصدر =[القيمة الأصلية التي حصلت عليها الدولة – متوسط القيمة للمصدر]x الانحراف المعياري لمؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة / الانحراف المعياري لقيمة المصدر + متوسط قيمة مؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة.

- يتم استخدام تقنية تحويل بيتا من خلال برامج الإحصاء المعيارية واللوغاريتمات للقيم التي تمت معايرتها في الخطوة السابقة(لكل دولة في كل مصدر)ثم يحسب المعدل لقيم الدولة لتحديد علامتها.

[1] Lambsdorff,Johann Graf ,(2001), **Corruption Perception Index** , Background paper to the 2001, Transparency International.P7

[2] المئينات: Les centiles :إذا قسمت البيانات إلى مائة قسم متساوي فإن نقاط التقسيم هذه تسمى المئينات .فالمئين الأول C1هو القيمة التي يسبقها 1 %من البيانات ويليها 99 %من البيانات . وهو من أشباه الوسيط كالربيع والعشير وكلها من مقاييس النزعة المركزية.

II_1_4 انتقادات مؤشر مدركات الفساد:

رغم كونه الرائد في مجاله ، إلا أنه وكغيره من الطرق الكمية لا ينأى عن أخطاء القياس التي ينتقد على أساسها في عدة مستويات نوجز أهمها فيما يلي:

– مؤشر الفساد أُنتقد لأنه يقوم بملاحظة على مجموعة صغيرة، لأنه يرفض الملاحظة على نسبة أوسع من السكان. أبعد من ذلك يشتكي البعض أن المؤشر يأخذ ملاحظات مجردة، وأن الأساليب المستخدمة في إعداد المؤشر لا يمكنها قياس الفساد المؤسسي.

– انتقاد آخر قائم بسبب استخدام معلومات من مسوحات الجيل الثالث، التي يمكن أن تكون متغيره كثيراً بتغيير الأسلوب وكونه مكتمل من بلد لآخر. إضافة إلى أن الأساليب تتغير من سنة لأخرى في المؤشر نفسه، ولهذا قد تكون المقارنة أفضل أو أسوأ.

– هذا المؤشر يقوم أساسا على الاستفتاءات, النتائج كانت أكثر تمثيلاً، ولكن اقل مصداقية للبلدان التي لديها مصادر اقل للمعلومات. بالإضافة ما يعرف قانونياً بالفساد أو الرشوة يختلف باختلاف البلدان: التبرع السياسي قانوني في بعض البلدان و قد لا يكون كذلك في لبلدان أخرى، ما قد يُعتبر بقشيشاً مقبولاً في بلدان قد لا يكون كذلك في آماكن أخرى ويعتبر رشوة.

– الإحصائيات من هذا النوع تكون غامضة وغير دقيقة، و الإحصائيات منذ أعوام مضت ليست بالضرورة مشابهة وقابلة للمقارنة.

– إن المؤشر نفسه يوضح من سنة لأخرى التغييرات في ترتيب البلد ليست فقط بسبب تغيير الملاحظات حول أداء البلد، لكن أيضا بسبب تغيير العينات والطريقة المنهجية للعمل في المؤشر.

–كل سنة، بعض المصادر لا تقوم بتحديث معلوماتها ولهذا يجب إسقاطها عند عمل المؤشر، ويتم اعتماد مصادر جديدة موثوقة. بتغيير الطريقة المنهجية لجمع المعلومات، التغيير في نقاط البلد قد يكون بسبب جمع وجهات نظر أكثر كما للأسئلة المختلفة التي تم طرحها، وعلى عكس التحركات ضد الفساد وكشف فضائح الفساد في البلدان التغيير في المؤشر لا يكون بهذه السهولة على مدى فترة قصيرة كسنة أو سنتين بل يمكن أكثر.

II_2 المؤشر المركب للحكم الراشد(البنك الدولي) :

بعد أن تناولنا مؤشر مدركات الفساد كنموذج مأخوذ عن الهيئات غير الحكومية المعنية بأنشطة مكافحة الفساد ،وبغرض التنويع ، وقع اختيارنا على البنك الدولي كنموذج عن الهيئات الدولية الحكومية والذي تنسب إليه مؤشرات عديدة سنحاول فيما يلي وبعد تقديمه(البنك الدولي) التعرف عليها.

II_2_1 البنك الدولي في إطار مكافحة الفساد:

كان لزاما علينا قبل التوغل في استعراض المؤشر الفرعي للفساد في مؤشر الحكم الراشد، كنموذج عن أبرز مؤشرات القياس في هذا المجال أن نقتطع هذا الجزء من البحث للإطلالة على المؤسسة(وفقا لما يخصنا حول الموضوع) التي خرج المؤشر من رحمها ،متمثلة في البنك العالمي ،وقد تعمدنا عدم الإفراط في إطلالتنا حتى لا نحيد عن المنهجية المختارة للبحث والهدف المسطر له.

II_2_1_1 لمحة عامة عن البنك الدولي[1]:

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمسة منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفاقة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد انشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعمالة في 27 يناير 1946.

ويقدم البنك الدولي قروضًا للدول من أجل مشروعات التنمية. وهي تقرض المال للحكومات الأعضاء والوكالات التابعة لها، وللمؤسسات الخاصة في الدول الأعضاء، كمايشجع البنك الدولي على الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء، و يقدم العديد من خدمات المعونة الفنية لأعضائه.

والبنك الدولي أحد الوكالات، واسمه الرسمي البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، ويضم في عضويته مائة وخمسين دولة. يحصل البنك الدولي على موارده من الدول الأعضاء، أو من الاقتراض من السوق العالمي.

اتخذ البنك مسالك عديدة للعمل، ففي بداية فترة الثمانينات، ، تعامل مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون. وفي وقت لاحق من نفس العقد، احتلت القضايا الاجتماعية والبيئية مكان الصدارة. في الوقت الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة.

أما في الوقت الحالي يتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل 40% من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء. وقد تقدمت مجموعة البنك تقدماً كبيراً. وأصبحت المؤسسات الخمس تعمل —بصورة منفصلة وبالتعاون فيما بينها – لتحسين الكفاءة الداخلية والفعالية الخارجية. و عبرت البلدان التي يتعامل معها عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها. وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، إلا أن برنامج

[1] www . World bank . Org

عمل مجموعة البنك لم يكتمل بعد، ولا يمكن أن يكتمل أبدا، في الوقت الذي تستمر فيه تحديات التنمية في النمو.

الانتقادات :واجه البنك الدولي انتقادات من داخل الولايات المتحدة وخارجها لأنه لم يحقق نجاحًا ملموسًا في إقناع الدول النامية لتبني السياسات التي يعتقد البنك أنا ستحسن من أداء اقتصاديات تلك الدول. ودعت هذه الانتقادات البنك إلى عدم تمويل المشاريع الاستثمارية التي يمكن تمويلها بوساطة القروض الخاصة. أما الدول النامية فتعتقد أن البنك يقدم قروضه بشروط صعبة تؤثر سلباً على اقتصادياتها.

II_2_1_2 جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد:

في هذا الاتجاه يؤكد رئيس البنك الدولي "أنه ليس من المهم كم يتدفق للدولة من استثمارات وتجارة وليس من المهم معدل نمو الاقتصاد قبل البحث عن الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن يتجذر في بيئة يخربها الفساد"[1] .ومن هذا المنطلق وضع البنك عدداً من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد – أو كما أسماه البنك سرطان الفساد – وكان الهدف النهائي لهذه الاستراتيجيات ليس القضاء النهائي على الفساد ، ولكن مساعدة الدول على الانتقال من حالة الفساد المنظم إلى بيئة ذات حكومة أحسن أداءً مما يقلل من الآثار السلبية للفساد على التنمية[2] .وتتضمن هذه الاستراتيجيات أربعة محاور رئيسية هي :

1. منع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
2. تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد ، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية . ولا يضع البنك الدولي برنامجاً موحداً لكافة الدول النامية ، بل يطرح نماذج متفاوتة تبعاً لظروف كل دولة أو مجموعة دول .
3. اعتبار مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة ، وتحديد شروط ومعايير الإقراض ، ووضع سياسة المفاوضات ، واختيار وتصميم المشروعات.
4. تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد .وقد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي 7 % من الاقتصاد العالمي سنوياً أي ما يقدر بنحو 2.3 تريليون دولار و هو ما يعادل مجموع الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية [3].

---

[1] نادية قاسم بيضون ، (2008) ، **من جرائم أصحاب الياقات البيضاء الرشوة وتبييض الأموال** ، الطبعة الأولى ،منشورات بيروت ،ص1

[2] A Bank Strategy for Tackling Corruption . P 1 , www . World bank . Org

[3] مجلة الأهرام الاقتصادي ، (2004) ، العدد 1830 ، 2 شباط / فبراير 2004 ، ص 60

II_2_2 المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر الحكم الراشد:

منذ سنة**1996** وضع البنك الدولي لائحة بست مؤشرات للحكم الراشد في سياق مراقبة الفساد(التعبير والمساءلة ،الاستقرار السياسي،كفاءة الحكومة ، نوعية التدخل الحكومي،حكم القانون ،وضبط الفساد) والتي تتعلق بحث الجهات الحكومية على القيام بواجباتها نحو الخواص،ومن ثم تم تركيب مؤشر يضم المؤشرات السابقة والذي اعتبر من بين أبرز مقاييس الرشوة العمومية ،تحديدا الكبرى ولكن أيضا الرشوة الصغرى [1].

وتتضمن مؤشرات البنك الدولي ،قياس نوعية المؤسسات والتقاليد التي تتم بها ممارسة السلطة في الدولة ويشمل ذلك العملية التي يتم بها اختيار الحكومات ومراقبتها ومساءلتها واستبدالها ،وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ومستقلة وإدارة الموارد بكفاءة ومدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات بينها[2] .

ويمكن ربط هذه المؤشرات بممارسات الفساد من خلال مفهوم كليتجارد Klitgaardللفساد والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية[3] :

الفساد = درجة احتكار القرار (القوة) + حرية التصرف – الخضوع للمساءلة

فالفساد يعتمد على مدى احتكار المسؤولين للقوة والقرار ،والذي يؤدي إلى ارتفاع فرص استغلال موظفي الدولة والسياسيين من أجل تحقيق مكاسب خاصة ،في ظل اتساع هامش حرية التصرف من خلال الصلاحيات والإجراءات الأقل وضوحا ،ويعتمد ذلك على مدى وجود أو غياب الرقابة والشفافية[4] في اتخاذ القرارات والمساءلة عليها ومدى وجود أو غياب الضوابط التي تحكم حرية التصرف.

يتم تركيب مؤشر الحكم الراشد –كما أسلفنا– من من عدة مؤشرات يتم تجميعها من مصادر مختلفة تتضمن تقييمات للخبراء ،واستطلاعات لرجال الأعمال ومدراء الشركات المحليين والأجانب المقيمين،واستطلاعات للمواطنين ،تقوم بها منظمات دولية ووكالات تصنيف وتقدير مخاطر الأعمال والمخاطر السياسية ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية.باختصار فإن تكوين و تطوير المؤشرات

---

[1] Clara Delavallade ,(2007),**Corruption Publique : facteur institutionnels et effets sur les dépenses publique** ,Thèse doctorat ,U.F.R De Sciences Economiques ,Université de paris I.

[2] Kaufman,Daniel,and Others ,(2002) ,**Governance Matters111, Governance Indicators for 1996-2002** ,World bank,P7-9

[3] Kaufman,Daniel,and Others ,(2000),**Corruption cities : a pratical guide to cure and prevention** ,World bank,26-27

4 عرفت الشفافية على أنها الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية في مراقبة أداء الدولة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسات للمحاسبة والمراقبة المستمرة .
كما تعرف أنها وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل هذه التنظيمات وإتباع تعليمات وممارسات واضحة وسهولة الوصول إلى اتخاذ القرارات على أساس درجة كبيرة من الدقة والوضوح .
وتعرف الشفافية بأنها وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها ،وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر إضافة غالى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع لمزيد من المعلومات حول الموضع أنظر في:
عبد الله الفيتو ري المرابط ،(2005)،**الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين**،رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس ،ص6 وما بعدها.

الفرعية المركبة لمؤشر الحكم الراشد يستند على عدد كبير من المتغيرات يتم استنباطها من 37 قاعدة للمعلومات تم إنشاؤها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة[1] ، وفيما يلي إطلالة سريعة وموجزة على هذه المؤشرات:

- **مؤشر ضبط الفساد control of corruption**: يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين ،وتكرار الدفعات الإضافية غير المنتظمة التي يتلقونها لإنجاز أعمال معينة تتعلق بتصاريح الاستيراد والتصدير والرخص التجارية،والتقييمات الضريبية ،وحماية الشرطة ،وطلبات القروض ،وقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال وعلى جاذبية الدولة كمكان للقيام بالأعمال،كما يقيس المؤشر مدى تورط السياسيين في ممارسات الفساد،وميل النخب للاستيلاء على الدولة،إضافة إلى الاهتمام بمدى وجود وتطبيق الدولة لسياسات مكافحة الفساد،ووجود مؤسسات محاسبة ومساءلة حكومية.
- **مؤشر حكم القانون rule of law**:ويتضمن قياس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع، ومدى فاعلية السلطة القضائية والتقيد بقرارات المحاكم والثقة بها ،ومدى إمكانية اللجوء إلى القضاء بسبب تمرد الإجراءات الحكومية ، والقدرة على مقاضاة الحكومة ومساءلتها من خلال محاكم مستقلة ونزيهة ،وإمكانية تنفيذ العقود الخاصة والحكومية ،ومدى فساد الأعمال المصرفية والتهرب الضريبي،وأمن حقوق الملكية.
- **مؤشر الرأي والمساءلة voice and accountability** :يقيس هذا المؤشر إمكانية انتقال السلطة المنظم في الحكومة ، ومدى قدرة المؤسسات على حماية الحريات و المشاركة ،وحرية وعدالة الانتخابات واستقلالية ومصداقية العملية الانتخابية ،ووجود المنافسة السياسية ،وحرية وأمن الأحزاب السياسية و فرصها المتعادلة ،ومدى فعالية السلطة التشريعية و قدرتها على المساءلة و المحاسبة ،كما يقيس المؤشر شفافية بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية ، ومدى اطلاع الشركات على التطورات في القواعد و السياسات وتمكنها من التعبير عن مخاوفها ، إضافة إلى قياس مدى شفافية الموازنة والفعالية /المساءلة المؤسسية ،وقياس مدى استقلالية وسائل الإعلام وقدرتها على مراقبة أؤلئك العاملين في السلطة ومساءلتهم على أفعالهم.
- **مؤشر فعالية الحكومة government effectiveness** : يقيس هذا المؤشر كفاءة الخدمات والإجراءات البيروقراطية ، ومدى استقلالها عن الضغوط السياسية و النفوذ السياسي ، وكفاءة موظفي الحكومة وقدرتهم على تنفيذ القرارات و القواعد بعيدا عن ضغوط و تأثير القطاع الخاص، ومدى وجود قواعد

[1] المعهد العربي للتخطيط والتنمية ،(2008) ، **مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي** ، سلسلة جسر التنمية ، العدد70،فبراير –شباط ،السنة السابعة،ص8

تعاقب السلوك المنحرف أإضافة إلى قياس مدى الاستخدام الفعال للموارد، ومدى كفاءة آليات إدارة الموازنة والإنفاق العام ومدى التبديد و الهدر في الإنفاق الحكومي.

- **مؤشر نوعية الأداة التنظيمية regulator quality** : يقيس هذا المؤشر مدى دور وتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ،وعبء التشريعات والضوابط التي تفرضها على الأعمال والشركات ، ومدى شمولية القواعد القانونية وفعاليتها ، ومدى انفتاح عقود القطاع العام للمستثمرين و القطاع الخاص و مشاركتهم في مشروعات البنية التحتية أو هيمنة المشروعات المملوكة للدولة ،ومدى المنافسة السوقية ،و مدى كفاءة أو فساد النظام الضريبي وضرائب الشركات والأشخاص.

II_2_3 طريقة قياس مؤشرات البنك الدولي:

تتميز مؤشرات الفساد بأنها تعتمد على مصادر مختلفة من التقييمات واستطلاعات الرأي ،ولذلك فإن قياس أي مؤشر من المؤشرات المذكورة يعتمد على المئات من المؤشرات الفرعية المتمثلة في الأسئلة التي تتضمنها التقييمات إضافة للاستطلاعات ،بحيث يعطى لكل مؤشر وزن يتناسب مع مدى دلالته لممارسات الفساد،وعلى نفس الشاكلة تسري الأمور بالنسبة لمؤشر الحكم الراشد وباقي مركباته.

حيث يتم مثلا إعطاء أوزان نسبية لمؤشرات الفساد الستة كما يوضحها الجدول الموالي ،تختلف باختلاف الأهمية النسبية للمؤشر ومدى دلالته على واقع الفساد في الدولة ،إضافة إلى مراعاة الفارق بين أوزان مؤشرات التكامل الاقتصادي ومؤشرات الارتباط السياسي للعولمة.(5للمؤشر الاقتصادي ،و 1 للمؤشر السياسي)كون الدراسة تعالج الفساد في شقه الاقتصادي المتأثر بالجانب السياسي ،وحتى تتسق الأهمية النسبية للمتغيرات السياسية والاقتصادية.

الجدول رقم 10: مؤشرات أوزان الفساد

المؤشـــــــر	الـــــوزن
مؤشر مدركات الفساد	5
مؤشر ضبط الفساد	5
مؤشر حكم القانون	1
مؤشر الرأي والمساءلة	1
مؤشر فعالية الحكومة	1
مؤشر الأداة التنظيمية	1

بناء على الجدول سيتم إعطاء الأهمية والوزن الأكبر(5) لمؤشري مدركات الفساد و ضبط الفساد كونها ذات دلالة اقتصادية ،إضافة إلى أنها تعتبر المؤشرات الأكثر تعبيرا عن واقع الفساد وممارسته في الدولة فهي تعمل على قياس تصورات وجود الفساد بشكل مباشر .أما بقية المؤشرات فقد أعطيت أوزانا متساوية أقل حيث أعطي كل مؤشر الوزن (1) لأن هذه المؤشرات تقيس واقع الفساد بشكل غير مباشر،وبذلك فإن أهمية مؤشري مدركات الفساد و ضبط الفساد تفوق أهمية أي مؤشر آخر بخمس أضعاف.

وكما أسلفنا تعتمد هذه المؤشرات على عدة مصادر (استطلاعات،تقييمات)تختلف عن بعضها باختلاف العينة التي تدرسها ونظام القياس الذي تستخدمه ،فمثلا يعتمد المؤشر للعام 2004 علي 302 مؤشرا فرعيا من 38 مصدرا أو دراسة إحصائية أجرتها31 مؤسسة مختلفة[1] ،ويتم تجميع هذه البيانات في مؤشر واحد وفق الآلية التالية[2]:

- كما في مؤشر مدركات الفساد ،يتم بداية توحيد البيانات الخاصة بكل مؤشر في مؤشر واحد،وذلك باستخدام نموذج المكونات غير الملاحظة المعيارية standard inopserved components والذي يعبر عن البيانات الملاحظة للمؤشر في كل مصدر ،كدالة خطية للمكون العام غير الملاحظ+حد الاضطراب disturbance term الذي يشير إلى أخطاء التصور أو/و تغير العينة في كل مؤشر.
- يتم تحديد قيمة مؤشر الدولة في كل مصدر وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{قيمة المؤشر للدولة في} = \left\{ \text{علامة الدولة في المؤشر} \times \text{وزن المؤشر} \right\} \times \frac{a \times \text{العلامة الملاحظة للدولة-(المؤشر)}}{B \times (\text{المؤشر})}$$

حيث a وBحدود خاصة بكل استطلاع.

- متوسط مجموع القيم التي تحصل عليها الدولة في كل مصدر تشكل علامتها في المؤشر، والتي تتراوح بين +2.5(القيمة العليا أقل فسادا) و –2.5(القيمة الدنيا أكثر فسادا).ونلاحظ أنه باستخدام منهجية إحصائية يتم التمكن من استخدام المعلومات المتاحة من قواعد المعلومات وذلك بتنميط مؤشرات الحاكم الراشد يتبع كل منها توزيعا طبيعيا على مستوى العالم بمتوسط للمؤشر يبلغ الصفر وانحراف معياري يبلغ الواحد الصحيح .[3]

II_3 المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية:

إن عالمنا المعاصر وأكثر من ذي قبل أصبح مفتوحا على مصراعيه. وعليه فإن المستثمر أينما كان ليس مضطرا إلى الاستثمار في مكان محدد، وإنما أمامه العالم بأكمله للاختيار.وعلى هذا الأساس أصبح من المهم جدا المقارنة بين ظروف بلد ما وبين الظروف الموجودة في بلاد أخرى،وهذا ما يشكل المعنى النسبي لمناخ الاستثمار.

[1] Kaufman,Daniel,and Others , (2004),**Governance Indicators for 1999-2004** ,World bank,P6
[2] Kaufman,Daniel,and Others ,(2002),**Governance Matters111, Governance Indicators for 1996-2002** ,World bank,P7-9
[3] المعهد العربي للتخطيط والتنمية ،(2008)، **مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي** ، سلسلة جسر التنمية ، العدد70،فبراير –شباط ،السنة السابعة،ص8

ويعرف تقرير التنمية في العالم لعام 2005 الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار،على أنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد ، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة.ويرى التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار،من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة . لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية ، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة ،وبدرجة توفر الأمن والاستقرار ، وبخاصة أمن حقوق الملكية ، ودرجة التقييد باللوائح التنظيمية والقوانين ،ونظام الضرائب ، التي تترك أثار بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر ، وبينت البحوث التطبيقية ،أن غالبية الشركات المتعدية الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي وقبله السياسي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار بتلك الدول.

بناءا على كل ما تقدم يتضح أن مناخ الاستثمار ، مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية ، تشمل مجموعة التشريعات والقوانين ، إلى جانب السياسات الاقتصادية و المؤسسات و الخصائص الهيكلية المحلية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر .

ويعتبر الشرط الأول لتوافر مناخ الاستثمار المناسب هو الاستقرار السياسي والأمني وهذا رغم أنه لا يمكننا إغفال الدور المحوري للعوامل الاقتصادية في تكوين المناخ الاستثماري (من أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية ،الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي،مدى توفر عناصر الإنتاج و أسعارها النسبية،حجم السوق والقدرة التصديرية...)

ولعل ما يثبت صحة تقديمنا للجانب السياسي على الاقتصادي هو نسبة 50%[1] التي يحوز عليها كمؤشر فرعي لأهم مؤشر يقيس ملاءمة المناخ للاستثمار متمثلا في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.ولأن هذا المؤشر الفرعي (الخاص بالجانب السياسي) مرتبط بقياس شتى الممارسات الرشوية التي أشرنا إليها منذ بداية البحث ،دفعتنا الضرورة المنهجية لاختياره كثالث نموذج عن أهم المؤشرات العالمية التي تعنى بالفساد في الاقتصاد التطبيقي.

ولنتمكن من التوصل إلى إدراك دلالات المؤشر المختار (المؤشر الفرعي للمخاطر القطرية حول الفساد، أو ما يسمى بمؤشر المخاطر القطرية السياسية)نقترح بداية إطلالة موجزة على المؤشر الأساسي الذي يتفرع منه(المؤشر المركب للمخاطر القطرية)،لنتوصل إلى تقديم المؤشر محل الدراسة ونتبعه بجزئية توضح تعزيز المؤشر للنتائج التي توصلنا إليها سابقا حول العلاقة بين الأداء الاقتصادي والفساد من خلال

[1] البشير عبد الكريم ،**انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر-**، الملتقى الدولي الثالث حول :استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ،الآفاق والتحديات،جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف .

العلاقة بين هذا الأخير ومعدل الاستثمار من جهة ،وبينه وبين معدل النمو من جهة ثانية ،وبينه وبين الإنفاق الحكومي من جهة ثالثة.

II_3_1 مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة (PRS) وبشكل شهري الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18دولة عربية[1]. يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل [2]:

II_3_1_1 مؤشر تقويم المخاطر السياسية(مؤشر الفساد): ويشكل نسبة 50% من المؤشر المركب،والحد الأقصى لمجموع النقاط هو 100 نقطة، تشمل على كل من مؤشر درجة استقرار الحكومة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،ومؤشر خريطة الاستثمار ،ومؤشر وجود نزاعات داخلية وجود ونزاعات خارجية ،ومؤشر الفساد دور الجيش في السياسة،ومؤشر علاقة الدين في السياسة، ومؤشر سيادة القانون والنظام، ومؤشر الاضطرابات العرقية،ومؤشر مصداقية الممارسات الديمقراطية، ومؤشر نوعية البيروقراطية.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن المؤشر الفرعي للمخاطر السياسي ومن خلال مركباته ،يعتبر هو المعني بقياس الفساد في مناخ الاستثمار ، و من خلال الوزن النسبي للمركبات يلاحظ أن هذا المؤشر يعطي أهمية قصوى مثلها ب12 نقطة لما يمكن أن نحمله في الفساد الكبير كونه يعنى بالتعاملات الخارجية المعتمدة أساسا على سلامة المناخ الاستثماري ،بينما الفساد في القطاعات حظي بنصف الأهمية والتنقيط 6 نقط ،في دلالة واضحة إلى تأثير الفساد بقطاعات الدولة المختلفة على حجم الاستثمار الأجنبي ،فيما يتعلق بالبيروقراطية ،نجدها تحتل المؤخرة (بنقطة واحدة)فيما يتعلق بتأثيرها على الاستثمار الأجنبي ،وهذا طبعا نسبة إلى باقي المؤشرات التي تبدو أكثر أهمية وعلى هذا الأساس فإن هذا التقييم لا يقلل من التدليل على خطورة البيروقراطية ،ونحن نعتبر مجرد إدراجها ضمن مركبات المؤشر كافيا لهذه الدلالة.

[1] www.isx4.com/vb/archive/index.php/t-2950.html

[2] فلاح خلف الربيعي ، (2008) ،**مواضيع وأبحاث سياسية** ،الحوار المتمدن - العدد: 2229 .

الجدول رقم 11: مكونات مؤشر المخاطر السياسية (مؤشر الفساد)

التسلسل	المكون	النقط
1	درجة استقرار الحكومة	12
2	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	12
3	خريطة الاستثمار	12
4	وجود نزاعات داخلية	12
5	وجود نزاعات خارجية	12
6	الفساد	6
7	دور الجيش في السياسة	6
8	دور الدين في السياسة	6
9	سيادة القانون والنظام	6

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2001 ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت،ص 126

II_3_1_2 مؤشر تقويم المخاطر المالية :ويشكل نسبة (25 %) من المؤشر المركب، والحد الأقصى لمجموع النقاط هو 50 نقطة، ويضم كل من مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ، درجة استقرار سعر الصرف.والجدول الموالي يوضح الوزن النسبي لمركبات المؤشر والتي ندرجها من باب الاطلاع ولا نرى ضرورة في الخوض في تحليلها الذي يخرجنا عن الأهداف المسطرة لهذه الجزئية ، والمتمثلة في التركيز على مؤشرات الفساد.

الجدول رقم 12 : مكونات مؤشر المخاطر المالية

التسلسل	المكون	النقط
1	نسبة الدين الخارجي إلى الدين الداخلي الخام	10
2	نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	10
3	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	15
4	عدد الأشهر من الواردات التي تغطي الاحتياجات الرسمية للدولة	05
5	استقرار سعر الصرف	10

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2001 ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت،ص 127

II_3_1_3 مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية : ويشكل نسبة (25 %) من المؤشر المركب والحد الأقصى لمجموع النقاط معدل دخل الفرد،معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي .والجدول الموالي يوضح الوزن النسبي لمركبات المؤشر والتي ندرجها من باب الاطلاع ولا نرى ضرورة في الخوض في تحليلها الذي يخرجنا عن الأهداف المسطرة لهذه الجزئية ، والمتمثلة في التركيز على مؤشرات الفساد.

الجدول رقم 13: مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية

التسلسل	المكون	النقط
1	معدل دخل الفرد	05
2	معدل النمو الاقتصادي	10
3	معدل التضخم	10
4	نسبة رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج الداخلي الخام	15
5	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري	10

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2001 ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت،ص 127

من خلال اطلاعنا على المكونات الأساسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية، نؤكد على أهمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين هذه المؤشرات لضمان رفع مستوى الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي كونه السبيل الوحيد لدعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بما ينسجم والمصالح الوطنية العليا، ويخدم في النهاية هدف الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الاقتصادي المنشود.وكون المؤشر الفرعي السياسي الذي يعنى بالفساد يحتل الصدارة الكمية بنصف قيمة المؤشر المركب فإن أهميته تفرض نفسها ،وهو الذي يقودنا إلى الاطلاع عليه أكثر فيما يلي.

II_3_2 المؤشر الفرعي للفساد ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية[1] :

II_3_2_1 لمحة عامة عن المؤشر الفرعي للفساد في دليل المخاطر القطرية :

بدأ إصدار هذا المؤشر سنة 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية ،وهي نشرة أسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم،استنادا على نموذج إحصائي لحساب المخاطر. في سنة 1992 انضم مبتدعو المؤشر إلى مجموعة خدمات المخاطر السياسية ،وفي سنة 2002 بدأ إدراج المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

يشتمل مؤشر دليل المخاطر القطرية على 22 متغيرا موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية (12متغير و100نقطةمخاطر) والمخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (5متغيرات و50نقطةمخاطر) بحيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقيم مخاطر كل منها على أساس نقط للمخاطر تعكس الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة.

وتشير القيم المتدنية لنقط المخاطر إلى وجود مخاطر مرتفعة للغاية ، ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقط المخاطر بحيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين 0 للمخاطر المرتفعة للغاية و100 نقطة للمخاطر المتدنية للغاية.

ملاحظة :يجب لفت الانتباه إلى أن مجموع نقط المخاطر للمجالات الثلاث هو200 نقطة مخاطر ولأغراض التنميط تم أخذ نصف المجموع ليصبح 100نقطة.

يندرج المؤشر الفرعي للمخاطر القطرية ، الذي يعنى بقياس الفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية و يحظى بست نقط مخاطر ، ويقيس درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار كما تعكسها العمولات و الرشاوي التي ينبغي تقديمها لصانع القرار ليقوم بواجباته الرسمية .هذا وتتراوح قيمة المؤشر من صفر لتعكس حالة تفش واسع للفساد الإداري مما يعني مخاطر مرتفعة إلى ستة لتعكس حالة انعدام الفساد الإداري مما يعني مخاطر متدنية جدا (منعدمة) للاستثمار.

وتبرر مجموعة خدمات المخاطر السياسية إدراج المؤشر الفرعي للفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية بملاحظة أن الفساد داخل النظام السياسي يمثل تهديدا للاستثمار الأجنبي لأنه يشوه البيئة الاقتصادية والتمويلية ،و يؤثر سلبا على كفاءة الدولة وقطاع الأعمال خاصة فيما يتعلق بالتعيين في المناصب الإدارية العليا وربما ترتب عليه عدم الاستقرار السياسي.

[1] المعهد العربي للتخطيط والتنمية ،(2008) ، **مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي** ، سلسلة جسر التنمية ، العدد70،فبراير –شباط ،السنة السابعة،ص3-4

II_3_2_2 علاقة الفساد بالأداء الاقتصادي وفقا لمؤشر المخاطر القطرية[1]:

من خلال الفصل السابق كنا قد أدرجنا الإسهامات النظرية التي توصلنا من خلالها إلى العلاقة العكسية بين الفساد وعلى رأسه الرشوة والأداء الاقتصادي ، وفيما يلي سنعزز هذه النتيجة من خلال العرض الموجز لأحد أبحاث الاقتصاد التطبيقي التي اعتمدت على مؤشر دليل المخاطر القطرية لتفسير هذه العلاقة ،ونشير إلى أننا لن نسترسل كثيرا في عرض التفاصيل والأرقام وإنما سنكتفي بالقدر اليسير منها الذي يبرز هذه العلاقة ولا يحيد بنا عن مسار البحث.

كما جرت العادة في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية ،فقد تم استكشاف أثر الفساد الإداري (الرشوة أبرز مركباته) من خلال تقدير علاقة سببية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي كمتغير تابع ومؤشر الفساد الإداري كمتغير مفسر وذلك في إطار عينة دولية.

في مساهمة رائدة أعاد ماورو Mauro Paolo2000 تقدير هذه العلاقات التي كان قد استكشفها عام 1995،وذلك باستخدام مؤشرات للأداء الاقتصادي تشتمل على متوسط معدل الاستثمار للفترة 1960–1985 (الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)والمتوسط السنوي لمعدل نمو دخل الفرد الحقيقي خلال 1960–1985 ومكونات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(الإنفاق على التعليم ، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي باستثناء الإنفاق على التعليم والإنفاق على الدفاع ، والمدفوعات التحويلية ،ومدفوعات التأمين الاجتماعي و الرفاه) وفيما يلي استعراض موجز ومبسط لأهم نتائج العلاقة السببية:

الفساد ومعدل الاستثمار : استخدم المتوسط البسيط لمؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية للفترة 1982–1995 لعينة من 94 دولة ،حيث تدل القيم المرتفعة للمؤشر على أن البلد ليس له مؤسسات جيدة في هذا المجال ،بمعنى تدني انتشار ظاهرة الفساد ،هذا وقد كان متوسط مؤشر الفساد للعينة المستخدمة 5085 بانحراف معياري 2.38 وبحد أدنى 59.0 نقطة ،وبحد أقصى 10 نقط ،وعلى الرغم من اختيار العلاقة السببية بين الفساد ومعدل الاستثمار لعلاج ظاهرة العلاقة التبادلية بين الاثنين ،إلا أننا سنكتفي بإيراد نتائج نموذج المربعات الصغرى وذلك حسبما يورده الجدول الموالي حيث الأرقام بين الأقواس هي القيم المطلقة لإحصائية ت.

[1] المعهد العربي للتخطيط والتنمية ،(2008) ، **مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي** ، سلسلة جسر التنمية ، العدد70،فبراير –شباط ،السنة السابعة، ص9-11

الجدول رقم 14: أثر الفساد على معدل الاستثمار (المتغير التابع)

المتغير المفسر	(1)	(2)
مؤشر الفساد	0.0187(7.03)	0.0095(2.09)
دخل الفرد عام 1960	-	0.0062 -(0.91)
التعليم الثانوي عام 1960	-	0.1749(2.95)
معدل النمو السكاني	-	0.8226-(0.82)
ثابت التقدير	0.0780(4.19)	0.1226(3.66)
معامل التحديد	0.32	0.44

المصدر : ماورو باولو ،2000،تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي:تحليل مقارن بين البلدان ، الفصل الرابع في أليوت (2000-أ) ص 132 جدول رقم 2

من نتائج العمود رقم 1 يتضح أن هناك علاقة سببية ذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل الاستثمار ،حيث يتوقع أنه كلما تحسنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد (حسبما يدل عليه ارتفاع قيمة مؤشر الفساد) ،كاما زاد معدل الاستثمار . ولاستيعاب مثل هذه النتيجة بطريقة مباشرة فإنه يتوقع أن يؤدي التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين(من عشة نقط) إلى زيادة في معدل الاستثمار بحوالي 3.7 ، وتتأكد هذه النتيجة بعد التحكم في عدد من المتغيرات التي ربما كان لها تأثير على معدل الاستثمار كما في العمود الثاني من الجدول ،حيث توضح النتائج استمرار المعنوية الإحصائية للعلاقة السببية التي تم تقديرها وذلك على الرغم من انخفاض حجم التأثير بحيث يتوقع أن يؤدي التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين (من أصل عشرة) إلى ازدياد معدل الاستثمار بحوالي 1.9 نقطة مئوية.

الفساد ومعدل النمو :لنفس عينة التي تم استخدامها في الجدول 14 فقد تم تقدير العلاقة بين مؤشر الفساد كمتغير مفسر ومعدل نمو دخل الفرد كمتغير تابع ويورد الجدول 15 النتائج المقابلة لتلك الموجودة في الجدول 14 حيث الأرقام بين الأقواس هي القيم المطلقة لإحصائية ت.

الجدول رقم 15 : أثر الفساد على النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

المتغير المفسر	(1)	(2)
مؤشر الفساد	0.0029(4.74)	0.0028(2.01)
دخل الفرد عام 1960	-	0.0069 -(4.78)
التعليم الثانوي عام 1960	-	0.0217(1.82)
معدل النمو السكاني	-	0.3255 -(1.81)
معدل الاستثمار	-	0.1056(3.09)
ثابت التقدير	0.0035(0.85)	0.0021-(0.16)
معامل التحديد	0.14	0.42

المصدر : ماورو باولو ،2000،تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي:تحليل مقارن بين البلدان ، الفصل الرابع في أليوت (2000-أ) ص 134 جدول رقم 2

يتضح من نتائج العمود من نتائج العمود رقم 1 في الجدول أعلاه أن هناك علاقة سببية موجبة وذات معنوية إحصائية بين الفساد ومعدل النمو الاقتصادي حيث يتوقع أنه كلما تحسنت بيئة أداء الأعمال عن طريق مكافحة الفساد (حسبما يدل عيه ارتفاع قيمة مؤشر الفساد) كلما ارتفع معدل نمو دخل الفرد.فعلى سبيل المثال يتوقع أن يؤدي التحسن في مؤشر الفساد بنقطتين إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.58 نقطة مئوية.

وتتأكد هذه النتيجة بعد التحكم في عدد من المتغيرات التي ربما كان لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي كما في العمود الثاني من الجدول ،حيث توضح النتائج استمرار المعنوية الإحصائية للعلاقة السببية التي تم تقديرها كما يتأكد حجم التأثير على معدل النمو الاقتصادي (حوالي 0.56 نقطة مئوية لتحسن في مؤشر الفساد بنقطتين.

ملاحظة هامة : من خلال الفصل السابق كنا قد أدرجنا الأدبيات الاقتصادية التي نادت بالعلاقة الطردية بين الفساد والرشوة على رأسه من جهة وبين النمو الاقتصادي ،وفي هذا الصدد وللحصول على تأكيد هذه النتائج بنفس المنهجية(التي عولجت بها العلاقة العكسية من خلال هذه الجزئية باستخدام مؤشر المخاطر القطرية) أنظر إلى Lundberg M, L.Squire 1999 [1] ، حيث وجدا أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفساد كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو وذلك عبر كل أنواع العلاقات المقدرة ، وتم تفسير هذه النتيجة المستغربة بمعدلات الفساد المرتفعة في دول شرق آسيا رغم ارتفاع معدلات النمو.

[1] Lundberg M, L.Squire ,(1999) , **Grouth and inequality : extracting the lessons for policynakers** , World Bank , P28-29

➢ **الفساد و بنية الإنفاق الحكومي** : تتأتى أهمية استكشاف العلاقة السببية بين الفساد و بنية الإنفاق الحكومي من التساؤل حول "ما إذا كان السياسيون الفاسدون يختارون أن ينفقوا قدرا كبيرا من الأموال على مكونات الإنفاق الحكومي التي قد يكون من الأسهل أو الأربح لهم جباية الرشاوي عليها[1].

بعد التحكم في دخل الفرد لعام 1980 تم تقدير العلاقة السببية بين مؤشر الفساد وكل من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي و الإنفاق الاستهلاكي الحكومي باستثناء الإنفاق على التعليم والإنفاق على الدفاع ، والمدفوعات التحويلية ،ومدفوعات التأمين الاجتماعي و الرفاه ،كل منها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأوضحت النتائج أنه ليس هناك من علاقة ذات معنوية إحصائية لأي من بنود الإنفاق هذه و مؤشر الفساد .من جانب آخر وبعد التحكم في دخل الفرد لعام 1980 وجد أن هناك علاقة موجبة وذات معنوية إحصائية بين مؤشر الفساد والإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل تقدير لمؤشر الفساد بلغ 0.002 (وقيمة ت –الإحصائية 2.2) وتعني هذه النتيجة أن تحسن حالة الفساد بنقطتين يتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم بحوالي 0.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

تأكدت هذه العلاقة السببية بعد التحكم في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل تقدير لمؤشر الفساد بلغ 0027.0 (وقيمة ت –الإحصائية 5.48)مما يعني أن تحسن مؤشر الفساد بنقطتين يتوقع أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم بحوالي 0.54 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي [3].

III_ نماذج مختارة عن ظاهرة الرشوة من أبرز الأدبيات الاقتصادية :

النموذج هو مفهوم عملي الغاية منه تبسيط الواقع و دلك بالأخذ بالاعتبار الظاهرة الأساسية و الملائمة ويتم بناؤه على مراحل ينبغي احترام ترتيبها كما يتطلب الدقة في كل مرحلة. لبناء النموذج كمرحلة أولية نعزل أهم أسباب الظاهرة (و نبقى باقي العوامل على حالها)

نفرض شكلا للعلاقة بين السبب و الظاهرة بشرط أن نضمن عمومية العلاقة التي تسمح بتقدير ما سيحدث مستقبلا و نخضع النموذج للتجربة و المراقبة فإذا أصبح غير قادر على تفسير الظاهرة المعنية نتخلى عنه و نبني نموذجا آخر استنادا إلى فرضية أخرى و يرتكز كل نموذج على ملاحظات معينة و هدا ما يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من نموذج لنفس الظاهرة

يربط النموذج الاقتصادي ما بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر و دلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد.

---

[1] ماورو باولو ،(2000)، **تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي:تحليل مقارن بين البلدان** ، الفصل الرابع في أليوت (2000-أ) ص 135

[2] ماورو باولو ،(2000) ،**نفس المرجع السابق** ،ص138 الجدول رقم 3.

[3] ماورو باولو ،(2000)،نفس المرجع السابق ،ص145 الجدول رقم 6

على ضوء ما تقدم ، نشير إلى أن بناء نماذج تحتوي الفساد أو الرشوة كظاهرة أساسية تفسرها متغيرات أخرى أمر ضروري لتحديد شكل العلاقة بين الرشوة وباقي المتغيرات بغية التهيؤ للمستقبل والاستعداد باستراتيجيات مبنية على أساس التنبؤ من خلال النماذج المفترضة .

ونستطيع القول أن النمذجة هي المحصلة الطبيعية لعملية القياس ، وإلا يصبح القياس قليل الجدوى والفعالية.ومن هذا المنطلق ظهر في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية عديد المحاولات الرامية إلى بناء نماذج من شأنها توضيح ظاهرة الفساد ومن جملته الرشوة من خلال تحديد علاقتها بباقي المتغيرات ، وليس غريبا أن تخصص الدراسات في حد ذاتها كان له كبير الأثر في اختيار المتغيرات الأساسية التي فسرت بها ظاهرة الرشوة ،ذلك –وكما أسلفنا منذ بداية البحث – أن الظاهرة تتسم بالتعقيد والتشابك مما يجعل استحالة رصف جميع مؤثراتها في نموذج واحد.

ملاحظة : التبسيط ليس غاية في حد ذاته غير أن الأخذ بعدد اكبر من المتغيرات ليس سلوكا عقلانيا اقتصاديا خاصة إذا كان دلك لا يزيد من فهمنا للظاهرة إلا بشكل هامشي و بتكلفة مرتفعة بالنسبة للمعلومات الإضافية.

ونظرا لكثرة المحاولات التي أفرزت عن بناء نماذج عديدة للرشوة ،فإننا لا نستطيع من خلال عملنا هذا تقديمها كلها ،كما لا نستطيع تجاهل الموضوع ،وعلى هذا الأساس ارتأينا الاكتفاء بعرض النماذج الأكثر بساطة والأقرب للفهم ،والأكثر تدليلا على ظاهرة الرشوة بشكل خاص وليس الفساد بشكل عام .

III_1 نموذج الرئيس ،الوكيلة والزبون(Rpbert Klitgard)[1] :

لقد وقع اختيارنا على تقديم هذا النموذج أولا لبساطته ومن ثم لكونه يعالج تحديدا أخذ العمولة لقاء خدمة تتعارض مع الصالح العام وهو المعنى الصريح للرشوة دون التباس مع المفهوم العميق للفساد.ولا يركز النموذج على العلاقة بين الراشي و المرتشي وإنما على تلك العلاقة بين المسؤول عن السلعة أو الخدمة محل الممارسة الرشوية (الدولة مثلا)وهو الطرف الذي سنصطلح على تسميته بالرئيس ،والوكيل الذي يكلفه المسؤول بمهمة معينة (الوكيل هنا قد يكون مرتشيا)لصالح طرف ثالث هو الزبون(يتمثل في الأفراد والمؤسسات و قد يكون راشيا).

1المصدر :روبرت كليتجارد ،ترجمة علي حسين حجاج،(1994)،**السيطرة على الفساد** ،دار البشير الأردن ،الكتاب الأصلي صادر سنة 1988 ،ص 96-135

III_1_1 تقديم النموذج :

III_1_1_1 خلفيات وإشكالية النموذج :

لقد حاول Klitgard من خلال هذا النموذج معالجة دور الدولة في الحياة الاقتصادية وأثرها على تخفيف حدة الفساد.فقد ناقش قبل ولوج بناء نموذجه ،الرأسمالية الزائدة التي أشار لكونها وحليفها الاستراتيجي الاستعمار يمثلان أس الفساد بالنسبة للكثير من المراقبين والمثقفين من البلدان النامية ،أما فيما يتعلق بالرأسمالية القليلة فقد أشار Klitgard إلى التفسير الذي يقوم على أساس ازدهار الفساد في الدول التي تبتعد عن السوق ،كما أن الرشوة الفاسدة في النظم اللبيرالية قد يتم استبدالها بسعر السوق.

أصل تسمية أطراف النموذج : إن تحويل إدارة خدمة عامة إلى احتكار للقطاع الخاص يعتبر حالة متطرفة ،وهذا التحول قد يجري في حالة تحصيل الضرائب ،بل إن ذلك قد حدث بالفعل ،وقد كانت ضريبة الزراعة في الماضي من الأمور المعروفة .وبموجبها كان الحاكم يبيع حق جمع عوائد الضريبة لمن يقدم عطاء أعلى من باقي العطاءات ،وكان المحصل أو المزارع الذي يرسو عليه العطاء يقوم بإنشاء وكالة خاصة لتحصيل الضرائب وكذلك بإنشاء الجهاز الذي يقوم على تنفيذ ذلك (وقد استعمل هذا النظام مثلا في سنغافورة إبان الاستعمار من قبل إدارة الزائير(المستعمر))،وقد قامتKlitgard دراسة على توثيق عديد ممارسات الفساد من هذه الشاكلة ،ما دفع الباحث إلى استخدام أطراف العلاقة :

الرئيس (صاحب الأرض) ، الوكيل (محصل الضريبة) ، الزبون (مانح الضريبة)

وقد تم التركيز في النموذج على الوكيل وتصرفاته لأنه الشخص القابل للإغراء و الفساد في العلاقة ،كما أن هدف الدراسة تمثل في كيفية التعامل مع هذا الوكيل ليقل مستوى فساده وعلى هذا الأساس تمثلت الإشكالية الأساسية التي يعالجها النموذج في :

الإشكالية :كيف يستطيع صانعوا القرار وضع أيديهم على زمام السياسات الكفيلة بمجابهة الفساد؟

III_1_1_2 فرضيات النموذج :

تطلب هذا النموذج القائم على ثلاث أطراف ،تبني منهج اقتصادي لدراسة موضوع الرشوة ،ويتطلب الأمر أن يكون الوكيل فاسدا عندما يعتقد أن الفوائد التي يجنيها عن طريق الرشوة تفوق الخسائر ،وبالمثل فإن الزبون سيقدم على إعطاء رشوة أو أي شكل آخر من أشكال السلوك غير المشروع إذا شعر أن الفوائد التي سيجنيها من تلك الممارسة تفوق التكاليف المترتبة عليها.

يفترض النموذج أن أمام الوكيل فرصتان: إما أن يصبح فاسدا أو يبقى غير فاسد.

* في الحالة الثانية (غير فاسد) فإن الوكيل سيحصل على مردود مالي يتمثل في المبلغ الذي يتقاضاه كراتب منتظم ومردود معنوي يتمثل في الرضا عن نفسه كونه ليس فاسدا.

* أما إذا كان الوكيل فاسدا فإنه سيتقاضى رشوة، ولكنه سوف يعاني مما نسميه الثمن الأخلاقي نتيجة لكونه فاسد .ويتوقف هذا الثمن على المعايير الأخلاقية والثقافية والدينية التي يتبناها هو نفسه.وقد يتوقف كذلك على ما يفعله زملاؤه ومن حوله ،كما قد يتوقف على حجم الرشوة التي سيحصل عليها مقارنة بالانحرافات عن مسؤولياته أمام الرئيس.

هذا ويفترض عند شخص مستهتر في محيط ثقافي محدود أن يصل مستوى الفساد إلى الصفر.

وقد يحصل شيء آخر للوكيل ،فقد يقبض عليه ومن ثم ينال العقاب ،وعليه أن يضع هذا الاحتمال في الحسبان عند اتخاذ قراره،وهذا طبعا وفقا لنوع وحجم العقوبة(حرمان من الوظيفة ،حرمان من الراتب لمدة معينة ،الفضيحة ،السجن...).

* الوكيل هو المتعامل الرئيسي في الممارسة الرشوية كونه الرابط بين باقي الأطراف ، والحائز على الصلاحيات ومن هذا المنطلق فإن النموذج المقترح مبني على أساس سلوكاته وقراراته.

III_1_2 صياغة وتحليل النموذج :

III_1_2_1 صياغة النموذج :

وعلى أساس ما تقدم ستكون أمام الوكيل الخيارات التالية :

* إذا لم يكن فاسدا فسيحصل على راتبه والرضى المعنوي عن نفسه.

* وإذا كان فاسدا فإنه سيحصل على الرشوة لكنه سيدفع ثمنا معنويا ،إضافة إلى فرصة احتمال القبض عليه ومعاقبته،التي يخسر إثرها راتبه على الأرجح.

وعلى هذا الأساس فإن الوكيل سيكون فاسدا إذا كانت :

الرشوة –الثمن الأخلاقي –(احتمال اكتشاف الانحراف X العقوبة المسلطة)> الحصول على الراتب والرضا عن كونه غير فاسد.

* لنفرض أن راتب الوكيل هو k وأن الرضا المعنوي الذي تشعر به إذا لم تمارس الرشوة هو R(0) إذن فمقابل عدم ارتكاب الرشوة يتلقى الوكيل عائدا قدره k+R(0) .

* لنفرض الآن أن x هو الرشوة أو العائد من الفساد ، وأن P هو احتمال إلقاء القبض على الوكيل ومعاقبته إذا كان فاسدا،وأن f هو حجم العقوبة أو الجزاء وأن R(x) هو الثمن المعنوي الذي سيدفعه الوكيل مقابل أخذ رشوة مقدارها x ،وأن U هي المنفعة التي يجنيها الوكيل المتورط في الممارسة الرشوية .

على هذا الأساس يصاغ النموذج في شكل شجرة لاتخاذ القرار بالنسبة للوكيل كالآتي :

الشكل رقم 07: شجرة اتخاذ القرار عند الوكيل

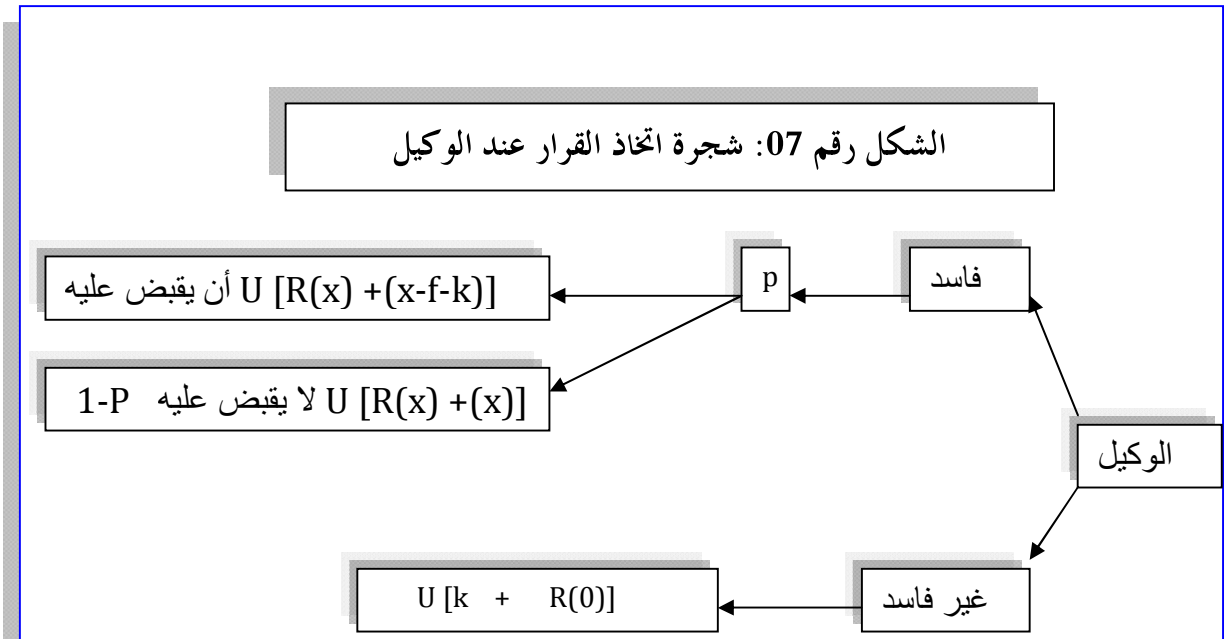

المنفعة المتوقعة للوكيلة إذا كانت فاسدة هي:

$$EU = U / [R(x) + P(x-f-k) + (1-P)\ x]$$

المصدر :روبرت كليتجارد ،ترجمة علي حسين حجاج،1994 ،السيطرة على الفساد ،دار البشير الأردن ،الكتاب الأصلي صادر سنة 1988 ،ص 105

III_1_2_2 تحليل النموذج :

إذا كان الوكيل فاسدا فإنه سيحصل على مكاسب خاصة يتولد مقابلها أمور خارجية سلبية تترتب على الرئيس ،لذلك فإن الرئيس يحاول ما أمكنه حفز الوكيل للقيام بأقصى درجة ممكنة من النشاط المنتج عند الدرجة المثلى من النشاط الفاسد، فإذا كانت تتوافر للرئيس معلومات تامة عن النشاطات المنتجة والفاسدة التي يقوم بها الوكيل فإنه يستطيع بسهولة إقناعه (الوكيل) إقناعه بأن يتصرف كما يريد ،وبكل بساطة فإن الرئيس هنا سيقدم على دفع قيمة الإنتاج الهامشي الذي يحققه الوكيل إذا كانت نشاطاته منتجة ، أما إذا كانت نشاطاته فاسدة فإن الرئيس يجعله يدفع ضريبة على مثل هذا السلوك تماما كما يقوم بتحصيل الضرائب على أي نشاطات خارجية أخرى.

وتزداد مشكلة الرئيس صعوبة عندما لا يكون لديه(وهي العادة في القطاع العام)سوى معلومات ضئيلة عن الوكيل منتجة كانت أو فاسدة . وفي الحياة العملية لا يستطيع الرئيس أن يحدد كم من النشاطات التي يلاحظها هي نشاطات يقوم بها الوكيل لصالحه.كما أن محاولات الرئيس معرفة أكثر من ذلك عن نشاطات الوكيل هي محاولات تكلف ثمنا باهظا ، ذلك أن الوكيل يعرف ما يفعل لكن الرئيس لا

يستطيع تصديق كل ما يقوله.وبالرغم من كل شيء فإن لدى الوكيل عديد الحوافز لتضليل الرئيس وحمله على الاعتقاد بأنه لا يقوم إلا بالنشاطات المنتجة،ولا يقوم على الإطلاق بالنشاطات الفاسدة.

ومن هنا تظهر المشكلة في العلاقة بين الرئيس والوكيل هو الاختلاف في الحوافز وعدم التناسق في المعلومات ،وهذان الأمران يعقدان مشكلة الرئيس،الذي يتوجب عليه تحديد راتب الوكيل ،والعقوبات التي سينالها في حال فساده دون أن يكون لديه علم بالإنتاجية الهامشية التي يقوم بها الوكيل أو السلوك الذي يولد الأمور الخارجية التي يمارسها،وقد يقرر استحداث أنظمة لجمع المعلومات حول نشاط الوكيل ولكن هذه الأنظمة تكون في حد ذاتها باهظة الثمن.

ويمكن إجراء تحليل مماثل لمشكلة الرئيس إزاء الزبون ،وهنا أيضا يود الرئيس لو يستطيع إجراء بنية خاصة للمكافأة والعقاب ،بغية تشجيع قيام المستوى الصحيح من كل النشاطات الحميدة و النشاطات الفاسدة التي يقوم بها الزبون ،وهنا أيضا يقع الرئيس في إشكالية كون المعلومات غير كافية وغير متناسقة.

III_1_3 استخدامات النموذج ونتائجه :

لقد ظل نموذج الرئيس –الوكيلة –الزبون هذا موضوعا حيويا من بين موضوعات أبحاث علم الاقتصاد طوال عقد السبعينات ،وبالنسبة للمواقف البسيطة نسبيا قام علماء الاقتصاد بتحليل كيف ينبغي على الرئيس أن يكافئ ويعاقب الوكيل ، وما هي إستراتيجية جمع المعلومات التي ينبغي إتباعها.

وقد استخدم النموذج لدراسة المشاكل التي تتراوح ما بين قضايا التأمين إلى جني المحاصيل المشتركة ،حتى أن هناك كتاب صادر عن إدارة الأعمال بجامعة هارفرد يتقصى مجال تطبيق هذا النموذج في الإدارة.وقد اعتمد على النموذج عديد الباحثين من أمثال إدوارد بانفيلد عالم السياسة الذي استخدم النموذج في التحليل الهام الذي أجراه سنة 1975 حول السبب الذي يجعل الفساد أكثر حدة في الحكومة مما هو عليه في القطاع الخاص،من جهتها سوزان روز أكرمان عالمة السياسة ارتكزت على أسس النموذج في تحليلاتها .وبسبب استخدام النموذج من قبل باحثين مرموقين كان هناك تقدم ملحوظ في دراسة مشكلة الرئيس و الوكيل.

ينطوي النموذج البسيط للرئيس –الوكيلة –الزبون على عدة نتائج تتعلق بالفساد.فالنشاطات غير المشروعة ستكون أكبر عندما يحتكر الوكلاء السلطة على الزبائن تمكنهم من حرية التصرف في ظل مساءلة ضعيفة وهو ما تعبر عليه المعادلة :**الفساد=الاحتكار+القدرة على التصرف–المساءلة** ، في حين يكون الزبائن أكثر رغبة في تقديم الرشاوي عندما يجنون نتائج احتكار (المكاسب المتأتية جراء دفع الرشوة) من الخدمات التي يقدمها لهم الوكلاء.

والرئيس والمقصود به هنا صانع السياسات عليه أن يحلل المدى الخاص بمختلف أنواع الفساد ويقدر التكلفة اللازمة لمحاربته أو الفوائد التي يمكنه جنيها من وجوده وبعد ذلك يشرع في اتخاذ الإجراءات التصحيحية

(باهظة التكاليف) إلى الحد الذي تصبح عنده الفوائد الهامشية المتأتية من تخفيض الفساد تساوي التكاليف الهامشية المتأتية من الإجراءات التصحيحية .

ولقد مكن النموذج من اتخاذ خطوة أخرى كبيرة ،إذ أنه يساعد على حشد السياسات البديلة المتاحة أمام الرئيس وكذلك تحليل هذه الإجراءات. وقد اقترح النموذج خمس مجموعات من هذه الإجراءات نكتفي هنا بعرضها دون الخوض في تحليل تفاصيلها ،عسى أن نستخدمها في محاولتنا حل إشكالية الرشوة بالجزائر من خلال الفصول اللاحقة.

وتتمثل هذه الإجراءات الخمس في :

- اختيار أي الوكلاء يعمل لحسابه
- تحديد أوجه مكافأة وعقاب الوكيل وحتى الزبون
- جمع المعلومات حول الوكيل والزبون
- إعادة صياغة العلاقة بين الرئيس –الوكيلة –الزبون.
- إحداث مواقف وميول جديدة إزاء الرشوة ،من شأنها تغيير التكاليف المعنوية للوكيل والزبون عند الإقدام بالممارسة الفاسدة.

III_2 نموذج Vishny وShleifer:

III_2_1 فرضيات نموذج Vishny وShleifer:

حسب هذا النموذج يؤخذ بتعريف الرشوة" كبيع الأعوان العموميون لخدمات عامة مقابل غايات شخصية" ،وعليه فإن البعد المدروس هو الإداري .وقد عرض كل من Vishny وShleifer من خلال النموذج المرور من احتكار القلة إلى احتكار التمييز أين تفاقمت آثار ظاهرة الرشوة.

ويبرز من خلال التعريف نمط واحد من السلع العمومية التي تستهوي الخواص للحصول عليها (جوازات سفر ،تصريحات استيراد...) ومن هذا المنطلق توصف الرشوة وفقا للفرضيات التالية :

-الفرضية الأولى : المنتوج متجانس

-الفرضية الثانية :يوجد منحنى طلب D(p) لهذا النمط من المنتوج pسعره محدد من الإدارة للحصول على الخدمة المطلوبة.

-الفرضية الثالثة : تكاليف المنتوج مع أنها ليست منعدمة ،يمكن اعتبارها مهملة.

III_2_2 تحليل نموذج Vishny وShleifer:

بعد ملاحظة الفرضيات يمكن التفكير في حالتين: إما أن الإدارة تتلقى السعر الذي طلبته وإما أن لا تتلقاه.في الحالة الأولى العون العمومي يقتطع عمولة يضيفها إلى السعر الرسمي مما يرفع السعر المرجعي للخدمة المقدمة ،أما في الحالة الثانية فإن العون العمومي يقتطع حق المرور إلى خدمات لا تسلك سلوكا رسميا.وبالنسبة لكل من Vishny وShleifer هناك "رشوة دون سرقة" في الحالة الأولى ،و"رشوة بالسرقة" في الحالة الثانية.

وهنا يمكن أن نستحضر صفات الاتفاقيات الرشوية كما يلي :

-**الحالة الأولى** :السعر محدد من الإدارة بتكلفة هامشية لتوريد الخدمة ،أين يعظم المرتشي يعظم دله باستفزاز الندرة المصطنعة و التمديد غير المحدد في حالة عدم الدفع (العون العمومي يعمل على تعقيد الأمور بحيث يجعل الخدمة تبدو نادرة ،كما يسعى للمماطلة بغية إطالة الوقت إذا لم يحصل على التكلفة الهامشية).باختصار فإن ما يحدث هنا ،هو أن العون العمومي يقتطع عمولة تضاف إلى السعر الرسمي وترفع ثمن الخدمة كما أسلفنا.

-**الحالة الثانية** :التكلفة الهامشية معدومة بما أن تكاليف المنتوج خاضعة لرقابة متهاونة ،وهنا يقتطع العون العمومي حق المرور إلى خدمة لا تسلك سلوكا رسميا.

الشكل رقم 08 :التمثيل البياني للرشوة بالسرقة

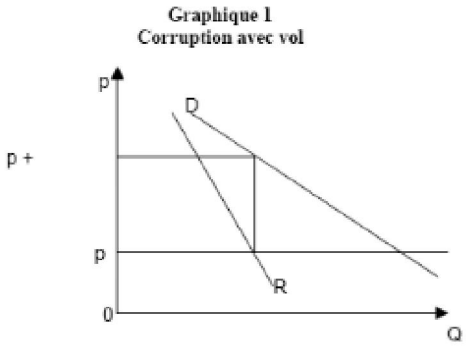

الشكل رقم 09 :التمثيل البياني للرشوة بدون سرقة

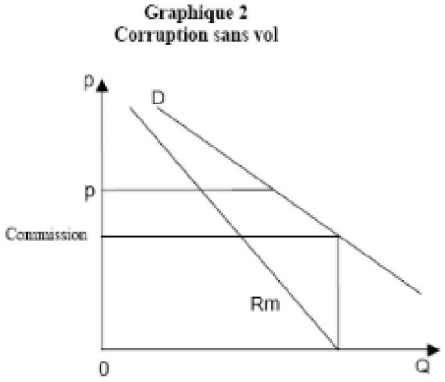

-يستحضر الشكل رقم 08 الحالة العامة المتمثلة في الرشوة بالسرقة ،أين تكون الرشوة مدمجة في تكاليف الخدمة فيبدو وكأن العون العمومي يسرق هذه التكالف الهامشية التي يفترض أن لا تكون موجودة .

-يستحضر الشكل رقم 09 الحالة الخاصة ،أين يسلك العون العمومي طريقا غير رسمي لتوريد الخدمة.

إن الجدل الذي أثاره Vishny ،Shleifer ما هو في الواقع إلا دلالة على تحديد مجال الظاهرة بالنسبة إليهما .نأخذ على الخصوص المثال التالي :

من أجل التمكن من رفع مبيعات أسلحة بلد ما ،يطلب المسؤول السامي من المؤسسة الاتصال بأصحاب القرار الأجانب القابلين للحصول على أنماط معينة من الأجهزة، إذا كان دعم الدولة مساعد ،فإن عقد البيع منتهي (تام) ،وكذلك العمولة الموعود بها لأصحاب القرار الأجانب ولا يوجد أي نقص في أرباح الإدارة .الموظف يستطيع إذن تحصيل أجر بواسطة نسبة على مجموع المبيعات المحققة .وهنا توجد رشوة دون سرقة.

لكن حصيلة دفع الأجر للموظف العمومي يمكن أن تحدد بطريقة أخرى في فترة النقاش حول شروط عقد البيع (التضخيم المصطنع للأعمال الإدارية) ،وهنا تكون الرشوة بالسرقة .

ومن هنا يتضح من تقديم Vishny وShleifer أن التقارير بين الأعوان العموميون والخواص ليست دائما بسيطة .

خاتمة الفصل الثالث:

بما أن إتاحة أكبر قدر من المعلومات و المعارف لأكبر شريحة من أفراد المجتمع (أشخاصا وجماعات) يعتبر شرطا أساسيا لجعل التنمية قضية وطنية تشارك بها كافة الأطراف وليس فقط الدولة أو النخبة ،كما أن كمية ونوعية هذه المعلومات هي المسؤولة عن توسيع أو تضييق الشك الاقتصادي الذي يعتبر محددا محوريا لنوع وشكل التعاملات بين بلدان المعمورة وشدة التنافس بينها فإن الدراسات الاقتصادية لم تجد بدا في كل موضوع تتناوله من التوجه صوب الدراسات التطبيقية الكمية لتأكيد معارفها النظرية.

وقياسا على ما تقدم ذكره فإن دراسة ظاهرتي الفساد والرشوة حاولت هي الأخرى الارتكاز على الجانب الكمي ،مما أوجب ضرورة قياسها أولا ،ومن هذا المنطلق كان لزاما علينا من خلال بداية هذا الفصل الإشارة إلى صعوبات قياس الرشوة باعتبارها ظاهرة معقدة ومركبة (كما أسلفنا من خلال الفصلين السابقين) ،وهذا طبعا بعد أن شددنا على أهمية القياس الذي بات واضحا أنه ضرورة حتمية للتدليل الصحيح (أو على الأقل الأقرب للواقع) على الظاهرة ومن ثم محاولة مكافحتها من خلال التحكم بمتغيراتها و تحجيمها والتهيؤ لإرهاصاتها.

لقد أوضحنا من خلال الجزئية الثانية للفصل ،أن هناك عددا من المؤسسات العالمية الكبرى تهتم بتطوير مؤشرات كمية لقياس ظاهرة الفساد ومن جملته الرشوة . تعتمد هذه المؤشرات على منهجية استقصاء آراء الخبراء حول مدركات تفشي الفساد في دولة ما من واقع خبرتهم العملية ، ولمصداقية أكثر تلجأ المؤسسات العالمية في تحصيل معلوماتها لأكثر من ثلاث مصادر على الأقل ،كما أنها تعتمد في بناء كل مؤشر على عديد المؤشرات الفرعية التي تمنح لها أوزان مختلفة حسب أهميتها وتأثيرها على الظاهرة ،ووفقا لغرض وهدف واتجاه الدراسة.ويتم التعامل مع المعلومات بمنهجية إحصائية تضمن رصفها وتبويبها واستخلاص النتائج المتوخاة منها،ليتم الاهتمام بإيصال النتائج النهائية إلى أكبر شريحة ممكنة ،عن طريق نشرها في المجلات والدوريات والكتب العلمية ومناقشتها في الندوات المحلية الإقليمية والعالمية وللوصول بأسرع وقت ممكن لأكبر فئة ممكنة في كل أنحاء العالم وفي نفس الوقت الاعتماد على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) التي أصبحت أمثل مصدر لهذه النتائج إلى الجمهور العريض.

في هذا الصدد ،حاولنا من جهتنا إطلاع متصفح البحث على عينة من هذه المؤشرات ،على سبيل المثال لا الحصر ودون مغالاة أو إسهاب قد يخرج بنا عن الهدف المسطر للبحث ،وقد اخترنا أن تكون المؤشرات المتناولة متنوعة من حيث الهيئات التي أصدرتها ،فأدرجنا مؤشر إدراك الفساد عن منظمة الشفافية الدولية كهيئة غير حكومية ،ومؤشر البنك العالمي عن هيئة حكومية ،والمؤشر الفرعي للمخاطر القطرية عن الهيئات المكلفة بتنظيم الاستثمار.

ومن خلال هذه الجزئية اتضحت لنا الأهمية القصوى التي يجب أن توليها منابع البحث والدراسة لضرورة بناء مؤشرات تستوعب المتغيرات الأكثر تأثيرا في ظاهرة الرشوة والتي تلائم خصوصية المناطق المدروسة

،وهذا حتى تكون بحق دالة على نتائج مجدية يمكن الارتكاز عليها للاحتياط للمستقبل ،كما يجب تحديد متغيرات المؤشرات بدقة وعناية حتى نتجنب أكبر قدر ممكن من أخطاء القياس التي لا تخلو منها أي دراسة كمية ،فما بالك بدراسة ظاهرة بهذه الحساسية والتعقيد.

لاستكمال نظرتنا حول الأدبيات الاقتصادية التطبيقية حول ظاهرة الرشوة ،لم نستطع تجاوز النماذج التي درست الرشوة في إطارها ،وهي متعددة جدا ،حيث أن جل النتائج المتأتية من استطلاعات الرأي و المحولة إلى مؤشرات ،استغلت لتدعيم الأدبيات النظرية حول الظاهرة من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة فيها ،وكذا شكل العلاقة بينهما(الرشوة و المتغيرات)،لذلك كان من البديهي أن نجد نماذج رياضية تحاكي أبعاد الدراسة النظرية سواء كانت اقتصادية ،سياسية أو اجتماعية ،وهذا مع الإشارة إلى أن جل النماذج وباختلاف توجهات أبعادها دللت بطريقة أو بأخرى على تأثير الرشوة في النمو والتنمية وذلك لأن جل الاستطلاعات تمت في بلدان نامية تتصدر التنمية أولويات انشغالاتها.

وتجنبا للإسهاب اخترنا أن نكتفي من خلال آخر جزئية من هذا الفصل بإدراج أبسط النماذج التي ارتأيناها دالة على الرشوة في الجزائر وهذا حتى نبقى في إطار البحث الذي يسعى لدراسة الرشوة في بلدنا بالتحديد وقد تعمدنا عدم الغوص في الحيثيات لأن مقصدنا ليس استحضار التجارب والدراسات والنماذج السابقة بتفاصيلها وإنما الاطلاع عليها من خلال التعرف على فرضياتها وفلسفتها والنتائج التي توصلت إليها.

الفصل الرابع

مداخل تطور سلوك ظاهرة الرشوة بالجزائر

مقدمة الفصل الرابع

I_ المدخل الاقتصادي لتطور ظاهرة الرشوة في الجزائر

I_1 ارتباط الرشوة باقتصاد الريع في الجزائر
I_2 تطور ظاهرة الرشوة بالإدارة العمومية الجزائرية

II_ المدخل السياسي والاجتماعي لتطور ظاهرة الرشوة في الجزائر

II_1 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر
II_2 الفساد والرشوة في المجتمع الجزائري

III_ تطور تداول ظاهرة الرشوة وفق الهيئات المحلية بالجزائر

III_1 مسار تطور تداول الرشوة والفساد في الصحافة المحلية الجزائرية
III_2 مسار تطور تداول الرشوة والفساد من خلال النشاط الرسمي للحكومة
III_3 مسار تطور تداول الرشوة والفساد من خلال المجتمع المدني

خاتمة الفصل الرابع

مقدمة الفصل الرابع:

إن الجزائر شأنها شأن كل بلدان العالم لم تفلت من معضلة الرشوة كواجهة للفساد ،بل أنها تشهد مستويات مرتفعة تتسم بالتنامي المستمر إن لم نقل المتسارع منذ قيام الدولة الجزائرية وحتى قبل وجودها.حيث أن هذه الظاهرة الموروثة ممن وطئوا أرض الجزائر سلفا نمت تدريجيا مع مراحل التسيير والحكم في البلد ،وقد كبرت شيئا فشيئا مع التطورات الاقتصادية،السياسية والاجتماعية .

إن دراسة سلوك ظاهرة من هذا النوع (مستعصية القياس في ظل ندرة المعلومات وعدم دقتها وقابلة للتحولات في بيئة التعتيم)يستوجب بالضرورة استخدام أسلوب التحليل الوصفي التاريخي ،الذي من شأنه أن يبرز تطورات الرشوة عبر مختلف المحطات الزمنية الهامة ومن ثم حصر أبرز المتغيرات المؤثرة في تكوين الظاهرة بشكلها الحالي.

من جهتنا اخترنا أن نبني من خلال هذا الفصل الإطار النظري لتطور مسار ظاهرة الرشوة بالجزائر ،والتماسا منا للحفاظ على المسار المنهجي المختار للبحث منذ البداية ،سنحاول تكوين هذا الإطار من خلال الأبعاد الثلاثة الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية ،على أن نركز طبعا على البعد الاقتصادي ،ونستشف التداخل الاقتصادي مع البعدين الباقيين ،لنسترسل في تتبع تطور تداول ظاهرة الرشوة المجتمع الجزائري من خلال أجهزته المحلية.

ملاحظة : بغرض محاولة إدراكنا لظاهرة الرشوة في المجتمع الجزائري حاليا كان لزاما علينا تتبع جذورها من خلال رصد تطوراتها عبر أهم المحطات التاريخية للاقتصاد الجزائري ،وعلى هذا الأساس فإن المنهج التاريخي يفرض نفسه عند هذا المستوى من التحليل .

ومن هذا المنطلق ،وعلى غرار التحاليل التي تناولت ظاهرة الفساد ومن خلاله الرشوة ،سنعمد إلى إبراز المحطات التاريخية للاقتصاد الجزائري من خلال جميع الجزئيات التي سيتضمنها هذا الفصل ،عسى أن نخرج بتصور أعمق عن التراكمات التي شكلت ظاهرة الرشوة بصفاتها الحالية.

I_ المدخل الاقتصادي لتطور ظاهرة الرشوة في الجزائر:

توخيا منا للحفاظ على النسق المنهجي المختار للبحث منذ البداية ،سنحاول فيما يلي عرض الأبعاد الثلاثة(المقترحة من خلال البحث) للرشوة ،الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ،مركزين على البعد الاقتصادي بحكم التخصص من جهة ،ولكونه نقطة لتلاقي الأبعاد الثلاثة من جهة ثانية.وكما أشرنا من خلال المقدمة فإن التحليل التاريخي يفرض نفسه عند هذا المستوى من البحث حتى نتمكن من بناء نظرة عميقة حول مراحل تشكل ظاهرة الرشوة بالجزائر بوجهها الحالي ونتصور تطوراتها المستقبلية.وعليه اخترنا أن نقف من خلال تحليلنا للموضوع على أبرز محطات تاريخ الدولة الجزائرية ملتمسين اكتشاف خصوصية الرشوة في كل مرحلة.

كنا قد أشرنا من خلال الفصل الأول إلى أن البعد الاقتصادي للرشوة يرجع بالأساس إلى عدة متغيرات ،أجمعت جل الأدبيات التي تناولناها أن البحث عن العوائد ،وانتهاك الوظيفة العمومية لتحقيق مصالح شخصية يعتبر أهمها .من هذا المنطلق ،وبالنظر إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري ،سنعمد إلى تحليل الرشوة في الجزائر كبحث عن العوائد يشجعه الريع الذي يخلق فرصا أكبر للفساد ،ومن ثم نحاول تشريح الرشوة في الإدارة العمومية الجزائرية باعتبارها مركزا هاما للقرارات الاستراتيجية والصلاحيات الكفيلة بتوزيع ثروة الأمة من منطلق كونها همزة الوصل بين الحكومة و باقي الأعوان الاقتصاديين في بلد طالما اعتمد على المركزية نهجا لتسييره ،والدولة راعية لاقتصاده ،و لم يتمكن مع كل محاولاته من إعلان توجهه الفعلي إلى اقتصاد السوق الذي يبقى قاصرا ،حيث تقف الدولة الجزائرية بين شقي رحى ،دولة متشبثة بالإحكام على الاقتصاد من خلال نافذين يسمح لهم الوضع بممارسة فسادهم ،وعالم خارجي يضغط باتجاه تحويل الدفة إلى القطاع الخاص .وبين هذا وذاك تجد الرشوة لنفسها موطنا تستفحل فيه.

I_1 ارتباط الرشوة باقتصاد الريع في الجزائر

قبل أن نستأنف تحليل مفهوم الرشوة في الجزائر من منطلق كون اقتصادها مبني على الريع بالدرجة الأولى ،ارتأينا أولا أن نعرض في عجالة وصفا ملازمة الريع للاقتصاد الجزائري في كل مراحله ،وهذا حتى نقف على أهميته القصوى كعصب محرك للتنمية ،ومن ثم مكانته الأساسية في التحليل على مستوى مساهمته في تفعيل ظاهرة الرشوة بالجزائر.

I_1_1 الريع الحليف الاستراتيجي للاقتصاد الجزائري في كل مراحله:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينيات تحولاً جذريًا شمل توجهات كبرى بعدما تبين هشاشة الاقتصاد الوطني من حيث ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في استيعاب المداخيل المالية الكبيرة التي جنتها الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بعد أكتوبر 1973 ، إذ كان الاطمئنان المضلل لسلامة الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الوفرة المالية التي يحوزها سبيلاً مشجعًا للسلطة على اتخاذ إجراءات ذات

طبيعة شعبوية هدفها ترضية الجبهة الاجتماعية وكسب ودها بمظاهر رفاهية مفرطة لم تراع حقائق ومقتضيات التوازنات الكلية للاقتصاد، و لم تقدر الآثار اللاحقة من وراء الإخلال بقواعد الاقتصاد الجزئي حيث انتقلت الجزائر بقوة من اقتصاد اعتمد في بداياته الأولى على الريع الزراعي في الستينيات، مرورًا بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينيات إلى بلد مأخوذ بضخامة الريع النفطي العالمية في الثمانينيات، إلا أنه ومع البدايات الأولى لأزمة النفط العالمية ظهرت انعكاسات السياسات الاقتصادية بصورة سلبية وقاسية على الدولة والشعب، فارتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي، وعجزت الدولة عن وضع حد لانهيار اقتصادي متسلسل، وأعلنت عدم قدرتها على الوفاء بديونها الدولية، واضطرت إلى جدولة ديونها الخارجية مرتين، حينها بدأت عملية إرساء أسس نظام اقتصادي مفتوح يتراجع معه حضور الدولة ومؤسساتها العامة في النشاط الاقتصادي لحساب القطاع الخاص وفق قواعد اقتصاد السوق كضرورة وطنية وسبيلاً وحيدًا لإنقاذ سيادة البلاد، و لم تكن عملية التحول هينة بعد مرور أكثر من ربع قرن من تطبيق نظام اشتراكي شديد التمركز والتخطيط، كما لم يكن سهلاً الاعتماد على مسؤولين بعقليات اشتراكية لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، أكد انهيار المعسكر الاشتراكي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر هو النظام السائد والمسيطر، ومنه اتجهت التشريعات إلى إعادة تنظيم شاملة للحياة الاقتصادية وأدواتها مثل تحرير النشاط التجاري الداخلي، وحرية التجارة الخارجية، و خوصصة المؤسسات العامة وفتح المجال أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشجيع مشاريع الشراكة، مع إتباع سياسة التحرير الجزئي والتدريجي للأسعار، وبالموازاة مع هذا تم استحداث هيئات لضبط النشاط مثل مجلس النقد و القرض الذي أعاد النظر في ظروف تسيير البنوك، وفي ضبط القرض وتخصيص الموارد، وفي حركة رؤوس الأموال مع الخارج، وواكب هذا قوانين اجتماعية نظمت علاقات العمل، وضبطت ممارسة الحق النقابي، وحق الإضراب، ووضعت قواعد وضوابط للتشاور الاجتماعي.

وهكذا أصبحت ما سميت بالإصلاحات الاقتصادية التي اهتمت بالمؤسسة والاستثمار، والنقد والقرض والأسعار والأجور والتجارة مكملة للإصلاحات السياسية التي أسست الديمقراطية القائمة على التعددية.

سجلت الجزائر (بعد1999) وضعًا اقتصاديًا كليًا مستدامًا وعودة للتوازنات المالية الكلية، فلقد شهد النمو الاقتصادي زيادة في الحجم بين عامي 1999 و2005 بمتوسط قارب 4%. كما سجل تحسنًا ملحوظًا لوتيرة النمو في أعوام 2003 و2004 و2005 بنسب 6,9% و5,2% و5,1% على التوالي، ومنذ بداية عام 2000 تعززت الوضعية المالية الخارجية بفضل ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية وساهم في تعزيزها خلال السنوات من 2001 إلى 2007 المحيط للدولي الملائم المقرون بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي بعد اللجـــوء إلى الدفع المسبق للدين الخارجي منذ عام 2004 إلى حوالي 4 مليارات دولار عام 2008. لقد أدركت الحكومة أن عائدات النفط التي تحتل مكانة أساسية ضمن عائدات الميزانية معرضة لتقلبات أسعار

النفط الخام، لذا قررت تأسيس صندوق ضبط الإيرادات عام 2000 لتأمين الاقتصاد من أي انعكاسات سلبية لهذه التقلبات، وموارد هذا الصندوق هي الفارق بين سعر برميل النفط في السوق العالمية وسعره المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية السنوية[1]. إن ترقية السياسات الاقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة يبقى هدفًا أساسيًا، ففيما يتعلق بتعزيز إطار الاقتصاد الكلي أنعشت الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن نموها الاقتصادي ، وبغية تعزيز النمو شرعت في مخطط لدعم الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة بين 2001 و2004 بقيمة 7 مليارات دولار يهدف أساسًا إلى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من الإرهاب والجفاف، ومن أجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005 / 2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا بميزانية قيمتها 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها[2].

إذا كان لا يزال من الممكن اليوم التحكم في دعم توازنات الميزانية بفضل الوفرة التي يتيحها صندوق ضبط الإيرادات، فإن المستقبل ينطوي على الكثير من المخاطر على مستويات الوفرة المالية لأنها مرتبطة بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمية، ولمواجهة هذه الاحتمالات عقد العزم على التوجه نحو التخفيف من النفقات العامة، وإعادة النظر في السياسات الحالية فيما يتعلق بدعم الأسعار والمساعدات المالية الاجتماعية، أي الاتجاه مجددًا إلى سياسة تقشفية سيتحمل عبأها المواطن بالدرجة الأولى. لعل المتأمل لطبيعة المشاريع التي تتضمنها برامج النمو ودعمه يقف على حقيقة أن الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة لتدارك مستوى معين من درجات التخلف ليس موجهًا لدعم قدرات وإمكانيات القطاع الصناعي المنتج للثروة، ومن ناحية أخرى، أنشئت المحافظة السامية للتخطيط والدراسات الاستشرافية في يوليو 2008 لتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعـــية وإجراء الدراسات الاستشرافية الخاصة بالتنمية المستدامة، وبهذا الخصوص، أبقت المحافظة الوطنية للتخطيط والاستشـــراف على الخطة المديرة لسنة 2009 لضمان تناســـق القرارات الاقتصاديـــة، وتقييم تنفيذ برامج التجهيز للفـــترة ما بين 2001 و 2009 المستخدم لاستنتاج الشروط اللازمة لتنفيذ البرنامج الخماسي المقبل 2010 / 2014.

[1] إبراهيم صايب ، **الاقتصاد الجزائري من الريع الزراعي إلى الريع النفطي**
http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347
[2] إبراهيم صايب ، **الاقتصاد الجزائري من الريع الزراعي إلى الريع النفطي**
http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347

الاقتصاد الجزائر مبني أساسا على العوائد الطاقوية التي هي عماد العملية التنموية هذه الأخيرة التي تتأرجح وفق تقلباتها (العوائد)مما يوجب النجاعة في استخدامها والبحث عن البديل الحيوي المستقبلي للاستمرارية وذلك بترشيد استعمال العوائد حاليا بشكل يجعلها مفعلة للبديل الذي يعول عليه في حالة الأزمات أو عند نقص /نضوب الموارد الطاقوية .

I_1_2 الرشوة بالجزائر تتغذى على الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الصاعد:[1]

نحاول فيما يلي إعطاء نظرة شاملة ومتفحصة لإشكالية آليات وميكانيزمات الريوع في هياكل الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالرشوة، وخاصة ضمن المنظومة التجارية والمالية التي رغم محاولات إصلاحها إلا أنها بقيت تسير بنفس عقلية الريع الموروثة عن تفشي ظاهرة الشيء غير الرسمي " l'informel" مصدر الريوع، والعلوم الاقتصادية لا يمكن لها ضمان تمثيلية الأشياء إلا بالاعتماد على الدولة، إنها بالتعريف علم عضوي للدولة، فالعلوم هذه تظهر وتنشأ تحت مصطلح الاقتصاد السياسي، بينما مصطلح الدولة يأتي من الإحصاء ، إذن فالشيء غير الرسمي هو أساس الريوع حيث ينفلت من التنظيم الإحصائي للدولة .

تتميز الاقتصاديات النامية بإشكالية (الثنائية)، فهناك القطاع المسير بمحاسبة وآخر يعرف بقطاع الظل أو الاقتصاد الموازي (مصدر الريوع)، وإن الاقتصاد الأخير يظهر دوما كرد فعل للممارسات الاجتماعية التقليدية ويحل محل المؤسسات والمجتمعات الرافضة للاقتصاد الرسمي الذي يعاني من أزمة أو دورة اقتصادية، فوجود القطاع غير الرسمي يسمح بشرح ما لم تتمكن منه المحاسبة الوطنية (القومية) وكذلك المؤشرات العالمية للتنمية .

إن الجزائر وجدت نفسها في مفترق الطرق رغم تحقيقها للتوازنات الاقتصادية الكلية بعد تطبيقها برنامج التعديل الهيكلي منذ عام 1994 تحت إشراف الصندوق النقدي الدولي، وهي تتأرجح بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الصاعد الذي سيكون حجر الزاوية لبناء اقتصاد السوق حسب المعايير المتعارف عليها دوليا وفي إطار الابتكار والفعالية، أي بناء اقتصاد سوق خارج ريوع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية والريعية . الاقتصاد الجزائري يعكس دوما صورة ضبابية لم يتمكن المحللون من فك رموزها الهيكلية، ومن خلال هذه الجزئية نقترح بعض مفاتيح القراءة –التي نعزيها أخيرا (الضبابية) إلى الفساد – انطلاقا من حوصلة لتقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1986-1999) ، التي تشكل أهم فترات البناء الاقتصادي للجزائر وظهور الصراع العلني بين التيار المحافظ وتيار الإصلاحات الذي يرى أنه لزيادة فعالية البناء الاقتصادي والاجتماعي يتعين ربط عنصر الرأسمال بعنصر العمل لتفعيل نمط جديد وفعال للملكية، كذلك فإن هذه

1إبراهيم صايب ، **الاقتصاد الجزائري من الريع الزراعي إلى الريع النفطي**
http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347

الفترة عرفت أطروحات جديدة عبر مصطلحات العصرنة والتحولات والقطيعة الاقتصادية وكذلك القطيعة الاجتماعية والسياسية [1].

لتوضيح ذلك يطرح السؤال التالي :هل يمكن أن تتوجه هذه الإصلاحات إلى تجميع نموذج اقتصادي واجتماعي ريعي لا يعمل إلا بإدماج النموذج السابق مع ذلك المستنبط من النموذج الاقتصادي الأكثر ليبرالية، أم تتم إقامة مزايا لأجل إيجاد نموذج اقتصادي صاعد وبارز، حيث يكون النمو عاليا (مرتفعا) خارج قطاع المحروقات؟

يبدو وأن الإجابة عن هذا السؤال كفيلة نسبيا بمعرفة مختلف الضغوطات المتعددة الأشكال لمجتمع وصل حدود القطيعة، ويسعى نحو الاستفادة من مظاهر العولمة على الأقل .

لا يمكن أن نتصور الطرح الميكانيكي وكأن الجزائر مكتوب عليها أن تبقى مجرد بلد منتج للمواد الأولية وسوق للخردة لأقطار أقل شأنا منها، فبلادنا حسب الدراسات الاستشرافية أكبر من قطر وأقل من قارة، وهي تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة , فعبر الخلفية الفكرية للاقتصاد الصاعد، يتعين التركيز على ثلاث عوامل أساسية هي:الاستقرار ،المنافسة والعصرنة.

من خلال ما تقدم يتضح أن دراسة وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري ومحاولة الإجابة عن السؤال السابق والذي يتجاوز المحيط الاقتصادي ويندرج في إطار الرهانات الاجتماعية المرتبطة بإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد،لا يتجسد إلا بتحليل الظواهر الطفيلية التي باتت لصيقة بمفهوم الريع ،حيث شجع الريع في الجزائر عملية التسابق للنهب على اعتبار اقتطاع حصة من أموال الدولة حق مشروع ،خاصة مع ملاحظة الطبقات الاستغلالية التي يبدو وكأن الفرد إن لم يقتطع نصيبه من الريع عن طريق الممارسات الفاسدة فإن هذا الريع سيؤول لا محالة إلى جيوب الطبقات الاستغلالية النافذة وليس العملية التنموية التي تعود على جميع شرائح المجتمع بالنفع ،ولعل هذا ما وسع نطاق الرشوة بشكل مذهل ، فمن جهة لدينا طبقة نافذة تمتلك سلطة القرار ومعه مصير العوائد الضخمة وتمنح لها صلاحيات واسعة لإدارتها تشجعها على النهب المحمي بالقوانين المفصلة على المقاس ،ومن جهة أخرى طبقة شعبية تطالب بحصتها من هذه العوائد ولو كان بطريقة غير مشروعة.ولعل أخطر ما في مسألة الريوع هو الثقافة السائدة في المجتمع بوجوب تقسيمها على أفراد المجتمع بالتساوي حتى يأخذ كل فرد جزائري نصيبه من خيرات بلده ،والعملية بسيطة بالنسبة لشريحة مهمة من الأفراد العاديين في المجتمع الجزائري حيث أنهم يقترحون – على سبيل المثال –تقسيم قيمة العوائد على عدد أفراد المجتمع وتقديم الناتج إلى المواطنين الذين سيعيشون (وفق نظرتهم) مع هذا الافتراض في منتهى الرفاهية ،وإجابتنا على هذه الشريحة ،هو أنه إذا كان هذا هو منظورها للعدالة في توزيع خيرات البلد فإنه منظور مجحف وعقيم ، وذلك ببسيط العبارة لأن الرقم الذي

[1] مصطفى مقيدش ،2001 ، **الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد L'Algérie entre économie de rente et économie émergente**،

قمنا بالقسمة عليه (عدد أفراد المجتمع) خاطئ ،ذلك أنه يستحيل علينا أن نحصي عدد أفراد المجتمع الجزائري الذين يحق لهم التمتع بخيراته ،كون الجزائريون هم نحن ، وقبلنا آباءنا وأجدادنا(وهنا عملية الحساب قابلة للتطبيق) ولكن أيضا أولادنا وأحفادنا وأجيال الجزائر القادمة التي يستحيل حسابها ،وعلى هذا الأساس إذا عدنا إلى الافتراض القائل بأن العدالة تقتضي تقسيم حجم العوائد على عدد الجزائريين فإننا سنضطر إلى القسمة على عدد ضخم لا نستطيع تحديده وهو مرتبط ببقاء الدولة الجزائرية ومع افتراض دوامها إلى الأزل فإن هذا العدد سيؤول إلى المالانهاية ما يعني أن حقنا في هذه العوائد (وفق الافتراض المقترح) معدوم .

ولعل الأصح ليس عدم أحقيتنا كجيل حالي في العوائد البترولية وإنما الاستفادة بهذه العوائد إلى الحد الذي يضمن حق الأجيال اللاحقة بعدنا ،ولعل ذلك يتأتى بطريقين أساسيين : الأول يتمثل في استغلال جزء من هذه العوائد لخلق بديل حيوي منتج للعوائد مستقبلا وهو ما يشكل مفهوم التنمية المستديمة ،والثاني وهو الأهم من منظورنا ،وهو محاربة الظواهر السلبية التي تنهب هذه العوائد(الفساد بشتى أنواعه وعلى رأسه الرشوة)وتسيء توجيهها نحو أهداف التنمية المستدامة المذكورة سلفا. والخلاصة أنه يتوجب على الجزائر البحث عن كيفية إبراز عناصر الاختيار أو التناوب الاقتصادي والاجتماعي لضمان الانتقال من اقتصاد الريوع الكابحة لخلق الثروات والقيمة المضافة نحو اقتصاد بارز أو صاعد أو منبعث، يتجاوز المحيط الاقتصادي الراهن ويسجل في إطار الرهانات المؤسساتية المرتبطة بإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي الساري المفعول.

بالنسبة لخطورة الاعتماد الكلي على العوائد البترولية في الجزائر نتيجة ارتفاع مداخيلها ،(حيث بلغت مداخيل النفط في عام 2007 نحو 59 مليار دولار وناهزت 80 مليار دولار نهاية 2008 و كانت المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الأخرى حيث تحولت الجزائر إلى أكبر ورشة في العالم بعد أن خصصت 150 مليار دولار لدعم النمو الاقتصادي وإنجاز البنية التحتية للبلاد التي سيكون لها أثرها الإيجابي على المديين القريب والمتوسط)[1] ، فإنه في الوقت الذي راحت كل الدول التي وهبها الله نعمة "النفط" تتسابق في كيفية استغلال الفوائض المالية الضخمة التي تحققها من وراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية غير مسبوقة، يتخوف مراقبون(محليون و أجانب) من فشل استغلال الطفرة المالية التي تشهدها البلاد مما قد يفاقم من المشاكل الاجتماعية والسياسية في البلاد، خاصة بعد ظهور طبقة "للأثرياء الجدد" تقابلها طبقة واسعة من الفقراء والعاطلين عن العمل. وفي هذا الصدد فإن كل المعلومات التي صدرت عن البنك الدولي ومراكز الدراسات الدولية والجزائرية تتساءل عن سبب وجود نسبة كبيرة من الفقراء في واحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط و الغاز في العالم، وتربط ذلك بانتشار الفساد، فيما تقول الحكومة الجزائرية إنها تمكنت من تقليص عدد الفقراء لتتراجع نسبة الفقر من 12.1% في بداية الألفية الحالية إلى 9.4% في 2009 ، إلا أن

[1] webcache.googleusercontent.com

منظمات دولية وأحزاب معارضة تشكك في صحة هذه الأرقام[1].وسواء تم التشكيك في الحصيلة أم لا فإن الحقيقة الثابتة التي أصبحت ترى رأي العين هي أن العوائد البترولية إن لم يتم التعامل معها بحذر وصرفها وتوزيعها بنجاعة فإنه ستكون عاملا تحفيزيا للرشوة ومنه تنقلب ضد العملية التنموية بدلا من أن تكون في صالحها.

وفيما يلي نقترح الشكل 11 كمحصلة لما تقدم في هذه الجزئية:

-يتضح من خلال الشكل تأثير تدفق العوائد البترولية في مضاعفة حجم الرشوة والفساد بشكل عام وذلك نتيجة للإغراء الذي تخلقه هذه العوائد وهو ما ساهم بدوره في خلق طبقتين مشكلتين من الأثرياء الجدد الذين أحسنوا استغلال الفرص والفقراء العاطلين الذين يعتبرون ضحية هذه الأوضاع ولعل هذا ما يفسر تنامي الفقر عن المستوى المتوقع في بلد يشهد يسرة مالية ،وبين الطبقتين ينشأ تعارض المصالح بين أقلية (الأثرياء الجدد) يملكون سلطة التأثير في القرار غالبا عن طريق الفساد وأكثرية (الفقراء والبطالين) لا يحسنون التعبير عن احتياجاتهم الأساسية ،ولا يثقون بحصولهم على حقوقهم ،وبين هذا التعارض تفشل البلد في تحقيق خطتها التنموية هذا إن ترك الفساد مجالا لبناء خطة تنموية ناجعة تحاكي ظروف البلد.

الشكل (11):تأثير العوائد البترولية على المسار لتنموي من خلال تفعيل الفساد

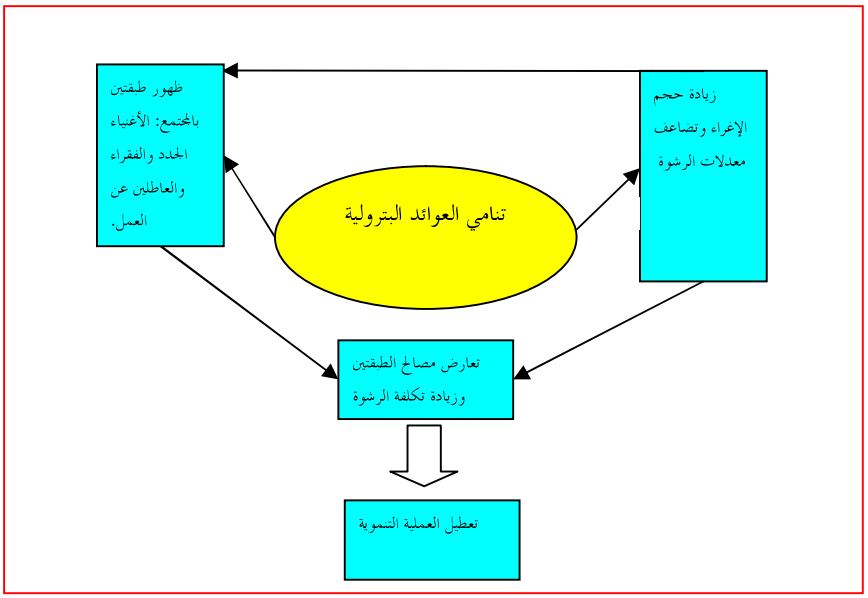

من إعداد الباحثة :على ضوء القراءات حول الموضوع

[1] www.moheet.com/show_news.aspx?nid=344136&pg=1

العوائد الطاقوية تشكل إ غراء للطبقات النافذة وأصحاب القرار في النهب الذي يرسخ تنامي الفساد مستعينا بالرشوة كأبرز آلياته، ويمثل في نفس الوقت تبريرا للتحايل من أجل حصول الشريحة الوسطى والفقيرة على حق تراه مكتسبا في تقاسم خيرات البلد بدلا من مآلها إلى الطبقات الناهبة ،وبالتالي فإن الريع في الجزائر كان له بالغ الأثر في تسريع وتيرة الفساد والرشوة وتحفيزهما(الرشوة تستغل اليسرة المالية التي تحققها العوائد الطاقوية لتوسع نشاطاتها).

I_2 تطور ظاهرة الرشوة بالإدارة العمومية الجزائرية

لطالما كان الاقتصاد الجزائري مركزيا حول للدولة الإشراف على خيرات البلد ،وبطبيعة الحال تعتبر الإدارة العمومية همزة الوصل بين الحكومة والشعب ،كما أنها مركز للقرارات الاقتصادية الحساسة بما تمتلكه من إمكانيات هائلة تسخرها لها الدولة، وهو ما يجعلها مرتعا خصبا للفساد بشتى أنواعه وعلى رأسها الرشوة بنوعيها الصغرى والكبرى.ولعل تاريخ الإدارة العمومية الحافل باهامات الرشوة ليس وليد المركزية فحسب بل هو نتاج لتراكمات المراحل التي مرت بها الجزائر من عهد الأتراك إلى الفرنسيين ،فالدولة المستقلة الواهنة.

من مطلق المفهوم الأساسي الذي تكون لدينا من خلال الفصول السابقة في اعتبار الرشوة انتهاك للوظيفة العمومية لصالح منفعة شخصية وبعد الإشارة إلى ما تقدم عن فساد الإدارة الجزائرية ،يبدو واضحا أن تحليل مفهوم الرشوة بالجزائر في شقه الاقتصادي يستوجب تتبع مسار الظاهرة في الإدارة الجزائرية عبر المراحل المختلفة للجزائر وهو النهج التحليلي المتبع في أغلب الأدبيات.

بدورنا لن نشذ عن القاعدة وسنحاول فيما يلي رصف أبرز التحاليل في هذا السياق وفق منهج تاريخي يقف على أهم محطات الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة مستقلة.

I_2_1 الرشوة في الإدارة في العهد التركي بالجزائر:

يعرف العهد التركي في الجزائر بعهد الدايات الذي يتمثل في دولة عسكرية يرأسها داي (رئيس الجماعة)يقوم بانتخابه كل من المليشيا و الجيش التركي أو ما يسمى بالتنظيم الانكشاري[1]. وقد انتظم سلك الإدارتين السياسية والعسكرية بالبلاد بالشكل الآتي[2]:

كانت السلطة التشريعية بين يدي مجلس يدعى الديوان ويضم أكابر الدولة والرؤساء العسكريين ،أما السلطة التنفيذية فكانت بيد الداي الذي ينتخبه الديوان ،ومجلس وزراء مؤلف من ست أشخاص[3] (خوجة الخيل للحرب ،وكيل الحرج للبحر،الخزناجي للمالية وحسابات الدولة،الآغا قائد الجند العام ،القبودان رايس أميرال الأسطول ،الباشكاتب وزير الداخلية).وكانت الجزائر مقسمة إلى ثلاث عمالات :قسنطينة شرقا وتيطري وسطا ووهران غربا،وكان على رأس كل عمالة والي يدعى الباي ،وكانت العمالات مقسمة

[1] خميس السيد اسماعيل ،1975، **القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية** ،الجزائر،ص130-132

[2] علي سعيدان ،1981 ،**بيروقراطية الإدارة الجزائرية** ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،ص58

[3] أحمد توفيق المدني ، 1956 ، **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،ص70-71

إلى أوطان يدير كل وطن قائد يعمل بمساعدة شيوخ القبائل التابعة لوطنه ،أما مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها فكانت موضوعة مباشرة تحت سلطة الآغا وزير الحرب.

والجدير بالذكر أن هذه الأجهزة الإدارية كانت تتسم بالضعف من ناحية التسيير والتنظيم والمراقبة ،ويرجع سبب هذا الضعف إلى افتقاد تلك الأجهزة لعنصر الشعب وانعزالها عنه.وبالتالي فإن قيامها كان يهدف بالأساس إلى خدمة المصالح الخاصة للفئات المذكورة على حساب مصلحة المواطنين الجزائريين وهو أس مفاهيم الرشوة ،ومن هنا نشأت روح التنافر بين تلك الأجهزة المنغلقة على نفسها والمواطنين الذين فقدوا أمل التعاون معها ورفضوا أوامرها.وفي هذا الجو المشحون بعدم الثقة بدأ نمو شتى أنواع المساوئ الإدارية تترأسها الرشوة كأحد معالم البيروقراطية لتضرب جذورها عميقا في تربية أفراد المجتمع الجزائري.ولعل الجهل ساهم بقسط كبير في ترسيخ هذه السلبيات في الذهنيات الجزائرية.وفي هذا الخصوص لجأت السلطات الإدارية التركية إلى تخدير عقول الشعب بنشر الطرق الخرافية لطمأنة النفوس ومعرفة المستقبل بشتى أنواع التحايل على الدين(كالتفسيرات غير الصحيحة لبعض الأحاديث النبوية والنصوص القرآنية) ونشر السحر والشعوذة،وإلى جانب هذه الأمراض الاجتماعية كان تقديم الهدايا والرشوة للقيادة والبايات والخزناجة والآغات وغيرهم أمر طبيعي مقابل قضاء بعض المصالح الإدارية حيث كان الهم الوحيد جمع الأموال من المواطنين الجزائريين نظرا للإفلاس المالي الذي كان يتخبط فيه الموظفون في ذلك الوقت نتيجة الضعف الشديد الذي كانت تعاني منه الإدارة المالية ،حيث أن هذه المرحلة التاريخية لم تكن فيها الإدارة المالية على درجة كبيرة من الكفاءة بل كان ينقصها الانضباط المالي والحسابي ،حيث لم يكن هناك توازن حقيقي في توزيع النفقات العامة ،إذ أن الجزء الأكبر منها مخصص للصرف على رجال السلطة العليا[1].

نخلص مما تقدم إلى أن جذور الظواهر السلبية في الإدارة الجزائرية تتقدمها الرشوة ضاربة في القدم وتعود أصولها إلى العهد التركي ،وتمثلت أسباب ترسخها في غطرسة الإدارة وتعاليها على الشعب ،واتصافها بالصبغة العسكرية لا المدنية ،وسعيها الحثيث لخدمة مصالح ذوي النفوذ وهو ما أوجد فقدان الثقة بين الإدارة والمواطن الجزائري .

ظاهرة الرشوة في الجزائر بدأت كأزمة ثقة بين المواطن و الإدارة في العهد التركي.

I_2_2 الرشوة في الإدارة في عهد الاستعمار الفرنسي بالجزائر:

إن تاريخ الفترة الاستعمارية مليء بشتى أنواع الفساد من اختلاسات ،تحايلات ورشوة بداية من استسلام رؤساء القبائل "الرشوة الاستعمارية شوهت سلطة رؤساء القبائل الذين ائتمنوا لقاء خدماتهم الوفية، كما أن القدرات الإدارية القانونية والضريبية لم تكن معرفة"[2].حيث ترسخت معالم القيم السلبية في

[1] خميس السيد اسماعيل ،1975، **القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية** ،الجزائر،ص.130

[2] Talahit Fatiha,(2000) **corruption et engrenage de la violence en Algérie** Revue Tiers Monde

الإدارة (من بيروقراطية ،رشوة ،ابتزاز ،تحايل...)مع بداية الاحتلال الفرنسي 1830،إذ جاءت الإدارة الاستعمارية متسمة بالسمة العسكرية ذات النزعة المركزية الشديدة التي تمثلت في قبضة السلطات العسكرية على الأجهزة الإدارية وتوجيه هذه الأجهزة نحو مصالح الفرنسيين وأعوانهم من المستوطنين الأوربيين على حساب أصحاب البلاد الشرعيين[1].

ونضيف هنا أن الأعمال التاريخية تشير لكون الاقتصاد الاستعماري الذي بدأ بتجريد ممتلكات الأهالي ونهب ثرواتهم بني على عائد عقاري منحرف حيث وزعت آنذاك ملكيات الأراضي على المعمرين الأوربيين عن طريق الإدارات التي مارست أساليب ملتوية لتحقيق ذلك.وهكذا باتت الإدارة الاستعمارية غارقة بالرشوة وهذا ما استنكرته جرائد تلك الفترة التي نوهت بإقصاء الاستعمار الفرنسي لأغلب الضغوط المالية عن طريق الضرائب[2].حيث أن سلطات الاستعمار الفرنسي اتجهت منذ البداية إلى إضعاف المواطنين بالضرائب التي كان يقوم بجمعها "القايد" وهو موظف بسيط مسلم يختارونه غالبا من قدماء المحاربين ليكون حارسا للنظام في القرى والمد اشر والبادية ولا تدفع له الإدارة مرتبا يكفيه ،بل تكتفي بالتغاضي عن الأساليب الحقيرة التي يسلكها لكسب عيشه،وتوسيع ثروته على حساب من هم تحت سيطرته[3].

بالنسبة للإدارة الاستعمارية كانت مصالح الجزائريين غير معتبرة ،حيث أنهم (الجزائريون) لا يستطيعون الاشتراك في الوظائف الإدارية إلى جانب الفرنسيين الذين احتكروا هذه المراكز لأنفسهم ،اللهم إلا بعض العناصر التي كانت على علاقة وثقى بالسلطات الاستعمارية وعلى استعداد تام لخدمة مصالح فرنسا خاصة وأن هذه الفئة هي الوحيدة التي كانت تتاح لها فرصة التعليم وبالتالي تنال الحظوة من إدارة الاحتلال[4].

لقد كان التعامل مع المواطن الجزائري العادي يتعمد البطء والإذلال وابتزاز الأموال والتدليس والسرقة والإكراه من أجل زيادة المكاسب الشخصية للإداريين الفرنسيين وسلطتهم ،وأحسن مثال على هذا الأسلوب الذي كان يستعمله الحكام الفرنسيون في إدخال المواطنين إلى السجون وإخراجهم بعد أن يدفعوا مبالغ مالية تحددها سلطات الإدارة العسكرية ،وإعفاء بعض المواطنين من الخدمة العسكرية مقابل تسديد ثمن معين .وفي ظل نظام بيروقراطي كهذا كان من الطبيعي أن يلجأ المواطنون إلى طريق الوساطة و الرشوة لشراء مناصب يشتغلون فيها بأجور لا تكفي لسد الرمق[5]،أو يستعملون تلك الطرق لقضاء مصالحهم وتسهيل التعقيدات التي كانت تسيطر على إدارة الاستعمار.

نخلص مما سبق أن تحاليل الرشوة في الفترة الاستعمارية تعزى أسبابها إلى بيروقراطية الإدارة الفرنسية وتسلطها وتمييزها في المعاملة ،إضافة إلى أجور الموظفين التي تعمدت فرنسا جعلها زهيدة

---

[1] خميس السيد اسماعيل ،1975، **القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية** ،الجزائر،ص.140

[2] Talahit Fatiha, **corruption et engrenage de la violence en Algérie** Revue Tiers Monde(2000)

[3] أحمد توفيق المدني ، 1956 ، **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،ص102-103

[4] Benachenhou Abdellatif ,(1976),**Formation du sous-développement en Algérie(1830-1962)** ,OPU , P460-469

[5] أحمد توفيق المدني ، 1956 ، **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،ص132

لتستكمل بالطرق الملتوية ضد الشعب الجزائري تحت غض طرف وحتى حماية من السلطات وهو ما رسخ جل أنواع الممارسات السلبية في الإدارة .

ظاهرة الرشوة في العهد الاستعماري طورت لاحتواء التسلط والتمييز و تكملة أجور الموظفين المتدنية عمدا بغية السماح بممارسات الابتزاز والاستغلال

I_2_3 الرشوة في الإدارة الجزائرية بعيد الاستقلال :الدولة الوارثة

لقد اهتمت دراسات و بحوث عديدة بنموذج الدولة الوارثة المنبعثة من حضن دولة متعسفة استغلتها لفترة طويلة من الزمن ،وقد كانت كل الدول حديثة الاستقلال مثالا عن هذه الدولة التي وصفت بقابليتها للفساد ،وفي هذا السياق تناول Medard[1] خصائص الدولة الوارثة وملازمتها للرشوة مضيفا أنها تنتج أزمة تبرير القدرات وعدم كفاية إعادة التوزيع حيث أن النموذج الموروث الرشوة فيه تصبح نظامية وعامة فهي أولا وسيلة لتحويل الموارد ثم تتطور لتصبح نموذج الخلود والبقاء.

الجزائر بدورها لم تشكل الاستثناء ،وانضمت إلى قاعدة الدولة الوارثة ،حيث أنه بعد الاستقلال توسع شكل الإدارة المتعسفة وزاد انتشار الفساد فيها ، ففي الواقع نموذج الدولة الوارثة شرح سسيولوجية الرشوة بأغلب أنحاء إفريقيا وفي الجزائر بالمثل .حيث أن الاستعمار دمر نظام القبيلة بشكل عنيف مما هدم أي محاولة لبناء إدارة فعالة –بعد الاستقلال –ذات سلطة مطلقة ومن ثم صعود مستويات البطالة وتنامي اللاتكافؤ وهي ظروف مساعدة لتنامي الفساد أكثر فأكثر واستفحال آلياته التي تتقدمها الرشوة ، وهذا ما نلمسه من خلال الممارسات الفاسدة التي رافقت قيام الدولة الجزائرية حتى في بداياتها (موجة توزيع بطاقات الجهاد المزورة الناتجة عن التساهل حيث كانت شهادة اثنين كافية لتحويل الشخص لمجاهد على الأوراق الرسمية ليشهد بدوره لآخرين يلحقهم بالقائمة وهذا ما ضخم عدد المجاهدين وكان هذا كله بغرض الاستفادة من المزايا التي تمنحها الدولة)[2].وقد اعتبرت هذه الفترة (بعيد الاستقلال 1962– 1965) فترة تجريبية بالنسبة للإدارة الجزائرية [3] وهذا نتيجة المخلفات الاستعمارية ومحدودية قدرة الدولة الجزائرية على النهوض المباشر بإدارة حديثة تستجيب لمتطلبات المرحلة.

ظاهرة الرشوة بعيد الاستقلال ورثت كل صفاتها أثناء الاستعمار ورسختها أكثر

---

[1] Médard, Jean-François ,(1986) , **Public corruption in Africa: A comparative perspective , in Corruption and Reform**, n°1.

[2] علي سعيدان، (1981)، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية** ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

[3] عبد الحميد الإبراهيمي،(2004) ، **دراسة حالة الجزائر**: بحث مقدم في إطار الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية بعنوان "الفساد والحكم في البلاد العربية" ،بيروت.

I_2_4 الرشوة في الإدارة الجزائرية في ظل المركزية : الدولة الحامية

إن الجزائر وبحكم كونها خرجت من فترة استعمارية مريرة – وجدت إثرها كثيرا من جاراتها تنتهج أسلوب الاقتصاد المسير كنمط وأسلوب سائد أفرز مفهوم الدولة الحامية[1]– لم تجد بدا من سلك نفس المسار وفي هذا السياق يتوضح أن احتكار الدولة الذي عاش بعد الاستعمار بعفوية يغطي الانقسام المتحفظ للسلطة وأن هذه الإديولوجية الاجتماعية جاءت لتغطي النهب الذي توسع في كل القطاعات وبالتالي خلق فرصا هامة لاستفحال الرشوة[2]، ونستطيع الجزم أن الوقوع في الاحتكار العمومي الذي أسسته الدولة الحامية لم يولد سوى الإثقال بالديون وأن الاقتصاد الجزائري لم ينتج شيئا غير عوائد الطاقة .

لقد عرفت هذه الفترة تجاوزات عديدة و احتيالات خطيرة مرت كلها تحت غطاء رسمي أين تفصل القوانين على المقاس بمرونة كبيرة كون الدولة هي البائع والمشتري ، المصدر والمستورد ،المالك والممول،..وهنا نعيب أسس الرقابة التي تحولت إلى رقابة عقيمة وشكلية أين الدولة هي المراقب والمراقب.

بالنسبة للإدارة الجزائرية في هذه الفترة فقد أوجدت فرصة سانحة للبيروقراطية ومن خلالها الرشوة ،بحيث وجدت نفسها ملقاة خلال عدة سنوات في عالم جديد ،وبناء على ذلك فهي ستتحقق من عملية إعادة تكييف أعضائها المنحدرين من شرائح اجتماعية مختلفة،تدريجيا بفعل المراكز و المواقع القيادية التي يحوزون عليها في هرم الدولة وباستيلائها على رقابة الدولة البيروقراطية الجزائرية(نموذج الدولة الحارسة) فقد عرفت تحولا حاسما وتحولت هكذا إلى بيروقراطية برجوازية (نموذج الدولة المتسلطة)،وبالنسبة إلى قادة البرجوازية البيروقراطية (في الجيش والاقتصاد) ،فإن التنازلات المقدمة للجماهير لا يمكن أن يسمح بها إلا بالقدر الذي يربط هذه الأخيرة بالنظام دون إعادة النظر في الترتيبات الاجتماعية السائدة ودون التشكيك في سلطان الدولة [3] .

لقد عرفت الإدارة العمومية بعد مرحلة الاستقلال استمرارية في الوجود ،بحيث لم تحدث أية قطيعة حقيقية ولا تغيير ملموس في أي جانب من الجوانب المؤسسة العمومية الجزائرية ،فقد ورث الحكام الجزائريون (كما أسلفنا) هياكل الدولة الكولونالية ،فهم لا يسائلون على الدوام المواقع الثرية للسلطة الجديدة وبذلك فقد أعادوا إنتاج سلوكيات واتجاهات المستعمر ذاتها ،ويتخذون صورته في بعض الأحيان الأخرى [4] وقد نصت قوانين الدولة الفتية على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤدي اللامركزية إلى

---

[1] الدولة الحامية أو الدولة المالكة هو مفهوم تمخض عن الشعور القومي لدى الدول الخارجة من الاستعمار والذي يفيد بضرورة المشاركة الجماعية لخيرات البلد تحت سلطة الدولة التي ينبغي لها أن تسير الاقتصاد وفق حاجة الشعب فتصبح الدولة بذلك ممسكة بكل أطراف الاقتصاد ومسؤولة عن تسييره وفق الخطط التنموية المرسومة لخدمة الشعب لترسيخ الفكرة
أنظر في :
عجة الجيلالي، (2007) ،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**،دار الخلدونية الجزائر.

[2] Talahit Fatiha, 1998 ,**LA CORRUPTION: LE PRIX DE LA CONTRE-REFORME** , Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre .

[3] Mohamed Harbi , 1980 **, F.L.N mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1945-1962)** ,éd Jeune-Afrique ,Paris.

[4] Jean Leca , 1970**, Idéologie et politique en Algérie** , Revue Etudes ,mai 70,P686-690

أية استقلالية للمؤسسات المحلية وخاصة منها البلدية ،ونظرا لتوجه السلطة إلى تطبيق المركزية ،فقد قابلت اللامركزية المنصوص عليها بما يسمى بالتركيز الإداري.ويحصل هذا في النظام الذي يقوم بحصر وجمع كل السلطات والصلاحيات بين أيدي السلطة المركزية في العاصمة،مع حصر هذه الأخيرة على اتخاذ جميع القرارات بنفسها في جميع الأمور مع قلة التفويض ويعرف هذا النظام المطبق بالدولة الحارسة أو الحامية ،وهذا يعني أن الإدارة سواء كانت مركزية أو محلية قد دأبت على العمل بالأساليب و الوسائل المادية ،التنظيمية والبشرية ذاتها ،وبالعادات والتقاليد نفسها والنتيجة أن المنظومة الإدارية الجزائرية لهذه الفترة لا تشكو فقط من عدم استنادها إلى فلسفة خدماتية مرفقية إدارية (اجتماعية كانت أو اقتصادية) وإنما هي معزولة عما يجري في محيطها وهي من الأسباب المشتركة لكثير من معضلات منظومتنا الإدارية وأبرزها الرشوة[1].

وسياقا على ما تقدم ،فإن إنشاء الوظيفة العامة في الجزائر في المرحلة المركزية (وإلى اليوم)لا يتم بدافع من حاجات العمل وإنما بدافع إحداث مراتب ودرجات جديدة لاعتبارات عادة ما تكون شخصية ،فبملاحظة بسيطة لبعض المصالح الإدارية نجد أن بعض الموظفين لا عمل لهم في الحقيقة ،وقد ساهم هذا بشكل كبير في تنامي الرشوة للحصول على الوظائف بتعبئة جيوب من سعوا إلى اختلاقها ،وبعدها تستعمل الرشوة مرة أخرى للبحث عن الترقية فعلى سبيل المثال كشفت دراسة ميدانية (بوبكر بوخريسة) أن مسألة الترقية التي يفترض أن تستند على القواعد القانونية قد أرجعتها 23% من مجتمع البحث إلى المحسوبية وعدم قيام اللجان بدورها ،ويتأكد طابع الذاتية أكثر عندما يتعلق الأمر بمناصب القيادة ،وبحكم حساسية المناصب القيادية فإنها لا توزع إلا على الزبائن[2] (عارضي الرشوة ،أو المقربين من الشخصيات النافذة) ،وبين هذا وذاك تنتج الرشوة إشكالية خطيرة على الاقتصاد تتمثل في عدم وضع الأشخاص المناسبين في أماكنهم ، ومن ثم زرع أشخاص يسهل إرشاؤهم طالما أنهم وصلوا عن طريق الرشوة أو حتى أنهم يبادرون برد الجميل ،وهكذا ازدادت وتيرة دورة الرشوة في الإدارة

استنادا لما أسلفنا فإن الرشوة في هذه المرحلة قد طورت أساليبها في الإدارة الجزائرية ، فمن جهة المركزية فرضت بيروقراطية مرهقة على المواطن العادي ،ومن الجهة المقابلة فإن هذه البيروقراطية تستغل لبناء ثروة ذوي النفوذ ، ومع حالة التعتيم التي رافقت الدولة الحارسة بغية حماية النافذين وجدت الرشوة حيزا هاما لكسر قيود البيروقراطية من طرف المواطن العادي ،وإغراء كبار الموظفين (أصحاب القرار) من طرف النافذين. ومع كل ممارسة رشوية كان هناك تفتيح لمسالك صعبة لممارسات رشوية لاحقة.

[1] سعيد مقدم ، (2001)، **ملاحظات حول منظومتنا الإدارية ومشروع القانون الأساسي للوظيف العمومي 1999** ، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ،عدد22،ص29

[2] Rahmani A,(1992), **La gestion prévisionnelle des ressources humain dans la fonction publique**,Revue de l' école nationale d'administration ,IDARA , vol 2 n°2 , P26

إن هذا الانسداد الخطير جعل المسؤولية بالقطاع العام مجرد وسيلة للرغبة غير المحدودة في منافع الدولة والتربح منها شخصيا.وبهذا تم توجيه الخطط القومية التنموية وفق المصالح الشخصية لفئات معينة وهو ما حاصر الاقتصاد الجزائري ، مما أوجب عملية الإصلاح التي ظهرت مع برامج التعديل الهيكلي التي فرضها FMIومفاهيم إعادة جدولة الديون وهي ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي سنصف خصوصية الرشوة بها فيما يلي .

ظاهرة الرشوة أثناء فترة التخطيط المركزي ،أعادت تكييف أعوانها وفق الأوضاع الجديدة عن طريق البيروقراطية الخانقة لسلطة الدولة والصلاحيات الواسعة للأعوان العموميون

I_2_5 الرشوة في الإدارة الجزائرية في ظل الإصلاحات:

كما أسلفنا فإن الاقتصاد الجزائري شهد سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية ، وتغلغله في كل نواحي الحياة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر . وجاءت هذه الهيمنة عن طريق امتلاك الدولة لعناصر الإنتاج ، عن طريق التأميم وقيـــام مشاريع اقتصادية عامة.وأصبحـــت بذلك معظم الأنشطة الاقتصادية في يد الدولة (الصناعة ، المصارف ، التجارة الداخلية والخارجية ، المقاولات ، المرافق العامة، النقل والمواصلات وغيرها) من خلال إدارات عمومية منحت لها صلاحيات واسعة (حفزت تنامي الرشوة) ، وتراجع دور القطاع الخاص ، بل كاد أن ينعدم خلال فترات معينة ، وحل التخطيط المركزي محل نظام السوق ، كقوة فاعلة في تخصيص الموارد، كان من المفروض أن يسهم القطاع العام إسهاماً إيجابياً في عملية النمو والتنمية ، غير أن التجربة الجزائرية خلال سنوات المركزية تشير إلى أن الأداء كان دون المستوى المطلوب . وباستخدام المؤشرات العامة لقياس درجة الكفاءة ، مثل مقدار الأرباح والخسائر ، عجز الميزانية العامة ، نسبة العائد على رأس المال المستثمر ، قدرة الدولة التنافسية في الأسواق الخارجية ، وغيرها ، فيلاحظ ، أن النتائج بصفة عامة غير مرضية ، فمعظم المشاريع العامة تعاني من خسائر متوالية ، وتدني العائد والإنتاجية بها ، كما أن نسبة عالية من طاقتها الإنتاجية معطلة وتعتبر عدم كفاءة معظم مؤسسات القطاع العام السبب الأساسي في تنامي الدين العام .وفي أغلب الأحيان ، لم تراع قراراته اعتبارات الكفاءة والإنتاجية.

في خضم هذه الظروف وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية التوجه إلى السوق لتخفيف الثقل على القطاع العام وإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية **وانسحاب الدولة** تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص. و هو ما فرضه البنك الدولي من خلال برامج الإصلاح الهيكلي في إطار التحويل الجماعي لدول العالم إلى الليبرالية .

إذن فإثر الوضع السابق(المركزية) –الذي صور للشعب أن مراكز القرار في الجزائر ما هم إلا جماعات تحصر تركيزها بأنشطة ملتوية لتغذي جشعها[1] –برزت ضرورة الانتقال لاقتصاد السوق كحتمية

[1] Djillali Hadjadj,L'Algérie le piège des généraux, *www.lesoirdalgerie.com/pdf/2010/09/07...-*

مفروضة على الواقع الجزائري ، خاصة بعد أن دعم FMI هذا التوجه ببرامج التعديل الهيكلي التي صاغها لإعادة جدولة الديون فهل يعتبر هذا الانتقال من الدولة الحامية إلى المنافسة الحرة وأسس السوق كافيا للقضاء على الرشوة أو حتى التقليل منها أو على الأقل إيقاف زحفها؟

لقد أشارت تحاليل الرشوة إلى هذه المرحلة بعمق، حيث أن الجزائر هنا عرفت تحولا مهما بتاريخها الاقتصادي ، كونها شهدت انتقادا جذريا للقرارات الكبرى الناتجة عن تسيير الدولة للاقتصاد ،و لكن الوعي لدى المنتخبين كان لم يكتمل بعد فانحصر ت التعديلات في نظرة تكنوقراطية لم تجتهد بالشكل المطلوب للوصول إلى عمق التعديلات وهكذا بدت محاولات الإحاطة بمشكلة الرشوة شكلية لا تعدو نطاق الخطب والتقارير وهذا ما خلق وضعية خطيرة أين تم اقهام عدد كبير من الشخصيات البارزة بالتحايل لكنهم بقوا دون عقاب ، بل أكثر من ذلك فقد حافظو على مراكزهم وكامل صلاحياتهم .[1]

وتجدر الإشارة لكون القطاعان الوحيدان اللذان نجحت الدولة بإبقاء يدها العليا عليهما بشكل كلي ، هما الطاقة والدفاع وهذا رغم هتافات الاستقلالية ، وبهذا استمر تفشي الرشوة بشكل أكبر وأخذت ممارساتها تتخذ نطاقا أوسعا من خلال عقود استغلال الطاقة وطلبات الجيش . ونتيجة لما سبق اعتمدت الدولة بشكل كامل على الموارد الطاقوية –التي توجهت في غالبها لمشاريع استثمارية غير مدروسة ومبهمة تشوبها الشكوك خاصة وأنها تركزت في شركات الاستيراد والتصدير المناخ الأنسب للتحايل وتبييض الأموال[2] –ونتيجة لذلك تفاقمت الديون موازاة مع الأزمات البترولية التي زلزلة الاقتصاد الجزائري.

وقد انتهت تحاليل هذه الفترة ، لأن الرشوة وبدل أن تقيدها الإصلاحات أصبحت ثمنا عكسيا له[3]ا ،فما حدث هو مجرد تغيير لأشكال الرشوة وميكانيزماتها وتحوطها عن طريق تنظيمها المحكم في شبكات قوية تحميها وتصعب الوصول إليها وهكذا تطورت الرشوة وازدادت اتساعا لنشهد يوما بعد يوم ممارسات جديدة تمرر دون عقاب .

يمكن أن نحصر السلوكات الجديدة للرشوة الناتجة عن بدايات الإجراءات الليبرالية 1989في مستويين أساسيين[4]:

–مستوى القطاع العام : سجلت ممارسات غير شرعية من قبل الممثلين الاقتصاديين كعدم انتظام سياسة المؤسسات ،اختلاس وتحويل رؤوس الأموال والعقارات العمومية ،سوء استخدام السلع الاجتماعية ،التجاوزات القانونية ..وكلها ممارسات تساهم الرشوة في تكريسها وتفعيلها وتغذيتها.

---

[1] Djillali Hadjadj,(2001), **Corruption et démocratie en Algérie**, Paris, La Dispute, 2001

[2] تبييض الأموال هو إتباع أسلوب التمويه لإعادة ضخ أموال غير مشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي حتى تصعب متابعة أصحابها

[3] Fatiha Talahite, (1998) ,LA CORRUPTION: LE PRIX DE LA CONTRE-REFORME , Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre 1998

[4] Bounoua Chaib ,(2002), **Processus d'in formalisation et économique de marché Algérie,** Cahiers du GRATICE,n°22,Paris 12.

-مستوى القطاع الخاص: نحصي على الأخص الفوترة المزيفة ،تحويل رؤوس الأموال للخارج ، التلاعب في العملات ،التهرب الضريبي ...وهي أيضا ممارسات تغذيها الرشوة.

ولعل هذه التطبيقات تبرز بدورها أن تحول الجزائر لاقتصاد السوق جعل كلا من قطاعيها العام والخاص مرتعا لأشكال متجددة للممارسات الفاسدة والغير رسمية.

ظاهرة الرشوة واصلت تناميها في ظل تكنوقراطية الإصلاحات التي لم تسحب الصلاحيات من كبار المرتشين ،بل أعطتهم فرصة أكبر للفساد من خلال محاولة نهب الأموال العمومية،فبروز القطاع الخاص للواجهة في الجزائر ،ما هو في الواقع إلا تشجيع ذوي النفوذ للاستيلاء على ثروات الأمة تحت مسمى الخوصصة،وشهدت المرحلة توسع عرض الرشوة في الإدارة العمومية

I_2_6 الرشوة تساير تبعات الإصلاح الاقتصادي في الإدارة الجزائرية :

لقد ظلت النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي تشكل موضوع جدل واسع لمختلف الاقتصاديين و المحللين بسبب الظروف الداخلية و الخارجية الغير ملائمة . نقصد بالظروف الداخلية هنا و بصورة عامة تزايد ضغط المديونية الخارجية التي بلغت خدماتها آنذاك (1994) مستويات حرجة حيث تجاوزت 80٪ من الصادرات ،تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية وتفاقم الإختلالات في التوازنات المالية الكبرى هذا بالإضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة و عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها البلاد . أما العوامل الخارجية فيمكن اختصارها في تراجع فرص الاقتراض أمام الجزائر و عدم ثقة المتعاملين الأجانب في الاقتصاد الوطني و ذلك كنتيجة طبيعية للأوضاع الداخلية .

و إذا كان بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرنامج الذي تبنته الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي أين تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية و عاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات المالية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات و الصدمات الخارجية، و إذا كان لكل دواء مضاعفاته، فإن الدواء المقترح من طرف الصندوق لا يخلو هو الآخر من المضاعفات السلبية و إن كانت ظرفية و مؤقتة لنلتقي بذلك آراءهم مع آراء خبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالآثار القاسية للبرنامج على الجانب الاجتماعي .ومن هنا تدخل الرشوة في التحليل حيث أنها تركزت لتبرر بالحماية التي استماتت الطبقات العليا في تحقيقها عن طريق تكثيف عملية النهب باستغلال الوضع العاجز للجزائر في مفترق الطرق بين التسيير الممركز والتسيير الحر هذا الوضع الذي نتج عنه فراغ قانوني وتوسيع أكبر لمنح الصلاحيات والتفويضات بشكل متشتت سمح لمن يعتبرون أنفسهم حاذقين بتكوين طبقة الأثرياء الجدد ،الذين كونوا ثروتهم نتيجة حسن استغلالهم لثغرات القانون واستفادتهم من المزايا التي منحتها الدولة لتشجيع لاستثمار الخاص إما عن طريق المحاباة وفي الغالب عن طريق الرشوة .

في الجهة المقابلة(وعلى غرار الطبقة النافذة) ،توسعت الرشوة في شرائح المجتمع الوسطى مبررة بمحاولة تجاوز النتائج الاجتماعية القاسية لبرامج الإصلاح حيث أنه وكما أسلفنا فإن نتائج الإصلاحات من خلال البرنامج الذي اعتمدته الجزائر قد أدى إلى تفاقم الوضعية الاجتماعية حيث ارتفعت معدلات البطالة و تراجع المستوى التعليمي و الصحي و ذلك كنتيجة للتدابير التقشفية، حيث تزايد الفقر و البؤس و تضاعفت الفوارق الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1999 إذ يشير أن 20٪ من أغنى فئات المجتمع الجزائري تستحوذ على ما يقارب 50٪ من الدخل[1] . إن هذه النتائج كانت متوقعة بالنظر لتجارب البلدان المختلفة التي سبقتنا في هذا المجال باعتبار أن هذه الأخيرة مستمدة أساسا من تجارب البلدان المتطورة و التي تختلف اختلافا جذريا عن تجارب البلدان المختلفة .

I_2_7 الرشوة تستفحل في إدارة دولة تسعى لمكافحتها؟

وجدت الجزائر نفسها أمام رهان الخوصصة ففتحت أبواب اقتصادها على مصراعيه للاستثمارات المحلية والأجنبية،وهو ما وسع من صلاحيات المسؤولين الإداريين – خاصة الرفيعة المستوى– في ما يتعلق بتوقيع تراخيص الاستثمار والتصدير ،وحتى الموظفون العاديون في هذه الإدارات برز دورهم في تسهيل استخراج هذه التراخيص بعد توقيعها أو على الأقل عدم عرقلتها ،وهو ما فتح الطريق نحو مزيد من التفنن في أشكال وآليات الرشوة في الإدارة العمومية المسؤولة عن الاستثمارات وهو ما أدى إلى تنامي حصيلة الرشوة (حسب المسح الذي قام به البنك الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 ،فإن الرشاوي المقدرة المدفوعة 75 % ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر ب 8.6%[2] ،من زاوية أخرى فإن السنوات الأربع الأخيرة شهدت تورط ما لا يقل عن 116 شخصا في جرائم رشوة، منذ سنة 2005 وحتى سنة 2008 من خلال 102 قضية عالجتها مصالح الدرك عبر التراب الوطني، أودع 94 متورطا الحبس واستفاد الباقون من الإفراج المؤقت، كما عالجت ذات الجهات حوالي 19 قضية تتعلق بمحاولات رشوة خلال نفس الفترة، تورط فيها 23 شخصا، أودع من بينهم 13 شخصا الحبس واستفاد الآخرون من الإفراج المؤقت[3].

فيما يتعلق بباقي الإدارات العمومية المرتبطة مباشرة بالمواطن العادي ،فلم تسلم بدورها من مواصلة تنامي الرشوة بها ذلك أنه وبحكم وفرة العائدات البترولية التي جعلت الجزائر ورشة ضخمة للمشاريع الاجتماعية بغية تحقيق التنمية ،سخرت الدولة إمكانيات هامة لمختلف القطاعات من خلال المؤسسات العامة القائمة عليها ،ونخص بالذكر الإدارات المتعلقة بالمجالس المنتخبة(الولاية ،الدائرة ،البلدية) ،وقد كانت هذه الإمكانيات محط استفزاز لممارسات الرشوة حتى توزع بطريقة غير شرعية (مثال :التحايلات الفاضحة

---

[1] روابح عبد الباقي و علي همال،(1999) ،**التقييم الأولي لمضمون و نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي و التنمية – جامعة فرحات عباس سطيف 16/15 ماي

[2] البنك الدولي، (2005)تقرير عن التنمية في العالم:**تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع**،مركز الأهرام للترجمة والنشر،الطبعة العربية،2005،ص 248.

[3] www.elahdath.net/index.php?option=com...task... -

للحصول على دعم الدولة في مختلف القطاعات في ظل تغييب الرقابة و تواطؤ المسؤولين) .و لم تقتصر ممارسات الفساد والرشوة على التنافس للحظوة بمزايا الدولة بل تطورت لتصبح طريقا أساسيا لإنجاز التعاملات اليومية في الإدارة الجزائرية (يظهر هذا من خلال الأرقام الدالة على تورط الإدارة العمومية في الرشوة بالجزائر أكثر من باقي الشرائح[1] ،ذلك أنه ورغم النتائج التي تبدو إيجابية للاقتصاد الجزائري بعد عملية الإصلاح وبفضل العوائد الطاقوية ،فإن التكلفة الاجتماعية كانت كبيرة وقد انعكست مباشرة على المواطن الكادح الذي ارتفع مستوى معيشته ،في وقت يلاحظ ترف طبقة فاسدة دون جهد ، وقد لا يكون هناك مبرر أقوى لانتهاج الفساد من هذا الذي ذكرنا .

ولعل ما يميز به المحللون هذه الفترة من حيث الانحرافات والتجاوزات ،هو أنها تحولت من الفساد (بعد الاستقلال)،إلى النهب (أثناء وبعد الإصلاح)،ومنه إلى المرحلة الأخيرة التي اعتبروها نهبا مكشوفا ، فالاختلاف إذن هو أن المواطن العادي اليوم يعي ولو نسبيا شكل وحجم الفساد الموجود في المجتمع كما أن السلطات والجهات المعنية بدورها وأكثر من المواطن العادي (بحكم توفر المعلومات لديها وإن كانت تبقيها سرية) تدرك تماما خطورة الوضع ،إلا أن الاثنين يفضلان الموقف السلبي ،فالمواطن العادي إما يتذمر أو يسلك طريق الفساد ،والسلطات المسؤولة إما تنساق وراء المفسدين أحيانا أو تنادي بمكافحة الظاهرة أحيانا أخرى وهو ما جعل هذه المكافحة تبدو شكلية إلى حد بعيد.ومن الدلائل على هذا تنامي الفضائح المالية بالجزائر(من فضيحة الخليفة إلى فضيحة سونطراك ،والطريق السيار...سنتطرق في جزئية لاحقة إلى هذه الفضائح بشيء من التفصيل) رغم جهودها الحثيثة (على الأقل ظاهريا) فيما يتعلق بمكافحة الفساد .

فقد اعتمدت الجزائر خطابا رسميا إيجابيا للتصدي للفساد، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لسنة 2003، التي وقعت عليها، وأكدت أنها ستتبنى استراتيجية لمكافحة الظاهرة، لكن هذا لم يتحقق، وتبين أنه رغم مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية، إلا أنها لم تتبن ميكانيزماتها، وخاصة تلك التي أعلنت عنها بمحض إرادتها.و لعل السبب هو غياب الإرادة السياسية التي هي جوهر مكافحة الفساد، وأنه لا طائل من إقرار مراسيم وسن قوانين، بما أن المرسوم الرئاسي 2006 الخاص بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لم يطبق في الميدان إلى حد الآن، ومن الأمثلة البارزة على ذلك أنه لا يتم نشر التصريح بممتلكات المسؤولين في الجريدة الرسمية بشكل تلقائي ومنضبط، رغم أن قانون محاربة الفساد 2006 ينص على ذلك صراحة، فالمسؤول الأول بالمحكمة العليا هو المخوّل باستقبال التصريح بالممتلكات من قبل المسؤولين، حسبما يقتضيه القانون،

1 تشير الأرقام إلى أن السنوات الأربع الأخيرة شهدت تورط ما لا يقل عن 116 شخصا في جرائم رشوة، منذ سنة 2005 وحتى سنة 2008 من خلال 102 قضية عالجتها مصالح الدرك عبر التراب الوطني، أودع 94 متورطا الحبس واستفاد الباقون من الإفراج المؤقت، كما عالجت ذات الجهات حوالي 19 قضية تتعلق بمحاولات رشوة خلال نفس الفترة، تورط فيها 23 شخصا، أودع من بينهم 13 شخصا الحبس واستفاد الآخرون من الإفراج المؤقت.وحسب نفس المصدر، فإن أغلب المتورطين الذين ضبطوا في قضايا رشوة، هم من فئة الكهول وتتراوح أعمارهم بين 40 سنة فما فوق، حيث تم القبض على 58 متورطا، تليها شريحة الشباب بين 29 و40 سنة، بـ42 متورطا، ثم فئة الأعمار بين 18و28 سنة بـ27 متورطا. وتبقى شريحة الموظفين الأكثر إقبالا على هذا النوع من الجرائم -حسب التقرير- بـ63 متلبسا في حالة رشوة، تليها فئة العمال بـ35 حالة تلبس، 20 حالة أخرى تخص شريحة البطالين و15 حالة بالنسبة لذوي المهن الحرة، فيما تم تسجيل حالة واحدة تورط فيها طالب جامعي. - www.elahdath.net/index.php?option=com...task...

وإبلاغها للأمانة العامة لرئاسة الحكومة لنشرها في الجريدة الرسمية. وإذا كانت القنوات والجهات المعنية واضحة ومعروفة، فإننا نتساءل لماذا لم تنشر هذه الهيئة تصريحات المسؤولين الذين يتجاوز عددهم في الجزائر 3 آلاف موظف سام واكتفت بنشر ممتلكات 11 شخصا في آخر عدد للجريدة الرسمية، كانوا قد تولوا مناصبهم منذ أكثر من السنة، في وقت ينص فيه القانون على ضرورة أن لا تتجاوز المدة الفاصلة بين التصريح بالممتلكات ونشر التصريح في الجريدة الرسمية الشهرين فقط، فهذا خرق واضح لقانون 20 فيفري 2006 لمكافحة الفساد[1].

لعل أكبر محفز للرشوة بشكل خاص والفساد عموما بالجزائر هو الموقف المتذبذب والغامض للتوجه الاقتصادي الجزائري (الذي يشكل بيئة مثالية لممارسات الفساد) ذلك أن الجزائر وبع توجهها المعلن نحو اقتصاد السوق ،وجدت نفسها مضطرة لإعادة وزن الدولة إلى الحياة الاقتصادية في كل المجالات وهذا بحكم احتياجات الفترة من جهة ، والوفرة المالية التي حققتها العوائد البترولية والتي يجب أن تتوجه نحو التنمية بإشراف الدولة من جهة أخرى.وهذا ما جعل الجزائر تقف في مفترق الطرق بين الإشراف المركزي على المشاريع الكبرى للتنمية ،والالتزام بالضغوط والقيود المنجرة عن الاتفاقات المبرمة في إطار التوجه لاقتصاد السوق ،ولعل هذا يعتبر أكبر مشجع على الممارسات الفاسدة التي أحسنت استغلال الظرف ،والاستفادة من الثغرات الناجمة عن هذا والمتمثلة أساسا –كما أسلفنا في عدم توافق التوجه الشكلي مع الواقع الملموس ،كسن وتشريع قوانين لا تطبق،وهو ما يفقد القانون هيبته ،بشكل يستسهله به الفاسدون.

ولعل دليلنا على ما أسلفنا (حول العودة إلى تفعيل دور الدولة في الاقتصاد) هو عودة لغة المخططات في خطاب الحكومة 2007 وذلك من خلال إقرارها ضرورة وضع استراتيجية صناعية وكذا التحضير للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق2025 إضافة إلى قرارها تجميد عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري، مع التأكيد على أن الأمر لا يعني التراجع عن مبادئ اقتصاد السوق أو عودة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي.هذا الحضور المميز للدولة كفاعل اقتصادي في الشق المتعلق بالمخططات يضاف إلى حضورها الأساسي على مستوى تمويل النشاط الاقتصادي من خلال برامج دعم النمو التي خصص لها أكثر من 150 مليار دولار في السنوات الخمس الأخيرة، وهي البرامج التي تقف وراء تسجيل نسب نمو سنوية في معدل الـ5 بالمائة مدعمة باستمرار ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية في 2007 قاربت الـ100 دولارا للبرميل[2].

مثل هذه الراحة المالية كانت وراء إعادة تموقع الدولة في المجال الاقتصادي بالنظر إلى الحاجيات الكبيرة والنقائص المسجلة بفعل الأزمة التي عاشتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي، وبفعل عجز القطاع الاقتصادي –لأسباب بعضها موضوعي وبعضها الآخر غير كذلك – في أخذ زمام التنمية الاقتصادية

[1] www.al-fadjr.com/ar/national/143249.html
[2] www.el-massa.com/ar/content/view/

وإخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة الريع البترولي.وبهذا فإن الرشوة تفننت في التنامي في اقتصاد لم يحدد مساره يوما ،وإنما تذبذب بين الضغوط الداخلية و الضغوط الخارجية.

بين التوجه الشكلي لاقتصاد السوق ومن خلاله الاتفاقيات المبرمة لمحاربة الظاهرة (سن التشريعات في انتظار التنفيذ..) ، والفعلي لإعادة تموقع الدولة في الحياة الاقتصادية (بفضل اليسرة المالية التي تحملت على عاتقها النهوض بالمشاريع التنموية تحت وصاية الدولة)،وجدت الرشوة مناخا ملائما لتطور آلياتها ،وتتحول إلى مرحلة النهب المكشوف .

من خلال ما تقدم يتضح أن الرشوة في الإدارة الجزائرية ليست وليدة اليوم بل هي نتاج لتراكمات عدة مراحل ،حيث غذتها كل مرحلة بخصائص وصفات معينة لتتكيف استعدادا للمرحلة اللاحقة ، ولعل هذا هو سر قوة الظاهرة وشموخها الذي انتقل بها من مباغتات الانحراف الموروث عن العهدين التركي والفرنسي ، إلى النهب الممنهج تحت أعين الدولة الحامية ،ومن ثم السطو على مخصصات التنمية التي أولاها لها الإصلاح الاقتصادي ،لنصل إلى النهب المكشوف الذي يتحدى أصوات المكافحة.وفيما يلي نقترح جدولا يلخص ما أسلفنا تحليله:

الجدول رقم 17: تطورات الرشوة في الإدارة العمومية الجزائرية

المرحلة	تطورات ظاهرة الرشوة في الإدارة
العهد التركي	ظاهرة الرشوة في الجزائر بدأت كأزمة ثقة بين المواطن و الإدارة في العهد التركي.
الاحتلال الفرنسي	ظاهرة الرشوة في العهد الاستعماري طورت لاحتواء التسلط والتميز و تكملة أجور الموظفين المتدنية عمدا بغية السماح بممارسات الابتزاز والاستغلال
المراحل الأولى للاستقلال	ظاهرة الرشوة بعيد الاستقلال ورثت كل صفاتها أثناء الاستعمار ورسختها أكثر
الانغماس في المركزية	ظاهرة الرشوة أثناء فترة التخطيط المركزي ،أعادت تكييف أعوانها وفق الأوضاع الجديدة عن طريق البيروقراطية الخانقة لسلطة الدولة والصلاحيات الواسعة للأعوان العموميون
الإصلاحات الاقتصادية وتبعاتها	ظاهرة الرشوة واصلت تناميها في ظل تكنوقراطية الإصلاحات التي لم تسحب الصلاحيات من كبار المرتشين ،بل أعطتهم فرصة أكبر للفساد من خلال محاولة نهب الأموال العمومية،فبروز القطاع الخاص للواجهة في الجزائر ،ما هو في الواقع إلا تشجيع ذوي النفوذ للاستيلاء على ثروات الأمة تحت مسمى الخوصصة،وشهدت المرحلة توسع عرض الرشوة في الإدارة العمومية
الالتزامات المحلية والدولية بالمكافحة	بين التوجه الشكلي لاقتصاد السوق ومن خلاله الاتفاقيات المبرمة لمحاربة الظاهرة (سن التشريعات في انتظار التنفيذ..) ، والفعلي لإعادة تموقع الدولة في الحياة الاقتصادية (بفضل اليسرة المالية التي تحملت على عاتقها النهوض بالمشاريع التنموية تحت وصاية الدولة)،وجدت الرشوة مناخا ملائما لتطور آلياتها ،وتتحول إلى مرحلة النهب المكشوف

من إعداد الباحثة :حوصلة للمعلومات الواردة في هذه الجزئية

II _ المدخل السياسي والاجتماعي لتطور ظاهرة الرشوة في الجزائر

II_1 المدخل السياسي لتطور ظاهرة الرشوة في الجزائر

II_1_1 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر قبل الاستقلال :

يعتبر البعد السياسي عاملا حاسما لتتبع مسار مفهوم ظاهرة الرشوة بالجزائر بخلفية اقتصادية ،ذلك أن الاقتصاد برمته لطالما تركز بأيدي الدولة من خلال ساستها الذين يمتلكون مراكز القرار الحساسة والتي بدورها تمنحهم صلاحيات استعمال أموال الدولة وفق توجهاتهم ،ومتى اجتمع النفوذ بالثروة تشكل الفساد وتنامت الرشوة ،وهذا بالفعل ما حدث ويحدث في الجزائر ،حيث استأصلت الرشوة في المحيط السياسي الجزائري بغية الحفاظ على السلطة لأطول وقت ممكن .

ولأن البعد السياسي للرشوة ليس وليد العصر بل هو مرافق لجذور الدولة الجزائرية حتى قبل قيامها كدولة مستقلة مسؤولة عن قراراتها ، فسنعمد فيما يلي إلى انتهاج نفس الأسلوب السابق في التحليل ،والذي يقضي بأن نتتبع تطورات البعد السياسي للرشوة والفساد من خلال أهم المحطات التاريخية سياسيا.

II_1_1_1 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر في العهد التركي :

في المراحل الأولى للتواجد العثماني بالجزائر لم تكن ظاهرة الفساد والإرشاء السياسي مستشرية بشكل واسع ،ولعل هذا ما يفسر المكانة التي احتلتها الجزائر آنذاك بقيادة أسطولها البحري على الساحة الدولية ،فقد كان هناك نوع من الانسجام بين الجزائريين والأتراك تحت راية الإسلام الذي كانت شريعته هي الحكم بينهم.

ولكن وبمرور الوقت بدأ الفساد السياسي يأخذ منحنى تصاعديا بسبب الاختلاف والانشقاق والأنا الذي أصبح يظهره الأتراك للعيان ،وحدث هذا خاصة في مرحلة الدايات أين انتشرت المظالم ،وبدأت مظاهر المحاباة والتعسف و اللامساواة في استعمال السلطة من طرف الأتراك،وذيوع الرشوة وما صاحبها من انتشار للاستبداد،وتتجلى أبعاد الفساد السياسية أكثر من خلال ثنائية التشريعات المعمول بها آنذاك ،فقد كان من نتائج السياسة المتبعة انتشار ظاهرة المحاباة كشكل خاص أولي للرشوة ،ذلك أنها (المحاباة في العهد التركي) السعي لتحقيق مصالح شخصية (الأتراك) على حساب الصالح العام (النسيج المؤلف في الحقيقة بين الأتراك والسكان المحليين) باستغلال النفوذ التركي .

ومن مظاهر الفساد السياسي لتلك الفترة ،طريقة تطبق الأحكام التي كانت علنية بالنسبة للجزائريين و سرية تتم في دار الآغا بالنسبة للأتراك ،كما انتشر تأثير النفوذ السياسي على الجهاز القضائي من خلال مساومة ورشوة القضاة لاستصدار أحكام مواتية لمصالح الداي،من جهة أخرى تزايدت القرارات التعسفية للطبقة الحاكمة كالعزل والمصادرة والتغريم في حق الأهالي الجزائريين،وبفعل الفساد أبعد العديد من

الجزائريين من مناصبهم فيما أسندت الوظائف الحكومية للأتراك ،أين حاز الإنكشاريون دون غيرهم على الوظائف السامية[1].

II_1_1_2 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي:

تجب الإشارة إلى أن الانتشار الملفت لظاهرة الفساد السياسي ،وتعسف الحكام الأتراك في الجزائر كان سببا محوريا للاحتلال الفرنسي للجزائر ،هذا الاحتلال الذي ساهم بدوره في تشجيع هذا الفساد من خلال نموذج حكمه المتسلط ،ويظهر ذلك من خلال مشروع الأنديجان و الشروع في تكوين طبقة بيروقراطية تمكنت من السيطرة على دواليب الإدارة(كما أسلفنا) ومن خلالها الحكم .وتكثفت ممارسات الرشوة إما لاستمالة أطراف جزائرية تساعد على ترسيخ الاستيطان الفرنسي ولعل اللافت أن حجم هذه الرشوة(كم المال أو المغريات المقدمة) كان بسيطا أو حتى منعدما نظرا لاعتماد طريق القمع أو الاكتفاء بتوظيف هذه الطبقة من الجزائريين الموالين لفرنسا بأجور زهيدة تستكمل بابتزاز الأهالي الجزائريين.وقد سعى الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى تكريس تواجده الحيوي في الجزائر حتى بعد خروجه منها عن طريق إرشاء الطبقة الموالية له ،ويظهر هذا من خلال التعاملات الجزائرية الفرنسية التي استمرت بعد الاستقلال بل وكان لها نصيب الأسد (سنتعرض لهذه النقطة في الفصل الموالي بشيء من التفصيل).

وتجدر الإشارة إلى أن الفساد السياسي في الجزائر أخذ مكانه حتى خلال الثورة التحريرية ،حيث أنه وفي سنة1956 بدأ قادة الثورة بالانحراف بالسلطة السياسية ،من خلال بعض الخروقات للمبادئ الأساسية للثورة ،ولعل هذا ما يفسر عملية الاغتيالات التي مست قادة الثورة فيما بعد والتي كان عبان رمضان أحد ضحاياها ،خاصة بعد تزعمه لمؤتمر الصومام الذي بدأت فيه الثورة تزيغ عن المسار الذي وضعت لأجله،وقد أبان مؤتمر طرابلس عن حقيقة الديماغوجية ومنطق التعسف والعشائرية في اتخاذ القرارات المصيرية لمرحلة ما بعد الاستقلال[2] .

II_1_2 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر بعد الاستقلال :

كما أشرنا في جزئية سابقة فإن الشعوب المستعمرة قد ورثت كل سلبيات مستعمرها ، ومن ضمنها الفساد و الإرشاء السياسي ،والجزائر لم تشكل الاستثناء بل أنها تمثل بحق نموذج الدولة الوارثة التي احتضنت فساد فرنسا ورسخته في كل المستويات بما في ذلك السياسية وتحديدا السلطة والمناصب العليا .وهذا ما رسخته الكثير من الأدبيات السياسية الجزائرية ،وفي هذا السياق يشير أحد الباحثين بقوله"في إفريقيا في فترة ما بعد الكولونالية ،أصبحت النظم الإرثية الجديدة هي القاعدة ونشأت الدولة كامتداد لأسرة الحاكم ،روابط الرعاية والروابط العرقية وصلاة القربى ،كما أصبحت الرشوة نمطا رئيسيا للحكم

[1] عقيلة ضيف الله ، 1996 ،**النظام القانوني ونظم تطبيق الشريعة في العهد العثماني في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للعلوم العلاقات الدولية، العدد الثاني ،ص134-135

[2] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،(2008/2007) ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة** ،بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير ، جامعة باتنة.تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

وقد أدت الرعاية والمحسوبية التي يمولها الفساد للأقارب والأصدقاء الحميمين إلى الانقسامات الانقسامات الإقليمية والقبلية والدينية والعرقية،كما ساهمت في التريف المالي المتواصل[1]. إن تقييم التجربة السياسية الجزائرية ومواطن الفساد بها، سلطة وأحزاب نعتمد فيها على التجربة كلها أي إدراج سنوات الأزمة كلها كتجربة تاريخية، تتقاسم كل الأطراف فيها المسئولية، لأنها من صنع الجميع و لم تعد من صنع السلطة فقط. وعلى هذا الأساس سنحاول فيما يلي تتبع مسار الفساد والإرشاء السياسي من خلال أبرز المحطات على الخارطة السياسية الجزائرية .وحتى لا نغوص في تفاصيل قد تخرجنا عن غاية البحث لذلك سنكتفي بالأهم ، أما فيما يتعلق بالمحطات السياسية للجزائر ستجدونها في قائمة **الملاحق** بشيء من التفصيل لمن يريد إثراء نظرته حول الموضوع.

II_1_2_1 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر قبل المرحلة الانتقالية :

لا شك أن جبهة التحرير الوطني، هي التي تقدّمت المشهد السياسي والتاريخي للجزائر المعاصرة، بفعل الثورة التحريرية التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال. وقد كان لهذا الفعل قوة إبداع الجزائر ذاتها وغطى على كل المكونات و الجوانب التي لم تكن ظاهرة في الكيان الجزائري أبان الاحتلال الفرنسي له. فسنوات الثورة ثم الاستقلال كانت كافية لكي تستولي جبهة التحرير الوطني على الأداة (الحزب) ثم المؤسسات(الدولة) والكيان (الأمة). فقد كانت ثورة التحرير الوطني 1954– 1962، ثورة مؤسسة وفاعلة تجاوبت مع مقتضيات العصر الجديد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية النابذة للاستعمار والاحتلال، والمتجهة إلى تأسيس الدول على مقومات الأمة والمواطنة، ومن هنا استأهلت جبهة التحرير الوطني صفة صانعة المجد التاريخي للجزائر، وصارت على هذا الأساس المثال الذي يحتذى في العالم الثالث.

غطى حدث الثورة على كل المقوّمات الذاتية والمراحل السّابقة للحركة الوطنية1926– 1954 وعلاقتها بالاستعمار، و لم تعبأ إلا بلحظة الثورة، وسيرورتها كفعل كاسح لا يتوقف إلا ليحصد من يعترض عليها أو يروم التوقف لإعادة التفكير وتحسس الطريق السليم لمنجازات الثورة. فقد استمر منطق الثورة وافتراض الحرب على الأعداء الجدد لكي تتمكن الجبهة من الاستحواذ على الحزب والدولة والأمة طوال فترة الاستقلال في مختلف المراحل.

-الفساد والإرشاء السياسي في فترة حكم أحمد بن بلة (1962-1965) :يعتبر طرد المستعمر من الجزائر إنجازا عظيما لا يضاهى لما دفعته الجزائر ثمنا من خيرة أبنائها ،لكن المؤسف بعد الاستقلال هو تحول الثورة من خدمة أهداف وطنية نبيلة إلى خدمة عصبة معينة في الحكم ، حيث نتج عن الانحراف السياسي لقادة الثورة (الذي أشرنا إليه سلفا)إحداث شرخ عميق (لا يزال صداه مدويا إلى يومنا الحالي) بين العسكريين والسياسيين حول الأحقية في الحكم،وتجلى هذا الصراع في مؤتمر طرابلس وأزمة صيف 1962

[1] محمد العربي فلاح ، 2004 ، آفة الشعوب نظمها ، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،ص18.

والكيفية التي تعامل بها الإخوة الأعداء في قيادة البلاد[1].ويبدو جليا أن الثورة في حد ذاتها أصبحت غنيمة تجتذب الفساد ،وقد استغلت من طرف أقلية عسكرية وسياسية لخدمة مصالحها الشخصية أكثر من خدمة الشعب الذي عايش بدوره محنة الاستعمار ويحق له بدوره الظفر بنعيم الاستقلال .وقد كان قادة جيش التحرير الوطني وقادة الحكومة المؤقتة هم المستفيد الأكبر من الثورة وذلك عن طريق تعسفهم في اتخاذ القرارات وبحثهم الدائم عن الإثراء غير المشروع ففي الجزائر، كانت مرحلة ما بعد الاستقلال تستند إلى الشرعية الثورية، وهي مرجعية مرنة غير واضحة تماما، و في أحيان أخرى أدت إلى تجاوزات لم توفر السلطة وسائل مقاومتها لأن السلطة ذاتها كانت ترتكب المخالفات تحت غطاء أحقية الثوار بالمال العام.

وأمثلة الإرشاء والفساد في هذه المرحلة السياسية عديدة ندرج منها المثالين المواليين كنموذج :

*قضية المجاهدين المزيفين : وقد يعتبرها البعض بداية تفصيل القانون الجزائري على المقاس لتقاسم أملاك الدولة ،ذلك أن هذه القضية نتجت عن اكتفاء القانون الجزائري بشاهدين اثنين لتقديم بطاقة المجاهد[2] التي تمكن من الاستفادة من عديد المزايا ،وبهذا استغل الوضع (الذي بدا وكأنه مخطط له من البداية) ليتضاعف عدد المجاهدين ويستوعب أشخاصا لا علاقة لهم بالثورة يشهدون بدورهم لآخرين ليصل إلى عدد البطاقات المزيفة 10000بطاقة .

* قضية خزينة جبهة التحرير الوطني : تعتبر من أبرز قضايا الفساد الكبير التي أثيرت في عهد بن بلة ،وتضمنت سرقة أموال الجبهة وتحويلها إلى الخارج (وكان مصدر هذه الأموال اشتراكات العمال الجزائريين المتبرع بها للسلطات العليا) ،وقد اتضح أن قيمة الأموال المهربة قد بلغت 43 مليون فرنك سويسري[3] ،وقد سعت السلطات لاستعادة هذه الأموال التي كانت تحت تصرف محمد خيضر باعتباره أمينا عليها،وقد أحاط القضية الكثير من التعتيم والغموض أسفر عن اغتيال محمد خيضر بالخارج.وتعتبر هذه الفضيحة وصمة عار ودلالة على فساد جملة من قادة الثورة وتخيانتهم للواجب والأمانة التي كان عليهم الالتزام بها أمام الشعب.

ومما سبق يتضح أنه وبسبب إغراء ممتلكات الدولة كغنائم حرب لقادة الثورة اعتبرت مرحلة حكم بن بلة النواة الأولى لانتشار الرشوة والفساد في عهد الجزائر المستقلة .

-الفساد والإرشاء السياسي في فترة حكم هواري بومدين (1967-1978) :وبعد مرحلة الشرعية الثورية دخلت الجزائر بشكل مباغت إلى مرحلة الشرعية الدستورية، التي لم يكتب لصاحبها الرئيس الراحل هواري بومدين متابعة إصلاحاته المؤسساتية. فقد قامت محاولة اعتماد الشرعية الدستورية على شخص الرئيس الذي تماهى مع المؤسسات، و بغيابه دخلت البلاد في أزمة خطيرة استعصت إلى اليوم عن الحل.

[1] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،(2008/2007) ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة** ،بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير ، جامعة باتنة.تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

[2] Mohamed Gaterni ,2005 **,la corruption le mal du pays**,Le quotidien doran , janvier ,N°11333P09

[3] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،(2008/2007) ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة** ،بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير ، جامعة باتنة.تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

وفي هذه الفترة بدأت ظاهرة الفساد السياسي بالتصاعد والنمو حتى تم اعتبارها بداية فعلية لظهور مملكة الفساد[1] وذلك في ظل مرحلة التصنيع التي انتهجها الرئيس الراحل هواري بومدين وكذا دولنة الاقتصاد حيث سمحت هذه الفترة بظهور طبقة من الأثرياء الجدد والذين هم على علاقة وطيدة مع الجهاز الإداري وقد تجسدت ملامح هذه الطبقة من خلال كون الرئيس حاول دوما التخلص من سيطرة قدامى ضباط الجيش.

وقد تميزت هذه الفترة باستمالة الموظفين في الجهاز الإداري لضباط جيش التحرير الوطني الذين يجهلون أساليب التسيير الإداري عن طريق علاقات المصاهرة ،خاصة في ظل تحول الضباط إلى رجال أعمال هم في أمس الحاجة إلى المعرفة ببروتوكولات الحفلات والصفقات وغيرها من مستلزمات حياة الأعمال .أما الأسلوب الذي كان يستخدمه الرئيس آنذاك في ترويض قدامى الجيش فقد تمثل في الزبونية والمقايضة المالية (إرشاء) مقابل التنازل عن السياسة،أو التزام الصمت أو التأييد والولاء للحكم القائم .ومن بين الأمثلة على ذلك حالة العقيد سليمان دهيليس القائد الأسبق للولاية الرابعة ،الذي وبعد أن قام النظام بسجنه أربعة أشهر أخلي سبيله وتم إعطاؤه حانة في شارع ديدوش مراد الجزائر العاصمة[2].

وفي هذا الصدد يرى بعض الباحثين "أنه قد تطلب تطلب من الجزائريين المتغربين [3] وحلفائهم الأثرياء الجدد أقل من ثلاثة عقود لكي يحولوا إلى أيديهم عن طريق الفساد السياسي والاقتصادي والرشوة والاختلاس وامتلاك الثروة التي ورثتها الدولة الجزائرية من المستوطنين الفرنسيين بعد عام 1962 ،والأهم أن هذا الفساد السياسي والاقتصادي والرشوة والاختلاس أديت كلها باسم الاشتراكية العلمية وباسم الثورة الجزائرية وشهداءها ،فثمة المئاة من موظفي الدولة ...ممن شيدوا وابتاعوا قصورهم الفاخرة باسم الثورة"[4].

ان السلطة ببلدنا ، كما يرى الباحث الجزائري هوّاري عدّي، طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية، و لم تطرح إطلاقا كوسيلة لترقية العمل السياسي و تكوين طبقة سياسية. فقد شاع تعبير في الأدبيات الفرنسية، أن ما بعد الاستقلال شهدت الجزائر سعيا لاهثا نحو البحث عن السلطة بكل الوسائل ومهما كانت الطرق، وصارت السلطة المقصد النهائي ومطاف اللعبة السياسية، وبالفعل فقد تبين أن مشروع الدولة، في نهاية التحليل السياسي والاجتماعي، هو بناء رأسمالية الدولة التي شكلت أربابها وعرّابها، وصارت الدولة/ السلطة مصدر وحامية السلطة. وعليه، فالاشتراكية كمشروع بناء مؤسسات لا تزول بزوال الرجال، كما ورد في تصريح بيان 19 جوان/ حزيران 1965، المتعلّق بالانقلاب الثوري على نظام ما بعد 1962، فقد دام هذا المشروع قرابة العشر سنوات فقط، مّدة بقاء الرئيس هوّاري بومدين في سدّة الحكم أي إلى غاية 1978. ثم جاءت مرحلة أطلق عليها مرحلة المراجعة والتراجع عن الخط الاشتراكي

---

[1] Maamar Boudarsa, 1994 **, Faillte des politicards algérien** ,Alger,éditions rocher noir ,P137

[2] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،(2008/2007) ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة** ،بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير ، جامعة باتنة.تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

[3] المتغربون هم طبقة من الجزائريين الذين يوالون فرنسا ويحرصون على مصالحها الحيوية بالجزائر حتى بعد خروجها.

[4] رابح بلعيد ، (2006)،**الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد** ،محاضرة عبارة عن مطبوعة كلية الحقوق ،جامعة باتنة الجزائر.

وبداية العمل بقانون السوق الذي طال أكثر من عشرين سنة و لم تفلح السلطة إلى غاية اليوم في تأسيس وتحرير مجالاته، وتمكين آلياته والتحكم في دواليبه الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية، فقد طالت مدّة البحث عن مجالات السوق ونظامه أكثر من مدّة تطبيق الاشتراكية.

القطاع الصناعي أكبر متضرر من الفساد في عهد بومدين ...

إن النظام الدولاني بمفهومه السياسي يعني مدى التطابق بين نظام الحكم والدولة بحيث تجعل من جميع مؤسسات الدولة تعبر في ذات الوقت عن الدولة والنظام،ويعطي هذا المفهوم دلالة اقتصادية على امتلاك الدولة لوسائل وأجهزة تخولها السيطرة على دواليب الاقتصاد بحيث تصبح المحرك الأساسي لأي عملية تمويلية ،وعلى هذا فإن عملية التصنيع التي أسندت إلى الدولة الجزائرية كانت في واقع الأمر عبارة عن أموال ضخمة وأجهزة بيد السلطة ،وكما سبق وأشرنا فإنه كلما اجتمع المال بالسلطة حظر الفساد.

فمع تبني الجزائر نموذج الصناعات المصنعة ،والانطلاق بوتيرة متسارعة افتقدت للعقلانية المطلوبة ،بدليل الهدر الكبير الذي صاحبها وكذا التبعية الجزائرية الفرنسية من جهة أخرى.فأثناء عملية التصنيع في بداية السبعينات ،تطلبت العملية مبالغ هائلة ،فخصصت الدولة ملايير الدولارات خاصة مع الاعتماد على الريع البترولي،وفي المقابل ظهرت حاجة التصنيع إلى المساعدات التقنية كون العنصر البشري والمادي المحلي لم يكن قادرا حينها على أداء المهمة .ولعل خطأ الدولة الجزائرية بدأ في استيرادها لتكنولوجيا لم تتحكم فيها (سنتطرق لاحقا إلى هذه الحيثية بشيء من التفصيل)ذلك أنها اعتبرت صفقات تجارية لها جملة من الخلفيات الفاسدة بدلالة التبعية لبلدان بعينها دون سواها (فرنسا ،و.م.أ ،اليابان)[1] .وعلى هذا الصعيد كان الإقلاع الفعلي للرشوة الكبرى الخارجية بالجزائر.ونخلص من هذه المرحلة إلى أن قطاع التصنيع كان أكبر متضرر من الفساد ،فقد تجاوزت الاستثمارات الصناعية 100 مليار دينار وهو ما يعادل 20 مليار دولار أمريكي وبعملية حسابية فقد بلغ مدى الفساد حوالي 8 مليار دولار خلال الفترة 1967–1978 [2].

–الفساد والإرشاء السياسي في فترة حكم الشاذلي بن جديد (1979–1988) :لقد أصبح الفساد والرشوة في هذه المرحلة وسيلة للإثراء غير المشروع من قبل كبار المسؤولين والموظفين الحكوميين ،وما دل على ذلك سلسلة الاتهامات التي تبادلها أعوان السلطة آنذاك ومن أمثلتها على سبيل المثال لا الحصر[3]:

*اتهام اختلاس الجنرال مصطفى بلوصيف لعشرة ملايين دينار جزائري

*اتهام الرئيس أحمد بن بلة للرئيس الشاذلي بن جديد باختلاس ما قيمته من 10 إلى 15 مليار دولار.

*اتهام رئيس الوزراء السابق عبد الحميد الإبراهيمي كبار المسؤولين السياسيين باختلاس ما قيمته 26 مليار دولار من خلال صفقات بترول مع الخارج .

---

[1] الدكتور عجة الجيلالي ،(2007) ،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية :من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ،الدار الخلدونية ،الطبعة الأولى.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي ،(2006) ،**دراسة حالة الجزائر** ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،بيروت ،ص856

[3] Tayeb Said-Amer,(2000) , **L'Algérie face à son avenir**, édition El hikma,alger,P26

لقد أصبح الفساد في عهد الشاذلي يسري تحت شعار كل شيء مسموح من طرف الجهات النافذة ،وأصبحت ممارساته تحدث باسم إنشاء وتشييد المعالم الرمزية(كبناء رياض الفتح الذي أوكل إلى مؤسسة كندية لم تحترم القوانين المتعلقة بعقد الصفقات)،وقد تبنى النظام ساعتها سياسة البحث عن حياة أفضل من خلال زعم إدخال الشعب في مرحلة العصرنة لنسيان وتجاهل الفترة السابقة (عهد بومدين) القائمة على التسلط والشعبوية،غير أن الواقع يثبت أن مرحلة الشاذلي عرفت ظهور الديماغوجية و المافيا المالية بالجزائر. ويتضح فساد السياسة في ذلك الوقت من عدة أدلة أبرزها أسواق الفلاح التي سمحت باستنزاف هائل للموارد المالية[1]،وانتهاج سياسة تدعيم الأسعار وقد بدأت قضايا الفساد تظهر للعيان ابتداء من منتصف الثمانينات نتيجة تدهور أسعار البترول الذي أماط اللثام عن ثلة المفسدين،وتعتبر عبد الحميد الإبراهيمي أول من وضع أرجله في قضايا الفساد من خلال فضيحة 26 مليار التي أثارها في 1988 كما أسلفنا.وتعتبر انتفاضة 5 أكتوبر 1988 [2]القطرة التي أفاضت الكأس وأبانت عن غضب الجماهير من النظام الفاسد حينها وكشفت سياسة الحزب الواحد ،والهوة السحيقة بين النخب والتفكيك الشامل للبنى الاجتماعية[3].

II_1_2_2 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر في المرحلة الانتقالية 1989-1997:

كادت أحداث 5 أكتوبر 1988 أن تفضي إلى الانهيار العام لولا أن بادرت السلطة إلى فتح مجالات جديدة للتعبير السياسي، وإقرار التعديدية السياسية كمشهد جديد في الحياة العامة في دستور جديد فيفري 1989.. ولكن، وبالرغم من ذلك، جاءت أول انتخابات تشريعية تعددية ديسمبر محاولة لخيبة عارمة، كاشفة عن فقر مدقع بالثقافة الديموقراطية، وعن حساسية مرضية للجسد السياسي الحاكم من الحريات ونظرية تداول السلطة، فقلبت الطاولة على الجميع، وتصدّعت على أثرها هياكل ومؤسسات الدولة والمجتمع بسبب إلغاء هذه الانتخابات، ولا نزال تعاني هذا التصدع، وكل محاولات جبر الكسور ورأب الشقوق باءت بالفشل. وصار الفشل حالة ملازمة لكل هذه المرحلة.

تعتبر هذه المرحلة من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر في تاريخها ،وذلك لما ميزها من شغور مؤسساتي كبير ،حيث كادت الدولة أن تدخل إلى التدويل في الأمم المتحدة ،وهذا في إطار الهوة الواسعة بين دعة الاستئصال ودعاة الحوار،وكان الانتصار حينها للاستئصال ،فاغتيال الرئيس بوضياف حينها ناتج عن واقع كونه كان يردد وجوب محاسبة الفاسدين خاصة نخبة الجيش والطبقة التكنوقراطية المتمثلة في مدراء المؤسسات العمومية،وهذا خاصة بعد فتح ملف قضية بلوصيف ما أسفر عن اغتيال

---

[1] HadjadjDjilali,(2001),**Corruption et démocratie en Algérie**, La dispute,Paris,P51-52

[2] 5 أكتوبر 1988 قامت مظاهرات في العاصمة كما انتشرت في ضواحي أخرى من الوطن .وفي يوم 10 أكتوبر 1988ألقى رئيس الجمهورية خطابا وعد فيه الشعب الجزائري القيام بإصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب للاستفتاء حولها وكان أهم هذه الإصلاحات تعديل الدستور تعديلا شاملا وأجرى حوله استفتاء في يوم 23 فيفري 1989 وكان من أهم الإصلاحات السياسية التي أقرها هذا الدستور إلغاء نظام الحزب الواحد واقرار التعددية الحزبية ومنذ ذلك التاريخ فالدولة الجزائرية تسعى إلى تجسيد نظام التعددية الحزبية في مؤسساتها المنتخبة (رئاسة الجمهورية ،المجالس الشعبية الوطنية و الولائية والبلدية) .

[3] عبد العزيز لودبي ،مترجما ،(1999) ، **الجزائر الكتاب الأسود** ،الدار البيضاء ،الفنك للترجمة للعربية ،ص90

الرئيس ليفتح الباب على مصراعيه لجميع أنواع الفساد حيث بلغت الأموال المهربة في هذه الفترة 16.7 مليار دولار[1] .

ولعل أبرز ما يميز فساد هذه المرحلة هو أنه لم يعد وسيلة لإبعاد الخصوم (كما في العهد البومديني) أو وسيلة للإثراء تحت الغطاء (كما في عهد الشاذلي) وإنما أصبح في هذه المرحلة ظاهرا للعيان ومستفحلا في كل القطاعات نتيجة الفراغ المؤسساتي وضعف القضاء الذي سقط تحت وطأة الرشوة .

إن هيمنة عدد معين من المسؤولين (رغم التداول الظاهري على هرم السلطة)على أجهزة الدولى لأعلى مستوى ،ومحاولة تطبيق الليبرالية بطريقة متوحشة (تنقل النافذين إلى خواص) ،قد تسبب في توسيع نطاق الفساد والرشوة وأدى إلى تمركز الثروة في أيدي القلة وإفقار غالبية السعب الجزائري .وفعلا خلال هذه الفترة وجد الفساد منافذ عديدة ليتوغل ويطور ممارساته ،فمن جهة استغل فرصة هشاشة القانون من حيث التشريع وأكثر من ذلك عند التطبيق ،كما استغل الأوضاع الأمنية ليخلق ذرائع وجوب التسليح ومن ثم التغلغل إلى الصفقات العسكرية التي لم تخلوا منه يوما ،وتحت ذريعة الخوصصة استعمل الفساد لاستعادة المؤسسات لأصحاب السلطة والنفوذ ولكن هذه المرة ليس باسم الدولة وإنما باسمهم الخاص ،حيث أصبحت طبقة النافذين وأقاربهم والموالين لهم هم الشريحة الأساسية المكونة للقطاع الخاص ،إضافة إلى شريحة أخرى فرضت نفسها بالممارسات الفاسدة مستفيدة من مزايا وضعها النافذون في الأصل لتعود عليهم بالنفع .

ولعل أبرز ما يميز الساحة السياسية في ذلك الوقت ،المأزق الذي آلت إليه القوى السياسية في الجزائر، ومنها خاصة جبهة التحرير الوطني[2]، أنها دخلت لعبة المزاحمة في من يستحق الشرعية الثورية والتاريخية، أي أن الكل انصرف إلى التماس استحقاق السلطة من زاوية البحث في الماضي، و لم يستطع أن يبلور برنامجه وخطابه ومفردات قاموسه من الواقع الفوري الذي يتجاوب مع الجماهير التي تبقى دائما هي المحك الحقيقي لاستحقاق السلطة. وهكذا استمر حزب جبهة التحرير الوطني محملا بثقل لم يستطع التخلص منه لأنه مثل مبرر وجوده منذ البداية، وكان عليه أن يفكر تفكيرا حضاريا واعيا لشروط تاريخية جديدة لكي يتجاوز الشرعية الثورية ويؤسس لنفسه مسارا جديدا في زمن الديموقراطية والشرعية

---

[1] عبد الحميد لمام ،(2003)، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الإعلام والاتصال ،الجزائر ،ص113

[2] إن الانتصار الكبير الذي حققته جبهة التحرير الوطني على قوة استعمارية كبيرة مثل فرنسا، مثل أيضا وضعا خطيرا، لأن عظمة الانتصار لم تماثله وتوازيه قوة في الاستعداد لبناء الدولة ومؤسساتها، فكلما كان الانتصار عظيما كلما جاء التحدي كبيرا أيضا، خاصة على مستوى وسائل تحقيق مشروع ومحتوى الاستقلال الوطني. وقد برز هذا التحدي في سوء الانطلاق نحو تحقيق مؤسسات لا تزول بزوال الرجال، ونظام حكم غير قابل للامتلاك وكان من مضاعفات هذا الوضع افتقار الدولة لعنصر الشعب عندما قدّم أكثر من ثلاث أرباع أصواته إلى غير حزب جبهة التحرير الوطني في أوّل انتخابات تشريعية.
إن انتصار الثورة التحريرية غطى على التاريخ الحقيقي للثورة المسلّحة. فقد كان الانتصار كافيا لكي يختزل التاريخ الجزائر الحديث في تاريخ جبهة التحرير الوطني والعناصر الفاعلة فيه. فنشوة الانتصار طالت مدّتها أكثر من اللازم، والشرعية الثورية كمرجعية طالت بدورها أكثر مما ينبغي، وضاعت علينا بسبب ذلك مسألة مهمة جدا، وهي البحث التاريخي العلمي والموضوعي لكي يعاد للثورة معقوليتها وفهم أسبابها وسياق جريانها، وكيف صارت ممكنة ووجوه الإخفاق والنجاح الذي رافقها، أي بتعبير واضح ماذا أضافت الثورة المسلّحة و الحركة الوطنية قبلها إلى علم التاريخ والتاريخ الجزائري بشكل خاص، لأن مشكلة تحرير التاريخ الجزائري مازالت معلقة وتعاني من عوائق لم يتيسر للجزائريين سبل تجاوزها كإمكانية لظهور مجالات جديدة تعول عليه الديمقراطية عند الشروع فيها.

الدستورية. وهذا ما لم يحصل، وضاعت فرصة تأسيسية التي يستدعى لها جميع القوى السياسية والاجتماعية لتدشين عصر جديد اسمه عصر التعددية لفائدة الوحدة الوطنية.

وهكذا، فإن تحليل مسألة الديمقراطية والأحزاب السياسية في الجزائر تنتهي في نهاية المطاف إلى توكيد الصلة بين السلطة والأحزاب، وأن هذه الأخيرة لا يمكن دراستها دراسة تاريخية مستقلة، لأنها لا تتمتع بتاريخها الخاص، وإنما اعتمدت في البداية والسياق والنهاية على مقتضيات السلطة وشروطها وحاجاتها... ولعل مكمن الإفلاس الديمقراطية في الجزائر ان الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازب لأية ممارسة للشأن العام، وكل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في المركز والنواة.

فقد انطوت الأحزاب السياسية على قصور واضح، لم تتعرف عليه منذ البداية لأنها كانت عاجزة عن إدراكه ثقافيا، كما لم تكن بيدها الوسائل الشرعية للفعل السياسي، وانتهت تجربة الأحزاب السياسية إلى إنها تجارب غير مكتفية بذاتها ولا يمكن بالتالي كتابة تاريخها الخاص كرافد يصب في تاريخ الفكر السياسي الجزائري المعاصر. فإذا كانت معظم الأحزاب من إنشاء السلطة، فان الباقي– عدا حزب القوى الاشتراكية– ساهم بقصوره في تأييد نظام الحكم و بالتالي تفويت فرصة الوصول إلى الديمقراطية عبر وصول المعارضة الحقيقية إلى السلطة، الضامن الحقيقي لبداية المسار الديمقراطية السليم وبداية عدّها التصاعدي الذي يرسخ رصيدها التاريخي و يعزز مستقبلها.

ويعتبر النزاع داخل الهيئة العسكرية في عهد اليامين زروال أكبر منفذ للفساد ،حيث أنه منذ عام 1993 تغيرات عميقة في المؤسسة العسكرية هدفت الي تصعيد الضباط الأكثر عداءا للحركة الإسلامية حيث تمت ترقية اللواء محمد العماري، ليصبح قائدا لهيئة الأركان، واللواء محمد التواتي قائدا لجيش البر، وتمت في الفترة نفسها إحالة مجموعة من الضباط الكبار علي التقاعد وترقية بعض الضباط الشباب.لقد شكلت هذه المجموعة ما سماه البعض لاحقا بـــ الاستئصالين الذين يرفضون محاولات الحوار مع الحزب المحظور، وفي مقابل هذه المجموعة، برز اتجاه ثان رغب في الحوار وإجراء عملية مصالحة وطنية قاده خاصة اللواء اليمين زروال وزير الدفاع ورئيس الدولة بمعية مستشاره اللواء محمد بتشين، قائد الأمن العسكري سابقا، واللواء الطيب الدراجي. من ثمة برز علي مستوي المؤسسة العسكرية ما يمكنه تسميته بثنائية أو مفارقة وحدة/ صراع.

II_1_2_3 الفساد والرشوة في محيط السياسة بالجزائر في عهد بوتفليقة 1999-...

تميّزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسن في الأوضاع الاقتصادية،ممّا استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين والمراسيم والأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات وقد مسّت كل القطاعات بدون استثناء. ولعل البداية كانت عندما أعلن الجيش الجزائري الذي يمسك بزمام السلطة الحقيقية في البلاد، حياده في الانتخابات الرئاسية في الثامن من أفريل، 1999،

الأمر الذي يشكل سابقة بالنسبة لمسألة انتخاب رئيس للجمهورية في البلد. وأكد رئيس الأركان الفريق محمد العماري، المسؤول الوحيد في الجيش الذي يدلي بتصريحات علنية، هذا الحياد مرات عدة سنة قبل ذلك وجدد التأكيد قبل ثلاثة أسابيع أن المؤسسة العسكرية لا تعتزم "مضايقة ولا مناصرة" أي من المرشحين.لكن مع هذا فإن جذور النظام الأصلي مستأصلة دوما حيث أن إن ما تغير هذه المرة هو اختيار مرشحين اثنين يمثلان النظام تحسبا "لأي طارئ"، بوتفليقة، وعلي بن فليس، الأمين العام لجبهة التحرير الوطني (الذين كان مقربين جدا من بعضهما وباتا خصمان كبيران بعد ذلك) وهو ما يثير التساؤل فعلا عن درجة الحياد المعلنة .

ولعل الارتياح المالي بسبب عائدات البترول(حيث بلغت عائدات النفط نحو 59 مليارد‌ولار سنة2007 وحوالي 80 مليار دولار سنة2008)[1] كان له أثر كبير في تسجيل وضع اقتصادي مرض[2]،خول للدولة العودة للنشاط الاقتصادي على مختلف الأصعدة ،وقد كانت هذه العوائد بحق .المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الأخرى حيث تحولت الجزائر إلى أكبر ورشة في العالم بعد أن خصصت 150 مليار دولار لدعم النمو الاقتصادي وإنجاز البنية التحتية للبلاد التي سيكون لها أثرها الإيجابي على المديين القريب والمتوسط[3].

إن ما يربط البعد السياسي بالتحليل الاقتصادي للفساد في هذه الفترة مرتكز على الاستثمار الخارجي بالجزائر ،وتوقيع عديد الاتفاقيات مع مختلف الأطراف في العالم في المجال الاقتصادي على خلفية الدبلوماسية السياسية التي جاء بها الرئيس بوتفليقة ليتمكن من إخراج البلاد من عزلة العشرية السوداء التي طالتها بسبب الإرهاب الذي أوجده الفساد بالأساس.وفي هذا السياق نحصي الشراكة الأورو جزائرية[4] ،وعودة الجزائر إلى المحافل العربية ،الإفريقية والمغاربية بل وحتى الدولية ،ولعل ما سهل هذا ليس فقط حنكة الرئيس ودبلوماسيته الناجعة (سبب معاشته لأنظمة الحكم سابقا ومعرفته بخلفياتها ،فتجربته أكسبته كياسة التعامل مع الأطراف الخارجية واستمالتها)،بل أيضا بسبب الارتياح المالي للجزائر والتنافس العالمي على الورشات المفتوحة التي شكلت الجزائر أحد أقطابها .

---

[1] ww .ebcache.googleusercontent.com

[2] حيث سجلت الجزائر وضعًا اقتصاديًا كليًا مستدامًا وعودة للتوازنات المالية الكلية، فلقد شهد النمو الاقتصادي زيادة في الحجم بين عامي 1999 و2005 بمتوسط قارب 4%. كما سجل تحسنًا ملحوظًا لوتيرة النمو في أعوام 2003 و2004 و2005 بنسب 6,9% و5,2% و5,1% على التوالي، ومنذ بداية عام 2000 تعززت الوضعية المالية الخارجية بفضل ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية وساهم في تعزيزها خلال السنوات من 2001 إلى 2007 المحيط للدولي الملائم المقرون بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي بعد اللجوء إلى الدفع المسبق للدين الخارجي منذ عام 2004 إلى حوالي 4 مليارات دولار عام 2008. لقد أدركت الحكومة أن عائدات النفط التي تحتل مكانة أساسية ضمن عائدات الميزانية معرضة لتقلبات أسعار النفط الخام، لذا قررت تأسيس صندوق ضبط الإيرادات عام 2000 لتأمين الاقتصاد من أي انعكاسات سلبية لهذه التقلبات، وموارد هذا الصندوق هي الفارق بين سعر برميل النفط في السوق العالمية وسعره المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية السنوية . www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347

[3] www .ebcache.googleusercontent.com

[4] نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، فتعتبر التجارة الدولية مع الاتحاد الأوربي من أهم المبادلات بالنسبة للجزائر حيث 65% من الصادرات باتجاه الاتحاد الأوربي و 60 % من وارداتها من الاتحاد الأوربي حسب إحصائيات 2005،فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، إذ بعد مفاوضات عسيرة، ضمن سبعة عشر جولة،تم عقد الاتفاق خلال سنة 2002 بعد المصادقة عليه في 19 ديسمبر 2001.هذه الاتفاقية كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري بعد دخولها حيّز التنفيذ ابتداء من أول سبتمبر 2005. لأنّ الالتزامات الواردة فيها سمحت .بفتح المجال الاقتصادي للمنافسة في إطار قواعد اقتصاد السوق بعد إزالة كافة العراقيل تدريجيا و وضع حد لاحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية.

لقد فرض خيار الاستثمار الأجنبي (الذي هو في واقع الأمر حتمية تفرضها الظروف الخارجية المتعلقة بترسيخ الرأسمالية والمحلية المتعلقة برهانات التنمية)،توفير البيئة المناسبة والضمانات الكافية لجلبه ،وهو ما دفع الجزائر إلى التوجه للمنظمات العالمية التي تعتبر وحدها الكفيلة بخلق الثقة بالنسبة للبلد المستضيف للاستثمار ،وهذا ما ينعكس من خلال استماتة الجزائر للانضمام إلى المؤسسة العالمية للتجارة ، وتسجيل حضورها في كافة المنظمات العالمية عديدة التوجهات ،ولما كان عنصر الفساد محط الاهتمام العالمي الأول في هذه الفترة (كما أسلفنا من خلال الفصل الأول)فقد اتجهت الجزائر بدورها نحو مكافحته ،ويبرز هذا من خلال عديد التدابير والإجراءات المتخذة في هذا السياق وقد أبرمت الجزائر في هذا الصدد عدة اتفاقيات تتمحور حول الفساد لعل أهمها تمثل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي .وقعت في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003وصدقت مع التحفظات في 25 آب/أغسطس 2004[1].ومن بين أبرز التدابير التي أشرنا إليها فيما سبق نحصي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[2] :

*شكل الرئيس الجزائري لجنة لدراسة ظاهرة الفساد بعد انتخابه عام 1999. وأحالت حكومته بعد إعادة انتخابه عام 2005 لولاية ثانية مدتها خمس سنوات مشروع قانون لمكافحة الفساد إلى المجلس الشعبي الوطني وإلى مجلس الشيوخ في حزيران/يونيو 2005.

*ويعزز القانون رقم 06-01 الصادر في 20 شباط/فبراير 2006 التشريعات القائمة من حيث التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. لكن هذا القانون لا يعترف بمبادرات المجتمع المدني أو يحمي الأشخاص الذين يتصدون للممارسات الفاسدة، كما أنه لا يمنح الاستقلالية إلى وكالة حكومية أعلن عنها في مرسوم صادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 لا يزال ينتظر التنفيذ.

*في أوائل عام 2005 طرد العشرات من موظفي الجمارك وما لا يقل عن 33 قاض من وظائفهم وسط حملات رسمية لمكافحة الفساد. كما وضعت حملة "الأيدي النظيفة" حكام ولايات أقوياء في السجون ومنعت موظفين كبار في السلطة التنفيذية من مغادرة البلاد .ونفذت إجراءات صارمة ضد سلطات الجمارك في شباط/فبراير 2006 أدت إلى فصل 100 موظف جمركي من عملهم وإلى رفع دعاوى قضائية ضد 530 موظفا آخرا لتورطهم في العديد من قضايا الفساد.

* عبد المؤمن خليفة الذي صدر بحقه حكم غيابي في آذار/مارس 2004 بالسجن لمدة 5 سنوات ودفع غرامة مالية بقيمة 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية قد صدر بحقه حكم غيابي جديد بالسجن المؤبد في آذار/مارس 2008 لما عرف بـــ" فضيحة القرن" المتمثلة في الإفلاس الاحتيالي لـــ "بنك خليفة". وشهد ضده 5 وزراء سابقون و 40 من مدراء الشركات الحكومية. كما صدر حكم غيابي بالسجن على حاكم سابق للبنك المركزي الجزائري.

[1] باكوش عزيز،(2009) ،**مؤشر الحكم الراشد في إفريقيا الجزائر في المرتبة 14 وجزر موريس الأولى والمغرب يخلص للمؤخرة**، الحوار المتمدن العدد2819 2009/11/3

[2] نفس المرجع السابق

*وسع الأمر الرئاسي الصادر في 28 شباط/فبراير 2008 من صلاحيات "الهيئة العامة للتفتيش المالي"، ديوان المحاسبة الحكومي، في مجال تأديب القائمين على المشاريع الاقتصادية الحكومية وشركات القطاع العام.

والجدير بالملاحظة هو أنه رغم محاكاة الجزائر للتحركات العالمية فيما يتعلق بمكافحة الفساد والرشوة من حيث الاتفاقيات ،والتشريعات ،والإجراءات الشكلية ،إلا أن الإرادة السياسية الحقيقية غائبة أو مغيبة ،ودليلنا الأول قلة البحوث العلمية الميدانية حول الموضوع التي أرجعنا سببها الرئيسي إلى حجب المعلومات من طرف السلطة ،حيث أنه من المفترض أن يكون البلد الذي يلهث وراء توقيعات يتعهد فيها بملاحقة الفساد على الأقل متعاونا لكشف متغيرات الظاهرة إن لم يستطع أن يكون شفافا.ولهذا تواصل الدولة الجزائرية تدنيها في سلم النزاهة واعتلائها مراتب أعلى للفساد(سنعالج هذه الحيثية بالأرقام من خلال الفصل الموالي) حتى بالنسبة لجاراتها من بعض الدول العربية والمغاربية.

ويتضح غياب الإرادة السياسية لملاحقة الرشوة من خلال عدم توفير الحماية للمنددين بالفساد الذين يتعرضون للمضايقات، لا سيما من قبل مشغليهم، ومن جانب مصالح الأمن والقضاء كذلك. وقد عبرت الندوة الثالثة للدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت شهر نوفمبر 2009 بالدوحة القطرية عن فشل مساعي محاربة الفساد، لا سيما من قبل ممثلي كل من: الجزائر ومصر وباكستان، لما رفضوا الميكانيزمات الدولية لمراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، كما عرقلوا مشاركة المجتمع المدني في هذا المسعى، ورفض نشر تقارير الفساد وتطورات تطبيق الاتفاقية أمام الرأي العام. ومرة أخرى تجد الرشوة في الجزائر نفسها أمام مناخ مثالي للتنامي ،بين نصوص تشريعية واتفاقيات تكافحها في إطار لا يتعدى التنديدات (حتى هذه التنديدات غالب ما تكون في سياق تصفية الحسابات بدليل أن معظم الفضائح المكتشفة تم التبليغ عنها وليس اكتشافها من أعوان الأمن)،وجهاز تنفيذي لا نقول أنه ضعيف ولكنه ببساطة تابع لطبقة معينة (وفي هذا السياق يحصى التعتيم والتساهل مع قضايا الفساد خاصة عندما تطال شخصيات على صلة بهرم السلطة ،وغالبا ما كون هناك كبش فداء قد يكون مذنبا بدوره ليفرج عن الفاسد الحقيقي).

حوصلة مسار الفساد في المحيط السياسي :

بات من الواضح للعيان أن البعد السياسي كان له بالغ الأثر في تشكيل معالم الفساد والرشوة على شكلها الحالي بالجزائر ،ذلك أنه استفاد (الفساد) من الاختلالات التي رافقت نظام الحكم السياسي للجزائر منذ الاستقلال والذي بني أساسا على خلفية فاسدة امتدت جذورها إلى ما قبل تشكيل الدولة المستقلة .ذلك أن الجزائر(أو بالأحرى الطبقة الحاكمة)اختارت الاشتراكية نموذجا للتنمية ومن ثم فرض تواجد الدولة في كل المراكز التي تسمح بالنهب والرشوة ،ذلك أن ما قامت به الجزائر فعلا ليس اشتراكية حقة بقدر ما هو نموذج لرأسمالية الدولة الذي بدأ يتجلى في عهد بومدين من خلال البرجوازية المهيمنة على جهاز الدولة والتي تجسدها السلطة العسكرية ومن جهة أخرى البرجوازية الصغيرة البيروقراطية التي عززت موقعها من خلال تحكمها في وسائل النشاط السياسي و الاقتصادي للبلد.وقد ساهم الريع البترولي كعامل أساسي في اجتذاب الفساد.

ولعل أكبر مفسر لانطلاق الفساد ومن ثم استفحاله في الجزائر هو وجود الانسجام والتحالف بين البرجوازية ،وبيروقراطية الحزب ،وتكنوقراطية التسيير.وهذا ما أسس للزبونية التي مكنت الدولة من أن تكون المانح والمعطي ،وهو ما لف دائرة المفسدين حولها،وأفقد ثقة الجمهور بها وهو باب آخر فتح أمام الرشوة الصغرى بالجزائر.أمام هذه الأوضاع وكآخر مرحلة تحولت السلطة نحو مكافحة الفساد ،التي بقيت شكلية ولم ترقى إلى مستوى التنفيذ وهو ما فعل الفساد والرشوة بدلا من تثبطهما.

II_2 الفساد والرشوة في المجتمع الجزائري

مما لاشك فيه أن ثقافة المجتمع وما تحويه من أعراف وتقاليد وقيم ،تساهم في بناء مسار الفساد ومن جملته الرشوة ،فيما يتعلق بالجزائر يمكننا تحليل البعد الاجتماعي لمسار مفهوم لفساد والرشوة من خلال ثلاث نقط أساسية ،تتعلق الأولى بدور الشريعة والتشريع في السماح بتغلغل الفساد بالمجتمع ،أما الثانية فسنتطرق من خلالها إلى دور اختلال سلم القيم الاجتماعية في ترسيخ الفساد والرشوة لنصل إلى مساهمة القلاقل الاجتماعية في تفعيل الفساد والرشوة ببلدنا.

II_2_1 دور التشريع والشريعة في السماح بتغلغل الفساد بالمجتمع:

III_2_1_1 الرشوة في القانون الجزائري :

لم يعن المشرع الجزائري بتعريف جريمة الرشوة ، ويعرفها الفقه بأنها اتفاق بين شخصين يعرض بموجبه أحدهما على الآخر عطية أو وعدا بعطية أو فائدة فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في أعمال وضيفته أو مأمور يته.

يستفاد من تعريف جريمة الرشوة أنها تستوجب وجود شخصين وهما :

ـــ صاحب مصلحة يدفع للموظف أو من في حكمه عطية أو وعدا بعطية أو فائدة، أو يستجيب لطلب هذا الموظف أو من في حكمه بدفع عطية لقضاء مصلحته، ويسمى بالراشي.

ـــ الموظف أو من في حكمه الذي يقبل العطية أو يطلبها من أجل أداء عمل أو امتناع عن عمل من أعمال وضيفته، ويسمى المرتشي.

وتختلف التشريعات المقارنة حول ما إذا كانت جريمة الرشوة جريمة واحدة يستوجب لقيامها وجود شخصين الراشي والمرتشي ، أم أنها تتكون من جريمتين مستقلتين: أحدهما يرتكبها الراشي والثانية يرتكبها المرتشي يفرد لكل منهما عقابا منفصلا باعتبارها جريمة تامة بكل عناصرها وأوصافها وعقوبتها.

ويتضح من نص المواد 129،127 و126 من قانون العقوبات أن المشرع الجزائري يجعل من جريمة الراشي بنص المادتين 126 و127 ويطلق عليها الفقه تسمية الرشوة الإيجابية، و جريمة المرتشي بنص المادة 129 ، ويطلق عليها الفقه تسمية الرشوة السلبية .

- **جريمة الرشوة الإيجابية:**

تنص المادة 129 من قانون العقوبات على أن كل من يلجأ إلى التعدي أو التهديد أو الوعود أو العطايا أو الهيات أو غيرها من الميزات، أو استجاب لطلبات يكون الغرض منها الارتشاء حتى ولو لم يكن هو الذي طلبها وذلك إما للتوصل إلى أداء عمل أو الامتناع عنه أو للحصول على المزايا أو المنافع المنصوص عليها في المواد من 126 128 ق. ع لم تذكر الراشي بصفة مباشرة خلافا للمادة 126ق.ع بالنسبة للمرتشي. وقد اقتصرت المادة 129 ق.ع على تعداد الأفعال التي قد يلجأ إليها الراشي، ويستفاد من هذه المادة أن لجريمة الرشوة الإيجابية أو جريمة الراشي ركنان وهما:

أ ـــ الركن المادي : حددت المادة 129 ق ع الأعمال التي يقوم عليها الركن المادي لجريمة الرشوة الإيجابية وهي : التعدي والتهديد وهو ما يعبر عنه بالإكراه ، والوعد أو الهبة أو العطية أو الهدية وهذا ما يعبر عنه بالرشوة الفعلية ، والاستجابة لطلبات يكون الغرض منها الإنشاء. ويتحقق الركن المادي بقيام الراشي بتهديد المرتشي ـــ الموظف أو من في حكمه ـــ لإكراهه على قيام العمل أو الامتناع عن عمل ، في حدود وضيفته أو اختصاصه. ويستوي أن يكون التهديد ماديا أو معنويا

مهما كانت وسيلتهما .وتقوم جريمة الرشوة بمجرد صدور تهديد من الراشي لإكراه المرتشي على القيام بالعمل أو الامتناع عنه .فإذا ما تجاوز الراشي حد التهديد إلى التنفيذ أعتبر ذلك تعديا.

ويتحقق الركن المادي أيضا إذا أقدم الراشي على إغراء المرتشي الموظف أو من في حكمه وتحريضه على أداء خدمة معينة له أو لغيره مقابل الوعود أو العطايا أو الهبات أو الهدايا أو غيرها من المزايا دون أهمية لموضوعها أن تكون مالا أو سلعة أو غيرها ومهما كان مقدارها وأهميتها ، إذ يكفي أن تكون مما يستهوي المرتشي للاستجابة لطلبات الراشي فيما ينبغي الحصول عليه هذا الأخير من منفعة لنفسه أو لغيره.

ويقتضي الاستجابة لطلبات يكون الغرض منها الارتشاء ، صدور إيجاب من المرتشي الموظف أو من في حكمه يقابله قبول من الراشي والمستقر عليه فقها وقضاءا أن جريمة الرشوة تتحقق سواء أدى الإكراه أو الرشوة إلى تحقيق النتيجة المرجوة أم لم يؤد بنص المادة 129 ق.ع .

ب ـــ الركن المعنوي : يهدف الراشي إلى تحقيق مصلحة يبتغيها لنفسه أو لغيره، فيعتبر هدف الراشي أساس الركن المعنوي الذي تتجه إرادته لتحقيقه فيجب أن يعلم الراشي أنه يوجه التهديد أو التعدي أو العطايا أو الهدايا أو غيرها من المزايا إلى المرتشي الموظف العام أو من في حكمه لحمله على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل تبتغيه في حدود وضيفته أو اختصاصه.

وتعاقب المادة 129 ق.ع الراشي بنفس العقوبة المقررة للراشي والمنصوص عليها في المادتين 126 و126 مكرر و127 ق.ع مع مراعاة الظروف المشددة المنصوص عليها في المادتين 130 و 131 ق.ع، والعقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادتين 133 و134 ق.ع

- **جريمة الرشوة السلبية**:تنص المادة 126 من قانون العقوبات على أن يعد مرتشيا ويعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من 500 إلى 5000 د.ج كل من يطلب أو يقبل عطية أو وعدا أو يتلقى هبة أو هدية أو أية منافع أخرى وذلك :

أ ـــ ليقوم بصفته موظفا أو ذا ولاية نيابية بأداء عمل وظيفته غير مقرر له أجر سواء كان مشروعا أو غير مشروع أو بالامتناع عن أدائه أو بأداء عمل وإن كان خارجا عن اختصاصاته الشخصية،إلا أن من يشأ وظيفته أن تسهل له أداءه أو كان من الممكن أن تسهل له.

ب ـــ ليقوم بصفته محكما أو خبيرا معينا من السلطة الإدارية أو القضائية أو من الأطراف بإصدار قرار أو إبداء رأي لمصلحة شخص أو ضده.

ج ـــ ليقوم بصفته عضوا محلفا أو عضوا في جهة قضائية باتخاذ قرار سواء لصالح أحد الأطراف أو لضده.

د ـــ ليقوم بصفته طبيبا أو جراحا أو طبيب أسنان أو قابلة بالتقرير كذبا بوجود أو بإخفاء وجود مرض أو عاهة أو حمل أو بإعطاء بيانات كاذبة عن مصدر مرض أو عاهة أو عن سبب الوفاة.

وتنص المادة 126 مكرر من قانون العقوبات على أنه إذا كان مرتكب الرشوة قاضيا يعاقب بالسجن

المؤقت من 5 إلى 20 سنة وبغرامة من 5000 إلى 000.50دج، إذا كان مرتكب الرشوة كاتب ضبط يعاقب بالسجن المؤقت من 5إلى 10 سنوات وبغرامة من 3000 إلى 000.30 د.ج.

وتنص المادة 127 من قانون العقوبات على أن يعد مرتشيا ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 5000 د.ج كل عامل أو مستخدم أو مندوب بأجر أو مرتب على أية صورة كانت ، طلب أو قبل عطية أو وعدا، أو طلب أن يتلقى هبة أو هدية أو جعلا أو خصما أو مكافأة بطريق مباشر أو عن طريق وسيط ، وبغير علم مستخدمه أو رضاه وذلك للقيام بأداء عمل من أعمال وضيفته أو الامتناع عنه أو بأداء عمل وإن كان خارج عن اختصاصاته الشخصية ، إلا أن من شأن وضيفته أن تسهل له أداءه أو كان من الممكن أن تسهله له.

ويتضح من نص المواد 126 ،126 مكرر ،127 من قانون العقوبات أن لجريمة الرشوة السلبية أو جريمة المرتشي أركان ثلاثة وهي:

1-الركن المفترض: يعبر عنه بالصفة المفترضة في الجاني ، إذ تعتبر جريمة الرشوة السلبية من جرائم ذوي الصفة لأن المشرع اشترط وصفا خاصا في مرتكبها ، فلا تقع من غيره، ولذلك يجب لقيام جريمة الرشوة السلبية أن تتوافر في المرتشي أوصافا خاصة[1] أوردها المواد 126 و 126 ،127 .

---

1 وتتمثل هذه الصفات على سبيل الحصر :

* القضاة

*الموظفون العامون أو من في حكمهم ، ويعتبر شبيها بالموظف العام عملا بالفقرة 3 من المادة 119 ق. ع كل شخص تحت أي عنوان تسمية وفي نطاق أي إجراء ما يتولى ولو مؤقتا وظيفة أو وكالة بأجر أو بدون أجر، ويسهم بهذه الصفة في خدمة الدولة أو الإدارات العامة أو الجماعات المحلية أو الهيئات المصرفية أو الوحدات المسيرة ذاتيا للإنجاز الصناعي أو الفلاح أوفي في أية هيئة من القانون الخاص تتعهد بإدارة مرفق عام .

* الأشخاص ذوي الولاية النيابية من أعضاء المجالس البلدية و الولائية والمجالس الشعبي الوطني

*الخبراء المنتدبون من طرف السلطة الإدارية أو السلطة القضائية أو الأطراف لإبداء الرأي في مسألة فنية

*المحكومون المختارون من طرف السلطات أو الأطراف للتحكيم بين الأطراف المتنازعة في مسألة معينة.

* الأعضاء المحلفون كالأعضاء في محكمة الجنايات.

* أعضاء الجهات القضائية الذين يشتركون في عمل أو مهمة قضائية كعضو في تشكيلة المحكمة أو كاتب الضبط.

*الأطباء و الجراحون وأطباء الأسنان و القبلات

* العمال أو المستخدمون أو المتدولون بأجر.

فإذا لم تتوافر صفة من هذه الصفات التي يتطلبها القانون في الفاعل فلا يعد الشخص مرتشيا،حتى ولو كان قد انتحل إحدى هذه الصفات. وتتحقق صفة الموظف أو من في حكمه عند اكتشاف الجريمة ، وتظل هذه الصفة قائمة حتى بعد التوقف عن الوظيفة متى كانت قد سهلت أو مكنت منت إتمام الجريمة . والراجح أن الموظف لا يفلت من العقاب لأن قرار تعيينه قد صدر باطلا ما دام قد باشر فعلا مهام الوظيفة ، والعلة في ذلك أن تجريم الرشوة إنما تقرر لحماية الوظيفة العامة ومقتضيات الثقة فيها.

ويلاحظ أن المشرع الجزائري وإن كان يشترط إلى جانب توافر صفات خاصة في المرتشي على النحو المتقدم ـ أن يكون العمل من اختصاص الموظف أو من شأن وظيفته أن تسهل له أداؤه أو من الممكن أن تسهله له، فإنه توسع في تحديد مدلول الاختصاص على النحو الذي تتطلبه مقتضيات الحماية الجنائية، فلم يشترط لتحقق جريمة الرشوة أن يكون العمل الوظيفي داخلا في اختصاص الموظف أو من في حكمه فقط ، بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة . ومن ثم يكفي لتحقق الرشوة أن يكون الغرض منها أداء عمل أو الامتناع عنه ولو كان خارجا عن اختصاص الموظف أو من في حكمه، طالما أن من شأن وظيفته أن تسهل له أدؤه أو من الممكن أن تسهله له: أي مادام له اتصال بهذا العمل.

2-الركن المادي : تتخلص الأفعال التي يقوم عليها الركن المادي لجريمة الرشوة السلبية وفقا للمادتين126 و127 من قانون العقوبات في الطلب والقبول والتلقي أو الأخذ[1].

3-الركن المعنوي : إن جريمة الرشوة السلبية، شأنها شأن الرشوة الإيجابية، جريمة عمدية تستوجب القصد الجنائي ، أي توافر عنصري العلم والإرادة : أي اتجاه إرادة الموظف أو من في حكمه إلى طلب الرشوة أو قبولها أو تلقيها أو أخذها .وأن يعلم بأن المقصود من المقابل الذي أخذه هو أداء عمل أو الامتناع عنه . ويشترط معاصرة القصد الجنائي للركن المادي بمعنى توافر القصد الجنائي لدى الجاني لحظة تنفيذ الركن المادي لجريمة الرشوة .

ويلاحظ في الأخير أن المادة 126 من قانون العقوبات قد أوردت بصورة عرضية إسم الوسيط، ولكن المشرع لم يبين حكم هذا الوسيط في الرشوة ، والراجح أن تطبق بشأنه المبادئ العامة للشريك، فيعتبر شريكا لمن تعامل معه الراشي أو المرتشي أو معا شريطة أن يكون عالما بأنه يقوم بدور وسيط بينهما، عملا بالمادة 42 قانون العقوبات .

مما سبق يتضح أن المشرع الجزائري ربط موضوع الرشوة بجريمة استغلال النفوذ من خلال المواد من 126 إلى 134 من قانون العقوبات، بالإضافة إلى المواد التي تم تعديلها سنة ,2001 وذلك لما لها من علاقة مباشرة بالموظف، ونضيف في ذات السياق أن هذه الجريمة تمس المنتخبين والموظفين بنسبة كبيرة مقارنة بباقي الأسلاك المهنية. كما أن عدد القضايا الخاصة بجريمة الرشوة قليلة جدا على مستوى المحاكم الجزائرية لصعوبة إثبات الجريمة، حيث تستوجب القبض على الراشي والمرتشي في حالة تلبس، ولأنه نادرا ما يتم التبليغ عن هكذا جرائم، فإنة من الاستحالة إثبات هذه الأخيرة من دون وجود دليل[2] .

إن ما يمكن ملاحظته عن القانون الجزائري كمتغير أساسي للرشوة ،هو أنه وإن اهتم نوعا ما بالجانب التشريعي فإن أدوات التنفيذ ضعيفة جدا ،ذلك أنه لا يوفر الحماية الكافية للمبلغين عن الظاهرة ،كما أنه يحتوي على ثغرات ناتجة إما عن طبيعة ظاهرة الرشوة المعقدة حيث أنه لا يستطيع امتلاك المرونة

---

1 الأفعال التي يقوم عليها الركن المادي لجريمة الرشوة:
*الطلب : يقصد بالطلب الإيجاب الصادر عن الموظف أو من في حكمه للرشوة ، ويكفي بمجرد تعبير الموظف عن إرادته في الحصول على مقابل لأداء عمل أو الامتناع عنه لتحقق الركن المادي للجريمة حتى ولو لم يقترن الإيجاب هذا الأخير بقبول.
*القبول : يقصد بالقبول قبول الموظف أو من في حكمه الإيجاب صاحب المصلحة الصادر إليه.
ويتحقق الركن المادي للجريمة بمجرد تلاقي قبول الموظف مع إيجاب صاحب المصلحة يصرف النظر عن تنفيذ الراشي لوعده أو عدم تنفيذه له بإرادته أو الأسباب خارجة عن إرادته، ولكن يشترط في القبول أن يكون جديا وصادرا عن إرادة حرة وواعية .
التلقي أو الأخذ : يقصد بالتلقي أو الأخذ بتسلم الموظف أو من في حكمه للشيء موضوع الرشوة
والراجح أن الأخذ لا يقع على الوعد وإنما على تلقي هبة أو هدية أو أية مزية أو منفعة أخرى .
ويتم باستلام الموظف لما عرض عليه ، مهما كان شكل هذا الاستلام.
وقد حددت المادة 126 ق.ع في فقراتها الثانية والثالثة والرابعة نوع العمل الذي يعتبر سببا للرشوة في إبداء رأي لمصلحة شخص أو ضده ، أو في إتخاد قرار لصالح أحد الأطراف أو ضده ، أو في التقرير كذبا بوجود أو إخفاء وجود مرض أو عاهة أو حمل أو إعطاء بيانات كاذبة عن مصدر مرض أو عاهة أو عن سبب الوفاة.
ويعتبر سببا للرشوة أيضا الامتناع عن أداء أحد أعمال الوظيفة ، ولا يشترط في الامتناع أن يكون تاما إذ يكفي مجرد التأخير في القيام بالعمل.

2 www.elahdath.net/index.php?option=com...task... -

الكافية لاحتواء جميع ممارساتها ، أو مفتعلة(الثغرات) فلطالما نعت القانون الجزائري بأنه يفصل على المقاس ويساير منافع أصحاب المصالح من خلال التعديلات التي تطرأ عليه في فترات تنعت بالحرجة.

وانطلاقا مما سبق هناك نوع من أزمة الثقة بين المواطن الجزائري والعدالة فيما يتعلق بقضايا الفساد والرشوة ، حيث لا يجد العقوبة كافية في بعض الأحيان ،كما أنه يشكك أحيانا أخرى في تطبيق هذه العقوبة بالنسبة للطبقة المحمية ،وربما يكون هذا سببا إضافيا لقلة التبليغ عن هذا النوع من الجرائم إضافة لعدم توفر الحماية الكافية للمبلغين كما أسلفنا، فإذا أضفنا الحنكة في التحايل على هذا القانون فإننا نستنتج سبب اعتباره عند البعض أو بالأحرى اعتبار أعوانه من أعوان تفشي الفساد والرشوة في الجزائر أثناء مراحلها المختلفة.

III_2_1_2 التفسير الخاطئ للدين لازم تاريخ الجزائر المستقلة وحفز الفساد:

كما سبق وأسلفنا ، ينتشر الفساد في كل الأمكنة و عبر كل الأزمنة بنسب متفاوتة ،ولكن اللافت للنظر هو مكانته العظيمة في العالم الإسلامي المعاصر –والجزائر من جملته –الذي يمتلك النظام الإلاهي الخالد و الخالي من التحريف متمثلا في القرآن الكريم الذي تعززه قوة السنة الشريفة ومرونة الاجتهاد . فقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009الذي شمل 179 دولة من ضمنها 49 دولة مسلمة إلى أن أول دولة إسلامية تعتبر الأكثر نزاهة من باقي الدول الإسلامية الأخرى هي قطر وقد احتلت المرتبة33عالميا وتبعتها الإمارات العربية المتحدة ، لتتواجد مصر في مؤخرة الترتيب بالمرتبة111وتتبعها اليمن ،العراق والسودان، وحسب التقرير إذا قمنا بحساب معدل الفساد في دول العالم الإسلامي نجده يأخذ العلامة 2.8من 10مما يعني أن أكثر من سبعين بالمئة من التعاملات الفاسدة تحدث في العالم الإسلامي وهو ما يعزز تكريس الفرضية الوهمية حول احتضان الإسلام للفساد[1].

بالنسبة للجزائر فإن الشريعة فيها موحدة وهي الشريعة الإسلامية السمحاء بمذهب الإمام مالك ،وكنا قد وضحنا من خلال الفصل الأول أن كل الأديان تحرم وتنبذ الفساد لما يلحقه من أذى للبلاد والعباد ،وخاصة الدين الإسلامي الذي يتشدد مع الظاهرة لأبعد الحدود .إذن فمشكلة الفساد في الأمم الإسلامية ليس سببها النص الشرعي (القرآن والسنة)وإنما التفسير والفهم الخاطئ لهذا النص ،سواء كان الأمر متعمدا أو غير مقصود.والمشكلة مطروحة في الجزائر منذ قيامها كدولة مستقلة بل وأكثر من ذلك فهي تمتد إلى جذور التواجد التركي والفرنسي ،حيث كنا قد أشرنا فيما سبق إلى تعمد الأتراك لتظليل الجزائريين عن طريق التفسير الخاطئ للدين ونشر أساليب السحر والشعوذة لإلهائهم عن التمييز الحاصل آنذاك ،من جهتهم الفرنسيين سعوا إلى طمس معالم الشخصية الجزائرية بداية بالعلم والدين ما أفرز عن مجتمع جاهل بأمور دينه غداة الاستقلال ،حيث وأنه مع سياسة التجهيل التي اعتمدتها فرنسا اختلطت العادة بالعبادة في الجزائر وضاع الفهم الدقيق لمقاصد القرآن الكريم والسنة الشريفة وهذا ما شكل ثغرة نفذ

[1] عبد الرحمن المراكبي ، **إنفلونزا الفساد**.www.ansaralsonna.com/web/play-1616.html

منها الفساد والرشوة ، ومن الأمثلة على ذلك أنه عند رفض أحدهم لقبول رشوة في شكل هدية يقال له أن النبي كان يقبل الهدايا ،أو يفسرون الأمر من باب الفضل بين الناس وهكذا فبدل أن تصبح الشريعة الإسلامية درعا منيعا ضد الفساد ،أصبح فهمها الخاطئ يبرر لوجوده ويكرسه في المجتمع .

لم يكتف التفسير الخاطئ للدين عند هذا الحد بل أنه بلغ أعلى مستوياته حين قاد البلاد إلى الهوة السحيقة للإرهاب وهو ما سبب اقتران هذا الأخير بالإسلام ،وهكذا أصبحت كل الممارسات الفاسدة تحدث باسم الدين وتحت شعار تطهير الدولة من الفساد والمفسدين ،في هذه الفترة كل ممارسات الفساد نسبت إلى الإسلامويين سواء كانوا هم مقترفيها أو لا وهذا ما شكل درعا واسعا لثلة ممن استغلوا الوضع ونفذوا بجرائمهم التي أسندوها للإرهاب ،فكانت تصفية الحسابات الشخصية ،والرشوة والابتزاز والسرقة العلنية كلها من ملحقات العمل الإرهابي الذي ضم مجموعتين أساسيتين تتمثل الأولى في فئة المغرر بهم ممن يفسرون الدين تفسيرا خاطئا بجهالة وغالبا يكون هذا طريقا للهروب نتيجة اضطهادهم في المجتمع،وفئة ثانية تعي تماما مقاصد الدين لكنها تعمل على التضليل من أجل المكاسب الشخصية سواء المال أو السلطة وفي الغالب الاثنين معا.

بعد الخروج التدريجي من العشرية السوداء أدركت الجزائر أن الدين عماد الدولة وأن فهمها الصحيح كفيل بتقليل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية على البلد ،فراحت تولي عناية خاصة لهذا الجانب ويظهر هذا من خلال اهتمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالمساجد والزوايا وإحياء المناسبات الدينية وتكريم أعلام الدين ،والحرص على إقامة ندوات إسلامية غايتها جذب العلماء المسلمين واحتكاك الجزائريين بهم لتوسيع مداركهم حول أمور الدين والدنيا .ومع كل هذه الجهود يبقى التفسير الخاطئ للدين قائما في الجزائر إلى يومنا الحالي ،ولعل السبب هذه المرة يرجع إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تشغل المواطن حتى عن معرفة أمور دينه ،بل والغريب في الأمر أن من أكثر العارفين في أمور الدين بالمعمورة هم الجزائريون ،ذلك أن مسألة الإفتاء التي لا يجيدها إلا الراسخون في العلم هي من أبسط المهام التي يقوم بها أي مواطن عادي جزائري.

وخلاصة القول أنه ما دام المجتمع غير مهتم بفهم دينه وعقيدته فإنه سيجد دوما مسوغات للفساد تغرقه في تبعاته الوخيمة،وما دامت الخشية من الله مفقودة فإن جميع الانحرافات ستجد طريقها إلى المجتمع لتغرقه في مستنقع الفساد.

II_2_2 دور المجتمع في ترسيخ الفساد والرشوة بالمجتمع الجزائري

III_2_2_1دور اختلال سلم القيم الاجتماعية في ترسيخ الفساد والرشوة بالمجتمع الجزائري:

يعتبر اختلال سلم القيم في المجتمعات وعلى شاكلتها الجزائر من بين أبرز المتغيرات المفسرة لسلوك ظاهرة الرشوة ،ذلك أن سلم القيم يتأثر بالفساد ليتدنى ويتجه نحو الانحطاط ومن ثم يصبح بدوره منتجا للفساد وبشكل أوسع وهكذا يتوالد الفساد والرشوة وفق حلقة دائرية .

بالفعل فإن سلوك ظاهرة الرشوة بالجزائر يساير انحطاط سلم القيم في المجتمع الجزائري ،فبمقارنة بسيطة فإن القيم التي كان يتحلى بها الفرد إبان ثورة التحرير ليست هي نفس القيم عند الفرد الجزائري المعاصر و هذا مع حظوة هذا الأخير بإمكانيات أكبر ،فروح المسؤولية التي حملت الثوار على كسب الاستقلال لم تبقى لنفسها لتشارك في بناء مجد الدولة المستقلة ، ولعل المقارنة ليس بين أفراد هذا الجيل وذاك وإنما حتى في أبناء الجيل ذاته ،وقد أسلفنا فيما سبق أمثلة عن فساد قادة الثورة في دلالة واضحة على أن سلم القيم قد اختل في الجزائر حتى بالنسبة لأبناء جيل الثورة.وهذا ما يبين أن الخلل كامن في الظروف والمتغيرات المحيطة لا في طبيعة الفرد المعاصر أو الثوري .حيث أن ظروف القهر والحرمان التي عايشها الثوار دفعتهم للتحلي بروح المسؤولية والتضحية ،وبعدها الإغراء المادي دفعهم للحصول على أحقيتهم في أملاك الدولة ،بالنسبة للنزعة القومية(التعصب للصالح العام) فقد كانت في أوجها إبان الثورة ،وظلت حتى المراحل الأولى للاستقلال ،لتخبوا ويحل محلها النزعة المركزية(التعصب للسلطة ونظام الحكم) وما أفرزته من تسابق نحو ثروات البلد وهو ما أدى إلى زعزعة ثقة المواطن العادي بدولته ولعل هذا أكبر مسبب لانحطاط سلم القيم ،حيث فتح الباب على مصراعيه لممارسات الفساد بأشكالها دون حس بالمسؤولية أو أدنى شعور بالخطأ ،ذلك أن القيم السلبية في المجتمع تؤكد للفرد الجزائري أن هذه الممارسات هي سبيله للحصول على حقه المشروع في خيرات بلده ،خاصة بعد أن بات النهب على المكشوف .

من جهة أخرى فمن بين أبرز مرسخات القيم السلبية في المجتمع والتي ساهمت في تنامي الفساد والرشوة ،مجموعة التقاليد والاعتقادات الخاطئة ،ونلمس هذا بكل بساطة من خلال الأمثلة الشعبية المشجعة على الفساد والتي أستسمحكم في ذكر أقبحها (من وجهة نظري الخاصة) "نترة من ظهر الحلوف و ما تطلقه سالم " ففي هذه المقولة الشائعة الاستعمال لدى العام والخاص تشبه الجزائر بالخنزير الذي وإن لم نقوى على مصارعته فعلى الأقل يجب أن نسبب له الأذى ،وأعتقد أن هذه المقولة هي الأقبح على الإطلاق لما تحمله من دلالات مشينة لتصور الفرد الجزائري السلبي عن دولته التي تعتبر عدوا وخيراتها التي تعتبر أموالا يجوز بل يتوجب الاعتداء عليها حتى وإن كان لمجرد إلحاق الأذى ،وفي هذا الصدد مقولة أخرى "نلعب ولا نحرم" أو "أدهن السير يسير" وهي أيضا تكرس للاشتراك في تقاسم غلة الفساد من خلال الانضمام إلى

المفسدين أو أخرب ما أستطيع تخريبه حتى لا ينتفعوا به ،وفي أحيان استثنائية يتم الكشف لتصفية الحسابات.

إن الخوض في السلوكات والأقوال التي توظف في غير موضعها لتبرر الفساد بأنواعه عديدة لا يمكن إحصاؤها ،وإن دل هذا على شيء فإنه يؤكد على مساهمة انحطاط سلم القيم في الإنتاج المفرط لأنواع عديدة وبكم هائل للفساد. وفي هذا السياق يشير Addi[1] أن الرشوة بالجزائر قد شرحتها عوامل إديولوجية سياسية فهي تصور اجتماعي وثقافة سياسية مسطرة مسبقا تطبع الحالة الوظيفية والجماعية.

III_2_2_2 مساهمة القلاقل الاجتماعية في تفعيل الفساد والرشوة :

إن المجتمع هو بالأساس هو المنتج والمحتضن للفساد والرشوة ومن ثم يرتبط سلوك هذين الأخيرين بتوتراته .بالنسبة للمجتمع الجزائري فهو ومنذ قيام دولته المستقلة لم يعرف الاستقرار (ناهيك عن الحرمان الذي عايشه في العهدين التركي والفرنسي).

فبعيد الاستقلال عانى المجتمع الجزائر من تبعات اقتصاد أنهكته الثورة ولذا كان يتوجب على المواطن احتمال الحرمان الاجتماعي (فقر،قلة المرافق الاجتماعية ،أمية...) لحين تلتقط الدولة أنفاسها ،ولكن سرعانما أممت خيرات البلد فأمل المواطن بوضع أفضل ولكن طلبت منه التضحية من جديد من خلال سياسة تقشفية للنهوض بالتنمية ،وفي هذه الأثناء كانت خيرات البلد والشعب تنهب باسم المركزية التي اضطهدت حتى حق التعبير حينها ،وبالغت في التعويل على النزعة القومية لدى شعب طالما اعتز بجزائريته ،ولعل هذا ما دفعه لجهل أو تجاهل ما يجري حوله من فساد ،وفي هذه الظروف توسع الفساد الكبير لأقصى درجاته خاصة مع إغراءات العوائد البترولية ،وما كاد عهد المركزية ينقضي حتى تمت مطالبة المجتمع من جديد بتحمل تكلفة أخرى للتجربة اللبيرالية نحو الخوصصة من خلال برامج التعديل الهيكلي هذه الأخيرة والتي وإن كانت لها بعض النتائج الإيجابية على التوازنات الكلية من خلال ارتفاع بعض المؤشرات الاقتصادية إلا أن تكلفتها الاجتماعية كانت وخيمة على المواطن الجزائري ولعل أكبر تكلفة تكبدها المواطن هو تسريح العمال أثناء حل المؤسسات العمومية لإعادة خوصصتها (أو نهبها) لتزداد حدة البطالة التي كانت مطروحة أصلا[2] وهو ما يبرزه الجدولان أدناه.

---

[1] Addi Lahouari,(1994) **L'Algérie et la démocratie. Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, Paris, Editions La Découverte.

[2] التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحث عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94-97 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الإقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59٪ تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07٪ ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81٪ و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89٪ التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55٪ أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل ب 1.42٪الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 و هذا العدد ارتفع وتضاعف لاحقا.

الجدول رقم18 : تطور تسريح العمال خلال الفترة 94-97

البيان / السنوات	94	95	96	97	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

Source: Maatouk Bellataf – Algérie Quelques effets socio-économiques colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne audru-cread Alger 1998.

الجدول رقم 19: مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الاقتصادي

قطاعات النشاط الإقتصادي	الزراعة	الصناعة	ب.أ.عمومية	الخدمات	المجموع
مؤسسات عمومية (٪)	1.42	21.5	59.89	17.55	٪ 100
مؤسسات محلية (٪)	1.62	8.15	64.04	26.13	٪ 100
المجموع (٪)	1.52	15.81	61.59	21.07	٪100

Source : Mr Said musette et nacre eddine hamouda-Element de réflexion pour une évaluation des effets du P.A.S et perspectives de l'économie algérienne -ANDRU-cread Alger 1998.

من بين أبرز ما يشرح استشراء الفساد والرشوة في المجتمع الجزائري سببا ونتيجة ،التباين الاجتماعي والهوة الكبيرة بين فئات المجتمع ،ونتج هذا عن احتكار فئة قليلة للثروة (خلال 2004 هناك 14000 شخص من تعداد سكاني يفوق الثلاثين مليون يسيطرون ويملكون أكثر من 15 مليار دولار)[1]على حساب تزايد مذهل للطبقة الفقيرة (حسب مركز الإنماء العربي فإن 22.6% من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر أين لا يتعدى دخلهم اليومي دولارا واحدا)[2] وتراجع محسوس للطبقة المتوسطة. وقد ساهمت الطبقية بالجزائر في الفساد على عدة مستويات ،فمن جهة الطبقة القليلة الغنية واصلت دوما استثثارها بالثروة في ظل صلاحياتها التي تزداد اتساعا مع توسع ثروتها،ومن ثم تلاشي خط الإشباع المادي بالنسبة لهؤلاء الذين يزدادون نهما لجني الأموال وتحصيل النفوذ دون غاية واضحة ،ومن جهة مقابلة تحاول بعض الطبقات الفقيرة تحاول التعايش مع الفقر من خلال بعض التجاوزات البسيطة بينما تسعى الأخرى لتجاوزه بالانضمام مباشرة لمراكز الفساد (هذا إن تسنى لها ذلك) ، الطبقة المتوسطة تحاول شريحة منها إلى على الأقل أن لا تنزل إلى مستوى الفقر بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة والبيئة الغامضة للمحيط الجزائري ،فتتجه إلى ممارسات الرشوة الصغرى لاستكمال ما يبقي انتماءها للطبقة الوسطى ، شريحة أخرى من هذه الطبقة تتطلع للارتقاء إلى الطبقة الأعلى بغية تقليل خطر غموض المحيط الجزائري فتنغمس في الفساد الكبير.وفيما يلي لتتضح علاقة تنامي الفساد بالوضعية الاجتماعية المتدهورة نرج الإطار الموالي حول وضعية المجتمع الجزائري الاجتماعية خلال أبرز مراحله:

[1] عبد الوهاب بوكروح ،(2004) **،تمركز خطير للثروة في الجزائر** ، الشروق اليومي ،العدد 1169 الصادر في 2 سبتمبر ،ص2

[2] www.pogar.org

III_ تطور تداول ظاهرة الرشوة في الهيئات المحلية بالجزائر

بعد أن عاينا وضعية الرشوة والفساد بالجزائر على خلفية المداخل الثلاث المقترحة في صياغة البحث(الاقتصادي ،السياسي والاجتماعي)،يتوجب علينا لاستكمال تتبع تطور الظاهرة أن نعرض وضعيتها على ضوء المصادر المحلية المتعاملة مع الفساد والرشوة ،هذه المصادر التي نقترح تبويبها إلى الإعلام المحلي كنافذة هامة لرصد سلوك ظاهرة الرشوة ومن ثم النشاط الرسمي للحكومة متمثلا في لهيئات الرسمية والنصوص القانونية كمتتبع لتغيرات أشكال الظاهرة ،منه إلى المجتمع المدني كعين مراقبة للجمهور.

III_1 مسار تطور تداول الرشوة والفساد في الصحافة المحلية الجزائرية

يعتبر الإعلام أحد المصادر الأساسية التي من شأنها إماطة اللثام عن حقيقة الظواهر في أي مجتمع ،وذلك مهما كانت طبيعة هذه الظواهر سلبية أو إيجابية .ورغم أهمية الإعلام في نوعي الظواهر المذكورة على حد سواء إلا أن دوره يبرز بفعالية أكبر حين يناقش الظواهر السلبية في المجتمع .وعلى هذا الأساس لطالما اعتبر ملف الفساد بتشعب مركباته المادة الأساسية للإعلام في العديد من البلدان ،فكيف تعامل الإعلام الجزائري مع الفساد في الجزائر ؟أو بمعنى أدق هل أن الإعلام بالجزائر مارس الدور المنوط به كوسيلة لتقديم الحقائق لجمهور الناس من جهة ،وفضاء للتعبير تتماثل فيه حقوق جميع شرائح المجتمع من جهة أخرى؟

إن الحديث عن الإعلام الحر[1] بالجزائر ودوره في التعاطي مع الفساد لا نستطيع الخوض فيه إلا منذ بداية فترة التعددية التي تبعت اعتماد دستور 1989 ،كون الفترة التي سبقته أي فترة الحب الواحد كانت الصحافة فيها محل احتكار محكم من طرف الدولة ،ويكفي هنا أن نستحضر نص المادة 12 من قانون الإعلام الصادر سنة 1982 كي تتجسد لنا حالة الغلق المحكم التي شهدها قطاع الإعلام في ظل الحزب الواحد،إذ نصت على أن "الإعلام من قطاعات السيادة الوطنية وأن إصدار الجرائد الإخبارية من صلاحيات الحزب الواحد والدولة .وعكس الاحتكار الذي كان مكرسا للدولة خلال عهد الحزب الواحد جاء دستور 1989 بضمانات أساسية لحرية التعبير والصحافة حيث نص صراحة على حرية الصحافة رفقة جملة من الحريات الأساسية الأخرى،ومن ثم كانت الوثيقة بمثابة الإعلان عن حركية جديدة في القطاع كان عليها انتظر صدور قانون الإعلام في 03 أفريل 1990 كي تتبلور عمليا[2].

وما تجدر الإشارة إليه أنه ومع أن قطاع الصحافة المكتوبة عرف تغييرات كبيرة إلا أن القطاع السمعي البصري لا يزال إلى اليوم محل احتكار من قبل الدولة ، فالتلفزيون العمومي(الأرضي والفضائي) وقنوات

[1] الإعلام الحر :يثير جملة من الإشكالات النظرية التي يتعذر تفصيلها كلها في هذا المقام ،لكننا نكتفي بتوضيح مقصده الأساسي المتمثل في وجود وسائل إعلام قادرة على استقاء الأخبار والمعطيات والبيانات سيم فيما يتعلق بالشأن العام من مصادرها وتقديمها للجمهور دون تشويه أ تعتيم ،وفي ذات الوقت تمكين المواطن من التعبير الحر عن أفكاره والتماساته في وسائل الإعلام بكل حرية وبدون إقصاء،كما أن الإعلام الحر يعني استقلالية وسائل الإعلام عن السلطة السياسية وأصحاب النفوذ أو أي سلطة أخرى تحرم المجموعة الوطنية أو الرأي العام من الحق في الإعلام ،وكنقطة أخيرة يقتضي الإعلام الحر وجود تشريعات وقوانين تحميه من جهة وتضبط تجاوزاته من جهة أخرى.

[2] محمود بلحيمر 2008 ، الصحافة لجزائرية في مواجهة الفساد ، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي نقد ، العدد 25 المعنون بالفساد والنهب ، الصادر في خريف / شتاء2008 عن شركة النشر ة التنشيط العلمي والثقافي ، الجزائر ،ص31

الإذاعة الجزائرية رهينة مراقبة صارمة من طرف الحكومة التي تسهر على أن تستمر وسائل الإعلام الثقيلة في ممارسة الدعاية للخطاب الرسمي ولسياسات الحكومة المتعاقبة نولا أدل على ذلك من تسخير حصة الأسد من نشرات الأخبار لعرض منجزات الدولة ، كما لنا أن نستشهد هنا بالموقف السياسي لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة التي لزمت الصمت خلال الأزمة الظرفية بين الجزائر ومصر إثر التأهل لكأس العالم وهذا في حين ترك الحبل على الغالب للصحافة المكتوبة ولعل هذه الحادثة توضح بجلاء بقاء الإعلام المرئي والمسموع تحت طائلة الدولة.

على خلفية ما تقدم يمكن لنا أن نقيم وضعية الفساد بالجزائر بالثقيلة ، ففي عهد الحزب الواحد لا تتوفر معطيات عن الفساد ،لكن الاحتكار والتعتيم يجعلنا نخمن بوجود مستويات عالية من الفساد والرشوة التي وجدت في التعتيم والحماية مرتعا خصبا لتتنامى[1] .أما بعد ذلك فإنه لا يمكننا اعتبار كون الصحافة المكتوبة وحدها كافية لمتابعة الظاهرة وذلك لمحدودية الشرائح التي تصل إليها نسبة إلى الإذاعة والتلفزيون ،وحتى في ظل المعلوماتية التي تتيح وصول الجرائد والمجلات إلى أمكنة بعيدة وفي أوقات قياسية يبقى استسهال المواطن للإعلام المرئي والمسموع مشكلا للحسم ،هذا إضافة أنه ليس بإمكان كل المواطنين التعاطي مع المعلوماتية.

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية مرت بها الصحافة الجزائرية في تعاطيها مع ملفات الفساد وقضيا تسيير الشأن العام[2]:

III_1_1 مرحلة الصراع مع رواس الأحادية الحزبية :

بعد صدور دستور 1989 اندفعت القوى السياسية والاجتماعية التي كانت مقموعة في ظل الحزب الواحد متحمسة لاحتلال مجالات التعبير التي وفرها لها الفضاء الجديد ،وكان ن الطبيعي حدوث التدافع أو ما سمي حينها بفوضى الديمقراطية كون تلك التجربة كانت ناقصة من المعايير الأخلاقية والتنظيمية والمهنية التي يمكن أن نجدها في الممارسة الديمقراطية العادية .

في هذه الفترة خاطب الإعلام الرأي العام من خلال الصحافة المكتوبة ،بل وأكثر من ذلك فحتى التلفزيون حينها فتح هوامش نسبية للتعبير الحر والنقد الموجه لبعض التنظيمات ولأحزاب[3] وهو الهامش الذي نراه يختفي مباشرة بعد إزاحة حكومة مولود حمروش في 1991. وقد شهدت هذه الفترة ميلاد لغة جديدة لم تكن معهودة في لصحافة الجزائرية لتحل محل لغة المدح والثناء على أداء المسؤولين ، وقد تميزت اللغة

---

[1] حسب منظمة الشفافية الدولية فإن "الرشوة تزدهر من الصمت والغموض وتزدهر من خلال غياب تجنيد أو تهميش المواطنين ولهذا فإن دور وسائل الإعلام حيوي لتوسيع الشفافية والنزاهة" ،أنظر في : ترونسبارونسي أنترناسيونلا ،كتاب جماعي تحت إشراف جيلالي حجاج ،2002،مكافحة الرشوة رهانات وآفاق ، الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة ومؤسسة فريديش إيبرت ،مكتب الجزائر ،منشورات كارتالاص196

[2] محمود بلحيمر 2008 ، الصحافة لجزائرية في مواجهة الفساد ،مرجع سابق ، ص 32-51

[3] فمثلا في بداية التسعينات وعندما كان عبدو بوزيان مديرا عاما للتلفزيون ،لوحظت حركية إعلامية غير معتادة تمثلت في حصص للنقاش الحر في قضايا مختلفة من بينها الحصة الشهيرة "في لقاء الصحافة" التي كانت تستضيف زعماء الأحزاب والمسؤولين الحكوميين لمناقشة القضايا المطروحة على الساحة ،لكن مع توقيف المسار الانتخابي تم إيقاف كل هذه الحصص وأرغم الطاقم الصحفي الذي كان ينشط هذه الحصص على طرق أبواب الهجرة لتلفزيونات دول الخليج.

الجديدة بمحاولة فهم الخلفيات وطرح التساؤلات ،كما تناولت مواضيع حساسة كانت محظورة في الحزب الواحد ومن جملتها الفساد والرشوة وحقوق الإنسان وسوء التسيير...،ويعتبر تكرار تناول الصحافة لفضيحة 26 مليار دولار[1] دليلا قاطعا على ما تقدم ،حيث دفع ضغط الصحافة بحكومة بلعيد عبد السلام إلى إحالة الملف على العدالة ،كما تم التطرق لعديد القضايا الفساد من بينها قضية الاستفادات غير القانونية من المستثمرات الفلاحية .على خلفية ما تقدم ،يمكننا أن نصف هذه الفترة الإعلامية بالجرأة رغم نقص قلة المادة والمعرفة ،ما نستطيع إيعاز هذه الجرأة إلى هامش الإرادة السياسية آنذاك لمكافحة الفساد.

III_1_2 مرحلة الصحافة تحت الضغط:

على وقع الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر ،لم يكن للصحافة أن تستمر في نفس النسق،وبإضافات إفرازات تطورات لمهنة ذاتها اختلفت طريقة تناول ملفات الفساد والقضايا السياسية بشكل عام.فهشاشة الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة الصحفية جعلتها إما أن تنحدر إلى الموت البطيء أو تضحي بهامش من الحرية للبقاء ،كما أن الوضع السياسي ولأمني المتأزم (العنف والإرهاب الذي شهدته الفترة)استهدف الصحفيين ،وبإضافة الفراغ لمؤسساتي وقعت البلاد في أزمة خانقة أثرت على تعاطي الصحافة مع ملفات الفساد من جوانب عدة نذكر أهمها فيما يلي :

- انصب اهتمام الصحافة والمجتمع ككل على مواضيع مقاومة الإرهاب واستعادة الأمن ،وكان هذا على حساب ملفات الفساد والرشوة وسوء التسيير التي كانت أقل أهمية.
- الصحافة نفسها كانت مستهدفة من الإرهاب حيث قتل ما لا يقل عن 100 صحفي جزائري في ظرف 5 سنوات.وهو ما خلف آثارا في نفسية الصحفيين الذين ابتعد بعضهم عن التحقيقات الميدان وغادر بعضهم البلاد .فكان الضغط الشديد كابحا لحرية الصحافة.أضف إلى ذلك الضغوط الحكومية الرسمية[2]، إن العودة إلى أسلوب الضغط جعل الصحافة الفتية مهددة الوجود [3].
- الصحافة خضعت لضغط ومحاولة الاحتواء من قبل السلطة التي لم تكن راضية عن وجود صحافة متحررة عن سيطرتها،وإضافة لهذا فقد كانت السلطة حينها بأمس الحاجة للإعلام لتعبئة الرأي العام كونها كانت فاقدة للشرعية في ظل مواجهتها للإسلامويين ،وهنا نشأ صراع بين السلطة والصحافة.

---

[1] قضية أثارها عبد الحميد الإبراهيمي سنة 1990 أمام طلبة الاقتصاد (في محاضرة بجامعة الجزائر) بعد أن كان شغل منصب وزير أول في فترة الثمانينات ،حيث قدر حجم العمولات التي كانت تذهب لجيوب المسؤولين الجزائريين على مدار أكثر من عشر سنوات في عمليات استيراد ب26 مليار دولار ،وهي قضية أثارت ضجة وفتحت أمام العدالة في عهد الراحل محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة آنذاك في إطار توجه سياسي تبناه لمحاربة ما سمي "المافيا السياسية والمالية" لكن القضية طويت بحجة أن الملف فارغ ،وبقيت لغزا غامضا للرأي العام.

[2] من جملة هذه الضغوط مرسم حالة الطوارئ الصادر في 9فيفري 1992(جاري العمل به إلى اليوم)الذي قيد مهام رجال لإعلام سيما بخصوص الأخبار الأمنية إضافة لصدور قرار وزاري في 7 جوان 1994 يراقب تداول المعلومات المتعلقة بالوضع الأمني والذي تمخض عنه إنشاء لجان للقراءة والرقابة على مستوى المطابع الأربعة التابعة للدولة.

[3] كعينة على الضغط الممارس على الصحافة والمهدد لوجودها تطويق قوات الدرك في 22 جانفي 1992 لمقر يومية "الخبر"واعتقال 8صحفيين من بينهم المدير ورئيس التحرير ونائبه الذين ظلوا رهن الاعتقال مدة ثلاثة أيام حتى بعد الإفراج عن الصحفيين الخمسة الآخرين في اليوم الموالي ، وفي 2 جانفي 1993 أوقفت مصالح الدرك عدة صحفيين من جريدة El watan وتم إيداعهم الحبس مع توقيف الجريدة عن الصدور بسبب نشر الجريدة مقالا عن مقتل خمس دركيين بقصر الحيران ولاية الأغواط ،ووجهت للمهنيين خمس تهم منها المساس بأمن الدولة.

ورغم الضغط الشديد على الصحافة نستطيع أن نقول أنها وقفت إلى حد (ولو كان بسيطا) في فتح مجالات التعبير للمجتمع بصفة عامة وفتح المواضيع المتعلقة بالرشوة والفساد وسوء التسيير ...،ورغم كل النقائص والعراقيل فقد امتلكت الصحافة جرأة في الطرح ومن بين أسباب ذلك أن العديد من الصحف شرعت في تأمين استقلاليتها بخصوص موارد الإشهار وكذا الطباعة والتوزيع[1].ولعل أبرز ما يؤخذ على الصحافة الوطنية في تعاطيها مع ملفات الفساد والرشوة خاصة من بداية 1997 أنها كانت أسيرة صراعات حاصلة في هرم السلطة وبالتالي فإنها لم ترق إلى إعطاء صورة كاملة وحقيقية عن ملفات الفساد و الرشوة.

III_1_3 مرحلة التطبيع مع سلطة المال:

لم تتغير العلاقة التصادمية بين الصحافة والسلطة بعد مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم ،حيث يلاحظ مزيد من الغلق على الصحافة بعد رئاسيات 1999 ،وقد تم تقنين هذا الغلق من خلال تعديل قانون العقوبات 26 جوان 2001 الذي احتوى عقوبات مشددة تجاه الصحافة،من جهة أخرى لم يعد الملف الأمني وحده المتصدر للاهتمام حيث ظهرت مع بداية 2000 اهتمامات أخرى مثل كيفية احتواء مخلفات العشرية السوداء ، وقضايا التنمية والبطالة والفقر والفساد...،فمع انتعاش أسعار المحروقات بداية من سنة 1999 بدأت الوضعية المالية للجزائر في التحسن ، وهو ما وفر سيولة مالية للسلطات لتدرك العطل الذي أصاب التنمية والشروع في تجسيد عدد من المشاريع الكبرى بعضها كان معطلا لنقص التمويل كما انتعشت الاستثمارات بعد تحسن نسبي في الوضع الأمني .وهو ما ترتب عنه إخفاق الدولة في تسيير الريع النفطي واستشراء الفساد في دواليبها ومؤسساتها.وهذا ما عكسه تناول الصحافة لملفات كبرى عن سوء التسيير و سرقة المال العام (ملف بنك الخليفة ،ملف البنك التجاري والصناعي الجزائري ، الشركة الجزائرية الأمريكية بي أر سي ،قضية سرقة 3200 مليار سنتيم من البنك الوطني الجزائري...).

إن ما يلاحظ على الصحافة في هذه الفترة هو أنه رغم تعاطيها مع ملفات الفساد وانتقادها لأداء السلطة ،ففي غالب الأحيان نجدها تعاني من نقص الاحترافية ،ذلك أنها تعجز عن تقديم الإجابات الشافية عن كل الأسئلة المنطقية التي تطرح حول خلفيات ما يحدث وهذا بسبب الغلق المبرمج لمصادر المعلومات ،فالصحافة لا تتمكن من ولوج المؤسسات للتحري مع مصادر المعلومات ،كما أن المؤسسات الجزائرية لا تملك تقليد الاتصال ،وحتى الموظفون عادة ما يخشون التحدث مع الصحافة في مواضيع الفساد والرشوة لعدم توفر لحماية القانونية الكافية لهم .

من جهة أخرى ،نلاحظ وقوع الصحافة الجزائرية في فخ التسييس المفرط ذلك أنها تتخلى عن دورها الرئيسي كوسيلة أخبار للرأي العام موضوعية ومتوازنة وغير منحازة على الأقل فيما يتعلق بنقل المعلومات

[1] لقد كان لانتعاش القطاع الخاص بداية التسعينات دورا محوريا في توسع عائدات الصحافة من الإشهار وتحريرها من ضغط الإشهار المتأتي من الدولة والمقرون بالمساومة على الخط الافتتاحي، وفي بداية سنة 2000 تمكنت صحيفتا "الخبر" و "الوطن" من امتلاك مطبعة خاصة بهما في منطقة الوسط ما يعني تحررهما أيضا من المطابع العمومية).

،لتحاول لعب دور الفاعل في الصراع السياسي .ولعل أبرز ما يعاب على الصحافة هو تبنيها في بعض الأحيان للنقد العنيف الذي يخرج عن الموضوعية ليظهر في صورة نية مبيتة وتنفيذ لحكم مسبق وهو ما يجعلها تظهر كأداة بيد البعض لمهاجمة البعض الآخر سواء كان ذلك فعليا أم لا وانقسمت الصحافة في المحيط السياسي الجزائري إلى الثنائية القطبية الإعلامية بين موالية للرئيس وأتباعه ،ومعادية لهم مهما كانت الجهة التي تتبناها.نقطة أخرى تعاب على الصحافة الجزائرية عند هذا المستوى من التحليل وهو كونها وأثناء انسياقها وراء الانتقادات ،انحرفت كتاباتها إلى السطحية وعدم التحقق من المصادر وهو ما يؤثر على مصداقيتها ،حيث أنها لم تصبح عاكسة للواقع بقدر ما تفرض توجهات صحفييها ومن خلالهم توجهات من يستميلونهم[1] إما بالإغراء أو الضغط أو التأثير على معتقداتهم. إن مثل هذه النقائص وغيرها على مستوى الإعلام قوض من دور الصحافة في التعامل مع ملفات الفساد ومكافحته ،ومن ثم تمثيل دورها في حراسة الشأن العام ،فانحياز الصحافة لأطراف معينة يعني إغفالها لجانب من الحقيقة ،ومن جهة أخرى أصبحت مصداقية الصحافة مهزوزة لدى الرأي العام كونها منحازة وغير متوازنة في تغطية الأحداث وفي ظل هذه الظروف يصعب فتح نقاش حقيقي في المجتمع حول قضاياه لجوهرية.

نقطة أخرى هامة نشير إليها عند هذا المستوى وهي بروز ضغط المعلنين الكبار والشبكات أو القوى المرتبطة بهم ،فهؤلاء يضمنون النسب الأساسية من موارد الإشهار بالنسبة للصحف التي تسعى لتأمين صحتها المالية وتحقيق المزيد من الأرباح ،لكن العلاقة بين الطرفين تعدت الحدود التجارية ،إلى المساومة على صمت الصحافة عن مواضيع معينة أو دفعها للغوص في مواضيع أخرى.وهكذا تصبح الصحافة خاضعة تماما للمؤسسات المعلنة التي تضمن بذلك عدم تعرض الصحافة لها وتعاطيها مع ملفات فساد محتملة أو حاصلة فعلا بها.

مما سبق حول تعاطي الإعلام المحلي لجزائري مع ملفات الفساد والرشوة بالبلد نخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن حجم الفساد والرشوة المستشريان منذ ظهور الدولة الجزائرية المستقلة كبير جدا وما يخفى منه يفوق بكثير ما تناوله الإعلام ،وذلك في كل المراحل ، ففي البداية ومع هيمنة الدولة وتسلط الحزب الواحد والضغط والقمع الذي رافقهما لحرية التعبيير ،تم توفير جو التعتيم والحماية لأعمال الفساد التي لا يمكن حتى التكهن بها ، وقد وفر هذا الجو مناخا مناسبا لحماية المرتشين والمفسدين عموما لتتصاعد مستويات الفساد والرشوة ،أما خلال العشرية السوداء وبسبب الضغط الذي أوردناه سلفا على الإعلام ،فإنه تم اعتباره مشكلا ثانويا بعد الهاجس الأمني حينها وهو ما وفر بدوره مرة أخرى غطاء وحماية للفساد والإرشاء وتصفية الحسابات الاقتصادية والسياسية التي نسبت كلها إلى الإرهاب ،ولعل هذا ا يجعلنا نجزم أن مستويات الفساد والرشوة بهذه لفترة ليس بالحجم الظاهر من خلال وسائل الإعلام بل إنها تتجاوز ذلك

[1] مثال ذلك استمالة عبد المومن خليفة للصحفيين الهدايا والسفريات المجانية والتذاكر المجانية والامتيازات المختلفة التي تم الكشف عنها في محاكمة البليدة في حين أن مختلف مواثيق أخلاقيات المهنة الصحفية في العالم تمنع الصحفيين من قبول أي هدايا مجانية ن أي مؤسسة كانت وذلك حتى تحافظ الصحافة على استقلاليتها وموضوعيتها.

بكثير ،كما أنها واصلت تناميها بوتيرة أسرع عندما وجدت قناعا يحجبها ويحافظ على استمراريتها .بعد بداية انقشاع سواد العشرية السوداء في مطلع الألفية الثالثة ،نستطيع تقييم الفساد والرشوة بالمفرط ذالك أنه تم فتح ملفات فساد ثقيلة (الخليفة ، الطريق السيار شرق غرب ، قضية سونطراك..) ،ورغم أن الصحافة لم تتعامل باحترافية مطلقة مع هذه القضايا وانساقت نحو التسييس والانقسام بين الموالين للرئيس والمنتقدين له ،إلا أنها فتحت على الأقل باب النقاش وأشارت إلى مستويات عليا من الفساد [1]لا نستطيع أن نقول أنها لم تكن موجودة في السابق ولكن الأصح أنها لم تكن متداولة .

إن تقييم وضعية الفساد والرشوة بالجزائر استنادا على الإعلام المحلي فقط غير مجز ومغفل لكثير من الجوانب المهمة كما وكيفا وهذا رغم أنه ساهم بطريقة أو بأخرى في التعاطي مع الظاهرة ولو كان بشكل نسبي ، وفيما يلي وكحوصلة لهذه الجزئية أدرجنا في قائمة الملاحق جدولا يحوصل أهم قضايا الفساد التي تناولتها الصحافة الوطنية ،وذلك بغرض الاطلاع ودون الخوض في تفاصيل قد تحيد بنا عن المقاصد الأساسية لبحثنا.

يبقى الإعلام رغم أنه مستوى دلالته على الفساد والرشوة بالجزائر قاصرا الفضاء الأكثر ملاءمة لتقييمه وملاحقته وذلك لما يملكه من تأثير على الرأي العام على غرار باقي وسائل المجتمع المدني

III_2 مسار تطور تداول الرشوة والفساد من خلال النشاط الرسمي للحكومة

تلعب الأجهزة الرسمية والنصوص التشريعية التي تقوم الدولة بإرساء دعائمها دورا مهما في تقييم الفساد والرشوة ومن ثم ملاحقتهما،ذلك أن سلطة القانون إذا ما خولت لها الصلاحيات الكافية (من خلال التشريع) ووفرت لها الإمكانيات المناسبة (التنفيذ) ،تصبح بحق القامع لممارسات الفاسد والحامي من تناميها.

من خلال هذه الجزئية سنتعرض من جهة إلى أهم الهيئات الرسمية الناشطة في إطار مكافحة الفساد وتقييمه ،ومن جهة أخرى إلى أهم ما ورد في التشريع الجزائري حول مكافحة الفساد خاصة منه ما يتعلق بالرشوة مركزين طبعا على قانون مكافحة الفساد 06/02 الصادر سنة 2006 باعتباره أول قانون خاص في هذا المجال منذ الاستقلال ، ونشير إلى أننا سنتجنب الخوض في التفاصيل التي قد تحيد بنا عن غاية البحث أو تخصصه ، لنترك المعالجة القانونية لذوي الاختصاص مكتفين بالإشارة إلى ما يهمنا من مادة قانونية.

[1]ولم تكن قضية إفلاس بنك الخليفة في العام 2003 يتيمة رغم ما نجم عنها من تبديد لمئات الملايين الدولارات في قضية اعتبرت حينها أكبر قضية فساد في البلاد، وشهدت إدانة مسؤولين كبار بينهم محافظ بنك مركزي سابق ووزير سابق للصناعة. فقد توالت بعد تلك القضية قضايا الفساد في الجزائر لتضاف إليها قضية البنك الخارجي الصناعي ثاني أكبر فضيحة بنكية والتي كبدت البنك الخارجي الجزائري فرع وهران خسائر مالية فادحة قدرت بـ 219 مليون دولار . وامتدت الاختلاسات بالمليارات لتشمل مشروع الطريق السريع (شرق غرب) أضخم مشروع في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة, إذ تحول بدوره إلى أضخم مشاريع الفساد. أما آخر الفضائح فوصلت إلى شركة سوناطراك العمود الفقري للاقتصاد الوطني الجزائري, بعد اكتشاف 1600 صفقة أبرمت بالتراضي وأهدرت فيها آلاف المليارات.

III_2_1 تحليل وضعية الفساد بالجزائر من خلال الأجهزة الرسمية:

لقد قامت الجزائر وعلى امتداد مراحلها وتوافقا مع المراسيم التشريعية التي سنعرض أبرزها لاحقا باستحداث عديد الهيئات المناوئة للفساد فما مدى تأثير هذه الأخيرة في هذا السياق؟

III_2_1_1 تحليل عهد الشاذلي بن جديد (مجلس المحاسبة): بداية لا بد من الإشارة إلى أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد والرشوة بالجزائر وهو ذلك الذي أسس في بداية الثمانينات ،في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد ،حيث أنشأ مجلس المحاسبة والذي أعطيت له عدة صلاحيات في البداية ،منها المراقبة القبلية والبعدية لأموال الدولة مهما كان الوضع القانوني لمسيري الأموال،إلا أنه سرعانما تراجعت الصلاحيات المقدمة لهذا المجلس،إذ يرى الكثير من السياسيين والمحللين أن هذا المجلس قد اعتبر وسيلة لتصفية الحسابات مع الخصوم أكثر من كونه جهازا لمكافحة الفساد،ذلك أن الرئيس حينها كان في بداية الحكم و لم يتحكم بالسلطة،فكان لزاما عليه البحث عن أدوات تساعده في بسط توجهاته وتوقيف المناؤئين لسياسته.

III_2_1_2 عهد اليمين زروال (المرصد الوطني لمكافحة الرشوة وهيئة وسيط الجمهورية):

-المرصد الوطني لمكافحة الرشوة[1] :هيئة جديدة تعتبر أداة لتقديم اقترحات فيما يتعلق بالرشوة ،استحدثت بموجب مرسوم رئاسي في 1996/7/9 تحت رقم 96-233 لكنه م يصبح عمليا إلا مع بداية 1997. يقوم المرصد برفع حصيلة سنوية لتقدير التدابير المطبقة والنقائص الملاحظة مدعومة باقتراحات تعليقات وتوصيات.وقد انتهج المرصد أسلوب التحقيقات الميدانية وعقد عدة جلسات مع المسؤولين بصفة منتظمة والاستعانة برأي الموظفين والمواطنين وأعضاء الجمعيات...،وتمثل توجهه في التفكير الجماعي لحل مشكل الفساد والرشوة . لم يكن المرصد فعالا كفاية لأداء مهامه .وقد تعرض المرصد لعدة ضغوط أدت إلى إلغائه بموجب مرسوم رئاسي يحمل رقم 114/2000 بتاريخ 2000/05/11.

ورغم أن إسهامات المرصد كانت غير مجزية إلا أنها كانت على الأقل تعتبر مرجعية نسبية للمهتمين بالموضوع ،حيث أنه ومن خلال حصيلة عدد جرائم الرشوة التي كان يقرها سنويا ،كان يمكن التقيي الضمني (وليس المطلق)للفساد والرشوة بالجزائر .وفيما يلي نعرض نموذجا عن حصيلة جمعها المرصد للسنوات 1980-1998 والتي نعززها بحصيلة أخرى مستقاة من الصحافة ،ليبقى العدد الرسمي المعلن عنه في الصحافة ضعيف المصداقية نسبيا مقارنة بذلك الصادر عن لمرصد كهيئة رسمية تعتبر أكثر مسؤولية عن ما تصدره ،ناهيك عن عدم انتظام الصحافة في إصدار المعلومات عن جرائم الرشوة على غرار المرصد.ونشير

[1] مجلة البيان العدد 322 ،هارون خالد ،اقتصاد التشيبا في الجزائر

إلى أن الأرقام الواردة في الجدول لا تعكس الحجم الحقيقي لظاهرة الرشوة لأنه لا يتم بالضرورة اكتشاف جميع جرائم الرشوة وحتى في حالة اكتشاف البعض فإنه في الكثير من الأحيان لا يتم التبليغ عنها .

الجدول رقم **20** : عدد جرائم الرشوة المعلنة رسميا في الجزائر خلال الثلاثين سنة الأخيرة

السنة	عدد الجرائم	السنة	عدد الجرائم
1980	**156**	**1992**	**207**
1981	**117**	**1993**	**315**
1982	**123**	**1994**	**317**
1983	**201**	**1995**	**421**
1984	**211**	**1996**	**497**
1985	**205**	**1997**	**613**
1986	**200**	**1998**	**827**
1987	**213**	**1999**	**919**
1988	**197**	**2000**	**1009**
1989	**229**	**2001**	**1002**
1990	**280**	**2002**	**1011**
1991	**281**	**2003**	**1015**

المصدر : المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها المنشأ بمرسوم **1996/07/06** : (من **1980** إلى **1998**)

جريدة الخبر اليومية الصادرة بتاريخ **2005/05/21** : (من **1999** إلى **2003**)

وفيما يلي نعرض شكلا بيانيا للأرقام الواردة بالجدول أعلاه لتبسيط الرؤية:

الشكل رقم 12 : التمثيل البياني لتطور عدد جرائم الرشوة المعلنة رسميا في الجزائر

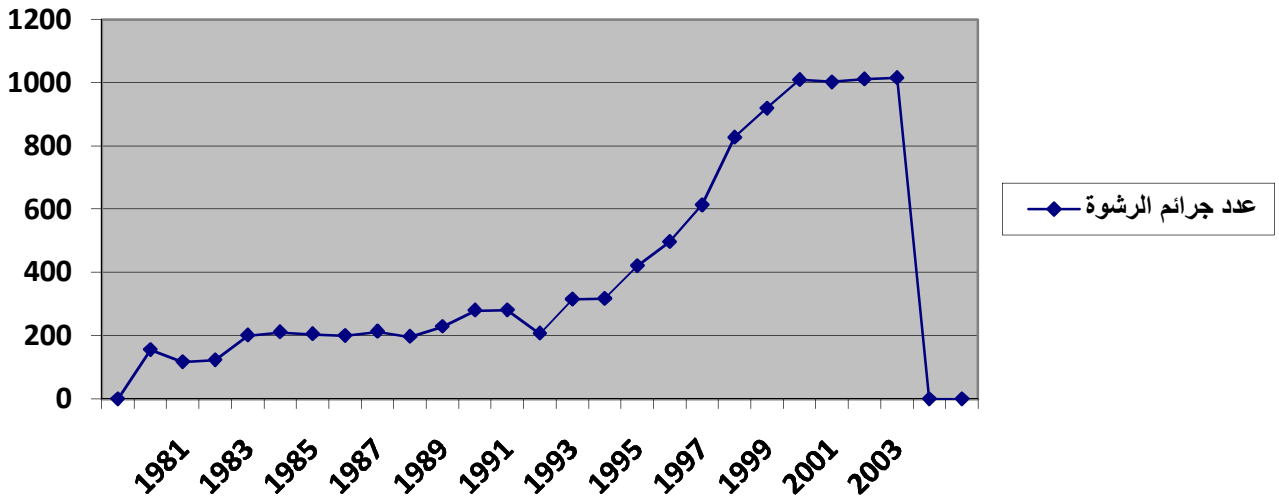

المصدر :من إعداد الطالبة توافقا مع بيانات الجدول أعلاه.

يوضح الشكل أعلاه تطور عدد جرائم الرشوة بالجزائر، ورغم أن الأرقام الواردة في الجدول لا تعتبر دالة كفاية على حجم الظاهرة الفعلي ببلدنا إلا أنها تبقى مؤشرا قويا على تناميها ويظهر هذا من خلال ارتفاع عدد الجرائم بشكل فاق الستة أضعاف من 1980 إلى 2003.

هذا ونشير إلى أننا نتعمد عدم الاسترسال في تقييم وضعية الرشوة بالجزائر على أساس عدد جرائم الرشوة الوارد أعلاه من جهة لنقص مصداقيتها ،ومن جهة أخرى فإنه حتى مع افتراض المصداقية المطلقة للبيانات

فإن جرائم الرشوة غير المضبوطة أكبر من المضبوطة ولا يمكننا تقديرها ومن ثم فالحجم الفعلي لظاهرة الرشوة لا تعكسه فعلا عدد الجرائم المسجلة .ونضيف في هذا السياق أن عدد جرائم الرشوة لمضبوطة في الجزائر عادة ما يتم ضبطها نتيجة تصفية الحسابات وليس نتيجة جهد فعلي للجهات المعنية أو مبادرة تبليغ بنية مكافحة الظاهرة.

– **إنشاء هيئة وسيط الجمهورية (ombudsman)**[1]:أو المفوض العام وهو يمثل صوت المواطنين وقد استحدث في عهد اليمين زروال بموجب المرسوم الرئاسي رقم 36–113 في مارس 1996،وأوكلت رئاسته إلى الشخصية التاريخية "عبد السلام حباشي " إذ تقدم هذه الهيئة خدمت بالمجان لصالح المواطنين ،وتهتم أساسا بالنظر إلى شكاوي المواطنين والموظفين وغيرها من التظلمات التي يتقدمون بها في حالة تعسف السلطة التنفيذية تجاههم إذ يقدم الوسيط الحلول للمشاكل المطروحة عليه ويقوم برفع المظالم إلى السلطات العليا مقترحا التوصيات الملائمة في مختلف القضايا المطروحة.وقد ظلت هذه الهيئة تواجه عديد العراقيل منذ نشأتها بسبب ما أسماه السيد حباشي بجماعة الأشرار التي تعوق مهامه ،لتوكل بعد ذلك لمهمة للسيد صالح بوبندير وتبقى الهيئة مجرد ديكور لا يأتي بنتائج فعلية ملموسة وهذا لتحل آليا مع وصول عبد العزيز بوتفليقة للحكم.

III_2_1_3 عهد بوتفليقة (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، المرصد الوطني المنتظرلمكافحة الرشوة والفساد):

– الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

وقد استحدثت هذه الهيئة بموجب القانون رقم 01/06 بغرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد لها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية توضع لدى رئيس الجمهورية. يمكن أن تطلب من كل جهة أي وثائق أو معلومات وكل رفض يشكل جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة في حالة وجود دلائل يحول الملف إلى السيد وزير العدل الذي يخطر النائب العام لأجل تحريك الدعوى العمومية.

وللتفريق بين هذه الهيئة وبين المرصد الوطني لمكافحة الرشوة ندرج الجدول المقارن الموالي دون الخوض في تفاصيل تخرجنا عن نسق البحث.

[1] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،2008/2007 ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر 1995-2006)** ، مذكرة ماجستير ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة باتنة . ص71

الجدول رقم 21 : مقارنة بين المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها في ظل المرسوم الرئاسي رقم 233/96 والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته المنشأ بموجب القانون رقم 01/06

	المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
غرضه	يساهم في مراقبة الرشوة والوقاية منها	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد
النظام القانوني	لم تحدد طبيعته ويوضع لدى رئيس الحكومة	له سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية توضع لدى رئيس الجمهورية
التزود بالمعلومات	ـــــــــــــ	يمكن أن تطلب من كل جهة أي وثائق أو معلومات وكل رفض يشكل جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة
العلاقة بالسلطة القضائية	لا توجد أي علاقة	في حالة وجود دلائل يحول الملف إلى السيد وزير العدل الذي يخطر النائب العام لأجل تحريك الدعوى العمومية
السر المهني	لا يوجد ما يلزم بذلك إلا فيما يخص سرية المداولات	يلتزمون بالسر المهني ويطبق هذا الالتزام حتى على الأشخاص الذين انتهت علاقتهم بالهيئة
استقلالية الهيئة	يقتصر دوره على جمع المعلومات و لا يخضع أعضاؤه لتأدية اليمين القانونية	قيام الموظفين بالاطلاع على المعلومات الشخصية بعد تأدية اليمين

ملاحظة : ألغي المرصد الوطني لمراقبة الرشوة بموجب مرسوم رئاسي يحمل رقم 114/2000 بتاريخ 2000/05/11 وفي 2009 أعلن أحمد أويحيى عن استحداث مرصد وطني لمحاربة الرشوة في غضون أشهر لكن السنة تكاد تنقضي و لم يتم التنفيذ بعد.

–المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والفساد(المنتظر): على خلفية الضغوط الداخلية(استمالة الرأي العام المحلي الذي أصبح يطالب بكشف الحقائق فيما يتعلق بالفساد الذي بلغ ذروته) والخارجية(العقود المبرمة مع العالم الخارجي إثر الانفتاح والتي تفرض قيودا فيما يتعلق بالتعامل مع الفساد والرشوة) ، كان لزاما على هرم السلطة في الجزائر استحداث هيئات مكلفة بمتابعة ملفات الفساد بالبلد ،وهو ما تحقق (ظاهريا ومبدئيا) بعد إعلان رئيس الحكومة أحمد أويحيى سنة 2010 عن استحداث مرصد وطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها.الذي كان من المفترض أن يرى النور مع منتصف شهر مارس 2010 ولكنه تأخر إلى اليوم.

فقد كان مفترضا الإعلان عن المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والفساد من طرف رئيس الجمهورية، وسيتم تعيين شخصية مستقلة تنتمي لجهاز العدالة لرئاسة المرصد، رجحت مصادر أن تسند لمستشار رئيس الجمهورية، محمد شرفي، وهي هيئة تختلف عن اللجان المختلفة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، حيث ستمنح لها صلاحيات أوسع وتكون بمثابة تطبيق القرار الخاص بتنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، التي تم إنشاؤها في نوفمبر 2006.

ويساعد المرصد قضاة متمرسين تلقوا تكوينا عاليا في ميدان البحث والتحري، ومراقبة كل أشكال الفساد الحاصلة على المستوى الوطني، ويعدون تقارير تسلم لرئيس الجمهورية، ويتم أيضا متابعة مدى سير هذه الملفات على مستوى الجهات القضائية والسهر على تطبيق ثمانية مراسيم رئاسية تتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه· ويعتمد المرصد أيضا على تقارير لجنة مكافحة الرشوة والفساد التي سيعلن عنها بالتوازي مع إقرار إنشاء المرصد وستضم مستشارين قانونيين "قضاة" يتم وضعهم على مستوى بعض الوزارات والمؤسسات الاقتصادية للتأكد من أن منح الصفقات العمومية يجري في ظل الاحترام الصارم للقانون، ويعملون بالتوازي مع قاضٍ يعين بدوره على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات العمومية على مستوى وزارة المالية.

في نفس الإطار، وإلى جانب الصلاحيات الواسعة التي تمنح للمرصد في مراقبة الاقتصاد الوطني ومكافحة الفساد، فإنه سيلتزم بجملة من المراسيم الرئاسية الخاصة بهذا الأمر من بينها اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد المعتمدة بتاريخ 31 أكتوبر 2003 والقانون المؤرخ في 21 محرم 1427 هـــ الموافق لـــ 20 فبراير 2006م، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وكذلك المرسوم الرئاسي المؤرخ في أول ذي القعدة 1427 هـــ الموافق لـــ 22 نوفمبر 2006م، تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها، ثم القانون المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 هـــ الموافق لـــ 6 فبراير 2005م، الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وكذلك الأمر المؤرخ في 18 ذي الحجة 1423 هـــ الموافق لـــ 19 فبراير 2003م وتمم الأمر الصادر سنة 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج والمرسوم التنفيذي المؤرخ في 24 محرم 1423هـ الموافق لـــ 07 أفريل 2002م بإنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها وينشئ المرصد وفقا للمرسوم الرئاسي المؤرخ في 26 شوال 1429 هـــ الموافق لـــ 26 أكتوبر 2008م، وتمم المرسوم الرئاسي سنة 2002 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية· في نفس السياق، سيلجأ المرصد أيضا إلى تمحيص وفحص الكلفات التي تعدها المفتشية العامة للمالية، والتي غالبا ما تبقى حبيسة الأدراج، وهي المفتشية التي تم توسيع صلاحياتها، بحيث شملت مراقبة وتدقيق تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، بموجب الأمر المؤرخ في 21 صفر 1429هـ الموافق 28 فبراير 2008.

البنود التأسيسية للمرصد الوطني...

من المفترض أن تتم عملية مراقبة الفساد والوقاية منه وفق الإطار القانوني التالي:

1 – الاطراد في تعبئة الآمرين بالصرف، المعنيين قبل غيرهم، وتعبئة المراقبين الماليين، والمحاسبين العموميين الذين يتعين عليهم إحلال هذه المحاربة بين أولوياتهم.

2 – تصور "بنية تنظيمية" محيّنة تضمن، على كافة المستويات، أفضل مراقبة فعلية للإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية· ويجب أن يكون التنظيم المحيّن كفيلا بتحسين شروط الشفافية والرقابة الوقائية

3 – دعم المراقبة الإدارية، من الناحية الوقائية، من خلال تطبيق إجراءات جديدة تسمح للمراقبين الماليين وللمفتشية العامة للمالية بأداء دور الملاحظ، الفاعل والمبادر، بتخويله ما يسوغ له فحص جميع إجراءات القيام بنفقات ذات صلة بالصفقات العمومية

4 – تحيين الإجراء القانوني للتصريح بالممتلكات الذي يسري على جميع أعوان الدولة· ويجب أن يطبق التصريح بالممتلكات على الإطار وأن يشمل ذلك التصريح ممتلكات الزوجة والأولاد.

يجب إجابر الإطارات على التصريح المنتظم بما طرأ من مستجدات في ممتلكاتهم الفردية والعائلية وتقديم مبرراتها.

5 – المعالجة الملائمة لمؤشرات الفساد مثل مظاهر الثراء السريع للموظف، من أجل تعزيز الجانب الوقائي في محاربة الفساد.

6 – التحكم في المعاملات العقارية التي تكتسي طابعا حساسا باعتبار أنها تتيح تبييض ما اكتسب من الأموال اكتسابا غير مشروع، فيجب تأطير هذه المعاملات بعُدّة تنظيمية مناسبة·

7 – تعزيز عمليات تقفي مجريات العمليات البنكية.

8 – دعم محاربة الغش والتملص من أداء الضرائب من حيث هما من قبيل الانحرافات التي تغذي الفساد وتضعف جانب الدولة· لابد للمنظومة الجبائية الوطنية أن تتكيف بسرعة حتى تسهم بفعالية في محاربة الفساد، من خلال سد الثغرات التي تستغلها مختلف أشكال الإجرام.

تداعيات إنشاء المرصد المنتظر ....

يأتي الحديث عن إنشاء مرصد مكافحة الرشوة والفساد في الوقت الذي يؤكد فيه الخبراء على أن إيجاد حل لمشكلة الفساد والرشاوى لا تتعلق بإنشاء مراصد أو هيئات، فقد أثبتت التجربة في الجزائر أن هناك من الهيئات التي لو تم تفعيلها لما كانت الحاجة لإيجاد المزيد و في إشارة لمجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية والضرائب، البنك الجزائري وغيرها من المؤسسات الرقابية التي لا يتم تفعيلها ميدانيا. ففي الوقت الذي يتزايد فيه الحديث عن الصفقات المشبوهة في كبريات المؤسسات الوطنية يستمر صمت هذه الهيئات الرقابية، تاركة مهمة التحقيق في هذه الصفقات لمديرية الاستعلامات والأمن التابعة للجيش الوطني. فقد كانت هذه الأخيرة وراء تفجير فضائح الطريق السيار وسونا طراك، اللتان شغلتا الرأي الإعلامي والعام. على هذه الخلفية، يأتي قرار إنشاء المرصد الجديد الذي يقول عنه عديد خبراء الاقتصاد أن الإصرار على مكافحة الفساد بالجزائر غير مبرر كون هذه الهيئات لا تعدو كونها مجرد حلول بيروقراطية آنية تدخل في خانة التجاوب اللافعال مع الحديث المتصاعد عن التلاعب بالمال العام، وكل هذه الحلول لا ترقى حتى لتكون توقيعية، فالجزائر تملك من الهيئات الرقابية ما يجعلها تستغني عن المزيد، يكفي الحديث عن مجلس المحاسبة، الذي يفترض أن يقدم تقريرا سنويا عن أداء المؤسسات الوطنية. من جهة أخرى، فإن الخبراء، ، ينظر للمسألة من جانب استقلالية هذه الهيئات الرقابية، التي تظل في نظرهم مرتبطة إما برئاسة الجمهورية

أو وزارات الوصية، في حين أن الفساد بلغ أروقة هذه الوزارات وكل المؤسسات العمومية الكبرى. في هذا السياق، يرى الخبراء أنه لابد من التخلص من تبعية الهيئات الرقابية، إذ لا بد أن تكون مستقلة حتى تضمن الحيادية وإلا لا معنى من إنشاء هيئات من هذا النوع مادامت النتيجة ذاتها، تظل التقارير حبيسة الأدراج.

إن محاربة الفساد المالي لا يمر بالضرورة عبر إنشاء هيئات أثبتت مثيلاتها فشلها، بقدر ما يتم عبر ترشيد التسيير وأخلاقية المعاملات، وهو أمر وإن بدا صعب المنال بالنظر للوضع الراهن في الممارسات الاقتصادية والسياسية الحالية، إلا أن الخبراء يجمعون على كونه الحل الوحيد للحد من أزمة الفساد التي باتت تنخر ميزانية الدولة وسببت تأخرا في عملية التنمية الاقتصادية.

إن الهيئات الرسمية المرتبطة بمناقشة الفساد في الجزائر لا يمكن التعويل عليها في تقييمه كونها شكلية أكثر منها فعلية من جهة ،ومن جهة أخرى فهي معرضة لضغوط شديدة تخرجها عن مسارها في أي لحظة إذا توفرت الإرادة الحقيقية لمكافحة الفساد والرشوة من خلالها.

III_2_2 تحليل وضعية الفساد بالجزائر من خلال النصوص القانونية:

حتى لا نحيد عن طبيعة اختصاص البحث سنقتصر من خلال هذه الجزئية على المادة القانونية المرتبطة بالفساد والرشوة مع التعليق عليها دون الخوض في التفاصيل حيث سنركز على القانون الخاص بمكافحة الفساد باعتباره أول تشريع قانوني يضبط ويخص الظاهرة في الجزائر المستقلة وذلك من أبعاد مختلفة وقبل ذلك سنؤشر على قانون آخر سبقه في هذا السياق ويعتبر محاولة جريئة لولا الإطاحة به في مهده واستعماله لأغراض سياسية متمثلا في قانون التصريح بالممتلكات:

III_2_2_1 قانون التصريح بالممتلكات في عهد اليمين زروال [1]: قانون التصريح بالممتلكات يهدف إلى تحقيق مبدأ النزاهة وتنظيف الحياة العمومية ،وقد استحدثه الرئيس اليمين زروال في ظل طفو الفساد على السطح الذي أخلط أوراق الجزائر السياسية والأمنية حينها ،وقد اعتبره آلية جديدة لمكافحة الاتجار بالنفوذ واستعمال المناصب العليا ،حيث يلزم هذا القانون المسؤول العمومي مهما كانت مسؤوليته التصريح بممتلكاته الثابتة و المنقولة ،و لكن هذا القانون سرعان ما أصيب بالعطب والفتور كونه أصبح مجرد أداة لتصفية الحسابات السياسية ،كما أن المسؤولين قد وجدوا أبوابا عديدة من النفوذ والسلطة والمحسوبية والتحايل ليبقى مجرد حبر على ورق.

فمن جهة استطاع المسؤولون أن يجدوا أبوابا عديدة لستر ممتلكتهم كتحويلها إلى الأقارب من زوجات وأولاد مثلا ،فيما ذهب البعض إلى تهريب أمواله إلى الخارج مع لإشارة إلى أن جل أموال المسؤولين كانت تهرب أولا بأول حيطة وحذرا حتى قبل صدور هذا القانون ، ومن جهة أخرى ساهم النفوذ والمحسوبية من

[1] عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،(2008/2007) ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة** (حالةالجزائر 1995-2006) ، مذكرة ماجستير ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة باتنة . ص70 -71

شراء الرقابة ،كما أن القانون قد استعمل لغير الغاية التي أنشئ لأجلها فعلا ،بل راح يعمل في المنحى العكسي إذ أصبح وسيلة فعالة لتصفية الخصوم السياسيين وهذا طبعا بالاستعانة بالفساد والرشوة.

III_2_2_2 القانون لخاص بمكافحة الفساد في عهد بوتفليقة :يعتبر أول تشريع قانوني يضبط ويخص الظاهرة في الجزائر المستقلة وقد جاء بعد ثلاث سنوات من اعتماد لجزائر لنص اتفاقية الأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2003 والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي 128/04 الصادر في 2005/04/19[1] . ولقد صدر هذا القانون بعد مسيرة شاقة في ظل تضارب المصالح بين مختلف الهيئات التشريعية والتنفيذية ،وهو نتاج العوامل الدولية والمواعيد التي تنتظر الجزائر خاصة ما تعلق منها بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC ،التي تشترط دوما على الدول التي تريد الانضمام إليها ،تطهير مناخها لسياسي والاقتصادي ليكون أكثر ملاءمة وانفتاحا على العالم ،كما يندرج هذا القانون في إطار المساعي التي تقوم بها الهيئات الدولية ومنها الأمم المتحدة والبنك الدولي الداعية لضرورة وضع وإرساء منظومة قانونية وتشريعية مشتركة لمكافحة الظاهرة.

إذن لقد جاء هذا القانون لمحاولة سد الفراغ القانوني فيما يخص مكافحة الفساد ،وتكييف التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر[2] ،ومحاربة الفساد على كل المستويات لحماية أسس الدولة السياسية ،الاقتصادية ،الثقافية والاجتماعية.وتمت المصادقة عليه بتاريخ 2006/01/03 [3].وقد تضمن القانون 74 مادة تمحورت حول تكريس قواعد ضمان النزاهة والشفافية في تسيير الشؤون العامة وإشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتعزيز الوقاية من الفساد ومكافحته وتجريم الأفعال التي تؤثر سلبا في السلوك لمهني للموظف العمومي ،وحماية الشهود والمبلغين عن الجريمة والخبراء و الضحايا ، وتشجيع الإبلاغ عن الجريمة وإنشاء هيئة وطنية متخصصة لدى رئيس الحكومة تتولى تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد والقيام بدور التحسيس والتوجيه،وقد أشار هذا القانون إلى مرجعيات إصداره فبعد الدستور أشار إلى مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت إلها الجزائر في 2003 كما أسلفنا [4].

كما نلاحظ من خلال النموذجين المدرجين عن التشريعات المتعلقة بالفساد فإنها لم تكن وليدة الاجتهاد والإرادة المطلقة لمكافحة الظاهرة ،بل تعتبر نتيجة ضغوط داخلية وأكثر منها خارجية ،ولعل هذا ما جعل التشريع في هذا المجال بالجزائر يبدو شكليا ،وكأننا نسن قوانين ليطلع عليها الغير وليس بغية تطبيقها وهي نقطة سنقف عندها بالنقاش والتحليل من خلال الفصل الموالي.

---

[1] النص الكامل للاتفاقية منشور في الجريدة الرسمية 26 في 2005/04/25

[2] من بين أبرز هذه الاتفاقيات: (أنظر في الحوار المتمدن العدد2819 2009/11/3)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: وقعت في 9 كانون الأول/ديسمبر2003 ، وصدقت مع التحفظات في 25 آب/أغسطس 2004.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: وقعت في 12 كانون الأول/ديسمبر 2000، وصدقت مع التحفظات في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2002.
- الجزائر عضو مؤسس في "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أنشئت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

[3] النص الكامل للقانون صدر بالجزيدة الرسمية رقم 14 لسنة 2006 الصادرة في 2006/03/08

[4] نشرة القضاة ،العدد 63 ،ص155-156

وعلى خلفية ما تقدم فإننا يمكن أن نخلص إلى أن التشريع الجزائري ظل قاصرا لفترة طويلة ومحدودا جدا فيما يتعلق بملاحقة المفسدين ،وحتى بعد إثرائه،ورغم الجهود والمبادرات الإيجابية المسجلة في هذا الإطار[1]، فإن الإرادة السياسية غائبة فيما يخص التنفيذ وهذا ما يدفعنا للقول بأن

المشكل القانوني الجزائري فيما يخص الفساد غير مرتبط بالتشريع بل يتعداه إلى التنفيذ الذي يعتبر أصعب من سابقه.وفيما يخص تقييمنا للرشوة والفساد من خلال المادة القانونية فإن كل ما أوردناه يؤكد وجود وتنامي الظاهرتين بشكل كبير وملفت.

إن النصوص التشريعية التي اعتنت بالفساد في الجزائر إضافة لكونها جاءت متأخرة جدا مقارنة بتاريخ الظاهرة في البلد وبالتزامات الجزائر الدولية إزاءها ،فإن الواقع يجعلها تبدو شكلية ولا تتوفر الإرادة السياسية للحرص على تطبيقها . وإضافة لهذا يعاب عليها أنها لا تعترف بمبادرات المجتمع كما لا تحمي الأشخاص ومن ثم فهي لا نستطيع الاستناد عليها لتقييم الفساد.

III_3 مسار تطور تداول الرشوة والفساد من خلال المجتمع المدني

III_3_1 تحليل دور المجتمع المدني بالجزائر في تقييم ومكافحة الرشوة:

إن أي دولة بمفهومها الحديث لا يمكنها أن تقوم بكل الأدوار وحدها ،لذا لابد من إشراك المجتمع المدني بما يمتلك من قوة تنظيمية في توزيع الحاجيات في جو من التكامل والتضامن[2] .وفي حال وجود إدراك ووعي بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في تحقيق الخدمة العامة وتحقيق التنمية المحلية وخلق قوة معارضة تكون حصنا في وجه استبداد الحكم ،وعلى هذا الأساس قد ارتأينا أن تقييمنا لظاهرة الفساد يجب أن يستند إلى تقييم العمل الجمعوي ببلدنا بشكل عام وخصوصا ما يتعلق منه بمكافحة لفساد والرشوة.

ويبدو أن هناك ارتباطا بين المستويات العالية من الفساد وبين المستويات المنخفضة من نشاط المجتمع المدني[3] ،إذ أن الجهود التي تساعد على بروز مجتمع مدني خلاق ونابض بالحياة تستدعي تطور

---

[1] ومن بين أبرز المبادرات والجهود الرسمية نذكر على سبيل المثال : (أنظر في الحوار المتمدن العدد2819 2009/11/3)
- أن الرئيس الجزائري شكل لجنة لدراسة ظاهرة الفساد بعد انتخابه عام 1999. وأحالت حكومته بعد إعادة انتخابه عام 2005 لولاية ثانية مدتها خمس سنوات مشروع قانون لمكافحة الفساد إلى المجلس الشعبي الوطني وإلى مجلس الشيوخ في حزيران/يونيو 2005.
- في أوائل عام 2005 طرد العشرات من موظفي الجمارك وما لا يقل عن 33 قاض من وظائفهم وسط حملات رسمية لمكافحة الفساد. كما وضعت حملة "الأيدي النظيفة" حكام ولايات أقوياء في السجون ومنعت موظفين كبار في السلطة التنفيذية من مغادرة البلاد .ونفذت إجراءات صارمة ضد سلطات الجمارك في شباط/فبراير 2006 أدت إلى فصل 100 موظف جمركي من عملهم وإلى رفع دعاوى قضائية ضد 530 موظفا آخرا لتورطهم في العديد من قضايا الفساد.
- إن عبد المؤمن خليفة الذي صدر بحقه حكم غيابي في آذار/مارس 2004 بالسجن لمدة 5 سنوات ودفع غرامة مالية بقيمة 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية قد صدر بحقه حكم غيابي جديد بالسجن المؤبد في آذار/مارس 2008 لما عرف بـ" فضيحة القرن" المتمثلة في الإفلاس الاحتيالي لـ "بنك خليفة". وشهد ضده 5 وزراء سابقون و 40 من مدراء الشركات الحكومية. كما صدر حكم غيابي بالسجن على حاكم سابق للبنك المركزي الجزائري.
- وسّع الأمر الرئاسي الصادر في 28 شباط/فبراير 2008 من صلاحيات "الهيئة العامة للتفتيش المالي"، ديوان المحاسبة الحكومي، في مجال تأديب القائمين على المشاريع الاقتصادية الحكومية وشركات القطاع العام.

[2] Essaid Tayeb,(2005),**Gouvernance et société civil cas de l'Algerie,**revue Idara,n°30 ,2005,P280

[3] كتاب المرجعية الشفافية الدولية ،مواجهة الفساد عناصر نظام النزاهة الوطني

منظومة قانونية يستطيع المجتمع المدني أن يتحرك في إطارها وأن يقيم مؤسساته بعيدا عن تدخل الحكومة وسيطرتها ،كما تستدعي إقامة حوار إيجابي بين المجتمع المدني والحكومات ، وهذا ليس بالشيء السهل الذي يتحقق دوما ،على الأخص في ديمقراطية صاعدة لأنه قد يكون متعارضا مع أفكار ومفاهيم تم تكوينها سلفا بشأن كيفية تطوير وفرض قرارات الحكومة.

وإحدى الطرق بشأن اختبار مدى صدق تعهدات الحكومة فيما يخص مكافحة الفساد هي رؤية ما إذا كانت الحكومة مستعدة للتعاطي مع المجتمع المدني ، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذه الجزئية الإجابة على تساؤل جوهري متمثل في وضعية المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد بالجزائر؟ وهو تساؤل تخول الإجابة عليه التماس مستوى الإرادة السياسية الفعلية فيما يتعلق بالتصدي للفساد ببلدنا.

فيما يخص الجزائر ،فإن المتتبع لمسار العمل الجمعوي يلاحظ فورا تميزه بالارتداد وعدم الثبات من جهة ،وكثرة العراقيل التي يواجهها خاصة إذا ما أراد ولوج أبواب يعتبرها الحكم محرمة ،أضف إلى هذا أنه بدوره لا يخلو من ممارسات الفساد والرشوة كون أهداف الجمعيات لا تكون دوما هي الاجتماعية المعلن عنها بقدر ما تكون المادية الخفية.ولعل هذا ما يجعل مبادرات المجتمع المدني فيما يتعلق بمكافحة الفساد ضعيفة جدا.

ونلحظ الارتداد وعدم الثبات في العمل الجمعوي عموما من خلال مسيرته التاريخية التي بدأت مع الانفتاح كون الليبيرالية السياسية لا يمكن لها أن تتجسد إلا بتحقيق الليبيرالية الاقتصادية من خلال ما يعطى للقطاع الخاص من شرعية التواجد والانتشار كعنصر فاعل في معادلة الحكم،إذن فقد كانت بداية ظهور الحركة الجمعوية مع بداية التسعينات ،أين اتسمت بالحضور القوي ،ومن بين الأهداف التي كانت تسعى إليها هي كبح سلطة الجهاز البيروقراطي ،وتعميق الحريات التي ظلت مهضومة ولفترة طويلة من الزمن في ظل نظام الحزب الواحد.لكن وبعد الطفرة القوية عادت الحركة الجمعوية للتراجع والركود بعد سنة1995 ،وأصبح نشاطها مقيدا لاستفحال ظاهرة العنف الدموي ببلدنا آنذاك ،وبقيت إلى اليوم شبه عديمة الفعالية يقتصر دورها على لم التأييد والمساندة للنظام القائم لتحصيل لمكاسب المادية[1].في ظل هذه الظروف ومع قصور دور المجتمع المدني بشكل عام ،يظهر بجلاء عجزه في المواضيع الأكثر مساسا بالنظام وأعوانه ،وعلى رأسها الفساد والرشوة ،حيث استسلمت الجمعيات الجزائرية في أغلبها لمنطق الزبونية والولاء السياسي كونها لا تمتلك الوسائل المادية و البشرية التي تمنحها الاستقلالية ،ومن ثم فهي لا تكون عبارة عن تمثيل صادق وفعلي للتفاعلات الحاصلة بالمجتمع ولا تستطيع التنديد بمختلف السلوكيات الفاسدة للمسؤولين ،ولعل هذا يفسر قلة الجمعيات الناشطة في هذا السياق إلى حد بعيد حيث تكاد تخلوا الساحة الجمعوية الجزائرية إلا من الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد AACC برئاسة جيلالي حجاج والتي سنتعرض لأبرز مواقفها فيما يلي:

[1] عبدول مصطفى ،2008/2007 ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة مرجع سابق،ص66

III_3_2 تقييم الرشوة من خلال الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد AACC:

تعتبر الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد (Association Algérienne de la lutte Contre la Corruption) برئاسة جيلالي حجاج المحاولة المدنية الوحيدة للوقوف في وجه الفساد والرشوة ،اللهم إلا بعض المبادرات التي وئدت في المهد ونذكر في هذا السياق المبادرة التي قام بها عدد من المسؤولين من رؤساء حكومة سابقين مثل أحمد بن بيتور ومولود حمروش لمكافحة ظاهرة الفساد وقد ترأس هذه الجمعية أحمد مهساس أحد القادة التاريخيين المفجرين للثورة ولكن هذه المبادرة قوبلت بالرفض من طرف السلطة مما يعني تخوفها الشديد من مثل هذه الحركات خاصة إذا حركها من كان له احتكاك سابق أو آني بالسلطة ،من جهتنا نعتبر أن هذا في حد ذاته يعتبر اعترافا ضمنيا بمستوى عال من الفساد في هرم السلطة تستميت هذه الأخيرة في شجبه.

لم يكن ظهور الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة بالسهل ولا بالعبثي ، بل هو نتاج مسيرة ضد التيار المعاكس حيث يفيد رئيس الجمعية جيلالي حجاج بكثرة العراقيل التي تعرضت وتتعرض لها جمعيته[1].ولكن الجمعية التي تعمل على رصد أهم التطورات التي تتعلق بالفساد بالجزائر وتعمل في إطار التعاون الدولي مع منظمة الشفافية الدولية ،تؤكد من خلال رئيسها أنها ماضية في تحقيق مساعيها وأنها مواصلة لإعداد تقاريرها ،ولعل هذا الإصرار (من وجهة نظرنا الخاصة) مستمد من الحصانة الدولية والظرف الاضطراري للجزائر فيما يخص تعاونها مع العالم الخارجي وما أفرزه من اتفاقيات وتشريعات كبحت نسبيا تحركات السلطة في وقف زحف المنددين بالفساد على الأقل عند مستويات معينة.

فيما يتعلق بمواقف الجمعية فإنها عادة ما يتم الإعلان عنها على لسان رئيسها من خلال مقابلته الصحفية ومقالته وكذا الندوات والاجتماعات المحلية والدولية التي يحظرها،ولعل ما يلاحظ على هذه المواقف رغم جرأتها و إثارتها لصميم المشاكل المتعلقة بالظاهرة ،هو اللهجة الحادة التي تجعل الأمر قد يبدو صراعا بين السلطة والتيار المعاكس أكثر منه تمثيلا للواقع وعكسا للإرادة الشعبية ،ولعل هذا (حسب

---

[1] أقر جيلالي حجاج تعرضه رفقة أعضاء جمعيته للعديد من التهديدات، تنوعت بين التهديد بالرسائل وبالكتابة على أسوار مقرهم، وصلت إلى درجة الاعتقال والمحاكمات العسكرية.
وقد ذكر أن الأمن اعتقل مناضلا من فريقهم، واحتجزه مدة 04 يوما، ثم حاكمه محاكمة عسكرية في البليدة، وخرج براءة، لتعاد محاكمته في محكمة أخرى مدنية. وقال إن الضحية تعرض لأزمات نفسية حادة جراء الاعتقال، وذكر أن الحادثة تركت انطباعا سيئا عن الجزائر في الخارج، حيث تفاجأت الجمعيات والمنظمات في الخارج من الحادثة.
وذكر حجاج أيضا أن مقر الجمعية في بن عكنون تعرض إلى الاقتحام والسرقة مرتين، سنة 2005 وسنة 2006. وقال إنه في الحادثة الثانية، قام المقتحمون بتصوير أنفسهم بآلات الجمعية التي كانت في المقر، وتحتوي تلك الآلات على ذاكرة، مكّنتهم من كشف الأشخاص المقتحمين، والذين كانوا متعاونين مع الأمن الوطني، حسب حجاج، الذي قال بأن التهم موجهة إلى بعض المتعاونين مع الأمن الوطني وليس كل الأمن الوطني، وقال إنه سلم تلك الصور لأمن بن عكنون الذي تقاعس في توقيف المشتبه فيهم طيلة ثلاثة أشهر، وحينها، اتصل حجاج بمديرية الأمن، وقال إنه سينشر بيانا صحفيا يتناول فيه تفاصيل الحادث عبر الصحافة الجزائرية والدولية. بعد ساعة من ذلك يقول إنه اتصل به أمن بن عكنون وأنه تمكن من توقيف المشتبه فيهم، وهم مجموعة من الشباب لهم سوابق عدلية ومعروفون بمثل تلك الأعمال.
التهديدات لم تتوقف عند هذا الحد، بل تعدتها إلى الوعيد عبر كتابات في حائط المقر، منها كلمات كلاب وغيرها من الألفاظ الأخرى. وذكر حجاج أن سفير دولة غربية حين زارهم في المقر وكان يحسن العربية، تفاجأ من قوة الكلمات التهديدية التي كتبت، يضاف إلى هذا التهديد عبر الرسائل وعبر الهاتف، مما أجبره على اتخاذ قرار انفرادي تم من خلاله تحويل مقر الجمعية من بن عكنون بالعاصمة إلى ولاية خنشلة التي تم اختيارها بسبب قوة نشاط الأعضاء. غير أن الوضعية التي تعيشها الجمعية، والمتمثلة في عدم الاعتماد والتهديدات وغيرها، حالت دون دراسة كل الملفات، حيث قال حجاج إنه في العديد من المرات يتقدم بعض الأشخاص بتقديم ملفات عن الرشوة لا تتم معالجتها وتكتفي الجمعية بالرد عنهم عن طريق قولها إن المحيط لا يسمح.http://webcache.googleusercontent.com

نظرنا) هو ما ساهم في محدودية الوعي بجهود الجمعية خاصة عند العامة(وهو ما التمسناه لدى إعدادنا لفصل التطبيقي للبحث) ،والأخطر من ذلك غياب هذا الوعي حتى عند بعض المسؤولين الذين وإن يقر معظمهم بوجود كيان الجمعية فإن أغلبهم (المفسدين والصالحين على حد سواء) لا يثقون بها ويعتبرونها مكافحة لهم وليس للفساد ،وهذا في الوقت الذي يجب أن تعمل الجمعية على اجتذاب تأييد هذه الفئة (المسؤولين) خاصة البعيدين نسبيا عن الفساد وهذا حتى تستطيع أن تكون فعالة من جهة (بما تستطيع هذه الفئة تقديه) ، ولتتمكن من الصمود والاستمرارية من جهة مقابلة.

ونستطيع أن نقيم وضعية الفساد بالمستعصية والمتأزمة وفقا للجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ،وذلك من خلال انتقاداتها المتكررة لعديد الأوضاع وامتعاضها الشديد من كثير المواقف والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- إن موقف الجزائر من مكافحة الفساد يتعارض تماما مع التزاماتها الأممية في هذا المجال[1].
- إن المنتخبين المحليين هم من يمثلون الشعب الجزائري في الواقع وليس المجتمع المدني
- إن الجزائر تراهن على الاتفاقيات الجهوية التي تربطها بإفريقيا مثل اتفاقية النيباد[2].
- تتأخر الحكومة في إصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بقانون الوقاية من الفساد ومحاربته بتواطؤ أطراف محلية وأخرى أجنبية تتخوف من فتح ملفات الفساد التي يعتقد تورطها بها.
- رغم الشروع والاستماتة في تحضير النصوص التشريعية ،يتفشى الفساد بوتيرة أسرع بكثير من محاولات احتوائه وهذا راجع أساسا لغياب الإرادة السياسية.
- إن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بالرغم من أهميته، إلا انه يتضمن الكثير من النقائص، حيث أنه لا ينص على أن وكالة مكافحة الفساد يجب أن تكون مفتوحة على المجتمع المدني ومستقلة تماما عن الإدارات التنفيذية والعمومية.
- إن السلطة تعوق الوصول إلى مصدر المعلومة وبذلك تحمي الفساد.

إن قصور دور المجتمع المدني فيما يتعلق بالفساد كما ونوعا ،بسبب مضايقات الدولة دال على استفحال الفساد فيها

[1] رغم أنها كانت من الدول السباقة للمصادقة على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد في سنة 2003, إلا أنها ترفض استقبال خبراء أمميين للتحقيق في واقع الفساد في الجزائر ورصد مدى تقدم متابعة تنفيذ الاتفاقية وميكانيزمات تطبيقها، لأنها تعتبر مهمتهم تدخلا في الشؤون الداخلية للبلاد، متحججة بالممارسات غير المقبولة التي لعبتها بعض المنظمات الدولية أثناء الأزمة الأمنية، علما أن فصلا من فصول الاتفاقية ينص على المتابعة والتنفيذ.
وهنا يشير حجاج مثلا ر إلى أن الرئيس زروال أدخل مسؤولي الجيش في قانون التصريح بالممتلكات، لكن بوتفليقة أسقطهم من هذا القانون، فهم غير معنيين بالتصريح بممتلكاتهم، وهذا تناقض صارخ مع الاتفاقية الأممية.

[2] حيث يتنقل وفد إفريقي إلى دولة ما ويستعرض تقريرا يمدح فيه الوضعية ثم يتنقل إلى دولة أخرى ويمدحها وهكذا، غير أن حجاج ذكر بأن حتى وفد نيباد نجده في تقاريره الأخيرة يشير إلى العديد من التجاوزات بالنسبة للجزائر.

كحوصلة لما تقدم نشير إلى أن المصادر المحلية وإن لم تكن كافية وناجعة في ملاحقة ظاهرة الرشوة والفساد ،فإن محدوديتها وحدها تخولنا الإعلان عن مستويات ومرتفعة جدا من الفساد ،وهذا لا يعنى فقط بالمرحلة الحالية بل يمتد تاريخيا منذ ميلاد الجزائر المستقلة.

فعلا تعتبر زبونية الإعلام ومحدودية المجتمع المدني وشكلية المواقف الرسمية بالجزائر مؤشرات قوية على استفحال الفساد ،ورغم أنها(المصادر الرسمية) لم تفلح في كشف أرقام واقعية عن الظاهرة ،إلا أن جهودها المتواضعة تكشف عن تزايد وتيرة الفساد ،كما أن أمامها فرصة استغلال الوضع العالمي الضاغط بشكل أو بآخر على تحركات بعض أعوان السلطة ضدها لكي تكون أكثر فاعلية في المستقبل ،وهذا لن يتحقق طبعا إلا برفع درجة الوعي ومساهمة جميع مكونات النسيج الوطني خاصة المحتكين بالظاهرة مباشرة والعارفين بخباياها والقادرين على التنبؤ بها من خلال المادة العلمية التي يتوفرون عليها ونشير هنا صراحة لوجوب اشتراك البحث لعلمي في هذه المهمة لما يتوفر علي من مصداقية نسبية مقابل باقي المصادر المحلية.

خاتمة الفصل الرابع:

إن تتبعنا لسلوك ظاهرة الرشوة في الجزائر من خلال أبعادها (الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية) وعن طريق الوقوف على محطاتها المختلفة ،يقودنا إلى أن الظاهرة بشكلها الحالي ليست وليدة الصدفة ،ولا رهينة الظروف الحالية ،بل إنها نتاج لعدة تراكمات أدت إلى تأسيسها ومن ثم إقلاعها ،فتناميها المتسارع الذي نشهده حاليا.

ولأن هذا الفصل يهدف بالأساس إلى محاولة رسم الإطار النظري لظاهرة الرشوة من خلال تحديد مفهومها بعد رصف أبرز التغيرات المؤثرة والمتأثرة بها سنحاول فيما يلي تلخيص أبرز هذه المتغيرات وفقا للمراحل المختلفة التي مرت بها الجزائر والتي نقتصرها في خمس أساسية ،لنحصي المتغيرات التي برزت من خلال أكثر من مرحلة ونعتبرها الأكثر دلالة على الرشوة بالجزائر ،ومن ثم الأقدر على تفسير السلوك المستقبلي للظاهرة (مع الإشارة إلى أننا لا نقلل من أهمية أي عامل في تكوين الظاهرة خاصة وأنها شديدة الاستجابة لأقل العوامل تأثيرا والتي قد لا نلقي لها بالا).

المتغيرات الأساسية المحددة للرشوة قبل الاستقلال: ونحصي منها على سبيل المثال لا الحصر ووفقا للتحليل الوارد في بحثنا:

–**أزمة الثقة** : بين الجمهور ومن يملكون زمام الأمور بسبب التعجرف ،التسلط والاضطهاد.

–**بيروقراطية الإدارة المستعمرة** : حيث اعتبرت الإدارة أداة عسكرية تابعة للنظام المستعمر .

–**المحاباة والمحسوبية**:خدمة مصالح القادمين على حساب المحليين لتقوية شوكتهم.

الأوضاع الاجتماعية سيئة :جراء اضطهاد المستعمر

المتغيرات الأساسية المحددة للرشوة بعيد الاستقلال: ونحصي منها على سبيل المثال لا الحصر ووفقا للتحليل الوارد في بحثنا:

– **نموذج الدولة الوارثة**:وراثة الفساد الذي كان منتشرا إبان الاستعمار

– **الشرعية الثورية** :أحقية من شاركوا بالثورة في تقاسم الثروة

–**عوالق لتجسيد مصالح فرنسا(التبعية لفرنسا)**:فقبل أن تخرج فرنسا تركت بالجزائر أعوانا يحمون مصالحها ،وقد احتل هؤلاء مراتب بوأهم التأثير في مراكز القرار،وقد خلقوا العديد من بؤر التوتر.

–**الأوضاع الاجتماعية سيئة** : اقتصاد محطم جراء الاستقلال

المتغيرات الأساسية المحددة للرشوة أثناء التسيير المركزي و سياسة التصنيع: ونحصي منها سبيل المثال لا الحصر ووفقا للتحليل الوارد في بحثنا:على

–**الشرعية الثورية**: اشتداد الصراع حول أحقية الحصول على مقابل خدمات الثورة .

–**العوائد البترولية**:تشكل إغراء كبيرا للنافذين في الداخل.

–**تزاوج السلطة والثروة** : عند ممثلي الدولة تدفعهم لجميع ممارسات الفساد دون عقاب

– **التبعية للغرب** :(عوالق فرنسية +محاولة ترسيخ القوى العظمى لمكانتها) فإضافة إلى من سهروا على مصالح فرنسا في الجزائر ،بعد فتح الجزائر ورشة للتصنيع ، تواجد من يسهر على مصالح دول أخرى هي في الواقع الدول التي تمكنت من تقديم الإغراء الكافي لأصحاب القرار.

–**بيروقراطية السلطة** :انتجت الدولة جهازا إداريا بيروقراطيا يخدم مصالح نخبتها

–**الصلاحيات الواسعة** :منحت لأعوان النظام صلاحيات غير محددة استغلت في غير محلها

–**الأوضاع الاجتماعية سيئة** :سياسة التقشف

–**اكتساح القطاع العام** :الذي خلق مناخا مناسبا للفساد.

المتغيرات الأساسية المحددة للرشوة في فترة الإصلاحات وما بعدها: ونحصي منها على سبيل المثال لا الحصر ووفقا للتحليل الوارد في بحثنا:

–**خوصصة المؤسسات العمومية** : شكلت حافزا مغريا للرشوة للمسؤولين بغية نهبها لصالح أعوانهم.

–العوائد البترولية : ظلت المرتكز الأساسي للاقتصاد والمنبر الأكبر للفساد الخارجي.

–**الاستثمارات الأجنبية** : فتحت الخوصصة الباب أمام الاستثمار الأجنبي الذي غالبا مايسعى للرشوة وإغراء المسؤولين الجزائريين بغية اقتطاع حصة من هذا السوق (كثرة اتفاقيات الشراكة)

–**عدم سحب الصلاحيات الواسعة للمسؤولين:** ما شجع على تسريع وتيرة النهب احتياطا للمستقبل.

–**الانفجار السياسي و الفراغ المؤسساتي** : عرفت الفترة مرحلة استثنائية في الحياة السياسية حيث اهتزت أركان الحزب الواحد و تشابكت الرؤى السياسي في ظل شغور مؤسساتي حتى في هرم الدولة ،وهو ما شكل فرصة ذهبية لبعض الفئات التي استغلت الوضع وكثفت النهب.

–**العامل الأمني** : شهدت مرحلة الإصلاحات عشرية سوداء فيما يخص العامل الأمني ،وهو ما عطل كل الأجهزة (الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية) ،فكثر الانحراف في كل المستويات وتم إسناده للإرهاب وفي الواقع فإلى جانب الإرهاب ساهمت مافيا الرشوة والفساد بنصيب وافر ،خاصة فيما يتعلق بتصفية الحسابات بين من تتعارض مصالحهم.

–**الظروف الاجتماعية الصعبة** : أدى حل المؤسسات العمومية إلى تسريح العمال ومضاعفة إشكالية البطالة ،كما أدت الخوصصة إلى رفع سلع المواد الأساسية وهو ما ساهم في البحث عن الخروج من هذه الظروف الصعبة بواسطة الرشوة والفساد عموما.

المتغيرات الأساسية المحددة للرشوة في مطلع الألفية الثالثة: ونحصي منها على سبيل المثال لا الحصر ووفقا للتحليل الوارد في بحثنا:

–العوائد البترولية : تشكل يسرة مالية ضخمة مفاجئة ومغرية للمتعاملين المباشرين بها ،وحتى من بعض عامة الشعب الذين يرون أن الرشوة والفساد قد تكون طريقهم لافتكاك حصة من هذه الثروة التي تحق لهم مثل النافذين ،وهو ما سرع وتيرة الرشوة والفساد.

–إطلاق مشاريع تنموية ضخمة : تمثل لقمة لا يفوقها المفسدون

–التمسك أكثر بالصلاحيات الواسعة :حافظ المسؤولون على كامل صلاحياتهم رغم التوجه الشكلي نحو اقتصاد السوق وتمت إعادة تموقع الدولة في الاقتصاد.

–اختلال سلم القيم :بروز القيم السلبية في المجتمع وطفوها للسطح بدليل التحول نحو النهب المكشوف مما يعني غياب الحياء.

–ضعف الجهاز التنفيذي : رغم أن هذه الفترة عرفت محاولة لإصلاح القضاء ،وشهدت تعديلات في القانون فيما يتعلق بالرشوة إلا أن الإشكال الذي فرض نفسه بإلحاح كان على مستوى تطبيق وتنفيذ القانون ،فسن القوانين وتشريعها لا يكفي وحده للقضاء على الرشوة بل أنه يشجعها إذ أنه يضيع هيبة القانون أمام المفسدين فيسهل عليهم تجاوزه.

–غموض النهج المتبع : بعد مرور فترة طويلة على الإصلاحات لم توفق الجزائر في التطبيق الفعلي لتوجهها النهائي نحو الليبرالية ،وهو ما خلق فجوات تستغل بعناية ،فيبدو الأمر وكأنه إطالة عمر الدولة الحامية للاستنفاع بها إلى أقصى حد ممكن.

–التوجه الشكلي نحو المكافحة العالمية : شهدت هذه الفترة وجوب اندماج الجزائر مع الاقتصاد العالمي وهو ما فرض عليها الالتزام بتوقيع عدة اتفاقيات خاصة في ما يتعلق بالحكم الراشد والفساد ،لكن الجزائر وبعد توقيعها على جل المعاهدات العالمية لا تتعاون فيما يتعلق بإدلاء تصريحات رسمية موثقة حول الظاهرة ،وتتستر على هامش مهم منها ، ولا تشجع البحوث التطبيقية في السياق فيبدو أن هذه المعاهدات حبر على ورق ،وهو ما يهمش حتى القوانين الدولية في نظر المفسدين ومن ثم مضاعفة نشاطهم.

الفصل الخامس

الإطار الكمي لتطور سلوك ظاهرة الرشوة بالجزائر

مقدمة الفصل الخامس

I_ تحليل مسار ظاهرة الرشوة بالجزائر من خلال المعطيات العالمية

I_1 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفقا لتقييم منظمة الشفافية الدولية
I_2 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفق تقييم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

II_ استشعار التطور الكمي لظاهرة الرشوة من خلال تطور مداخيل الجزائر

II_1 محاكاة الفساد والرشوة لأبرز تطورات الاقتصاد الجزائري
II_2 تحليل الفساد وفق تطور الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر
II_3 دلالة ضعف المداخيل الضريبية على ارتفاع مستوى الفساد والرشوة بالجزائر

III_ استشعار التطور الكمي لظاهرة الرشوة من خلال تطور نفقات الجزائر

III_1 تحليل التطورات الحاصلة في النفقات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر
III_2 تحليل التطورات الحاصلة في النفقات والإيرادات النهائية معا في ميزانية الجزائر
III_3 استقراء وضعية الفساد والرشوة في الجزائر وفقا لمآخذ الإنفاق العمومي

خاتمة الفصل الخامس

مقدمة الفصل الخامس:

بعد تعرضنا من خلال الفصل السابق للتحاليل النظرية حول مسار ظاهرة الرشوة بالجزائر، اقتضت بنا الحاجة إلى ولوج الشق الكمي لمعاينة وضعية الظاهرة ببلدنا.

ولما كانت الرشوة ظاهرة مستعصية القياس كما أسلفنا في جزئيات سابقة من البحث ، تعددت الاجتهادات الرامية إلى محاولة تقييمها بغية الوقوف على حجمها ولو بشكل تقريبي كسبيل أوحد لتنظيم مكافحتها و تقليل حدتها مستقبلا .هذا وقد أصبحت تقييمات الرشوة والفساد بالنسبة لبلدان العالم متغيرا حاسما في علاقاتها الخارجية في جميع الميادين و الأصعدة (الاجتماعية ،السياسية والاقتصادية) ،ولعل الميدان الاقتصادي يعتبر أهمها على الإطلاق ، ونتلمس ذلك من خلال الشروط الموضوعة للانضمام إلى كبريات المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية ،والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تشدد كلها على وجوب الحد من الفساد وجعله أولوية بالنسبة للبلدان الطامحة إلى التفاعل اقتصاديا مع العالم الخارجي من خلال مؤسساته العالمية.

إن استشراء الفساد والرشوة في أي بلد يعني توسيع مجال الشك الاقتصادي ومن ثم التحفظ والاحتياط عند التعاطي مع هذا البلد ،لكن عدم توفير المعطيات الكافية عن ظاهرة الفساد والرشوة بأي بلد كان يعني الضبابية المطلقة لمجال الشك الاقتصادي ومن ثم الإحجام كليا عن التعامل مع هذا البلد (في ظل عالم تحتدم فيه المنافسة ويضع تقليل الشك الاقتصادي كأول رهانات استمراريته)،وعلى هذا الأساس تتسابق بلدان العالم مؤخرا (وعلى شاكلتها الجزائر) نحو توقيع معاهدات مكافحة الفساد والخضوع إلى سلم التقييم العالمي من خلال عديد المؤشرات الكاشفة للفساد وهذا بغية المحافظة على بقائها في الخارطة الاقتصادية العالمية.وفي المقابل تنامت الجهود المحلية (ولو بطريقة شكلية) لتعقب الفساد والرشوة من خلال تكثيف سن التشريعات في السياق إضافة إلى جهود الحكومات الرامية إلى ترسيخ نواياها في مكافحة الظاهرة ، ناهيك عن تحرك الإعلام بحرية أكبر نحو فضح التجاوزات الحاصلة التي قد تحصل.

على ضوء ما تقدم ارتأينا أن نوضح من خلال هذا الفصل مسار الرشوة في الجزائر في صيغة كمية من خلال عرض أبرز التقييمات العالمية على سبيل المثال لا الحصر لننتقل إلى محاولة استشعار تواجد الظاهرة من خلال تحليل ميزانية الجزائر وبالوقوف على حركات نفقاتها وإيراداتها خاصة ما يتعلق بالإيرادات الجبائية محاولين إثبات فرضية تشجيع الريع البترولي للفساد.

I_تحليل مسار ظاهرة الرشوة بالجزائر من خلال المعطيات العالمية :

من خلال هذه الجزئية سنحاول عرض بعض أبرز المؤشرات العالمية المتوفرة حول الفساد والمتضمنة لظاهرة الرشوة لتبيين تطور مسار هذه الأخيرة ببلدنا.

ونشير إلى أننا اكتفينا بالمعطيات المتعلقة بالفساد انطلاقا من 2003 لعدم توفر معلومات عن الفساد في الجزائر قبل 2003كون الجزائر لم تكن قد شرعت بعد في توقيع معاهدة مكافحة الفساد ،كما لم تكن قد جهرت بما يكفي لانضمامها الفعلي إلى الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الذي يفتح ملف الفساد في أي بلد يدخله ،وهذا طبعا في محاولة لتقليل الشك الاقتصادي .

وتوخيا منا لتتبع المسار المنهجي لبحثنا نقترح عرض نتائج مصدرين مختلفين لكل منهما أهميته القصوى ، الأول يمثل منظمة غير حكومية متمثلة في الشفافية الدولية بينما يعنى الثاني بمؤسسة مالية عالمية متمثلة في البنك العالمي.

I_1 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفقا لتقييم منظمة الشفافية الدولية: [مؤشر مدركات الفساد (2003-2010)]

كما أسلفنا ،فإن منظمة الشفافية الدولية تقيم دول العالم وفق مؤشر مدركات الفساد المحصور بين الصفر (أعلى مستوى ممكن من النزاهة وأدنى مستوى ممكن من الفساد) إلى العشرة (أعلى مستوى ممكن من الفساد وأدنى مستوى ممكن من النزاهة) ، وعلى هذا الأساس سنحلل نتائج تقاريرها في الفترة الممتدة بين 2002 و 2009 ، وذلك من خلال مرحلتين أساسيتين / حيث سنعالج في المرحلة الأولى وضعية الفساد الجزائري مقابل وضعية الفساد العالمي ،لننتقل إلى معاينة وضعية الفساد الجزائري مقابل الفساد العربي ومنه الفساد المغاربي وهذا بغية محاولة وضع إطار لمسار الفساد بالجزائر نسبة إلى الغير.

I_1_1 تحليل وضعية الرشوة والفساد بالجزائر نسبة إلى مستويات الفساد بالعالم:

إن الأهمية الكبيرة المتنامية التي تحظى بها منظمة الشفافية الدولية كأكبر مؤسسة غير حكومية مناهضة للفساد والرشوة لا تترك بدا من تلمس مسار الفساد بأي بلد من خلال تقييم هذه الأخيرة له.

وعلى هذا الأساس سنناقش من خلال هذه الجزئية المراتب والعلامات التي نالتها الجزائر فيما يتعلق بالفساد منذ انضمامها إلى مؤسسة الشفافية الدولية ، ولهذا الغرض ندرج فيما يلي جدولا يلخص تطور مؤشر و رتب الفساد بالجزائر 2003-2009 (وفقا لمؤسسة الشفافية الدولية).

الجدول رقم 22 : تطور مؤشر وترتيب الفساد بالجزائر (2003-2010)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9
الترتيب	133/88	-	159/97	163/84	178/99	180/92	180/111	105

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية(موقع الإنترنت)

ملاحظة : لم يكن عبثا حصر المعطيات ابتداء من 2003 ، ولكن هذا راجع لأن مؤشر الفساد لم يتم حسابه بالنسبة للجزائر إلا بعد توقيع معاهدة الأمم المتحد لمكافحة الفساد سنة 2003 .

الشكل رقم 13 : تطور مؤشر وترتيب الفساد بالجزائر (2003-2010)

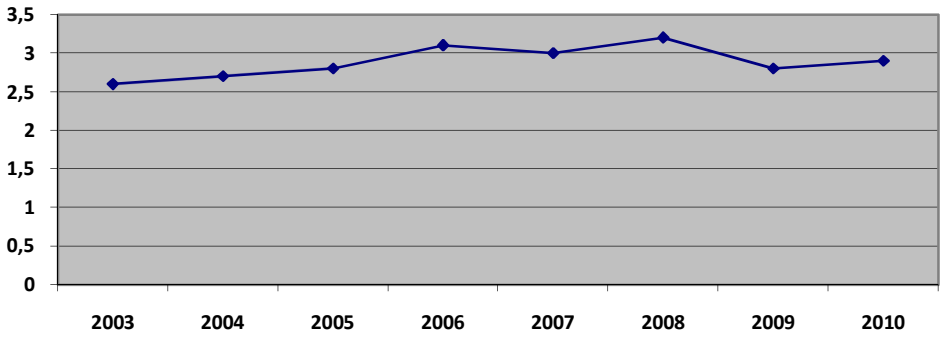

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية(الجدول أعلاه)

تؤكد النتائج الموضحة من خلال كل من الجدول والشكل البياني السابقين أن الجزائر ما فتئت تحتل مراتب غير مشرفة في سلم الفساد منذ أخذها بالاعتبار ضمن الدول التي تقيمها منظمة الشفافية الدولية ،وإذا اعتبرنا أن الاعتماد في وصف مسار الفساد في البلد على الترتيب أقل موضوعية ،كون عدد البلدان الخاضعة للتقييم متغيرة فإن علامة المؤشر الذي يعتبر نفسه بالنسبة لجميع البلدان تؤكد بدورها المستوى المتدني للجزائر فيما يتعلق بمستوى النزاهة . حيث نلاحظ أن أعلى علامة سجلها المؤشر كانت 3.2 سنة 2008 وهي علامة تظل بعيدة جدا عن أعلى علامة

مسجلة في نفس السنة وهي 9.3 والتي أحرزها كل من نيوزيلندا والدانمارك (أنظر الملحق الموضح لمؤشرات الفساد 2003-2009 بالنسبة لجميع البلدان المعتبرة في التصنيف) ،وأكثر من هذا فإن هذه العلامة تظل بعيدة كل البعد حتى عن العلامة الوسطى(5 من عشرة) وهو ما يشير إلى المستوى المرتفع للفساد بالجزائر.

فيما يتعلق بمستويات الفساد بالعالم (أنظر **الملحق** الموضح لمؤشرات الفساد 2003-2009 بالنسبة لجميع البلدان المعتبرة في التصنيف) فنلاحظ أنها مرتفعة بشكل مذهل حيث لم تتمكن سوى 56 دولة فقط من ضمن 180 دولة (المعتبرة في التقييم إلى غاية 2009) من إحراز مؤشر يساوي أو يفوق العلامة الوسطى (5) وهذا مرة على الأقل خلال السنوات (من 2002 إلى 2009) وهذا مقابل 124 دولة (ما يفوق الضعف) انحصرت قيم مؤشراتها تحت القيمة الوسطى (5) في نفس الفترة المعتبرة ، وأكثر من هذا فإن عدد الدول التي حققت أعلى قيمة للمؤشر والمتمثلة في العلامتين 9 و8 من عشرة في دلالة على قدر عالي من النزاهة لم يتجاوز 17 دولة من بين 180خلال الفترة المذكورة (بقيادة كل من نيوزيلاندا ، الدانمرك ،سنغافورة، السويد ،سويسرا ، هولندا ، أستراليا،كندا و أيسلندا و اللكسمبورغ والتي أحرزت قيما تساوي أو تفوق

التسعة خلال الفترة المعتبرة) وفي المقابل فإن القيم الدنيا للفساد والمتمثلة في القيمتين 2 و 1 قد أحرزتها 110 دولة من بين 180 من الدول المعتبرة خلال الفترة المذكورة (وتتذيل هذه الدول كل من الصومال ،أفغانستان ، ميانمار ، العراق ، التشاد ، العراق ، السودان ، أوزبكستان ، تزكستان ، إيران ، هاييتي ، كينيا ، بور ندي ، الكونغو والكونغو الديمقراطية ،أنقولا وطاجاكستان وهي الدول التي انحدرت إلى قيمة تقل عن 2 على الأقل مرة واحدة خلال الفترة المعتبرة).

من خلال ما تقدم يبرز الفساد وعلى شاكلته الرشوة كمشكل عالمي لا يعرف الاستثناءات وهذا يتوافق مع الطرح الذي وضعناه منذ بداية بحثنا هذا ، ويبرز بجلاء تباطؤ التقدم على مستوى مكافحته ، ذلك أننا نرى شبه جمود لجل دول العالم داخل قيم فساد معينة ،في الوقت الذي تتراجع فيه دول أخرى مسجلة مستويات أعلى من الفساد مع مرور الزمن (التراجع محسوس) وفي المقابل هناك قلة من الدول التي تحسن وضعيتها إزاء الفساد (التحسن يكون طفيفا)

ونعود إلى جدولنا المقترح أعلاه (الجدول 18) لنلاحظ أيضا أنه وعلى مدى سبع سنوات كاملة انحصر مؤشر الفساد بالجزائر بين القيمتين 2.6 و3.2 محققا تحسنا نوعيا بقيمة 0.8 فقط ،وهي قيمة لا تبشر أبدا بالخير بالنسبة لبلد يراهن على الاستثمار الأجنبي والشراكة الخارجية للنهوض بالتنمية والاستمرار في الاقتصاد العالمي وهو ما يتطلب جهودا ضخمة لتوفير الأمان الاقتصادي الذي لا يتأتى إلا من خلال نتائج قياسية (وليست رمزية) فيما يتعلق بمستوى الفساد.

يتضح من خلال الجدول التنامي المستمر لظاهرة الفساد والرشوة بالجزائر رغم التحسينات الطفيفة جدا في المؤشر والتي قد نعتبرها مهملة إذا قسناها بالمؤشرات الكلية الإيجابية نسبيا والمتأتية من اليسرة المالية للعوائد البترولية، وهو ما يعكس عدم تواجد الإرادة السياسية الفعلية لمكافحة الفساد والتي توازي الجهود الشكلية المبذولة في السياق (والتي سنتعرض إليها في جزئية لاحقة) . ويشير جيلالي حجاج رئيس جمعية مكافحة الرشوة بالجزائر (فرع منظمة الشفافية الدولية بالجزائر) في هذا السياق إلى أن السلطات الجزائرية لا تفعل أشياء كثيرة للحد من الفساد ، أكثر من ذلك لا توجد حماية للمنددين بالفساد الذين يتعرضون للمضايقات، لا سيما من قبل مشغليهم، ومن جانب مصالح الأمن والقضاء كذلك. وقد عبرت الندوة الثالثة للدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت شهر نوفمبر 2009 بالدوحة القطرية عن فشل مساعي محاربة الفساد، لا سيما من قبل ممثلي كل من: الجزائر ومصر وباكستان، لما رفضوا الميكانيزمات الدولية لمراقبة ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، كما عرقلوا مشاركة المجتمع المدني في هذا المسعى، ورفض نشر تقارير الفساد وتطورات تطبيق الاتفاقية أمام الرأي العام[1].

من جهتنا نعزي تدهور وضعية مكافحة الفساد بالجزائر إلى عدم فصلها النهائي في وجهتها الاقتصادية حيث أنها تعيد تموقع الدولة على هرم الحياة السياسية والاقتصادية في ذات الوقت الذي تنادي

1 محمد شراق ،(2010) ،**إرادة السلطات في محاربة الفساد غائبة**، الخبر 17جانفي2010

فيه بالانفتاح والخوصصة والديمقراطية وهو ما يخلق شكلا من التعارض بين اللوائح والقوانين العالمية التي توقعها بغية الاندماج في اقتصاد السوق العالمي ، والصلاحيات التي ما زالت واسعة لأعوان الدولة في سياق النهوض بالعملية التنموية استنادا على الدولة.

فعلا نلاحظ أن أهم ما ميز الساحة الاقتصادية بالجزائر منذ سنة 2005 هو عودة لغة المخططات في خطاب الحكومة وذلك من خلال إقرارها ضرورة وضع استراتيجية صناعية وكذا التحضير للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2025 إضافة إلى قرارها تجميد عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري، مع التأكيد على أن الأمر لا يعني التراجع عن مبادئ اقتصاد السوق أو عودة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي·هذا الحضور المميز للدولة كفاعل اقتصادي في الشق المتعلق بالمخططات يضاف إلى حضورها الأساسي على مستوى تمويل النشاط الاقتصادي من خلال برامج دعم النمو التي خصص لها أكثر من 150 مليار دولار في السنوات الخمس الأخيرة، وهي البرامج التي تقف وراء تسجيل نسب نمو سنوية في معدل الـــ5 بالمائة مدعمة باستمرار ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية في 2007 قاربت الـــ100 دولارا للبرميل. فالجزائر التي مازالت تسجل مؤشرات اقتصادية كلية ايجابية باعتراف المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي، يبقى اقتصادها مرتبطا بمداخيل المحروقات التي سجلت هذه السنة كما كان متوقعا رقما قياسيا جديدا قارب الـــ60 مليار دولار. مثل هذه الراحة المالية كانت وراء إعادة تموقع الدولة في المجال الاقتصادي بالنظر إلى الحاجيات الكبيرة والنقائص المسجلة بفعل الأزمة التي عاشتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي، وبفعل عجز القطاع الاقتصادي –لأسباب بعضها موضوعي وبعضها الآخر غير كذلك – في أخذ زمام التنمية الاقتصادية وإخراج الاقتصاد الجزائري من دائرة الريع البترول

ظاهرة الفساد و الرشوة في الجزائر تحاكي توسعها وانتشارها في العالم

I_1_2 تحليل وضعية الرشوة والفساد بالجزائر نسبة إلى مستويات الفساد بالوطن العربي:

من خلال هذه الجزئية سنناقش وضعية الجزائر عربيا من ظاهرة الفساد والرشوة على ضوء نتائج تقارير منظمة الشفافية الدولية 2003–20 ، ولهذا الغرض ندرج الجدول رقم 18 في الصفحة الموالية الذي سنثري على أساسه المناقشة بالتحليل :

I_1_2_1 تحليل وضعية الفساد بالجزائر ضمن العالم العربي:

تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عربيا من حيث الفساد من بين 17 دولة عربية وهي مرتبة غير مشرفة على الإطلاق إذا ما أوردنا المكانة الاقتصادية للجزائر والثروات الهائلة التي تحوزها ، ويتقدم سلم الترتيب العربي كل من دوليتي قطر والإمارات ضمن دول النخبة من حيث النزاهة على المستوى العالمي ، هذا ونشير إلى أن قطر كأول دولة عربية نزيهة تحتل الرتبة 22 عالميا ،وهو ما يبرز تفوق كثير من دول العالم من حيث النزاهة حتى على أكثر الدول العربية نزاهة .ويلاحظ أن جل الدول العربية التي تقدمت سلم الترتيب العربي هي ممالك غنية تتوفر على ثروات هائلة من جهة ،وقبضة حديدية على تسيير هذه الثروات من جهة مقابلة.

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 18 نستطيع الجزم بأن الوطن العربي ومن جملته الجزائر يشكل مرتعا خصبا للفساد عموما والرشوة تحديدا،ولعل ما يفاقم الوضع فيه غياب الأطر القانونية والمؤسسية التي من شأنها تطويق الظاهرة ،والبدء بمعالجتها بفعالية و نجاعة،فكما و ملاحظ تعتبر مؤشرات الفساد بالوطن الغربي من الأعلى في العالم في الوقت الذي تسجل فيه مستويات نمو تعتبر الأدنى في العالم اللهم إلا بعض الدول أو بالأحرى الممالك الغنية.بالإضافة إلى هدا فإن قناعة المواطن العربي راسخة بأن الفساد مستشر في بلده وذلك على غرار الحكومات والمؤسسات العربية ، وهذا في حد ذاته يدل بطريقة لا تقبل الشك بأن البيئة العربية مهيأة تماما لاحتضان الفساد والرشوة وذلك في ظل التغييب المستمر للشفافية والمساءلة وحكم القانون.

الجدول رقم 23: مقارنة الجزائر بالبلدان العربية من حيث تطور مؤشر الفساد(2003-2009)

البلد	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	ترتيب 2009
1.قطر	7.0	6.5	6.0	6.0	5.9	5.6	–	–	22
2.الإمارات	6.5	5.9	5.7	6.2	6.2	6.1	5.2	–	30
3.عمان	5.5	5.5	4.7	5.4	6.3	6.1	6.3	–	39
4.البحرين	5.1	5.4	5.0	5.7	5.8	5.8	6.1	–	46
5.الأردن	5.0	5.1	4.7	5.3	5.7	5.3	4.6	4.5	49
6.السعودية	4.3	3.5	3.4	3.3	3.4	3.4	4.5	–	63
7.تونس	4.2	4.4	4.2	4.6	4.9	5.0	4.9	4.8	65
8.الكويت	4.1	4.3	4.3	4.8	4.7	4.6	5.3	–	66
9.المغرب	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	3.2	3.3	3.7	89
10.الجزائر	2.8	3.2	3.0	3.1	2.8	2.7	2.6	–	111
10.مصر	2.8	2.8	2.9	3.3	3.4	3.2	3.3	3.4	111
12.سوريا	2.6	2.1	2.4	2.9	3.4	3.4	3.4	–	126
13.ليبيا	2.5	2.6	2.5	2.7	2.5	2.5	2.1	–	130
13.موريتانيا	2.5	2.8	2.6	3.1	–	–	–	–	130
15.اليمن	2.1	2.3	2.5	2.6	2.7	2.4	2.6	2.4	154
16.العراق	1.5	1.3	1.5	1.9	2.2	2.1	2.2	–	176
16.السودان	1.5	1.6	1.8	2.0	2.1	2.2	2.3	–	176
17.الصومال	1.1	1.0	1.4	–	2.1	–	–	–	180

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية

يمثل الفساد ومن جملته الرشوة أحد أبرز اهتمامات المواطن العربي ، وأحد أبرز المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية و السياسية العربية،أما مكافحته(الشكلية لاجتذاب الرأي العام العربي) فقد ظلت البند الدائم على جدول أعمال مختلف الحكومات المتعاقبة على هرم سلطة الدول العربية والجزائر بالمثل ،حيث لم ننفك نسمع من هذه الحكومات الدعوات المناهضة للفساد والرشوة عن طريق تحديث القوانين إصلاح الإدارة، ولعل ما يعمق شعور المواطن العربي بوجود الفساد والرشوة هو الخطاب الرسمي الذي ما فتئ ينثر الوعود بالقضاء عليه وملاحقة المتورطين به ،ولكن ذالك كان دون جدوى حيث اقتصرت المكافحة على التضحية ببعض رموز الحكم لامتصاص الغضب الجماهيري مما يشكل في حد ذاته اعترافا ضمنيا بانتشار الفساد وتغلغله في الطبقة الحاكمة نفسها.

ولعل ما يشير إلى ضرورة مجابهة الحكومات العربية بصرامة أكبر لفساد والرشوة، هو كونه (الفساد) السبب المباشر في إحداث التغيرات السياسية و الانقلابات العسكرية على مر التاريخ العربي المعاصر[1].

-الجزائر 1965 : الكولونيل هواري بومدين يطيح بالرئيس بن بلا ويتعهد بالقضاء على الفساد.

-مصر 1962: بعد ثورة الضباط الأحرار أذاع الجيش عبر راديو القاهرة: إن ثورة الضباط لم تكن مجرد تيار معاد للملك السابق ولكنها كانت ولا تزال وستبقى موجهة ضد الفساد بجميع أشكاله.

-تونس 1988: خطاب الرئيس زين العابدين بن علي في الذكرى الأولى للسابع من تشرين الثاني نوفمبر 1988 أمام مجلس النواب : "لا أحد يعلوا على القانون مهما كانت مكانته في السلطة و لا مجال لاستغلال النفوذ والمحسوبية فضلا عن الإثراء غير المشروع".

-سوريا 2000 : كلمة الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم أمام البرلمان السوري في 10 تموز يوليو 2000 : "علينا أن نكافح الهدر والفساد مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل كل عمل فيه نسبة من الخطأ غير المقصود يجب أن لا تقلقنا إنما المطلوب منع تكرارها " .

عند مراجعة ما أتت به هذه الوعود وغيرها من نتائج ملموسة ندرك بأنها لم تقترب من تحقيق الإصلاح المنشود ،بل تم استعمالها في الأغلب للتخلص من الخصوم السياسيين ،وهنا برز قصور القرار السياسي عن الإحاطة بالفساد ومنه نصل إلى أن قناعة المواطن باستشراء الفساد قد رسخها هذا القصور ، ويعزز إدراك المجتمع العربي بوجود الفساد في بلدانه عدد من الشواهد لعل من أبرزها تردي واقع الإدارة العامة ،وضعف المؤشرات الاقتصادية العربية مقارنة مع غيرها من الدول النامية.وتتشابه مشاكل الإدارة العامة في أكثر الدول العربية التي كانت في حد ذاتها هدفا لعمليات الإصلاح الإداري في السابق من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير جذري في فعالية هذا الجهاز.ويمكن تلخيصها في عدد من النقط على سبيل المثال لا الحصر :

-غياب المخطط الهيكلي العام ، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة مما أنتج ازدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أديا إلى تكبيل الجهاز الإداري .

-تضخم الجهاز الإداري حيث يلاحظ أن حجم القطاع العام في كثير من الدول العربية يفوق احتياجاته ،مما من شأنه تعقيد لإجراءات الإدارية ،ومن ثم إضعاف التواصل مع المواطن العربي ،ناهيك عن هدر أموال الدولة.

-اللامساواة و اللاتكفؤ الذي تفرزه الوساطة و المحسوبية.

-غياب الشافية والمساءلة

[1] مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 ، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية ، الطبعة الثانية ،بيروت ، ص 539 (عادل عبد اللطيف ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها)

-غياب المواطن عن صلب اهتمامات الإدارة.

-ضعف لتدريب الإداري وعدم انتظامه.

استنادا لما أسلفنا ،فمن الطبيعي إذن أن تكون الإدارة العربية أداة ناجعة لتطبيق سياسات الدولة وتقديم الخدمات التي يحتاجها المواطن ، ومن البديهي بالمثل استشراء الفساد بهذه الإدارة.

إن استشراء الفساد في الوطن العربي يعززه ضعف المؤشرات الاقتصادية العربية مقارنة بغيرها من الدول في العالمين المتقدم حتى النامي في عديد الأحيان ، كما يبرزه ارتفاع الدين العام بشكل لا يتناسب مع المشاريع والخدمات التي تقدمها الدول العربية.ومن دلائل تغلغل الفساد في الوطن العربي نذكر لى سبيل المثال لا الحصر:

- مثلا نلاحظ أنه بعد أن سجلت الدول العربية نسبة نمو كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بين 1963و1980 عرفت بعد ذلك ركودا هائلا لدرجة أن الناتج الإجمالي المحلي للفرد سنة 1980 كان أعلى منه سنة 2000 ،ومن جهة أخرى يعتبر معدل نمو لناتج الإجمالي للدول العربية أدنى بكثير من المستوى المحقق في منطقة شرق آسيا و المحيط الهادي ،وحتى من مستوى مجمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في العالم[1] .

- أضف إلى ذلك استبعاد المنطقة العربية من لعولمة المالية مقارنة مع مناطق أخرى في العالم ، حيث أن حصة الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة 2003 لم تتعدى 1% من هذه الاستثمارات ، ولا تشكل سوى3 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية ، وهذا على الرغم من التدابير التي اتخذها كثير من الدول العربية في مطلع التسعينات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ،كتعديل قوانين التملك الأجنبي وقوانين الاستثمار والقيود المفروضة على المستثمرين الأجانب[2].

I_1_2_2 تحليل وضعية الفساد بالجزائر ضمن العالم المغاربي:

الجدول رقم 24 : مقارنة الجزائر بالبلدان المغاربية من حيث تطور مؤشر الفساد(2003-2009)

	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2009 الرتبة
1.تونس	4.2	4.4	4.2	4.6	4.9	5.0	4.9	4.8	65
2.المغرب	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	3.2	3.3	3.7	89
3.الجزائر	2.8	3.2	3.0	3.1	2.8	2.7	2.6	–	111
4.ليبيا	2.5	2.6	2.5	2.7	2.5	2.5	2.1	–	130
5.موريتانيا	2.5	2.8	2.6	3.1	–	–	–	–	130

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ، ، (2003) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية: **نحو إقامة مجتمع المعرفة**،ص135

[2] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،(2003) ، تقرير التنافسية العربية ، ص51

ولتوضيح هذه الأرقام الواردة في الجدول نقترح الشكل رقم 12 لتمثيلها بيانيا.

الشكل رقم 14: التمثيل البياني لتطور مؤشر الفساد بالبلدان المغاربية(2003-2009)

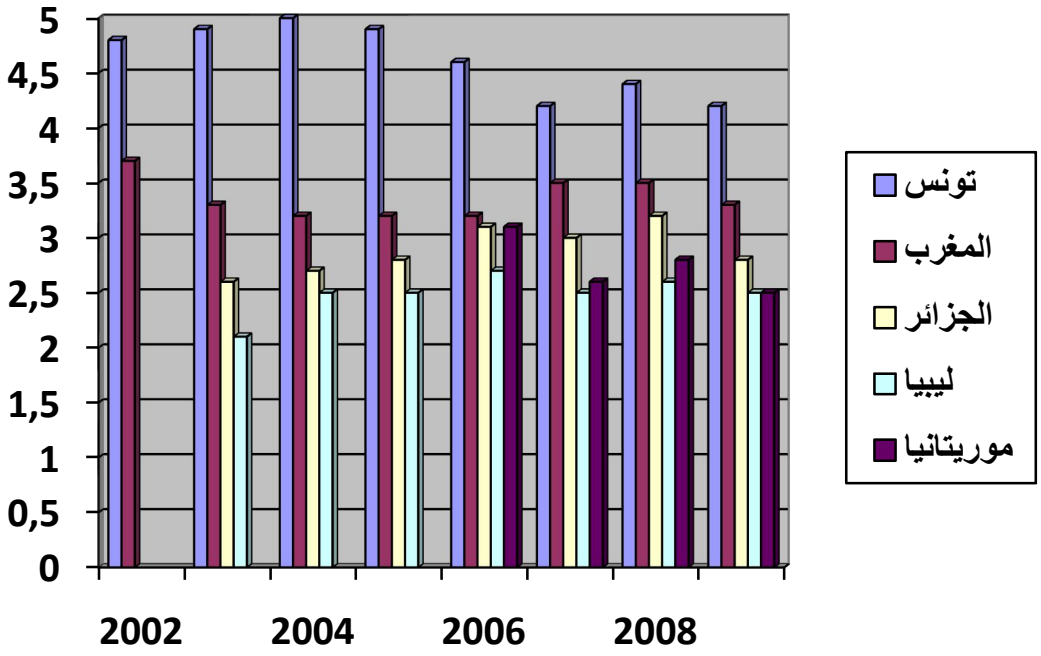

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا إلى معطيات الجدول 22

بالنسبة للبلدان المغاربية (كما يتضح من خلال الجدول التوضيحي والشكل البياني) فإن الجزائر تتوسطها من حيث مستوى الفساد ،متقدمة على كل من موريتانيا وليبيا ، ومتأخرة عن كل من تونس والمغرب، إذن فمقارنة بالجارتين تونس والمغرب، إنهما الأفضل من دون الإمكانات الهائلة المتوفرة للجزائر، وخاصة بالنسبة لتونس التي تستورد الطاقة حيث تجاوزت صادراتها الصناعية 14 مليار دولار العام 2009 مقابل 800 مليون دولار للجزائر التي تتخبط في البحث عن نموذج مناسب لزيادة حجم صادراتها غير البترولية[1].

وعلى العموم يعتبر أداء الدول المغاربية على خارطة الفساد ضعيفا حيث سجلت كلها علامات أدنى من العلامة الوسطى 5 خلال السنوات المعتبرة في الجدول ما عدى تونس التي سجلت هذه العلامة سنة 2004 ،والتي تعتبر أحسن دولة مغاربية فيما يتعلق بالنزاهة ذلك أن مؤشرها تأرجح بين 4.2 كأدنى قيمة (وهي أكبر بكثير من أعلى قيمة جلتها الجزائر 3.2) و5 كأعلى قيمة .أما موريتانيا فتعتبر أسوأ دولة فيما يتعلق بمستوى النزاهة وهذا ليس فقط للنسب المتدنية للمؤشر والذي سجل تراجعا منذ أخذها بالاعتبار في تقييم منظمة الشفافية الدولية ،بل كذلك لأنها تأخرت كثيرا للانضمام إلى سلم التقييم العالمي (2006) وهو ما يعكس تأخرا في محاولة الانغماس في الاقتصاد العالمي الذي وكما أسلفنا يوجب ضمانات تقليل لشك الاقتصادي التي يعتبر تقييم مستوى الفساد أبرزها.

[1] www.dahmane16.ahlamontada.net/montada-f8/topic-t4064.htmاقتصاد

ولتعميق الرؤية أكثر نقترح فيما يلي نظرة موجزة عن ملامح وضعية الفساد بالدول المغاربية :

– **تونس** :المجتمع القانوني التونسي يمارس الضغط بدوره لوضع حد للرشوة. وفي مارس 2009، وقع العشرات من الحقوقيين والسياسيين عريضة "وطنية ضد الفساد "للتحذير من "تنامي ظاهرة الرشوة" إلى غياب الشفافية في الصفقات العمومية .وبالنسبة لأحد النشطاء التونسيين فإنه يجب إيجاد الحل على مستوى القاعدة الشعبية .

– **المغرب** : إن الفساد في المغرب يتخلل كثيرا من مستويات دواليب الإدارة المحلية والوطنية،في حين بذلت مجهودات في السنوات الأخيرة ومنها إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد بالإضافة لمجهودات فعاليات المجتمع المدني في سبيل التوعية. هناك عوامل كثيرة تؤدي لتفشي الظاهرة ومنها أساسا وجود الفقر والجهل وتضخم البيروقراطية". ويعتقد أن هناك أسباب أخرى منها غياب أجهزة المحاسبة، وتضخم القطاع العام ومركزية قوية. وقد صادق المغرب صادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد ولكنه لم يضع بعد آليات صارمة للقضاء على جذور الظاهرة والذي يجب أن يبدأ من تفعيل القوانين الخاصة بالتصريح بالممتلكات والحد من الامتيازات القضائية وتهريب وتبييض الأموال.

– **موريتانيا:** تعتبر الصفقات العمومية أحد قطاعات النشاط الحكومي الأكثر عرضة للفساد لأنها تمس حصة كبيرة من الموارد العامة. وبما أن الفساد في الصفقات يمس نفقات الدولة في كافة القطاعات فإن الآثار قد تكون خطيرة .ومن بين أبرز المصاعب في رصد الفساد في هذا القطاع هو كون الفساد قد يستشري في عدة مراحل من تعريف وتصميم المشاريع إلى الإعلان والتأهيل الأولي وتقديم المناقصات إلى مراقبة العقود الرابحة .الفساد حاضر أيضا في الجهاز القضائي حيث عادة ما يتم التعاطي مع السجلات "تحت الطاولة، فالفساد شديد الانتشار فيما يخص الولوج الانتقائي للعدالة والتعاطي مع الملفات وسرعة معالجة القضايا الفردية والتهم المخفية. في موريتانيا، تتصدر الحرب ضد الجريمة المالية والفساد وانتهاكات أخرى للملكية العمومية اهتمامات السلطات العليا .واعتمدت موريتانيا أصلا مدونة أخلاقية لفائدة الموظفين وقانون حول وضع أملاك مسؤولي الدولة السامين. كما وقعت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمحاربة الفساد وصادقت على معاهدة الأمم المتحدة ضد الفساد في أكتوبر 2006.

– **أما في ليبيا**: سجلت الهيئة الشعبية للمراقبة والتفتيش وهي وكالة حكومية أنه تم رفع اتهامات ضد 1498 متهم في ممارسات الفساد .المخالفات المالية كانت على رأس القائمة وتمت إحالة 135قضية ضد 784متهم إلى الهيئات التأديبية.

ظاهرة الفساد و الرشوة في الجزائر تتشبع بمثيلتها في الوطن العربي والمغاربي وتعتبر فرعا خاصا منها ،حيث تمتلك جميع خصائصها الأساسية

I_2 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفق تقييم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: [مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال[1] (2008-2009)]

كما أسلفنا من خلال الفصل الأول للبحث فإن مفهوم الفساد يأخذ بعدا أعمق منذ مطلع التسعينات أين أخذ يبلور مفهومه الحالي تدريجيا وفقا لنتائج أبحاث المؤسسات العالمية خاصة المالية التي اضطلعت بمهمة البحث الميداني حول الظاهرة.

فعلا شهد العالم تحولات عديدة أدت بكثير من بلدانه إلى المرور بفترات انتقالية ،ما أوجب تدخل النظام الاقتصادي الدولي خاصة من خلال المؤسسات المالية الدولية التي أخذت على عاتقها مهمة الإصلاح من خلال مقترحات إعادة التعديل الهيكلي التي رافقت الجدولة الجديدة لديون الدول العاجزة عن السداد ،ولعل هذا ما شجع البحث في مجال معايير وسبل إنجاح مساعي الإصلاح وعبرها المسيرة التنموية للبلدان المعنية أين تكاثفت الجهود للبحث (خاصة من قبل الخبراء الناشطين في المؤسسات المالية الدولية) عن مواطن الخلل في إعاقة النشاط الاقتصادي وتمخض عن هذه الجهود الالتفاف حول مبدأ الحكم الراشد الذي حمل بين طياته وجوب مكافحة الفساد بشتى أنواعه وهنا تحديدا أخذ منحى مفهوم الفساد ومن جملته الرشوة اتجاها جديدا أكثر عمقا ،حيث تم التركيز في بنائه على البعد الاقتصادي الكلي ويظهر هذا من خلال الكم الهائل من البحوث التطبيقية لعديد من الدول والذي تمحور حول ربط مجمعاتها الاقتصادية الكلية بالفساد والرشوة ومن ثم رصد علاقة هذا الأخير بالمسار التنموي.

من جهتنا وبعد أن أسلفنا تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفقا لتقييم نتائج أبرز مؤسسة غير حكومية (منظمة الشفافية لدولية) ،سنحاول فيما يلي التوجه بتحليل الظاهرة وفقا لأهم مؤسسة مالية عالمية متمثلة في البنك العالمي الذي كلن السباق إلى الاهتمام بالشق الاقتصادي للفساد والرشوة خاصة ما يضمن به تحقيق الحكم الراشد (الذي تعرضنا إليه سلفا) كسبيل أوحد للانضمام إلى المجموعة العالمية وسط التنافسية الشديدة،ووسيلة أنجع لتقليل الشك الاقتصادي والإقلاع في العملية التنموية والاستمرار فيها . ولهذا الغرض نعرض فيما يلي ، تقييم وضعية الجزائر عربيا وعالميا أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال(2008-2009) كمؤشر أساسي للبنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية لننتقل إلى حوصلة نتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بغية الوقوف على وضعية الفساد بمحيط الاستثمار الداخلي والخارجي بالجزائر.

[1] يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا عن البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية منذ 2004 ،وهو مؤشر مركب يتكون من المؤشرات العشر الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال.

I_2_1 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر نسبة إلى مناخ الأعمال بالعالمين الدولي والعربي: من خلال هذه الجزئية سنناقش وضعية الجزائر عالميا وعربيا فيما يتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال كأبرز مؤشر دال على الفساد صادر عن جهد بحثي مشترك بين البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية ، وفيما يلي نعرض جدولا يرتب الجزائر ضمن الدول العربية ويوضح مكانتها العالمية للسنتين 2008-2009.

ملاحظة :

- الترتيب الكلي المفصل لجميع دول العالم موجود ضمن قائمة الملاحق لمن يريد الاطلاع
- تحليل المعطيات سيقتصر على مقاصد البحث ولن يتشعب إلى ما قد يقود بنا للخروج عن الموضوع رغم أن هذه التشعبات بالغة الأهمية.
- اكتفينا بالاقتصار على الدول العربية التي ارتأينا أهمية تواجدها في التحليل إما لقربه الجغرافي ، أو لاشتراكها في بعض الخصائص الاقتصادية مثل الاعتماد على الموارد الطاقوية.
- من خلال هذه الجزئية سنركز بداية على استقصاء الوضع العربي أولا من خلال تحليل وضعية البلدان العربية عالميا وفقا لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، لننتقل إلى التوغل في الوضع الجزائري

من خلال تحليل وضعية الجزائر عالميا و عربيا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال،هذا لنصل إلى تحليل الرؤية المستقبلية لمؤشر مناخ الأعمال الجزائري وفقا لتوقعات البنك العالمي.

الجدول رقم 25 : ترتيب البلدان العربية عالميا وعربيا على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (2009-2008)

	2009		2008	
	الرتبة عربيا من أصل 16 دولة	الرتبة عالميا من أصل 181 دولة		الرتبة عربيا من أصل 16 دولة
السعودية	1	16	السعودية	1
البحرين	2	18	البحرين	2
قطر	3	37	قطر	3
الإمارات	4	46	الإمارات	4
الكويت	5	52	الكويت	5
عمان	6	57	عمان	6
تونس	7	73	تونس	7
اليمن	8	98	اليمن	8
لبنان	9	99	لبنان	9
مصر	10	114	مصر	10
المغرب	11	128	المغرب	11
الجزائر	**12**	**132**	الجزائر	**12**
سوريا	13	137	سوريا	13
السودان	14	147	السودان	14
العراق	15	152	العراق	15
موريتانيا	16	160	موريتانيا	16

المصدر : من إعداد الباحثة عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 (مطبوعة مشتركة بين البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية)

I_2_1_1 وضعية البلدان العربية عالميا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

بادئا ببدء وقبل الوقوف على وضعية الجزائر وفقا لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ، نقف على وضعية البلدان العربية ضمن المنظومة العالمية في هذا السياق.

– لعل أول ملاحظة تلفت انتباه المتأمل للجدول هو المكانة الضعيفة جدا للدول العربية مقارنة بدول العالم الأخرى، المتقدمة وحتى النامية (أنظر الملحق رقم)،حيث لا نجد سوى دولتين عربيتين تنافس العالم على المراتب العشرين الأولى (السعودية التي احتلت الرتبة 16 سنة 2009 لتتقدم كثيرا عن الرتبة 24 التي احتلتها سنة 2008 ،والبحرين التي احتلت على التوالي الرتبتين 17 و 18 لسنتي 2008 و2009)، وبإضافة كل من قطر (الرتبتين 38و37على التوالي)والإمارات (الرتبتين 54و46على التوالي)،الكويت (الرتبتين 49و52على التوالي)،وعمان(الرتبتين 57و57على التوالي)وأخيرا تونس (الرتبتين 81و73على التوالي) يصبح لدينا فقط سبع دول من أصل 16 دولة عربية تنفذ تحت الترتيب الوسطي لبلدان العالم (الرتبة الوسطية هي 90 من بين 181)، لتأتي كل الدول العربية المتبقية بعد هذه الرتبة الوسطية 90.ويبرز هذا بجلاء ما أسلفنا من خلال لجزئية السابقة في عرضه حول تفشي الفساد في محيط الإدارة بالوطن العربي .

– ونستطيع الجزم بأن الواقع الاقتصادي المتغير للوطن العربي كانت له اليد الطولى لفساد مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال .فعلا قد أرغم تدني أسعار النفط في الثمانينات وانخفاض مؤشرات الاستثمارات التنمية الحكومات العربية (وعلى غرارها الجزائر) على إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة بعد عقدين من التنمية الاقتصادية السريعة ،فالأنظمة التي تلت حقبة الاستقلال والتي تبنت في معظمها سياسات تندرج تحت مسمى الاشتراكية أو أنها تركز على الدور المسيطر للدولة جعلت اقتصاديات المنطقة مغلقة وموجهة من قبل الدولة ،غير أنه بتشجيع وضغط من المؤسسات المالية الدولية بدأت الحكومات العربية في منتصف الثمانينات تعدل توجهاتها لتصبح أكثر ملاءمة مع الاقتصاد العالمي ،وتعزيز الدور المتنامي للاقتصاد الحر من دون أن يعني ذلك تبني الفكر الليبرالي في مجمله .مع هذه الوضعية (انخفاض عوائد الطاقة) انخفضت الاستثمارات الإنمائية وظهرت الحاجة الملحة إلى تحفيز الاقتصاد فاضطرت الحكومات العربية إلى مسايرة دعوة المؤسسات المالية الدولية دون التمهيد المسبق لأرضياتها ،ولقد أدى الخلط بين سياستين متعارضتين إلى انتشار ممارسات الفساد واتساع نطاقه من القطاع العام إلى القطع الخاص الآخذ بالتوسع ،وهو ما نعزي إليه النتائج السلبية فيما يتعلق بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المدرج سلفا، خاصة إذا ما أضفنا ملاحظة البيروقراطية التي أوجدتها الدول الاشتراكية لخدمة أعون النظام والتي باتت مستأصلة لا تفارق الدول العربية حتى بعد اعتزام ولوجها اقتصاد السوق.

– ولعل ثاني أبرز ملاحظة هو أن الممالك الغنية تتقدم دوما الدول العربية في كل المؤشرات ، ذلك أن مداخيلها مرتفعة ومتجددة إضافة إلى أن النظام الملكي يعتبر أكثر جرأة في فرض الإجراءات ،وأكثر تحكما في ضبط التوترات الشعبية التي تكون كثيفة في الأنظمة الجمهورية لشعور الامتلاك الجماعي لأملاك

الدولة التي تكون عادة متاحة بعد خوض حرب ضروس قدمت خلالها عديد التضحيات من مختلف طبقات المجتمع التي تطالب بطرق مختلفة بحقها في ثمار الاستقلال.

I_2_1_2 وضعية الجزائر عالميا و عربيا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

– يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراتب غير مشرفة عالميا (130،132 من بين 181 دولة للسنتين 2008 و 2009 على التوالي) وحتى عربيا (12 من بين 16دولة)،وينعكس التحليل السابق حول علاقة الفساد بالدول العربية بالوضعية السلبية فيما يتعلق سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على الجزائر باعتبارها دولة عربية تمتلك كل خصائص الفساد العربي كما أسلفنا في جزئية سابقة للبحث .وتنعكس هذه المراتب غير المشرفة للجزائر مباشرة على مستوى تنافسيتها العالمي ، وهذا ما يوضحه تقرير منتدى دافوس الاقتصادي[1] الذي كشف سنة 2008 أن الجزائر قد احتلت المرتبة 99 من بين 134 دولة على مستوى العالم، حيث سجل خلال هذه السنة تراجع ملحوظ بأكثر من عشر نقاط خلال هذه السنة مقارنة بعام 2007 أين احتلت فيه الجزائر المرتبة 81عالميا[2].

وذكر التقرير، الصادر باللغة الإنجليزية عن موقع الهيئة الدولية، أن الاقتصاد الجزائري سجل تراجعا في مؤشراته الاقتصادية على الصعيد العالمي بسبب النمو المتباطئ في بعض القطاعات الحيوية، في حين أشاد التقرير بالحركية الحاصلة في مجال تطوير الهياكل القاعدية، وخاصة قطاع الأشغال العمومية مثل شبكات الطرق والمنشآت العملاقة، ويرتكز التقرير في أساس ترتيب الدول على اثنتي عشرة معيارا تشمل المؤسسات الكبرى والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي، إضافة إلى قطاعات الصحة والتعليم الابتدائي والتعليم العالي والتدريب، إلى جانب أهلية سوق الممتلكات وكفاءة سوق العمل وتطور الأسواق المالية، والقدرة التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور بيئة الأعمال والابتكار. و يشار إلى أن التقرير أعطى الجزائر الرتبة 130 فيما يخص تنشيط بيئة الأعمال والاستثمارات، والدرجة 96 بالنسبة لنوعية وحجم السوق. وحسب ذات الوثيقة، فإن سنة 2006 شهدت خلالها الجزائر تنفيذ بعض التدابير المساهمة في تعزز مناخ الأعمال التجارية، لا سيما في مجالات التمويل والضرائب مع تحسين إجراءات الاقتراض وتخفيض نسبة الضريبة المحصلة على الدخل من 30 إلى 25 %. ومنح التسهيلات للمستثمرين بغرض إنشاء الأعمال التجارية وهو ماساهم في كسبها مراتب متقدمة في السابق.

–إن ما يعاب على الجزائر من خلال مراتبها غير المشرفة في ما يتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو امتلاكها ليسرة مالية معتبرة متأتية من العوائد الطاقوية مقارنة بدول عربية وعالمية أخرى تقدمتها في الترتيب وأحرزت نتائج إيجابية أو بمعنى أدق أقل سلبية وهذا رغم انخفاض قيمة العوائد الطاقوية

[1] http://forum.6r63h.com/showthread.php?t=82476

[2] وكانت قد احتلت الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية بالنسبة للسنوات من 2003 ل 2006 على التوالي المراتب: 74من 102 دولة ، 71 من 10 دولة ، 82 من 117 دولة ،76 من 125 دولة . هذه الأرقام مأخوذة من نفس المرجع السابق

بها مما يؤشر بدوره إلى ضلوع العوائد البترولية في تعميق ظاهرة الفساد والرشوة بالجزائر وهي الفرضية التي تبنيناها في هذا البحث.

I_2_1_3تحليل الرؤية المستقبلية لمؤشر مناخ الأعمال الجزائري وفقا لتوقعات البنك العالمي:

توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد الجزائري خلال 2010 بنسبة 3.9 بالمئة في تقريره حول الآفاق الاقتصادية العالمية 2010 والأزمة المالية والنمو ، مضيفاً إن الناتج الداخلي الخام للجزائر سجل ارتفاعاً قدره 2.1 بالمئة العام 2009، ويتوقع البنك أن تسجل الجزائر نمواً يفوق 4 بالمئة العام 2011 .وأشار البنك إلى أن نمو الناتج الداخلي للجزائر فاق المعدلات العالمية المتوقعة خلال السنتين 2009،2010 بفضل التأثير المحدود للأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال غير مرتبط بشكل مباشر بالاقتصاد العالمي . وفي ظل غيوم الأزمة التي لم تنقشع بعد، توقع البنك الدولي بقاء أسعار النفط ثابتة بصفة عامة عند متوسط يبلغ 76 دولاراً، و لم يخف البنك مخاوفه بشأن ارتفاع أسعار السلع الأولية الأخرى في المتوسط بواقع 3 بالمئة سنوياً فقط خلال العامين 2010 ,2011[1] .

وعلى ضوء هذه الوضعية التي تبدوا ظاهريا مريحة نشدد (على ضوء معطيات بحثنا) على مغبة التعويل المبالغ فيه على العوائد الطاقوية ،والانجراف إلى المبالغة في إطلاق المشاريع التنموية السريعة التي تكون عادة غير مدروسة بشكل كاف ،وغير آخذة بعين الاعتبار للأولويات التي يحتاجها المجتمع فعلا ،كما أنها تساهم في إعادة تموقع أعوان الدولة وهيمنتهم على الاقتصاد الجزائري ومن ثم المزيد من اللغط بين نمط التسيير المتبع فعلا وزيادة التأرجح بين المركزية واقتصاد السوق وهو ما يفتح المجال على مصراعيه لشتى أنواع الفساد والرشوة مؤثرا بذلك سلبا على مؤشر سهولة أنشطة الأعمال ومضعفا للاستثمار الداخلي والخارجي خاصة على مستوى النوعية.

من جهة أخرى نرى أن أولويات السياسة الحكومية الراهنة في مجال الإنفاق الشره على المشاريع الضخمة كان سبباً في دفع وتيرة التضخم إلى الأعلى في السنوات الماضية، كما أن الشرائح المحدودة الدخل في الجزائر غير قادرة على تحمل المزيد من الضغوط التضخمية جراء تدهور القدرة الشرائية خلال السنوات العشر الماضية، ومحدودية فرص التشغيل في القطاعات الحقيقية.ويعتبر هذا سببا أساسيا (حسبنا) لتصعيد وتيرة الفساد والرشوة بالجزائر ومن ثم التأثير على بيئة الأعمال .

فيما يتعلق بالبطالة فإن الحديث عن تراجع نسب البطالة الرسمية إلى 10.3 بالمئة العام 2009لا يمكنه أن يغطي الواقع الصعب لملايين العاطلين وخصوصاً في أوساط الشباب أقل من 35 عاماً، مشيراً إلى أن الأرقام الرسمية نفسها تقر بأن 86.6 بالمئة من الشباب الجزائري أقل من 35 عاماً يعيش حالة بطالة مزرية .وكشف

[1] http://dahmane16.ahlamontada.net/montada-f8/topic-t4064.htm

عن محدودية برامج الإنفاق العمومية لإنعاش الاقتصاد الجزائري منذ 2001 في تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، والدفع بنسب النمو السنوية إلى معدلات مقبولة، لاسيما في القطاعات غير النفطية، رغم إنفاق نحو 200 مليار دولار على برامج لتطوير البنية التحتية وتعزيز قدرات الاقتصاد وتطوير قطاع الخدمات.كما أنه كلما زاد ضجيج الحكومة بخصوص تقدم الإصلاحات وتسجيل نجاحات للسياسات الاقتصادية للحكومة، كلما قفزت وتيرة معدلات استيراد السلع والخدمات من الخارج برقمين سنوياً .هذا ونشير إلى أن الجزائر لا تزال تتخبط في البحث عن نموذج مناسب لزيادة حجم صادراتها غير البترولية (بلغت الصادرات البترولية وحدها سنة 2009 حوالي 800 مليون دولار[1].

وتفيدنا هذه المعطيات فيما يتعلق بموضوع نقاشنا ،بأن مستوى الفساد والرشوة بالجزائر يتوقع له أن يواصل تناميه وهذا في ظل البطالة التي ستشجع التوجه للاقتصاد غير الرسمي الذي يستعمل الرشوة سبيلا أساسيا لتقليل الملاحقة ،خاصة في ظل تعاطف جماهيري يسمح بالتغاضي عن مثل هذه التجاوزات ، زمن جهة مقابلة فإن حالة البطالة في الجزائر تفرز مجالا لاستحداث طرق لدعم الفئة المعوزة بغرض الانتفاع الشخصي(فرصة لاستغلال أموال الدولة انطلاقا من المسؤول صاحب القرار إلى موصل المعونة والدعم) كهدف أساسي ومن ثم تشجيع الاتكالية وتغذية طرق التحايل للحصول على هذه الإعانات في ظل التوزيع المحابي وغير العادل لها.وهذا ما يؤثر على ثقافة الفرد العاطل الذي ـــعلى الأرجح ـــ يستمر في هذه السلوكيات حتى إن قدر له الالتحاق بعالم الشغل.بالموازاة مع كل ما أسلفنا فإن البطالة تعزز وتعمق الآفات الاجتماعية الخطيرة بشتى أنواعها وهو ما يؤثر على الأمن في البلد ومن ثم يصبح مناخ الأعمال صعبا ، ويتردد المستثمر في المغامرة بأمواله ببلد تكثر فيه احتمالات السرقة ،والتخريب ...وكل ما من شأنه أن يقلق سلامة المستثمر وأعماله.

فيما يتعلق بمواصلة التعويل على العوائد البترولية في الجزائر فإنه يهدد الاستقرار الاقتصادي بالبلد ،ويبقيه رهينة لتقلبات أسعار الطاقة وهو ما يعني جذب المزيد من الفساد حيث تستغل حالة اليسرة المالية لتحصيل أكبر قدر من المكاسب الشخصية لأنه لا أحد يضمن ما سيأتي به مستقبل الطاقة خاصة في ظل التوترات المفاجئة التي يشهدها العالم برمته ،وبهذه الطريقة تتسارع وتيرة الممارسات الفاسدة بشكل مذهل يهدد محيط الأعمال خاصة فيما يتعلق بالجودة التي تصبح سلعا يبيعها المسؤولون مقابل حجب الرقابة والتساهل في منح التصاريح للمشاريع الفاسدة ، ويؤدي هذا بالمستثمر إلى احتمال كبير في انسياقه إلى بؤرة الفساد هذه خاصة في ظل ثغرات التشريع التي تزيد في إغرائه(وهي نقطة سنتعرض إليها بتفصيل أكبر من خلال لفصل الموالي) .

[1] http://dahmane16.ahlamontada.net/montada-f8/topic-t4064.htm

I_2_2 تحليل وضعية الرشوة بالجزائر وفقا لأبرز مؤشرات مناخ الأعمال:

بعد وقوفنا على الوضعية العالمية والعربية للجزائر فيما يتعلق بمناخ الأعمال على ضوء قيم مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ،نحاول فيما يلي تحليل قيم المؤشرات الفرعية له بالنسبة للجزائر بغية التوصل إلى تبيين الروابط الأساسية بين الفساد والرشوة من جهة ،ومناخ الأعمال من جهة مقابلة ولكننا نسترسل قبل ذلك في إبراز أثر الفساد والرشوة على الانفتاح الاقتصادي .

لقد توصلنا إلى أن الجزائر وعلى غرار العالم الذي تضغط عليه التنافسية المفرطة ،والتسابق لاقتناص الفرص الكفيلة بإبقاء البلدان في الخارطة الاقتصادية العالمية ، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الاستثمارات الضخمة خاصة في ظل إطلاق كبريات المشاريع التنموية تأسيسا للركائز الاقتصادية بمعايير عالمية ،وهنا يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كضرورة لا غنى عنها خاصة إذا ما أشرنا إلى قيود الانضمام إلى المؤسسات العالمية الضاغطة باتجاه الانفتاح.

وحتى يكون الانفتاح الاقتصادي ناجح في جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات لا بد من توفير مناخ خصب وملائم ،وهذا حتى يتمكن المستثمر الأجنبي من المغامرة بأكبر قدر ممكن من أمواله وخبراته بغية استثمارها في البلد المستقبل،وفي هذا السياق يتوجب على البلد المستقبل أن يضع مجموعة من التسهيلات المحفزة أكثر للمستثمر ،وتقديم الإغراءات المواتية له وفي ذات الوقت يجب أن لا تتعارض هذه المحفزات مع المصلحة الوطنية التي تعتبر الغاية الأولى والأخيرة لأي دولة خاصة فيما يتعلق الاستثمار في القطاع المنتج والخلاق لفرص أكبر من العمل .

إن الانفتاح الاقتصادي الذي يعمل على توفير فرص أكبر للمستثمر يعتمد أساسا على الأبعاد التالية :

*استقرار الاقتصاد الكلي وانفتاحه. *وجود مؤسسات وهيئات تنظيمية فعالة.

توفير منشآت قاعدية ذات جودة عالية . مكافحة الفساد والرشوة في مناخ الأعمال .

ويمكن لنا أن نقول بأن جل هذه الأبعاد غير متوفرة بالشكل اللازم (أو بصحيح العبارة بالحد الأدنى) ،ذلك أنه عادة ما يتم تجاوزها من طرف العناصر التي تمارس نفوذها وتعمل على تحقيق مصالحها الشخصية الضيقة ،ويتجسد هذا جليا في الجزائر من خلال صراع الأجنحة بين الموالين للرئاسة الذين يفضلون التعامل مع الأصدقاء الجدد كالولايات المتحدة الأمريكية وبلدان

الخليج العربي وبين جماعة أخرى تفضل التعامل مع الاتحاد الأوربي مع التركيز على الطرف الفرنسي باعتباره المتعامل التاريخي[1].إن بسط هذه الأطراف لنفوذها مضافا إليه البيروقراطية الخانقة التي تشتهر بها الإدارة الجزائرية ،جعل من عملية الانفتاح الاقتصادي بالجزائر تراوح مكانها ،ولا تتقدم وفق خط السير المرسوم لها وفقا للجهود الحثيثة المبذولة في السياق.

[1] Emmanuel Dupuy ,**Algérie Privatisation ,La longue marche**, Arabies,N°228 ,Avril 2006,P39

فيما يلي ـــ وبغية التفصيل في مناخ الأعمال بالجزائر للوقوف على ضلوع الفساد في تعكيره ـــ ندرج جدولا شاملا يلخص تقرير ممارسة أنشطة الأعمال فيما يخص الجزائر ،والذي توخينا من خلاله عدم الغوص في التفاصيل الجزئية التي قد تحيد بنا عن مقاصد بحثنا مكتفين بذلك بالمعطيات التي ارتأينا أهميتها في التحليل وفق النسق الذي وجدناه مناسبا لسيرورة العمل.

الجدول رقم 26 : حوصلة نتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2009) بالنسبة للجزائر

المـــــؤشر	الرتبة	المـــــؤشر	الرتبة
بدء النشاط التجاري	**141**	حماية المستثمرين	**70**
– عدد الإجراءات 14 – الوقت بالأيام 24 – التكلفة %من متوسط الدخل القومي للفرد 10.8 – الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط الدخل القومي للفرد 36.6		– مؤشر نطاق الإفصاح(0–10) : 6 – مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة(0–10) : 6 – مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي(0–10) : 4 – مؤشر قوة حماية المستثمرين(0–10) : 5.3	
استخراج تراخيص البناء	**112**	دفع الضرائب	**166**
– عدد الإجراءات22 – الوقت بالأيام 240 – التكلفة %من متوسط الدخل القومي للفرد46.8		– المدفوعات (عدد المرات سنويا) 34 –الوقت (بالساعات سنويا) 451 –إجمالي سعر الضريبة %من الأرباح 74.2	
توظيف العاملين	**118**	التجارة عبر الحدود	**118**
– مؤشر صعوبة التعيين (0–100): 44 – مؤشر صرامة ساعات العمل (0–100): 60 – مؤشر صعوبة الفصل من العمل (0–100): 40 – مؤشر صرامة قوانين العمل (0–100): 48 – تكلفة الفصل من العمل (أسابيع من الراتب) :17		– عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير 8 – الوقت اللازم لإتمام التصدير بالأيام 17 – تكلفة التصدير بالدولار الأمريكي لكل حاوية 1.248 –عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد 9 – الوقت اللازم لإتمام الاستيراد بالأيام 23 – تكلفة الاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية 1.428	
تسجيل الملكية	**162**	إنفاذ العقود	**126**
– عدد الإجراءات14 – الوقت بالأيام 51 – التكلفة %من قيمة العقار :7.5		–عدد الإجراءات 47 – الوقت بالأيام 630 –التكلفة %من قيمة المطالبة21.9	
الحصول على الائتمان	**131**	تصفية النشاط التجاري	**49**
– مؤشر قوة الحقوق القانونية(0–10):3 – مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0–6) :2 –تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية(% من عدد السكان الراشدين) :0.2		–المدة الزمنية بالسنوات 2.5 –التكلفة %من قيمة موجودات التفليسة 7 –معدل استيراد الدين (سنتات عن كل دولار) 41.7	

-تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية(% من عدد السكان الراشدين) :0.0			

المصدر : من إعداد الباحثة عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 (مطبوعة مشتركة بين البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية)

ملاحظة :

– تتركز التحليلات المدرجة في هذه الجزئية ضمن محاولة تبيين مساهمة استفحال الفساد بالجزائر في تعكير مناخ الأعمال ومن ثم التأثير السلبي على كم ونوع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر شرطا أساسيا لإنجاح المساعي التنموية ببلدنا.

– أثناء إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 بلغ عدد سكان الجزائر 33.9 مليون شخص كما بلغ متوسط الدخل القومي للفرد بالدولار الأمريكي 3.620

على ضوء المعطيات الواردة في الجدول يبرز بجلاء تعقد مناخ الاستثمار بالجزائر من خلال صعوبة ممارسة الأعمال المستشف من قيم المؤشرات الفرعية الدالة عليه والتي نوجز فيما يلي قراءة لها مرفوقة بتحليل يتماشى ومحور النقاش في هذه الجزئية.

إن الفرضية الأساسية التي نناقشها على ضوء معطيات الجدول هي أن الاستثمار بالجزائر تواجهه عدة مثبطات في جل مراحل العمل وهذا ناتج عن البيروقراطية الشديدة للإدارة الجزائرية من جهة والتفات أصحاب القرار إلى المنافع الشخصية المتأتية عن طريق تسهيل الفساد والرشوة من خلال التراخي وقلة الحزم ،وهذا ما يجعل المستثمر إما يحجم عن الاستثمار بالجزائر أو يستثمر مستغلا الفساد المستشري لتغليب تحقيق المصالح الخاصة ومن ثم إهمال الصالح العام للجزائر.

ملاحظة :

-نشير إلى أننا من خلال التحليل سنناقش وضع الفساد والرشوة من خلال مسؤولين ،موظفين ومستثمرين مضطرين للفساد والرشوة ،وآخرين فاسدين بالأساس.

– وكانت قد احتلت الجزائر وفقا لمؤشر سهولة الأعمال بالنسبة للسنوات من2005 ل 2007 على التوالي المراتب: 123من 155 دولة ، 116 من 175 دولة ، 125من 117 دولة .[1]

فعلا يبين الجدول بجلاء البيروقراطية الشديدة للجزائر ويظهر هذا من خلال :

I_2_2_1 كثرة الإجراءات: إن أول ما يمكن ملاحظته هو كثرة الإجراءات الواجب إتباعها في كل خطوة من خطوات عمل المستثمر ببلدنا وهذا مقارنة بنظيرتها في عديد البلدان الأخرى ،حيث يحتاج بدء النشاط التجاري وحده إلى 14 إجراء ،وهو نفس عدد الإجراءات الذي يحتاجه تسجيل الملكية ،بينما يحتاج استخراج تصاريح البناء 22 إجراء ،ليتطلب إنفاذ العقود بالجزائر 41 إجراء(للوقوف على الفروقات بين الجزائر وباقي البلدان أنظر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 الصادر عن البنك العالمي ومؤسسة التمويل

[1] البنك الدولي ،تقرير أداء الأعمال 2008 ، WWW.WORLDBANK.OR

الدولية) . إن كثرة الإجراءات في محيط الأعمال بالجزائر تعتبر بحق من أبرز النقط التي يقف عندها المستثمر ،خاصة بعد وقوفه على كم الإجراءات

في بلدان أخرى ،وعلى هذا الأساس فإن الانفتاح العالمي يفرض على مراعاة التنافسية في ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا وتقليل عدد الإجراءات.

من جهة أخرى ينظر إلى كثرة الإجراءات بأنها سبيل للمرور بأكبر عدد ممكن من الموظفين والمسؤولين للحصول على مستندات وتوقيعات وهو ما يزيد من احتمالات الفساد ،حيث يزداد عدد المستويات التي قد يطلب فيها الرشوة إذ أنه يتوجب إتمام جميع الإجراءات ،وبسبب كثرة هذه الأخيرة فإن الموظف قد لا يضطر حتى لطلب الرشوة بل أن بعض المستثمرين هم من سيبادرون لعرضها بغية مجرد التخلص من المشكلات الإدارية وهذا ما يحفز فئة أخرى من المستثمرين لعرض الرشوة للقيام بممارسات فاسدة كتمرير ملفات غير مستوفية للشروط ،ولعل الخطر هنا هو أن كثرة الإجراءات تسبب خلطا لدى المسؤول والموظف الذي لا يكون بالضرورة على علم بحجم التجاوز الذي يحدثه توقيعه أو خدمته للمستثمر ذلك أنه قد يتعاطف مع هذا الأخير من منطلق تعدد وتعقد الإجراءات التي تواجهه وهو لا يرى ضيرا من الانتفاع الشخصي وبهذا فإن المرتشي لا يرى إضراره بالصالح العام .

من جهتنا نعتبر أن هذا النوع من الفساد الذي أدى إليه تعدد الإجراءات يعتبر خطيرا لأنه يساعد في استسهال انتهاك المصلحة العامة وتغييب حس المسؤولية وهو ما يعمق بؤرة المحيط الفاسد ،حيث يجد المسؤول أو الموظف نفسه متورطا في أعمال فاسدة صريحة إما بضغط من المحيط الخارجي أو إغراء من المستثمر ،وسواء كان بعلمه أو باستغلال سذاجته،وفي كل الأحوال فإنه على الأغلب سينجر كل من الموظف والمسؤول إلى دائرة الفساد .

تعقيد الإجراءات في محيط الأعمال بالجزائر، يساهم في توسيع محيط الفساد .وبالتالي فإنه إما أن يجعل المستثمر يحجم عن ضخ أمواله ببلدنا ،أو يدفعه إلى الممارسات الفاسدة لحماية مصالحه. وهنا يذوب المستثمر الفاسد بالأساس في المستثمر الباحث فقط عن تقليل عبء الإجراءات

I_2_2_2 المدة الزمنية الطويلة: يعتبر الوقت في محيط الأعمال عامل حسم في اتخاذ قرار الاستثمار، ذالك أنه يعتبر ربحا(كلما قل عن المستوى المطلوب) أو تكلفة(كلما زاد عن المستوى المطلوب).وعلى هذا الأساس فإن المستثمر ينجذب أكثر إلى محيط الأعمال الذي يوفر له الوقت اللازم للعمل الفعلي في المشروع ولا يهدره قبل بدء العمل.

بالنسبة للجزائر يلاحظ أن المدة الزمنية المطلوبة للقيام بالاستثمار طويلة نسبيا مقارنة بعديد البلدان الأخرى (للوقوف على الفروقات بين الجزائر وباقي البلدان أنظر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 الصادر عن البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية) .حيث أن بداية النشاط التجاري يستوجب

على الأقل 24يوما في حين يتطلب تسجيل الملكية 51 يوما ،ويحتاج إتمام التصدير ل 17 يوما ، أما فيما يتعلق باستخراج تراخيص البناء فهو يربو عن 240يوما ،ويقابله ما لا يقل عن 630يوما لإنفاذ العقود.

من جهتنا نرى أن المدة الطويلة نسبيا لتنفيذ المشار يع في الجزائر وإضافة لكونها تعتبر مرهقة للمستثمر خاصة إذا ما كان قد تعود على مدة أقصر في محيط عمل آخر ،فإنها تفتح باب المساومة على الخدمة الإدارية ،حيث أن المستثمر قد يدفع لمجرد الاستفادة من الوقت وهو ما يجعل بعض المسؤولين و الموظفين يقبلون أو يطلبون الرشوة في مقابل يعتقدون أنه متمثل فقط في إكساب الوقت للمستثمر ،وفي ظل هذا الوضع يسهل على المستثمرين الفاسدين استغلال الوضع والتعاطي مع أصحاب القرار وحتى الموظفين العاديين على أساس إكرامهم(دفع الرشوة أو تقديم الهدايا) لمجرد ربح الوقت الذي هو أطول مما يجب في الأساس،ويغيب مرة أخرى الحس بحجم الفساد لدى المرتشين الذين قد يقنع بعضهم نفسه أنه لا يقوم إلا بتصحيح الأوضاع في مقابل انتفاع شخصي لا يهدد الصالح العام ،وفي هذا الوضع لا تخلوا بيئة الأعمال من مسؤولين وموظفين فاسدين يستغلون الوضع لابتزاز المستثمر وإرهاقه بتكلفة إضافية قد يلزمونه بدفعها مع إحساسه بالامتنان لتمرير أعماله.

المدة الزمنية الطويلة لتنفيذ المشاريع في محيط الأعمال بالجزائر، تخلق فرصا أكبر للفساد ،وتهدر طاقة أكبر للمستثمر مما يجعله إما يحجم عن الاستثمار أو يتواطؤ مع المفسدين لحماية مصالحه ،ناهيك عن استغلال الوضع من قبل كل من أصحاب القرار ،الموظفين والمستثمرين الفاسدين بالأساس والذين يذوبون وسط المستثمر الباحث عن مجرد تقليل عبء الوقت.

I_2_2_3 التكلفة : إلى جانب تعظيم الربح يعتبر تقليل التكاليف أهم أهداف المستثمر ،ذلك أنه ليس فقط كل تكلفة ناقصة تعتبر ربحا إضافيا ،بل إنه وأكثر من ذلك ،تعتبر التكلفة المنخفضة ميزة تنافسية يراهن عليها المستثمر لجلب زبائنه.وعلى هذا الأساس يراعي المستثمر في محيط الأعمال التكلفة التي يتكبدها لتحقيق مشروعه.

بالنسبة للجزائر يلاحظ ارتفاع تكاليف الاستثمار نسبة إلى عديد البلدان الأخرى (للوقوف على الفروقات بين الجزائر وباقي البلدان أنظر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 الصادر عن البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية).حيث يستوجب بدء النشاط التجاري وحده تكلفة تقدر ب10.8% من متوسط الدخل القومي للفرد ،بينما يستوجب دفع قيمة 7.5% من قيمة العقار لتسجيل الملكية ،ويتطلب إنفاذ العقود 21.9% من قيمة المطالبة ، أما فيما يتعلق بالتصدير فإنه يكلف 1.248 دولار عن كل حاوية،وفي حالة الإفلاس يتحمل المستثمر 7% من قيمة التفليسة.

من جهتنا نجد أن التكلفة المرتفعة نسبيا تجعل المستثمر إما أن يحجم عن الاستثمار إذا ما وجد تكلفة أقل في محيط أعمال آخر أو أنه يسعى إلى خفض التكلفة في نفس محيط الأعمال عن طريق ممارسات الأعمال

الفاسدة ،وفي الحالتين يتحمل الاقتصاد الوطني الخسارة المتمثلة أولا في تقليل مستوى تنافسية محيط الأعمال ومن ثم عدم توفير البدائل الاستثمارية المطلوبة لتحقيق النجاعة ،وثانيا توسيع بؤرة الفساد ومن ثم المغامرة بمعايير الجودة.

تؤثر التكلفة المرتفعة لتنفيذ الاستثمارات في إقبال لمستثمرين على محيط الأعمال الجزائري مضعفة بذلك تنافسية المحيط ،وملوثة إياه بممارسات فاسدة هادفة لتقليل الكلفة.ناهيك عن المستمرين الفاسدين بالأساس والذين يجدون الوضع مهيئا لممارساتهم.

من جهة أخرى يحتاج المستثمر ليد عاملة لتنفيذ مشاريعه ،وعلى هذا الأساس فإنه يقلق بشأن قيود التوظيف بالبلد المستقبل خاصة إذا ما تم استخدام اليد العاملة المحلية لهذا البلد.

يما يتعلق بالجزائر ،يصطدم المستثمر بوضعية صعبة للتوظيف تعكسها المؤشرات التي يوضحها الجدول [مؤشر صعوبة التعيين (0-100): 44 ، مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100): 60 ،مؤشر صعوبة الفصل من العمل (0-100): 40 ، مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100): 48 ، تكلفة الفصل من العمل (أسابيع من الراتب) :17].إن هذا الوضع قد يدفع بالمستثمر إما لاستقدام موظفين من بلد آخر ، أو الالتجاء إلى ممارسات غير شرعية في توظيف العمال ، وفي الحالتين تكون الخسارة محسوبة على الاقتصاد الجزائري ، ففي الحالة الأولى يخسر الاقتصاد مناصب شغل معتبرة لفترة مجزية (فترة تنفيذ المشاريع) يحتاجها البلد في ظل استفحال البطالة بالجزائر رغم جهود الدولة الحثيثة ولمعتبرة احتوائها ،كما أن استقدام موظفين أجانب عند مستويات معينة يشعل القلاقل ين لمواطنين والسلطة إذ لا يتقبل عادة أصحاب الأرض بقاءهم في حيز البطالة في ظل ازدهار عالم الشغل ببلدهم ن خلال المشاريع الضخمة الواضحة للعيان. أما في الحالة الثانية فإن الالتجاء إلى طرق غير شرعية للتوظيف قد يغامر بحقوق الموظفين (التوظيف تحت السن القانوني ، معدل مرتفع لساعات العمل ،أجر متدني...)إلى جانب كونه يساهم في تهرب المستثمرين من مسؤولياتهم وأعبائهم تجاه البلد المستضيف.

عدم توفير الشروط الصحيحة لكل من الائتمان والتوظيف يزيد من فرص الفساد والرشوة في محيط الاستثمار،فيضعف تنافسيته ويخاطر بجودة منتجاته.

وفيما يلي نعرض شكلا يبسط ما تقدم حول وضعية بيئة الأعمال بالجزائر:

من خلال الشكل يتضح أن كلا م العوامل الأربع المدروسة في الجزئية (**تعقيد الإجراءات في محيط الأعمال، المدة الزمنية الطويلة لتنفيذ المشاريع، عدم توفير الشروط الصحيحة لكل من الائتمان والتوظيف ، التكلفة المرتفعة لتنفيذ الاستثمارات**) تساهم بقسط معين من ترهل بيئة الأعمال في الجزائر ما يؤول بنا إلى بيئة بمستوى عال من الفساد يعتبر سببا محوريا لعزوف المستثمرين الأجانب عن ولوج باب الاستثمار بالجزائر رغم الإغراءات والجهود لتي تبذلها هذه الأخيرة ومن ثم إعاقة مسار التنمية.

الشكل رقم 15: حوصلة واقع بيئة الأعمال بالجزائر وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2009)

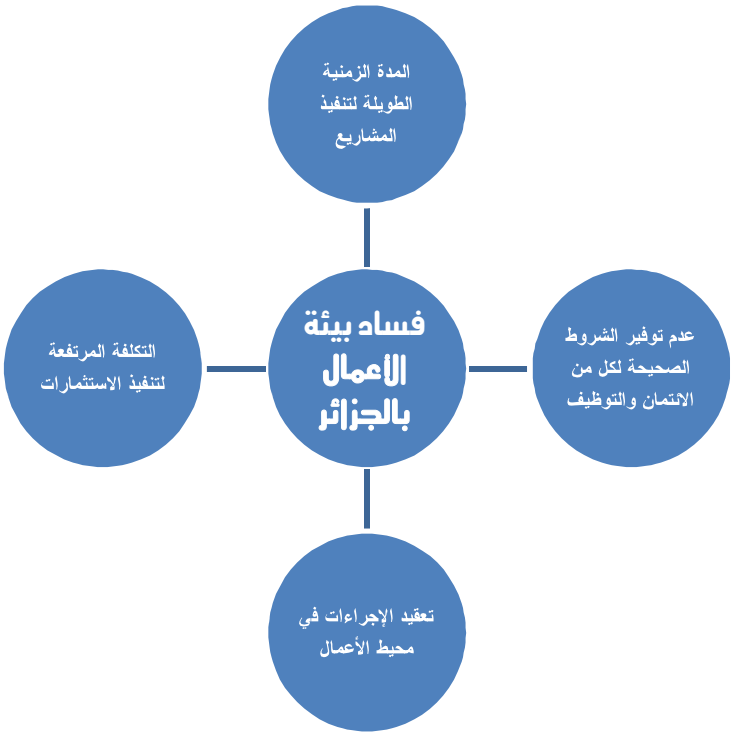

من إعداد الطالبة على ضوء ما تقدم من معطيات وتحاليل.

II_استشعار التطور الكمي لظاهرة الرشوة من خلال تطور مداخيل الجزائر:

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم قوته، إلاّ أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات طالما اتسم بالضعف إن لم نقل العقم ،ويشار أن للفساد يد طولى في هذا.

من خلال هذه الجزئية سنحاول متابعة مسار ظاهرة الرشوة كشكل خاص للفساد من خلال معاينة أطوار الأداء الاقتصادي للدولة الجزائرية،والتماس مواطن التقصير ومكامن الخلل خاصة ما يعزى منه إلى ممارسات النشاط الحكومي .ولهذا الغرض سنسعى إلى التفتيش عن مكامن الفساد من خلال الإيرادات والنفقات الحكومية باعتبارها مؤشرا جيدا للدلالة على الفساد الذي طالما نسب إلى القطاع العام في بلد لم تتخلى فيه الدولة عن دور الريادة في أي مرحلة من مراحلها ،وذلك حتى بعد أن سعت أو(بمعنى أصح) اضطرت لولوج الانفتاح .

II_1 محاكاة الفساد والرشوة لأبرز تطورات تنمية الاقتصاد الجزائري:

II_1_1 نظرة موجزة حول تجربة التنمية في الاقتصاد الجزائري:

تعتبر التنمية بالجزائر تجربة رائدة ، وذلك ليس بالنظر إلى نتائجها (التي ورغم تسارع وتيرتها في السنوات الأخيرة تعتبر متواضعة إذا ما قورنت بالإمكانيات الهائلة المسخرة لها)،بقدر الدروس المستخلصة من نجاحاتها حينا وإخفاقاتها أحايين أخرى ،ولعل هذا ما نصبوا إليه من خلال استعراضنا لأبرز محطاتها (هذه المحطات التي سنستخدمها في تحاليل هذه الجزئية)فيما يلي:

1) **بعيد الاستقلال**: بعد خروج المستعمر الفرنسي خلف وراءه اقتصادا منهكا ،وأوضاعا اجتماعية مزرية أودت بالبلاد إلى حالة من الفوضى(شكل نقص المؤهلات جوهرها)،وهو ما واجهته السلطة حينها(برئاسة بن بلة) بالهيكلة المركزية الإشتراكية، التي أعطت الدولة سلطتها التامة على اقتصاد البلد. مساوئ الاشتراكية في التسيير ظهرت بعدها.وهكذا كانت الانطلاقة الضعيفة للاقتصاد الجزائري.

2)**مرحلة التخطيط** :وقد امتدت خلال (1967–1989) ، حيث تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها: * حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة. * استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن * تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

وقد باشرت الجزائر فعلاً بتطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد ،وفيما يلي نختصر أهم ما يتعلق بمرحلة التخطيط في الجزائر:

الجدول رقم (27) توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967–1989)

المخطط	الفترة	المبلغ المرصود (مليار دج)	توزيع المبلغ المرصود على القطاعات			الهدف
			الإنتاجي %	الخدمي%	البنية الأساسية%	
الثلاثي	1969/1967	09.26	77.4	05.07	17.43	رغبة السلطة في الاستثمار الاجتماعي و المالي.ثم تغيير التوجه الزراعي إلى الصناعي1974–77. ظهرت بعدها سياسة الترقيع بين 1977–79 .
الرباعي	1973/1970	27.75	82.48	06.73	30.77	
الرباعي الثاني	1979/1974	110.22	58.71	09.52	29.26	
الخماسي الأول	1984/1980	459.27	46.21	08.23	41.04	تنويع مداخيل البلد
الخماسي الثاني	1989/1985	550	46.03	07.39	43.4	

المصدر:من إعداد الباحث بناء على تقارير إنجاز المخططات (وزارة التخطيط سابقاً)

من خلال المعطيات أعلاه يتضح التنامي المتصاعد لتمويل المخططات الوطنية ،ويعتبر هذا بديهيا إذا أخذنا في الحسبان قيم التضخم وكذا عدد السنوات التي تغطيها المخططات(4،3،ثم 5 سنوات) ، بالإضافة

لهذا فإن هناك عوامل أخرى عديدة ساهمت في هذا التنامي الهائل لمخصصات تمويل المخططات،كضرورة توفير متطلبات العيش الكريم ،وتأسيس قاعدة لاقتصاد صلب .

لقد كان خروج الجزائر من الاستعمار باقتصاد ضعيف يتطلب تجنيدا متواصلا لموارده ولهذا نجد القطاع الإنتاجي قد احتل الصدارة في جميع المخططات كونه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة، وهو ما ينعكس من خلال حصة الأسد التي حظي بها هذا القطاع من خلال المخططين الأولين، لتتراجع حصته من خلال المخطط الرباعي الثاني وتستمر في التراجع مع المخططين الخماسيين اللاحقين،فيما يتعلق بقطاع البنية التحتية فقد شهد حصصا متصاعدة لدوره الحساس في التنمية. من جهة أخرى فقد أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وان كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول وإسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.

ونخلص مما سبق إلى أن هذه البرامج على ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية نسبيا المتمثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار السكان وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال فترة (1967-1984)،غير أنه واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذها لم تستطع معها تحقيق ما كان ينتظر منها على أكمل وجه ، ومن أمثلة ذلك المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج،وكذا نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، إضافة إلى تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفعالية وغياب التنافسية. ومن ثم ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقض والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد 1990م): بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

إن الأوضاع التي سادت الجزائر في مطلع القرن الواحد والعشرين كان ينظر إليها من زاوية الوضع الاجتماعي الخطير الناتج عن تطبيق سياسة وبرامج صندوق النقد الدولي ،ومن جهة أخرى محاولة مسايرة الظروف الدولية والانفتاح من خلال التطلع لإبرام الشراكة مع الاتحاد لأوربي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة،وهو ما يفرض على الدولة عديد الرهانات ظل يسرة مالية أتاحتها عوائد البترول. ومن

أجل مواجهة هذه الرهانات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م،شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من 1998م.

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي**[1] الذي يغطي الفترة (2001-2004م) بغلاف مالي قدره 525مليار د.ج .مستخدما عوائد البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي ،وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ،ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة ،ويعتبر هذا البرنامج برنامج إنفاق رأسمالي. ورغم التحسنات الملاحظة على مستوى أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية،فقد وجهت الانتقادات وحامت لشكوك حول مجهود هذا البرنامج ،خاصة بسبب عدم تحقيق النتائج المأمولة فعلا.

- **برنامج دعم النمو**[2] ويمتد من (2005-2009م) إذ يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج ، وهو محاولة لمواصلة نهج سابقه في رفع التحديات المفروضة على البلد في حدود الإمكانيات المتوفرة(العوائد البترولية)، وقد أعطيت فيه الأولوية لمكافحة البطالة ،ثم السكن ،وقطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق.وقد أتى هذا البرنامج بعدة مشاريع مدعومة بمخصصات مالية من الدولة.

فالبرنامج التنموي الأخير[3] يمتد إلى آفاق 2015 وقد رصد له 280 مليار دولار،يواصل نفس النهج الإنفاقي لسابقيه معتمدا بدوره على العوائد البترولية ومناديا بخلق البديل الاستراتيجي للمستقبل.، وقد تم إعداد البرنامج على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط في حدود 37 دولاراً، توقع عجزاً بنحو 48 مليار دولار من إجمالي نفقات عامة تقدر بـــ6.88 مليار دولار، على أن تتم التغطية بصفة جزئية من صندوق ضبط الإيرادات، مضيفاً أن إجمالي التحويلات الاجتماعية ستبلغ السنة القادمة 16 مليار دولار، أو ما يعادل 10 بالمئة من الناتج الداخلي للجزائر. ويرافق البرنامج إطلاق مشروع استثمارات ضخمة للخماسي القادم يجعل الجزائر ورشة مفتوحة على الاستثمار في كل المجالات، وتلتزم الحكومة الجزائرية بالاستمرار في تمويل برنامج الاستثمار العمومي من مصادر داخلية، بفضل السيولة العالية التي طبعت الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة، ورغبتها في تجنب الشروط القاسية جداً التي فرضتها البنوك الدولية بعد الأزمة المالية العالمية، نتيجة شح السيولة التي شهدها العالم .

1 وزارة المالية "توزيع اعتمادات البرامج القطاعية للفترة 1998-2006" المديرية العامة للميزانية
[2] وزارة المالية " برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م) " المديرية العامة للميزانية
[3] وزارة المالية، تصريحات وزير المالية كريم جودي ،2011على هامش «منتدى الأعمال الجزائري الأمريكي» الذي عقد بالعاصمة الجزائر

II_1_2 ارتباط تجربة التنمية في الاقتصاد الجزائري بالريع وتنامي الرشوة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينيات تحولاً جذريًا شمل توجهات كبرى بعدما تبين هشاشة الاقتصاد الوطني من حيث ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في استيعاب المداخيل المالية الكبيرة التي جنتها الجزائر بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بعد حرب أكتوبر 1973 ، إذ كان الاطمئنان المضلل لسلامة الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الوفرة المالية التي يحوزها سبيلاً مشجعًا للسلطة على اتخاذ إجراءات ذات طبيعة شعبية هدفها ترضية الجبهة الاجتماعية[1] وكسب ودها بمظاهر رفاهية مفرطة لم تراع حقائق ومقتضيات التوازنات الكلية للاقتصاد، و لم تقدر الآثار اللاحقة من وراء الإخلال بقواعد الاقتصاد الجزئي حيث انتقلت الجزائر بقوة من اقتصاد اعتمد في بداياته الأولى على الريع الزراعي في الستينيات، مرورًا بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينيات إلى بلد مأخوذ بضخامة الريع النفطي العالمية في الثمانينيات، إلا أنه ومع البدايات الأولى لأزمة النفط العالمية ظهرت انعكاسات السياسات الاقتصادية بصورة سلبية وقاسية على الدولة والشعب، فارتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي، وعجزت الدولة عن وضع حد لانهيار اقتصادي متسلسل، وأعلنت عدم قدرتها على الوفاء بديونها الدولية، واضطرت إلى جدولة ديونها الخارجية مرتين، حينها بدأت عملية إرساء أسس نظام اقتصادي مفتوح يتراجع معه حضور الدولة ومؤسساتها العامة في النشاط الاقتصادي لحساب القطاع الخاص وفق قواعد اقتصاد السوق كضرورة وطنية وسبيلاً وحيدًا لإنقاذ سيادة البلاد، و لم تكن عملية التحول هينة بعد مرور أكثر من ربع قرن من تطبيق نظام اشتراكي شديد التمركز والتخطيط، كما لم يكن سهلاً الاعتماد على مسؤولين بعقليات اشتراكية لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، أكد انهيار المعسكر الاشتراكي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر هو النظام السائد والمسيطر، ومنه اتجهت التشريعات إلى إعادة تنظيم شاملة للحياة الاقتصادية وأدواتها مثل تحرير النشاط التجاري الداخلي، وحرية التجارة الخارجية، وخصخصة المؤسسات العامة وفتح المجال أمام الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشجيع مشاريع الشراكة، مع اتباع سياسة التحرير الجزئي والتدريجي للأسعار، وبالموازاة مع هذا تم استحداث هيئات لضبط النشاط مثل مجلس النقد و القرض الذي أعاد النظر في ظروف تسيير البنوك، وفي ضبط القرض وتخصـــيص الموارد، وفي حركة رؤوس الأموال مع الخارج، وواكب هذا قوانين اجتماعية نظمت علاقات العمل، وضبطت ممارسة الحق النقابي، وحق الإضراب، ووضعت قواعد وضوابط للتشاور الاجتماعي. وهكذا أصبحت ما سميت بالإصلاحات الاقتصادية التي اهتمت بالمؤسسة والاستثمار، والنقد والقرض والأسعار والأجور والتجارة مكملة للإصلاحات السياسية التي أسست الديمقراطية القائمة على التعددية.

[1] وفي هذا السياق تشير الكثير من التحاليل حول الاقتصاد الجزائري إلى أن القرارات الاقتصادية الهامة بالجزائر ما هي في الواقع إلا تجسيد للقرارات السياسية ،وأن السياسة هي التي تقود الاقتصاد الجزائري وهو ما يحد من نجاعته رغم امتلاكه إمكانيات هامة.

– على خلفية ما تقدم نشير إلى أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العمومية و مدى توفر النقد الأجنبي.كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 22,33%من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963إلى حوالي 40%من هذا الناتج سنة 1993.و يمكن رد أسباب توسع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محدّدات متداخلة و متكاملة و هي :المحدّد الاقتصادي و المذهبي، المحدّد الاجتماعي، و أخيرا المحدّد الأهم و هو المحدّد المالي، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين ظهر أن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة، وهذا ما عبّرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية سنة 1986التي كانت ميلادا لمجموعة من الإصلاحات المالية[1].

ومن خلال ما تقدم يبرز بجلاء أن العوائد البترولية كانت السبب الرئيسي وراء التوسع في الإنفاق العام الذي (وبعد الوقوف على التجاوزات الحاصلة فيه من خلال ما يلي من البحث) يعد مؤشرا قويا على استشراء الفساد والرشوة بالجزائر منذ البداية

ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبنّي قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد و فسح المجال للمبادرة الخاصة .غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموازني .

عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية و نسبة البطالة و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي. تسجل الجزائر حاليًا وضعًا اقتصاديًا كليًا مستدامًا وعودة للتوازنات المالية الكلية، فلقد شهد النمو الاقتصادي زيادة في الحجم بين عامي 1999 و2005 بمتوسط قارب 4%. كما سجل تحسنًا ملحوظًا لوتيرة النمو في أعوام 2003 و2004 و2005 بنسب 6,9% و5,2% و5,1% على التوالي، ومنذ بداية عام 2000 تعززت الوضعية المالية الخارجية بفضل ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية وساهم في تعزيزها خلال السنوات من 2001 إلى 2007 المحيط للدولي الملائم المقرون بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وهذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتخفيض

[1] بن بوزيان محمد،أ .شكوري سيدي محمد ،شيبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر :دراسة تطبيقية**www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516

مؤشرات الدين الخارجي بعد اللجوء إلى الدفع المسبق للدين الخارجي منذ عام 2004 إلى حوالي 4 مليارات دولار عام 2008. لقد أدركت الحكومة أن عائدات النفط التي تحتل مكانة أساسية ضمن عائدات الميزانية معرضة لتقلبات أسعار النفط الخام، لذا قررت تأسيس صندوق ضبط الإيرادات عام 2000 لتأمين الاقتصاد من أي انعكاسات سلبية لهذه التقلبات، وموارد هذا الصندوق هي الفارق بين سعر برميل النفط في السوق العالمية وسعره المرجعي المعتمد في إعداد الميزانية السنوية[1].

إن ترقية السياسات الاقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة يبقى هدفًا أساسيًا، ففيما يتعلق بتعزيز إطار الاقتصاد الكلي أنعشت الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن نموها الاقتصادي ، وبغية تعزيز النمو شرعت في مخطط لدعم الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة بين 2001 و2004 بقيمة 7 مليارات دولار يهدف أساسًا إلى تأهيل ورفع مستوى المنشآت التحتية القاعدية في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من الإرهاب والجفاف، ومن أجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005 / 2009 تـــم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا بميزانية قيمتها 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين في مجالات السكن والرعاية الطبية والتعليم، وكذا تطوير الخدمات العامة .

إذا كان لا يزال من الممكن اليوم التحكم في دعم توازنات الميزانية بفضل الوفرة التي يتيحها صندوق ضبط الإيرادات، فإن المستقبل ينطوي على الكثير من المخاطر على مستويات الوفرة المالية لأنها مرتبطة بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمية، ولمواجهة هذه الاحتمالات عقد العزم على التوجه نحو التخفيف من النفقات العامة، وإعادة النظر في السياسات الحالية فيما يتعلق بدعم الأسعار والمساعدات المالية الاجتماعية، أي الاتجاه مجددًا إلى سياسة تقشفية سيتحمل عبأها المواطن بالدرجة الأولى. لعل المتأمل لطبيعة المشاريع التي تتضمنها برامج النمو ودعمه يقف على حقيقة أن الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة لتدارك مستوى معين من درجات التخلف ليس موجهًا لدعم قدرات وإمكانيات القطاع الصناعي المنتج للثروة، ومن ناحية أخرى، أنشئت المحافظة السامية للتخطيط والدراسات الاستشرافية في يوليو 2008 لتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء الدراسات الاستشرافية الخاصة بالتنمية المستدامة، وبهذا الخصوص، أبقت المحافظة الوطنية للتخطيط والاستشراف على الخطة المديرة لسنة 2009 لضمان تناسق القرارات الاقتصادية، وتقييم تنفيذ برامج التجهيز للفـــترة ما بين 2001 و 2009 لاستنتاج الشروط اللازمة لوضع البرنامج الخماسي المقبل 2010 / 2014. ونخلص من هذا إلى أن مواصلة الإنفاق بطريقة سياسية وليست اقتصادية ،أي بطريقة لا تضمن بأي حال عوائد مستقبلية وهذا بالإشارة إلى الفساد الذي يلازم الإنفاق العام حيث أنه مثلا ورغم أن جل الاستثمارات تتم في البنية

1 www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347

التحتية والقاعدة الاجتماعية ،فإن الممارسات الفاسدة التي تستهدف الجودة والأداء والمساواة والرقابة ...تفرز أعباء أخرى على الاقتصاد الجزائري تحملها ،كأن يتحمل الضغط الاجتماعي الناتج عن لهث الجميع وراء تحصيل المزايا الاجتماعية التي توفرها الدولة لبعض الفئات ،ناهيك عن التعود على مساعدة الدولة في كل الظروف ،إضافة إلى أن أغلب مشاريع البنى التحتية يتنبؤ لها بأن لا تعيش عمرها الافتراضي وهو ا يهدد الدراسات التنبؤية الاقتصادية ومن ثم الخطة الاقتصادية للجزائر.

تعتبر اليسرة المالية المتأتية من عوائد الطاقة سببا محوريا للتوسع في الإنفاق العام ومن خلاله مواصلة تنامي الفساد بوتيرة متسارعة

II_2 تحليل الفساد وفق تطور الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر:

II_2_1 تحليل تطور الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر: لتقريب صورة أوضح عن مكانة البترول في الاقتصاد الجزائر ومسايرته لتمويل البرامج التنموية، نقترح فيما يلي عرضا موجزا لتطور مكونات إيرادات ميزانية الجزائر من خلال الجدول الموالي:

ملاحظة: تتكون الإيرادات الجبائية من:حاصل الضرائب المباشرة+حاصل التسجيل والطابع+حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال+حاصل الضرائب غير المباشرة+حاصل الجمارك ، بينما تتكون الإيرادات العادية من : حاصل دخل الأملاك الوطنية+الحواصل المختلفة للميزانية+الإيرادات النظامية

الجدول رقم 28الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر خلال 2010/1994 (مليار دج)

السنوات	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	الموارد العادية		
		الجباية البترولية	الإيرادت الأخرى	الإيرادات العادية	الإيرادات الجبائية
1994	477.2	222.2	68.2	10.6	176.2
1995	611.7	336.1	22.9	10.7	242.0
1996	824.0	496.2	26.9	14.0	286.9
1997	933.6	570.8	32.0	17.9	312.9
1998	784.3	378.7	51.4	15.7	338.5
1999	972,7	560,1	73,7	41.660	338,9
2000	1.124.9	720.0	15.4	40.015	349.5
2001	1.389.7	840.6	43.7	107.193	398.2
2002	1.576.6	916.4	74.6	102.749	482.8
2003	1 631,0	1 064,8	566,20		
2004	1 819,6	1 180,4	639,23		
2005	1 629 7	899 0	123 4	22 000	585 3
2006	1667.9	916.0	118.6	22.500	610.7
2007	1802.6	973.0	130.5	23.000	676.1
2008	1924.0	970.2	130.5	68.500	754.8
2009	2786.6	1628.5	150.5	86.600	921.0
2010	3081.5	1835.8	132.5	44.700	1068.5

المصدر: من إعداد الباحث عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

وبعد تقسيم المعطيات الواردة في الجدول أعلاه ،وفقا للمراحل التنموية (2000/1994 برامج عادية، 2004/2001 برنامج دعم النمو،2009/2005 برنامج الإنعاش الاقتصادي،2010 السنة الأولى من البرنامج التنموي الخماسي التكميلي الأخير 2014/2010)،بغية توضيح الرؤية توصلنا للشكل التالي:

الشكل رقم 16:التمثيل البياني للإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر خلال **2010/1994**

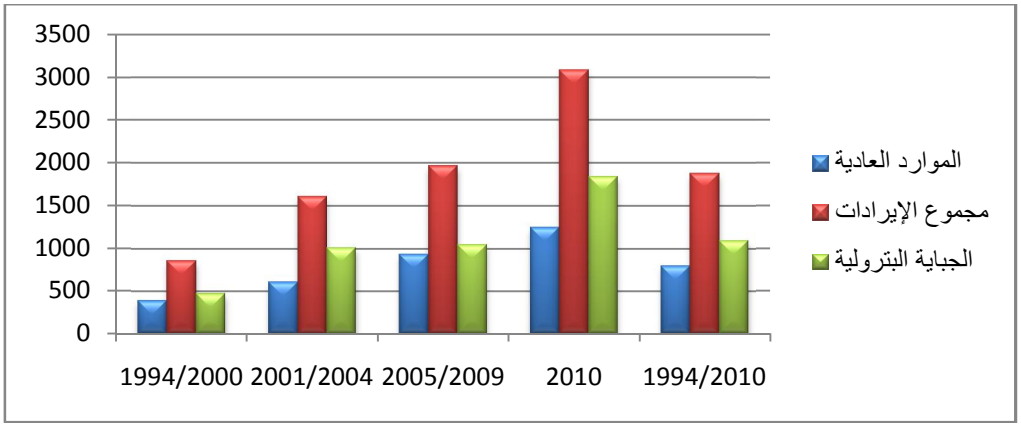

المصدر :من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم**28**

بعد تبسيط المعطيات من خلال الشكل برزت بوضوح مجموعة النتائج التالية:

* تزايد المجموع العام للإيرادات بوتيرة متسارعة خلال فترات الدراسة المختلفة وذلك بمتوسط عام قدره 09.1876 مليار د.ج وهو ما يؤكد(توافقا مع فرضياتنا) أن الجزائر عرفت يسرة مالية مع مطلع العشرية الأولى للألفية الثالثة.

* تزايد الإيراد العام كان نتيجة تزايد حصيلة الموارد العادية بنسبة معينة(وبمتوسط عام قدره 39.790 مليار د.ج ممثلا 33.42 % من مجموع الإيرادات) ،والجباية البترولية بنسبة أكبر (وبمتوسط عام قدره739.1085 مليار د.ج ممثلا 67.57 % من مجموع الإيرادات) وذلك خلال جميع المراحل التنموية.وهو بدوره أن اليسرة المالية المتاحة في لجزائر يغذيها البترول كما افترضنا سلفا.

* إن المحصلة الأساسية لهذه الجزئية تتمثل في صدارة الجباية البترولية لإيرادات ميزانية الجزائر في كل المراحل المقترحة ،وخاصة منذ 2001 بسبب ارتفاع أسعار البترول ،إذ عرفت الإيرادات تزايدا متواصلا خلال فترة الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة تراوح 57.67% طوال سنوات الدراسة، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيرات الخارجية خاصة **المتعلقة بأسعار النفط**.

II_2_2 حوصلة وضعية الفساد من خلال التعامل مع مخزون البترول :

على ضوء ما تقدم يتضح أن المحروقات هي الثروة الرئيسية للجزائر إذ تشكل من 97 إلى 98 بالمئة من مجموع وارداتها من التصدير باختلاف الأعوام،وقد تم تأميم البترول والغاز عام 1971 ،ولكن في عام 1991 عرفت الجزائر أول عملية خوصصة ،وهو ما فتح الباب على مصراعيه أمام محاولة خوصصة قطاع المحروقات وبيعه للشركات الأجنبية.وقد انتقل هذا القطاع –الذي كان محل طمع الفاسدين ،ثم ما لبث أن أصبح محجوزا من طرفهم– شيئا فشيئا إلى رقابة المستثمرين الأجانب خلال التسعينات ،وفي ذات الوقت كانت السلطات العمومية تخطط لخوصصة شركة سونطراك التي لم يوقفها إلا مقاومة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ،ومهما يكن من أمر فإن خوصصة شركة سونطراك ولو جزئيا يعني بالضرورة تحويل جزء من ريع البترول لصالح الشركات الأجنبية دون مقابل واضح .

في العام 1991 ،صرح سيد أحمد غزالي الوزير الأول آنذاك ،أنه مستعد لبيع ربع حقل حاسي مسعود مقابل 6 أو 7 مليار دولار من أجل إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني الذي عرف فترة تراجع محسوس ،ولو كتب النجاح لهذه الصفقة فإن الجزائر كانت ستحرم من 12 إلى 13 مليار دولار أمريكي ،وهو ما يمثل تحويل ثروة هائلة من بلد فقير إلى بلدان غنية ،وهذه الهدية الفاخرة تتطلب بطبيعة الحال تسديد مبالغ خفية لأصحاب القرار[1].لقد تركزت حكومة غزالي 1991 في سياستها الاقتصادية على أن مجرد بيع ربع حقل حاسي مسعود تؤيد فقط تسريع صادرات البترول لأنها في اعتقادها الطريقة الوحيدة لخروج الجزائر من أزمتها الاقتصادية والمالية ومديونيتها المعتبرة حينذاك ،وقد خفي أن الاقتصار على مجرد تصدير البترول يدفع الحكومة إلى إخفاء المشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد مثل ضرورة التنمية الاقتصادية ،وتنظيم اندماج الاقتصاد الوطني ،ودفع البناء والأشغال العمومية ،وتطهير الاقتصاد ،ومكافحة الفقر والبطالة و...،وهي كلها تمثل ميادين هامة وملحة.وهنا نستطيع استقراء كون المصلحة الشخصية هي التي كانت تعلو حينها بما يشير بوضوح لمستوى عال من التواطؤ ومن ثم الفساد والرشوة.

لقد كانت سياسة خوصصة المحروقات و كذلك التغطية القانونية والمالية والتقنية التي صاحبتها مستوحاة من الخارج ،حتى وإن كان عملاؤها الظاهريين من الجزائريين ، بل وينتمون إلى الحكومة .ولا بد أن يكون لمثل هذه لهدايا المجانية المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات مقابلا مقنعا وخفيا[2].وكما أسلفنا فإنه نتيجة للتراجع الذي عرفته الوضعية الاقتصادية للبلاد عام 1991،استعملت الحكومة ورقة إعادة إنعاش الاقتصاد المؤسس على الخوصصة المقنعة للمحروقات،وقد عادت هذه السياسة للظهور عام 1995 و 1996 ،وانتهى الأمر باتخاذ الحكومة قوانين جديدة بخصوص القطاع البترولي والغازي ،ونتيجة هذه القوانين تم توقيع عقود شراكة مبنية على تقاسم الإنتاج بين شركة سونطراك وست وثلاثين شركة بترولية دولية أخرى (وهو في

[1] عبد الحميد الإبراهيمي،(2004)، **دراسة حالة الجزائر**: بحث مقدم في إطار الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية بعنوان "الفساد والحكم في البلاد العربية" ،بيروت ، ص762-763

[2] عبد الحميد الإبراهيمي،(2004) ،**دراسة حالة الجزائر** ،نفس المرجع السابق ، ص764

نظرنا الباب الذي فتح على مصراعيه لثغرات الفساد الذي قاد إلى الفضيحة الأخيرة لسونطراك:وتجدون شيئا من التفصيل عن هذه الفضيحة ضمن قائمة الملاحق)،والجدير بالذكر هو أن العقود المذكورة لا تستثني اقتسام منتوج المخزون قبل توقيع العقد في المستقبل كما كانت تؤكد عليه القوانين السابقة لهذه الجديدة ،وفعلا فإن الإذن المقدم للمتعاملين الأجانب لاستغلال الآبار الموجودة آنفا يعني خسارة تامة للجزائر وتخفيضا من قيمة المورد الاستراتيجية القابلة للنفاذ وعدم لتجدد ،ولعل أخطر ما في الأمر هو أن الحكومة الجزائرية قد قدمت هذه السياسة الجديدة للخوصصة المقنعة وتصريف المحروقات(الذي يعتبر مجرد تصفية مجانية لجزء معتبر من الثروة القومية) على أنها نصر سياسي ومالي دولي وهو مؤشر آخر على ولوج الفساد لمراتب متقدمة جدا .

ونخلص للقول بأن سياسة النظام الجزائري ومنذ وقت طويل ،مبنية كلها على التزوير والتلاعب بالأرقام والوقائع وهو أخطر أنواع الفساد لأن هامش التستر مرتفع للغاية ،ولا أدل على تقديم التنازلات المهمة العديدة التي أعطيت للشركات البترولية الأجنبية على حساب المصلحة العامة بشكل انتصري مزعوم في حين أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد قد تدهورت بشكل كبير ،وفي الواقع فإن هذا النجاح في الواقع ما هو إلا نجاح للفساد والمفسدين.

لطالما اعتبر البترول باعتباره الثروة الحقيقية للجزائر مغريا لممارسات الفساد والنهب بالنسبة لعدد هام من أصحاب القرار المحليين ،وجملة معتبرة من الشركات الأجنبية الضخمة التي اعتبرت بلدنا مصدرا جيدا للثروة من خلال الاستنزاف والضخ المستمر للثروات الباطنية

II_3 دلالة ضعف المداخيل الضريبية على ارتفاع مستوى الفساد والرشوة بالجزائر:

II_3_1 ارتكاز السياسة الضريبية بالجزائر على الجباية البترولية منذ بداياتها:لقد أدى رحيل المستوطنين الأوربيين من الجزائر غداة الاستقلال إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي و هذا ما أدى بدوره إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية، مما دفع بالسلطات المالية آنذاك إلى البحث عن موارد مالية إضافية لإثراء خزينة الدولة، و ذلك بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفة الجمركية و الاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور (ITS)، مع تغريم الرواتب المرتفعة (THS)، إذ بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 20%في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة 1963-1969، أما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 8%في المتوسط من مجموع الإيرادات .و لتعزيز خزينة الدولة دائما، قامت السلطات أيضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج TUGPمع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية أين بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي 22,6%في المتوسط من إجمالي الإيرادات .في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11,9%سنة 1963إلى 27,9%سنة 1969.أما إذا تكلمنا بلغة الضغط الضريبي)نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الناتج المحلي الخام(، فنجد أن هذه النسبة انتقلت من 19%سنة 1963إلى 26%سنة 1969 .

خلال هذه الفترة، نرى أن السياسة الضريبية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24,7%من مجموع الإيرادات سنة 1970إلى حوالي 50%من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60%سنوات 1974،1980، 1981نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت35,93$:، 36,83$و 46,04$على التوالي.بالمقابل، عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض، إذ انتقلت من 75,3%من مجموع الجباية الكلية سنة 1970إلى حوالي 50%من هذا المجموع سنة 1985، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981بنسبة . 33,6%وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات، مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة TUGPوتعديل سلم حساب قيمة ITS، و أيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية .(BIC)غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986من 27,56$للبرميل سنة 1985إلى 14,4$سنة 1986أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20%من 50%سنة 1985إلى 30%سنة (1986، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38%من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1985-1981إلى 28%من هذا الإجمالي خلال الفترة 1990-1986 .

II_3_2 تنامي الغش والتهرب بالمؤسسة الضريبية بالجزائر يشجع الفساد والرشوة:

بعد هذه الفترة فإن اللافت أكثر للانتباه فيما يخص السياسة الضريبية هو التطور المتنامي للغش الضريبي (هو كل خرق متعمد أو غير متعمد للقانون الجبائي ،ويعتبر جملة من الترتيبات القانونية والحسابية للتخلص من الضرائب إما بالإنقاص من قيمتها أو بالتصريح الجزئي للإيرادات والأعباء)[1] ،حيث شكلت التحولات الاقتصادية(تجربة الانفتاح) والاجتماعية العامل الأساسي فيه وذلك لعدة أسباب لعل أهمها:

- إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتحرير الأسعار
- الصعوبات والبطء في الحصول على السجل التجاري
- التراجع الهام لنشاط رقابة الجباية
- العراقيل التي تواجهها إدارة الضرائب

إن عدم المساهمة في المجهود الجبائي يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة (حيث بلغ التهرب الضريبي بالجزائر مستويات قياسية حيث يقدر بأكثر من مائة مليار دينار جزائري)[2]،ويحرف قواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين وينعكس ذلك من خلال الشعور باللاعدل واللامساواة للمنظومة الجبائية من جهة وغالبا ما يؤدي بمتعاملي القطاع الرسمي للجوء إلى ممارسات احتيالية للمحافظة على نشاطاتهم من جهة أخرى.وعلى صعيد آخر فإن انعدام التحسين والاتصال ولإقلاع على التعليمات ومذكرات الإدارة الجبائية والمصالح ،لا يشجع الخاضعين للضريبة على احترام واجباتهم الضريبية ،ويعتبر شركاء الإدارة الضريبية عبء الاقتطاعات الجبائية عقوبة سواء تعلق الأمر بالاستثمارات أو بالشغل أو إنشاء ثروات.وانطلاقا من هذه الوضعية فإن التوجه نحو إخفاء المداخيل ورقم الأعمال وأنشطة أخرى تكون في تتزايد رغم عدم مشروعيتها،وتتدخل الرشوة في هذا الإطار لتسهيل التجاوزات الجبائية ،ومن ثم يمكننا أن نعتبر أن ارتفاع محصلة الغش والتهرب الضريبي بالجزائر مؤشرا قويا على ارتفاع الفساد ومعه الرشوة.ويعود قصور الجهاز الضريبي بالجزائر خاصة بعد مقارنته بالدول المغاربية (حيث قدرت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح ب6.1 بالمئة في المغرب و5.7 بالمئة بتونس بينما لم تتجاوز مساهمة القطاع الخاص الجزائري 0.6 بالمئة من الناتج الداخلي الخام)[3] لعدة عوامل أهمها:

– كثرة المزايا التي تمنحها الإدارة الجبائية الجزائرية لبعض النشاطات ،وهو ما يسجل في حد ذاته بابا واسعا للفساد والرشوة بغية محاولة الاستفادة من الامتيازات ،وهو ما سنخوض فيه من خلال الفصل الموالي .

---

[1] المديرية العامة للضرائب ،(2005) ،ورقة عمل رقم 2005/256 ،ص102-107

[2] عبدول مصطفى ،(2008/2007) ، **تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة**. مرجع سابق ،ص 136

[3] منشورات المجلد الوطني الاقتصادي الاجتماعي ،(2004) ، دورة عادية :**تقرير حول الاقتصاد غير الرسمي "أوهام وحقيقة"**، ص149-151

– وجود اقتصاد خفي واسع النطاق ،وهو ما يؤشر بدوره على وجود مستويات عالية من الفساد والرشوة اللتان يستعملهما هذا القطاع لتوفير الحماية لأعوانه الذين يعرضون الرشوة حينا ،ويكونون عرضة للابتزاز أحيانا.

– تواضع إمكانيات وكفاءة الإدارة الجبائية الجزائرية ،حيث تعرف كل الأمراض المتفشية في باقي الإدارات من بيروقراطية وسوء تسيير وهو ما يعكس بدوره مستوى متنامي للفساد.

– الميل الكبير إلى الغش والتهرب الضريبين في ظل تحرير النشاطات والجارة الخارجية والانضمام إلى السوق العالمية وهذا ن منطلق الانسياق وراء لفكر المادي الذي يكرس المصلحة الخاصة.

إن التهرب الضريبي بالجزائر يحرم الدولة من حقها تجاه المؤسسات والأفراد ويصبح امتيازا لهم ،مما يعود سلبا على الموازنة العامة للدولة وعدم تطبيق العدالة الضريبية ومن ثم الشعور بثقل دفع مستحقات الضريبة من قبل الشرائح المختلفة ومحاولة التملص من دفعها بشتى أنوع التحايلات والممارسات الفاسدة والخطير في الأمر هو أنه في اعتقاد هذه الشرائح ، هذا مجرد محاولة للتخلص من ظلم الإدارة الحكومية ،وهكذا وجدت هذه الجماعات نفسها منظمة في شبكات وبارونات تقوم بتهريب رؤوس الأموال عن طريق تبييضها باستعارة أسماء لأشخاص هم في الحقيقة نافذون في السلطة ،مشجعين بذلك نمو الجريمة المنظمة والتي أصبحت الجزائر تحتل فيها مراتب متقدمة[1].

يعتبر ارتباط السياسة الضريبية بالجزائر بالجباية البترولية دليلا صارخا على الأداء الضعيف للاقتصاد ،كما أنه يعكس تراخي الدولة في تحصيل عوائد عن القطاع الإنتاجي مما يوجب عليها التوظيف الأمثل لهذه العوائد ويجعل خطواتها محسوبة أكثر من الوضع الذي اختارته والمتمثل في الاعتماد على الجباية البترولية أين لا حسيب ولا رقيب ،من جهة أخرى تعكس ضخامة الأرقام الدالة على الغش والتهرب الضريبي ،ضخامة مماثلة في الفساد باعتبارهما (الغش التهرب الضريبي) مركبتين أساسيتين له ،كما تدلل على وجود مستويات عالية من الرشوة التي تتدخل على الأغلب لتسهيل عمليتي الغش والتهريب ،حيث أن هذه الأخيرة(الرشوة) طالما اقترنت بالاقتصاد الموازي الذي يشكل الغش والتهرب الضريبي لبنته الأساسية.

[1] Hadjadj Djilali,(2007) ,**l'Algérie devenue une places fortes de la criminalité organisé** ,le soir d' Algérie ,N°4946 ,12/03/2007,P10

III_ استشعار التطور الكمي لظاهرة الرشوة من خلال تطور نفقات الجزائر

III_1 تحليل التطورات الحاصلة في النفقات النهائية المطبقة على ميزانية الجزائر:

III_1_1 عرض التطورات الحاصلة في النفقات النهائية لميزانية الجزائر:

تعبر النفقات العامة عن صرف الدولة أو أحد هيئاتها العمومية مبلغا من المال بغية إشباع الحاجات العامة ،وعليه فهي الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد[1].بالنسبة لميزانية الجزائر تنقسم فيها النفقات العامة إلى نفقات التسيير(الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطة العمومية ، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، والتدخلات العمومية) ، ونفقات التسيير (استثمارات منفذة من طرف الحكومة ،دعم استثماري ،نفقات رأسمالية أخرى)[2].وفيما يلي نعرض جدولا يحوصل أهم التطورات الحاصلة في نفقات ميزانية الجزائر بعد الإصلاحات.ومنه نستخلص شكلا توضيحيا (الشكل17) بعد تقسيم المعطيات الواردة في الجدول 29،وفقا للمراحل التنموية المذكورة سلفا .

الجدول رقم **29**:النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال **2010/1994** (مليار دج)

الفترة التنموية	السنوات	النفقات العامة				المجموع
		نفقات التسيير		نفقات التجهيز		
		النفقات	النسبة%	النفقات	النسبة%	
البرامج العادية	**1994**	330.4	58	235.9	42	566.3
	1995	473.7	62	285.9	38	759.6
	1996	590.5	66	297.8	34	888.3
	1997	665.2	71	275.7	29	940.9
	1998	721.7	79	208.5	21	980.2
	1999	692.8	74	280.8	26	1098.5
	2000	328.9	77	290.2	23	1255.5
برنامج الإنعاش	**2001**	760.9	65	503.6	35	1452.3
	2002	1050.1	66	552.2	34	1602.4
	2003	1097.3	64	613.7	36	1711.1
	2004	1200.0	63	720.0	38	1920.0
برنامج دعم النمو	**2005**	1200.0	62	750.0	38	1950.0
	2006	1283.4	49	1347.9	51	2631.4
	2007	1574.9	43	2048.8	57	3623.7
	2008	2017.9	47	2304.8	53	4322.8
	2009	2593.7	50	2597.7	50	5191.4
البرنامج التكميلي	**2010**	3445.9	51	3022.8	49	6768.7

المصدر: **إعداد الباحث عن الجريدة الرسمية الجزائرية من**1994-2010 (النسب تقريبية دون اعتبار الفواصل)

[1] علي زعدود،دون سنة ، **المالية العامة**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر ،الطبعة الأولى ،ص31
[2] قانون 84-17 المؤرخ ب1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية.

الشكل رقم 17: التمثيل البياني لتطورات النفقات العامة في ميزانية الجزائر خلال **2010/1994**

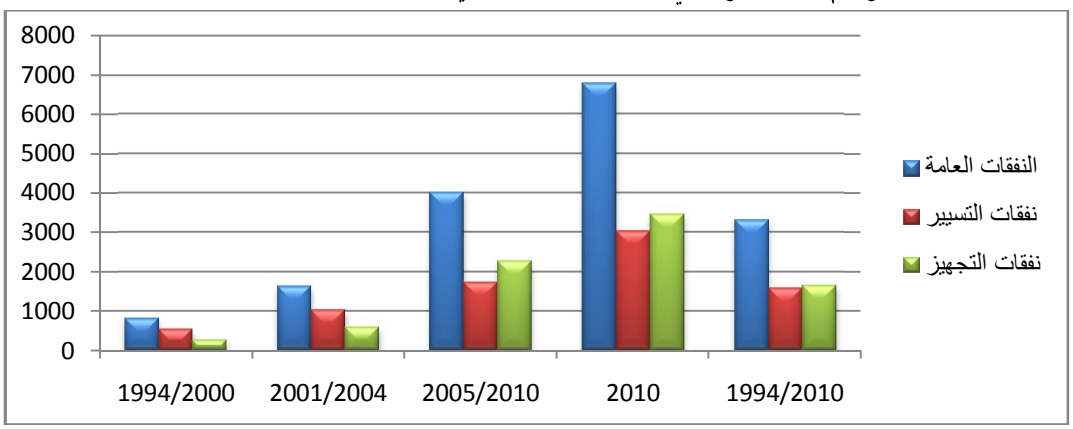

المصدر :من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول رقم **29**

من خلال الجدول29 والشكل17 يبرز ما يلي:

* تميزت فترة الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته بوتيرة متسارعة جدا منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي،وهو ما يبرز بوضوح توسع نشاط الدولة بعد أن كانت محدودة نسبيا في ظل برامج الإصلاح،وهو ما يؤكد طرحنا بأن الدولة تعيد تكييف أعوانها من خلال الإشراف على التنمية لتحتفظ بنموذج الدولة الحامية وهذا في ظل توجهها (الشكلي،المفترض) إلى اقتصاد السوق.

* مثلت نفقات التسيير حتى 2010 ما يقارب 59% كمتوسط عام،حيث اتبعت مسارا تنازليا إلى غاية مرحلة دعم النمو(2009/2005) حيث قدرت نسبتها ب02.50 وهذا بعد أن بلغت 57.69 % في مرحلة البرامج العادية التي تلت الإصلاحات(2000/1994)،وهذا مرورا بنسبة 64.5 % التي سجلتها في مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).بالنسبة لسنة 2010 والتي تمثل بداية البرنامج الخماسي التكميلي لبرنامج دعم النمو فقد عرفت نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.98 % حيث بلغت 51 %.

* بالمقابل مثلت نفقات التجهيز حوالي 41 % كمتوسط عام من النفقات العامة خلال الفترة. حيث اتبعت مسارا تصاعديا عكس سابقتها إلى غاية مرحلة دعم النمو(2009/2005) حيث قدرت نسبتها ب49.8وهذا بعد أن بلغت 30.63% في مرحلة البرامج العادية التي تلت الإصلاحات(2000/1994)،وهذا مرورا بنسبة 35.75 % التي سجلتها في مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).بالنسبة لسنة 2010 والتي تمثل بداية البرنامج الخماسي التكميلي لبرنامج دعم النمو فقد عرفت نفقات التسيير انخفاضا طفيفا بنسبة 0.98 % حيث بلغت نسبتها 49 %.

III_1_2 تحليل التطورات الحاصلة في النفقات النهائية لميزانية الجزائر:

بالنسبة للسياسة الإنفاقية، فقد عرفت في بداياتها إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، و لكن لعدم توفر القدرة و القوة الاقتصادية لقطاع الدولة فإنه كان غير ممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عند حدود 20إلى 25%، بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80%من مجموع الإنفاق العام، بينما عرفت نفقات التجهيز نسبا محتشمة تراوحت ما بين 15و 25%من هذا المجموع . ويمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة و هو التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري آنذاك، أين كانت مساهمته في الناتج القومي تمثل . 16,4%وكذلك، ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الأطر الفرنسية و قلة الموارد المالية، حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو محتشمة بلغت % 4.8 -سنة 1966، أما نسبة البطالة فقد بلغت في نفس هذه السنة حوالي 32.9% .

بعد أن قامت الجزائر بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25,98%من الناتج المحلي الخام سنة 1967إلى حوالي 43%من هذا الناتج سنة .1986وقد تطلّب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21%سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28%سنة 1983، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك .بالمقابل، عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52%سنة 1978و 14.65%سنة 1981.

إلا أن هذه الوضعية :(1991-1998) لم تؤد إلى ارتفاع نسب الإنفاق العمومي، بل على العكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42%سنة 1988إلى 24,6%من هذا الناتج سنة 1991، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار .غير أن سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، بحيث ارتفعت إلى حوالي 40%من الناتج الداخلي الخام في المتوسط .ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور و الرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992بحيث انتقلت من 71مليار دج سنة 1991إلى 114,9مليار دج سنة 1993، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية .

و نظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي و تطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فقد عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6,1% من سنة 1993إلى سنة 1998. ويمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم 30: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة:1993-2007

الوحدة: 10^9 دج

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27,0	114,9	10,0	16,7	39,9
1994	117,2	78,5	41,1	145,2	12,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174,0	115,4	89,0	213,3	18,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235,0	20,0	43,5	74,0
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	37,9	47,5	75,2
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9
2000	321,9	200,0	162,3	281,1	57,7	54,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69,2	71,7	176,5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	79.8	76.0	187.5
2006	1 019.0	430.1	68.6	531.3	92.5	95.7	215.5
2007	1 442.3	488.7	80.5	628.7	101.6	93.8	273.0

Sources: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42,2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998. أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب :الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1,9% من سنة 1993 إلى سنة 1998، فوائد الديون بنسبة 6,2% خلال نفس الفترة.

و رغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل .وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، و منه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، و بذلك وصلت معدّلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998. أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة 1%-سنة 1988، 1.2%-سنة 1991، 0.9%-سنة(1994، و نفس الشيء يمكن قوله عن معدّلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي . 31.66% غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة

التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة 98,9%من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، و هذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازني[1].

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31%سنة 2000إلى حوالي 34,87 %سنة 2003 . فمبلغ 155مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى[2].

III_2 تحليل التطورات الحاصلة في النفقات والإيرادات النهائية معا في ميزانية الجزائر:

قبل ولوج تحليل النتائج المحصل عيها لتطورات كل من إيرادات ونفقات الميزانية ،نقترح فيما يلي شكلا توضيحيا تطوراتهما معا (نحافظ على نفس التقسيم المقترح)بغية إثراء التحليل.

الشكل رقم 18: التمثيل البياني لتطورات النفقات والإيرادات في ميزانية الجزائر خلال **2010/1994**

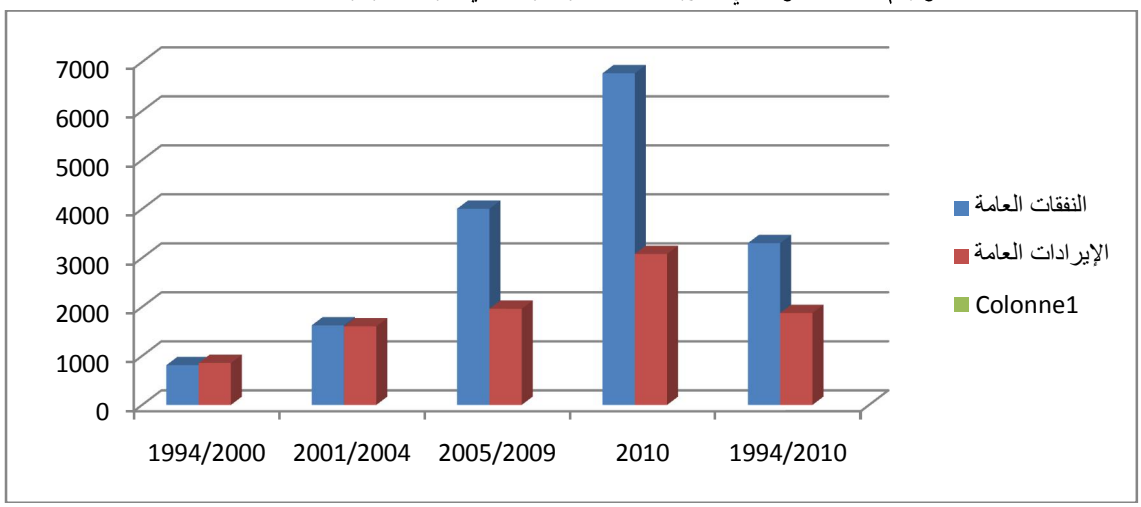

المصدر :من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدولين **28** و **29**.

[1] **Sources**: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report
[2] **Sources**: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

III_2_1 الملاحظات الأساسية حول مقارنة تطورات الإيرادات والنفقات بميزانية الجزائر:

* إن أول ما نلاحظه من خلال الشكل تنامي كل من الإيرادات العامة (حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 1876.09 مليار دج) والنفقات العامة (حيث بلغ متوسط فترة الدراسة 3302.26 مليار دج) بشكل ملفت خاصة بعد 2005 ،وهو ما يشير إلى توسع النشاط الاستثماري بالجزائر وتحولها إلى ورشة مفتوحة.

* ولعل الملاحظة الأكثر وضوحا من خلال الشكل ،تفوق الإنفاق العام على الإيرادات وبشكل متسارع منذ 2001 ،ما يثبت السياسة الإنفاقية التي تنتهجها الجزائر لتنفيذ مشاريعها التنموية ،ويوضح أن صناع القرار فضلوا أن يعملوا في ظل عجز موازني طالما يوفر صندوق ضبط الإيرادات احتياطيا يستطيعون اللجوء إليه (فوائض البترول) إضافة إلى التفاؤل المتعلق بأسعار البترول والذي جعل السعر المرجعي للبترول من 19 دولار للبرميل إلى 37 دولار للبرميل وهو ما يشير مرة أخرى إلى تحكم أسعار البترول بالاقتصاد الجزائري.

III_2_2 تحليل نتائج المقارنة بين النفقات والإيرادات النهائية في ميزانية الجزائر:

اتصفت الموازنة العامة الجزائرية بالعجز المزمن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة ابتداء من سنة 1992 وبحدة أكبر انطلاقا من 2001 ويرجع استفحال العجز إلى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام .وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، بعابرة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس وقد تمثلت الإختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر.صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه سياساتها المالية، وتمثلت هذه العملية في مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. كانت السياسة المالية في إطار التخطيط المركزي تركز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل توفير الخدمات المدنية ذات الحجم الكبير بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والاستهلاك والقيام ببرنامج ضخم من الاستثمارات العامة غير ذات الأولوية .

وفي عام 1986 تدهورت مظاهر الضعف المالي بدرجة كبيرة عندما انخفضت إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، وقد نتج عن هذا اختلالات مالية كبيرة التي ما صاحبها من تراكم من دين خارجي حتى أصبحت خدمات المديونية خطرا يهدد الاقتصاد الوطني.استمرار هذه الإختلالات المالية أجبرت الحكومة على القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي مع مطلع التسعينات كما أن هذه الفترة عرفت ارتفاع حاد في أسعار النفط مما جعل ميزانية الدولة تحقق فائض غير أن هذا الأخير تحول إلى عجز ابتداء من سنة 1992 وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الوطني بالإيرادات النفطية .

وبهدف تصحيح الاختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية استمرت الحكومة في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني عامة والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة وقد نجح برنامج التصحيح المنفذ عام 1994 إلى حدّ كثير في تخفيض عجز الميزانية وقد اتخذت الحكومة السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام كأداة فعالة من أدوات الإدارة الكلية .

وتجدر الإشارة أن السياسة الإنفاقية للجزائر تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزيادة خلال البرامج التنموية الأخيرة. أما السياسة الإيرادية تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 57% من الإيرادات الإجمالية، غير أنّ الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل وراجع إلى تأثر التوازن الداخلي بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية، وكذا ارتفاع أسعارها.

وأخيرا نخلص إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

بعيد الاستقلال تمحور دور الإنفاق العمومي نحو التسيير بسبب محاولة اجتذاب القطاع الزراعي عن طريق التسيير الذاتي من جهة ،ولأن موارد الدولة كانت محدودة جدا حينها من جهة أخرى ،وباختيار النهج الاشتراكي انعكس ذلك على توسيع الإنفاق العمومي في مجالات التنمية المختلفة بالاستعانة بالعوائد البترولية،ومع بداية التسعينات وبسبب تجربة الانفتاح انخفض مستوى الإنفاق نسبيا جراء التخلي التدريجي عن دعم الأسعار ليعاود الارتفاع مجددا بسبب رفع الأجور و تزايد تحقيق مطالب الشبكة الاجتماعية ،وبسبب الإصلاحات التي فرضها التعديل الهيكلي تضاءل من جديد حجم الإنفاق العمومي،بدية من1999 وبعد اليسرة المالية التي ولدتها العوائد البترولية ،انطلق مشروع دعم الإنعاش الاقتصادي ليرفع حجم الإنفاق العام إلى مستويات عالية حيث تم انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى .وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا،لكن في ذات الوقت فإن سلبيات أخرى عديدة قد رافقتها كاستمرار مشكل البطالة ،ومواصلة ظاهرة الفقر...وهي كلها ظواهر تنم عن مستويات عالية من الفساد

III_3 استقراء وضعية الفساد والرشوة في الجزائر وفقا لمآخذ الإنفاق العمومي :

تعرف الشفافية من زاوية دراسات المالية العامة وفقا ل George Kopits و Graig في أحد أهم الدراسات في هذا المجال بأنها "الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ،ونوايا السياسات المالية العامة ،وحسابات القطاع العام الذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية وحشد أقوى للسياسات السليمة للاقتصاد من قبل جمهور على علم بمجريات الأمور مع العلم بأن انعدامها(الشفافية)يؤدي إلى تزعزع الاستقرار وعدم الكفاءة والافتقار إلى العدالة[1].واستنادا لما سبق فإنه إذا ما أصيبت ميزانية أي دولة بالخرق في التنظيم والانحراف عن المسار القويم فإن الاقتصاد برمته يكون مهددا بالانهيار ومتسما بكم هائل من الفساد فهل هي حال الجزائر ؟

III_3_1 تحويل الثروة القابلة للنفاذ إلى احتياطات متبخرة : من خلال العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي أصبحت الجزائر مصدرا جيدا للثروة[2] نتيجة الاستنزاف ولضخ المستمر لثرواتها الباطنية ،فأصبحت مصدرة أصلية وحقيقية للرأسمال ،ذلك أن مخزون احتياطي الصرف المستعمل للتبادل تجاوز ثلاث مرات مخزون الدين الخارجي أين بلغ 56 مليار دولار سنة2005 ليصل إلى130 مليار دولار سنة 2007 ،في حين لم يتجاوز مخزون الديون الخارجية 10 مليار دولار نتيجة الدفع المسبق للديون .فواردات الجزائر من الجباية البترولية تمتلك بالأساس باتجاه الإسراف والتبذير لطاقات هي في الأصل غير متجددة ،لا تعمل السلطة من خلالها في جعل هذه الموارد في خدمة الأجيال القادمة،فمع أن لجزائر تمكنت من تصدير ما يفوق 78 مليار دولار بين 2004 و 2005 إلا أن هذه الأموال لم تستثمر بشكل جيد و لم تستعمل كلها لتشجيع التنمية ،وهذا ما يفسر الارتفاع المتزايد لاحتياطي الصرف وفي الجانب الآخر تزداد خسائر الجزائر المالية(نتيجة السياسة المالية المتبعة)التي فاقت 2 مليار دولار أمريكي سنة2003 ،فيما خسرت أكثر من 771.4 مليار دولار سنة 2004.

وفي قراءة لهذه الوضعية يرى المختصون أن اقتصاد الجزائر أصبح مختصا في تحويل احتياطات وموارد غير متجددة إلى احتياطات متبخرة عن طريق الإسراف والتبذير في الميزانية(تكشف الإحصائيات أنه بين 2000-2004 فإن التقديرات تؤكد على وجود 22 مليار دولار لم تقيد في الميزانية العامة للدولة إذ تم إنفاقها خارج الرقابة البرلمانية والأطر القانونية لتي تسير الميزانية)[3] إضافة لجميع ممارسات الفساد المحتملة عند المستويات العليا لمراكز القرار والتي تقدم المصلحة الخاصة بشكل يضر بالصالح العام .وما يزيد من حجم الإسراف ولتبذير وهدر الثروة الوطنية هو ازدياد حجم ادخار الموارد المالية الآتية منها والتي تصل إلى 47 بالمئة من المداخيل التي لم يتم استهلاكها ،مما ينذر بانفجار الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أي لحظة ،فما قيمة

[1] George Kopits , Graig ,1998, **Transparency in government operation** ,Occasional paper n°158, Washington : International Monetary Fund
[2] Ahmed Ben Bitour ,2006 **, Radioscopie de la gouvernance Algérienne** ,(Alger : edif 2006).
[3] Ahmed Ben Bitour ,2006 **, Radioscopie de la gouvernance Algérienne** ,(Alger : edif 2006).,P191

أن نقوم بضخ كميات أكبر من البترول إذا كانت الموارد الآتية منه تذهب للتكديس وعدم تفعيل الاقتصاد الوطني ،أين نصبح دولة مصدرة للثروة مستوردة للفقر.ويمكن أن نصف الاقتصاد الجزائري وفقا لغاية بحثنا بأنه مبني على عنصرين رئيسيين :

– قيام الاقتصاد الجزائري على مداخيل البترول جعل منه اقتصاد ريعي يرتبط بما تحمله الظروف والعوامل الدولية فهو معرض في أي وقت للاهتزاز ،والهبوط في أي لحظة.

– التركيز القوي للاقتصاد كون الأقلية الحاكمة هي التي تهيمن على العملية التنموية وهو ما فتح الباب واسعا لانتشار مختلف أشكال الفساد بتورط ممارسات الرشوة،ذلك أنه في ظل الاقتصاد الموجه فإن الطبقة المكونة من كبار المسؤولين من التكنوقراط والجيش يقومون باختلاس وتحويل كميات هائلة من المال والعام في ظل تغطية حصينة،في حين أنه و حتى بعد تجربة الانفتاح الاقتصادي المحتمة على الجزائر ،استغل الفاسدون الوضع للفترة الانتقالية ليكونوا طبقة الأغنياء الجدد ،وهذا لاتسام الفترة بالفوضى والانسحاب الفجائي للدولة دون التحضير المسبق،لتتضاعف بذلك عمليات النهب أكثر مما سبق ،حتى أن الواقع الاقتصادي الجزائري أصبح أقرب إلى ضربات لحظ واستغلال الفرص بالنسبة لمجموعة معينة من الأفراد أو ممن تختارهم الدولة ليكونوا شركاء في هذه الريوع،منه إلى العقلانية والدراسات العلمية التنبؤية .

ونخلص للقول أنه فيما يخص الجزائر وبدل ارتباط النمو بعوامل تحفزه (مثل تشجيع الاستثمار المنتج والخلاق ، زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ،التحكم في النفقات العامة للدولة...)فإن مسار النمو يتجه بشكل شبه كلي نحو الإنفاق لعمومي لخزينة لدولة لباقي القطاعات نتاجا للجباية البترولية ،وبهذا فإن العوامل التحفيزية للنمو السالفة الذكر غير واردة في الوقت الراهن في ظل التبعية المطلقة للمحروقات[1].فالنمو في الجزائر يمتاز بكونه ريعي وظرفي لا يخضع إلى العقلانية والرشد بل يرتبط بعوامل خارجية تجعله خاضعا لتقلبات غير محسوبة ،وهذا في حد ذاته أبلغ دليل على بلوغ الفساد لمستويات عليا بالجزائر ،والأخطر أنه ينبئ بمستويات أعلى .

إن الاعتماد المفرط على الإنفاق العمومي في دفع النمو ،والتصاعد المضطرد للعوائد المالية الكبيرة من المحروقات ، أصبح يشجع أكثر من ذي قبل على بناء نظام زبائني لاستغلال الوضع ومن ثم تنامي معدلات الفساد بشكل قياسي بمساعدة لممارسات الرشوية.

[1] عمر هميسي ،2007 ، البنوك في الجزائر شباك لصرف الفساد ،أسبوعية الحقائق ،العدد 19، من 03 إلى 09 مارس ،ص 14

III_3_2 مكامن الفساد في الإنفاق العام بالجزائر: بينما يعرف الفساد بأنه سوء استخدام السلطة الممنوحة لمصلحة خاصة ،يمكن أيضا وصفه بأنه يمثل عدم التزام بمبدأ عدم تدخل علاقة شخصية أو عائلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية سواء من قبل وكلاء اقتصاديين خاصين أو مسؤولين حكوميين ،وعندما ينتهك هذا المبدأ ويكون هناك تمييز يستند إلى العلاقات ،فإن الفساد يتلو ذلك في الغالب .إن أوضاع تضارب المصالح ومحاباة الأقارب أمثلة على ذلك .ويعتبر المبدأ المذكور أساسيا للعمل الكفؤ لأي منظمة [1].لقد اخترنا الانطلاقة من هذا التعريف في هذه الجزئية من البحث لأهميته وارتباطه بالواقع الاقتصادي الجزائري الذي وبجره إلى الانفتاح ،وتقيده بإبقاء الدولة حارسا للعملية التنموية يجد نفسه في مواجهة صعبة ومصيرية بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والأجنبي مما خلق فرصا أكبر للفساد وهي ما سنخوض فيه من خلال بعض الأمثلة التي ارتأينا أهميتها البالغة في البحث على سبيل المثال لا الحصر مع الإشارة إلى أننا لن نسترسل في التحليل الذي نترك مجاله (بالنسبة لبعض النقط) للفصل الموالي

III_3_2_1 المناقصات العمومية : إن الصفقات العمومية تتمتع بأهمية كبيرة في تسيير الأموال العمومية للدولة و الاستعمال الأمثل لها ومن خلال اطلاعنا على مختلف قوانين الصفقات العمومية في الجزائر منذ الاستقلال لاحظنا أنها في البداية كانت متأثرة تأثرا كبيرا بقانون الصفقات العمومية الفرنسي سنة و هذا بفعل العامل التاريخي و الزمني ، و رغم هذا نلاحظ أن هذه القوانين نظمت عدة ثغرات منها:

* أن المشرع الجزائري قد حرم على الإدارة العامة معاقبة المتعاقد معها في حالة تزوير الوثائق المطلوبة منه ، و لو فعل ذلك لكان للقانون فعالية أكثر .

* انه عند استلام العروض لم يتطرق قانون صفقات العمومية إلى الظروف التي تلف ضم بريدها ، وكان بإمكان القانون أن يجبر على عدم إرسال العروض في ظروف ملصقة بالغراء العادي لأنها سهلة الفتح بدون ترك الدليل على ذلك مما يعرض أصحابها لرفض عروضهم .

* أن المشرع الجزائري لم يحدد اتجاهاته فيما يخص حق المشرع الذي رفض طلبه في تسبيب رفضه و كان من المفروض أن يرسل إليه سبب الرفض كتابيا . بالإضافة إلى ثغرات أخرى كثيرة لا يمكن حصرها في هذا البحث والتي سنخوض في جزء هام منها من خلال الفصل الموالي ، وعموما فإن قانون الصفقات العمومية يجب أن يواكب التحولات السياسية و لا بأس به في التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق كذلك أن المفاوضات جارية مع المنظمة العالمية للتجارة مع العلم أن هذه الأخيرة تفرض شروط من أهمها إصلاح المنظومة القانونية و هذا ما تسعى إليه الجزائر دوما من أجل تطوير قانون الصفقات العمومية . ولتدعيم ذلك يجب إعطاء أهمية كبرى للرقابة و خاصة السابقة منها ، حتى نستطيع تجنب الأخطاء

[1] فيتو تانزي ،1994 ، الفساد ،النشاطات الحكومية والأسواق ،ورقة عمل مقدمة لصندوق النقد الدولي آب /أغسطس 1994

وتصحيحيها في حال وقوعها مع وضع السبل الكفيلة لمنع تكرارها في المستقبل و بالتالي تستطيع الإدارة العمومية أن تخوض ميدان المنافسة .

و في الأخير نخلص إلى القول بأن الصفقات العمومية تعتبر الأداة الفعالة في تسيير و استعمال الأموال العمومية والمرتع الأكثر خصوبة لممارسات الفساد .

ملاحظة : تعمدنا الحوصلة السريعة لهذه الجزئية لأننا خصصنا لها حيزا معتبرا للنقاش والتحليل من خلال الفصل الموالي أين سنحاول الوقوف على واقعها من خلال رؤى أعوانها من جهة ،وعبر الجهود المبذولة في سياقها من جهة مقابلة.

III_3_2_2 الإنفاق العسكري :ومن بين الدلائل الصارخة على الفساد أيضا نذكر في هذا المقام اتساع الإنفاق العسكري بالجزائر ،حيث ارتفع هذا الأخير بنسبة 45 % سنة 1994 و 144% سنة 1995[1] ،وفي سنة 1998 زاد هذا الإنفاق بنسبة 100% ليصل إلى 2 مليار دولار [2].وتفتح هذه الأرقام الجدل واسعا حول خلفيتها مما يجر للاشتباه بالصفقات المشبوهة في السياق خاصة مع العلم أن أعوان القطاع يتمتعون بسلطة ونفوذ كبيرين حتى على أعلى مستويات السلطة،مما يؤشر لمستويات مرتفعة جدا من الفساد.

نستشهد للتدليل على خطورة الأمر بأن 25% من بين 20 إلى 22 مليار دولار من الأموال التي أنعش بها الاقتصاد الجزائري بين 1994 و 1998 نتيجة لإعادة جدولة الديون الخارجية قد خصص للإنفاق العسكري ،كل هذا على حساب الاستثمارات المنتجة ، وهذا ميفسر ازدياد مستويات الفقر وتدهور الوضعية الاقتصادية التي ذهبت مخصصتهم إلى ضروب أخرى ،فمع تأكيدنا على أهمية الوضعية الأمنية ،نشدد على نفس الأهمية للوضعية الاجتماعية ومن ثم عقلانية الإنفاق العمومي على هذا علني من البلدان الغربية لاسيم فرنسا،و.م.أ وبريطانيا ,ذلك في إطار مساعدتها على حربها ضد الحركة الإسلاموية منذ 1992 ،وأعلنت هذه البلدان بين ديسمبر 2002 وجانفي 2003 استعدادها لبيع مزيد من الأسلحة للجزائر[3] ، ولعل ما يثير التساؤل هنا هو استقصاء الطرف الأكثر استفادة من هذه العملية ،إضافة إلى التساؤل عن العدو المحتمل ضربه بهذه الأسلحة وهذا ما يؤشر بوضوح تام لتورط الفساد الأجنبي في كارثية الأداء الاقتصادي بالجزائر وذلك بتواطئ مشين مع نخبة من أصحاب القرار في البلاد لاستنزاف جزء هام من ميزانية الدولة لصالح الأجانب مقابل منافع شخصية يحصلونها .

[1] نقلا عن المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية للعامين 1996 و1997

[2] فتيحة تالحيت ،(1998) ،**الفساد ثمن الإصلاح المضاد** ،الجزائر الحرة ،9 نوفمبر

[3] البشير الإبراهيمي ،دراسة حالة الجزائر ،مرجع سابق، ص 766

III_3_2_3 التعاون التقني الأجنبي[1]:باب آخر من أبواب استنزاف الأموال العمومية لصالح كل من الفاسدين المحليين وأطراف خارجية أخرى هو التعاون التقني الأجنبي ،ذلك أن اللجوء المفرط إليه والذي غالبا ما توجهه مصالح خفية قد أدى بالجزائر إلى عملية تراكمية للنفقات غير المبررة سواء فيما يتعلق بمستواها المرتفع جدا أو صفتها المتكررة.ويعود سبب هذه العملية إلى ظهور مكاتب الدراسات وشركات الهندسة المرتبطة بالهندسة في الجزائر ومنتجي الأجهزة في البلدان الأصلية.

ويعني تكليف الأجانب بكل الدراسات في كل مستوياتها ابتداء من تصميم وتحديد الشروع وصولا إلى إنجازه أن وزارة الطاقة والصناعة الجزائرية وكل شركات الدولة قد سلمت نفسها إليهم كليا وأنه وإن كانت تتمتع بحرية القرار في الظاهر إلا أنها لا تملك من الأمر شيئا في الواقع ،فالدراسات التي يقوم بها الأجانب هي التي تنظم وترسم كل أنواع العلاقات

مع الخارج ولا سيما في الميدانين التكنولوجي والتجاري .والمساعدة التقنية الأجنبية التي ينميها الفساد تجعل هذه العلاقات التجارية مستمرة ودائمة ونستطيع أن ندرك أهمية هذه الظاهرة عندما نحلل كلفة التعاون التقني وأهميته[2].وما يزيد من التزيف المالي بالجزائر ،وتشويه للإنفاق الحكومي

كما ونوعا في هذا الميدان هو التجديد المستمر للعقود سواء عن طريق الاتفاق العلني أو خلال سلسلة من التعديلات اللاحقة وهذا يوضح السلطة الكبيرة للواقع الذي يفرضه البيروقراطيون في مختلف الأجهزة ويبين أهمية مجال الحركة المتروك لممارسات الفساد بأنواعه.

بين تجربة الانفتاح و تمسك الدولة بالإشراف على العملية التنموية ومن ثم إعادة تموقعها في الاقتصاد يزداد اتسع ممارسات الفساد ،خاصة في المجالات التي يلتقي عندها القطاعين العام والخاص من جهة والمحلي والأجنبي من جهة أخرى

[1] نعني بالتعاون التقني الأجنبي دراسات ومتابعات إنجاز المشاريع وكذلك اليد العاملة الأجنبية المستعملة لتسيير الوحدات الصناعية التي تم إنجازها.

[2] لقد أوضحت دراسة قامت بها كل من وزارتي التخطيط والمالية عام 1979أنه في الفترة 1973 و1978 وهي فترة التصنيع الهائلة تم توقيع 4912 عقدا للتعاون التقني وبلغت قيمة هذه العقود 79.4 مليار دينار جزائري أي 18 مليار دولار أمريكي ،نفس المرجع السابق ص847

خاتمة الفصل الخامس:

إن استقراءنا للجانب الكمي للفساد والرشوة بالجزائر والذي اخترناه أن يكون من خلال المصادر الدولية والمحلية وعبر قراءة الوضع الاقتصادي ،يقودنا إلى استنتاج استفحال الظاهرة بوطننا بشكل مذهل وملفت ،بعد أن تمكنت من غرس جذورها منذ أمد بعيد يعود إلى بدية الاستقلال.

فبالنسبة للمصادر العالمية المعتمدة في البحث(والتي تعتمد في الغالب على استقراء رأي الخبراء والمسؤولين وتصنيف البلدان من خلال مؤشرات يضعها خبراء البحث وذلك على غرار البنك العالمي ومنظمة الشفافية الدولية) ، فإن ظاهرة الرشوة في الجزائر تزداد توسعا وانتشارا قياسا على ما يحدث من تطورات في العالم (اشتداد وتيرة المنافسة ،توسيع حجم القطاع الخاص ،الانسياق وراء الفكر المادي ...) ،كما أنها تتشبع بمثيلتها في الوطن العربي والمغاربي وتعتبر فرعا خاصا منها ،حيث تمتلك جميع خصائصها الأساسية .

ووفقا لنفس المصادر فإن تعقيد الإجراءات في محيط الأعمال بالجزائر، يساهم في توسيع محيط الفساد .وبالتالي فإنه إما أن يجعل المستثمر يحجم عن ضخ أمواله ببلدنا ،أو يدفعه إلى الممارسات الفاسدة لحماية مصالحه. وهنا يذوب المستثمر الفاسد بالأساس في المستثمر الباحث فقط عن تقليل عبء الإجراءات ، من جهة أخرى وفي نفس السياق فإن المدة الزمنية الطويلة لتنفيذ المشاريع في محيط الأعمال بالجزائر، تخلق فرصا أكبر للفساد ،وتهدر طاقة أكبر للمستثمر مما يجعله إما يحجم عن الاستثمار أو يتواطؤ مع المفسدين لحماية مصالحه ،ناهيك عن استغلال الوضع من قبل كل من أصحاب القرار ،الموظفين والمستثمرين الفاسدين بالأساس والذين يذوبون وسط المستثمر الباحث عن مجرد تقليل عبء الوقت.وفي نفس الصدد ووفقا لنفس المصادر تؤثر التكلفة المرتفعة لتنفيذ الاستثمارات في إقبال لمستثمرين على محيط الأعمال الجزائري مضعفة بذلك تنافسية المحيط ،وملوثة إياه بممارسات فاسدة هادفة لتقليل الكلفة.ناهيك عن المستمرين الفاسدين بالأساس والذين يجدون الوضع مهيئا لممارساتهم. ويساهم عدم توفير الشروط لصحيحة لكل من الائتمان والتوظف من توسيع فرص الفساد والرشوة في محيط الاستثمار،فيضعف تنافسيته ويخاطر بجودة منتجاته.

أما بالنسبة للمصادر المحلية والتي اخترنا أن تكون ممثلة في الإعلام والهيئات والقوانين الرسمية إضافة إلى المجتمع المدني ،فإنها ورغم أدائها الضعيف فيما يتعلق بتقييم الظاهرة إلا أننا استنتجنا من خلال هذا الأداء الهزيل توسع دائرة الفساد بالجائر وسط حماية شديدو وغطاء حصين،ونحوصل ذلك فيما يلي :

- يبقى الإعلام رغم أنه مستوى دلالته على الفساد والرشوة بالجزائر قاصرا الفضاء الأكثر ملاءمة لتقييمه وملاحقته وذلك لما يملكه من تأثير على الرأي العام على غرار باقي وسائل المجتمع المدني

- إن الهيئات الرسمية المرتبطة بمناقشة الفساد في الجزائر لا يمكن التعويل عليها في تقييمه كونها شكلية أكثر منها فعلية من جهة ،ومن جهة أخرى فهي معرضة لضغوط شديدة تخرجها عن مسارها في أي لحظة إذا توفرت الإرادة الحقيقية لمكافحة الفساد والرشوة من خلالها.

– إن النصوص التشريعية التي اعتنت بالفساد في الجزائر إضافة لكونها جاءت متأخرة جدا مقارنة بتاريخ الظاهرة في البلد وبالتزامات الجزائر الدولية إزاءها ،فإن الواقع يجعلها تبدو شكلية ولا تتوفر الإرادة السياسية للحرص على تطبيقها . وإضافة لهذا يعاب عليها أنها لا تعترف بمبادرات المجتمع كما لا تحمي الأشخاص ومن ثم فهي لا نستطيع الاستناد عليها لتقييم الفساد.

– إن قصور دور المجتمع المدني فيما يتعلق بالفساد كما ونوعا ،بسبب مضايقات الدولة دال على استفحال الفساد فيها.

أخيرا وأثناء تقييمنا للفساد والرشوة بالجزائر على أساس الوضعية الاقتصادية العامة ،خلصنا إلى أنه بين تجربة الانفتاح و تمسك الدولة بالإشراف على العملية التنموية ومن ثم إعادة تموقعها في الاقتصاد يزداد اتسع ممارسات الفساد ،خاصة في المجالات التي يلتقي عندها القطاعين العام والخاص من جهة والمحلي والأجنبي من جهة أخرى. وإضافة لذلك فإن الاعتماد المفرط على الإنفاق العمومي في دفع النمو ،والتصاعد المضطرد للعوائد المالية الكبيرة من المحروقات ، أصبح يشجع أكثر من ذي قبل على بناء نظام زبائني لاستغلال الوضع ومن ثم تنامي معدلات الفساد بشكل قياسي بمساعدة لممارسات الرشوية.

الفصل السادس

دراسة ميدانية : استطلاع للرأي حول ظاهرة الرشوة الكبرى بالجزائر

مقدمة الفصل السادس

I_ أهمية الدراسة الاستطلاعية وطريقة تنفيذها

I_1 أهمية الدراسات الاستطلاعية في معالجة قضايا الفساد والرشوة
I_2 الدراسات الاستطلاعية حول الفساد سبيل المكافحة
I_3 الإطار الوصفي والتنفيذي للدراسة

II_ عرض وتحليل نتائج الاستبيان الكتابي

II_1 عرض وتحليل نتائج القسم الأول للاستبيان الكتابي
II_2 عرض وتحليل نتائج القسم الثاني للاستبيان الكتابي
II_3 عرض وتحليل نتائج القسم الثالث للاستبيان الكتابي
II_4 حوصلة نتائج الاستبيان الكتابي

III_ عرض وتحليل نتائج المقابلات الشخصية

III_1 مسببات و دوافع الرشوة حسب تصورات العينة المستجوبة
III_2 خصائص وميكانيزمات الرشوة حسب تصورات العينة المدروسة
III_3 مقترحات مكافحة الرشوة حسب تصورات العينة المدروسة

خاتمة الفصل السادس

مقدمة الفصل السادس:

لم تعد الدراسات الاقتصادية المعاصرة خاصة المتعلقة بالظواهر المعقدة ذات الصلة المباشرة بالمجتمع مقتصرة على الجانب النظري ،بل أضحى الجانب العملي ضروريا لجدوى هذه الدراسة ،حيث أن الجانب النظري يزود الباحث بالمعرفة اللازمة حول الظاهرة المدروسة قصد تسهيل وضع الفروض الأساسية لها ومن ثم يأتي الجانب العملي ليحلل مدى توافق الفروض (زبدة الجانب النظري للدراسة) مع الواقع الممثل عادة بعينات من المجتمع تخضع لدراسات ميدانية وإحصائية.

بالنسبة للرشوة في الجزائر كظاهرة اقتصادية مؤثرة بقوة في المجتمع –كنا قد تناولنا شقها النظري في فصول سابقة وتوصلنا إلى مدى صعوبة تقييم وقياس الظاهرة–لن نخرج عن القاعدة العامة المعاصرة ولهذا نقترح من خلال هذا الفصل دراسة ميدانية حول الظاهرة معتمدين على نتائج استبيان(استطلاع للرأي) معد وفق المعلومات المستقاة من الشق النظري للفصول السابقة .

قبل الخوض في حيثيات الدراسة الاستطلاعية، يجب الإشارة إلى أن الجزائر دولة نامية تكتسي بها الروابط الاجتماعية مكانة كبيرة ،وأن اقتصادها يكاد يخلو إلا من نواتج العوائد الطاقوية مما يجعل القطاع العام هو المهيمن على المسار الاقتصادي ومن خلاله على المجتمع ويتم ذلك عبر قطب هام يتمثل في الإدارات التي تعتبر حلقة الوصل بين القطاع العمومي و بقية الأعوان الاقتصاديين الذين يتعاملون بحجم الرشوة وفقا لنشاطهم الاقتصادي فنفرق على أساس الحجم ونوع المتعاملين من جهة بين الرشوة الاعتيادية بين صغار الموظفين والمواطنين الذين قد يدفعون مقابل خدمة قد تكون مجانية في الأصل إما ربحا للوقت أو لتجاوز الروتين ومن جهة أخرى بين الرشوة على المستويات الأعلى والمتركزة أساسا حول المناقصات والمشتريات العمومية.

من خلال هذه الجزئية وتوافقا مع صيغة بحثنا سنركز على الاستقصاء حول موضوع الرشوة والفساد بالجزائر في المستويات العليا لاتخاذ القرار ولهذا الغرض وعلى غرار المؤسسات العالمية الناشطة في هذا السياق ،سنحاول الاجتهاد على خلفية المعلومات الواردة من خلال الفصول السابقة لصياغة محاور النقاش .وقد اعتمدنا أسلوبين أساسيين لاستطلاع الرأي متمثلين في : الاستبيان الكتابي و المقابلة الشخصية عسى أن نتوصل إلى مناقشة فرضيات بحثنا وترسيخ المعلومات النظرية المدرة سلفا.

I–أهمية الدراسة الاستطلاعية وطريقة تنفيذها:

I_1 أهمية الدراسات الاستطلاعية في معالجة قضايا الفساد والرشوة

يمثل الرأي العام[1](Public Opinion)بصفته الرأي الواعي أهمية كبيرة ودائمة، وخصوصاً لدى العديد من السلطات السياسية، التي غالباً ما يهمها معرفة رأي الناس بها، وبطرق حكمها، وبتوازنات أحكامها،ويعتبر العديد من الباحثين أن واحدة من أهم سمات المجتمعات الحديثة الاعتراف بأهمية الجمهور، واعتبار الرأي العام محور أي نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي...الخ والرأي العام له قوة تأثير فاعلة في كل مجتمع، بل قد يكون في بعض الأحيان المحرك للعديد من القضايا والأحداث، وهو ما حذا ببعض الباحثين إلى اعتبار أنه يشكل سلطة غير منظورة مقابلة للسلطات السياسية المتواجدة في مجتمع من المجتمعات،وأن القادة السياسيين يأخذون تأثير دور الرأي العام في بلدانهم بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار أو انتهاج سياسة ما.

لقد أصبحت قوة الرأي العام في العصر الحاضر بدون حدود ،وبات الجميع من حكام وحكومات يعتمدون عليها اعتماداً كبيراً في تأييد سياساتهم؛ فلا يمكن لأية حكومة أن تنجح في سياساتها دون دعم وتأييد الرأي العام لها، ولذا فقد باتت العديد من الحكومات والمؤسسات الحديثة تولي اهتماما كبيراً لاستطلاعات الرأي العام لمعرفة اتجاهاته، وقياسه، وهذه العملية متواصلة ومستمرة لأن الرأي العام كما سبقت الإشارة ، ليس عنصراً ثابتاً بل هو عنصر متحرك ومتغير من وقت لآخر بتغير تطلعات الناس، ومدى قدرتهم على تلبية تلك التطلعات أو عجزهم عن تلبيتها، وكذا تبعاً لبعض المتغيرات الخارجية أو الداخلية المفاجئة، ويلاحظ في بعض البلاد، المتوافرة فيها إمكانية استطلاع آراء الناس لمعرفة رأيهم حول أمر مجتمعي ما، أن يكلف بعض الموظفين المتخصصين للوقوف حول ما يسكن الوقوف عليه من الانطباعات وردود الأفعال المعبرة عن الرأي العام واتجاهاته المختلفة، ويتم ذلك سواء عن طريق ملء استمارات الاستفتاء أو الاستبيان . وتحتل عملية استطلاع الرأي العام وقياسه أهمية متزايدة في العصر الحاضر،وهناك العديد من المعاهد والمراكز المتخصصة في دراسة واستطلاع الرأي العام عبر العالم؛ إذ تعد هذه العملية، في نظر الكثيرين، خطوة أساسية في العملية الديمقراطية، وقد عرفت المجتمعات القديمة طرقاً بسيطة كان ينقصها الضبط والتقنين، فقد كان بعض الحكام يلجؤون إلى إطلاق بعض العسس للتجسس على أحوال الناس وأقوالهم، وآرائهم، ثم يبلغون الحاكم بها ، وكان البعض منهم (كما وصلنا عن سيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه) يخرج متخفياً مستتراً ليسمع ويتلمس بنفسه رأي الناس، أما في الوقت الحاضر فقد حلت الأدوات والمناهج العلمية الأكثر دقة محل الطرق

[1] وكلمة"الرأي العام" تتكون من شقين اثنين هما:«الرأي» وتعني التعبير اللفظي أو الكتابي عن الاتجاهات نحو ظاهرة ما أو مشكلة يثار حولها الجدل والنقاش، كما هو الشأن في الأحداث التي تعرفها مجتمعاتنا اليوم محلياً و إقليميا ودولياً، إذ أن المسائل التي لا تحتمل الجدل لا تتطلب رأياً حولها، و«العام»: وهي تعبر عن وجود جماعة معينة، وهذه الجماعة تجمعها مصالح مشتركة وعلاقات ثابتة،وقد سُمي بـ «الرأي العام» تمييزاً له عن «الرأي الخاص» أو الفردي، والرأي العام ليس هو مجموع الآراء الفردية لجماعة من الأفراد، بل هو ناتج التفاعل بين تلك الآراء فمثلاً: لو كان لدينا جمهور مكون من عشرين فرداً، وكل فرد منهم له رأي قد يختلف أو يتطابق أو يقترب من الآراء الأخرى، فالرأي العام هنا ليس هو مجموع تلك الآراء، لكنه ناتج النقاش والتفاعل الواعي بين تلك الآراء حتى نصل في النهاية إلى رأي يمثل الأغلبية، وهو الذي يمثل الرأي العام .

القديمة، وإن لم يتم التخلي عن الطرق القديمة بل جرى تهذيبها وتعديلها وفقاً لحاجيات كل مجتمع من المجتمعات وتبعاً لأسلوب الحكم السائد فيه .

ويعد الباحث الأمريكي هربرت شيللر (Herbert Schiller) في كتابه"المتلاعبون بالعقول"1986 ص 136 استطلاع الرأي واحداً من الاختراعات الأكثر حداثة في المجتمع الأمريكي، شأنه في ذلك شأن الاكتشافات التكنولوجية التي ابتكرها الإنسان في القرن الماضي، مثل: أجهزة الكمبيوتر، ومذياع الترانزستور، أو الطائرة الأسرع من الصوت، وهو يقول:"هنالك أنواع أخرى من الاختراعات، ومن العناصر ذات الأهمية المتزايدة في آلية توجيه العقول ذلك الاختراع الاجتماعي الحديث نسبياً والذي يسمى :استطلاع الرأي" ،ويضيف في الصفحة 152 من نفس الكتاب "ويمثل استطلاع الرأي اختراعاً اجتماعياً لا يمكن فصله عن النسيج المؤسساتي الذي يعمل من خلاله، ومعنى ذلك أن استطلاع الرأي، ومهما جرت صياغته في تعبيرات علمية، فهو في المقام الأول أداة تخدم أهدافاً سياسية".ولذا يرى بأن استطلاع الآراء يمكن أن يحذر عناصر السلطة من إتباع أساليب محددة ، وقد يقترح أن تتحرك من خلال مسارات أكثر التواءً وصولاً إلى نفس الغايات، ويمثل استطلاع الرأي في رأيه، وسيلة للتحقق من عادات وأولويات الأفراد والجماعات التي توفر، في حالة كفاية خطة البحث، مؤشرات صحيحة ظاهرياً للمواقف أو الخيارات القومية "أو الإقليمية أو المحلية" وهو يوفر ميزة أساسية تتمثل في تدفق ثنائي للمعلومات :بين صانعي القرار الحكومي، أو التجاري أو الصناعي، وبين الجمهور العام .

ويحدد بعض المدافعين عن استطلاعات الرأي وظيفتين أساسيتين لها، هما: تدعيم الديمقراطية، من خلال تسهيل انسياب المعلومات في الاتجاهين: صانعي القرار، والجماهير، وتوفير المعلومات الموضوعية المبنية على منهجية علمية لأي شخص يرغب في استخدامها .

بالنسبة للجزائر فإن ما نلحظه من غياب الدراسات الاستطلاعية، بالمعنى الشامل للرأي العام الجزائري بمختلف شرائحه الاجتماعية، وأطيافه السياسية حول العديد من القضايا والأزمات التي مر بها مجتمعنا ،خاصة ما يتعلق منها بمحاور الفساد ،يوحي بغياب أو ضعف تدفق المعلومات بين صانع القرار السياسي في مجتمعنا الجزائري وبين الجمهور ، وهو المناخ الملائم لتهاوي السياسات الاقتصادية وانزلاق تجارب الديمقراطية ،إضافة لتفاقم الآفات الاجتماعية، ونحن من هذا المنبر لا ننكر إطلاقا الدور الوطني الذي قامت به بعض وسائل الإعلام المحلية وصحفنا الوطنية من استطلاعات لآراء، بعض المثقفين والعلماء والعديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أفردت لها مساحات كبيرة، وهو الأمر الذي يحسب لها في مجال تنوير الرأي العام بمجريات الأحداث، وتبصيره بحقائق الأمور وتزويده بالمعلومات الكفيلة بتحصينه ضد كافة الاختراقات والإشاعات.ولكننا نرى قصورا شديدا في هذا السياق ،إن على مستوى الطرح ،أو على العقلانية والنجاعة في التعامل ،ذلك أن احترافية الإعلام المحلي في الجزائر (ووفقا للظروف التي عايشها والتي أدرجناها من خلال ما سبق) لا تزال متأخرة عندما يتعلق الأمر بهذه المواضيع أين تغيب غالبا الموضوعية المحايدة لتتحكم بالتحليل

الذاتية والانتماء ،وهو ما يجعلنا نؤمن يقينا بأن تدخل البحث العلمي في هذا المضمار إن توفرت النية الصادقة والإمكانيات اللازمة سيتمكن من إحداث فارق محسوس في التعبير عن الرأي العام وتحليله وإيصاله إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمعين المحلي والأجنبي.

I_2 الدراسات الاستطلاعية حول الفساد سبيل المكافحة :

I_2_1 أهمية الدراسات الاستطلاعية في مكافحة الفساد:

إن الفساد يعتبر من بين أقل الجرائم التي يتم التبليغ عنها ذلك أن أعماله تحاط بسرية وتكتم كبيرين ن الأطراف المشاركين فيه ،الذين عادة ما يشعرون بالرضا عن النتيجة ويدركون النتيجة السلبية المترتبة عن فضح دورهم في مثل هذا السلوك المنحرف،وفي الغالب يكون ضحايا الفساد هم عامة الناس غافلين بسعادة عن أعمال معينة من الفساد أو أنهم يكونون قد تعودوا على مثل هذا النوع من الفساد لدرجة أنهم أصبحوا غير مبالين به1 .ونظرا للتكتم والمصلحة المشتركة بين مرتكبيه يصبح من الصعب قياس مستويات الرشوة والفساد(كنا أوردنا من خلال الفصل الثالث صعوبات قياس الفساد والرشوة بتفصيل أكثر) ،ومع هذا ،فبدون القياس يصبح من الصعب جدا تقييم المجالات التي تتميز بصعوبة خاصة أو التحقق مما إذا كانت البرامج السياسية وعلى الأخص الاقتصادية (برامج التصحيح الهيكلي نموذجا) تترك تأثيرا إيجابيا على أرض الواقع بعيدا عن الافتراضات والنظريات.و على هذا الأساس أصبح هناك الآن اعتراف بأن بعض أنواع الدراسات الاستطلاعية هي أداة مثالية في سياق احتواء الفساد والسلوك غير المشروع وذلك مهما كانت الدراسات الاستطلاعية مشحونة بالمصاعب التي قد تكون موجودة في التصميم أو التنفيذ.

من غير الواقعي طبعا أن نتوقع اعتراف الناس بالفساد أو بالسلوك غير المرغوب فيه أثناء دراسة استطلاعية ،خاصة إذا كان من شأن ذلك أن يعرضهم للخطر ،ومع هذا استطاعت الاستطلاعات العالمية أن تستهدف فئة من الناس يمكن استقصاء رأيها بطريقة فعالة وهي متمثلة في الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا وليسوا متآمرين متعمدين ،أي الذين يعتبرون أنهم تعرضوا لعملية ابتزاز وليس مشاركون في لفساد بإرادتهم وهكذا فقد كان مجتمع رجال الأعمال الدولي (رغم دوره المثبت في تفعيل الفساد الكبير)مستعدا لأن يستفيد من قبل الدراسات الاستطلاعية العالمية،هذا وقد انضم إلى المجموعة مجتمعات التجارة والأعمال المحلية إضافة للناس العاديين ،ورغم ثقة الاستطلاعات في آراء المستجوبين من نطلق خبرتهم ومعايشتهم للظاهرة وبعيدا عن التشكيك إلا أنها تعتبر المعرفة التي تنتجها مندرجة تحت بند التصورات [2].وكقاعدة عامة فإنه كلما كانت الدراسة الاستطلاعية معدة بشكل إجمالي وأقل تفصيلا كلما كانت نتائجها أكثر إثارة للنزاع ،لذلك عمدت الدراسات العالمية إلى الأخذ في حسبانها أن التصورات يمكن أن تكون مختلفة عن الحقائق خاصة عندما تكون

[1] البنك الدولي ، 1999، **ندوة على الإنترنت حول استراتيجيات مكافحة الفساد** ،من إعداد كيفين فورد رئيس المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد

[2] لهذا السبب ظلت مؤسسة الشفافية الدولية تصر على نسبية نتائجها السنوية حول الفساد التي تؤكد أنها ومهما اقتربت من الصحة فإنها لا تعكس دوما وبالضرورة الواقع.

الأوضاع آخذة في التحسن ولو ظاهريا كما أن التصورات لشعبية عادة ما تقوم على تصورات وحكايات الماضي .

لقد كانت الدراسات الاستطلاعية حول الفساد المتصور في العالم عملا رياديا قامت به منظمة الشفافية الدولية ،ولكن ليس بمعزل عن إثارة قدر من الجدل ،فكما اعترفت المنظمة نفسها فإن استطلاعاتها هي تصورات وليست بالضرورة حقيقة فعلية ،لكن أهميتها تكمن في كونه تعكس آراء مجتمع الأعمال الدولي التي تترك قراراته الاستثمارية تأثيرا قويا على الاقتصاد ،فمثلا نجد أنه كلما كان مستوى الفساد المتصور عاليا فإن هذا يجعل المستثمرين الأجانب أقل ميلا للاستثمار.

إن قائمة تصورات الفساد التي تعدها منظمة لشفافية الدولية من منطلق لدراسات الاستطلاعية قد عملت على إلقاء الضوء على الظاهرة في عديد البلدان كما يرجع لها الفضل في رفع مستوى العناية التي أولتها بعض الحكومات لهذه المشكلة.إلا أن المنظمة لقيت عديد الانتقادات لكونها ضد الجنوب بسبب تركيزها على جانب واحد من المشكلة وهو من يأخذون الرشوة وليس من يدفعونها،ومن جهة أخرى فإنها تعطي أحيانا رسالة قاتمة للحكومات التي تبذل جهودا مخلصة في مكافحة الفساد.

إن المنهاج الذي تم تطويره لدمج سلسلة من الدراسات الاستطلاعية ظل يخضع لإعادة نظر متواصلة و لم يحقق لليوم إجماعا من طرف الخبراء ،ومع ذلك فإن حقيقة أن البلدان يجب أن تغطى بواسطة ثلاث دراسات استطلاعية مختلفة على الأقل يعني أن القائمة نفسها الناتجة عن ذلك قوية نسبيا.وتبعث قائمة منظمة الشفافية الدولية رسالة بسيطة للدول التي تعرف نتائج ضعيفة في المجال لكنها قوية التأثير كونها عاكسة لتصورات من يملكون القرار .

إلى جانب الاستطلاعات الموجهة لعالم المال والأعمال والنفوذ ، لا تقل الاستطلاعات المتعلقة بالشعوب أهمية ،والتي يجب أن تتم على أساس احترافية عالية إن على مستوى الطرح أو التعامل معه وهي كفيلة بإثارة نقاش عام من شأنه رفع الوعي القومي بخطورة الظاهرة[1].

تتكفل عدة جهات عالمية بدراسة موضوع الفساد عموما والرشوة على وجه التحديد ،والجزائر من ضمن الدول المتناولة بالدراسة ، وتتمثل هذه الجهات في هيئات دولية ،جامعات ومعاهد متخصصة من ضمنها البنك العالمي ،المنتدى الاقتصادي لدافوس...، ولأن مجمل هذه الجهات تساهم بتقاريرها ومعطياتها في أعلى هيئة على المستوى العالمي متمثلة في مؤسسة الشفافية الدولية ،كانت انطلاقتنا التصورية للدراسة نابعة من ملاحظتنا لتفاقم مستوى الفساد عموما ومن ثم الرشوة بالجزائر حسب تقارير هذه المؤسسة التي ناقشنا بعض نتائجها في جزء سابق من البحث،كما اطلعنا نسبيا على طريقة إعداد تقاريرها المعتمدة أساسا على بناء المؤشرات التي ما هي في الواقع إلا استطلاعات رأي يصممها فريق بحث خاص على ضوء الدراسات النظرية والملاحظة التي

[1] وعلى سبيل المثال فقد كشفت دراسة استطلاعية أجراها فرع الشفافية الدولية في بنغلاديش على وجود مستويات عالية من الفساد المتصور في المستويات الدنيا من سلك القضاء إلى درجة أن القضاة طالبوا بإقامة دعوى رسمية ضد مؤسسات المجتمع المدني ،لكن رئيس البلاد تدخل في الأمر وأشار إلى أنه حتى وإن كانت النتائج صحيحة جزئيا فقط فإن المحاكم الدنيا تواجه مشكلة حقيقية.

تفرز تصورا معينا لدى فريق البحث يسعى لتوكيده أو نفيه من خلال تصورات المستجوبين، وعلى خطى هذه المؤسسة العالمية الناشطة في المجال (وغيرها ممن يهتمون لمعالجة مشكلة الفساد كالبنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية وهيئات أخرى رسمية ومستقلة ،محلية إقليمية وعالمية عديدة)سرنا ،حيث نحاول من خلال هذا الفصل أن نستغل عصارة باقي الفصول لبناء تصور أعمق حول الرشوة بالجزائر مبني على المادة العلمية والتحليلية المتحصل عليها .

I_2_1 المكاسب المتأتية من الدراسات الاستطلاعية إزاء الفساد:

بالنسبة لعديد الظواهر المعقدة وغير القابلة للقياس على غرار الفساد والرشوة ،لا مناص من ولوج الاستطلاعات الميدانية سبيلا لمحاولة تقييم هذه الظواهر ومن ثم معالجتها ، وتتأتى من هذه الاستطلاعات مكاسب عديدة نوجز أهمها على سبيل المثال لا الحصر ومن منطلق عدم الإسهاب الذي قد يأخذ هامشا كبيرا من أولويته في البحث:

-تحفز الدراسات الاستطلاعية حول الفساد نقاشا تكنوقراطيا ومركزا بشأن وجوب القيام بعمل حقيقي تشترك في صياغته الأطراف المتأثرة من الظاهرة كما المؤثرة فيها.

-تساعد نتائج الدراسات الاستطلاعية وتحليلها على بناء تحالفات بين المعنيين بواسطة تشجيع مشاركتهم الإيجابية في تصور إصلاحات معينة ،مع تشجيع العمل الجماعي.

- إن قياس التكاليف الاقتصادية التي يخلفها الفساد من خلال الدراسات الاستطلاعية من شأنه أن يشجع الإصلاحات المؤسسية كونه يكشف القصور الكامن في المؤسسات المركبة للمجتمع.

- تعطي الدراسات الاستطلاعية المجتمع صوتا وتقوي الملكية المحلية ، حيث أنه عادة ما تجرى بواسطة منظمات المجتمع المحلي المنظمة والمستقلة والمقتدرة فنيا وشركات استطلاع الرأي التي تستفيد من المعرفة والخبرة المحلية وتقويمهما في ذات الوقت.

- إن آخر ما استجد في الدراسات الاستطلاعية هو إجراؤها على مختلف أطراف الفساد مباشرة وفي ذات الوقت ،وحتى مع وجود بيانات قليلة وعدم الرد على بعض الأسئلة فإن لنتائج تكون معتبرة غالبا وهذا في ظل العقم الموجود في هذا السياق.

مما تقدم تظهر الدراسات الميدانية حول ظاهرة الفساد كضرورة حتمية لتوثيق النتائج النظرية وهو ما دفعنا للخوض فيها من خلال هذا الفصل ،هذا طبعا في ظل ندرة المعطيات الرسمية ومحدودية مصداقيتها حتى في حال تواجدها .وفيما يلي ندرج الإطار التصوري والمنهجي لدراستنا.

I_3 الإطـــار الوصفي و التنفيذي للدراسة:

I_3_1 وصف خصائص العينات المدروسة : خضع سحب عينات الدراسة لمعياري الشمولية و العشوائية حسب حاجة البحث ،فكون الدراسة تهدف بالأساس إلى محاولة تقريب رؤية جملة المشاركين في اتخاذ القرار بالجزائر كان لزاما علينا محاولة الوصول إلى أكبر تنوع ممكن من شرائح هذا المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار التباين في العمر والجنس والمستوى الثقافي، وقد تناولنا في الدراسة ثلاث عينات وفقا للمصادر الثلاث المختارة للبحث(لتفاصيل أكثر أنظر في الجزئية الموالية).

من هذا المنطلق اخترنا عينة عشوائية لفئة متمثلة في 240 جزائري مشارك في صنع القرار:

– منهم 25 مسؤولون حكوميون وممثلون للسلطة كالولاة ورؤساء الدوائر وأعوانهم المباشرين ،إضافة إلى بعض المسؤولين بالوزارات المختلفة .

– 10من الخواص أصحاب الأملاك و المصالح المستفيدين من مزايا الدولة .

– 205 من باقي شرائح المجتمع المشاركة في اتخاذ القرار كالموظفين السامين بمختلف الإدارات العمومية،الممثلين السياسيين من اطياف مختلفة ،الإعلاميين من رؤساء تحرير مجلات ومديري إذاعات محلية ،مسؤولوا المجتمع المدني من رؤساء جمعيات ونواب لهم)،يتوزعون بين أعمار مختلفة فوق 18سنة ،ومن الجنسين (ذكورا وإناثا) ،ولزيادة درجة العشوائية في العينة المدروسة ؛توجهنا باستجوابنا لشرائح تمثل جل النشاطات الاقتصادية في البلد في خمس ولايات من الوطن هي : بشار ، النعامة ، تلمسان ،عين تموشنت،و الجزائر العاصمة ،ونشير إلى أن اقتصارنا على هذه الولايات الأربع ليس على سبيل كفايتها ،وإنما هو نابع من الصعوبات الجسيمة التي واجهتنا خاصة عند مقابلة المسؤولين (لم نتعمد إجراء الدراسة على العدد الموضح أعلاه من المستجوبين وإنما نتيجة للصعوبة النسبية في الوصول إلى بعضهم مقارنة بالبعض الآخر مثلا مقابلة مسؤول حكومي أو منتخب محلي تستلزم جهدا أكبر من توزيع الاستمارات على الموظفين ،هذه الأخيرة التي تعتبر أصعب من توزيع الاستمارة على عامة الناس كون الأولى تتطلب رخصة من المسؤول المباشر على الموظفين،من جهة أخرى وحتى بعد الوصول إلى بعض المصادر هناك من امتنع عن التعاطي في الموضوع على عكس المصادر الأخرى)، وهذا ما أجبرنا على ولوج الولايات التي نجد فيها التسهيلات إما بتوصيات من أشخاص مقربين أو استغلال المعارف الشخصية وهو ما لم يتح لنا في باقي الولايات ،وهنا نستوقفكم لنشدد على أن مثل هذا العمل يحتاج لفريق بحث متناسق من كل أطياف المجتمع الجزائري البحثية (علوم اجتماعية ،سياسية اقتصادية) ومن كل ولاياته حتى نصل إلى مستوى أعلى من النجاعة وهذا ما قادنا على خلفية هذا البحث إلى الخوض في تأسيس جمعية وطنية لقياس الظواهر السلبية في المجتمع الجزائري وعلى رأسها الفساد والرشوة . فيما يخص فترة الدراسة فقد استغرقت الأشهر :فيفري ،مارس ،أفريل ،ماي ،جوان وجويلية وأوت من سنة2010 بالمدن السالفة الذكر.

ملاحظة: نظرا لحساسية الموضوع وقلة الوعي بأهداف البحث العلمي(كما أسلفنا من خلال صعوبات الدراسة) ،قوبلنا برفض مطلق من قبل 63 مستجوب ،11 منهم رفضوا إجراء مقابلة شخصية و42 لم يوافقوا على التعامل مع الاستمارات المكتوبة وهو ما قد نبرر به اكتفاءنا ب240 مستجوب.

وفيما يلي جمعنا خصائص العينة المدروسة في جدول ضمناه 4متغيرات ديمغرافية هي الجنس ،العمر ، المؤهل العلمي و المنطقة.مع ملاحظة أننا أخذنا بالاعتبار طوال الدراسة رقمين بعد الفاصلة مع التقريب.

الجدول رقم 31 : خصائص أفراد العينات المدروسة(استبيان كتابي + مقابلة)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	184	76.67
	أنثى	56	23.33
العمر	من 18 إلى 30سنة	53	22.08
	من 31 إلى40 سنة	146	60.83
	من41 إلى 50 سنة	30	12.5
	من 51 سنة فما فوق	11	4.58
المؤهل العلمي	المستوى الابتدائي و أقل	40	16.67
	المستوى الثانوي والمتوسط	55	22.91
	المستوى الجامعي	120	50
	الدراسات العليا و المتخصصة	25	10.41
المنطقة	بشار	86	35.83
	النعامة	30	12.50
	تلمسان	67	27.91
	عين تموشنت	44	18.33
	الجزائر العاصمة	13	05.41

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة

بالنظر إلى الجدول أعلاه تتضح بعض الخصائص الأساسية للعينة المدروسة والتي نحللها بقليل من التفصيل مقتصرين على ما يهمنا وبما لا يخرجنا عن سياق بحثنا فيما يلي :

- من حيث الجنس ،نلاحظ أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث بحوالي الضعفين ،ولا يرجع ذلك إلى تقصدنا شريحة الذكور بنسب أكبر وإنما هناك عوامل عديدة أحدثت هذا الفارق على رأسها تحفظ الإناث الذين اتجهنا إليهم في الخوض في الموضوع مقارنة بالرجال ،بل ويتعدى الأمر إلى حد اعتقاد بعضهن أن المتعاملون بالرشوة هم في الأغلب من الذكور وبالتالي فلهم دراية أكبر وهذه فكرة سنعود للخوض فيها في الجزئية المتعلقة بالمقابلات الشخصية(وزن مشاركة الإناث في العمل الرشوي)،إضافة لهذا فقد استهدفنا من

خلال الجزء المخصص للمقابلات الشخصية المسؤولون وأصحاب القرار والمنتخبون المحليون والمقاولون الخواص الذين كانوا كلهم من الذكور ،وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هامش السلطة الممنوح للمرأة ما زال بعيدا على ما يبدوا عليه ببلدنا أو على الأقل في الولايات الأربعة محل الدراسة.

- من حيث العمر ، فمن الطبيعي أن تكون العينة من كل الأعمار فوق 18 سنة وخصوصا فوق الواحد والثلاثين لأننا نهدف من خلال الدراسة إلى إقحام تجارب المبحوثين الذين لا يدخلون إلى معترك الحياة العملية و تتسنى لهم فرصة ملاحظة الأعمال الفاسدة عن كثب (ليس مجرد سماع أقوال الآخرين) إلا بعد 31 سنة على الأغلب حسب تقديرنا الخاص.
- من حيث المؤهل العلمي ، نلاحظ أن حصة الأسد كانت من نصيب المستوى الجامعي في دلالة واضحة على تحسن مستوى التعليم بالنسبة للجهات التي قصدناها ،أما فيما يتعلق بالمستويات دون هذا المستوى فهي في الأغلب متعلقة ببعض المنتخبين المحليين (خاصة رؤساء البلديات) وقدماء الموظفين والمجاهدين والمتقاعدين والبطالين.
- من حيث المنطقة ، نلاحظ أن النصيب الأكبر كان لكل من ولايتي بشار وتلمسان ،وهما الولايتان التي توفرت للباحثة فيهما تسهيلات ومساعدات مقارنة بباقي الولايات (بشار مقر العمل ،تلمسان مقر السكن).

I_3_1 أسلوب تنفيذ الدراسة الميدانية :

I_3_1_1 مصادر الدراسة: بغرض تنويع مصادر البحث على غرار كبريات المؤسسات العالمية في السياق[1] ، اشتملت دراستنا (كما أسلفنا) على مصادر أساسية هي المسؤولون وأصحاب القرار ، الخواص المستفيدون من الامتيازات الحكومية ،ويهدف تنويع المصادر إلى الوصول إلى أكبر قدر من التصورات حول الظاهرة ،كما يخولنا كباحثين مطابقة تصورات كل مصدر مع باقي المصادر لاستشعار مواطن الخلل الفعلية وهذا طبعا بعد إعمال العقل والتركيز في الحيثيات التي خاض فيها كل مصدر .

وبغرض النجاعة أيضا كان علينا ــ ومع أننا عند استجواب أو مقابلة أي متخذ قرار أو مستفيد نضع أحد الاحتمالين وهو إما أن يكون فاسدا(سواء راشيا أو مرتشيا)أو غير فاسد ــ أن نتعامل معه على أساس كونه ضحية العمل الفاسد في مطلق الأحوال ، فمن غير الواقعي طبعا أن نتوقع اعتراف الناس بالفساد أو بالسلوك غير المرغوب فيه أثناء دراسة استطلاعية ،خاصة إذا كان من شأن ذلك أن يعرضهم

[1] قياس الفساد بلغة الإحصاءات ليس أمراً سهلاً طالما أن المشتركين فيه ليسوا متعاونين في هذا الصدد. وتقدم المنظمة العالمية للشفافية وهي منظمة رائدة في مجال محاربة الفساد ثلاثة معايير(مصادر) تقوم بتحديثها سنوياً لقياس الفساد وهي: مؤشر إدراك الفساد (القائم على آراء الخبراء حول أحوال البلدان الفاسدة)، والبارومتر العالمي للفساد (القائم على استطلاعات مواقف الرأي العام وخبرتهم مع الفساد، واستطلاع دافعي الرشى الذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع الرشى. كما تقوم المنظمة العالمية للشفافية بنشر تقرير دولي حول الفساد على موقعها (www.globalcorruptionreport.org/). كما يقوم البنك الدولي كذلك بجمع معلومات مختلفة حول الفساد وينشره على موقعه (www.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/datatools.htm) والذي يشتمل على مجموعة من المؤشرات الحكومية على الموقع (www.worldbank.org/wbi/governance/data.html).

للخطر ،ومع هذا استطاعت الاستطلاعات العالمية أن تستهدف فئة من الناس يمكن استقصاء رأيها بطريقة فعالة وهي متمثلة في الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا وليسوا متآمرين متعمدين ،أي الذين يعتبرون أنهم تعرضوا لعملية ابتزاز وليس مشاركون في الفساد بإرادتهم وهكذا فقد كان مجتمع رجال الأعمال الدولي (رغم دوره المثبت في تفعيل الفساد الكبير)مستعدا لأن يستفتى من قبل الدراسات الاستطلاعية العالمية،هذا وقد انضم إلى المجموعة مجتمعات التجارة والأعمال المحلية إضافة للناس العاديين ،ورغم ثقة الاستطلاعات في آراء المستجوبين من نطلق خبرتهم ومعايشتهم للظاهرة وبعيدا عن التشكيك إلا أنها تعتبر المعرفة التي تنتجها مندرجة تحت بند التصورات [1].وكقاعدة عامة فإنه كلما كانت الدراسة الاستطلاعية معدة بشكل إجمالي وأقل تفصيلا كلما كانت نتائجها أكثر إثارة للتراع ،لذلك عمدت الدراسات العالمية إلى الأخذ في حسبانها أن التصورات يمكن أن تكون مختلفة عن الحقائق خاصة عندما تكون الأوضاع آخذة في التحسن ولو ظاهريا كما أن التصورات الشعبية عادة ما تقوم على تصورات وحكايات الماضي،ولعل هذا ما يجعل كبريات المؤسسات العالمية لقياس ومكافحة الرشوة متحفظة نسبيا بشأن نتائج استطلاعات الرأي خاصتها ،ومع هذا تظل هذه الأخيرة(استطلاعات الرأي) بالغة الأهمية خاصة إذا ما كانت نتائجها لا تميل للإطراء والمداهنة ،وغير خاضعة لضغوط تزيف نتائجها ،وهذا ما يمكن أن يكفله البحث العلمي أكثر من غيره (على شاكلة بحثنا هذا) كونه يصمم وينفذ على أيدي أشخاص وهيئات مستقلة (باحثين ،مراكز بحث) ،ليس لهم نية مسبقة في إعلان نتيجة بذاتها وإنما يطمح للاستقصاء الفعلي لرأي العامة مدعوما بالتحليل الواقعي والعلمي النابع من المعارف المكتسبة من البحث حول الموضوع و المقارنة بما يحدث في باقي أنحاء العالم إضافة إلى هذا نضيف التحفظ على المعلومات المحصلة لأغراض البحث العلمي فقط وبهذا فإن الباحث وبموقفه الحيادي المنصف البعيد نسبيا عن الضغوط يمكن أن نصفه بالأكثر عقلانية ومن ثم وجب حشد جموع الباحثين في مختلف الاختصاص لإثارة جدل بناء حول الظواهر السلبية بالمجتمع وعلى رأسها الفساد والرشوة.

ومن خلال الجدول الموالي نوضح مصادر دراستنا الميدانية من خلال تقديمها ،وتوضيح مركبات كل مصدر ومن ثم تبيين أداة الدراسة المستعملة وأبعاد اختيار كل مصدر، ونذكر بأن الرشوة الكبرى هي المستهدفة من الدراسة .

[1] لهذا السبب ظلت مؤسسة الشفافية الدولية تصر على نسبية نتائجها السنوية حول الفساد التي تؤكد أنها ومهما اقتربت من الصحة فإنها لا تعكس دوما وبالضرورة الواقع.

الجدول رقم 32 : مصادر الدراسة الميدانية

مصادر الدراسة	مركبات مصادر الدراسة	أداة الدراسة	أبعاد اختيار المصدر
ممثلوا السلطة	– مسؤولون حكوميون (12) – منتخبون محليون (13)	**مقابلة**	يمثل هذا المصدر سلطة اتخاذ القرار العمومي القابل للارتشاء
ممثلوا القطاع الخاص	– خواص لم يستفيدوا من الدعم (03) – خواص مستفيدين من الدعم الحكومي(07)	**مقابلة**	يمثل هذا المصدر المؤثر على القرارات العامة للمصالح الشخصية (القابل للإرشاء)
ممثلوا باقي شرائح المجتمع المشاركون في اتخاذ القرار	– الموظفون العموميون السامون (60) – ممثلي المجتمع المدني (نقابيون 17 ،جمعاويون 30) – الإعلام (23) – نشطاء سياسيون (18) – قدماء المجاهدين (مسؤولون في مديريات المجاهدين) (06) – خبراء القانون (30) –قادة الجيش (04) –مسؤولون في أجهزة الأمن (05) – المسؤولن السامون في القطاعات الخدمية ذات لطابع الاجتماعي(الصحة،التعليم)(17)	**استمارة مكتوبة**	يمثل هذا المصدر عينا على المصدرين السابقين

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة

I_3_1_2 تصميم وتنفيذ الاستمارات والمقابلات: كما أسلفنا فإن دراستنا الميدانية هذه تعتمد على ثلاث مصادر ،اختلفت أدوات دراستها بين المقابلة الشخصية والاستبيان الكتابي(كما هو موضح في الجدول أعلاه) ،وقد حرصنا لضمان نجاعة أكبر لنتائج دراستنا على الدقة في تصميم كل من أداتي الدراسة المختارتين :

-فبالنسبة **للاستمارات المكتوبة** التي وزعناها على العينة الأكبر في الدراسة راعينا في تصميمها اختبارها للفرضيات المطروحة والإشكاليات المثارة أعلاه والمنبثقة من نتاج البحث ،وتوخيا للفهم الصحيح للأسئلة التي تضمنتها الاستمارة حاولنا التبسيط ما أمكننا (بحيث لا يشعر المستجوب بأنه بحاجة لمن يساعده في الإجابة)من جهة ، ومن جهة أخرى فقد قمنا بتوزيع هذه الاستمارات شخصيا بغية توضيح مقاصد الأسئلة وليكون لعملنا هذا بعدا آخر أردناه أن يكون توعويا ،هذا طبعا دون محاولة التأثير على تصورات المستجوبين وإنما بمحاولة إثارة الجدل بينهم حتى بعد إتمامنا لعملنا.

-بالنسبة للوقت المخصص للإجابات فقد أردناه كافيا حيث اخترنا أوقات فراغ المستجوبين ليركزوا كليا مع الموضوع ،كما أمهلناهم ما لا يقل عن الساعة لكل مستجوب.

وعلى أساس ما تقدم فقد تضمنت (الاستمارة)إلى جانب قسم المعلومات الخاصة ثلاث أقسام أخرى يحاول كل قسم منها الإجابة على أحد التساؤلات التي طرحت في الإشكالية و ذلك من خلال جملة من الأسئلة التي يتضمنها كل قسم والتي تحاول مجتمعة الخوض في الفرضيات المدرجة سلفا.وفيما يلي ولتوضيح رؤية الدراسة أدرجنا في قائمة الملحقات نموذجا عن الاستمارة محل البحث.

-أما بالنسبة **للمقابلات الشخصية** التي اخترنا توجيهها إلى ممثلي السلطة وكذا الخواص المستفيدين وغير المستفيدين من مزايا السلطة بغية الوقوف شخصيا على مواقف هذه الشريحة الهامة في معادلة الفساد الكبير ببلدنا ،فقد عمدنا إلى إثارة النقاش بشكل عام وغير استفزازي ،مع حث المستجوبين على التصريح بما يفيدنا حول الموضوع وبما لا يضر شخصهم وذلك بمعاملتهم كشهود أو حتى ضحايا للظاهرة وليس أطرافا فيها ،وقد قمنا بإسقاط نفس نسق الأسئلة على الكل حتى تتسنى لنا مقارنة تصوراتهم واستنتاج الخلاصات الأقرب للواقع .

-بالنسبة للوقت المخصص للمقابلات ونظرا للنقاش الذي أثير بشكل أعمق استحضر فيه المستجوبون تجاربهم و ملاحظاتهم حول الموضوع فقد كان طويلا نسبيا ،وهنا نجدد شكرنا للمسؤولين والخواص الذين سمحوا لنا بأكثر من ساعتين من وقتهم للخوض في الموضوع.

لم تكن الأسئلة المطروحة من خلال المقابلات محددة ومباشرة وإنما عمدنا إلى تقديم رؤية عامة عن مقاصد الدراسة للمبحوثين وسألناهم تزويدنا بما يرونه مفيدا للبحث ،على أن نتكفل بتوجيه النقاش وفقا لمقاصد البحث ،وقد هدفنا من خلال هذه الطريقة إلى إعطاء مساحة أكبر للتعبير الحر دون توجيه أو تقييد حتى

نقف على ما قد يكون فاتنا من خلال الفصول السابقة للبحث ونوثق أو نرفض ما تناولناه فيها(الفصول السابقة).

II _عرض وتحليل نتائج الاستبيان الكتابي:

كما أسلفنا فإن الأقسام الثلاثة التي تلت قسم المعلومات الشخصية حاولت أن تجيب على الإشكاليات الكبرى للبحث والفرضيات التي رافقتها ،حيث خصصنا لكل قسم من الاستبيان (الاستمارة) مجموعة من الأسئلة التي تخوض في إشكالية معينة وتبحث في الفرضية المرافقة لها ،وعلى هذا الأساس سنعرض ونحلل نتائج الاستبيان الكتابي وفقا لأقسامه الثلاثة بالترتيب كما وردت في الاستمارة.

ملاحظة:تجدون في قائمة الملاحق الاستبيان الكتابي المعتمد في الدراسة ،إضافة إلى توقيعات بعض الجهات المشاركة فيه كتوثيق لمصداقية البحث.

II_1 عرض وتحليل نتائج القسم الأول للاستبيان الكتابي :

يحاول هذا القسم (من خلال جملة الأسئلة المدرجة فيه)الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في مدى مساهمة كل من الدوافع الاجتماعية ،السياسية ،الاقتصادية والشخصية في ولوج عالم الرشوة من منطلق الفرضية التي وضعناها في هذا الصدد والتي مفادها أن الدوافع المذكورة مجتمعة تقود الفرد الجزائري إلى الرشوة لكن الدافع الاقتصادي هو الذي يغذي بقية الدوافع (وفقا لما توصلنا إليه نظريا).

لاختبار الفرضية الموضحة أعلاه ، عمدنا إلى حصر جملة من الدوافع المؤدية إلى الفساد عموما والرشوة بشكل خاص ،وهذا اعتمادا على ما تقدم من خلال البحث ،وتوافقا مع ملاحظتنا الشخصية ،وتلمسا لمواصلة نفس النهج المتبع في البحث منذ بدايته، حيث تم تنسيق وترتيب هذه الدوافع إلى خمس مجموعات هي : الدوافع الاقتصادية ، الدوافع الإدارية ، الدوافع الاجتماعية ،الدوافع السياسية وأخيرا الدوافع الشخصية. و فيما يلي وقبل عرض النتائج ندرج بعض الملاحظات الهامة حول كيفية استخراجها وتفريغها في الجداول المدرجة لاحقا.

الملاحظة الأولى: هناك بعض الأجوبة التي لم يجب عنها من قبل بعض المبحوثين والتي اعتبرناها ملغية مكتفين باحتساب نتائج الأسئلة المجاب عنها في كل استمارة (أي أننا لم نستبعد احتساب أي استمارة مهما كان عدد الأسئلة غير المجاب عنها فيها).

الملاحظة الثانية: لقد تم اقتراح الدوافع المدرجة في هذه الجزئية (الاقتصادية ،الإدارية ،الاجتماعية ،السياسية والذاتية) كما أسلفنا من واقع الأدبيات التي سبق التعرض إليها إضافة إلى الضرورة المنهجية والملاحظة الشخصية وعلى هذا الأساس تم حصر جملة من الدوافع في كل مجموعة من المجموعات الخمس المقترحة في فقرات وطلبنا من المستجوبين تحديد درجة تأثير كل دافع في إحداث الظاهرة بوضع إشارة أمام درجة التأثير التي يميل إليها فإذا كان يرى مثلا أن أحد هذه الدوافع له درجة كبيرة جدا فإن هذا يعني حصول السبب على

العلامة أو الوزن (5) أما إذا اختار درجة كبيرة فهذا يعني حصول السبب على العلامة أو الوزن (4)،في حين تكون علامة درجة متوسطة (3) وعلامة درجة قليلة(2) بينما علامة درجة قليلة جدا هي(1)،ونقيم الإجابات الملغية (التي أشر أصحابها على أكثر من خانة أو لم يؤشروا أصلا) بالوزن أو العلامة(0) .

وللحصول على مجموع الدرجات المستحقة لكل دافع مقارنة بالباقي نقوم بجمع نواتج ضرب تكرار كل درجة في قيمتها (وزنها) ، أما بالنسبة للوسط الحسابي و الذي سنرتب على أساسه أسباب الرشوة وفق رؤية العينة –والذي يمثل العلامة المستحقة لكل دافع – فإنه يمثل: المتوسط الحسابي=مجموع نواتج ضرب تكرار كل درجة في قيمتها/مجوع التكرارات، حيث يختلف مجموع التكرارات وفقا لعدد الأفراد المجيبين على الأسئلة. أما فيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فهي تمثل الفرق بين قيمة المتوسط الحسابي وأعلى وزن ممنوح وهو 5.

ولتحديد مدى قوة وضعف درجة تأثير السبب في إحداث الرشوة تم توزيع درجات الوسط الحسابي –والتي تمثل العلامة المستحقة لكل دافع من أصل الدوافع المقترحة على النحو التالي :

من(0إلى2.49) درجة تأثير متدنية، من(2.50 إلى 3.49) درجة تأثير متوسطة ، من(3.50 إلى 5) درجة تأثير مرتفعة .

الملاحظة الثالثة : لم يتم فصل الدوافع وفقا للمجموعات الخمس في الاستمارة وإنما تم اقتراحها دفعة واحدة في الفقرات من 1 إلى 28 وبشكل غير مرتب ،وهذا حتى نتفادى توجيه الإجابات لمجموعة دون سواها من منطلق اعتبار المستجوبين أنهم يعنون بمجموعة دون سواها.ونفس الملاحظة تبقى سارية المفعول بالنسبة لباقي أقسام الاستبيان الكتابي.

الملاحظة الرابعة : تم تحليل نتائج الاستمارات الكتابية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)وذلك لحساب المتوسطات الحسابية والتكرارات والنسب المئوية ، إضافة إلى استخدام معامل بيرسون (حيث تمثل r قيمة معامل الارتباط ،بينما a مستوى الدلالة الإحصائية).

II_1_1 تحفيز العوامل الاقتصادية لظاهرة الرشوة : بالنسبة للعوامل الاقتصادية التي أردناها أن تشمل الجانب المادي للأفراد فقد تم التحري عنها من خلال الفقرات من 1 إلى 5 ،أين طلب من المستجوبين تقييم الدافع الذي تعبر عنه كل فقرة إما بدرجة كبيرة جدا ،كبيرة ،متوسطة ،قليلة وقليلة جدا.

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية للفقرات من 1 إلى 5،وتم ترتيبها تنازليا حسب درجة تأثيرها في إحداث الرشوة بالمجتمع الجزائري من وجهة نظر العينة وفقا لما هو مدرج من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 33 : الترتيب التنازلي للدوافع الاقتصادية للرشوة الكبرى

الرتبة	الدافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	سياسات الدعم والامتيازات المتجددة بالجزائر	80.3	20.1	مرتفعة
2	الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمسؤولين والمنتخبين المحليين	3.70	30.1	مرتفعة
3	إطلاق المشاريع الضخمة	3.60	1.95	مرتفعة
4	اليسرة المالية المتأتية من العوائد الطاقوية	57.3	1.07	مرتفعة
5	عدم ملاءمة أجور المسؤولين والمنتخبين لمستويات صلاحياتهم	3.43	1.57	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام	**3.62**		مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح عقلانية تصور العينة المدروسة ،حيث أنها وبما يوافق الفرضية المطروحة للبحث ترى أن الدوافع الاقتصادية تؤثر بدرجة مرتفعة في إحداث الرشوة بمتوسط حسابي عام قدر ب 3.62 .

*و من جهتنا نستطيع أن نوافق تصورات العينة حتى من حيث ترتيبها للدوافع المؤدية للرشوة ، فعلا تعتبر سياسات الدعم والامتيازات المتجددة مرتعا خصبا لتنامي الرشوة حيث تتيح مجالا واسعا للجدل حول من تتوفر فيهم شروط الحصول على الدعم والامتياز هذه الشروط التي غالبا ما لا تكون دقيقة وفي أحيان كثيرة تفصل لحساب انتفاع فئة معينة وهو ما يدفع بقية الفئات للتحايل بغية الحصول على امتياز هو في اعتقادها مكن حقها أصلا حتى ولو ضد القانون ،ولعل هذا أخطر ما في الأمر ،لأنه باب يستساغ القانون من خلاله ويباح التحايل ليصبح طريقة لتحصيل الحقوق.

*في المرتبة الثانية اختارت العينة المدروسة الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمسؤولين والمنتخبين دافعا قويا للرشوة الكبرى ،فعلا يلاحظ في الجزائر الوزن الثقيل الممنوح للصلاحيات التي يخولها القانون للمسؤول ومن جهة خاصة في ظل غياب الرقابة المستمرة والحثيثة ،والأخطر من هذا حسب رأينا الصلاحيات التي يخولها له المحيطون به من باب الولاء أو التخوف أو الانتفاع ، ففي واقع الأمر فإن صلاحيات المسؤول والمنتخب الجزائري تفوق جدران مكتبه وهواتفه الرسمية إلى حدود أبعد ترسمها المحاباة والنفوذ وهو ما سنناقشه بتفصيل أكبر في شق المقابلات الشخصية .

*بالنسبة لإطلاق المشاريع الضخمة واليسرة المالية التي تعرفها الجزائر فقد جاء وفقا لتصور العينة في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي وبدرجة تأثير مرتفعة ،ما يعني أن الفئة المدروسة تعي حجم التجاوزات الحاصلة في المشاريع التنموية بالجزائر قديما ،وحاليا ومستقبلا ،ولعل مرد هذا الوعي النسبي راجع إلى دور الإعلام في إثارة بعض قضايا الفساد في هذا السياق على شاكلة قضية الطريق السيار شرق غرب ، ومن الطبيعي أن تفترض

العينة أن اليسرة المالية دافع قوي للرشوة وهذا ببساطة لمجرد ملاحظة سوء تسيير الأموال لصالح المستقبل والتسابق فقط لمجرد صرفها بطريقة مكثفة لم تستغرق الوقت الكافي للدراسة الذي يسمح باسترجاع جزء منها حيطة للمستقبل.

*فيما يتعلق بعدم ملاءمة أجر المسؤول والمنتخب لمستوى معيشته،فقد أعطته العينة درجة تأثير متوسطة ولعل مرد ذلك لأن غالبية المستجوبين ليسوا من هذه الفئة و لم يحكموا وفق التجربة ،ولعل ما دفعنا لهذا التعليق هو مقابلاتنا الشخصية مع هذه الفئة التي أكدت العكس وهو ما سنثير نقاشه لاحقا

II_1_2 تحفيز العوامل السياسية لظاهرة الرشوة : فيما يتعلق بالدوافع السياسية المؤدية إلى الرشوة فقد ضمناها للفقرات من 6 إلى 12 من القسم الأول للاستبيان الكتابي وفيما يلي نتائج تصورات العينة بشأنها في الجدول أدناه:

الجدول رقم 34 : الترتيب التنازلي للدوافع السياسية للرشوة الكبرى

الرتبة	الدافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	تسلط الحزب الواحد وتغطيته لأعمال الفساد في ظل الفراغ المؤسساتي والتنظيمي وسيطرة الموالين للحكم.	3.77	1.23	مرتفعة
2	شعور البعض من الأسرة الثورية بأحقيتهم في ممتلكات الدولة	3.65	1.35	مرتفعة
3	الشعور بالأحقية في الحكم نتيجة المكوث فيه لفترة طويلة	3.62	1.38	مرتفعة
4	شعور البعض من أسرة بناة الجزائر المستقلة بأحقيتهم في ممتلكات الدولة واعتلاء سدة الحكم	3.60	1.40	مرتفعة
5	الانشقاق بين العسكريين والسياسيين عشية الاستقلال	3.60	1.40	مرتفعة
6	السلوكات الموروثة من الاستعمار الفرنسي وتجاوزاته المرتكبة	3.40	1.60	متوسطة
المتوسط الحسابي		3.60		مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

مرة أخرى و بالنظر إلى الجدول أعلاه يتضح عقلانية تصور العينة المدروسة ،حيث أنها وبما يوافق الفرضية المطروحة للبحث ترى أن الدوافع السياسية تؤثر بدرجة مرتفعة في إحداث الرشوة بمتوسط حسابي عام قدر ب 3.60 .

*وفقا لتصورات العينة المدروسة فإن الدافع السياسي الأول نحو الرشوة وبدرجة مرتفعة يمثلها المتوسط الحسابي 3.77 متمثل في تسلط الحزب الواحد وتغطيته لأعمال الفساد في ظل الفراغ المؤسساتي والتنظيمي وسيطرة الموالين للحكم.وهو تصور قريب لما أدرجناه من خلال الفصول السابقة للبحث ويعكس في ذات الوقت طموح الفئة المدروسة نحو فضاء سياسي أوسع وأكثر حرية .

*بالنسبة للدوافع السياسية الثاني،الثالث والرابع والخامس على التوالي ودائما بنفس درجة التأثير المرتفعة لكن بمتوسط حسابي مختلف متقارب نسبيا وهو على التوالي بنفس الترتيب السابق 3.65، 3.62، 3.60 ، 3.60 فقد تمثلت في شعور البعض من الأسرة الثورية بأحقيتهم في ممتلكات الدولة إضافة الشعور بالأحقية في الحكم نتيجة المكوث فيه لفترة طويلة شعور البعض من أسرة بناة الجزائر المستقلة بأحقيتهم في ممتلكات الدولة واعتلاء سدة الحكم الانشقاق بين العسكريين والسياسيين عشية الاستقلال، ما تقارب درجة تأثير كل من العوامل السابقة في إحداث الرشوة بدرجة مرتفعة إلا دلالة واضحة على وعي الفئة المدروسة بمجمل المتغيرات السياسية المؤثرة في الرشوة الكبرى بالجزائر وهو تماما ما أثرناه من خلال الفصول السابقة للبحث.

* كآخر دافع سياسي للرشوة وبدرجة تأثير متوسطة تقل كثيرا عن الدرجة التي حصل عليها أول دافع (ببفارق انحراف معياري يقدر ب0.45 عن الدافع الأول)تتصور العينة المدروسة أن السلوكات الموروثة من الاستعمار الفرنسي وتجاوزاته المرتكبة تعتبر دافعا للرشوة ، ولعل هذه الدرجة المنخفضة نسبيا بدرجات باقي الدوافع توحي بنقمة المستجوبين على واقعهم المعاش والكف عن البحث عن ما نعلق عليه الأخطاء ،من جهة أخرى وأثناء احتكاكنا المباشر بالمستجوبين لاحظنا أن عددا معتبرا منهم قد يعيب أي شيء على المستعمر الفرنسي إلا سلوكاته الفردية بل وأكثر من هذا فهو يعتبره نموذجا لا غبار عليه في النزاهة وهو ما لم يتوافق مع ما أسلفنا الحديث عنه في الفصول السابقة.

ملاحظة : أثناء الاستجواب اقترح بعض المبحوثين بعض الأسباب الدوافع السياسية الأخرى للرشوة الكبرى بالجزائر والتي لم نجد ضررا في حوصلة أهمها بالترتيب (وفقا لعدد تكراراتها من طرف العينة) فيما يلي :

*النزعة القومية للشعب الجزائري التي تستغلها الطبقات الحاكمة والسياسية لإلهاء الجماهير أثناء عمليات النهب (تم الاستدلال بمجريات التأهل لكأس العالم على حساب مصر سنة 2010)

*تصفية الحسابات بين الأوساط السياسية تقودهم للرشوة ،فأغلب الخصوم السياسيون (الذين وفقا لبعض المبحوثين قد يكونون مفيدين نسبيا مقارنة بغيرهم) تتم تصفيتهم عن طريق التعاملات الرشوية على الأغلب.

*المحاباة والمحسوبية لتشكيل شبكة حكم لا تقبل الغرباء.

II_1_3 تحفيز العوامل الإدارية لظاهرة الرشوة : بالنسبة للمجموعة الثالثة والمتمثلة في الدوافع الإدارية والتنظيمية ،هي الأخرى تمت حوصلة النتائج المتعلقة بها في الجدول أدناه ،بعد أن ضمناها الفقرات من 13 إلى 17 من القسم الأول للاستمارة .

الجدول رقم 35 : الترتيب التنازلي للدوافع الإدارية و التنظيمية للرشوة

الرتبة	الدافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	ضعف مستوى الرقابة والمساءلة في المستويات العليا لاتخاذ القرار إلى أبعد الحدود	4.23	0.77	مرتفعة
2	احتكار المسؤول لسلطة اتخاذ القرار بحكم صلاحياته الواسعة	4.08	0.92	مرتفعة
3	غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الإجراءات	4.15	0.85	مرتفعة
4	تدني مستوى الشفافية في صنع القرار وتوفر المعلومات بطريقة غير عادلة و لا منصفة	3.91	1.09	مرتفعة
5	السيطرة المركزية للدولة على مراكز اتخاذ القرار	3.58	1.42	مرتفعة
المتوسط الحسابي		3.99		مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

كما هو ملا حظ من خلال الجدول أعلاه ،فإن الدوافع الإدارية والتنظيمية بدورها وتناسبا مع توقعاتنا حصلت على درجة تأثير مرتفعة بمتوسط حسابي عام قدر ب 3.99 .

* بالنسبة للمبحوثين فإن هناك ثلاث دوافع إدارية وتنظيمية أساسية تحفز الرشوة الكبرى بالجزائر ،حيث حصلت هذه الدوافع على درجة تأثير مرتفعة وبنسب متقاربة حيث يقل الانحراف المعياري لكل منها عن الواحد الصحيح ،فنجد في المقدمة ضعف مستوى الرقابة والمساءلة في المستويات العليا لاتخاذ القرار إلى أبعد الحدود وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على زوال التعتيم عن التجاوزات الحاصلة في المستويات العليا لاتخاذ القرار والجزم بوجودها حتى في ظل إقرار غياب الرقابة ،وهو ما يجعل كل متخذ قرار محل شبهة فساد (وهذا ما سنخوض فيه بشيء من التفصيل من خلال تحليل نتائج المقابلات الشخصية)،وفي نفس السياق ترى العينة أن احتكار الموظف العمومي لسلطة القرار مدعوما بالدافع السالف الذكر محفز قوي للممارسات الفاسدة ويدعم هذا الطرح كما أسلفنا في الشق النظري للبحث كل من J.Baden, B.Benson " الرشوة سوق سوداء لحقوق الملكيات أين تعطى للموظفين العموميون القدرة على اتخاذ القرار ، فالرشوة إذن وسيلة مرنة

غير شرعية للتأثير على القرارات الإدارية "[1] وهذا التعريف بدوره يركز على الأعوان العموميون كمرتشين أسياسيين خاصة منهم أصحاب القرار.

،لتردفه بالدافع الثالث متمثلا في غموض القوانين والتعليمة وعدم وضوح الإجراءات وهي نقطة حساسة نؤجل الخوض فيها إلى المقابلات التي أثارت حولها الكثير من الجدل ،من أهل الاختصاص أنفسهم (قضاة ،ووكلاء مجالس قضائية).

* درجة تأثير مرتفعة أيضا لكن بمتوسط حسابي أقل نسبيا قدر ب3.91 اعتبر المبحوثون أن تدني مستوى الشفافية في صنع القرار وتوفر المعلومات بطريقة غير عادلة و لا منصفة دافع قوي للرشوة الكبرى ، بالفعل فالمعلومات الاقتصادية الهامة محتكرة من طرف فئة تحسن استغلالها لتحصيل منافع مادية شخصية ،وهو ما يهدد جودة المشاريع ويخاطر بمستوى الاقتصاد برمته.

*وغير بعيد عن هذا وبمتوسط حسابي قدر ب 3.58 ،وبدرجة تأثير مرتفعة اعتبر المبحوثون أن السيطرة المركزية للدولة على مراكز القرار دافعا صارخا نحو الرشوة الكبرى ،بالفعل فكما أسلفنا فإن الجزائر لم تنجح في التملص من هذه السيطرة حتى بعد توجهها الشكلي والمفروض نحو الليبرالية ،حيث أن ما حصل هو أن الفساد أعاد تكييف أعوانه وبطريقة أكثر فعالية مستغلا الثغرات الجديدة الناجمة عن قبوع الدولة بين المركزية والانفتاح.

[1] [1]Jean Cartier-Bresson,elements d'analyse pour une économiede la corruption,Revue Tière Monde,n°131,juillet-septembre 1992

II_1_4 تحفيز العوامل الاجتماعية لظاهرة الرشوة : بالنسبة للمجموعة الرابعة والمتمثلة في الدوافع الاجتماعية، هي الأخرى تمت حوصلة النتائج المتعلقة بها في الجدول أدناه ،بعد أن ضمناها الفقرات من 18 إلى 22 من القسم الأول للاستمارة .

الجدول رقم 36 : الترتيب التنازلي للدوافع الاجتماعية للرشوة الكبرى

الرتبة	الدافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	شيوع مظاهر الترف والتبذير الناتج عن التقليد الأعمى	4.51	0.49	مرتفعة جدا
2	فساد الأخلاق و اضمحلال الوازع الديني	4.38	0.62	مرتفعة
3	غياب العقاب الكافي كما ونوعا لردع الرشوة	4.14	0.86	مرتفعة
4	عدم نبذ المجتمع للفاسدين الذين كثيرا ما يعتبرون شطارا	4.02	0.98	مرتفعة
5	جهل المواطن بحقوقه وتقوية هذا الجهل لصلاحيات المسؤولين	2.90	2.10	منخفضة
المتوسط الحسابي		4.08		مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

كما هو ملا حظ من خلال الجدول أعلاه ،فإن الدوافع الاجتماعية بدورها وتناسبا مع توقعاتنا حصلت على درجة تأثير مرتفعة بمتوسط حسابي عام قدر ب 4.08 .

* شيوع مظاهر الترف والتبذير الناتج عن التقليد الأعمى بدرجة تأثير مرتفعة جدا وبانحراف معياري قدر ب0.49 عن أعلى درجة ممنوحة ،اعتبر أول دافع اجتماعي (وفقا لتصور العينة المدروسة) نحو الرشوة ، ولعل هذا يعكس الاتساع الهوة المادية بين المتهمين بالفساد وغيرهم من عامة الناس ويوحي بأن آثار الممارسات الفاسدة بات ظاهرا للعيان ،ويتجلى هذا من خلال طبقة الأغنياء الجدد التي واكبت استغلال فرص الامتيازات التي وضعتها الدولة والتي أضحى مشكوكا في كونها موضوعة أصلا لخدمة مصالح المفسدين .بانحراف معياري مقارب لسابقه ومقدر ب 0.62 أي بدرجة تأثير مرتفعة ، اعتبر المستجوبون فساد الأخلاق و اضمحلال الوازع الديني ثاني دافع اجتماعي موجه نحو الرشوة والفساد وهو تأكيد آخر على ضرورة الاهتمام بالبعد القيمي الذي أسلفنا الحديث عنه.

*وقد اعتبرت العينة المدروسة أن غياب العقاب الكافي كما ونوعا لردع الرشوة ثالث دافع نحو الرشوة والفساد ،وهذا دائما بدرجة تأثير مرتفعة ومتوسط حسابي قدر ب 4.14 ،في اتهام واضح لتحالف القانون مع قوى الفساد من وجهة نظر المبحوثين وهو ما سنعاود الخوض فيه من خلال مناقشة نتائج المقابلات الشخصية.

*وغير بعيد عن هذا وبنفس درجة التأثير المرتفعة وبمتوسط حسابي مقدر ب 4.02 يرى المستجوبون أن عدم نبذ المجتمع للفاسدين الذين كثيرا ما يعتبرون شطارا عامل قوي لتشجيع الرشوة ،لأنه ينمي الحس باللامبالاة وعدم الشعور بالذنب وهو ما يحفز على التفنن في أشكال الفساد بقلب ميت.

*بالنسبة للدافع المتمثل في جهل المواطن بحقوقه وتقوية هذا الجهل لصلاحيات المسؤولين استبعدته العينة نسبيا كمؤثر قوي باتجاه الرشوة رغم ضلوعه بها ،وهذا من خلال درجة التأثير المنخفضة التي منحتها له وبمتوسط حسابي لم يتعدى 2.90 ،ولعل المستجوبين بهذا أرادوا أن ينفوا مشاركة المواقف السلبية للمواطنين في توسيع رقعة الرشوة وهو ما نعارضه نسبيا ،حيث أن الفساد لا ينموا إلا في بيئة الجهل (لا نقصد المعنى الحرفي للكلمة وإنما مدلولها في سياق التحليل)،حيث يستغل الفاسدون غياب الوعي بالحقوق لتصبح مباحة للانتهاك ، في الوقت الذي يرسم هؤلاء (الفاسدون) صورة تضليلية عن منجزاتهم العملاقة وسعيهم الحثيث للصالح العام ، أو يختلقون أمورا أخرى للجدل حتى لا يبقون في دائرة المراقبة والمساءلة

II_1_5 تحفيز العوامل الشخصية لظاهرة الرشوة : بالنسبة للمجموعة الخامسة والأخيرة (من حيث الترتيب المقترح في الاستمارة) المتمثلة في الدوافع الشخصية ،هي الأخرى تمت حوصلة النتائج المتعلقة بها في الجدول أدناه ،بعد أن ضمناها الفقرات من 23 إلى 27 من القسم الأول .

الجدول رقم 37 : الترتيب التنازلي للدوافع الشخصية للرشوة

الرتبة	الدافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	سيطرة الجشع والرغبة في السعي وراء الماديات	4.48	0.52	مرتفعة
2	قلة الإيمان و عدم الرضى بالنصيب	4.31	0.69	مرتفعة
3	نقص حس المواطنة	4.25	0.75	مرتفعة
4	نقص حس التأثير السلبي للرشوة	3.98	1.02	مرتفعة
5	حب الذات	3.63	1.37	مرتفعة
	المتوسط الحسابي	4.13		مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

كما هو ملا حظ من خلال الجدول أعلاه ،فإن الدوافع الاجتماعية بدورها وتناسبا مع توقعاتنا حصلت على درجة تأثير مرتفعة بمتوسط حسابي عام قدر ب 4.13 .

*وقد حصلت كل الدوافع الشخصية على درجة تأثير مرتفعة لتتقدم على المجوعات الأربع المتبقية ،وقد تمثل أول دافع شخصي بمتوسط حسابي مقدر ب 4.48 في سيطرة الجشع والرغبة في السعي وراء الماديات وهو

نتيجة إفرازات الانفتاح والتكالب لاقتناص الفرص ليعزز في نفس الإطار بالدافع المتمثل في قلة الإيمان و عدم الرضا بالنصيب بمتوسط حسابي مقدر ب 4.31.

*وغير بعيد عن ذلك وبمتوسط حسابي قدر ب 4.25 استشعرت العينة المدروسة غياب حس المواطنة كثالث دافع شخصي للرشوة ،وهو ما يخلق اللهث وراء المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ،وهي نظرة قاصرة لا تعدوا حد البصر ولا تتأمل في ملامح المستقبل ، ومن جهتنا نؤكد على أن جزائريتنا كجيل حالي للجزائر لا تنفي أبدا جزائرية الأجيال القادمة من أولادنا وأحفادنا الذين يحق لهم كما نحن التمتع بخيرات هذا البلد ، ومن غير الإنصاف استنزافه ليصل إليهم الفتات إن تمكنوا من جمعه حتى ولو جهدوا في ذلك.

* نقص حس التأثير السلبي للرشوة ،كان رابع دافع شخصي للرشوة من منظور العينة المدروسة بمتوسط حسابي مرتفع أيضا ومقدر ب 3.98 ،وهو ما يوثق ما سبق ،بالفعل في ظل السعي وراء الماديات وضعف الإيمان وغياب حس المواطنة ينهار الإحساس بالتأثير السلبي لظاهرة الرشوة ولعل هذا أخطر ما في الموضوع حسب تصورنا الخاص ،لأنه وكما أسلفنا يجعل الأفراد يقدمون على الفساد دون عقدة ذنب.

*حب الذات بدوره اعتبر دافعا محوريا نحو الرشوة ،وذلك بحصوله هو الآخر على درجة تأثير مرتفعة وبمتوسط حسابي قدر ب 3.63.بالفعل إن مفهوم الرشوة بالأساس يتمحور حول تقديم المصالح الشخصية على المصالح الجماعية وهو نابع بالأساس على الفطرة المجبولة على حب الذات.

II_1_6 تحفيز مختلف العوامل على ظاهرة الرشوة :بناء على ما سبق وبهدف اختبار الفرضية الأساسية الأولى (تؤثر الدوافع مجتمعة في إحداث الرشوة الكبرى بالجزائر بزعامة مجموعة الدوافع الاقتصادية)،عملنا على تجميع النتائج النهائية ومثلناها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 38 : الترتيب التنازلي لدوافع الرشوة مجتمعة وفقا للعينة المدروسة

الرتبة	الدوافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
1	الشخصية	4.13	0.64	مرتفعة
2	الاجتماعية	4.08	0.61	مرتفعة
3	الإدارية	3.99	0.63	مرتفعة
4	الاقتصادية	3.62	74.0	مرتفعة
5	السياسية	3.60	0.68	مرتفعة
المتوسط الحسابي العام		3.88		مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

الشكل رقم 19 : الترتيب التنازلي لدوافع الرشوة مجتمعة وفقا للعينة المدروسة

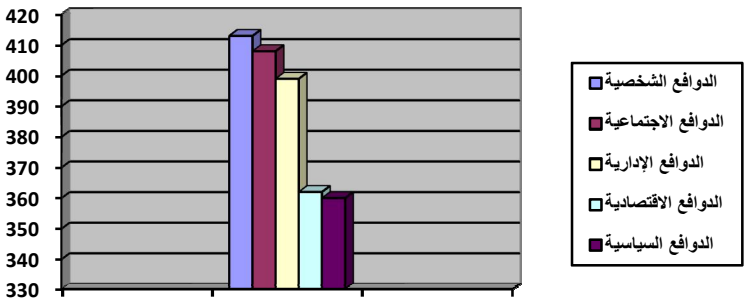

المصدر:من إعداد الباحثة وفقا لمضمون الجدول أعلاه

نلاحظ أنه وتوافقا مع الفرضية الأساسية التي تفيد بتورط كل الدوافع مجتمعة للتأثير في رفع مستوى الرشوة فإن تصورات العينة عكست هذا من خلال درجات التأثير المرتفعة التي حصلت عليها مجموعات الدوافع الخمس المقترحة ،وإن كان ذلك بمتوسطات حسابية متفاوتة نسبيا .

* فعلى خلاف الفرضية المقترحة حول زعامة الدوافع الاقتصادية للرشوة والتي نجدها تتذيل المجموعات الخمس قبل الدوافع السياسية ،فإن تصورات العينة المدروسة اعتبرت أن الدوافع الشخصية و الاجتماعية هي الأكثر تأثيرا نحو الرشوة بمتوسطين حسابيين متقاربين هما على التوالي 4.13 و 4.08 وهو ما يلزم واضعي خطط مكافحة الرشوة أن يأخذوا بعين الاعتبار البعد القيمي والمجتمعي كأساس لبناء مجتمع واقتصاد قويم . فعلا يعتبر العنصر البشري الميزة التنافسية الحقيقية التي يجب المراهنة عليها والتي بإمكانها وحدها إحداث الفارق وسط

اللهث وراء الماديات وذلك من خلال نظام تربوي سليم وتكريس روح المسؤولية والمواطنة في المناهج التعليمية والتنشئة الأسرية السليم والحرص على استحضار القدوات في حياتنا وما إلى ذلك من مؤثرات النفس البشرية ،بالإضافة لهذا فالكفالة الاجتماعية للأفراد ترفع مستوى الرضا لديهم وتقلل حدة السخط الجماهيري الذي عادة ما يترجم إلى تجاوزات تعود على الجميع بالسلب وتغرق المجتمع في قاع الفساد.

*بدرجة تأثير مرتفعة وبمتوسط حسابي متقارب جدا مع سابقيه 3.99 نجد الدوافع الإدارية بالنسبة لتصورات العينة المدروسة تتوسط المجموعات الخمس ،في دلالة على أن البعد التنظيمي في حالة اختلاله يمثل مرتعا مناسبا لجميع أنواع التحايلات ،فعلا فإن سوء التسيير والتنظيم النابع سواء عن قلة الخبرة ،أو عدم الحس بالمسؤولية أو حتى المتعمد لاستفزاز الرشوة يخلق نوعا من الفوضى التي تمثل ذريعة لمطلق أنواع التحايلات الرشوية بذريعة تجاوز هذا القصور التنظيمي ،والذي يتطور ليصبح عادة مستأصلة لدى المتعاملين الاقتصاديين دون أدنى إحساس بالذنب.

من الفرضية الأساسية التي تفيد بأن جميع الدوافع وكما هي مصنفة في المجموعات الخمس (المقترحة من الباحثة) تجتمع لتحفيز الرشوة مما ينبثق عنه فرضية جزئية أخرى تفيد بأن هناك ارتباط إيجابي بين مجموع هذه الدوافع وهو ما سنختبره من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 39 : معامل ارتباط بيرسون ومستوى الدلالة للدوافع المؤدية للرشوة

الدوافع المؤدية للرشوة	السياسية		الإدارية		الاجتماعية		الاقتصادية		الذاتية	
	r	a	r	a	r	a	r	a	r	a
السياسية	1	-	*0.482	0.00	*0.561	0.00	*0.380	0.00	*0.276	0.00
الإدارية			1	-	*0.553	0.00	*0.321	0.00	*0.355	0.00
الاجتماعية					1	-	*0.503	0.00	*0.383	0.00
الاقتصادية							1	-	0.493	0.00
الذاتية									1	-

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

حيث تمثل r قيمة معامل الارتباط ،بينما a مستوى الدلالة الإحصائية كما أسلفنا من خلال الملاحظات أعلاه.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود علاقات ارتباط إيجابية بين جميع الدوافع المؤدية للرشوة حيث كانت قيمة a=0.00 بينما ظهرت قيمة r موجبة لسائر العلاقات وهو ما يعني قبول الفرضية التي تفيد بوجود علاقات ارتباط إيجابية دالة إحصائيا عند مستوى معامل ارتباط a أصغر من أو يساوي الصفر بين المجموعات الخمس المقترحة للدوافع،ومن خلال الجدول نستشف مدى قوة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والإدارية كون أعلى قيمة لمعامل الارتباط كانت 0.553.

حوصلة : توافقت تصورات المبحوثين إلى حد بعيد مع الجدل المثار من خلال البحث والذي عكسناه في الفرضيات المطروحة إلا في بعض الجوانب ، وهذا يدل على إدراك الفرد الجزائري للهالة الكبيرة التي تشكلها عديد الدوافع الممثلة لمختلف الأطياف والاتجاهات لتحفيز الممارسات الفاسدة ولاستقصاء مدى وعيه بحجم ونوع الفساد المستشري ببلدنا ننتقل إلى عرض وتحليل القسم الثاني من الاستبيان الكتابي.

II_2 عرض وتحليل نتائج القسم الثاني للاستبيان الكتابي :

يحاول هذا القسم (من خلال جملة الأسئلة المدرجة فيه)الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في مدى إدراك الجزائري المشارك في القرار الاقتصادي ،السياسي والاجتماعي لظاهرة الرشوة من منطلق الفرضية التي وضعناها في هذا الصدد والتي مفادها أن الفرد الجزائري يعي تماما خطورة الرشوة لكن كونه اجتماعي يجعله يحتضنها ويتجاهل في كثير من الأحيان تبعاتها التي تبدوا له بعيدة مقارنة بالواقع الفعلي الذي يعيشه.

لاختبار الفرضية الموضحة أعلاه ، قمنا بتصميم القسم الثاني لاستمارة البحث بما يتوافق معها من خلال إعداد جملة من الأسئلة التي تصب كلها في اتجاه محاولة معرفة مدى إدراك الفرد الجزائري لعمق ظاهرة الرشوة ببلدنا وفيما يلي تحليل نتائج إجابات هذه الأسئلة وفقا للترتيب الذي وردت به في استمارة البحث، لنصل إلى صياغة حوصلة نهائية حول مدى إدراك المجتمع الجزائري للرشوة على ضوء تحاليل نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة.

ملاحظة 01: من خلال هذه الجزئية سنكتفي باعتماد التكرارات والنسب المئوية المرافقة لها لتحليل نتائج الإجابات وهذا حتى لا نخوض في قيم إحصائية محدودة الفائدة على حساب التحليل الذي نريده أن يكون بسيطا وواضحا.

ملاحظة 02: بالنسبة لهذا القسم وتوخيا للأخذ بالنظرة الشاملة للمبحوثين ،لم نأخذ بعين الاعتبار الاستمارات التي أهملت الإجابة على أي من أسئلة القسم وعلى هذا الأساس كان عدد الإجابات المحتسبة عن كل الأسئلة المطروحة في هذا القسم متساويا وبلغ 105 إجابة ،مع ملاحظة أنه تم احتساب حتى الإجابات التي أشارت إلى أكثر من اقتراح وهو ما يبرر تجاوز مجموع نسب الأجوبة المئة بالمئة.

II_2_1 مدى اعتبار الرشوة شكلا للتبادل : وهو ما حاولنا اختباره من خلال الفقرة الأولى من القسم الثاني للاستبيان الكتابي فجاءت النتائج كما يلي :

الجدول رقم 40 : موقف العينة من اعتبار الرشوة شكلا للتبادل

تعتبر الرشوة شكل من أشكال التبادل:	التكرار	النسبة%	تعتبر الرشوة شكل من أشكال التبادل:	التكرار	النسبة%
الاجتماعي	80	24.39	الاجتماعي، الاقتصادي،و السياسي مجتمعة	148	45.12
الاقتصادي	16	4.87	ولا واحدة من الأشكال السابقة	48	14.63
السياسي	32	9.71	لا فكرة لدي	4	1.21

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

لقد نبع هذا السؤال من كون الرشوة ظاهرة متعددة الجوانب ومتداخلة المفاهيم مما جعل أدبياتها تتفرع إلى عدة أبعاد حسب خصوصية الظاهرة في فترة معينة وبمكان محدد من جهة ،وحسب مقصد الدراسة التي تتناول الظاهرة بالدراسة من جهة أخرى ،وعلى هذا الأساس تباين مفهوم الرشوة بين الاقتصادي ،الاجتماعي والسياسي فما هي رؤية أفراد العينة لهذه المفاهيم؟

توضح النتائج أن ما يقارب نصف أفراد العينة(45.12%) وهي أكبر نسبة تعتبر الرشوة شكلا للتبادل الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي معا وهو ما يبرز وعي هؤلاء الأفراد بكون الرشوة ظاهرة مركبة واسعة النطاق ولا تقتصر على مجال واحد في حين نجد أقلية من أفراد العينة اقتصرت على اعتبار الرشوة كشكل معين للتبادل إما الاقتصادي (4.87%)أو السياسي (9.71%)، ونلاحظ أن ثاني أكبر نسبة من المستجوبين وهي تقارب ربعهم(24.39%) تعتبر الرشوة شكلا للتبادل الاجتماعي وهذا يتوافق وطبيعة المجتمع الجزائري . وما يلفت الإنتباه هو النسبة المتوسطة نسبيا(14.63 %) التي لا تعتبر الرشوة أساسا شكلا للتبادل وهو ما يوضح رفض قبول الظاهرة بأي شكل من الأشكال حتى وإن كان بنفي وجودها ،ولعل هذا يعتبر أكبر خطأ يقع فيه المجتمع حيث أننا ولتصحيح خلل معين لا بد لنا أولا من الاعتراف بوجوده ومن ثم دراسته وتشخيصه لوصف العلاج الأنسب ومن ثم تنفيذه.

II_2_2 موقف المجتمع الجزائري من ظاهرة الرشوة: وهو ما حاولنا اختباره من خلال الفقرة الثانية من القسم الثاني للاستبيان الكتابي فجاءت النتائج كما يلي :

الجدول رقم 41: موقف المجتمع الجزائري من ظاهرة الرشوة وفقا للعينة المدروسة

أصبحت الرشوة ظاهرة :	التكرار	النسبة%	أصبحت الرشوة ظاهرة :	التكرار	النسبة%
مرفوضة	64	19.51	حتمية	148	45.12
يمكن التغاضي عنها	92	28.04	لا فكرة لدي	24	7.31

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

من خلال تحليلنا السابق توصلنا إلى أن الرشوة تعتبر من أشكال التبادل في كل المجالات ، وتحديدا – وفق رأي العينة–التبادل الاجتماعي الكفيل بتبرير الظاهرة فإلى أي حد يقتنع الفرد الجزائري بهذه التبريرات ؟ وهل تجعله يقبلها ،يتغاضى عنها ،أو تفرض عليه ؟ هذا ما حاولنا مناقشته من خلال طرح الإشكال الموضح في الجدول أعلاه .

من خلال النتائج نلاحظ أن النسبة الأكبر من المستجوبين(المشاركين في اتخاذ القرار) وهي ما يقارب نصفهم (45.12%)اعتبرت أن الرشوة ظاهرة حتمية ،أي أنها ناتجة عن ضغوط الحياة اليومية في جل الميادين وهذا يعكس التوجه السابق للعينة الذي دعم المفهوم الاجتماعي للرشوة في الجزائر بما فيه من تبريرات لوجودها ،وهنا تبرز خطورة تعاطف المشاركين في اتخاذ القرار مع المتورطين بأعمال الفساد والرشوة والتساهل معهم بما يشجعهم أكثر على مزيد من الممارسات الفاسدة مستقبلا.

بالنسبة لثاني أعلى نسبة (28.04%) فضلت التعايش مع الظاهرة من خلال التغاضي عنها وهذا ما يعكس فعلا غزو الظاهرة للمجتمع الذي يعتبرها حتمية –حسب رأي العينة–غالبا ويتغاضى عنها في أحيان عديدة ،وهذا يجعلنا نقلق أكثر على مستقبل مكافحة الظاهرة التي تصطدم بعائق الصمت وغض الطرف وربما الوصول إلى درجة اللامبالاة .ولعل الأقلية(19.51%) التي اعتبرت الرشوة ظاهرة مرفوضة شكلا ومضمونا تعكس وجود إرادة حقيقة لقمع الظاهرة وذلك مهما بلغت ضآلتها ،ومن هنا ينبغي على المهتمين بتقويض الرشوة عموميون كانوا أوجهات مستقلة أن يعملوا أولا على التوعية والتحسيس ومن ثم استغلال الأصوات المناهضة للرشوة بفعالية قبل أن تقلب الضغوطات موقفهم إلى السلبية ومن ثم القبول بالرشوة أو حتى التغاضي عنها.

من خلال النتائج أيضا ، ووفقا لرأي العينة فإن الغالبية تحتضن الرشوة إما بقبولها كحتمية وإدراجها ضمن الضغوط اليومية العادية (وهو ما يؤكده المسؤولون الذين أجرينا معهم المقابلات فيما سيلي من البحث)وهذا يعني استعدادا مبدئيا للتعامل بها ومن ثم تفاقم خطر انتشارها أو بالتغاضي عنها والذي يهدد بتغطية أكبر للظاهرة وتوفير المناخ الأنسب لاحتضانها،وقد نرجع تغاضي العامة عن ظاهرة الرشوة وعدم إبداء موقف إزاءها

سواء بالإيجاب أو السلب أساسا إلى عدم الاقتناع بجدوى مناهضة الظاهرة أو حتى مجرد الإبلاغ عن الممارسات التي قد يشهدها المواطن بأم عينه وذلك لعدة أسباب نجمل أبرزها فيما يلي:

*التخوف من عدم توفير الحماية اللازمة للمبلغين عن الظاهرة، إضافة إلى أنهم يخافون من التورط في المشاكل ويتفادون اعتبارهم شهودا لأن هذا في حد ذاتهم يضايقهم ويهدر وقتهم وعلى هذا الأساس يفضل الأفراد عادة التغاضي عن الظاهرة.

*عدم الاقتناع بالرادع العقابي أو إن كان سيعاقبون أصلا ،حيث أنه وكما ستبينه نتائج سؤال لاحق لا يعترف المواطن غالبا بوجود جهاز عقابي وإن وجد فإنه يعتبره متساهلا ،ومن ثم لا يقتنع المواطن بأن موقفه الإيجابي ضد الرشوة سيلقى نضيره موقفا بنفس درجة الإيجابية فيما يتعلق بعقاب المجرمين وعلى هذا الأساس يفضل الأفراد عادة التغاضي عن الظاهرة.وتحت هذا الإطار فإن تحليل جريمة الرشوة حسب Ehrlich[1] يستند على فكرة بسيطة مؤداها أن كل الأفراد مخيرون بين نوعين من النشاط ،القانوني وغير القانوني، وأنه عندما يعطي النشاط غير القانوني للفرد أجرا منافسا للنشاط القانوني ، وحين تكون درجة العقوبة المحتملة **ضعيفة** يفضل الأشخاص المرور إلى الفعل .

*التسليم بتفشي الظاهرة ومن ثم ترسيخ السلبية التي تجعل كل واحد يعتقد أن موقفه الإيجابي لن يكون له أثر يذكر ،وأنه متأكد من أنه حتى وإن أبلغ عن ممارسة شهدها فإن هناك غيرها كثير يتم السكوت عنها .ومن هذا المنطلق يفضل الأفراد عادة التغاضي عن الظاهرة.

[1] Ehrlich I , Participation in Illegitimate Activities : A Theorical and Empirical Investigation , Journal of politicalEconomy, mai-juin 1973p521/565.

II_2_3 الرشوة كمسهل للتعاملات اليومية : وهو ما حاولنا اختباره من خلال الفقرة الثالثة من القسم الثاني للاستبيان الكتابي فجاءت النتائج كما يلي :

الجدول رقم 42: مدى اعتبار الرشوة مسهلا للتعاملات اليومية

تسهل الرشوة التعاملات اليومية :	التكرار	النسبة%	تسهل الرشوة التعاملات اليومية :	التكرار	النسبة%
أحيانا	40	24.39	غالبا	78	47.56
مطلقا	20	12.19	دائما	26	15.85

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

يصب هذا السؤال في نفس السياق الذي يهدف إليه هذا القسم من الدراسة حيث نحاول من خلاله اكتشاف مدى إدراك المجتمع للرشوة من خلال درجة اعتبارها مسهلا للتعاملات اليومية ،ونتائج الجدول أعلاه توضح هذا الأمر بالنسبة لأفراد العينة:

إن ما يقارب ثلثي أفراد العينة اعتبر الرشوة مسهلا للتعاملات اليومية وذالك إما بشكل قطعي أي دائما(47.56%) أو أن ذلك يتم في غالب الأحيان(15.85%) وهو تأييد للإجابات السابقة ودليل آخر على مدى احتضان المجتمع الجزائري للرشوة —من وجهة أفراد العينة–.فإذا حللنا رأي هذه الغالبية من أفراد العينة نستنتج أن دائرة توسع الرشوة في محيطهم كبيرة جدا إلى الحد التي أصبحت حلا في وجه ضغوطات الحياة ، وتمتد إلى حد اعتبارها ضرورية للحصول على حقوق الكل يعلم أنها مجانية بالأساس ومن ثم فهي قد تكون وسيلة للصمود أمام الروتين ،التعسف والاستهتار الذي يواجهه المواطن يوميا .

بالنسبة إلى بقية أفراد العينة وهم يقاربون الثلث ذهبت أغلبيتهم (24.39%)إلى اعتبار الرشوة مسهلا للحياة اليومية في أحيان معينة فقط وهذا هو الرأي الأقرب للواقع حيث أننا ورغم ملاحظتنا لكثرة الممارسات الفاسدة في تعاملاتنا والتي تتضمن الرشوة كمحرك رئيسي لها في غالب الأحيان فإننا لا نستطيع نفي وجود التعاملات السوية تماما ،كما أن الاعتراف بالبيئة الفاسدة كليا يجعل الكل ينجرف للفساد بينما الموضوعية التي تشير دوما إلى وجود حيز ولو كان ضيقا للتعاملات النظيفة تشجع على رفع الأصوات لمناهضة الظاهرة .وقد ذهب أقلية أفراد العينة (12.19%) إلى عدم اعتبار الرشوة مسهلا للحياة اليومية ،وهذا معناه أن التبريرات التي يروج لها المنتفعون بالأعمال الرشوية في كون الظاهرة هي الملاذ الوحيد ضد الضغوطات التي يواجهها المواطن باطلة ، إذ أن البيئة النظيفة الشفافة لا تترك أصلا أعباء إضافية على الأفراد تتعدى مسؤولياتهم وواجباتهم.

II_2_4 الجهات المتهمة بالرشوة: وهو ما حاولنا إثارة الجدل بشأنه من خلال الفقرة الرابعة من القسم الثاني للدراسة فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 43:تصنيف أكثر الجهات المتهمة بالرشوة بشكل تنازلي وفق رؤية العينة

الرتبة	الجهات المتهمة بالرشوة	مج الدرجات	الوسط الحسابي	درجة التأثير
1	تتهم القطاعات الممولة لخزينة الدولة بالرشوة (الجمارك ،الضرائب)	337	4.10	مرتفعة
2	يتهم الممثلون السياسيون بالرشوة(البرلمان ومجلس الأمة)	318	3.87	مرتفعة
3	يتهم المسؤولون في الجهات الرسمية رفيعة المستوى بالرشوة(الوزراء)	300	3.65	مرتفعة
4	يتهم قطاع العدالة بالرشوة(القضاء)	261	3.18	متوسطة
4	يتهم قطاع التجارة الخارجية بالرشوة(عقود الاستغلال،امتيازات الاستثمار.)	261	3.18	متوسطة
6	تستعمل الرشوة في المناقصات العمومية	259	3.15	متوسطة
7	يتهم قطاع الجماعات المحلية بالرشوة(الولاية،الدائرة،البلدية)	244	2.97	متوسطة
8	تتهم القطاعات الاجتماعية بالرشوة(التعليم ،الصحة)	237	2.89	متوسطة
9	يتهم قطاع الأمن بالرشوة(الشرطة ،الدفاع الوطني)	233	2.84	متوسطة
10	تستعمل الرشوة في المشتريات العمومية	207	2.52	متوسطة

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

ملاحظة :تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول بنفس الطريقة المعتمدة في القسم الأول والمشروحة بدقة من خلال ملاحظاته.

تصنف نتائج الجدول أكثر الجهات المتهمة بالرشوة بشكل تنازلي –وفق رؤية العينة–وأول ما نلاحظه هو أن درجة التأثير بالنسبة لكل المقترحات تتباين بين المتوسطة والمرتفعة ولا يوجد أي قطاع نال درجة تأثير متدنية وهذا يعتبر مؤشرا جيدا على صدق المحتوى لفقرات أداة الدراسة (الاستمارة)ومدى انتساب مضمون هذه الفقرات للسمة المقاسة.

فيما يلي سنحاول التعليق على كل جهة متهمة بالرشوة على حدى حسب الترتيب التنازلي الذي أفضت به نتائج الدراسة:

1-أول قطاع متهم بالرشوة من وجهة نظر العينة هو الفئات الممولة للخزينة ،وعلى رأسها الجمارك والضرائب،ومن جهتنا نؤكد أن ضلوع هذا القطاع بالرشوة يعتبر انتهاكا للنظام العام ،فمن جهة تورط الجهاز الضريبي نكون أمام زيادة الأعباء التي تتحملها الأسر في النهاية ذلك أن أعباء الضرائب من المفروض أن توزع على المجموعة الوطنية وعلى باقي الخاضعين للضريبة وبفعل الرشوة تقل الأعباء التي كان ينبغي أن يتحملها المتحايلون وتنقل إلى المواطن العادي ،أما من جهة تورط الجهاز الجمركي فإنه يحرم الخزينة العمومية من أموال من المفروض أن تذهب لخدمة المواطن ،كما أنه يشوش على التعاملات الخارجية للبلد ويتسبب إلى إدخال سلع ومواد غير مرغوبة وإخراج سلع ومواد مطلوبة.

2-السياسيون هم ثاني فئة متهمة بالرشوة وكنا قد ناقشنا سلفا من خلال القسم السابق هذه النقطة.

3-هرم السلطة هو ثالث فئة مستهدفة ،وهذا يعكس جو الثقة الضبابي بين الحكومة والشعب .

4-يتهم قطاع العدالة كرابع متورط في الرشوة ،وهذا رغم الإصلاحات العديدة التي يشهدها القطاع والاهتمام المتنامي به ،ولعل أبرز ما نستشهد به ما جاء في إطار تدعيم الإطار القانوني لاستقلالية القضاء حيث تم إصدار قانونين عضويين يتعلق الأول بالقانون الأساسي للقضاء الذي يعزز أكثر من أي وقت مضى استقلالية القاضي ويضمن حمايته من جميع أشكال الضغوطات ويتعلق الثاني بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وتنظيمه وسيره بما يعزز استقلاليته من خلال استبعاد تمثيل الإدارة المركزية فيه وتوفير الوسائل البشرية والمادية اللازمة لضمان أقصى حد ممكن من الاستقلالية[1].

وفيما يلي-ولتعزيز موقف العينة- إطلالة على موقف التشريع الجزائري من الرشوة ومن ثم تحليله : لم يعن المشرع الجزائري بتعريف الرشوة لكنه وصف طرفيها الأساسيين المتمثلين في الراشي -الذي نسب إليه الرشوة الإيجابية -والمرتشي -الذي نسب إليه الرشوة السلبية - وهو ما توضحه المادتين 126و129 من قانون العقوبات[2](وهو ما تطرقنا إليه سلفا من خلال الفصل الرابع للبحث).

والتساؤل المطروح هنا ،هل يستوعب القانون الجزائري الرشوة بمختلف أطيافها ؟والإجابة تكون بالنفي القطعي الذي ندلل عليه بالملاحظات الجوهرية التالية على سبيل المثال لا الحصر بغية عدم الإطالة:

* القانون الجزائري مستنسخ أصلا من القانون الفرنسي الذي طالما كان قناعا للتجاوزات التي صاحبت قيام الدولة الجزائرية ، حيث عرف الاقتصاد المسير قانونا غامضا يسمح بانتهاك الشرعية (بيع سلع للأوربيين بتعاقدات سوداء مررت تحت غطاء رسمي غداة الاستقلال مباشرة دلالة واضحة على تواطؤ القانون منذ البداية مع أصحاب المصالح).

---

[1] مجلة الأبحاث الاقتصادية ،ص36أكتوبر 2009 العدد17

[2] تنص المادة129من قانون العقوبات الجزائري على أن كل من يلجأ إلى التعدي أو التهديد أو الوعود أو غيرها من الميزات ، أو استجاب لطلبات بغرض الارتشاء حتى ولو لم يكن هو من طلبها وذلك إما للتوصل لأداء عمل أو الامتناع عنه أو الحصول على مزايا ،وتشير هذه المادة لتعداد أفعال الراشي وتصفها بالرشوة الإيجابية التي تحوي ركنين أساسيين هما ، المادي متمثلا في التهديد أو الإغراء والمعنوي متمثلا في المصلحة الشخصية. من جهة أخرى تنص المادة 126من قانون العقوبات على أنه يعد مرتشيا ويعاقب بالحبس من سنتين لعشر سنوات وبغرامة من 500ل5000دج كل من يطلب أو يقبل عطية أو وعدا أو يتلقى هبة أو هدية أو أي منافع أخرى، وهذا ما يعرف بالرشوة السلبية.

*سيطرة الدولة الحامية رسخت تسخير القوانين لحماية الفساد حيث لا يخاف المتحايل من عقاب قرره بنفسه1

*عاشت الجزائر مرحلة الإصلاحات PASوالمرور للاستقلالية الذي لم تحتويه نصوص القانون بما يكفي

*مع بداية تحرير الاقتصاد وتوصيات PAS(94)لوحظ تطور ملموس بأنماط الفساد والرشوة أنتج تنمية انتهاك القوانين.

5-يتهم قطاع التجارة الخارجية بالرشوة وبدرجة متوسطة حسب أفراد العينة ولعل احتلال هذا القطاع لهذه المرتبة نابع من عدم الاحتكاك المباشر لأفراد العينة بالقطاع وعدم وعيهم بأن الاقتصاد الجزائري بالأساس مبني على العوائد البترولية والاستثمارات الخارجية.

فعلا تعتبر الرشوة مقلصا للمكاسب المتأتية من عوائد الامتيازات عن التجارة الخارجي فهي تحد من فعالية المكاسب التي تحققها الدولة من الخارج وبين هذا وذاك تفرض الرشوة كتكلفة إضافية تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين وعلى هذا الأساس ينقسم أطراف الرشوة إلى متضرر متمثل في الدولة التي تتحمل تكاليف إضافية (من خلال تقليص الفوائد عن عوائد امتيازاتها)و مستفيد متمثل في الخارج التي تحقق عوائد أعلى والوسطاء من الداخل الذين يجنون أرباح شخصية.

6- تتهم المناقصات العمومية بضلوعها في الرشوة كونها أحد المجالات الأساسية التي تحدث فيها تفاعلات مالية بين القطاعين العام والخاص ،وبعبارة أخرى فإن المناقصات العمومية هي تحول الجهات الحكومية نحو القطاع الخاص لتزويدها باحتياجاتها من السلع والخدمات في حالة انكماش ميزانية القطاع العام أو في حالة تركيزه على دعم اتجاه معين 2ومن هذا المنطلق تتزايد الإغراءات التي يقدمها القطاع الخاص للأعوان العموميين مقابل الحصول على المناقصات التي تتزايد المنافسة لبلوغ المعلومات حولها لاقتناص أكبر قدر منها وهنا يكون للمعلومة ثمنها. وهذا ما يتوافق مع ما يوضحه Meny 1992 في أن "طالب الرشوة وعارضها يضعان في الحسبان دورة المعلومات في مستويات الإدارة المختلفة للتقليل من عدم اليقين وإضعاف المنافسة "[3].

7- يتهم قطاع الجماعات المحلية بالرشوة من منطلق تعامله بالأموال العمومية واحتكاكه المباشر بالشعب ،ومن ثم سهولة الضغط على الأفراد لتقديم خدمات هي في الأصل مجانية لتذهب الأموال إلى جيوب أصحاب المصالح

8- تتهم القطاعات الاجتماعية بالرشوة حسب العينة بنسبة ضئيلة وهذا لعدم تعاملها بأموال الدولة إلا بقدر محدود نسبة إلى باقي القطاعات لكننا لا يجب أن نستثني الضغط على المواطنين لتقديم الرشوة قصد تسهيل الخدمة الاجتماعية.

9- يتهم قطاع الأمن بالرشوة على عكس المرتبة التي لا تعكس الثقل الحقيقي لضلوع قطاع الأمن بالرشوة-من وجهة نظر العينة-يتزايد مستوى الفساد في القطاع بشكل ملفت ،هذا بملاحظة أن هذا القطاع يستطيع

---

[1] BENNOUNE Mahfoud ,Quotidien d'Oran 30/04/2003

[2] بن يخلف زهرة ،مقاربة الرشوة بالجزائر ،بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير تحت إشراف البروفسور بونوة شعيب،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2004/2003ص78.

[3] **MENY** Y, **La corruption de la République**, Paris, éditeur Fayard, **1992**

استخدام سلطته لابتزاز المواطنين الذين يستطيع ابتزازهم عن طريق السلطة التي يمتلكها، ومن جهة أخرى نلمس فساد القطاع من خلال مصاريفه المرتفعة والحصة الضخمة التي ينتزعها سنويا من الميزانية.

10- المشتريات العمومية احتلت مؤخرة الترتيب ولكن بدرجة تأثير متوسطة ولعل هذا نابع من كون العينة لا تعي حجم الهدر الذي يحدث من خلال المبالغة في المشتريات العمومية قصد تغطية أعمال النهب التي يتحمل المواطن تكلفتها.

حوصلة :بعد الخوض في نتائج الفقرات الأربع المتعلقة بالقسم الثاني من الاستبيان الكتابي ،اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن تصورات المبحوثين المشاركين في اتخاذ القرار تقترب كثيرا إلى واقع ظاهرة الرشوة ببلدنا ، كونهم يدركون أنها ظاهرة سلبية ومع ذلك يتم احتضانها ،ويقرون بأنها تسهل التعاملات اليومية ،كما يعتبرونها وسيلة تبادل بالنسبة لمختلف الأبعاد.ولعل ما تجدر الإشارة إليه وفقا لملاحظتنا الشخصية أثناء القيام بالاستجواب هي أن غالبية المستجوبين حين ما بادروا بالخوض في موضوع الرشوة الذي اقترحناه عليهم اعتقدوا في البداية أننا نقصد الرشوة الصغرى فقط بل ولمسنا أنهم متأثرين بها وهذا أمر طبيعي لأنها ما يستطيعون معايشته يوميا ،بينما يعنى المسؤولون وكبار الخواص بالرشوة الكبرى ،وقد عمدنا إلى إضافة هذه الملاحظة بقصد تبرير بعض الإجابات التي تعاطفت اجتماعيا مع الرشوة ،ذلك أن كلنا يعلم أن الرشوة الصغرى تحظى بتعاطف أكبر من نظيرتها الكبرى ،وقد يرجع هذا لأن الأولى عادة ما تدفعها الحاجة وقلة الحيلة ،بينما الثانية ناتجة عن الطمع وقلة الإيمان.

من جهة أخرى تتقارب تصورات العينة مع ما يبدو من خلال التحاليل حول الظاهرة ،كونهم (المبحوثين المشاركين في اتخاذ القرار) تمكنوا من استشعار تفشيها الكبير بمختلف المستويات ،وإن كان ذلك بنسب متفاوتة توافق تصور كل مبحوث ومعلوماته عن كل مستوى أو قطاع ، ناهيك عن أساليب التعتيم التي تنتهجها بعض القطاعات والتي خولت لها الظهور بصورة نقية نسبيا مقارنة بالبقية ،هذه الصورة التي لن يدوم نقاؤها طويلا بسبب الفضائح المتعاقبة هنا وهناك والتي لم يصبح بالإمكان تعديها خاصة بتدخل الإعلام .ولمزيد من الموضوعية ووفقا لتجربتنا المتواضعة من خلال هذا البحث وعلى إثر ما تقدم فيه فإن الإعلام بدوره قد طال الفساد جزءا كبيرا منه جعله مسخرا في الغالب لخدمة طبقات معينة وفقا لما توفره له من منافع وبالتالي أصبح أقرب إلى أداة تصفية حساب منه إلى المحايد الذي يستقصي الواقع وما وراء الكواليس.

II_3 عرض وتحليل نتائج القسم الثالث للاستبيان الكتابي :

يحاول هذا القسم (من خلال جملة الأسئلة المدرجة فيه)الإجابة عن الإشكالية الثالثة المتمثلة في مدى تورط القطاع العمومي بالرشوة الكبرى في الجزائر ،وكيفية تأثير اقتصاد العوائد المعتمد ببلدنا في الظاهرة،من منطلق الفرضيات التي تفيد بأن للقطاع العمومي اليد الطولى في الرشوة الكبرى بالجزائر ،ويغذيه في ذلك العوائد التي طالما اعتبرت غنيمة مغرية للفاسدين في ظل خلو الاقتصاد الجزائري تقريبا إلا من العوائد الطاقوية ،ونضيف إلى هذا افتراض استمرار النهب مسايرة لليسرة المالية الأخيرة وهذا على حساب نجاعة المشاريع التنموية الضخمة التي تم إطلاقها دفعة واحدة بالجزائر بشكل أصبحت فيه الجزائر ورشة مفتوحة ليس فقط على الاستثمارات وإنما على العمليات الفاسدة التي قد ترافقها وسط غياب الإرادة السياسية الرادعة لها.

و لغرض مناقشة هذه الإشكالية وفق آراء العينة المدروسة ومراعاة للمادة العلمية المتوفرة عن دراسات سابقة ،سنعتمد على تحليل نتائج أسئلة القسم الثالث المندرجة في هذا السياق بالترتيب وهذا طبعا بعد عرض النتائج لنصل إلى صياغة حوصلة نهائية حول مدى تورط القطاع العمومي الجزائري بالرشوة على ضوء تحاليل نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة.

ملاحظة 01: من خلال هذه الجزئية أيضا سنكتفي باعتماد التكرارات والنسب المئوية المرافقة لها لتحليل نتائج الإجابات وهذا حتى لا نخوض في قيم إحصائية محدودة الفائدة على حساب التحليل الذي نريده أن يكون بسيطا وواضحا.

ملاحظة 02: بالنسبة لهذا القسم أيضا وتوخيا للأخذ بالنظرة الشاملة للمبحوثين ، لم نأخذ بعين الاعتبار الاستمارات التي أهملت الإجابة على أي من أسئلة القسم وعلى هذا الأساس كان عدد الإجابات المحتسبة عن كل الأسئلة المطروحة في هذا القسم متساويا وبلغ 99 إجابة ،مع ملاحظة أنه تم احتساب حتى الإجابات التي أشرت على أكثر من اقتراح وهو ما يبرر تجاوز مجموع نسب الأجوبة المئة بالمئة.

II_3_1 درجة تفشي الرشوة بالجزائر: وهو الانشغال الذي حاولنا الإجابة عليه من خلال الفقرة الأولى من القسم الثالث للدراسة فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 44 :جدول يوضح درجة تفشي الرشوة بالجزائر من منظور العينة

نسبة تفشي الرشوة بالجزائر :	التكرار	النسبة%	نسبة تفشي الرشوة بالجزائر :	التكرار	النسبة%
أقل من25%	12	31.7	من51إلى75%	40	39.24
من26إلى50%	42	60.25	أكثر من75%	40	39.24

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

الشكل رقم 20 : درجة تفشي الرشوة بالجزائر من منظور العينة

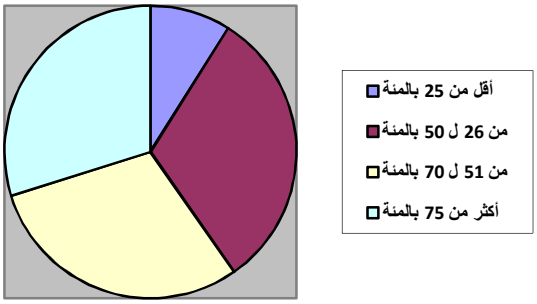

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على نتائج الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ أن أقلية متمثلة في(7.31%) من المستجوبين قد اعتبرت أن الرشوة في الجزائر تقل عن 25%،بينما انقسم بقية المستجوبين وبنسب متقاربة إلى اعتبار درجة تفشي الرشوة بالجزائر تفوق هذه النسبة، فعلا نلاحظ أن ما يقارب نصف أفراد العينة اعتبروا الرشوة بالجزائر تفوق الخمسين بالمئة منهم الربع الذين اعتبروها تفوق الخمس وسبعين بالمئة ويوضح هذا أن العينة تدرك تماما تنامي ظاهرة الرشوة في الجزائر.

وبغية وصولنا إلى تصور أعمق عن الظاهرة محل الدراسة ،وبحكم كوننا كنا المشرفين شخصيا على ملء الاستمارات من قبل المبحوثين (للتوضيح وليس التوجيه) ،فقد سقنا بين الحين والآخر أسئلة شفوية توضيحية لبعض المواقف ، ومن جملتها أننا تساءلنا أمامهم عن وجهة نظرهم حول الفرق بين درجة تفشي الرشوة بعيد الاستقلال (فترة حكم الرئيس الراحل بن بلة) ومرحلة التخطيط والتصنيع (فترة حكم الرئيس الراحل بومدين) ،ومرحلة الثمانينات (برئاسة الشاذلي بن جديد)،فالمرحلة الانتقالية بتذبذباتها وصولا إلى عهد (الرئيس الحالي بوتفليقة) .

وقد لمسنا جانبا من الموضوعية حينا وجزءا من التعصب أحيانا في إجابات المستجوبين ،ولعل موضوعيتهم تلخصت في كون الجميع يدرك أن مستويات الرشوة في تنام مستمر وبوتيرة متسارعة ،وقد باتت واضحة للعيان ،أما الخلل فكامن في أننا لمسنا تعصب كل فئة لعهد رئيس معين جعلها تتصور أن درجة تفشي الفساد في عهده كانت قليلة أو حتى منعدمة وهو ما يبتعد كثيرا نسبة إلى التحاليل التي خضنا فيها من خلال بحثنا

،فعلى سبيل المثال ،فإن جل من فاقت أعمارهم الخمسة والخمسين سنة متعصبون لفترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين ويكادون يجزمون بأن إحكام قبضته على الاقتصاد كان يستحيل معها التلاعب في حين كنا قد تعرضنا جانبا من أخطر التجاوزات التي حدثت في مرحلة التصنيع ،وقس على هذا خطأ تصور كل متعصب لأي من فترات الحكم المذكورة فيما سبق.

وقد رأينا أن من واجبنا إدراج هذه النقطة من تصورات المبحوثين حتى نشير إلى أن المشاكل الضخمة على شاكلة الفساد والرشوة لا يمكن بأي حال من الأحوال مواجهتها بالتعصب مهما قلت حدته ،بل تستوجب وقفة متأملة وعقلانية تبتعد عن العاطفة وهذا حتى يتسنى لنا ملاحظة أخطائنا بوضوح ومن ثم نقترح الحلول الأنسب لها،كما لا يعني هذا مطلقا فتح ملفات المعاتبة خاصة إذا كانت زمام العقاب قد فلتت من أيدينا لأن هذا قد يشغلنا عن أهدافنا الأسمى.

II_3_2 الرشوة قطاع خاص أو عام: وهو ما حاولنا الخوض فيه من خلال الفقرة الثانية من القسم الثالث للدراسة فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 45:جدول يوضح منظور العينة لاستفحال الرشوة في القطاعين العام و الخاص

تستفحل الرشوة أكثر في القطاع	التكرار	النسبة%	تستفحل الرشوة أكثر في القطاع	التكرار	النسبة%
الخاص	12	31.7	**العام**	124	75.6

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

تكشف نتائج الجدول بوضوح –وفق تصور العينة–تورط القطاع العمومي في الرشوة بشكل كبير ،ذلك أن الأغلبية (75.6%)اعتبرت أن الرشوة بالجزائر تستفحل أكثر في القطاع العام،وهي إجابة تعكس كون القطاع العمومي مركز ثقل الاقتصاد الجزائري بينما تظل مساهمة القطاع الخاص رغم أهميتها البالغة ومع التغيرات الحاصلة في البلد هامشية كون الجزائر لطالما اعتمدت على تكفل الدولة بجل النشاطات الاقتصادية بالبلد،من جهة أخرى فإن الاقتصاد الجزائري لطالما اعتمد على العوائد العمومية والرشوة في حد ذاتها تعتبر شكلا خاصا ولا شرعيا للحصول على العوائد وهو ما يوضحه أبرز رواد مدرسة الخيار العمومي[1] (Buchanan,Tollisson,Tullock) المؤيدون لفكرة الدولة الحامية ،حيث أن (Buchman,80)[2]من جهته اعتبر طلب الرشوة وسيلة غير شرعية توجب إنفاق الموارد النادرة بغرض الاستيلاء على تحويل صناعي تخلقه الدولة فما هي إذن إلا شكل خاص للبحث عن العوائد. وفيما يلي تحليل

[1] Rymond Boudon,utilité ou rationalité(theorie du capital humain), Revu d'économie politique ,112(5), septembre –octobre2002

[2] Rymond Boudon,utilité ou rationalité(theorie du capital humain), Revu d'économie politique ,112(5), septembre –octobre2002.

للفكرة من خلال ما يتوافق معها من مسيرة الرشوة مع الاقتصاد الجزائري الذي خضنا فيه بالتفصيل في فصول سابقة.

إن الجزائر وبحكم كونها خرجت من فترة استعمارية مريرة – وجدت إثرها كثيرا من جاراتها تنتهج أسلوب الاقتصاد المسير كنمط وأسلوب سائد أفرز مفهوم الدولة الحامية[1]– لم تجد بدا من سلك نفس المسار وفي هذا السياق يتوضح أن احتكار الدولة الذي عاش بعد الاستعمار بعفوية يغطي الانقسام المتحفظ للسلطة وأن هذه الإيديولوجية الاجتماعية جاءت لتغطي النهب الذي توسع في كل القطاعات وبالتالي خلق فرصا هامة لاستفحال الرشوة في القطاع العام المهيمن كليا على الاقتصاد2، ونستطيع الجزم أن الوقوع في الاحتكار العمومي الذي أسسته الدولة الحامية لم يولد سوى الإثقال بالديون وأن الاقتصاد الجزائري لم ينتج شيئا غير عوائد الطاقة .

لقد عرفت هذه الفترة تجاوزات عديدة و احتيالات خطيرة مرت كلها تحت غطاء رسمي أين تفصل القوانين على المقاس بمرونة كبيرة كون الدولة هي البائع والمشتري، المصدر والمستورد ،المالك والممول،..وهنا نعيب أسس الرقابة التي تحولت إلى رقابة عقيمة وشكلية أين الدولة هي المراقب والمراقب. إن هذا الانسداد الخطير جعل المسؤولية بالقطاع العام مجرد وسيلة للرغبة غير المحدودة في منافع الدولة والتربح منها شخصيا.وبهذا تم توجيه الخطط القومية التنموية وفق المصالح الشخصية لفئات معينة وهو ما حاصر الاقتصاد الجزائري ، مما أوجب عملية الإصلاح التي ظهرت مع برامج التعديل الهيكلي ل FMIومفاهيم إعادة جدولة الديون فيما يعرف بالمرحلة الانتقالية .

إثر الوضع السابق –الذي صور للشعب أن مراكز القرار في الجزائر ما هم إلا جماعات تحصر تركيزها بأنشطة ملتوية لتغذي جشعها –برزت ضرورة الانتقال لاقتصاد السوق كحتمية مفروضة على الواقع الجزائري ، خاصة بعد أن دعم FMI هذا التوجه ببرامج التعديل الهيكلي التي صاغها لإعادة جدولة الديون فهل يعتبر هذا الانتقال من الدولة الحامية إلى المنافسة الحرة وأسس السوق كافيا للقضاء على الرشوة أو حتى التقليل منها أو على الأقل إيقاف زحفها؟

لقد أشارت تحاليل الرشوة إلى هذه المرحلة بعمق، حيث أن الجزائر هنا عرفت تحولا مهما بتاريخها الاقتصادي ، كونها شهدت انتقادا جذريا للقرارات الكبرى الناتجة عن تسيير الدولة للاقتصاد ،و لكن الوعي لدى المنتخبين كان لم يكتمل بعد فانحصر ت التعديلات في نظرة تكنوقراطية لم تجتهد بالشكل المطلوب للوصول إلى عمق التعديلات وهكذا بدت محاولات الإحاطة بمشكلة الرشوة شكلية لا تعدو نطاق الخطب

[1] الدولة الحامية أو الدولة المالكة هو مفهوم تمخض عن الشعور القومي لدى الدول الخارجة من الاستعمار والذي يفيد بضرورة المشاركة الجماعية لخيرات البلد تحت سلطة الدولة التي ينبغي لها أن تسير الاقتصاد وفق حاجة الشعب فتصبح الدولة بذلك ممسكة بكل أطراف الاقتصاد ومسؤولة عن تسييره وفق الخطط التنموية المرسومة لخدمة الشعب.

[2] Talahit Fatiha (chercheur CNRS) , corruption le prix de la contre réforme, Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre 1998

والتقارير وهذا ما خلق وضعية خطيرة أين تم اتهام عدد كبير من الشخصيات البارزة بالتحايل لكنهم بقو دون عقاب ، بل أكثر من ذلك فقد حافظو على مراكزهم وكامل صلاحياتهم .

وتجدر الإشارة لكون القطاعان الوحيدان اللذان نجحت الدولة بإبقاء يدها العليا عليهما بشكل كلي ، هما الطاقة والدفاع وهذا رغم هتافات الاستقلالية ، وبهذا استمر تفشي الرشوة بشكل أكبر وأخذت ممارساتها تتخذ نطاقا أوسعا من خلال عقود استغلال الطاقة وطلبات الجيش . ونتيجة لما سبق اعتمدت الدولة بشكل كامل على الموارد الطاقوية –التي توجهت في غالبها لمشاريع استثمارية غير مدروسة ومبهمة تشوبها الشكوك خاصة وأنها تركزت في شركات الاستيراد والتصدير المناخ الأنسب للتحايل وتبييض الأموال[1] –ونتيجة لذلك تفاقمت الديون موازاة مع الأزمات البترولية التي زلزلة الاقتصاد الجزائري. وقد انتهت تحاليل هذه الفترة ، لأن الرشوة وبدل أن تقيدها الإصلاحات أصبحت ثمنا عكسيا لها[2] ،فما حدث هو مجرد تغيير لأشكال الرشوة وميكانيزماتها وتحوطها عن طريق تنظيمها المحكم في شبكات قوية تحميها وتصعب الوصول إليها وهكذا تطورت الرشوة وازدادت اتساعا لنشهد يوما بعد يوم ممارسات جديدة تمرر دون عقاب .

بعد هذا التذكير الملخص بما يتوافق وتصور العينة القاضي باستفحال الرشوة أكثر في القطاع العمومي الجزائري(كونه مركز الثقل في كل مراحل الجزائر المستقلة) رغم عدم استثناء الخواص ،نثبت هذه الفرضية ونعزز درجة مصداقيتها من واقع هذه التصورات.

II_3_3 مدى استهجان الرشوة بالإدارة الجزائرية: وهو الإشكال الذي حاولنا الإجابة عليه من خلال الفقرات الثالثة ،الرابعة والخامسة من القسم الثالث للدراسة فكانت النتائج كما يلي:

ملاحظة : قبل الخوض في هذه الجزئية نشير إلى أنها تتعلق أساسا بالرشوة الصغرى ،لكننا قصدنا إدماجها في الدراسة لأن التعاملات الإدارية اليومية الفاسدة ما هي إلا انعكاس لفساد كبير في النظام الاجتماعي والاقتصادي كونه يشير إلى أن التجاوزات في المستويات الدنيا للقرار (الموظفين) ما هي في الواقع إلا امتداد لتساهل المسؤولين الذي يعزى إلى انشغالهم بمستويات أعلى من الفساد ،وقد أضحى هذا النوع من الرشوة الصغرى مضللا عن ما يحدث في مستويات القرار العليا من تحايلات رشوية أكثر خطورة كما ونوعا.

ومن هذا المنطلق فإن استقراء تصور العينة لواقع الرشوة الصغرى ما هو إلا جزء لاستشعار مدى انشغالهم بها على حساب الانتباه لنظيرتها الكبرى.

[1] تبييض الأموال هو إتباع أسلوب التمويه لإعادة ضخ أموال غير مشروعة في النشاط الاقتصادي الرسمي حتى تصعب متابعة أصحابها

[2] TALAHIT Fatiha, corruption le prix de la contre réforme

الجدول رقم 46 : مدى إقدام الموظف العمومي على طلب الرشوة من منظور العينة المدروسة

يخجل الموظفون من طلب الرشوة:	التكرار	النسبة%	يخجل الموظفون من طلب الرشوة:	التكرار	النسبة%
نعم	40	24.39	**غالبا**	56	34.14
لا	30	18.29	**نادرا**	26	15.85

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

الجدول رقم 47 : مدى إقدام العامة على عرض الرشوة وفقا لتصور العينة المدروسة

يخجل العامة من عرض الرشوة:	التكرار	النسبة%	يخجل العامة من عرض الرشوة:	التكرار	النسبة%
نعم	22	13.4	**غالبا**	52	31.70
لا	48	29.26	**نادرا**	24	14.6

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

الجدول 48 :جدول يوضح درجة تفشي البيروقراطية في الإدارة الجزائرية من منظور العينة المدروسة

نسبة تفشي البيروقراطية بالجزائر:	التكرار	النسبة%	نسبة تفشي البيروقراطية بالجزائر:	التكرار	النسبة%
أقل من25%	08	4.87	من51إلى75%	40	24.39
من26إلى50%	28	17.07	أكثر من75%	70	42.68

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

تبين النتائج الموضحة من خلال الجداول أعلاه درجة تمادي كل من الموظف والعامة –باعتبارهما المكونين الأساسيين للمتعاملين الرشويين في الإدارة–في التعاطي بالرشوة ، وقد اقترحنا لهذا الغرض فقرتين عن مدى خجل كل من الموظف والمواطن في التعامل بالرشوة انطلاقا من ملاحظتنا الشخصية أن عرض الرشوة وطلبها أصبح غير مستهجن في مواقف عديدة صادفتنا بل وأن عنصر السرية وهو المركب الأساسي للتعامل الرشوي قد انتفى باختفاء عنصر الحياء والمجاهرة بالتعامل الرشوي خاصة فيما يتعلق بالتعاملات الروتينية الصغيرة الحجم التي تحدث في الإدارة.

إن النتائج تؤيد منطلقنا ،حيث أن نسبة ضعيفة من أفراد العينة المشاركين في اتخاذ القرار فقط اعتبروا أن الموظف يخجل من طلب الرشوة(24.39%) وأن المواطن يخجل من عرض الرشوة(13.4%)،بينما النسبة الأكبر تذهب إلى نفي الخجل في التعاملات الرشوية بشكل إما قطعي:(18.29%) بالنسبة للموظفين و(29.26%)بالنسبة للمواطنين أو نسبي: حيث اعتبرت نسبة من المستجوبين أن الموظف يخجل غالبا

(34.14%)أونادرا (15.85%) من طلب الرشوة ،بينما يخجل المواطن غالبا (31.70%)أونادرا (14.6%) من عرض الرشوة.

ولعل أبرز ما نلحظه هو أن العينة تميل بحوالي ضعف النسبة إلى تأكيد تبجح المواطن في عرض الرشوة مقارنة بالموظف التي تعتبر إغراء له ،ولعل أدبيات الرشوة تشير إلى العكس حيث يتهم الموظف بالمقام الأول بالرشوة (كما أوضحنا من خلال عديد مفاهيم الرشوة في الفصل الأول للبحث).حيث يجدر التذكير إلى كوننا كنا قد خلصنا إلى أن الموظف هو الذي يستثير التعاملات الرشوية عن طريق انحرافه وتقصيره في أداء مهامه الشيء الذي يضغط على المواطن حيث يجد نفسه أحيانا مرغما على التجاوب مبدئيا ليكون هو السباق في المرات اللاحقة حيث أن علم المواطن بدرجة فساد الموظف هو الذي يشجعه أكثر على عرض الرشوة في حين يتردد عندما يتعلق الأمر بموظف معروف بالاستقامة وبهذه الطريقة يتسع نطاق الرشوة .

إن الرشوة في الإدارة غالبا ما تعرف بكونها سلوك انحراف الموظف في الإدارة ولعل أغلب التحاليل تركز على اعتبار الموظف العمومي كمرتشي بسبب صلاحياته التي تمنح المنفعة للغير ، لكن إذا كان كذلك فإن الراشي سيكون على الأغلب من الشق المستفيد والمتمثل في أعوان الإدارات في المؤسسات الخاصة . ومن جهة أخرى لا يمكننا استثناء الرشوة داخل المؤسسة الخاصة خاصة وسط المنافسة التي تزداد احتداما يوما بعد يوم وتتوالى على إثرها الدراسات التي تتناول مفهوم الرشوة في القطاع الخاص. ولعل ما لا يختلف عليه اثنان هو أن الرشوة في المستوى الإداري هي ثمن تسهيل المعاملات داخل الإدارة أو الحصول على معلومات استثنائية وتتخذ عدة مسميات كالإكرامية ، البقشيش ، القهوة ، التشيبا وهذا نظرا لكونها تسهم في إثراء دخل الموظف . وفي هذا السياق لا يمكننا إهمال أهم محفزات تنامي الرشوة في الإدارة وهي الروتين الإداري[1]و البيروقراطية [2]،فعلا يستطيع الموظف الضغط على المواطن عن طريق البيروقراطية ليرغمه على عرض الرشوة ،فلا منطق يؤيد أن المواطن قد يعرض رشوة إن لم يواجه أي ضغط ،وهو ما تؤكده النتائج الموالية حول درجة تفشي البيروقراطية بالجزائر وهو ما قترحناه من خلال الفقرة الخامسة من القسم الثالث للاستمارة.

تميل أغلبية المستجوبين المشاركين في اتخاذ القرار (42.68%) إلى اعتبار مجاوزة تفشي البيروقراطية بالجزائر ل(75%)، بينما نجد نسبة معتبرة (24.39%)ترجح أن لا تقل نسب البيروقراطية في الجزائر عن (50%)،في حين أن (17.07%)يرجحون أنها تقل عن (50%)،بينما تذهب الأقلية (4.87%) إلى اعتبارها تقل عن(25%).

[1] الروتين هو إنجاز العمل المتكرر والغاية منه التبسيط وعدم تحميل الموظف جهد التفكير ومحاولة تجنب الفوضى وهو من هذا المنطلق ضروري لإتمام العمل الإداري لكن إذا ما تعقدت الإجراءات وأصبحت غير ضرورية وغير ملائمة للقوانين السائدة فإن الروتين يصبح مرضا خطيرا يهدد الإدارة .(لمزيد من التفصيل أنظرفي :د.سيد الهواري ، الإدارة ، مكتبة عين شمس 76ص138)

[2] نقصد بالبيروقراطية هنا الجانب السلبي للكلمة أي التعقيدات الإدارية والإجراءات المملة وعدم تماشي الإدارات البيروقراطية مع الحاجات التي ينبغي تلبيتها للجمهور الأمر الذي يجعل المواطن يحس بالحرمان من حقوقهم فهي وسيلة الإدارة للتحكم بالمجتمعات،أما الجانب الإيجابي للمفهوم يرتكز على البعدين الإداري و التأسيسي وهو أصل الكلمة يفيد عموما بأن البيروقراطية تشكل نوعا من التنظيم الذي تمارس به الإدارة العامة نشاطها ،فهي إذن فن إدارة مكاتب المؤسسة. لمزيد من التفصيل أنظر في: (علي سعيدان ،بيروقراطية الإدارة الجزائرية ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر1981)

من خلال النتائج يتضح الحجم الكبير لتفشي الرشوة بالإدارة الجزائرية–من منظور العينة المشاركين في اتخاذ القرار –والذي نتوافق معه إلى حد بعيد معتبرين أن المشكل ليس وليد المرحلة الحالية بل هو نتاج تمخضات عديدة كنا قد تناولناها بشيء من التفصيل من خلال الفصل الرابع للبحث والتي نذكر بحوصلة لها وفقا لما يتناسب وحاجة التحليل عند هذا المستوى من الجدل.

إن السلطة المطلقة لبيروقراطية الدولة على المجتمع المدني المؤلف من عديد الطبقات هي السمة التي طبعت الفترة (1979/1962) ،إذ أن وعي البيروقراطية بأهميتها وقوتها لم ينته عند الاستقلال،وإنما وجدت فرصة سانحة لإعادة تكييف أعضائها المنتمين إلى عدة شرائح اجتماعية تتدرج بفعل المراكز والمواقع القيادية،وبحصولها على رقابة الدولة ،عرفت البيروقراطية تحولا حاسما فتحولت إلى برجوازية بيروقراطية لم تسمح بأي تنازلات للجماهير إلا بالقدر الذي يربط هذه الأخيرة بالنظام دون مراعاة التحولات الاجتماعية السائدة ومن منطلق تفوق سلطان الدولة[1]. وفقا لما تقدم ذكره فإن من الدعائم التي رسخت البيروقراطية في الجزائر انتهاج التخطيط المركزي كأداة للتنمية وفقدان الاستقرار السياسي بعد الاستقلال الأمر الذي جعل من البيروقراطية مناط التنمية والسياسة معا.كما أن استكمال السلطة السياسية في البلد لم يتم إلا من خلال السيطرة على الجهاز البيروقراطي وضمان ولائه للنظام،وبالتالي احتل البيروقراطيون مواقع استراتيجية أهلتهم للاستئثار بمراكز القوة التي تمكنهم من التلاعب بمصائر المواطنين وهو ما خلق فرصا لانتشار مساوئ عديدة بالمؤسسة العمومية تتقدمها الرشوة و المحسوبية، وهكذا نلاحظ أن فساد الموظفين حاليا لا يرجع بالضرورة إلى المناخ الذي يعيشه حاليا من تذبذب في قدرته الشرائية وتزايد للإغراءات فقط بل هو أيضا نتيجة لتراكمات أخطاء البناء الصحيح للإدارة حتى قبل الاستقلال.

[1] Harbi Mohamed,F.L.N mirage et réalité :des origine à la prise du pouvoir(1945-1962),éd.Jeune-Afrique, paris,p219

II_3_4 دوافع طلب الرشوة بالإدارة: وهو ما حاولنا الخوض فيه من خلال الفقرتين السادسة والسابعة من القسم الرابع للدراسة فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 49: أسباب طلب الموظفين للرشوة من منظور العينة

يطلب الموظف الرشوة:	التكرار	النسبة%	يطلب الموظف الرشوة:	التكرار	النسبة%
عوزا	30	18.29	تعودا	32	19.51
طمعا	34	20.73	لكثرة الإغراءات	48	29.26

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

الجدول رقم 50: أسباب طلب المسؤولين للرشوة من منظور العينة

يطلب المسؤولون في الإدارة الرشوة:	التكرار	النسبة%
لمجارات الفساد الموجود أصلا	12	7.31
لكثرة الإغراءات	36	21.95
للوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهية	80	48.78

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

يشكل العنصر البشري لبنة الإدارة في المؤسسة العمومية ،وبذلك يعتبر المسؤول الأول عن أدائها السيء والجيد على حد سواء ،وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الجزئية مناقشة دوافع طلب العنصر البشري للرشوة.

من خلال النتائج ،ترجح العينة أن الموظف يطلب الرشوة لكثرة الإغراءات (29.26%) وهو يؤيد فكرتها المستنتجة من إجابتها على السؤال السابق بأن العامة هم الذين يحفزون الموظف على طلب الرشوة وكنا قد ناقشنا هذه الفكرة سابقا بالتفصيل، بالنسبة لثاني أكبر نسبة من العينة(20.73%) اعتبرت أن الطمع هو دافع الموظف لطلب الرشوة ،وبهذا تنفي علاقة الرشوة بالظروف المحيطة وتنسبها إلى سلوكيات الأفراد التي خلصنا فيما سبق إلى أنها نتيجة تراكمات أخطاء اقتصادية و اجتماعية عززتها الضغوط الراهنة.وبنسب متقاربة جدا—دلت على صدق محتوى الدراسة —اعتبر (19.51%) من أفراد العينة أن الموظف يطلب الرشوة تعودا في حين اعتبر(18.29%) أنه يطلبها عوزا.

إن النتائج المتقاربة توضح أن دوافع الموظف لطلب الرشوة متباينة بين الظروف والضغوط (العوز) وبين السلوكيات (التعود والطمع والإغراءات) ،وإن دل هذا على شيء فإنه طرح واضح لإشكالية الموارد البشرية في الإدارة الجزائرية والنابعة أساسا من غياب المخططات الناجعة والفعالة في مجال تسيير الموارد البشرية وكذا انتفاء سياسة ترشيد مناصب العمل وفوق كل هذا غياب الانسجام في سياسة الأجور.

فيما يخص المسؤولين فإن ما يقارب نصف العينة وهي النسبة الأكبر (48.78%) يعتبرونهم يسعون للرشوة من أجل تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية وفقا لمرتبتهم الاجتماعية التي يخولها لهم منصبهم، وبالنسبة ل(20.95%) من الأفراد فإن المسؤولون لا يستطيعون مواجهة الإغراءات التي تخلفها سلطة القرار التي تمنحهم معلومات يتنافس الراشون للحصول عليها ،ولعل الملفت للانتباه في النتائج أن أقلية من العينة فقط (7.31%) اعتبرت المسؤول يجاري الفساد الموجود أصلا معتبرة إياه المثير وليس المستثار ، ولعل ما يؤيد هذا التوجه هو أن المسؤولين يعتبرون أنفسهم ممثلين للدولة ومسؤولون رسميون أكثر من كونهم في خدمة الشعب ،ولهذا يعتبرون أنفسهم مالكين لجزء من السيادة ويشاكهم في هذه القناعة العديد من أفراد المجتمع[1].

II_3_5 مدى صرامة الإدارة الجزائرية : وهو ما حاولنا الخوض فيه من خلال الفقرتين الثامنة والتاسعة من القسم الرابع للدراسة فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 51: موقف العينة من الأجهزة الرقابية والعقابية

توجد بالإدارة أجهزة رقابية:	التكرار	النسبة%	توجد بالإدارة أجهزة عقابية:	التكرار	النسبة%
صارمة	03	3.65	صارمة	04	4.87
متساهلة	29	35.36	متساهلة	36	43.90
لا توجد أصلا	42	51.21	لا توجد أصلا	32	39.02

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

الجدول رقم 52 : درجة تفشي البيروقراطية في الإدارة الجزائرية من منظور العينة

نسبة تفشي البيروقراطية بالجزائر:	التكرار	النسبة%	نسبة تفشي البيروقراطية بالجزائر:	التكرار	النسبة%
أقل من25%	4	4.87	من51إلى75%	20	24.39
من26إلى50%	14	17.07	أكثرمن75%	35	42.68

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

حاولنا من خلال هذه الجزئية تقدير مستوى صرامة الإدارة الجزائرية من خلال مناقشة درجة تواجد الأجهزة الرقابية والعقابية لها وقد جاءت النتائج الموضحة لرؤية العينة كما يلي:

فيما يخص الرقابة[2] فإن أكثر من نصف العينة (51.21%) اعتبروها غير موجودة أصلا بالإدارة الجزائرية بينما أكد (35.36%) تساهلها في حال وجودها ،وبالمقابل فإن أقلية شديدة(3.65%) اعتبرتها موجودة و صارمة.

[1] محمد قاسم القريوني ،الإدارة العامة منظور مقارن،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1985،ص50

[2] الرقابة هي مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المحددة سلفا وإحصاء الانحرافات الموجودة ،ومن ثم فإن عملية الرقابة تسبق أي فعل مراقب حيث تنطلق من التحديد الدقيق والناجع للفعل حيث أن أي خلل يحدث في موضوعية المعايير يفقد جدوى الرقابة. وتستمر الرقابة أثناء الفعل بتتبع جميع مراحله حتى تتمكن من إحصاء الانحرافات في الوقت المناسب لتصحيحها . وتتواصل الرقابة بعد الانتهاء من الفعل لإحصاء الانحرافات الحاصلة بغية تصحيحها والاستفادة منها مستقبلا.

ولعل توجه العينة في اتهام الرقابة بالتقصير حينا والغياب أحيان مرده إلى عدم إيلاء الثقة للجهة التي تقوم بها أصلا ،حيث أن تاريخ الاقتصاد الجزائري يروي تكفل الدولة بالرقابة ومع العلم أنها نفسها المراقب (الدولة تراقب أعوانها) فمن المنطقي التشكيك في جدوى العملية ، ولعل ما يلحظه المواطن من الممارسات الخاطئة للرقابة كجعلها في آخر مرحلة أي عملية مما يجعل وقت الاستفادة من نتائجها وتصحيح الانحرافات الموجودة قد فات ومن ثم تصبح غير ذات جدوى.

وعند هذا المستوى من التحليل نقترح لتخفيف حدة التشكيك في الرقابة بالإدارة الجزائرية إشراك المجتمع المدني في العملية ،ومن ثم تعزيز دور الرقابة الشعبية إلى جانب رقابة الدولة وبهذا يتسنى للجماهير المساهمة في حماية المكاسب الوطنية ولعلنا بهذه الطريقة نسهم أكثر في تنمية الشعور بالمسؤولية وتفعيل عملية المساءلة .

فيما يخص الأجهزة العقابية فإن أكبر نسبة (43.90%) اعتبرتها متساهلة ، بينما نفى (39.02%) وجودها ،وبالمقابل فإن أقلية شديدة(4.87%) اعتبرتها موجودة و صارمة.

ويعكس توجه العينة بتساهل الأجهزة العقابية حينا ونفي وجودها أحيانا أن عدم ثقة المواطن بالعدالة ليست نابعة فقط من فقد ثقته بالقوانين ولكنها تتجاوز هذا الحد إلى التشكيك في نجاعة التنفيذ أي العقاب ،وكما أسلفنا الذكر فإن التحليل الاقتصادي للرشوة لطالما ربطها بدرجة العقوبة المحتملة بأثر عكسي ،وطالما أن درجة العقوبة المحتملة لا ترتبط إيجابا فقط بالعقوبة في بنود القانون وإنما بالعقوبة المنفذة من خلال الأجهزة العقابية(السجون)،فإن التشكيك بالأجهزة العقابية يفاقم تفشي الرشوة.

II_4 حوصلة نتائج الاستبيان الكتابي :

II_4_1 مقترحات العينة المدروسة : لتقييم نتائج بحثنا، نقترح ختاما إدراج نتائج آخر فقرة من الاستبيان الكتابي و المتمثلة في الحلول المقترحة من أفراد العينة لمواجهة الرشوة . وكنا قد تعمدنا ترك مجال تقديم الاقتراحات من طرف المبحوثين دون أن نوجههم إلى اقتراحات بذاتها حتى نقارن لاحقا تصوراتهم مع تصورات العينة الثانية االمتمثلة في المسؤولين والخواص الذين تمت مقابلتهم وهذا حتى نوازن بين تصورات العينتين ونستقرئ على ضوء ما ورد في البحث مقترحات وتوصيات ختامية خاصة بعملنا.

ملاحظة : فيما يتعلق بطريقة الحصول على النتائج الموضحة أدناه ، فقد تركنا المجال للمبحوثين من خلال آخر فقرة في الاستمارة فرصة اقتراح ثلاث وسائل يرونها الأنجع في مكافحة الظاهرة ، ثم قمنا بتجميع كل المقترحات على أن نجمع المقترحات ذات المدلول الواحد وفقا لفهمنا لمقصده تحت عنوان رئيسي شامل،كما قمنا باستثناء المقترحات الغامضة المدلول أو التي رأيناها شاذة (اتفقت عليها قلة قليلة جدا من المبحوثين) ،وعلى هذا الأساس اعتمدنا المقترحات التي اتفق عليها على الأقل 10 بالمئة من المبحوثين).

وبعد جمع وتبويب النتائج توصلنا إلى أن مقترحات العينة المدروسة تمحورت حول النقط التالية وفقا للترتيب التنازلي المستنتج من نسبة الإجابة حول كل مقترح:

-**تطبيق العدالة:** وتحت هذا المسمى رأت (53.31%)من المستجوبين وهي الأكبر، أن العدالة هي أكثر وسائل مكافحة الرشوة كما أي عمل فاسد آخر .وقد انقسم منظور أفراد العينة لطريقة تطبيق العدالة إلى شكلين أساسيين،فهناك من اعتبر أن القانون بوجهه التشريعي (من خلال سن البنود واللوائح) هو المسؤول عن تحقيق العدالة ومن ثم وجب التدقيق في محتوى التشريعات وتضمينها بنودا واضحة وصريحة بحق المتعاملين بالرشوة،فئة أخرى شددت على الصرامة في تنفيذ تشريعات القانون من خلال رفع مستوى العقوبة بحق المتعاملين بالرشوة كرادع.

-**تطبيق الرقابة:**وهو ما أكدت عليه ثاني أكبر نسبة من المستجوبين(48.78%)،حيث شددت على ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية مع وجوب إشراك المجتمع المدني في العملية لضمان نجاعتها .

-**التوعية :**وبنسبة معتبرة (36.58%) تم التطرق إلى التوعية كوسيلة لمكافحة الرشوة وذلك عن طريق التحسيس بحقوق المواطن وواجباته حتى لا يكون عرضة للإرشاء أو الارتشاء من جهة ،والتحسيس بخطورة ظاهرة الرشوة مع التأكيد على خطأ التساهل معها أو التغاضي عنها.

-**الرجوع للدين الإسلامي الحنيف:**فقد أكد من أفراد العينة أن الدين الإسلامي هو العلاج الأمثل للظاهرة لأنه يغرس السلوكيات الإيجابية وهي نقطة مهمة حيث رأينا في جزء سابق للبحث أن الرشوة ليست نتاج الضغوط اليومية فقط ولكنها قبل هذا نابعة من سلوكيات سلبية وقيم خاطئة تتعايش مع المجتمع.

-**تحسين ظروف الأفراد:**حيث أن (23.17%) من المستجوبين يرون أن ضغوط الحياة اليومية دافع مهم للرشوة ومن ثم فإن التقليل من هذه الضغوط وسيلة ناجعة للتخفيف من الرشوة ، ويتم ذلك عن طريق التوزيع العقلاني والعادل للأجور حسب الإنتاجية ،وكذا تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية ومن ثم ضمان حد أدنى من العيش الكريم لكافة أفراد المجتمع.

-**تشجيع الشفافية وتعزيز النزاهة :**وهو حل اقترحه (12.18%) من المستجوبين الذين أكدوا على وجوب ترسيخ مبدأ المسؤولية وتحفيز مبادرات الشفافية كتسهيل مهمة الإعلام في فضح مكامن الفساد وتشجيع المواطن على التبليغ عن المخالفات التي يلحظها بتقديم ضمانات حماية للطرفين .

II_4_2 ملخص نتائج الاستبيان الكتابي : لقد لمسنا من خلال الاستجواب وعيا كبيرا بمدلول ظاهرة الرشوة بالمجتمع الجزائري ،وتعمق تغلغلها في كل مناحي الحياة الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية ،وهو ما قادنا إلى استنتاج مطاقة افتراضاتنا لتصورات العينة المبحوثة بشكل شبه كل إلا في بعض الاستثناءات التي ألفتنا لها الانتباه في موقعها،وبهذا نستطيع الجزم بأن الرأي العام قياس على رأي العينة ينبغي أن يتوفر على فضاءات أوسع للتعبير من جهة ،والتوعية من جهة أخرى وهذا حتى من اقتلاع بعض المواقف السلبية التي صنعت الاستثناءات السالفة الذكر.

وطبقا لتحليل نتائج الاستبيان نثبت الفرضيات التي أسلفنا تقديمها ،ولكن بصياغة جديدة تتوافق وتصورات العينة المدروسة والتي تمثل المؤثرين في القرارت الاقتصادية السياسية والاجتماعية ببلدنا:

- تتدخل كل من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بنسب متفاوتة لتوسيع رقعة ظاهرة الرشوة بالجزائر،ويضاف إلها العوامل الشخصية التي تعتبر أولها.

- تعتبر الجزائر من المجتمعات الاجتماعية لذلك يتم قبول بعض أشكال الرشوة فيها وعلى هذا الأساس ومع هذا هناك وعي نسبي بخطورة الظاهرة

-يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاد عوائد لذلك يعتبر القطاع العمومي أكثر القطاعات مساسا بالرشوة وهو ما يجعلنا نوجه دراستنا للرشوة نحو هذا القطاع ونحاول تحليل الرشوة في أوساطه المختلفة.وفي هذا الإطار يعتقد أن الرشوة الكبرى التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري قد بلغت مستويات قياسية في ظل عدم انسحاب الدولة من الدور الريادي في الاقتصاد حتى بعد محاولة الانفتاح وهذا ما جعلها تتحول إلى مرحلة متقدمة جدا اصطلح عليها بمرحلة النهب المكشوف.

- عدم تحديد النسق الاقتصادي المتبع بدقة ،والمراوغة بين فرص الانفتاح ،وامتيازات المركزية بالنسبة للمسؤولين الجزائريين ومن يوالونهم من قناصي الفرص يعتبر سببا محوريا لتفاقم ظاهرة الرشوة بالجزائر.

-هشاشة القوانين الجزائرية تمثل حصانة لتنامي الرشوة،و يكمن الخلل على مستوى وضع و تنفيذ هذه القوانين.ذلك مع الأخذ بالاعتبار الجهود التشريعية الحثيثة التي أفضت لعدة مراسيم ومواد متعلقة بمتابعة الفساد ،ولكنها اعتبرت شكلية تحاكي سياسة عالمية مفروضة لم تجد الجزائر بدا من تطبيقها.

مما سبق يظهر توافق كبير بين تصورات المشاركين في اتخاذ القرار كعينة مختارة للبحث ،وبين ما أسلفناه من معطيات حو الظاهرة عبر الفصول النظرية السابقة والذي يثبت صحة الفرضيات المعتمدة ي بداية البحث.

ملاحظة : فيما يلي ومن خلال عرض وتحليل نتائج المقابلات الشخصية سنحاول تعميق الجدل حول بعض النقط التي أثرنا فيها الجدل من خلال الاستبيان الكتابي ،وهذا بالأخذ بالاعتبار لمساهمة المبحوثين في شق المقابلات من هذه الدراسة كونهم يمثلون كل من المسؤولين ،(سلطة القرار) .

III_ عرض وتحليل نتائج المقابلات الشخصية:

تهدف دراستنا الميدانية كما أسلفنا إلى الوصول لنتائج صادقة وموضوعية عن سلوك ظاهرة الرشوة الكبرى بالجزائر وعليه واقتداء بنهج كبريات المؤسسات العالمية في هذا الصدد عمدنا إلى أن تكون العينة المختارة من خلال الشق الثاني لهذه الدراسة من أهل الرأي والخبرة والاحتكاك بالظاهرة .

ولأننا حرصنا من خلال هذا البحث أن يكون عملا توعويا لجانب كونه يبحث عن المعلومة المتعلقة بظاهرة الرشوة ، لم نكتف بتوزيع الاستمارات وإنما سعينا إلى مناقشة من اعتبرناهم على احتكاك مباشر بالظاهرة أو لهم المعرفة الكافية حولها من خلال مقابلات شخصية دامت كما أسلفنا ما لا يقل عن الساعتين .

وقد حاولنا من خلال هذه المقابلات استقصاء أفكار المبحوثين حول الظاهرة على خلفية البحث الذي أعددناه،و نتائج الاستبيان الكتابي التي أسلفنا تحليلها ،وقد حاولنا إثارة عدة مواضيع شغلت تفكيرنا قبل وأثناء إعداد البحث وربما حتى بعد إتمام جزئه النظري وشقه التطبيقي الأول(الاستبيان الكتابي) ،بشكل رأينا أنه ربما يساهم في إثراء البحث خاصة من الجوانب التي لا تتوفر حولها دراسات أو إحصائيات .

وحتى لا نتوه في عرض أفكار أحد أو بعض شخصيات المقابلات دون سواها نقترح فيما يلي حوصلة أعددناها بعد جمع عصارة النقاش مع كل شخصية مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات التالية :

الملاحظة 01 :جل الأفكار الواردة في هذه الجزئية ما هي إلا انعكاس لتصورات المبحوثين النابعة من تجاربهم الشخصية ومعلوماتهم حول الظاهرة ،وربما في بعض الأحيان مواقفهم المسبقة إزاءها ،لهذا فإنها لا تنسب إلينا كوننا لم نسهم إلا بتنسيق هذه الأفكار وتنظيمها بما يتوافق مع المنهجية المختارة لبحثنا منذ بدايته وعلى أساس الأهداف المسطرة له.وقد حرصنا على الأمانة في تناولها والسلاسة في طرحها حتى يصل المفهوم البسيط إلى المتلقي ونتمكن من الاستفادة من خبرة هذه الشريحة الهامة.

الملاحظة 02 :أثناء المقابلات أثرنا عديد النقط للجدل (كون النقاش كان مفتوحا بحيث استرسل المبحوثون فيه مع تدخلاتنا بين الحين والآخر ليس للتأثير أو إبداء الرأي وإنما بغية المحافظة على النسق المنهجي والهدف المرسوم لعملنا) و التي لا يتسع المجال للخوض فيها جميعها ،وعلى هذا الأساس وحتى لا نقلل من أهمية تصورات أي من المبحوثين ارتأينا أن نكتفي بعرض أكثر التصورات تكرارا في العينة وهي التي أثارها على الأقل ربع المبحوثين.

أما فيما يتعلق بتبويب هذه التصورات فقد اخترنا التدرج من أكثر التصورات تكرارا إلى أقلها تكرارا في ثلاث فروع رئيسية ، الأول متعلق بمسببات الرشوة وفقا للمبحوثين،الثاني يخوض في خصائصها وميكانيزماتها تماشيا مع نظرتهم،أما الثالث فيبحث في تصورات المبحوثين لطرق المكافحة.

الملاحظة 03 : أثناء البحث تكرم المبحوثون خاصة من المسؤولين (مشكورين) بتوضيح بعض تصوراتهم من خلال بعض المواقف التي تعرضوا لها والتي أملوا أن لا نتجاوز فيها الإطار العام دون الخوض في التفاصيل

،وعلى هذا الأساس سنستدل في التحليل ببعض الأمثلة المقاربة لمضمون التجارب الواقعية دون أدنى إشارة للجهة المصدر وفقا للأمانة العلمية.

الملاحظة 04 :بغرض إثراء البحث تقصدنا إيلاء الاهتمام الأكبر نسبيا من خلال هذه الجزئية للأفكار الجديدة عن البحث ،أي تلك التي لم نتناولها بالتحليل ،لا من خلال الشق النظري ولا من خلال الجزء الأول للدراسة الميدانية(الاستبيان الكتابي)

وقبل الخوض في تفاصيل ما جاد به المستجوبون أثناء المقابلة ، ندرج فيما يلي توضيحا لخصائص العينة المدروسة ومصادر المقابلة من خلال الجدولين المواليين.

الجدول رقم 53 : خصائص أفراد العينة المدروسة(المقابلة الشخصية)

المتغير		التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	35	76.67
	أنثى	00	33.23
العمر	من 18 إلى 30سنة	00	22.08
	من 31 إلى40 سنة	21	60.83
	من41 إلى 50 سنة	11	12.5
	من 51 سنة فما فوق	03	4.58
المؤهل العلمي	المستوى الابتدائي و أقل	02	16.67
	المستوى الثانوي والمتوسط	12	22.91
	المستوى الجامعي	17	50
	الدراسات العليا و المتخصصة	04	10.41
المنطقة	بشار	06	17.14
	النعامة	04	12.50
	تلمسان	10	33.33
	عين تموشنت	08	18.33
	الجزائر العاصمة	07	20.00

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة

الجدول رقم 54 : مصادر المقابلة

مصادر الدراسة	مركبات مصادر الدراسة	أداة الدراسة	أبعاد اختيار المصدر
ممثلوا السلطة	– مسؤولون حكوميون (12) – منتخبون محليون (13)	**مقابلة**	يمثل هذا المصدر سلطة اتخاذ القرار العمومي القابل للارتشاء
ممثلوا القطاع الخاص	– خواص لم يستفيدوا من الدعم (03) – خواص مستفيدين من الدعم الحكومي(07)	**مقابلة**	يمثل هذا المصدر المؤثر على القرارات العامة للمصالح الشخصية (القابل للإرشاء)

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة(مستخرج من جدول سابق عن مصادر الدراسة)

III_1 مسببات و دوافع الرشوة حسب تصورات العينة المستجوبة:

رغم أننا تركنا المجال مفتوحا للنقاش أثناء مقابلتنا للمبحوثين إلا أنهم ركزوا وبالإجماع من خلال تصريحاتهم على مسببات الرشوة ،حيث راح كل مبحوث يستحضر دوافع الرشوة التي تمايزت بين الضغط والإغراء. و ذلك على أساس كونه ضحية ممارسات فاسدة (سواء وقع فيها بالفعل أو لم يفعل) كما أوحينا له لندفعه إلى الاسترسال في الحديث ومن ثم نطابق تصورات الخواص من جهة و المسؤولين من الجهة المقابلة كي نستقرئ حوصلة من الدوافع والمسببات هي التي سنلخص أهمها فيما يلي وفقا للترتيب التنازلي لتكراراتها المبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 55 : مسببات و دوافع الرشوة حسب تصورات العينة المستجوبة

الرتبة	مسببات و دوافع الرشوة حسب تصورات العينة المستجوبة	التكرارات	النسبة المئوية%
1	مجارات مطالب المجتمع	33	94.28
2	أزمة الثقة على كل المستويات	26	74.28
3	ضعف القانون	21	60.00
4	استغلال الفرص التي تتاح في أوقات محددة	16	45.71

المصدر : من إعداد الباحثة وفقا لنتائج الدراسة واعتمادا على الملاحظات المذكورة أعلاه

ملاحظة : أثار المستجوبون عديد التصورات حول مسببات أخرى للرشوة والتي قل تكرارها عن (25.00%) وقد كانت كثيرة بشكل يتعذر معه الخوض فيها جميعا ،وهي إجمالا واردة فيما سبق من البحث.

هذا ونشير إلى أن كلا من المبحوثين لم يثر للنقاش جملة كبيرة من دوافع ومسببات الرشوة وإنما اكتفى بواحد أو اثنين هي على الأرجح التي تتوافق وآخر المواقف التي تعرض لها ،وهذا ما استقرأناه من خلال

استدلالهم بأمثلة واقعية عن تجارب شخصية عايشوها خلال فترة زمنية ليست بالبعيدة ،حيث لم يتجاوز عمر الأمثلة التي استشهدوا بها عن السنتين على الأكثر وانحصر معضمها في السنة محل الدراسة.

III_1_1 مجارات مطالب المجتمع : تحت هذا الإطار الواسع وبتفصيلات عديدة ومتباينة ،أجمع (94.28%) أن المحيط الجزائري للمسؤول يدفعه دفعا إلى الممارسات الفاسدة وذلك حتى يتمكن من التعايش معه وفق مبادئ سطرتها العادات وليس القيم .ومن جملة مطالب المجتمع التي تدفع المسؤول للرشوة والفساد وفقا لتصور المستجوبين نذكر على سبيل المثال لا الحصر ونسبة لأعلى التكرارات :

- **خدمة الأقارب و الأصحاب** : أو ما يعرف بالمحاباة ، يمثل عامل ضغط قوي تجاه الرشوة بالنسبة للمسؤول كونه مطلب اجتماعي بديهي حيث يتوجب على الفرد الجزائري في أي موقع كان أن يقدم مصلحة مقربيه (الأهل والأصحاب) كعادة اجتماعية سائدة تجعل عكسها هو الشذوذ عن القاعدة ، وفي هذا السياق أكد (52.1%) من المبحوثين والذين يتشكل أغلبهم من المسؤولين ثقل هذه العادة الاجتماعية التي تجعلهم يفضلون العمل في مناطق يقل فيها معارفهم ،وحتى في هذه الحالة (16.4%) منهم أنه حتى في حال الانتقال إلى مناطق لا يتواجد بها الأقارب والأصحاب فإنهم يضطرون إلى خدمة أشخاص آخرين غرباء عنهم ومقربين من مسؤولين آخرين حتى يبادلونهم نفس الخدمة (كل مسؤول يخدم مسؤول آخر من خلال خدمة مقربيه).

ولعل ما اتفق أكثر من (49.91%) من المبحوثين (مسؤولون) أنه يؤرقهم هو الإحراج الذي يسببه لهم المحيطين بهم حيث أنهم لا يكتفون بتحقيق منافع شخصية لهم وإنما يتمادون من جهتهم لخدمة أشخاص آخرين وهكذا تتسع دائرة من يتوجب على المسؤول التكفل بحل مشاكلهم وهو ما يجبره عادة إلى غيره من المسؤولين ليكون مضطرا لاحقا لتقديم خدمات مماثلة تكون في الأغلب طريقا لممارسات أخطر لا يعيها المسؤول إلى أن يقع فيها ،وبالتالي ينغمس فيها لأنه يعتقد أن الأوان قد فات.وأكثر من هذا فقد استرسل جملة من المسؤولين (13.22%) في الموضوع ببعض الأمثلة التي عايشوها والتي مفادها أن المسؤول في بداياته يطوق من أصحاب المصالح بعروض لخدمته وخدمة مقربيه الذين يضغطون من جهتهم بالتفاخر به (ولو دون قصد)كسياسة مدروسة ليجد نفسه منغمسا في قاع الفساد.

وللأمانة يجب أن لا نفوت تصور الفئة المقابلة من المستجوبين(الخواص) حول الموضوع ،حيث أعرب (08.2%) منهم أن المسؤولين يعتبرون خدمة مقربيهم وجاهة اجتماعية تعلي شأنهم وسط معارفهم وأنهم حتى ولو لم يطلب منهم أي خدمة فإنهم سيبادرون بتقديم الخدمات وهذا إما طلبا للرفعة أو تحضيرا لمن يخدمهم(في أولادهم مثلا) مستقبلا بعد انتهاء صلاحياتهم .

- **الولاء للأرفع مرتبة اجتماعية** : مطلب اجتماعي آخر استهجنه (46.01%) من المبحوثين بمصدريهم المختلفين(الخواص والمسؤولون) ،حيث استرسل بعض المبحوثين بالخوض في عديد المواقف التي تثبت العادة

الاجتماعية المستأصلة في المجتمع الجزائري ،والمتمثلة في الولاء للأرفع مرتبة اجتماعية ولو كان دون مقابل ملموس أحيانا ،حيث أن هذا الولاء ،حسب تصوراتهم تحركه الغاية الخفية للمنافع المستقبلية التي قد تجنى من الرفيعين اجتماعيا(نقصد بهم أصحاب الجاه والثراء) وذلك كونهم حتى وإن لم يشغلوا مراكز اتخاذ القرار فإن لهم اليد الطولى في التأثير عليه خاصة في ظل انتشار الفرض القاضي بتسوية الماديات لكل الأمور العالقة وخير مثل استند إليه (19.26%) من أفراد العينة المثل الشعبي السائد "أدهن السير يسير"وغيره من عديد الأمثال التي لا يتسع المجال لذكرها والتي وجد فيها المستجوبون ما يعكس تصوراتهم.

- مجاراة المستوى الاجتماعي:نقطة أثارها (36.23%) من المستجوبين ،بين مستاء ،ومؤيد لهذا المطلب الاجتماعي ،الذي فاق مناصروه ،منتقديه بما لا يقل عن الضعف. ففي حين امتعض (10.20%) هذا المطلب الاجتماعي معتبرينه عبئا يدفع بالمسؤول إلى الممارسات الفاسدة جراء الضغط الذي تمارسه عليه أسرته والمجتمع ،اعتبر (20.01%) أن المستوى الاجتماعي يجب أن يجاري الصلاحيات الممنوحة للمسؤول حتى لا ينحرف إلى الفساد ،وهو حق لا بد منه إذا ما حرصنا على النجاعة في القرارات ،و للأمانة يجب أن نشير إلى تصور المصدر الثاني(الخواص) لهذه النقطة والتي لم تستثر اهتمام غالبيتهم في حين اتجه (06.02%) منهم إلى اعتبار هذا المطلب مجرد انعكاس للطمع والعين الفارغة على حد تعبيرهم .

III_1_2 أزمة الثقة على كل المستويات : وهو سبب رئيسي للرشوة وفقا استوقفنا عنده (74.28%) من المبحوثين ،وقد تباينت صيغ ومستويات هذا السبب والتي نحوصلها فيما يلي :

- **أزمة الثقة بين المواطن ومراكز اتخاذ القرار:**وهو المستوى الذي أثار الجدل حوله (30.03%) من المبحوثين ،حيث استرسل معظمهم (26.11%)في استحضار مساوئ التسيير التي عرفتها الجزائر منذ فجر استقلالها وإلى اليوم معتبرينه عامل الحسم في خلق أزمة الثقة بين المواطن ومراكز اتخاذ القرار التي تشكل بؤرة للفساد ،بينما راحت الأقلية منهم (03.92%)ترجح كون أزمة الثقة هذه ناتجة أصلا عن السخط الجماهيري المسبق على مراكز اتخاذ القرار في الحالات التي لا تحصل الجماهير على منافع مجزية ،وتسترسل هذه الأقلية في اتهام هذه الجماهير بعدم التضحية النسبية بالمنافع الحالية لصالح المستقبل فعلى حد تعبيرهم يتعامل جمهور الناس بمبدأ"أحييني اليوم واقتلني غدا" وهي نظرة قاصرة لا تراعي استمرارية الأجيال.
- **أزمة الثقة بين المواطن والإدارة** : وهو مجال أثار الجدل حوله (20.01%) من المبحوثين ، الذين اتفقوا وبالإجماع على مرض الإدارة الجزائرية كدافع إلى التشكيك في اضطلاعها بالدور المنوط بها وهو ما يدفع جمهور الناس يفترض على الأغلب أن هذه الهيئة لا تقوم بمهامها إلا إذا تم تحفيزها بالرشوة كعائد إضافي للموظف وهو ما اتفقنا عليه في نقطة سابقة من البحث.
- **أزمة الثقة بين المواطن والمنتخبين المحليين** :وهو إشكال أثاره (14.45%) من المبحوثين ،وقد التمسنا تباين مدلوله بين المسؤولون والخواص من جهة (09.03%) و المنتخبين المحليين من الجهة المقابلة(05.42%)، حيث

اعتبرت الفئة الأولى أن تكرار التباين بين مشروع ومبادئ ووعود المنتخب المحلي قبل وبعد انتخابه بشكل مفرط جعل المواطن يفقد الثقة تماما في الحياة السياسية برمتها وليس في شخص بحد ذاته،وبالمقابل نجد الفئة الثانية قد عللت هذا التباين بالضغوط التي يقع المنتخب المحلي تحت طائلتها ما إن يعتلي منصة التتويج ،وأوعزت الأزمة إلى الفئة التي تستهدف الحياة السياسية الشفافة في تدليل على تصفية الحسابات السياسية بالإضافة إلى تواطؤ أطراف خارجية وهو ما دعمه المستجوبون بمواقف تعرضوا لها والتي لا يتسع المجال لذكرها كما لم يرغب أصحابها بإدراجها.

- **أزمة الثقة تجاه البيئة الغامضة:**وقد قدرت الفئة التي أثارت الجدل حوله ب(09.79%) معتبرة أن كل مواطن جزائري ومهما كان ترتيبه في السلم الاجتماعي يعي البيئة المتذبذبة للاقتصاد الجزائري ،ولهذا يسعى إلى اقتناص الفرص المتاحة أمامه بغض النظر عن احتوائها على الفساد ،وبما أن المسؤول هو الأكثر اطلاعا على مثل هذه الفرص فإنه الأكثر سعيا لاقتناصها وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون الأكثر فسادا.

III_1_3 ضعف القانون :دافع آخر مهم نحو الرشوة شغل (60.00%) من عينة الدراسة ،وقد تم تناوله من عديد الزوايا ومن طرف كل مصادر البحث ،ولعل ما لفتنا هو إقرار أغلبية المجبولين به من قضاة و وكلاء مجالس قضاء بهذا الضعف واستهجانه كعائق أمام تحقيق العدالة الحقة في الوقت الذي اعتبرته أقليتهم مجرد ذريعة لانتهاكه.من جهتنا نحوصل ما خاض فيه المبحوثون في النقطتين الأساسيتين المواليتين:

–ضعف النص التشريعي:وهي نقطة لاقت شبه إجماع بالنسبة لمن أثاروا الجدل حول ضعف القانون (57.98%)،وقد كان لكل فئة مآخذ أدرجتها في هذا السياق .

فالمسؤولون يرون أن ضعف النص القانوني يضعهم في مواقف محرجة ويقوض كل محاولة وقوف في وجه الفساد ،وقد استرسل معظمهم إلى حد اعتبار القانون الجزائري موضوع أساسا لخدمة الفاسدين ،ولعل أبرز الأمثلة التي لفتتنا عند هذا المستوى من النقاش تلك التي جاهر بها المسؤولون بقطاع الأشغال العمومية الذين أوضحوا هشاشة النص التشريعي على مستويين ،فمن جهة تظهر إشكالية التباين في صياغة التشريعات بين العربية (الواسعة والمراوغة) والفرنسية (المباشرة والصريحة) ،هنا يستشهد كل فاسد بما يوافقه من بينهما(وهنا نشير إلى ضرورة الاجتهاد في توحيد المصطلحات والترجمة الأقرب للدقة) ، ومن جهة أخرى وبصورة أكثر خطورة تساءل عدد معتبر من المستجوبين(43.04%) مستفهما طورا ومستنكرا أطوارا عن اللغط الذي تلحظه مباشرة بمجرد وقوفك بتمعن عند أبرز التشريعات (خاصة المتعلقة بالاستثمار) ،حيث أشاروا إلى استخدام مصطلحات غير دقيقة وغير ملزمة على غرار "يستطيع أن " بدل "يجب عليه أن"(وغير هذا من عديد الأمثلة المثارة أثناء النقاش) ،وبهذا يترك المجال واسع للتحايل في غياب صيغة مضبوطة للنص التشريعي ،وهو ما اثار حنق جل هذه النسبة في كل الأحوال التي أدت إلى هذا ، فحسبهم المشرع الجزائري يمثل نخبة المجتمع وبالتالي فإنه على افتراض أنه لم ينتبه إلى مثل الاختلالات (مع كونه أمر مستبعد تماما من منظور العينة التي تعتبر أن

تمكنها من ملاحظة هذه الاختلالات يفرض بالضرورة وقوف المشرع عليها كونه أكثر ثقافة وخبرة ومستوى) التي وضعها فهذا في حد ذاته يشكل عذرا أقبح من الذنب ،أما إذا كانت هذه الاختلالات متعمدة (وهو الأقرب للتصديق من قبل المبحوثين) فإنه يشير في دلالة واضحة إلى الحجم الهائل للفساد بالبلد بتواطؤ صفوة المجتمع (المشرع) لتقاسم منافع مادية مع المؤثرين في اتجاه التشريع(أصحاب المصالح من المتحايلين والفاسدين).

وعلى اعتبار ما سبق يخلص المستجوبون إلى أن أكبر ما يؤخذ على التشريع الجزائري مرونته ،التي تجعله يفصل على المقاس ،وهو ما يزيد في تعقيد وغموض بيئة الأعمال بالجزائر وينمي مبدأ انتهاز الفرص والتسارع نحو الفساد تأمينا للمستقبل ،ولعل هذا تقريبا ما كنا أشرنا إليه من خلال الفصل الرابع للبحث كما أكدته عينة معتبرة من مستجوبي الاستبيان الكتابي.

وفي إطار ما تقدم حذر المبحوثون (13.14%)من تأخير صدور المراسيم التطبيقية للمادة القانونية الجديدة بالجزائر، لأن التأخير سيفتح باب التلاعُـــب على مِـــصراعيه أمام الفساد في الإدارة الاقتصادية، على حدّ قولهم. ونفس المصير تلقاه هيئة مهمّـــة جدا في حماية المال العام، وهو مجلس المحاسبة، الذي قيل إنه وئد في مهده، إذ جُمِّـــدت أعماله على الرّغم من أن له صلاحية الفصْـــل في أحكام قضائية قابِـــلة للتنفيذ، وتحويل الملفات للقضاء العادي لتنفيذ الأحكام المتعلِّـــقة بالسجن أو الغرامات الجزائية. وأرجع المستجوبون عرقلته إلى إرادة التجميد، الصادرة عن جهات نافذة، لم يريدوا الخوض في تفاصيل عن هُـــويتها.

وحتى لا يضيع التعديل القانوني في متاهات البيروقراطية بين غرفتَـــي البرلمان، فتنال منه مجموعات المافيا المتربِّـــصة بقطاع التجارة الخارجية، والتي تجيد التلاعب بالقوانين والتشريعات، لجعلها تصُـــب في مصلحتها" حسب تأكيد البعض، جاء مرسوم رئاسي بتعديل قانوني ،هذا الأخير الذي كان عرضة إلى محاولة دفنه موضع ولادته، إذ تحجّـــجت المافيات بضرورة فتح نقاش حول تعديل قانون الجمارك وإشراك نواب المجلس الشعبي الوطني (المخوّل دستوريا لتشريع القوانين)، متحجّـــجين بأن الإجراء "يشكِّـــل تعديا على السيادة الوطنية، بعد ما تصبح تحت رحمة الشركات الأجنبية، التي ستستفيد من مداخيل هامّـــة بالعُـــملة الصعبة، وهي المبالغ التي كانت تذهب سنويا إلى الخزانة العمومية.

– **ضعف الشق التنفيذي للقانون:**نقطة تذمر منها (48.06%)من المستجوبين ،مثيرين حولها عديد التصورات التي نجمل أهمها على سبيل المثال لا الحصر وتوافقا مع تنازل تكراراتها(مستثنين التصورات التي يقل تكرارها عن (5%) فيما يلي :

*اشتكى أغلبية المجادلين في هذا الصدد من تواطؤ أعوان القانون وحماته من قضاة ورؤساء مجالس قضاء ومن في حكمهم مع المفسدين ،حيث رأى أكثر من (43%) أن الفساد في سلك القضاء والعدالة يقوي ممارسات الفساد في الأسلاك المتبقية على نطاق واسع،كونه يوفر الحماية ،وهذه بالضبط الوضعية المتصورة عن الجزائر .وقد أكد هذه التصورات حتى المستجوبون الممثلون لهذا السلك منهم 2 قضاة جزموا باستحالة استمرار نزاهة القاضي المطلقة وسط الضغط الكبير الذي يتعرض له ،مؤكدين على أنهم مهددون في حياتهم اليومية أكثر منهم

متلقين للإغراءات المادية .هذه الأخيرة التي قد يضطرون لقبولها عنوة وقلة حيلة.واسترسل هؤلاء في أن طبيعة عملهم التي توجب احتكاكهم بالفاسدين تؤول بهم في عديد الأحيان إلى الفساد،خاصة بالنظر إلى عدم توفر الحماية الكافية التي يدل على افتقادها عملية الابتزاز التي أضحت ممارسة يومية يتوجب على المستعملة ضده مسايرتها بنفسه وبتحفظ شديد حتى لا يصير متهما رغم احتمال نزاهته و هذا(المسايرة) ما يقوده في الغالب إلى الفساد كنقطة انطلاق .

*فئة معتبرة (33.36%) عبرت من جهتها عن عميق انشغالها بحقيقة الإصلاحات التي مست قطاع العدالة مؤخرا،والتي ترى بأنها شكلية أكثر منها نوعية ،كونها ركزت أكثر على جانب المعمار من بناء وتشييد معالم العدالة لتعكس صورة مشرقة عن عدالة ليست بالمستوى المطلوب.

ويضيف هؤلاء إلى أن هذه الإصلاحات في الواقع ما هي إلا مسايرة لسياسة الإنفاق العمومي الهائل ،الذي يعزى من جهة إلى أن مسيرينا لا يتقنون فن تسيير الفوائض ومن الجهة المقابلة لأن هذه الإصلاحات أدت إلى خلق فرص أكبر للفساد من خلال المشاريع الضخمة التي حاولت استيعابها(وهو ما سنستثيره ثانية في نقطة موالية).وللأمانة فقد لمسنا مع هذه التصورات المعتمة نوعا ما بعض التفاؤل من قبل (16.08%) من المبحوثين الذين أشادو بعمق الإصلاحات واستبشروا خيرا بالاهتمام النوعي الأخير الذي مس زيادة عدد القضاة وتكوينهم وترقية محيط عملهم.

*من جهتهم (27.44%) من المستجوبين بلغوا مستوى النقاش إلى حد اعتبار القوانين الجزائرية خاصة المتعلقة بالاستثمار شكلية ولا تطبق في الواقع(وهو ما يتوافق مع ملاحظات الأطراف الخارجية عن الجزائر كمنظمة الشفافية الدولية مثلا) .وفي هذا الإطار استرسل 3 مستجوبين (قاض ورئيسي مجلسي قضاء) من مناطق متباينة إلى حد التعبير اللفظي المباشر التالي "في الجزائر توضع القوانين بهدف إشهارها للغير وليس بغية تطبيقها"وقد تم الاستدلال عند هذا المستوى من النقاش بمجارات الجزائر للقوانين الدولية من خلال اعتماد المواثيق الدولية الموقعة على شاكلة اتفاقية مكافحة الفساد(وهي محاولات للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مجارات ما يفرضه العالم الخارجي على الدول حتى يتقبل استثماراتها ويقبل عليها)وذلك بسن التشريعات التي لم تطبق لليوم ،بل أن الخطر الحقيقي كامن (دائما حسب تصورات المستجوبين) في غياب احتمال تطبيقها مستقبلا وهوما يشير بوضوح إلى نقطة أساسية كنا قد أسلفنا في الخوض بها من خلال الشق النظري كما الاستبيان الكتابي،وهي غياب الإرادة السياسية التي تمثل أكبر عائق في وجه محاولات مكافحة الفساد اليائسة على قلتها.

حوصلة : كما نلاحظ فإن هناك تباينات عديدة فيما يتعلق بتصورات العينتين(الاستبيان الكتابي،المقابلة) حول مسببات ودوافع الرشوة ،ولعلنا نعزي هذا إلى أن فئة الاستبيان الكتابي قد استعانت في توجيه تصوراتها على مقترحاتنا في حين اقتصرت تصورات فئة المقابلات على ما استحضره أذهانهم اثناء المقابلة حول الموضوع،كما أن مجموعة المقابلة (المسؤولون ،المنتخبون والخواص المنتفعون من الدولة)أكثر احتكاكا بالظاهرة وتعرضا لممارساتها.

III_2 خصائص وميكانيزمات الرشوة حسب تصورات العينة المدروسة:

تحت هذا الإطار أحصينا عددا من التصورات التي ارتأينا أهمية إدراجها ،كون أغلبها لم يدرج فيما سبق من البحث أولا ولأن نسبة معتبرة من المبحوثين خاضت فيها،وفيما يلي حوصلة هذه التصورات وفقا للترتيب التنازلي لتكراراتها(كما أسلفنا من خلال الملاحظات)

- **مسايرة الرشوة للإنفاق العمومي** : وهي خاصية خاضت فيها أغلب الفئات المستجوبة في هذا الإطار (الخصائص) والتي قدرت ب(57.71% ،وقد عكست تصوراتها تنبؤات مستويات أعلى من الفساد و الرشوة في ظل اليسرة المالية التي انتهج صناع القرار على إثرها تكثيف الإنفاق العمومي .وللإشارة فقد أجمع جل المسؤولون المستجوبون بأنهم لا يواجهون متاعب مالية (لأن الميزانية الممنوحة مؤخرا كافية) بقدر ما يعانون من التبذير الذي توسع بشكل ملفت فيما يتعلق خاصة بالإنفاق على الكماليات (مثلا الاستعداد لاستقبال أحد المسؤولين الرفيعي المستوى عادة ما يصحبه إنفاق هائل ممزوج عادة بالفساد ،وذلك ببساطة لأن مثل هذا الإنفاق لم يكن مخصص له في الأصل أي غلاف مالي ،فكيف تم تدبر الأموال وما هي الطريقة التي بررت بها؟)والذي يثير حوله شبهات أكثر من غيره فيما يخص الفساد.وفي هذا الصدد استشهد المستجوبون بمسار تطور كم ونوع المشتريات العمومية والتجاوزات الكبيرة على مستواها.

ووفقا لما تقدم ،فإن المستجوبين يعتبرون أن حجم الإنفاق العمومي يمكن اعتباره مؤشرا دالا على حجم الفساد خاصة بعد تقييم مدى مساهمته الفعلية في العملية التنموية.وبهذا فإنهم يؤكدون الفرضية القاضية بانتساب الفساد بالجزائر إلى اقتصاد العوائد ومعه مسايرته لتوسيع حجم الإنفاق العام.

- **الرشوة سوق يحركه العرض:** وهو التصور الذي أبداه (51.02% من المستجوبين ،حيث أكدوا على أن أكبر دلالة على تفشي الرشوة ببلدنا هو التبجح في عرضها دون تردد .وهذا بشكل أصبح لا يلزم صاحب القرار بطلبها وإنما يكتفي بمجرد التلميح الذي قد لا يضطر له في غالب الأحيان.ويرجع المستجوبون السبب في هذا إلى الصورة القاتمة عن المسؤول الجزائري الذي يعتبر فاسدا بشبه اجماع يقود إلى عرض الرشوة عليهدون خوف أو وجل ،من جهة لاحتمال كبير في كونه سيقبل الرشوة ،ومن جهة ثانية لاحتمال آخر أقل من سابقه في موقفه السلبي حتى في حالة رفضه قبول العرض،حيث أنه بسبب الضغوط وكذا سعيا للحفاظ على منصبه،إضافة لعدم توفر الأدلة لديه سيصمت عن هذا العرض الذي تلقاه(و هو موقف يجر عددا آخر من عروض مماثلة مستقبلا)،وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن (93.88% من المستجوبين المسؤولين والمنتخبين أكدوا على أنهم تلقوا عرضا رشوية في مقابل (79.71%) من الخواص لم ينكروا عرضهم لها(مضطرين على حد زعمهم)وذلك خلال الستة أشهر المنصرمة فقط وذلك دون أن نخوض معهم في موقفهم تجاهها.

وفي هذا الصدد استرسل المستجوبون في توضيح التفنن بأساليب عرض الرشوة من خلال عديد الأمثلة التي استحضروها والتي لا يتسع المقام لذكرها والتفصيل فيها والتي نكتفي إلى ما خلصنا له من خلالها في أن عرض

الرشوة تجاوز بكثير نسقه التقليدي القديم المرتكز على التخفي والحذر إلى نسق آخر أكثر حداثة يتسم بالعلنية النسبية (على الأقل مع المحيطين المباشرين بالشخص محل العرض والذين غالبا ما يؤثرون بدورهم عليه لتحفيزه على قبول العرض ولعل هذا ما جعل المرحلة توصف بالنهب المكشوف (على غرار وصف رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي من خلال مرجع مستخدم في البحث).

- **اختلاف الرشوة بين الولايات الجزائرية كما ونوعا:** انطلقنا من ملاحظتنا الشخصية لاختلاف ثقافة الرشوة ونوعيتها وحدتها بين مناطق الجزائر المختلفة،التي عززتها تجربتنا الشخصية البسيطة التي عايشنا من خلالها ظروف ولايتين مختلفتين (بشار وتلمسان) والتي من التماس بعض الصفات المميزة للرشوة والتي تختلف نوعيا بين الولايتين .ولعل ما عزز ملاحظتنا هو اشتغال الجمعية الوطنية لمكافحة الرشوة على ملف الرشوة في الولايات المختلفة للقطر الجزائري[1] ،وفي هذا السياق اعتبرت خنشلة 2008 من أبرز الولايات التي تركزت بها المؤشرات السلبية حول الفساد.وتطابقا مع هذا فقد أثار الجدل في هذا السياق (29.71%) من المبحوثين.

وفي محاولتنا لاستقصاء صدق ملاحظتنا عمدنا إلى تحفيز النقاش حول الموضوع الذي أثاره المستجوبون في البداية بمجرد تساؤلنا أمامهم عن مدى اختلاف محيط العمل بين مناطق الوطن (دون استفزاز شخصي أو طائفي) ،كما أننا ركزنا في إثارة هذا الموضوع بالذات مع الشخصيات التي تخول لها مناصبها الانتقال بين مناطق الوطن أو أولئك الذين انتقلوا لظروف خاصة بين منطقتين على الأقل في إطار ممارسة عملهم (والذين يشكلون عددا معتبرا من العينة المدروسة تمثلت في ما لا يقل عن ربع المبحوثين). وقد قصدنا بمقابلاتنا الشخصية الفئات التي لا تستطيع أن تشارك رسميا بأي تصريح مكتوب كقوات الأمن والشرطة الذين يمتنعون عن تداول استطلاعات الرأي المكتوبة لكنهم لا يمانعون في النقاش إذا لم يكن موثقا،وقد تمكنت هذه الشريحة من حيث التجربة (رغم معرفتها المحدودة في الأغلب) في التنقل والاحتكاك المباشر مع المواطن و السلطة على حد سواء ،من إفادتنا بشكل واسع في خلق أفكار النقاش.

وبعد خروجنا من جملة المناقشات أحصينا النتائج التالية :

1-هناك فعلا تمايز في كمية الرشوة بين المناطق المختلفة للوطن ،فهي متركزة أكثر في الجزائر العاصمة منها في باقي الوطن ، وفي ولايات الشمال منها في ولايات الجنوب ،ولعل من بين أبرز الأسباب المؤدية لهذا الاختلاف في الميزانيات المخصصة لكل ولاية أو ما أجمع عليه مختلف أطراف النقاش الجهوية،من جهة أخرى أفاد أطراف النقاش أن اختلاف النسق الاجتماعي نسبيا بين ولايات الجزائر له دور كبير في التمايز بين أحجام الرشوة حيث أننا نجد سمات التلاحم الاجتماعي مجسدة بشكل أكبر في بعض الولايات دون سواها ،ما يؤثر كمية التوجه لخدمة الأقارب أو بني الزمرة الواحدة.

[1] اقتصرت الجمعية الوطنية لمحاربة الرشوة في هذا السياق على الرشوة الصغرى في الجماعات المحلية ،الولاية ،الدائرة والبلدية ولم تبحث مثلا في الرشوة في المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة ،كما لم تثر العد الاجتماعي للرشوة .

2- هناك فعلا تمايز في خصائص الرشوة بين ولايات الوطن ،وفي هذا السياق أحصينا الخصائص التالية المميزة للرشوة في الولايات المعنية بالدراسة التطبيقية للبحث مع ملاحظة أن هذه الخصائص مبنية على توجهات وأفكار الشخصيات الذين تمت مقابلتهم.

- تسارع استفحالها: نقطة أكد عليها (16.71%) من المستجوبين ،الذين يتصورون بأنه كون المشاريع التنموية بالجنوب تعرف ازدهارا لم يسبق نظيره بفضل الأغلفة المالية الهائلة المتوجهة إليها مؤخرا ،فإن الرشوة بها تعرف نفس مستوى الازدهار إن لم يكن أكثر كون الأموال تجتذب الأعمال الفاسدة وعلى هذا الأساس تتطور الرشوة بالجنوب لتلاحق نظيرتها بالشمال الجزائري بشكل متسارع جدا (نسبة إلى مستويات الرشوة فيما سبق).وبالمثل فإن الرشوة بالجنوب ووفقا للأغلفة المالية الضخمة التي تحصدها هي الأخرى (والتي تفوق تلك المخصصة للجنوب مما يبرز صراع المصالح لتحصيل أكبر نسبة من الأرباح من قبل قادة الفساد الذين عادة ما يتركزون في الشمال)لكن تسارعها لا يبدو ملموسا كونها تعيش مرحلة أكثر تقدما بشكل أصبحت تبدوا فيه مألوفة .وقد أشار معظم المستجوبين المثيرين للجدل في هذه النقطة أنه عند هذا المستوى من التحليل فإن قادة الرشوة في الشمال هم نفسهم زعماؤها في الجنوب ،وأن الأموال لا توجه إلى هذه المناطق إلا وفقا للمنافع الشخصية المحققة من خلالها وبالتالي فهم يعتبرون أن الأمر أشبه بتصدير خصائص الفساد بين مناطق الوطن

ولعل الملاحظة الأساسية في ا السياق هو أنه رغم التمايز بين نوعيات الرشوة بين المناطق المختلفة فإن أعوانها يتكيفون معها بسرعة ويتمكنون من مسايرتها في حالة انتقالهم بين مناطق مختلفة.بل وينقلون خصائص الرشوة من المناطق القادمين منها بعد أن يثبتوا أقدامهم في المنطقة الجديدة.

- درجة الخطورة:رغم أن رؤية عامة الناس في الجنوب (انطلاقا من معايشتنا لهم) يرون أن درجة خطورة الرشوة في ولاياتهم أقل خطورة بكثير من تلك المستأصلة في الشمال ،إلا أن عددا هاما من أفراد العينة المدروسة (12.02%) خاصة منهم المسؤولين أبدت وعيا أكبر بتقييم الوضع حيث أشاروا إلى الخطورة المتماثلة لنوعي الرشوة إن لم تكن أكثر شدة في الجنوب،وقد أرجعوا ذلك تقريبا إلى سببين محوريين ،الأول متمثل في أن الجنوب أصبح سوقا مستهدفا للفساد من قبل قادته وشبكاته(الفساد) كون ذرائع صرف الأموال باتجاهه متوافرة تحت مسمى التنمية المستدامة على شاكلة ذريعة السياحة ومشاريع الترميم التي تقيم بأضعاف أضعافها وبمستوى متدن جدا من الجودة وغيرها من عديد الذرائع التي توفر فرصا ملائمة أكثر للفساد خاصة وأنها تشكل(حسب المستجوبين دائما) ورقة رابحة أو بمعنى أصح غير مكشوفة (مثلا الأعين كلها تتجه للفساد في قطاع الأشغال العمومية بينما تولي اهتماما أقل للفساد الذي يمارس تحت مسمى حماية البيئة مثلا،كأن تستثمر أموال ضخمة في التشجير للحماية من التصحر ظاهريا ولانتفاع طبقة المفسدين فعليا)، أما الثاني وهو طبيعة الرشوة في الجنوب وباعتمادها أكثر على المحاباة والولاء لزمرة معينة يجعل بعدها الزمني أطول لأن الفساد يكيف أعوانه ليستمروا بحمايته في المستقبل

،وهذا خاصة بعد الإشارة إلى أن المحاباة التي كانت تحدث في الجنوب سابقا بين أبناء المنطقة تحت دعوى القرابة ،استبدل دافعها إلى الولاء ،وفي هذا السياق أشار المستجوبون إلى نقطة خطيرة متمثلة في كون المسؤولون بهذه المناطق يستعملون نفوذهم لتوريث مراكز القرار الحيوية للموالين لهم والذين ليسوا بالضرورة أقرباء لهم (مثلا إذا استدعت الحاجة أن يتدخل مسؤول في التوسط لتعيين واحد من بين اثنين ،إبن أخيه وابن صديق أو ما شابه فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار رابطة الدم وإنما المنافع المستقبلية التي سيجنيها لقاء هذه الخدمة الحالية وعلى هذا الأساس سيختار الأكثر ديناميكية وقدرة على الفساد أو ما اصطلح عليه المبحوثون بالعامية"لحرش".

- **اختلاف الرشوة بين الجنسين الذكور والإناث** :خاصية أخرى أثارتها نسبة معتبرة من المستجوبين قدرت ب (25.02%) ،التي أقحمت العنصر النسوي في معادلة الفساد خاصة على المستويات العليا للمسؤولية ،حيث أكدت هذه الفئة من المستجوبين استخدام النساء كسلاح ابتزاز ضد المسؤول الذي يقتنع أن الوجاهة الاجتماعية تقتضي وجود العنصر النسوي(خارج إطار الزواج) وهو ما توفره له الجهات الفاسدة غالبا ،لتطلب مقابلا من التجاوزات على مستوى قراراته.وقد تمت الإشارة إلى أن هذا يتم عادة في سياق شبكات منظمة تسخر النساء لتنفيذ المخطط ،بيد أنه هناك استثناءات لمحاولات فردية من النساء لإغراء المسؤول ومن ثم استغلاله لتحقيق منافع شخصية.

III_3 مقترحات مكافحة الرشوة حسب تصورات العينة المدروسة:

من خلال هذه الجزئية لم نترك المجال مفتوحا (حيث تدخلنا بتقديم اقتراحات أساليب للمكافحة على ضوء بحثنا) وهذا حتى نستشف التصورات الكامنة لدى المستجوبين ونخلص إلى مقترحات وتوصيات ختامية للبحث .وبعد تنسيق وتصنيف مقترحات المستجوبين وصلنا إلى التوصيات التالية مرتبة وفقا لتكرارها التنازلي الذي ساير بالأساس المقترحات التي عرضناها عليهم (وقد اعتبرنا فقط التصورات التي تفوق قيمتها (25%)، واكتفينا بذلك بإدراج أهمها).

- يركز (76.02%) من المستجوبون على نقطة جوهرية تتعلق بتبني استراتيجيات مكافحة الفساد، إذ يؤكدون على ضرورة عدم حصرها بالمسائل الشكلية الإجرائية والقانونية ووجوب تضمينها مجموعة من الأبعاد السياسية والمؤسساتية والإصلاحية، المتعلقة بتفعيل آليات المسائلة والمحاسبة وتفعيل الوعي الشعبي والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني في كافة تلك النشاطات. فالمستجوبون يؤكدون بصورة واضحة على أن المشاركة الشعبية الفعالة في مكافحة الفساد هي شرط أساسي لإنجاح أية برامج مقترحة في هذا المجال، لأن غياب تلك المشاركة يؤدي حتماً إلى إبطاء وتيرة التنفيذ الفعال والشفاف لتلك البرامج مما يحولها إلى مجرد أنشطة صورية. وبشكل عام، فإن المستجوبين تسودهم نظرة تشاؤمية

حول مستقبل مكافحة الفساد والرشوة بالجزائر التي يرون بأنها بلغت مستويات قياسية تجاوزت معها جدوى محاولات الفساد التي يقيمونها بالقليلة والضعيفة وغير الجادة.

- تبرز تصورات ثاني أكبر شريحة مستجوبين والمقدرة ب (68.12%) اهتماما خاصا بمعالجة مشكلة الفساد في قطاع الإنشاءات والأشغال العمومية، وذلك لأهميته الإستراتيجية الواضحة في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر التي سخرت له وسائل مادية هائلة مستهدفة من أطماع الفاسدين. ويتفق هؤلاء المستجوبون على أن الفشل في التصدي لمشكلة الفساد في هذا القطاع سيؤدي حتماً إلى الحد من قدرة الجهات الحكومية على القيام بالتوزيع المتوازن والفعال للموارد المالية المتوافرة ضمن ميزانياتها. وهذا أمر بالغ الأهمية وبشكل خاص في الجزائر كإحدى الدول النامية حيث يؤدي عدم التوازن هذا إلى سوء التقدير(تضخيماً أو تحجيماً) للتخصيصات المطلوبة لمواجهة الاحتياجات الفعلية لمختلف القطاعات التنموية. وفي هذا السياق أثار المستجوبون قلقهم بشأن إيجاد التوازن الحرج والمؤثر ما بين قطاعات الاقتصاد الوطني عند توزيع الموارد المالية(والبشرية) المتاحة لأغراض التنمية القومية، هو أكثر ما يقلق مصممي الخطط التنموية في الأقطار النامية، وإذ كان مرد هذا القلق في الماضي يدور حول أهمية قطاع فوق أخر (أو حول جدولة الأوليات) ، فإن المشكلة اليوم كما يطرحها المستجوبون، تتعلق بالتأثير السلبي الإضافي الذي يخلفه الفساد في قطاع الأشغال العمومية من حيث حرمانه بقية القطاعات الأخرى من أموال كان من الممكن رصدها لها لولا أنها أهدرت في عملية الفساد.
- وكإجراء يستهدف الحد من الفساد في مقاولات القطاع العام تقترح مجموعة معتبرة من المستجوبين (61.10%) إطاراً عاماً يمثل الحد الأدنى من القواعد القياسية التي يجب الالتزام بها لتحقيق الشفافية والمراقبة الفعالة لكافة عقود القطاع العام خلال فترة ما قبل التعاقد وفترة التنفيذ، والذي يتضمن مقترحات محددة حول الجوانب المختلفة للتعاقد الصحيح والشفاف في القطاع العام، هدفها إلزام كافة الأطراف المتعاقدة على تبني سياسات واضحة لمكافحة الفساد وحث العاملين بها على التقيد بهذه السياسات وعدم السماح لأي شركة بالتعاقد ما لم تتقيد بتلك السياسات المقترحة.
- في نفس السياق يرى (60.91%) أن غياب الإرادة السياسية يجب تفعيلها بواسطة دور المجتمع المدني عبر مؤسسات الدولة. فالاتجاه الليبرالي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، الذي كان طاغياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، فقد زخمه بسبب الإدراك العالمي لدور الدولة المحوري في مكافحة الفساد ودعم الحكم الصالح بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في كافة بلدان العالم. فاستراتيجيات مكافحة الفساد بكافة برامجها المقترحة التي تشمل الإصلاح المؤسساتي، ستبقى حبراً على ورق ما لم تقوم الدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بتفعيل الإرادة السياسية والمشاركة الشعبية في هذا الاتجاه.

- التوعية ،كانت بدورها على رأس قائمة مقترحات المستجوبين بنسبة(66.60%) ،حيث أكدت هذه الفئة استحالة نجاح أي مسعى لمكافحة الرشوة والفساد أو أي من الظواهر السلبية في المجتمع في ظل التميه والمماطلة في كشف الحقائق وكذا التلاعب بتصورات الجمهور بصرف اهتماماته بعيدا عن الفساد المستشري كما ونوعا.ومن هذا المنطلق يؤكد هؤلاء المستجوبون على استجماع جميع طاقات المجتمع واستنهاض جميع هممهم لرفع درجة الوعي والحث على الحس بالمسؤولية ،وعند هذا المستوى من النقاش هناك من ركز على ضرورة تصحيح وضع الإعلام الجزائري الذي أصبح يتهم بكونه مجرد وسيلة تصفية حسابات أكثر منه وسيلة كشف للحقائق،وهذا من خلال خلق فضاءات أوسع للتعبير الحر ومنح الضمانات الكفيلة بنجاعة العمل الإعلامي (على سبيل المثال يجب فك الحصار على وسائل الإعلام الثقيلة المسموعة والمرئية التي تعتبر عاكسة لطموحات نظام الحكم أكثر منها عينا على المجتمع).فئة أخرى من المستجوبين ترى ضرورة عدم حصر وظيفة التوعية في الجهاز الإعلامي ووجوب تقاسمها مع باقي الأجهزة على اختلاف مستوياتها وتوجهاتها في الدولة ،لأن التنوع في حد ذاته يخلق جو مراقبة ملائم لحقيقة الوضع وهي الأسلوب الموالي المقترح لمكافحة الفساد.

واستشعارا منهم لأهمية البحث العلمي خاصة بعد ارتياحهم لمبادرتنا المتواضعة أجمع المستجوبون على تفعيل البحث العلمي في السياق كونه أكثر عقلانية واتزان وأقل انحيازا ومداهنة إذا ما قورن بوسائل الإعلام وهذا للاختلاف الواضح بين مساعي كليهما.ناهيك عن كون أثر البحوث التي يعدها خبراء متمكنون يكون صداها أكبر من مقالات الصحف التي تعتبر قصيرة المدى الزمني والمكاني نسبة إلى سابقتها.

- الرقابة ، محور هام تناوله (53.36%) من المستجوبين الذين أكدوا على تراخي مستوى الرقابة بالجزائر تصميما وتنفيذا،وأشاروا إلى أن النية الصادقة في تحسينها طريق سديد نحو مكافحة الفساد بجميع ممارساته ،أما عن توقيت الرقابة فيرى المستجوبون أنها يجب أن تكون في كل الأقات قبل أثناء وبعد تنفيذ المشاريع ،وفيما يخص مستوياتها فقد أكدوا ضرورة تعميمها بإشراك المجتمع المدني والأعوان الاقتصاديين بكل أطيافهم بمن فيهم المواطن العادي والموظف وهذا بتقديم تسهيلات وضمانات إبداء الرأي.وفي سياق الرقابة اقترح المستجوبون وسائل أقل كلفة وأكثر نجاعة بشرط وحيد يتمثل في الإرادة الحقيقية لتصحيح الأوضاع من الدولة والأعوان الاقتصاديين على حد سواء،ومن جملة هذه الوسائل على سبيل المثال لا الحصر:

*تنظيم دوريات مراقبة سرية لا تكشف عن هويتها إلا بعد إتمام عملها.

*مراقبة الروابط بين المراقبين والمراقبين والتأشير على كل علاقة مشبوهة.

*تبديل أجهزة الرقابة بشكل دوري والحرص على حياديتها.

*الاستعانة بملاحظات العامة حول الممارسات الفاسدة للمسؤولين .

خاتمة الفصل السادس:

نظرا لاستحالة توافر معلومات تاريخية كافية عن ظاهرة الرشوة بالجزائر لتلمس مسارها المستقبلي وذلك رغم أننا جهدنا كثيرا في البحث عن المعلومات الكافية بطرق كل الأبواب الممكنة وعلى رأسها وزارة العدل التي قمنا بمراسلتها وزيارتها مرارا دون جدوى تذكر وهذا مع الإشارة على توفر المعلومات التي تعتبر حصرية على حد ما أبلغنا به مسؤولون سامون بها(في قائمة الملاحق تجدون صورة عن تبليغ من الوزارة بعدم قبولهم طلبنا في التزويد بمعلومات عن الفساد) .و إضافة لهذا فإنه حتى وإن وجدت المعلومات فهي غالبا غير موثوقة ،وإن تحققنا من مصداقيتها فإنها غير دالة بشكل دقيق على الظاهرة كون الجانب الخفي يفوق بكثير الجانب المعلن للظاهرة وعلى هذا الأساس اقترحنا من خلال هذا الفصل التطبيقي أن نخوض تجربة نحذو فيها حذو كبريات المؤسسات العالمية الناشطة في السياق متمثلة في استطلاعات الرأي من خلال الدراسة الميدانية.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية تحليل موقف الفرد الجزائري لظاهرة الرشوة الكبرى من منطلق الأدبيات التي تناولناها بالدراسة من خلال ما تقدم ، واستنادا لرأي عينة اخترناها نموذجا عن المجتمع الجزائري ،ونشير إلى أننا ركزنا من خلال هذه الدراسة تحليل مواقف العينة المدروسة التي لا تمثل إلا جزءا من المجتمع وبالتالي تبقى محتويات الدراسة قاصرة على توجهات العينة المدروسة ووفقا للإشكالية المطروحة ،وبهذا يبقى مجال الدراسة في الموضوع خصبا لإثرائه من خلال بحوث أخرى.

من خلال الدراسة وتوافقا مع نتائج الدراسة الاستطلاعية خلصنا إلى تأكيد الفروض المقترحة،حيث ثبت:

- إدراك الفرد الجزائري ووعيه بخطورة الظاهرة نسبيا وقد توافق إدراكه للرشوة أكثر في مفهومها الاجتماعي باعتبار الجزائر من المجتمعات الاجتماعية لذلك يتم قبول بعض أشكال الرشوة فيها.

-يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاد عوائد لذلك يعتبر القطاع العمومي أكثر القطاعات مساسا بالرشوة .

-يتوقع تنامي معدلات الفساد مسايرة للمشاريع التنموية الضخمة المسايرة لاتجاه الإنفاق العمومي.

-هشاشة القوانين الجزائرية تمثل حصانة لتناميها،و يكمن الخلل على مستوى وضع القوانين وتنفيذها.

-تتهم الإدارة الجزائرية بالرشوة إلى حد كونها المسؤول عن تغذيتها.

وعلى أساس ما تقدم من خلال الشقين النظري والتطبيقي يبرز التوافق إلى حد بعيد بين تصورات المبحوثين و التحاليل العلمية المتوفرة حولها ،وهو ما يوثق لنسبة مرتفعة آخذة في الصعود مستقبلا في ظل ركود جهود المكافحة أمام غياب الإرادة السياسية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

كخلاصة عامة لهذا البحث حول الرشوة في الجزائر يتبين لنا أن هذه الأخيرة ظاهرة اقتصادية معقدة لشدة ارتباطها بالمجتمع وتكتسي طابعا خاصا،كون الجزائر بلد اجتماعي اقتصاده هش يعتمد على العوائد الطاقوية وهذا ما أكدته دراستنا الميدانية التي ركزت على المشاركين في صناعة القرار. ويمكن تلخيص العوامل التي تجسد ممارسات الرشوة في الجزائر إلى ثلاث مجموعات:

مجموعة العوامل الموضوعية(الاقتصادية):والتي تضم تأثيرات الثروة في إحداث الفساد والرشوة ، وبالنسبة للجزائر فإن الثروة طالما ارتبطت باقتصاد الريع المعتمد على الموارد الطاقوية التي تشكل إغراء لجذب الفساد في ظل هشاشة الاقتصاد الجزائري خارج هذه الموارد.

فعلا يعتبر اقتصاد الجزائر وفقا لنتائج الدراسة الميدانية اقتصاد عوائد لذلك يعتبر القطاع العمومي أكثر القطاعات مساسا بالرشوة والفساد،غير أن هذا لا ينفي تورط القطاع الخاص في الممارسة الرشوية كراش خاصة في ظل تزايد منافع الدولة المتاحة.وفي هذا السياق نشير إلى أن السياسة الموسعة للإنفاق العمومي والتي تجاري الإيرادات البترولية المتنامية على حساب خطة محكمة لاحتواء مطالب المجتمع تشجع فرص الفساد والرشوة.ويعتبر هذا إثباتا لفرضية سالفة (اقتصاد الجزائر اقتصاد عوائد لذلك يعتبر القطاع العمومي أكثر القطاعات مساسا بالرشوة كون العوائد تستقطب الفساد).

في نفس السياق نضيف أن اليسرة المالية المفاجئة المتأتية من عوائد البترول (وليس من فعالية الاقتصاد) تشكل إغراء كبيرا للمتعاملين المباشرين بها من أصحاب القرار،وحتى من باقي الأعوان الاقتصادية في البلد الذين يرون أن الرشوة والفساد قد تكون طريقهم لافتكاك حصة من هذه الثروة التي تحق لهم مثل النافذين ،وهو ما سرع وتيرة الرشوة والفساد.

ومن العوامل الموضوعية الداعمة لترسيخ الرشوة والتي لا يمكن إغفالها بالنسبة للمجتمع الجزائري ، هشاشة الاقتصاد الجزائري وعجزه عن احتواء مطالب المجتمع (توظيف ،سكن ،قوة شرائية معقولة...) والذي قد يعود بشكل كبير إلى عدم تحديد النسق الاقتصادي المتبع بدقة ،والمراوغة بين فرص الانفتاح ،وامتيازات المركزية بالنسبة للمسؤولين الجزائريين ومن يوالونهم من قناصي الفرص يعتبر سببا محوريا لتفاقم ظاهرة الرشوة بالجزائر.

مجموعة العوامل الذاتية: ونجمل فيها كل ما يتعلق بخصوصية الفرد الجزائري وفقا للمناخ الذي يعيش فيه ،انطلاقا من تأثير شكل العلاقات في بلد موصوف بالطابع الاجتماعي ،وصولا إلى القناعات الخاصة التي شكلتها جملة من التراكمات والمعتقدات.

وهنا أكدت دراستنا الميدانية أن كلا من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتدخل بنسب متفاوتة لتوسيع رقعة ظاهرة الرشوة بالجزائر،ويضاف إلها العوامل الشخصية التي تعتبر أولها.وهو ما يضع

المشاركين في اتخاذ القرار أمام ضغوطات متشابكة و متعددة الأبعاد تؤثر على أدائهم ومن ثم على فعالية لخطة الاقتصادية .

وهنا نشير إلى اعتبار الدوافع الذاتية والاجتماعية هي المؤثر الأساسي في الممارسات الفاسدة بالنسبة للمشاركين في اتخاذ القرار مما يربك مواقفهم تجاه الظاهرة إلى درجة التعاطف أحيانا وهو ما يخاطر بنجاعة القرارات المتخذة.

إضافة لما تقدم تعتبر الجزائر من المجتمعات الاجتماعية لذلك يتم قبول بعض أشكال الرشوة فيها وعلى هذا الأساس ومع هذا هناك وعي نسبي بخطورة الظاهرة لمسناه أثناء الدراسة الميدانية.

ومن هذا المنطلق يخضع الكثير من المشاركين في القرار إلى الرشوة إما بقبولها كحتمية وإدراجها ضمن الضغوط اليومية العادية وهذا يعني استعدادا مبدئيا للتعامل بها ومن ثم تفاقم خطر انتشارها أو بالتغاضي عنها والذي يهدد بتغطية أكبر للظاهرة وتوفير المناخ الأنسب لاحتضانها.

كما يمكننا (في نفس الإطار) إرجاع التغاضي عن ظاهرة الرشوة وعدم إبداء موقف إزاءها سواء بالإيجاب أو السلب أساسا إلى عدم الاقتناع بجدوى مناهضتها أو حتى مجرد الإبلاغ عن الممارسات التي قد يشهدها المواطن بأم عينه (وهو ما تبينه تصورات العينة المدروسة) وذلك لعدة أسباب نجمل أبرزها فيما يلي:

*التخوف من عدم توفير الحماية اللازمة للمبلغين عن الظاهرة، وحتى من تورطهم في المساءلات.

*عدم الاقتناع بالرادع العقابي أو إن كان الفاسدون سيعاقبون أصلا .

*التسليم بتفشي الظاهرة والسلبية في لتعامل مع الظاهرة .

وأخيرا لا تفوتنا الإشارة إلى أن أزمة الثقة في البيئة الاقتصادية ،السياسية والاجتماعية بالجزائر تشكل دعامة قوية لتنامي الرشوة ،حيث تغيب مصداقية القرارات الرسمية ويباح انتهاكها،وهي نقطة اجتمعت عندها تصورات المستجوبين.

وهنا نجد أن التعامل مع موضوع الفساد والرشوة لا يزال يتم بحساسية تتعارض والتوجه المعلن عنه بالجزائر (الدعوة إلى المكافحة وإمضاء الاتفاقيات الدولية في هذا الإطار)،مما يخلق ضبابية حول المعلومة الكفيلة برصد تطوراته.

من خلال ما تقدم يظهر توافق كبير بين تصورات المشاركين في اتخاذ القرار كعينة مختارة للبحث ،وبين ما أسلفناه من معطيات حو الظاهرة عبر الفصول النظرية السابقة وهو ما يثبت صحة الفرضيات المعتمدة في بداية البحث.

مجموعة العوامل المؤسساتية : والتي يندرج ضمنها كل ما من شأنه التأثير على كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية سواء الاقتصادية، السياسية، أو الاجتماعية في بلوغ أهدافها المسطرة وفقا للخطة التنموية المقترحة.وهنا نركز خصوصا على نقائص النسيج المؤسساتي الجزائري الذي يعززه عجز

الإطارين التشريعي والتنفيذي على ملاحقة الانحرافات في ظل رقابة كفيفة.ملقين الضوء على المؤسسات القانونية،الرقابية،والشعبية:

* إن النصوص التشريعية التي اعتنت بالفساد في الجزائر إضافة لكونها جاءت متأخرة جدا مقارنة بتاريخ الظاهرة في البلد وبالتزامات الجزائر الدولية إزاءها،فإن الواقع يجعلها تبدو شكلية ولا تتوفر الإرادة السياسية للحرص على تطبيقها . وإضافة لهذا يعاب عليها أنها لا تعترف بمبادرات المجتمع كما لا تحمي الأشخاص ومن ثم لا نستطيع الاستناد عليها لتقييم الفساد ببلدنا،من جهة مقابلة الشق التنفيذي للقانون يعتبر أداة طيعة في يد الفاسدين الذين يجدون فرصا للتملص من العقاب. تأكيدا على ما تقدم نشير لكون هشاشة القوانين الجزائرية تمثل حصانة لتنامي الرشوة،و يكمن الخلل على مستوى وضع و تنفيذ هذه القوانين.ذلك مع الأخذ بالاعتبار الجهود التشريعية الحثيثة التي أفضت لعدة مراسيم ومواد متعلقة بمتابعة الفساد ،ولكنها اعتبرت شكلية تحاكي سياسة عالمية مفروضة لم تجد الجزائر بدا من تطبيقها.وهنا نثبت الفرضية التي أسلفنا وضعها في مقدمة البحث حول كون هشاشة القوانين الجزائرية تمثل حصانة لتناميها، و يكمن الخلل على مستوى وضع و تنفيذ هذه القوانين.

* إن الهيئات الرسمية المرتبطة بمناقشة الفساد في الجزائر والمشكلة للمؤسسة الرقابية على شاكلة البرلمان، المرصد الوطني لمكافحة الرشوة ،والكتل السياسية ... لا يمكن التعويل عليها في تقييمه كونها طالما كانت شكلية أكثر منها فعلية(نتاج لضغوط المنظومة العالمية أو محاولة لاسترضاء الطبقات الشعبية) من جهة ،ومن جهة أخرى فهي معرضة لضغوط شديدة تخرجها عن مسارها في أي لحظة إذا توفرت الإرادة الحقيقية لمكافحة الفساد والرشوة من خلالها.

بالنسبة للجزائر يعود قصور فعالية النسيج المؤسساتي بشكل ملموس(إضافة لما تقدم) إلى رتابة الجهاز الرقابي و عجزه عن المتابعة وتوضيح أماكن الخلل ومن ثم تحديد المسؤوليات وتبيين العقوبة قبل الوصول إلى تصحيح الانحرافات.وهذا في ظل غياب الشفافية .

*يبقى الإعلام رغم التنامي النسبي لمستوى دلالته على الفساد والرشوة (خاصة الإعلام المكتوب)بالجزائر قاصرا في ظل الضغوط التي يواجهها ناهيك عن الإشارة إلى عمومية الإعلام السمعي البصري .

* قصور دور المجتمع المدني متمثلا في الجمعيات الوطنية والإقليمية ،التنسيقيات ،الاتحاديات والرابطات وكل تنظيمات الكتل الشعبية فيما يتعلق بمعالجة قضايا الفساد والرشوة كما ونوعا ،وذلك إما بسبب مضايقات الدولة حينا ،أو بسبب غياب نسق قيمي حقيقي للعمل الجمعوي الذي ينخره الفساد بدوره إذ أصبح أشبه بممارسة ربحية.

ويضاف لما تقدم فشل النخب السياسية في احتواء انشغالات المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين في المجتمع بسبب غياب الشفافية وأزمة الديمقراطية.

*البحث العلمي حول الظاهرة ضعيف إلى حد بعيد،وبهذا نفتقد في الجزائر للعقلانية في التعاطي مع موضوع الفساد.

على ضوء ما تقدم نشير إلى أننا توصلنا من خلال بحثنا وعلى خلفية دراستنا الميدانية إلى إثبات الفرضيات المقترحة في بدايته والتي نذكر بها كحوصلة للعمل:

-فعلا يتأثر متخذ القرار في الجزائر بالطبيعة الاجتماعية الشعبوية لمحيطه ،كما الطبيعة الريعية لاقتصاده في تحديد مواقفه تجاه الفساد والرشوة.وهذا من خلال :

تدخل كل من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بنسب متفاوتة لتوسيع رقعة ظاهرة الرشوة ببلدنا، إضافة لاعتبار الجزائر من المجتمعات الاجتماعية التي يتم قبول بعض أشكال الرشوة فيها .

وقبل هذا وذاك اقتصاد الجزائر المبني على العوائد يجعل القطاع العمومي أكثر القطاعات مساسا بالرشوة كون العوائد تستقطب الفساد الذي يتنامى بفعل هشاشة القوانين الجزائرية على مستوى التشريع والتنفيذ.

مقترحات وتوصيات البحث:

على ضوء المعطيات والتحاليل الواردة في البحث عن خصوصيات ظاهرة الرشوة بالجزائر،وتوافقا مع نتائجه النهائية، ندرج فيما يلي بعض المقترحات والتوصيات التي ارتأينا ضرورتها لملاحقة ظاهرة الرشوة والفساد وتحجيمهما.

1-لابد أولا من إزالة الضبابية عن مفهوم الرشوة وأبعادها على كل المستويات،وتصحيح الرؤية السلبية لها والنظرة التشاؤمية للتعاطي معها ببلدنا وذلك باللجوء إلى مؤثرات الرأي العام التالية:

* تفعيل الإعلام المحلي بكل طاقاته(المكتوب والمرئي والمسموع والاتصالات الحديثة) بتجنيبه الضغوط المغلطة له والمشككة في مصداقيته.

* إنشاء الهيئات الرسمية المهتمة بالظاهرة وفق إرادة سياسية فعلية وليس نتاج ضغط داخلي أو خارجي وتضمينها بنودا واضحة وصريحة تحدد أهدافها ونطاق عملها كما تخولها مكانة أعمق في عملية المراقبة.

* مراجعة وتصحيح الثغرات التي تشوب النصوص التشريعية خاصة الواضحة للعيان (كتخصيص النصوص القانونية وتفادي تعميمها باستعمال عبارات دقيقة وطيعة للترجمة الموحدة)،إضافة لهذا يجب الحرص على الشق التنفيذي للقانون متمثلا في العقاب الذي يجب الحرص على تجسيده حتى نتمكن من إيصال العبرة للآخرين.

* تفعيل دور المجتمع المدني فيما يتعلق بمكافحة الفساد من خلال فتح الآفاق للمحاولات الجادة في السياق وتنظيم العمل الجمعوي وفق احتياجات المجتمع وليس بالشكلية التي تفقده جدواه،كما يجب الحرص على متابعة نشاطات العمل الجمعوي وتثمينها لتشجيع الأصلح.

* تشجيع البحث العلمي حول الظواهر السلبية في المجتمع للوقوف على الصورة الأقرب لظاهرة الفساد ولرشوة ببلدنا.

2- يعتبر العنصر البشري الميزة التنافسية الحقيقية التي يجب المراهنة عليها والتي بإمكانها وحدها إحداث الفارق وسط اللهث وراء الماديات وذلك من خلال نظام تربوي سليم وتكريس روح المسؤولية والمواطنة في المناهج التعليمية والتنشئة الأسرية السليمة والحرص على استحضار القدوات في حياتنا وما إلى ذلك من مؤثرات النفس البشرية ،بالإضافة لهذا فالكفالة الاجتماعية للأفراد ترفع مستوى الرضا لديهم وتقلل حدة السخط الجماهيري الذي عادة ما يترجم إلى تجاوزات تعود على الجميع بالسلب وتغرق المجتمع في قاع الفساد.

باختصار يجب إيلاء أهمية خاصة للثقافة الاقتصادية بالنسبة للفرد الجزائري وتعزيز درجة عقلانيته مع رفع حس المواطنة لديه .

3- محاولة تحجيم أزمة الثقة في البيئة الاقتصادية السياسية والاجتماعية وذلك بتوثيق التواصل بين مختلف الشرائح وتبسيط الحصول على المعلومة إضافة للصرامة في اتخاذ القرارات والحرص على تطبيقها لتكتسب مصداقية أكبر، كذلك يجب اعتماد القرارات النهائية وليس الوسطية التي تقدم الحلول الظرفية(لاسترضاء فئة معينة) وتؤدي إلى المشاكل القائمة مستقبلا(مثال: التشغيل المؤقت حل ظرفي نجم عنه بقاء بل وترسخ مشكلة البطالة ،زيادة الأجور دون مراعاة الكفاءة الإنتاجية يمثل حل ظرفي لأن دائرة التضخم سرعانما ستلتهم الأجر الإضافي لنقع في نفس المشكل مجددا).

4- تحديد النسق الاقتصادي المنتهج بدقة والعمل على تطبيقه بما يتوافق وخصوصيات البلد ،وبالإشارة إلى الضغوط الدولية (الناتجة عن الانضمام إلى المؤسسات العالمية) التي تفرض نموذجا بذاته (الليبرالية) يجب على الجزائر الحذر كونها لا تستطيع الانعزال عن العالم الخارجي ومن ثم وجب على صناع القرار بها إيجاد المخرج بين هذه الضغوط الخارجية ونظيرتها الداخلية(استرضاء الجبهة الشعبية) بعقلانية لا تنتهك حق الشعب ولا تشرد الدولة عن العالم وهذا لا يتأتى إلا بالشفافية المطلقة مع الجماهير وتوعيتهم بكل الظروف لأن التعتيم لا يولد إلا المعارضة سواء كانت القرارات صائبة أو لا.

5- الاستغلال الأمثل لليسرة المالية المتأتية بتنظيم الإنفاق العام لخدمة الصالح العام وليس لملاحقة هذه المداخيل(تجنب التبذير والهدر عن طريق تكثيف المراقبة)،حيث يتوجب على نخبة البلد(التي يجب أن تتنوع بين الحقل الاقتصادي ،السياسي ،والاجتماعي) العمل بشكل حثيث على إيجاد الصيغة المناسبة لخطة تنموية ناجعة تراعي الاحتياجات الراهنة وتضمن توفير الاحتياجات المستقبلية وذلك لا يتأتى إلا بتوجيه الإنفاق الحالي لقنوات منتجة فعلا.

وهنا نشير إلى الأهمية القصوى العملية الرقابة عبر جميع مراحل الإنفاق ومتابعة نتائجه لاستخلاص العبر للمستقبل.

6- معالجة مشكل البيروقراطية والروتين الإداري ،وذلك بتقليل لإجراءات الإدارية إضافة إلى تقليل المدة المنية لكل إجراء وهو ما يوفر بيئة استثمار جاذبة للأموال المحلية والأجنبية.

7- يجب الحرص على تحديد دقيق للصلاحيات و الواجبات المصاحبة لأي وظيفة ،من أصغر موظف إلى أعلى مسؤول وهذا حتى نتمكن من تحديد المسؤولين عن الانحرافات التي قد تحدث وتحميلهم مسؤولياتهم ،وهذا بدل أن نتوه ف مسؤولية جماعية لا يتحملها أحد في النهاية.

8- استغلال فرصة تنامي الاهتمام العالمي بموضوع الفساد بشكل إيجابي ،وذلك باعتبار مكافحة الفساد أولوية وطنية بدلا من التعامل معها كضغط خارجي ،وهنا نشير إلى ضرورة تفعيل التعاون في السياق مع التركيز أكثر على الجهود المحلية في السياق (مثلا يجب تعزيز المجهودات البحثية لبناء مؤشرات أكثر دلالة على مستوى الفساد والرشوة بالجزائر بما يتوافق وظروفها الخاصة وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مؤشرات عالمية صيغت بشمولية أكبر وتعتبر أقل دلالة على الظاهرة بالبلد).

وفي ختام بحثنا هذا ، نرجو أن نكون قد وفقنا في إثارة جدل هادف وعميق حول ظاهرة طالما اكتنفها الغموض والتعتيم اللذان سرعا من وتيرة تناميها ،كما و نستنهض الهمم لكل غيور على بلده مهما كان موقعه في التنظيم الاجتماعي ،مسؤولا أو مرؤوسا ،سياسيا أو مسوسا ، راقيا أو عاديا أن يشارك ولو بأقل القليل وهو إقحام رأيه وتصوره وتقاسمه مع آراء وتصورات الآخرين لنقترب من النجاعة في فهم مجريات الأمور ونبتعد ما أمكننا عن الذاتية والأحكام المسبقة التي كلفت بلدنا الكثير وستكلفها أضعافا مضاعفة إن واصلنا السير على نفس المنوال ،وبهذا نحن نؤكد على الوعي سلاحا فتاكا في وجه الفساد والرشوة لأنه الوحيد الذي إن لم يستطع ردعه فإنه على الأقل يكفل رؤيته بوضوح عسى أن تستثار النوايا الصادقة وتسخر بعقلانية للوقوف في وجه تيار جارف اسمه الفساد.

أما بالنسبة لهامش ممنوع الاقتراب الذي تصر عليه كل الدول دون استثناء ،وبالأخص الجزائر التي يتوسع فيها هذا الهامش بشكل يجعله فضفاضا ،ومع استحالة القضاء كليا على الهامش فلا أقل من السعي إلى تضييقه ولو بقيد أملة ،وهو هدفنا الأساسي من هذا العمل المتواضع الذي نتمناه بادرة لغيره من الأعمال الهادفة إلى تقليل رقعة الشك واستبدالها باليقين ولو بشكل نسبي.

فائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد توفيق المدني ، (1956) ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة.
2. أحمد رشيد ، (1993) ، نظرية الإدارة العامة – السياسة العامة والإدارة ، القاهرة ، دار النهضة العربية
3. بيير لاكوم ،ترجمة سوزان خليل، (2003) ، الفساد ،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر ، ط1.
4. ترونسبارونسي أنترناسيونلا ،كتاب جماعي تحت إشراف جيلالي حجاج ،(2002)،مكافحة الرشوة رهانات وآفاق ، الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة ومؤسسة فريديش إيبرت ،مكتب الجزائر ،منشورات كارتالا.
5. حمدي عبد العظيم ، (2008) ،عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية الإسكندرية ، ط1.
6. خميس السيد اسماعيل ،(1975)، القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية ،الجزائر.
7. رضا عبد السلام ،(2004) ، اقتصاديات الجريمة -المحددات الاقتصادية للجريمة: "دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحد السجون المصرية" ،جمهورية مصر العربية .
8. رمزي زكي ، (1980) ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى، القاهرة.
9. روبرت كليتجارد ،ترجمة علي حسين حجاج،(1994)،السيطرة على الفساد ،دار البشير الأردن ،الكتاب الأصلي صادر سنة 1988 .
10. زكي راتب عوشة ،(1983) ، أخلاقيات الوظيفة في الإدارة العامة ، الطبعة الأولى ،عمان الأردن ،مطبعة التوفيق.
11. سوزان روز أكرمان،(2003)، الفساد والحكم، الأهلية للنشر ، عمان الأردن ،الطبعة الأولى.
12. سيد الهواري ،(1976)، الإدارة ، مكتبة عين شمس،مصر.
13. الشيخ داود . عماد صلاح عبد الرزاق ، (2003) ، الفساد والإصلاح ، اتحاد الكتاب العرب ،دمشق.
14. طارق عبد العال حماد، (2005)،حوكمة الشركات (المفاهيم ،المبادئ التجارب)،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر.
15. عامر الكبيسي، (2005) ،الفساد والعولمة تزامن لا توأمة ، المكتب الجامعي الحديث
16. عبد الرحمان بن خلدون، (2001) ،المقدمة ،ضبط وشرح وتقديم محمد الإسكندراني ،دار العربي ،بيروت ،ط 3.
17. عبد العزيز لودبي ،مترجما ،(1999)، الجزائر الكتاب الأسود ،الدار البيضاء ،الفنك للترجمة للعربية .
18. عجة الجيلالي ،(2007)،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية :من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ،الدار الخلدونية ،الطبعة الأولى.
19. علي سعيدان ،(1981)،بيروقراطية الإدارة الجزائرية ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر.
20. محمد العربي فلاح،(2004)،آفة الشعوب نظمها، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر.
21. محمد قاسم القريوني ،(1985) ، الإدارة العامة منظور مقارن،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر .
22. نادية قاسم بيضون،(2008) ،من جرائم أصحاب الياقات البيضاء الرشوة وتبييض الأموال ،الطبعة الأولى ،منشورات بيروت.
23. وليد الجيوسي ، (2009)، أسس التنمية الاقتصادية ،دار جليس الزمان–مركز الرواد–عمان ،الطبعة الأولى .

المقالات العلمية والمنشورات البحثية:

24. احمد صقر عاشور ،إبراهيم شحاته ،وآخرون ،(2001) ، المؤتمر الأول في مجال النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية ،المنظمة العربية للتنمية .
25. الباز شهيدة ،(2004) ،تعقيب في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الأولى.
26. 26- باكوش عزيز،(2009) مؤشر الحكم الراشد في إفريقيا الجزائر في المرتبة 14 وجزر موريس الأولى والمغرب يخلص للمؤخرة، الحوار المتمدن العدد2819 2009/11/3
27. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، (1997) ، الفساد والحكم الرشيد ، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية ،نيويورك .
28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ، (2003) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة.
29. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، (2005) ، نحو الحرية في الوطن العربي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، المطبعة الوطنية ، عمان .
30. بروكس أتكنسون ، (2000)،تشريح الفساد ،كتاب المرجعية ، مؤسسة الشفافية الدولية (مواجهة الفساد عناصر نظام النزاهة الوطني)
31. البشير عبد الكريم ،(2008)، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر–، الملتقى الدولي الثالث حول :استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ،الآفاق والتحديات،جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف.
32. البنك الدولي ، (1999) ، ندوة على الإنترنت حول استراتيجيات مكافحة الفساد ،من إعداد كيفين فورد رئيس المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد
33. البنك الدولي،(2005) ، تقرير عن التنمية في العالم:تحسين مناخ الإستثمار من أجل الجميع،مركز الأهرام للترجمة والنشر،الطبعة العربية.
34. البنك الدولي،(1996) ، من الخطة إلى السوق ، واشنطن ، تقرير عن التنمية في العالم ، ترجمة مؤسسة الأهرام ، القاهرة .
35. الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة 2006 الصادرة في 2006/03/08
36. جيريمي بوب و فرانك فوجل، (2000) ، لكي تصبح أجهزة الفساد أكثر فعالية ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، يونيه .
37. روابح عبد الباقي و علي همال،1999 ،التقييم الأولي لمضمون و نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي و التنمية – جامعة فرحات عباس سطيف 16/15 ماي
38. زايري بلقاسم ، (2005) ، الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية ، مداخلة ضمن فعالية المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات يوم 09/08 مارس2005 جامعة ورقلة الجزائر.
39. سعيد مقدم ، (2001)، ملاحظات حول منظومتنا الإدارية ومشروع القانون الأساسي للوظيف العمومي 1999 ، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ،عدد22

40. السيد مصطفى كامل ،(2004) ، العوامل والآثار الأساسية في الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى
41. صابر عمرو ،العدد9،الفساد الإداري والاقتصادي :رؤية واقعية إسلامية ،مجلة دراسات اقتصادية .
42. صاحب الربيعي،(2004)،ظاهرة تفشي الرشوة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة الشمولية،الحوار المتمدن مجلة إلكترونية،العدد 974
43. الطاهر سعود ، (2007) ،موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الإسلامي كتاب بدائع السلك في طبائع الملك ، ملتقى دولي بعنوان الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي ،جامعة فرحات عباس ،قسنطينة ،الجزء الأول
44. عادل عبد اللطيف، (2006)، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية ، الطبعة الثانية ،بيروت .
45. عبد الحميد الإبراهيمي ، (2006)،دراسة حالة الجزائر ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية، بيروت .
46. عبد الحميد الإبراهيمي، (2004) ، دراسة حالة الجزائر: بحث مقدم في إطار الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية بعنوان "الفساد والحكم في البلاد العربية" ،بيروت.
47. عبد الحميد لمام ،2003، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الإعلام والاتصال ،الجزائر.
48. عبد الرحمن بن أحمد هيجان ،(2003) ، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي ،أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض.
49. عبد الله الفيتو ري المرابط ،(2005)،الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين،رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس .
50. عبد الله بن حاسن الجابري، (1426 هجرية) ، الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه ، المؤتمر الإسلامي الثالث ، قسم الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى
51. عبد الوهاب بوكروح ،(2004)،تمركز خطير للثروة في الجزائر ، الشروق اليومي ،العدد 1169 / 2 سبتمبر
52. عطية حسين أفندي، (1999) ، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة ، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة .
53. عطية حسين أفندي، (1999) ، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة ، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.
54. عقيلة ضيف الله ،(1996) ،النظام القانوني ونظم تطبيق الشريعة في العهد العثماني في الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم العلاقات الدولية، العدد الثاني .
55. علي نوح ، الكواكبي، العدد 196، :صوت النهضة العصروي في خطاب النهضة ،مجلة المستقبل العربي
56. عمر هميسي ،(2007) ، البنوك في الجزائر شباك لصرف الفساد ،أسبوعية الحقائق ،العدد 19، من 03 إلى 09 مارس .
57. فتيحة تالحيت ،(1998) ،الفساد ثمن الإصلاح المضاد ،الجزائر الحرة ،9 نوفمبر
58. فلاح خلف الربيعي ، (2008) ،مواضيع وأبحاث سياسية ،الحوار المتمدن – العدد: 2229 .

59. فيتو تانزي ، (1994) ، الفساد ،النشاطات الحكومية والأسواق ،ورقة عمل مقدمة لصندوق النقد الدولي آب /أغسطس

60. فيتو تانزي، (1995)،الفساد في الأنشطة الحكومية والأسواق ،مجلة التمويل و التنمية ،العدد24،ديسمبر 1995.

61. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،(1999) ، الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية لإصداره ، الكويت .

62. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،(1999) ، الفساد : آثاره الاجتماعية والاقتصادية وسبل مكافحته ، سلسلة الخلاصات المركزة ، السنة الثانية ، الكويت .

63. ماورو باولو ،(2000)، تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي:تحليل مقارن بين البلدان ، الفصل الرابع في أليوت (2000-أ) .

64. مايكل جونستون ،(1998)، الفساد العابر للحدود : مكامن الضعف والتحديات التي تواجه الإصلاح ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس ، تشرين الثاني.

65. مجلة الأبحاث الاقتصادية ،أكتوبر 2009 ، **العدد17** ،الجزائر.

66. مجلة الأهرام الاقتصادي ، (2004) ، العدد 1830 ، 2 شباط / فبراير 2004 .

67. مجلة البيان العدد 322 ،هارون خالد ،اقتصاد التشيبا في الجزائر

68. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب،(1422) هـ، العدد (32) سنة ، الضوابط الأخلاقية ومظاهر الفساد الإداري في مؤسسات الدولة ، المجلد(16) .

69. محمد شراق ، (2010) ،إرادة السلطات في محاربة الفساد غائبة، الخبر 17جانفي2010

70. محمود بلحيمر ، (2008)، الصحافة لجزائرية في مواجهة الفساد ، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي نقد ، العدد 25 المعنون بالفساد والنهب ، الصادر في خريف / شتاء2008 عن شركة النشر ة التنشيط العلمي والثقافي ، الجزائر.

71. المديرية العامة للضرائب ، (2005)،ورقة عمل رقم 2005/256 .

72. مصطفى كامل السيد ، (2004) ، العوامل والاثار السياسية للفسا د ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول .

73. المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، (2003) ، تقرير التنافسية العربية .

74. لمعهد العربي للتخطيط والتنمية ،(2008) ، مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي ، سلسلة جسر التنمية ، العدد70،فبراير –شباط ،السنة السابعة.

75. منشورات المجلد الوطني الاقتصادي الاجتماعي ،(2004) ، دورة عادية :تقرير حول الاقتصاد غير الرسمي "أوهام وحقيقة"

76. مورو،باولو ،(1998)، الفساد ، الأسباب والنتائج . التمويل والتنمية، مارس .

77. نافعة حسن،(2004)،دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية الدولية في مكافحة الفساد ،الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط 1.

78. نشرة القضاة ،العدد 63 ،إصدار مديرية الدراسات القانونية والوثائق ،وزارة العدل ،الجزائر

79. هايدنهايمر . أرنولد ج،(1996) ، معالم الفساد :دراسة من منظور مقارن ،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو ،القاهرة العدد 149.

80. هدى متكيس ، (1999) ، الشروط السياسية للتنمية – خبرة دول الجنوب ، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد والتنمية ، مركز دراسات الدول النامية ، القاهرة .

81. يعقوب قبانجي ، (2004) ،العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول.

البحوث الأكاديمية:

82. بن يخلف زهرة ،2004/2003 ، مقاربة الرشوة بالجزائر ،بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير تحت إشراف البروفسور بونوة شعيب،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان .

83. رابح بلعيد ، (2006)،الجزائريون المتغربون وحلفاؤهم الأغنياء الجدد ،محاضرة عبارة عن مطبوعة كلية الحقوق ،جامعة باتنة الجزائر.

84. رمزي محمود حامد ردايدة ، (2006) ،أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي ،جامعة اليرموك ،كلية الآداب ،قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير ،الأردن

85. عبد المجيد حرارشة ، (2003)، الفساد الإداري ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والإدارية ،إشراف :أ.د نعيم نصير جامعة اليرموك ،الأردن

86. عبدول مصطفى تحت إشراف غضبان مبروك ،2008/2007 ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر 1995-2006) ، مذكرة ماجستير ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،جامعة باتنة

87. نجوى أحمد العيسى ،(2007)،العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجريمتي الرشوة والاختلاس ،رسالة ماجستير في علم الاجتماع ،جامعة دمشق ،سوريا.

المقالات المأخوذة من الإنترنت:

88. إبراهيم صايب ، الاقتصاد الجزائري من الريع الزراعي إلى الريع النفطي ،www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347

89. بن بوزيان محمد،أ .شكوري سيدي محمد ،شيبي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر :دراسة تطبيقية ،www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1516

90. بشير مصيطفى ،(2003)، الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة ،www.iraqcenter.net/vb/18041.html

91. عبد الرحمن المراكبي ، إنفلونزا الفساد ، www.ansaralsonna.com/web/play-1616.html

92. مصطفى مقيدش ،(2001)، الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=567

93. يحيى غني النجار ، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي ، www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

01-Addi Lahouari,(1994), L'Algérie et la démocratie :Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Paris, Editions La Découverte.
02-Ades, A. and R. Di Tella, (1996), The causes and consequences of corruption: A Review of recent empirical contribution , IDS Bulletin, Vol. 27, N°2.
03-Babbie E , (1995), The practice of social research , Belmont, CA: Wadsworth, 7th ed.
04-Bardhan,Pranab,(1997), Corruption and development:A Review of Issues,Journal of Economic Literature.
05-Becker, G.S. and G.J. Stigler ,(1974) , Law enforcement, malfeasance, and the compensation of enforcers , Journal of Legal Studies.
06-Benachenhou Abdellatif , (1976) ,Formation du sous-développement en Algérie(1830-1962) ,OPU .
07-Berg, E., (2001), How should corruption be Measured? , MSc Economics extended essay, London School of Economics and Political Science.
08-Besley, Timothy, and John McLaren, (1993), Taxes and bribery: the role of wage incentives , Economic Journal 103(416).
09-Bilel Ben Nahia,(2009), L'impact de la corruption sur L'IDE:Application sur quelques pays MENA , Master en sciences économiques Faculté de Science Economiques et Gestion de Sfax .
10-Bounoua Chaib ,(2002), Processus d'informalisation et économie de marché en Algérie: éléments d'une problématique, Cahiers du GRATICE,n°22, Université de Paris 12.
11-Buscaglia, Edgardo Jr,(1995), Judicial reform in Latin America: the obstacles ahead , Journal of Latin American Affairs (Fall/Winter).
12-Caiden.G.E , (1988),Toward a general theory of official corruption , Asian Journal of Public Administration ,Vol 10.N°1.
13-Clara Delavallade ,(2007),Corruption Publique : facteur institutionnels et effets sur les dépenses publique,Thèse doctorat ,U.F.R De Sciences Economiques Université de Paris I
14-Dia, Mamadou , (1993), A governance approach to civil Service reform in Sub-Saharan Africa, World Bank Technical Paper 225. Washington
15-Doig Alan and Mclvor Stephanie , (1999) , Corruption and its control in the developmental context,Third world quarterly, vol20.Issue3.
16-Eboussi Boulaga.f,(2001) la corruption est une manifestation de paupérisation anthropologique , in Patrimoine,n°001809-10/2001
17-Ehrlich I ,(1973), Participation in illegitimate activities :a theorical and empirical investigation , Journal of politicalEconomy, mai-juin.

18-Emmanuel Dupuy ,(2006),Algérie Privatisation ,La longue, marche,Arabies,N°228 .
19-Ernest Gellner,(1981),Muslim sociéty, Cambridge university Press, New York
20-Essaid Tayeb,(2005),Gouvernance et société civile : cas de l'Algerie, Revue Idara,n°30 ,2005
21-F. Bayard, (1992), Malversations et corruption dans les finances françaises , Paris .
22-Fatiha Talahite, (1998), La corruption : le prix de la contre-reforme , Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre .
23- Fatiha Talahite, (2006) , Les enjeux de l'évaluation et de la lutte contre la corruption , Communication à la table ronde « Corruption, autopsie d'un fléau » Forum d'el Watan - Alger 14 décembre.
24-George Kopits , Graig ,(1998), Transparency in government operation ,Occasional paper n°158, Washington : International Monetary Fund
25-Hadjadj Djilali,(2007),l'Algérie devenue une places forte de la criminalité organisée ,le soir d' Algérie ,N°4946 ,12/03/2007.
26-HadjadjDjilali,(2001),Corruption et démocratie en Algérie, La dispute,Paris.
27-Harbi Mohamed,F.L.N mirage et réalité :des origines à la prise du pouvoir(1945-1962),Ed.Jeune-Afrique, paris.
28-Herbst, Jeffrey, and Adebayo Olukoshi,(1994), Nigeria: economic and political reform at cross purposes , democracy, political Liberalization and economic adjustment. New York: Oxford University Press.
29-Huntington, S.P ,(1968), Modernization and corruption , in Political order in Changing Societies, New Haven: Yale University Press.
30-Isabelle Delattretraductrce,(2003), La corruption a foison regard sur un phénomène tentaculaire ,L' Harmattan,Paris .
31-Jain, Arvind K, (2001), Corruption: A Review , Journal Of Economic Surveys 15 (1).
32-Jean Cartier-Bresson , (1997), Pratiques et contrôle de la corruption , Association d'économie financière, éditions Montchrestien .
33-Jean Cartier-Bresson ,(2008) , Economie politique de la corruption et de la gouvernance , L'Harmattan ,Paris .
34-Jean Cartier-Bresson, (1992),Elements d'analyse pour une économie de la corruption, Revue Tiers Monde,n°131,juillet-septembre
35-Jean Leca ,(1970), Idéologie et politique en Algérie , Revue Etudes 1970/5, Tome 332.
36-Johnson M., (1996), The search for definitions : the vitality of politics and the issue of corruption, Revue International des Sciences Socials n°149.
37-Johnston M., (2000) , The New Corruption Ranking: implications for analysis and reform , Colgate University.

38-Johnston, M. , (1997), What can be done about entrenched corruption?, Paper presented to the Ninth Annual Bank Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.
39-Kaufman,Daniel,and Others , (2004),Governance indicators for 1999-2004 ,World bank.
40-Kaufman,Daniel,and Others ,(2000),Corruption cities : a pratical guide to cure and prevention ,World bank.
41-Kaufman,Daniel,and Others ,(2002),Governance matters111, governance indicators for 1996-2002 ,World bank.
42-Khan, Mushtaq ,(1996) , A typology of corrupt transactions in developing countries, IDS Bulletin, vol8, no5.
43-Klitgaard Robert ,(1988), Controlling corruption , Berkeley: University of California Press.
44-KongTat yan ,(2004), corruption and the effect of regime type M the case of Taiwan,New Political Economy.
45-Lambsdorff,Johann Graf ,(2001), Corruption perception index , Background paper to the 2001, Transparency International.
46-Langan, Patricia, and Brian Cooksey, eds.,(1995), The National Integrity System in Tanzania: Proceedings of a workshop convened by the prevention of corruption , Bureau, Tanzania. Washington, World Bank.
47- Le Robert : Dictionnaire Historique de la langue française ,(1992), Paris
48-Lundberg M, L.Squire ,(1999) , Growth and inequality : extracting the lessons for policynakers , World Bank .
49-Maamar Boudarsa, (1994) , Faillite des politicards algériens ,Alger,éditions rocher noir .
50-Matmio Ander ,(1971), bureaucratie et démocratie, edition4 , Paris.
51-Mauro Paolo, (1998) ,Corruption :causes, consequences, and agenda for further research, Finance and development (March).
52-Mauro, Paolo, (1995) ,Corruption and growth . Quarterly Journal of Economics 110(3).
53-Médard, Jean-François ,(1986) , Public corruption in Africa: A comparative perspective , in Corruption and reform, n°1.
54-Meny. Y, (1992), La corruption de la république, Paris, éditeur Fayard.
55-Mohamed Gaterni ,(2005),la corruption le mal du pays,Le quotidien doran , janvier N°11333.
56-Mohamed Harbi ,(1980) , F.L.N mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1945-1962) ,éd Jeune-Afrique ,Paris.
57-Moreno Ocampo ,(1995) , Hyper-corruption: concept and solutions, Paper presented at the Latin American Studies Association, September 29, Washington.

58-Nicolas Hayoz ,(1993) , Corruption et politique dans la société moderne , Cahiers du Centre Interdisciplinaire d'Etique et des Droits de l'Homme.
59-Nye J., (1967), Corruption and Political Development : A cost benefit analysis , American political science review 61(2).
60-Osborne, Denis ,(1998) , Learning Module on Corruption , UNDP Publication
61-Pack, Howard , (1988) , Industrialisation and Growth , In Hollis Chenery and T. N. Srinivasan, eds., Handbook of Development Economics , Volume I. Amsterdam: Elsevier .
62-Paolo Mauro ,(1998), Corruption : causes , consequences , and agenda for further research , Finance and Development , March .
63-Paul, Sam,(1995), Evaluating public services: A case study on bangalore, India, In American Evaluation Association, New Directions for Evaluation. Number 67. Washington.
64-Philip Mark, (1997) ,Defining political corruption , political studies ,vol 45.Issue3.
65-Philippe Montigny,(2006), L'entreprise face à la corruption internationale, Preface de François Périgot , Ellepses édition marketing .
66-Rahmani A,(1992), La gestion prévisionnelle des ressources humaines dans la fonction publique,Revue de l' école nationale d'administration ,IDARA , vol 2 n°2 .
67-Rose-Ackerman, Susan ,(1978) , Corruption. A Study in Political Economy , London/New York
68-Rymond Boudon,(2002), Utilité ou rationalité(theorie du capital humain), Revue d'économie politique ,112(5), septembre –octobre
69-S.Knack,S et O.Azfar ,(2003) , Trade intensity,country size and corruption , Economics of Governance ,04/2003
70-Sauvy Alfred,(1967), Bureau et bureaucratie ,éditions PUF, Paris .
71-Scott, James C, (1969),The analysis of corruption in developing nations , Comparative studies and History 11:315 -41.
72-Senior I., (2006), Corruption-the world's big c- cases, causes, consequences, cures , The institute of economic affairs (IEA)
73-Sheryle W . Gray and Daniel Kaufmanns , (1998) , Corruption and development , Finance and Development , March .
74-Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, (1993), Corruption, Quarterly journal of economics 108(3).
75-Tayeb Said-Amer, 2000 , L'Algérie face à son avenir, edithon El hikma,alger.
76-Tenenbaum, Bernard, (1996), Regulation: what the prime minister needs to know, Electricity journal 9(2).
77-Tollisson Robert D,(1982) ,Rent-seeking : a survey , kyklos 35(4), Blackwell Publishing, vol. 35(4).

78-Treisman, Daniel ,(2000) ,The causes of corruption: a cross national study , Journal of Public Economics 76 (3):399-457
79-Valèrie N Kelzoke Komtsindi ,(2004), La corruption une lecture systémique , édition Dianoia ,édition n°1 .
80-Vito Tanzi .Hamid Dawoodi , (1997) , corruption public investment and growth ,IMF working paper /wp/97/139,Washington D.C October, p1
81-Waterbury J., (1973), Endemic and planned corruption in a Monarchical Regime , World Politics, Vol.25, Juillet .

المواقع الإلكترونية

***01**- www.lequotidien-oran.com/*
Bennoune Mahfoud, (2003),Quotidien d'Oran 30/04/2003
***02**-www.algeria-watch.org/fr/article/div/... –*
Ahmed Ben Bitour ,(2006), Radioscopie de la gouvernance Algérienne ,(Alger)
***03**-www.idt.unisg.ch/org/idt/ipmr.nsf/0/5... –*
Heidenheimer, Arnold J.; M. Johnston and V. T. LeVine ,(1989), Political Corruption
***04**-www.nupi.no/content/download/6950/75826/version/.../WP-742-Attila.pdf ,Gbewopo*
Attila ,(2005), Determinants of corruption and the contagion éffect : théorie and evidence
***05**-www.acc4arab.com/acc//showthread.php -*
***06**-www.plastics4arab.com/.../showthread.php?t... -*
***07**-www.elahdath.net/index.php?option=com...task... –*
***08**-www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347*
***09**-www.alukan.net/Web/rommany/0/18906*
***10**-www . World bank . Org A Bank Strategy for Tackling Corruption . P 1 .*
***11**-www .ebcache.googleusercontent.comww , ebcache.googleusercontent.com*
***12**-www.moheet.com/show_news.aspx?nid=344136&pg=1*
***13**-dahmane16.ahlamontada.net/montada-f8/topic-t4064.htm*
***14**-forum.6r63h.com/showthread.php?t=82476*
***15**-www.al-fadjr.com/ar/national/143249.html*
***16**-www.transparency.org/support_us*
***17**-www.transparency.org ,Global Corruption Report, Berlin,2004*
***18**-www. World bank . Org ,Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report*
***19**-www . World bank . Org ,Governance and Development , Washington 1992*
***20**-www. World bank . Org ,(Annex 26) , Camel Through the Needles Eye, Newswatch, February 3, 1991*

21-*www.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/datatools.htm*
22-*www.worldbank.org/wbi/governance/data.html*
23-*www.al-fadjr.com/ar/national/143249.html*
24-*www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4347*
25-*www.dahmane16.ahlamontada.net/montada-f8/topic-t4064.htm* اقتصاد
26-*www.elahdath.net/index.php?option=com...task... –*
27-*www.elahdath.net/index.php?option=com...task... –*
28-*www.el-massa.com/ar/content/view/*
29-*www.isx4.com/vb/archive/index.php/t-2950.html*
30-*www.pogar.org*
31-*webcache.googleusercontent.com1*

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: ترتيب مؤشر انطباعات الفساد (2002-2009)

ترتيب بلدان العالم حسب انطباعات الفساد في العالم

الناشر :الشفافية الدولية

الترتيب 2009	البلد	المؤشر 2009	2008	2007	2006	2005	2004 [9]	2003	2002
1	نيوزيلندا	9.4	9.3	9.4	9.6	9.6	9.5	9.5	9.4
2	دانمارك	9.3	9.3	9.4	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
3	سنغافورة	9.2	9.2	9.3	9.2	9.3	9.4	9.4	9.4
3	السويد	9.2	9.3	9.3	9.2	9.2	9.3	9.3	9.0
5	سويسرا	9.0	9.0	9.0	9.1	9.1	8.8	8.5	8.4
6	فنلندا	8.9	9.0	9.4	9.6	9.6	9.7	9.7	9.9
6	هولندا	8.9	8.9	9.0	8.7	8.6	8.9	9.0	8.8
8	أستراليا	8.7	8.7	8.6	8.7	8.8	8.8	8.6	8.5
8	كندا	8.7	8.7	8.7	8.5	8.4	8.7	9.0	8.9
8	أيسلندا	8.7	8.9	9.2	9.6	9.7	9.6	9.4	9.2
11	نرويج	8.6	7.9	8.7	8.8	8.9	8.8	8.5	8.6
12	هونگ كونگ	8.2	8.1	8.3	8.3	8.3	8.0	8.2	7.9
12	لوكسمبورگ	8.2	8.3	8.4	8.6	8.5	8.7	9.0	8.7
14	ألمانيا	8.0	7.9	7.8	8.0	8.2	7.7	7.3	7.4
14	أيرلندا	8.0	7.7	7.5	7.4	7.4	7.5	6.9	7.5
16	نمسا	7.9	8.1	8.1	8.6	8.7	8.0	7.8	7.8
17	اليابان	7.7	7.3	7.5	7.6	7.3	7.0	7.1	7.1
17	المملكة المتحدة	7.7	7.7	8.4	8.6	8.6	8.6	8.7	8.3
19	الولايات المتحدة	7.5	7.3	7.2	7.3	7.6	7.5	7.7	7.6
20	بربادوس	7.4	7.0	6.9	6.7	6.9			
21	بلجيكا	7.1	7.3	7.1	7.3	7.4	7.6	7.1	6.6
22	قطر	7.0	6.5	6.0	6.0	5.9	5.6		
22	سانت	7.0	7.1	6.8					

الترتيب 2009	البلد	المؤشر 2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
89		3.3	2.9	2.8	3.2	2.9	2.4	2.4	2.1
89	المملكة المغربية	3.3	3.5	3.5	3.2	3.2	3.2	3.3	3.7
89	رواندا	3.3	3.0	2.8	2.5	3.1			
95	ألبانيا	3.2	3.4	2.9	2.6	2.4	2.5	2.5	2.5
95	ڤانواتو	3.2	2.9	3.1					
97	ليبيريا	3.1	2.4	2.1		2.2			
97	سريلانكا	3.1	3.2	3.2	3.1	3.2	3.5	3.4	3.7
99	البوسنة والهرسك	3.0	3.2	3.3	2.9	2.9	3.1	3.3	
99		3.0	3.0	3.0	2.8	3.0	2.9	3.3	3.5
99	جامايكا	3.0	3.1	3.3	3.7	3.6	3.3	3.8	4.0
99	مدغشقر	3.0	3.4	3.2	3.1	2.8	3.1	2.6	1.7
99	سنغال	3.0	3.4	3.6	3.3	3.2	3.0	3.2	3.1
99	تونجا	3.0	2.4	1.7					
99		3.0	2.8	2.6	2.6	2.6	2.6	2.5	2.6
106	الأرجنتين	2.9	2.9	2.9	2.9	2.8	2.5	2.5	2.8
106	بنين	2.9	3.1	2.7	2.5	2.9	3.2		
106	الغابون	2.9	3.1	3.3	3.0	2.9	3.3		
106	غامبيا	2.9	1.9	2.3	2.5	2.7	2.8	2.5	
106	نيجر	2.9	2.8	2.6	2.3	2.4	2.2		
111	الجزائر	2.8	3.2	3.0	3.1	2.8	2.7	2.6	
111	جيبوتي	2.8	3.0	2.9					
111	مصر	2.8	2.8	2.9	3.3	3.4	3.2	3.3	3.4
111	اندونيسيا	2.8	2.6	2.3	2.4	2.2	2.0	1.9	1.9
111	كيريباس	2.8	3.1	3.3	3.7				
111		2.8	3.1	2.7	2.8	2.9	3.2	3.0	

								لوشيا	
6.7	6.3	6.9	7.5	7.4	7.3	6.9	6.9	فرنسا	24
7.5	7.5	7.4	7.3	7.3	7.0	6.9	6.7	تشيلي	25
5.1	5.1	5.5	5.9	6.4	6.7	6.9	6.7		25
	6.1	5.4	5.7	5.6	5.3	6.4	6.6	قبرص	27
5.6	5.6	5.5	6.4	6.7	6.5	6.6	6.6	إستونيا	27
5.2	6.0	5.9	6.1	6.4	6.6	6.7	6.6	سلوفينيا	27
	5.2	6.1	6.2	6.2	5.7	5.9	6.5	الإمارات العربية	30
					6.1	6.5	6.4	س. فنسنت والگرنادينز	31
7.3	7.0	6.4	6.3	5.9	6.1	6.0	6.1		32
7.0	7.1	6.9	7.0	6.8	6.7	6.5	6.1	إسبانيا	32
3.2	3.3	2.9	3.0	4.5	5.6	6.0	5.9	دومينيكا	34
6.3	6.3	6.6	6.5	6.6	6.5	6.1	5.8	البرتغال	35
						5.8	5.8	بورتو ريكو	35
6.4	5.7	6.0	5.9	5.6	5.4	5.8	5.6	بوتسوانا	37
5.6	5.7	5.6	5.9	5.9	5.7	5.7	5.6		37
							5.5	بروناي	39
	6.3	6.1	6.3	5.4	4.7	5.5	5.5	عُمان	39
4.5	4.3	4.5	5.0	5.1	5.1	5.6	5.5	كوريا الجنوبية	39
4.5	4.4	4.1	4.2	5.1	4.7	5.5	5.4		42
4.5	4.3	4.9	4.2	4.1	5.0	5.1	5.3	كوستاريكا	43
				6.6	5.7	5.4	5.3		43
			6.4	6.4	5.8	5.8	5.2	مالطا	45
	6.1	5.8	5.8	5.7	5.0	5.4	5.1	البحرين	46
					4.9	5.1	5.1	الرأس الأخضر	46
4.9	4.8	4.8	5.0	5.2	5.3	5.1	5.1	مجر	46
					5.0	5.4	5.0	بوتان	49
4.5	4.6	5.3	5.7	5.3	4.7	5.1	5.0	الأردن	49
4.0	3.6	3.5	3.4	3.7	4.2	4.6	5.0		49

								مالي	
					2.7	2.7	2.8	توماه ساو وپرنسيپه	111
					2.8	2.9	2.8	جزر سليمان	111
				2.4	2.3	2.7	2.8	توغو	111
	3.0	3.1	2.9	2.9	3.0	2.9	2.7		120
2.2	2.3	2.2	2.5	2.7	2.9	3.0	2.7	بوليفيا	120
3.5	2.5	2.3	2.2	2.4	2.4	2.6	2.7	إثيوبيا	120
2.3	2.4	2.2	2.6	2.6	2.1	2.2	2.7	كازاخستان	120
		3.0	3.0	2.8	3.0	3.0	2.7		120
2.4	2.4	2.6	2.6	2.6	2.6	2.7	2.7	ڤيتنام	120
		2.6	2.6	2.9	2.8	2.6	2.6	إريتريا	126
			2.5	2.5	2.6	2.6	2.6	غيانا	126
	3.4	3.4	3.4	2.9	2.4	2.1	2.6	سوريا	126
2.7	2.5	2.8	2.9	2.9	3.2	3.0	2.6	تنزانيا	126
2.7	2.3	2.3	2.6	2.5	2.5	2.6	2.5		130
	3.0	2.7	3.1	3.6	3.0	3.0	2.5	لبنان	130
	2.1	2.5	2.5	2.7	2.5	2.6	2.5	ليبيا	130
					3.3	2.8	2.5	مالديف	130
				3.1	2.6	2.8	2.5	موريتانيا	130
	2.7	2.8	2.8	2.8	2.8	2.6	2.5	موزمبيق	130
2.5	2.6	2.7	2.6	2.6	2.6	2.5	2.5	نيكاراگوا	130
1.6	1.4	1.6	1.9	2.2	2.2	2.7	2.5	نيجيريا	130
2.1	2.2	2.6	2.5	2.7	2.8	2.6	2.5	أوغندا	130
1.2	1.3	1.5	1.7	2.0	2.0	2.1	2.4	بنگلادش	139
4.8	4.2	3.3	2.6	2.1	2.1	2.0	2.4	بلاروس	139
2.6	2.5	2.1	2.1	2.2	2.4	2.5	2.4	باكستان	139
2.6	2.5	2.6	2.5	2.5	2.5	2.3	2.4	الفلبين	139
2.0	1.8	1.9	2.2	2.4	2.1	1.9	2.3	أذربيجان	143
					2.6	2.5	2.3	جزر القمر	143

		2.8	2.5	2.5	2.5	2.7	2.3	نيبال	143
2.2	1.8	2.1	2.2	2.3	2.4	2.3	2.2	كاميرون	146
2.2	2.2	2.4	2.5	2.3	2.1	2.0	2.2	إكوادور	146
1.9	1.9	2.1	2.1	2.2	2.1	2.1	2.2	كينيا	146
2.7	2.7	2.8	2.4	2.5	2.3	2.1	2.2	روسيا	146
	2.2	2.3	2.4	2.2	2.1	1.9	2.2	سيراليون	146
				2.6	2.6	2.2	2.2	تيمور الشرقية	146
2.4	2.3	2.2	2.6	2.8	2.7	2.5	2.2	أوكرانيا	146
2.7	2.3	2.3	2.6	2.4	2.1	1.8	2.2		146
2.7	2.1	2.0	1.9		2.1	2.0	2.1	ساحل العاج	154
	2.1	2.6	2.3	2.4	2.0	2.0	2.1	پاپوا غينيا ج.	154
1.7	1.6	1.9	2.1	2.6	2.4	2.4	2.1	باراگواي	154
2.4	2.6	2.4	2.7	2.6	2.5	2.3	2.1	اليمن	154
1.2	1.3	1.5	2.3	2.1	2.0	1.8	2.0	كمبوديا	158
				2.4	2.0	2.0	2.0	أفريقيا الوسطى	158
			3.3	2.6	1.9	2.0	2.0	لاوس	158
	1.8	2.0	2.1	2.2	2.1	2.0	2.0	طاجيكستان	158
1.7	1.8	2.0	2.0	2.2	1.9	2.2	1.9	أنگولا	162
	2.2	2.3	2.3	2.2	2.1	1.9	1.9	الكونغو	162
		2.0	2.1	2.0	1.9	1.8	1.9	الكونغو الديموقراطية	162
					2.2	1.9	1.9	غينيا بيساو	162
	2.1	2.2	2.3	2.2	2.1	1.8	1.9	قرغيزستان	162
2.5	2.4	2.3	2.3	2.3	2.0	1.9	1.9	فنزويلا	162
			2.3	2.4	2.5	1.9	1.8	بوروندي	168
			1.9	2.1	1.9	1.7	1.8		168
				1.9	1.9	1.6	1.8		168

								بولندا	
3.7	3.9	4.2	4.3	4.8	5.2	5.2	4.9	تشيك	52
4.8	4.7	4.6	4.8	4.8	4.8	4.6	4.9	لتوانيا	52
		4.4	4.0	3.6	4.5	4.8	4.8	سيشيل	54
4.8	4.4	4.6	4.5	4.6	5.1	4.9	4.7	جنوب أفريقيا	55
3.7	3.8	4.0	4.2	4.7	4.8	5.0	4.5	لاتفيا	56
4.9	5.2	5.0	5.1	5.0	5.1	5.1	4.5	ماليزيا	56
5.7	4.7	4.1	4.3	4.1	4.5	4.5	4.5	ناميبيا	56
					4.5	4.4	4.5	ساموا	56
3.7	3.7	4.0	4.3	4.7	4.9	5.0	4.5	سلوفاكيا	56
	4.6	3.7	3.8	3.5	4.2	4.3	4.4		61
3.2	3.1	3.2	3.5	3.8	4.1	4.6	4.4	تركيا	61
		5.2	6.2	6.2	5.2	4.8	4.3	إيطاليا	63
	4.5	3.4	3.4	3.3	3.4	3.5	4.3	السعودية	63
4.8	4.9	5.0	4.9	4.6	4.2	4.4	4.2	تونس	65
3.8	3.7	3.5	3.4	3.4	4.1	4.4	4.1		66
2.4	1.8	2.0	2.3	2.8	3.4	3.9	4.1		66
	5.3	4.6	4.7	4.8	4.3	4.3	4.1	الكويت	66
3.9	3.3	3.6	3.5	3.3	3.7	3.9	3.9	غانا	69
					3.3	3.4	3.9	جبل طارق	69
4.0	3.9	4.1	4.0	4.0	4.1	3.6	3.8	بلغاريا	71
	2.3	2.7	2.7	2.7	3.3	3.6	3.8		71
4.2	4.3	4.3	4.3	4.4	4.6	4.7	3.8	اليونان	71
2.6	2.8	2.9	3.0	3.1	3.7	3.8	3.8	رومانيا	71
4.0	3.9	3.9	3.7	3.3	3.5	3.5	3.7	البرازيل	75
3.6	3.7	3.8	4.0	3.9	3.8	3.8	3.7	كولومبيا	75
3.4	3.7	3.5	3.5	3.3	3.5	3.6	3.7	بيرو	75
		4.3	3.2	3.0	3.5	3.6	3.7	سورينام	75
			3.4	3.2	2.9	3.5	3.6	بوركينا فاسو	79
3.5	3.4	3.4	3.2	3.3	3.5	3.6	3.6		79

								الصين	
			2.7	2.5	3.3	3.6	3.6	سوازيلاند	79
4.9	4.6	4.2	3.8	3.2	3.4	3.6	3.6	ترينيداد وتوباگو	79
	2.3	2.7	2.8	3.0	3.4	3.4	3.5	صربيا[10]	83
3.2	3.4	3.7	4.2	4.0	4.0	3.9	3.4		84
2.5	2.4	2.2	2.5	2.6	2.8	3.1	3.4		84
2.7	2.8	2.8	2.9	3.3	3.5	3.4	3.4	الهند	84
3.0	3.4	3.7	3.5	3.1	3.2	3.4	3.4		84
3.2	3.3	3.6	3.8	3.6	3.3	3.5	3.4	تايلند	84
			3.4	3.2	3.3	3.2	3.3	ليسوتو	89
2.9	2.8	2.8	2.8	2.7	2.7	2.8	3.3	ملاوي	89
3.6	3.6	3.6	3.5	3.3	3.5	3.6	3.3	المكسيك	89

								غينيا	
2.2	1.5	1.5	1.8	1.8	1.6	1.4	1.8	هايتي	168
	3.0	2.9	2.9	2.7	2.5	2.3	1.8	إيران	168
		2.0	1.8	2.2	2.0	1.8	1.8	تركمنستان	168
2.9	2.4	2.3	2.2	2.7	1.7	1.8	1.7	أوزبكستان	174
		1.7	1.7	2.0	1.8	1.6	1.6	تشاد	175
	2.2	2.1	2.2	1.9	1.5	1.3	1.5	العراق	176
	2.3	2.2	2.1	2.0	1.8	1.6	1.5	السودان	176
	1.6	1.7	1.8	1.9	1.4	1.3	1.4	ميانمار	178
			2.5		1.8	1.5	1.3	أفغانستان	179
			2.1		1.4	1.0	1.1	الصومال	180
	4.5	3.8	3.7	3.5	3.0	2.9		بليز	–
				3.5	3.4			گرينادا	–

الملخص

الملخص

من خلال بحثنا ،ندرس ظاهرة الرشوة بالجزائر التي تزداد اتساعا في السنوات الأخيرة، والتي تعتبر ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة تحتاج للتحليل.

وقد اعتمدنا على الدراسة الميدانية الهادفة إلى تقييم تصور المتعاملين الاقتصاديين حول الظاهرة ،والتي قادتنا لاعتبار الطبيعة الريعية لاقتصاد الجزائر وكذا الاختلالات المؤسساتية أهم مصدر لممارسات الرشوة بالجزائر.وفي هذا الصدد فإن غياب جهاز تنظيمي فعال وملائم لمكافحة الرشوة يضعف الفعالية الاقتصادية للمتعاملين.

الكلمات المفتاحية: الفساد ، الحكم الراشد، البيروقراطية، الجزائر ،الدراسة الميدانية ، تكلفة المعاملة ، القطاع العمومي، المؤسسات.

Résumé

Dans cette thèse, nous abordons l'étude de la corruption en Algérie qui a pris une ampleur considérables ces dernières années. Celle-ci apparaît comme un phénomène économique et social complexe à analyser. S'appuyant sur une enquête de terrain qui vise à mesurer la perception des acteurs économiques sur l'évolution du phénomène de la corruption en Algérie, nous montrons que le caractère rentier de l'économie algérienne ainsi que les dysfonctionnements institutionnels restent une source majeure des pratiques de la corruption en Algérie.

L'absence d'un système de régulation efficace de lutte contre la corruption favorise les actes de corruption et diminue de l'efficacité économique des acteurs économiques.

Mots clés : corruption ,gouvernance, bureaucratie, Algérie, enquête, cout de transaction, secteur public, des institutions.

Abstract

In this thesis, we study the case of corruption in Algeria which became considerable these last years. This one seems an economic phenomenon and social complex to be analyzed. Based on empirical inquiry which aims at measuring the perception of the economic actors on the evolution of the phenomenon of corruption in Algeria, we show that the rent's character

of the Algerian economy as well as the institutional dysfunctions remain a major source of the practices of corruption in Algeria. The absence of an effective system of regulation of fight against corruption supports the acts of corruption and decreases by the economic efficiency of the economic actors .

Keywords: corruption, governance, bureaucraty ,perception, Algérie, investigation, transaction cost, Public sector , institutions.